

* (فهرست كتاب اتحاف الابصار والبصائر بتبويب كتاب الاشياء والنظائر) *

كتاب الطهارة	٢
كتاب الصلاة	٥٨
كتاب الزكاة	٥٤
كتاب الصوم	٦٣
كتاب الحج	٧٢
كتاب النكاح أى والرضاع والنسب	٨٣
كتاب الطلاق والرضاع والحضانة والنسب والنفقة	١١٠
كتاب العتاق وتوابعه من الولاء وغيره	١٤١
كتاب الايمان والندور	١٦١
كتاب التعزير والمحدود والسرقة	١٧٤
كتاب السير	١٨٦
كتاب اللقيط واللقطة والابق والمغفود	١٩٨
كتاب الشركه	٢٠١
كتاب الوقف	٢٠٤
كتاب الميوع	٢٤٣
كتاب الكفالة والمحوالة	٢٧٧
كتاب القضاء والشهادات والدعوى	٢٨٦
كتاب الوكالة	٣٤٠
كتاب الاقرار	٣٥٣
كتاب الصلح	٣٦٩
كتاب المضاربة	٣٧٤
كتاب الهبة	٣٧٧
كتاب المداينات	٣٨٣
كتاب الاجارات	٣٩٥
كتاب الامانات	٤١٤

مجموعه

- ٤٢٤ كتاب الحجر والمأذون
 ٤٣٢ كتاب الشفعة
 ٤٣٥ كتاب القسمة
 ٤٣٧ كتاب المزارعة والمساقاة
 ٤٣٨ كتاب احياء الموات والشرب
 ٤٤٠ كتاب الاكرام
 ٤٤٢ كتاب الغصب
 ٤٥٥ كتاب الصيد والذبايح والاضحية
 ٤٦١ كتاب المحظور والاباحة وفيه وصيه الامام لابي يوسف
 ٤٨٦ كتاب الرهن
 ٤٩٢ كتاب المجنات
 ٥٠٩ كتاب الوصايا
 ٥٣٠ كتاب الفرائض

* (تمت الفهرست بحمد الله وعونه) *



هذا

كتاب اتحاف

الابصار والبصائر *

بتأليف كتاب الاشياء

والنظائر * مؤلفه المصطفى المصطفى

المحامي رتب الفضائل العلامة الشيخ محمد دأب

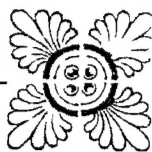
الفتح المحنفي مفتي الثغر السعيد

بلغه الله ما يشاء



من النسخة

أ



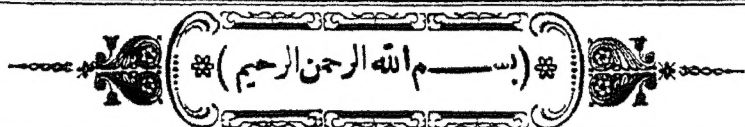
﴿وما توفيق الا بالله العلي العظيم﴾

٢٨
٢
٢٩١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ذي الفضل العظيم * الهادي من يشاء الى صراط مستقيم * والصلوة
والسلام على سيدنا ومولانا محمد صاحب الدين القويم * وعلى آله وأصحابه أئمة
الفضل والتعظيم * (أما بعد) فيقول المرتجي لطف ربه الحفي * محمد
ابو الفتح الحنفي * لما كان كتاب الاشباه والنظائر * تأليف العلامة الشيخ زين ابن
نجيم دي المناع * مشتملا على الحزم الغفير من المسائل * ومختصا على ما لم يجمع عليه
غيره من كتب الافاضل * الا انه ينسجه على هذا المنوال * الذي لم يوجد له سابقة
مثال * عسر على مثلي الوقوف على ما حواه من الفوائد * وما اشتمل عليه من بديع
الفرائد * سيما عند الحاجة اليها * والاضطرار الى العثور عليها * وذلك لتفرقها
في الضوابط والقواعد * وغيرها مما وعاه من جيل العوايد * أردت جمعها في

الفن الثاني * والمحاقها بأبوابها بدبعة الشكل والمعاني * ليسهل الوقوف
عليها لكل طالب * ويكثر الانتفاع بها لكل راغب * وقد أضفت الى ذلك
تكملة العلامة الشيخ عمر بن نجيم للفن السادس فن الفروق الفن الفايق تكثيرا
للفائدة وتقييما للغرض المقصود السابق * وزدت من حواشها وغيرها قليلا من
التوضيحات * ونزرا من التصويبات * وبوبت ما لم يوب له المؤلف من المهمات
* كالزراعة والمسافة والشرب واجبا للموات * وقد يكون للسألة مناسبة بيابين
فأكثر من ذلك فأثبتها في كل منها المناسبة ما هنالك * راجيا منه تعالى العفو والعافية
والرحمة والقبول * وزيادة النفع به وبلوغ المأمول * (وسميته اقتحاف الابصار
والبصائر بتدوين كتاب الاشياء والنظائر) * والله تعالى اسأل وبنبيه المصطفى
الكريم صلى الله تعالى عليه وسلم أتوسل * ان يجعله خالصا لوجهه الكريم * وان
يديم النفع به اياه جواد كريم آمين وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم



﴿فال صاحب الاشياء﴾

(كتاب الطهارة) شرائطها نوعان شروط وجوب وهي تسعة الاسلام
والعقل والبلوغ ووجود المحدث ووجود الماء المطلق الطهور الكافي والقدرة
على استعماله وعدم الحيض وعدم النفاس وتفجز خطاب المكاف بضيق الوقت
(وشروط) صحة وهي اربعة مباشرة الماء المطلق الطهور بجميع الاعضاء وانقطاع
الحيض وانقطاع النفاس وعدم التلبس في حالة التطهير بما يتقضه في حق
غير المعذور بذلك (المطهرات للنجاسة خمسة عشر) المايع الطاهر القالع
ودلك النعل بالارض وجفاف الارض بالشمس ومسيح الصقيل ونحت الخشب
وفرك المسنى من الثوب ومسيح المحاجم بالخرق المبتلة بالماء والناثر وانقلاب العين
والدباغة والنقور في الفسارة اذا ماتت في السمن والذكاة من الاهل في الخجل ونزع
البئر ودخول الماء من جانب وخروجه من الآخر وحفر الارض بقلب الاعلى اسفل
(وذكر بعضهم) ان قسمة المثل من المطهرات فلون تجس بر فقسم طهر وفي التحقيق
لا يظهر وانما جاز لكل الانتفاع للشك فيها حتى لو جمع عادت (الثوب)

يعلمها بالفرق من المنى الا في مسئلتين ان يكون الثوب جديداً او امين عقب بول لم يزل به بالماء وقد ذكرنا في شرح السكندر (الابوال) كاهن نجسة الا بول الخفاش فانه طاهر واختلف التصحيح في بول الحرة (ومرارة) كل شئ كبوله (وجرة) البعير كسرقينه (الدماء) كاهن نجسة الا دم الشهيد والدم الباقي في اللحم المهزول اذا قطع والباقي في العروق والباقي في الكبد والطحال ودم قلب الشاة وما لم يسل من بدن الانسان على المختار ودم البق ودم البراغيث ودم القمل ودم السمك فالمستثنى عشرة (الحزرة) نجس الاخره طبرما كحول وغيره ما كحول على أحد القواين وخبر الفارة على احدى الروايتين (الحزرة) المنفصل من الحى كيمته كالاذن المقطوعة والسن الساقطة الا في حق صاحبه فطاهروا ان كثر (ما لم ينعصر) اذا تجسس فلا بد من التجفيف الا في البدن فتوالى الغسلات يقوم مقامه (يشرط) في الاستنجاء إزالة الرائحة من موضع الاستنجاء والاصبع التي استنجى بها الا اذا عجز والناس عنه غافلون (توضاً) من ماء نجس وهناك من يعلمه بفرض عليه الاعلام (رأى) في ثوب غيره نجاسة مانعة ان غاب على ظنه انه لو أخبره أزالها أخبره والا فلا (المركة) اذا اتنت لا تنجس كذا في القنية (والطعام) اذا تغير واشتد تغيره تنجس وحرم واللبن والزيت والسمن اذا اتنت لا يجرم أكله انتهى وقد نقلناه في المحظر (ثم قال) المدجاجة اذا ذبحت وتغير يشها وألقيت في الماء قبل شق بطنها صار الماء نجسا وصارت نجسة بحيث لا طريق الى أكلها الا ان تحمل الحرة اليها تاتاً كلها والله تعالى أعلم

(يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحققة بكتاب الطهارة (قال المؤلف) الفن الاول في القواعد الكلية (الاولى) لاثواب الابائية صرح بها المشايخ في مواضع في الفقه اولها في الوضوء سواء قلنا انها شرط الصحة كما في الصلاة والزكاة والصوم والحج وأولا كما في الوضوء والغسل وعلى هذا قرر واحد من أعمال النيات انه من باب المقتضى اذا يصح بدون تقدير لكثرة وجود الأعمال بدونها فتقدر واما فأي حكم الأعمال وهو نوعان أخرى وهو الثواب واستحقاق العقاب ودينوى وهو الصحة والفساد وقد أريد الأخرى بالاجماع للإجماع على انه لا ثواب ولا عقاب بالابائية فانتفى الآخر أن يكون مراداً ما لانه مشترك ولا عموم له اولاً لدفع الضرورة به من صحة الكلام به ولا حاجة الى الآخر والثاني أوجه لأن

الاول لا يسلمه الخصم لانه قائل بعموم المستترك فيثبت لا يدل على اشتراطها في
 الوسائل للحة ولا على المقاصد ايضا (وفي بعض الكتب) ان الوضوء الذي ليس
 بمنوي ليس بما موربه ولكنه مفتاح الصلاة وانما اشترطت النية في العبادات
 بالاجماع اوتباية وما امروا الا لعباد الله مخلصين له الدين والاول اوجه لان
 العبادة فيها معنى التوحيد بقربة عطف الصلاة والزكاة فلا يشترط في الوضوء
 والغسل وممع الحنفين وازالة النجاسة الحقيقية عن الثوب والبدن والمكان
 والاولى للحة (وأما اشتراطها) للتميم فللدلالة آيته عليها لانه القصد (وأما غسل
 الميت) فقالوا لا يشترط لحة الصلاة عليه وتحصيل طهارته وانما هي شرط لاسقاط
 الفرض عن ذمة المكافين (وتفرع عليه) ان الغريق يغسل ثلاثا في قول أبي
 يوسف وفي رواية عن محمد انه ان نوى عند الاخراج من الماء يغسل مرتين وان لم ينو
 فثلاثا وعنه يغسل مرة واحدة كفي فتح القدير (وأما في العبادات) كلها فهي
 شرط صحتها الا الاسلام فانه يصح بدونها انتهى (ثم قال) بعد ذلك وأما قراءة القرآن
 قالوا ان القرآن يخرج عن كونه قرآنا بقصد الفوز والمجنب والمحاض قرآنة
 ما فيه من الاذكار بقصد الذكر والادعية بقصد الدعاء لكن أشكل عليه قولهم لو قرأ
 بقصد الذكر لا تبطل صلاته وأجبت عنه في شرح الكترانية في محله فلا يتغير بعزمته
 انتهى (وقال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها في بحث تعيين المنوي مانصه)
 وقالوا في التيمم لا يجب التمييز بين المحدث والنجاسة حتى لو تيمم المجنب يريد به الوضوء
 جاز خلافا للخصاص لكونه يقع لهما على صفة واحدة فيميز بالنية كالصلاة المفروضة
 قالوا وليس بصحيح لان الحاجة اليها يقع طهارة واذا وقع طهارة جاز ان يؤدي به ما شاء
 لان الشروط راعى وجودها لا غير الا ترى انه لو تيمم للعصر جاز له ان يصلي به غيره
 انتهى (ثم قال بعد ذلك أخر بحث تعيين المنوي في ضابطهما اذا عين وأخطأ مانصه)
 واما اذا لم يكن المنوي من العبادات المقصودة وانما هو من الوسائل كالوضوء
 والغسل والتيمم قالوا في الوضوء لا ينويه لانه ليس بعبادة (واعترض) الشارح
 الزيلعي على الكفر في قوله ونيته ينسأ على عود الضمير الى الوضوء وكذا اعترضوا
 على الغدوري في قوله ينوي الطهارة والمذهب ان ينوي ما لا يصح الا بالطهارة
 من العبادة أرفع المحدث وعند البعض نية الطهارة تكفي (وأما في التيمم)
 فقالوا انه ينوي عبادة مقصودة لا تصح الا بالطهارة مثل سجدة التلاوة وصلاة

الظهر قالوا وتيمم لدخول المسجد أو الاذان أو الإقامة لا يؤدي به الصلاة لانها ليست بعبادة مقصودة وانما هي تتبع غيرها (وفي التيمم) لقراءة القرآن روايتان فعند العامة لا يجوز كما في المخانية وهو محمول على ما اذا كان محدثاً أما اذا كان جنباً فتيمم لما جازله ان يصلي به كما في البدايع وقد أوضحناه في شرح الكترانتهى (ثم قال) في الرابع في صفة المنوى من الفريضة والنافلة اشترط النية فيهما وأما التيمم فلا يشترط له نية الفريضة لانه من الوسائل (وقدمنا) ان نية رفع المحدث كافية وعلى هذا الشروط كلها لا يشترط له نية الفريضة لقولهم انه يراعى حصولها لا تحصيلها انتهى (ثم قال في السادس في بيان الجمع بين عبادتين مانصه) فان كان في الوسائل فان الكل صحيح (قالوا) لو اغتسل المجنب يوم الجمعة للجمعة ورفع الجنابة ارتفعت جنابته وحصل له ثواب غسل الجمعة انتهى (ثم قال في السابع في وقتها أي النية مانصه) وأما النية في الوضوء فقال في الجوهر ان محلها عند غسل الوجه وينبغي أن تكون في أول السنن عند غسل اليدين الى الرسغين لينال ثواب السنن المتقدمة على غسل الوجه (وقالوا) الغسل كالوضوء في السنن وفي التيمم ينوي عند الوضع على الصعيد انتهى ثم قال وأما نية التقرب لصيرورة الماء مستهلاً فوقتها عند الاعتراف انتهى (ثم قال العاشر في شروط النية) الاول الاسلام ولذا لم تصح العبادات من كافر صرحوا به في باب التيمم عند قول الكثر وغيره فلغا تيمم كافر لا وضوءه لان النية شرط التيمم دون الوضوء فيصح وضوءه وغسله واذا أسلم بعدهما صلى بهما (لمكن قالوا) اذا انقطع دم الكفاية لاقل من عشرة حل وطئها بمجرد الانقطاع ولا يتوقف على الغسل لانها ليست من أهله وان صح منها ولحكة طهارة الكافر قبل اسلامه انتهى (فائدة) قال في الملتقط قال أبو حنيفة أعلم النصراني الفقه والقرآن لعلمه يهتدى ولا يمس المحض وان اغتسل ثم مس فلا بأس به انتهى ثم قال (الثاني) التمييز الى ان قال وينتقض وضوء السكران لعدم تمييزه وتبطل صلاته بالسكر كما في شرح منظومة ابن وهبان انتهى (ثم قال بعد ذلك في الفروع مانصه) ومنها لو قرأ المجنب قرآناً فان قصد التلاوة حرم وان قصد الذكر فلا انتهى (ثم قال تكميل في النيابة في النية) قال في تيمم القنية مريض بضمه غيره فالنية على المريض دون الميمم اهـ (ثم قال القاعدة الثالثة) اليقين لا يزول بالشك ودليلها ما رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه مرفوعاً اذا وجد

أحدكم في بطنه شيئاً فاشكل عليه انخرج منه شيئاً لا فلا يخرج من المسجد حتى
يجمع صوتاً أو يجدر بها (وفي فتح القدير) من باب الانجاس ما يوضئها فندسوق
عبارته بتمامها قوله تطهير النجاسة واجب عقيداً بالامكان وأما إذا لم يتمكن من
الازالة تخفاه خصوص المحل المصاب مع العلم بتنجس الثوب قبل الواجب غسل
طرف منه فان غسله بتحرأوب لا تحترط هرود كرا الوجه يمين أن لا أثر للتحري وهو ان
يغسل بعضه مع ان الاصل طهارة الثوب وقع الشك في قيام النجاسة لاحتمال كون
المغسول محلها فلا يقضى بالنجاسة بالشك كذا أورده الاستيعابي في شرح الجامع
الكبير قال وسمعت الامام تاج الدين أحمد بن عبد العزيز يقول ويقضي على مسيلة
في السير الكبير هي اذا فقعنا حصناً وفيهم ذم لا يعرف لا يجوز قتلهم لقيام المانع
ببقين فلو قتل البعض أو اخرج حل قتل الباقين للشك في قيام المحرم كذا هنا
(وفي الخلاصة) بعد ما ذكره مجردا عن التعليل فلو صلى معه صلوات ثم ظهرت
النجاسة في طرف آخر فوجب إعادة ما صلى انتهى (وفي الظهيرية) الثوب فيه نجاسة
لا يدرى مكانها يغسل الثوب كله انتهى وهو الاحتياط وذلك التعليل مشكل عندي
فان غسل طرف يوجب الشك في طهر الثوب بعد اليقين بنجاسته قبل وحاصله انه
شك في الازالة بعد يقين قيام النجاسة والشك لا يرفع اليقين قبله والتحقيق ان ثبوت
الشك في كون الطرف المغسول والرجل الخارج هو مكان النجاسة والمعصوم الدم
يوجب البتة الشك في طهر الباقي وابطاح دم الباقي ومن ضرورة صيرورته مشكوكاً
ارتفاع اليقين عن نجاسته ومعه وميته واذا صار مشكوكاً في نجاسته جازت الصلاة
معه الا ان هذا ان صح لم يبق لكلامتهم المجمع عليها أعني قولهم اليقين لا يرتفع بالشك
معنى فانه حيث لا يتصور ان يثبت شك في محل ثبوت اليقين لبتة صور ثبوت شك
فيه لا يرتفع به حكم ذلك اليقين فعن هذا حقق بعض المحققين ان المراد لا يرفع حكم
اليقين وعلى هذا التقدير يخص الاشكال في الحكم لا الدليل فنقول وان ثبت
الشك في طهارة الباقي ونجاسته لكن لا يرتفع حكم ذلك اليقين السابق بنجاسته
وهو عدم جواز الصلاة فلا يصح بعد غسل الطرف لأن الشك الطارئ لا يرفع حكم
اليقين السابق على ما حقق من انه هو المراد من قولهم اليقين لا يرتفع بالشك فقتل
الباقي والحكم بطهارة الباقي مشكل والله تعالى أعلم (ونظيره قولهم) القسمة
من المطهرات يعني لو تنجس بعض البر ثم قسم طهر لوقوع الشك في كل جزء هل هو

المتنجس أولا (قلت) يدرج في هذه القاعدة قواعد (منها) قولهم الاصل بقا ما كان على ما كان (ويتفرع عليهم مسائل) منها من يتيقن في الطهارة وشك في المحدث فهو متطهر (أو يتيقن في المحدث) وشك في الطهارة فهو محدث كما في السراجية وغيرها (لكن ذكر عن محمد) انه اذا دخل بيت الخلاء وجلس للاستراحة وشك هل خرج منه شيء أولا كان محدثا (وان جلس) للوضوء ومعه ما أتى به شك هل توضأ أولا كان متوضئا عملا بالغالب فيهما (وفي خزائن الكل) استيقن بالتيمم وشك في المحدث فهو على تيممه وكذلكواستيقن بالمحدث وشك في التيمم حذبا ليقين كما في الوضوء (ولو يتيقن الطهارة والمحدث) وشك في السابق فهو متطهر (وفي البرازية) يعلم انه لم يغسل عضو الكنية لا يعلم بهينه غسل رجله اليسرى لانه آخر العمل (رأى البلية بعد الوضوء) ساقلا من ذكره يعبد وان كان يعرض كثيرا ولا يعلم انه بول أو ماء لا يلتفت اليه وينضح فرجه وازارته بالمسحط والموسوسة (واذا بعد) عهده عن الوضوء وعلم انه بول لا تنفعه المحبلة انتهى (ثم قال) شك في وجود التجسس فالأصل بقاء الطهارة ولذا قال محمد حوض يلائم الصغار والعبيد بالأيدي الدنسة والجرار الوسخة يجوز الوضوء منه ما لم يعلم ان به نجاسة ولذا أفقوا بطهارة طين الطرقات (وفي الملقط) فارة في كوز لا يدري انها كانت في الحجر لا يقضي بفساد الحجر بالشك (وفي خزائن الكل) رأى في ثوبه قدرا وقد صلى فيه ولا يدري متى أصابه فانه يعيدها من آخر حدث أحدثه والمضى من آخر رقدة انتهى يعني احتياطا وعملا بالظاهر انتهى (وقال في قاعدة مائت ييقن لا يرتفع الا ييقن مثله والمراد به غالب الظن مانصه) وفي المجتبى اذا شك انه كبر للافتتاح أولا وهل أحدث أولا وهل أصابته النجاسة ثوبه أولا أو مسح رأسه أولا استقبل ان كان أول مرة والا فلا انتهى ثم قال شك في الخسارج امنى أو مذى وكان في النوم فان تذكر احتملا موجب الغسل اتفاقا والالم يجب عند أبي يوسف عملا بالآقل وهو المذى ووجب عندهما احتياطا كقولهم بالنقض بالمباشرة الفاحشة وكقول الامام في الغسالة الميبة اذا وجدت في البئر ولم يدركتي وقعت انتهى (وقال قاعدة الاصل اضافة الحادث الى أقرب أوقاته) منها ما قدمناه فيما لو رأى في ثوبه نجاسة وقد صلى فيه ولا يدري متى أصابه يعيدها من آخر حدث أحدثه والمضى من آخر رقدة ويلزمه الغسل في الثاني عند أبي حنيفة ومحمد وان لم يتذكر احتملا ما في البدائع

يعيد من آخر ما احتلم وقيل في البول يعتبر من آخر ما بال وفي الدم من آخر ما رصف
 (ولو فتق جبة) فوجد فيها فأرة ميتة ولم يعلم متى دخلت فيها وان لم يكن لها ثقب
 يعيد الصلاة منذ يوم وضع القطن فيها وان كان فيها ثقب يعيدها منذ ثلاثة أيام
 وقد عمل الشيخان بهذه القاعدة في كل نجاسة البثر اذا وجد فيها فأرة ميتة من
 وقت العلم به لمن غير عادة شيء لان وقوعها حادث فيضاف الى اقرب أوقاته
 وخالف الامام الاعظم فاستحسن اعادة صلاة ثلاثة أيام ان كانت متفتحة
 أو متفحظة والامذيوم ولبلة عملا بالسبب الخارج دون الموهوم احتياطاً كخروج
 اذا لم يزل صاحب فراش حتى مات يحال به على المجرح اه (ثم قال في خاتمة
 فيها فوائد في تلك القاعدة) اعني اليقين لا يزول بالشك الفائدة الاولى يستثنى
 منها مسائل (الاولى) المستحاضة المتخيرة يلزمها الاغتسال لكل صلاة وهو
 الصحيح (الثانية) لو وجد بللاً ولا يدري أمني أم مذى قدمنا بحجاب الغسل مع
 وجود الشك (الثالثة) اذا وجد فأرة ميتة ولا يدري متى وقعت وكان قد توشأ
 منها قدمنا وجوب الاعادة عليه مفصلاً مع الشك (الرابعة) قدمنا انه لو شك هل
 كبر لا فتتاح أولاً أو أحدث أولاً أو مسح رأسه أولاً وكان أول ما عرض له استقبال
 (الخامسة) اصاب ثوبه نجاسة ولا يدري أي موضع اصابته غسل الكل على
 ما قدمناه عن الظهيرية مع ما فيه من الاختلاف انتهى (ثم قال السابعة) لو أكلت
 الهرة فأرة قالوا ان شربت على فورها الماء نجس كشارب الخمر اذا شرب الماء
 على فوره ولو مكثت ساعة ثم شربت لا يتنجس عنه دأبي حنيفة لاحتمال غسلها
 فيها بل اياه وعند محمد ينجس بناء على أصله من أنها لا تزول الا بالماء المطلق
 كالحكمة اه (ثم قال وهو نامائل يحتاج الى المراجعة ولم أرها الا الآن الى أن
 قال) ومنها صاحب العذر اذا شك في انقطاعه فصل بطهارته وينبغي أن لا تصح اه
 (ثم قال في الفائدة الثمانية مانصة) وغالب الفائق عندهم ملحق باليقين وهو الذي
 تنبئ عليه الاحكام يعرف ذلك من تصفح كلامهم في الابواب صرحوا في نواقض
 الرضوخ بان الغالب كالمحقق اه (ثم قال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير
 مانصة) واعلم ان اسباب التحفيف في العمدات وغيرها سبعة (الاول السفر) وهو
 نوعان منه ما يختص بالطول وهو ثلاثة أيام ولما اليها وهو الفصر والفطر والمسخ
 اكثر من يوم ولبلة وسقوط الشخصية على ما في غاية البيان والثاني ما لا يختص به

والمراد به مطلق الخروج عن المصر وهو ترك الجمعة والعيدين والجماعة والتقل
على الدابة وجواز التيمم اه (ثم قال الثاني المرض) ورخصه كثيرة التيمم عند
الخوف على نفسه أو على عضوه أو من زيادة المرض أو بطله اه (ثم قال) السادس
العسر وعموم البلوى كالصلاة مع النجاسة المعفوعة كما دون ربع الثوب من
مخففة وقد رآه من المغاظة ونجاسة المعذور التي تصيب ثيابه وكان كلما غسلها
خرجت ودم البراغيث والبق في الثوب وإن كثر وبولي ترشش على الثوب قد در
رؤس الأبروطين الشوارع وأن نجاسة عسر زواله وبولي سنور في غير أو في الماء
وعليه الفتوى ومنهم من أطلق في المرة والقارة وخروج حمام وعصفور وإن كثر ونحوه
الطيور المحرمة في رواية وما ليس له نفس سائلة وريق النائم مطلقا على المفتي به
واقواء الصبيان وغبار السرجين وقليل الدخان النجس ومنه في الحيوان والعفوع
الريح والفسا إذا أصاب السراويل المبتلة أو المقعدة على المفتي به وكان المحلواني
لا يصلح في سراويله ولا تأويل لفعله إلا التحرز من الخلاف (ومن ذلك) قولنا بأن
النساء طاهرة للأروث والعذرة فقلنا بطهارة ما تيسر أو الإلزام نجاسة
المحذوز في غالب الأمصار (ومن ذلك) طهارة بول الخفاش ونحوه والبعر إذا وقع
في الثياب ورعى به قبل تفتته وتخفيف نجاسة الأروث عندهما وما يصيب
الثوب من بخارات النجاسة على الصحيح وما يصيبه مما سال من الكفيف ما لم
يكن أكبر رأيه النجاسة وماء الطابق استنجانا وصورته أحرقت العذرة في بيت
فأصاب ماء الطابق ثوب إنسان وكذا الاصطبل إذا كان حارا وعلى كونه طابق
أو بيت بالوعة إذا كان عليه طابق وتقاطر منه وكذا الحمام إذا كان أهرى بريق فيه
النجاسات فعرق حيوانها وكوته وتقاطر وكذا الوكان في الاصطبل كوزمه على
فيه ماء فترشش في أسفل الكوز والقول بطهارة المسك وإن كان أصله دما والزباد
وإن كان عرق حيوان محرم الأكل والتراب الطاهر إذا جعل طينا بالماء النجس
أو عكسه والفتوى على أن العبرة للظاهر أي ما كان وما ترشش على الغاسل
من غسالة الميت مما لا يمكن الاحتراز عنه وماء رشح به السوق إذا ابتل
به قدماه ومواطي الكلاب والطين المشرق وردغة الطريق ومشروعية
الاستنجاء بمجرع أنه ليس بمزيل حتى لو نزل المستنجي به في ماء نجسه والقول بأن
كل مائع قاطع يزيل النجاسة الحقيقية ومس المصحف للصبيان لتعلم ولبس المخف في

الحضر المشقة نزعه في كل وضوء ومن ثم وجب نزعه للغسل لعدم تكرره وأنه لا يحكم
 على المساء بالاستعمال مادام مترددا على العضو ولا نجاسة الماء إذا لاقى المتقيص مالم
 يفصل عنه وأنه لا يضره التعبير بالمكث والطين والطحالب وكل ما يعسر صونه عنه
 اهـ (ثم قال) ووسع أبو حنيفة في العبادات كلها فلم يقل ان من المرأة والذكر
 ناقض ولم يشرط النية في الطهارة ولا ذلك ووسع في المياه فوضعه الى رأى
 المتبلى به اهـ (ثم قال في آخر هذه القاعدة مانعه) الفئدة الاولى المشاق على
 قسامين مشقة لا تنفك عنها لعبادة غالبا كمشقة البرد في الوضوء والغسل (الى أن
 قال) فلا أثر لها في اسقاط العبادات في كل الاوقات (وأما جواز) التيمم للخوف
 من شدة البرد للجنابة فالمراد من الخوف والخوف من الاعتسال على نفسه أو على
 عضو من أعضائه أو من حصول مرض ولذا شرط في البدائع مجوازه من الجنابة
 أن لا يجرد مكانا بأوبه ولا توابعه ولا ماء معتقلا ولا حاما والصحيح أنه لا يجوز
 للحدث الا صغر كما في الحنابلة لعدم اعتبار ذلك بالخوف في أعضاء الوضوء اهـ (ثم
 قال) الثالثة متوسعة بين هاتين كريض في رمضان يخاف من الصوم زيادة
 المرض او بطو البرء فيجوز له الفطر وكذا في المرض المبيح للتيمم اهـ (ثم قال) ومن
 المشكل التيمم فانهم اشترطوا في المرض المبيح له ان يضاف من الماء على نفسه
 او عضو من أعضائه او منفعة أو حدوث مرض او عوبير ولم يبيحوه بمطلق المرض مع
 ان مشقة السفر دون ذلك بكثير ولم يوجبوا شرا الماء من زيادة فاشقة على قيمته
 لا البسيرة اهـ (ثم قال في الفائدة الثالثة المشقة والمخرج انما يعتبر فيما لا نص
 فيه وأما مع النص بخلافه فلا مانعه) وقال أي الزبلي في باب الانجاس ان الامام
 يقول بتعليق نجاسة الاروان لقوله عليه الصلاة والسلام إنها رجس أي نجس
 ولا اعتبار عنده بالبلوى في موضع النص كما في قول الأدهمي فان البلوى فيه
 أعم اهـ (وفي شرح منية المصلي) من المتأخرين من زاد في تفسير الغليظة على
 قول أبي حنيفة ولا حرج في اجتنابه كما في الاختيار وفي الغليظة على قوله ما ولا
 بلوى في اصابته كما في الاختيار أيضا (وفي المحيط) وهي زيادة حسنة يشهد
 بها بعض فروع الباب والمراد بكونه ولا حرج في اجتنابه ولا بلوى في اصابته على
 اختلاف العبارتين انما هو بالنسبة الى جنس المكافئين فيقع الاتفاق على صدق
 القضية المشهورة وهي ان ما عت بليته خفت قضيته اهـ (وقال في الثمانية

ما يبيع للضرورة بقدرها مانعه) وأتموا بالعفو عن بول السنور في اثني عشر
 دون الاواني لانه لا ضرورة في الاواني لمجرى الماء العادة بتخميرها (وفرقي) كثير
 من المشايخ في البعير بين ابار الفلوات عن قليله للضرورة لانه ليس له رأس
 حائز ولا بل تبعر حوله وبين ابار الامصار لعدم الضرورة بخلاف الكثير
 واسكن المعقد عدم الفرق بين ابار الفلوات والامصار وبين الصحيح والمنكسر وبين
 الرطب واليابس (ويعني) عن ثياب المتوضي اذا اصابها من الماء المستعمل على
 رواية النجاسة للضرورة (ولا يعنى) عما يصيب ثوب غيره لعدمها (ودم الشهيد)
 طاهر في حق نفسه نجس في حق غيره لعدم الضرورة (والجبيرة) يجب أن لا تستر
 من الصحيح الا بقدر ما لا بد منه اه (ثم قال) تذيب يقرب من هذه القاعدة ما جاز
 لعذر بطل بزواله فبطل التيمم اذا قدر على استعمال الماء فان كان لفقد الماء بطل
 بالقدرة عليه وان كان امس بطل ببرئه وان كان لم يدر بطل بزواله والمصحح على
 الجبيرة اذا سقط بطل لزواله اه (وقال في بحث در المعاصد اولى من جلب المصالح
 مانعه) ومن ذلك ما ذكره النزاري في فتاواه ومن لا يجد سترة ترك الاستنجاء ولو على
 شطرنج لان النهي راجع على الامر حتى استوجب النهي الارمان ولم يفتقر الامر
 التكرار اه (والمرأة) اذا وجب عليها الغسل ولم تجد سترة من الرجال تؤثره
 (والرجل) اذا لم يجد سترة من الرجال لا يؤثره ويغتسل وفي الاستنجاء اذا لم يجد
 سترة تركه والعرق ان النجاسة الحكيمة اقوى (والمرأة) بين النساء كالرجل بين
 الرجال كذا في شرح المغاية (ومن فروع ذلك) المبالغة في الصمعة والاستنشق
 مسنونة وذكره الاصا ثم وتخليل الشعر سنة في الطهارة ويكره للمحرم اه (وقال
 في القاعدة السادسة العادة بمحذمة مانعه) فما فرغ على هذه القاعدة حد الجارى
 اى الماء الجارى الاصح انه ما بعده الناس جاريا (ومنها) وقوع البعير الكثير
 في البحر الاصح ان الكثير ما يستكثره الناظر (ومنها) حد الماء الكثير المالح
 بالجارى اصح تعويضه الى رأى المبتلى به لا التقرير بشئ من العشر في العشر ونحوه
 (ومنها) الحيض والهاس قالوا لو زاد الدم على اكثر الحيض والنفاس ترد الى ايام
 عادت اه (ثم قال في ذلك فروع) الاول العادة في باب الحيض اختلف فيها
 فعند أبي حنيفة ومحمد لا تثبت العادة الا بمرتين وعند أبي يوسف تثبت بمرة واحدة
 قالوا له يعقوى وهل الخلاف في الاصلية أو في الجمعية أو فيه مما مستوفى

في الخلاصة وغيرها اه (وقال في القامدة الاولى الاجتهاد لا يقتض بالاجتهاد مانصه) ومنها لو كان رجل ثوبان أحدهما نجس فتحرى وصلى بأحدهما ثم وقع تحريه على طهارة الآخر لم يعتبر الثاني اه (ثم قال) ومقتضى الاول (أى وهو التحرى في الثوبين كذا في شرحهما) انه لو تحرى وظل طهارة أحد الأثابين فاستعمله وترك الآخر ثم تغير ظنه لا يعمل بالثاني بل يتيمم لكن هذا مبني على جواز التحرى في الأثابين (وفي شرح المجمع قبيل التيمم) لو كانا أثابين يريتهما وبقيم اتفاقا اه (وقال في القاعدة الثمانية اذا اجتمع الحلال والمحرام غلب المحرام الحلال مانصه) وذكر بعضهم ان من هذا النوع حديث لك من المحائض ما فوق الأزار وحديث انه منعوا كل شيء إلا النكاح فان الاول يقتضى تحريم ما بين المرأة الى الركبة والثاني يقتضى اباحة ما عدا الوطئ فرج التحريم احتياطاً وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومالك والشافعي وخص محمد شعار الدم وبه قال أحمد ولا ثاني اه (ثم قال) ونخرج عن هذه القاعدة ما دل على ان قال) الثانية الاجتهاد في الاولى اذا كان بعضها طاهراً وبعضها نجساً والاقل نجس جائز ويرى ما غلب على ظننه انه نجس مع ان الاحتياط أن يريق الكل وبقيم كما اذا كان الاقل طاهراً ولا يغلب فيها (الثالثة) الاجتهاد في ثياب محتاجة بعضها نجس وبعضها طاهر جائز سواء كان الاكثر نجساً أولاً (والفرق) بين الثياب والاولى انه لا خلاف لها في ستر العورة وللوضوء خلف في التطهير وهو التيمم وهذا كله حالة الاحتيار وأما حالة الضرورة فيتحرى للشرب اتفاقاً كذا في شرح المجمع قبيل التيمم انتهى وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب الحظر ونقلنا بعضه في كتاب الصلاة اه (ثم قال) وقد جوز أصحابنا من كتب تفسير الحديث ولم يفصلوا بين كون الاكثر تفسيراً أو قرآناً ولو قيل به اعتبار الغالب لكان حسناً اه (ثم قال) السادسة اذا اختلط مائع طاهر بماء مطاق فالعبرة بالغالب فان غلب الماء جازت الطهارة به والا فلا ويدينه في الطهارات من شرح الكبر بما اذا تمة ببر الغلبة اه (ثم قال) وليس منه ما اذا نوى التيمم لغرضين لا ما نقول يجوز له أن يصلى بألوا حد ماشاً من المرايض والنوافل اه (ثم قال) ومنها ما اذا استنجى للبول بجعر ثم نام فاحتلم فأعنى فأصاب ثوبه لم يطهر بالفرك لان البول لا يطهر بالفرك فلا يطهر المني كما صرحوا به وله - هذا قال شمس الأئمة السرخسي مسألة المني مشككة لان كل فحل

يعدى أولا والذي لا يظهر بالفرك الا أن يجعل تبعا اه (وقد يقال) يمكن جعل
البول الباقي بعد الاستنجاء تبعا أيضا (وجوابه) أن التبعية فيها هو لازم له وهو
الذي بخلاف البول ولم أر من تبعه عليه اه (ثم قال) تنبيه وليس من القاعدة
ما اذا اجتمع في العبادة جانب المحضر وجانب السافر فلنا لا تغيب جانب المحضر
ومتضاها تغلبه لانه اجتمع المبيح والمحرم لان أصحنا ساقا لوالى المبيح على المخفي
لوا بد المقيم فسافر قبل ان تمام يوم وليلة انتقلت مدته الى مدة المسافر فيسمح لنا
ولو كان على عكسه انتقلت الى مدة المقيم ومتضاها اعتبار مدة الإقامة فيهما
تغليباً لجانب المحضوبه قال الشافعي وعندده لومسح احدى المخفين حاضر
والآخر سافر وكذلك على الاصح طرد للقاعدة وأما عندنا فلا خلاف في ان مدته
مدة المسافر اه (ثم قل في قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع)
فلوضاق الوقت أو الماء عن ستن الطهارة حرم فعلها اه (ثم قال في القاعدة
الثالثة الا يشار في القرب) قال الشافعية الا يشار في القرب مكروه وفي غيرها محبوب
قال الله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة قال الشيخ عز الدين
لا يشار في القربات فلا يشار بماء الطهارة ولا يستتر الورد ولا بالصف الاول لان
الغرض بالعبادات التخليع والجلال فمن أثره فترك اجلاله اذله وتعظيمه
وقال الامام لودخل الوقت ومعه ما يتوضأ به فوجهه لغيره ليتوضأ به لم يجز لا عرف
فيه خلافا لان الا يشار غايه كون فيما يعلق بالنفوس فيما يعلق بالقرب
والعبادات اه (ثم قال) وقال الشيخ أبو محمد في الفروق من دخل عليه وقت
الصلاة ومعه ما يكتفيه لظهارته وهناك من يحتاجه للطهارة لم يجز له الا يشار
(ولو أراد) اضطر ا يشار غيره بالطعام لاستبقاء مهجته كان له ذلك وان خاف فوت
مهجته (والفرق) ان الحق في الضهارة لله تعالى فلا يسوغ فيه الا يشار والحق
في حال المخصة له اه وقد قلنا بقية ذلك في كتاب الصلاة وفي الخطر أيضا (وقال
في القاعدة الثامنة اذا اجتمع أمران من جنس واحد ولم يختلف مقصوده ما دخل
أحدهما في الآخر غالبا) فمن فروعهما اذا اجتمع حدث وجنابة أو جنابة وحيض
كفي الغسل الواحد اه (وقال في القاعدة الثالثة عشر الغرض أفضل من الدقل)
الاي مسائل (الاولى) ابراه المعسر مندوب أفضل من انظاره الواجب (الثانية)
ابتداء السلام سنة أفضل من رده الواجب (الثالثة) الوضوء قبل الوقت مندوب

أفضل من الوضوء بعد الوقت وهو الغرض وقد نقلنا ذلك أيضا في المحظر (وقال في
القاعدة الخامسة عشر من استيجل بالانثى قبل أو أنه عوقب بحرمانه مانصه)
وتخرج عنها مسائل إلى أن قال السادسة شربت دواء فحاضت لم تقض الصلاة اه
وقد نقلناها في كتاب الصلاة أيضا (وقال في القاعدة السابعة عشر لا عبرة بالنظر
العين خطاه صرح بها المحاسبان في مواضع إلى أن قال) ومنها الوطن الماء نجسا
فتوضأ به ثم تبين أنه طاهر حاد وضوءه كذا في الخلاصة اه (ثم قال وتخرج عن هذه
القاعدة مسائل إلى أن قال) الثانية لو صلى وعنده أنه محدث ثم ظهر أنه متوضأ
أعاد إلى أن قال والثالثة تنقضي أن تعمل مسألة الخلاصة سابقا على ما إذا لم يصل
أما إذا صلى فإنه يعيد اه وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب الصلاة أيضا فراجع اه (وقال
في الفن الثالث في أحكام الصبيان مانصه) ولا تنقض طهارته بالقهقهة في صلاته
وان أبطلت الصلاة اه وقد نقلناها في الصلاة أيضا (ثم قال) وهو كالبالغ في
نواقض الوضوء إلا القهقهة اه (ثم قال) ولا يمنع من مس المحضف اه (وقال في
أحكام السكران مانصه) واختاف في حد السكران فقبل من لا يعرف الأرض
من السماء والرجل من المرأة وبه قال الإمام الأعظم (وقيل) من في كلامه اختلاط
وهذيان وهو قولهما وبه أخذ كثير من المشايخ (والمتعبر) في القدرح المسكر في حق
الحرمه ما قالاه احتياطاً في الحرمات (والخلاف) في المحدث (والفتوى) على قولهما
في انتقاض الطهارة وبه وفي غيره أن لا يسكر كإيثاره في شرح المكنز اه وقد نقلناه
في كتاب الإيمان (وقال في أحكام العبيد مانصه) وإذا لم يقدر على الوضوء
الأيمن فعلى السيد أن يوضئه بخلاف المهر اه (وقال في بحث الأحكام الأربعة
مانصه) والاستناد وهو أن يثبت في الحال ثم يستند إلى أن قال وكطهارة
المستحاضة والمتييم تنقضي عند خروج الوقت ورؤية الماء مستند إلى وقت وجود
المحدث اه هذا قلنا لا يجوز المسح لما اه (وقال في بحث الساقط لا يعود مانصه)
ولا تعود النجاسة بعد المحكم بزوالها ولو نبغ الجلب بالشمس ونحوه وفرك الثوب
من المني وجفت الأرض بالشمس ثم أصابها ماء لا تعود النجاسة في الأصح وكذا
البئر إذا غار ماؤها ثم عاد اه (وقال في بحث النائم كالمستيقظ في بعض المسائل
مانصه) الخامسة عشر إذا مرت دابة المتييم على ما يمكن استعماله وهو عليها نائم
ينقض تيمم اه (وقال في أحكام الانثى مانصه) ومنها لا يطهر بالفرج في قول اه

(وقال في أحكام الذمي ما نصه) ولا يصح تيممه ويصح وضوءه وغسله فلو أسلم حازت
صلاته به اه (ثم قال) تنبيه الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله تعالى دون
حقوق الآدميين كالقصاص وضمن الأموال الا في مسائل لو أجنب الكافر ثم
أسلم لم يسقط اه (وقال في أحكام الذمي أيضا ما نصه) ولا يمنع من دخول المسجد
جنبًا بخلاف المسلم (ولا يتوقف) جواز دخوله على اذن مسلم عندنا ولو كان المسجد
الحرام اه وقد نقلناه في كتاب المجاهد (وقال) في أحكام الجان ومنها لو ومأى
المجنى انسية فهل يجب الغسل عليها (قال قاضيان في فتاواه) امرأة قالت هي جنيت
بأنثى في النوم مرارا وأجد في نفسي ما أجد اذا جامعتي زوجي لا غسل عليها اه
وقيدده السكال بما اذا لم تنزل اما اذا أنزلت وجب كآثمة احتلام اه (ثم قال) ومنها
لا يجوز الاستنجاء بزيادة الجن وهو العظم كما ثبت في الحديث اه (وقال في أحكام
غيبوبة الحشفة ما نصه) يترتب عليها وجوب الغسل وتحريم الصلاة والسجود
والخطبة والطواف وقراءة القرآن وحمل المحف ومسه وكآثته ودخول المسجد
وكرامة الاكل والشرب قبل الغسل ووجوب نزع الحف والكفارة وجوبا أو ندبا
في أول الحيض بدني سار وفي آخره بنصف دينار اه وقد نقلناه بعضه في كتاب
الصلاة وكتاب الحج (ثم قال فوائد) الاولى لا فرق في الايلاج بين ان يكون بحائل
أولا لكن بشرط ان تصل الحرارة معه كذا ذكرنا في التحليل فيجوز في سائر الابواب
(الثانية) ما ثبت للحشفة من الاحكام ثبت لمقطوعها ان بقي معه مقدارها وان لم يبق
قدرها لم يتعلق به شيء من الاحكام ويحتاج الى نقل لكونها كلية ولم اره وقد نقلناه
ذلك في كتاب الطلاق (الثالثة) الوطئ في الدبر كوطئ في القبل فيجب به الغسل اه
وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الطلاق وكتاب الحدود (ثم قال التاسعة) الذي
يحرم على الرجل وطئ زوجته المنسكوحة مع بقاء النكاح الحيض والنفاس اه وقد
نقلنا بقية ذلك في كتاب النكاح فراجع اه (ثم قال) العاشرة اذا حرم الوطئ حرم
دواعيه الا في الحيض والنفاس اه (وقد) نقلنا بقية في كتاب النكاح (وقال في
أحكام الاشارة ما نصه) وهنأفروع لم أرها الا ن (الاول) اشارة الانخس بالقراءة
وهو جنب يذبحني ان تحرم عليه أخذ من قولهم ان الانخس يجب عليه تحريك لسانه
فجعلوا التحريك قراءة اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (وقال في بحث ما يمنع الدين
وجوبه وما لا يمنع ما نصه) الاول المساء في المساء لا يمنع الدين وجوب شرا به لقول

الزيلي في آخر باب التيمم والمراد بالثمن الغاضل عن حاجته اه (وقال في بحث ما يقدم عند الاجتماع من غير الدينون مانسه) ثلاثة في السيف فرجنب وحائض وميت وثمة ما يكفي لاحدهم فان كان الماء ملكا لاحدهم فهو أولى به وان كان لهم جميعا لا يصرف لاحدهم ويجوز التيمم لكل وان كان الماء مباحا كان المجنب أولى به لان غسله فريضة وغسل الميت سنة والرجل يصلح اماما للمرأة فيغتسل الرجل وتيمم المرأة ويقيم الميت ولو كان الماء بين الاب والابن فالاب أولى به لان له حق تملك مال الابن ولو وهب لهم قدر ما يكفي لاحدهم قالوا الرجل أولى به لان الميت ليس من أهل القبول للهبة والمرأة لا تصلح لامامة الرجل قاله ولانا وهذا الجواب انما يستقيم على قول من يقول ان هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تقيد الملك وان اتصل به القبض كذا في فتاوى قاضى خان اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال) ومراده من قوله ان غسل الميت سنة ان وجوبه بها بخلاف غسل المجنب فانه في القرآن وينبغي أن يلحق بما اذا كان مباحا ما اذا وصى به لاحوج الناس ولا يكفي الا لاحدهم اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) وأما من به نجاسة وهو محدث ووجد ما يكفي لاحدهما فانه يجب صرفه الى النجاسة كما في فتح القدير من الانجاس وعلى هذا لو كان مع الثلاثة ذون نجاسة ينبغي ان يقدم عليهم ولم أره اه (وقال في بحث اجتماع الفضيلة والنقيصة مانسه) ففها الصلاة اول الوقت بالتيمم وآخره بالوضوء فعندنا يستحب التأخير اذا كان طم مع في وجود الماء آخره والا بالتقديم أفضل ولم أر لأصحابنا انه يتيمم في أوله ويصلى فاذا وجدته في آخره توضأ وصلى ثانية ولا يبعد القول بأفضليته (وقالت) الشافعية إياه النهاية في تحصيل الفضيلة اه (ثم قال) ومنها غسل الرجلين أفضل من الممسح على الخفين لمن يرى جواز والا فهو أفضل وكذا بحضرة من لا يراه (ومنها) التوضي من المحوض أفضل من التوضي من النهر بحضرة من لا يراه الا لا اه (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانسه) اما ثمن المثل فذكره في مواضع منها باب التيمم قال في الكنز وان لم يعطه الابن المثل ولد ثمنه لا يتيمم والاتيمم وفسره في العناية بمثل القيمة في أقرب موضع يعز فيه الماء أو يغني يسير وفسره الزيلي بالقيمة في ذلك المكان لا يمكن لميهين انه في وقت عزته أو في أغلب الاوقات والظاهر الاول فان الاعتبار للقيمة حال التقيم ويتعين أن لا يعتبر ثمن المثل عند الحاجة لسد الرمي وحرف الهلاك وربما اتصل

الشرية الى دنانير فيجب شراؤها على القادر باضعاف قيمتها احياء لنفسه اه وقد
 نقلناه في باب الشرب وفي الحظر (وقال في أحكام السفر مانصه) رخصة القصر
 والفطر والمسح ثلاثة أيام بلياليها اه وقد نقلنا بقيقته في كتاب الصلاة (وقال في
 بحث أحكام المسجد مانصه) فتنها يحرم دخوله على المجنب والمحاض والنفساء
 ولوعلى وجه العبور وادخال نجاسة فيه بخلاف منها التلوين اه وقد نقلنا بقيقته
 في كتاب الصلاة (وقال في بحث أحكام يوم الجمعة مانصه) واستئذان الغسل لما اه
 وقد نقلنا بقيقته في كتاب الصلاة (ثم قال ما افرق فيه الوضوء والغسل) بسن تجديد
 الوضوء عند اختلاف المجلس ويكره تجديد الغسل مطلقا يمسح فيه الخف وينزع
 للغسل بسن فيه الترتيب بخلاف الغسل بسن المضمضة والاستنشاق فيه بخلاف
 الغسل ففريضة يمسح الرأس فيه بخلاف الغسل على قول (ما افرق فيه مسح
 الخف وغسل الرجل) يتأقت المسح دونه ورأبت في بعض كتب الشافعية يجوز
 غسل الرجل المغصوبة بلا خلاف ولا يجوز مسح الخف المغصوب وصورة الرجل
 المغصوبة أن يستحق قطع رجله فلا يمكن منها بسن تلميث الغسل دون المسح يجب
 تعميم الرجل دون الخف لا ينقضه الجناية بخلاف المسح هو أفضل من المسح لمن يراه
 (ما افرق فيه مسح الخف والرأس) بسن استيعاب الرأس دون الخف لو نالت مسح
 رأس لا يكره وان لم يندب ويكره تلميث مسح الخف (ما افرق فيه الوضوء والتيمم)
 كونه من الوجه واليدين فقط ولا يجوز الا لعذر ولا يمسح به الخف ويقتصر الى انية
 ولا بسن تجديد ولا تلميثه بسن فيه النفص ويستوى فيه المحدث الاصغر والا كبر
 (ما افرق فيه مسح الجبيرة ومسح الخف) لا يشترط شدها على وضوءه ويشترط ابله
 على كمال الطهارة ويجمع مع الغسل بخلاف مسح الخف ويجب تعميمها أو أكثرها
 بخلاف الخف وتصح الصلاة بدونه في رواية وهو المعتمد بخلاف المسح على الخف ان
 لم يغسلها ولا يقدّر بمدة بخلافه ولا ينتقض اذا سقطت عن غير بره فلا تجب اعادته
 بخلاف الخف اذا سقط ولا تنزع للجناية بخلاف الخف واد كان على عضو جبريتان
 فسقطت احدهما أعادها بلاعادة مسحها بخلاف نزع أحد الخفين (ما افرق فيه
 المحيض والنفاس) أقل المحيض محدود ولا حد لقل النفاس وأكثره عشرة أيام
 وأكثر النفاس أربعون ويكون به البلوغ والاستبراء دون النفاس اه (وقوله)
 دون النفاس أي فان البلوغ في صورة النفاس مضاف الى المحبل لا الى النفاس

وقد نقلناه في كتاب الاذن والمجر وفي كتاب النكاح وفي المحظر (ثم قال) والمحيض لا يقطع التتابع في صوم الكفارة بخلاف النفاس اه وقد نقلناه في كتاب الصوم (ثم قال) وتنقضي البدعة دون النفاس ويحصل به الفصل بين طلاق السنة والبدعة بخلاف النفاس اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) فهي سبعة خافى النهاية من الافتراق بأربعة قصور اه (ثم قال ما افترق فيه غسل المحى والميت) تستحب البداءة بغسل وجه الميت بخلاف المحى فانه يبدأ بغسل يديه ولا يضمض ولا يستنشق بخلاف المحى ولا يؤخر غسل رجله بخلاف المحى ان كان في مستنقع الماء ولا يمسح رأسه في وضوء الغسل بخلاف المحى في رواية اه (وقال في آخر فن الفرق في قاعدته اذا أتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أم لا مانعه) واختلفوا فيما اذا صح جميع رأسه فقبل يقع الكل فرضا والمعتمد وقوع الربع فرضا والباقي سنة واختلفوا في تكرار الغسل فقبل يقع الكل فرضا والمعتمد ان الاولى فرض والثانية مع الثالثة سنة مؤكدة الى أن قال ولا عمل فائده في النية هل ينوي في الكل الواجب أولا وفي الثواب هل يثاب على الكل ثواب الواجب أو ثواب النفل فيما زاد الى أن قال ثم رأيتهم قالوا في الاضحية كما ذكره ابن وهبان معزب بالخلاصة الغنى اذا ضحى بشاتين وقعت واحدة فرضا والاخرى تطوعا وقيل الاخرى لحم اه (ثم قال) ولم أر حكم ما اذا وقف بعرفات أزيد من القدر الواجب أو زاد على حالهما في نفقة الزوجة أو كشف عورته في المخلا زائدا على القدر المحتاج اليه هل يأثم على الجميع أم لا اه وقد نقلناه في المحظر وغيره (وقال في فن الانغاز مانعه الطهارة) ما أفضل الماء فقل ما تبع من أصابعه صلى الله تعالى عليه وسلم (أى) حوض صغير لا يجس بوقوع النجاسة فيه (فقل) حوض الحمام اذا كان الغرف منه متداركا (أى) حيوان اذا خرج من البئر حيا ينزح الجميع وان مات لا (فقل) الفأرة اذا كانت هاربة من الهرة ينزح كله والا لا (أى) بئر يجب نزح دلو واحد منها (فقل) بئر صب فيه الدلو الاخير من بئر تنجست بموت نحو فأرة (أى) ماء كثير لا يجوز الوضوء به وان ننص جاز فقل هو ماء حوض أهله ضيق وأسفله عشر في عشر (أى) ماء طاهر يجوز الوضوء به ولا يجوز شربه فقل ماء مات فيه ضفدع بحرى وتفتت اه (وقال في فن الانغاز في بحث البيع مانعه) أى خبز لا يجوز بيعه الا من الشافعية (فقل) ما يحس بماء نجس قليل لم يجر

به من اليهود والنصارى لانه اذا علمهم لا يشترونه ولم يحجز بغير اعلامهم بخلاف
 الشافعية فانه عندهم طاهر فيجوز منهم بالاعلام اه وقد نقلناه في كتاب البيوع
 (وقال في فن الاغصان بحث الكراهية مانصه أي) انه مباح الاستعمال
 يكره الوضوء منه (فقل) ما عينه لوضوئه دون غيره اه وقد نقلناه في المحظر
 (وقال أول الفن السادس فن الفروق مانصه) البعرة اذا سقطت في البئر لا ينفس
 الماء ونصفها ينفسه (والفرق) ان البعرة عليها جملدة تنجس من الشروع ولا كذلك
 النصف وفي الملب على هذا القياس (لا يجب) عليه ان يوضئ امرته المريضة
 بخلاف عبده وأمنته (والفرق) ان العبد ملكه فيجب عليه اصلاحه لا المرأة
 (لا ينزع) ماء البئر كله بالفسار وينزع من ذنبها (والفرق) ان الدم يخرج من
 ذنبها فينزع الكل له اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) سورة الفارة
 نجس لا يوطأ بالضرورة اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (وقال أخو المؤلف
 في تسكملة لفن السادس فن الفروق من كتاب الاشربة مانصه) فطرة خروقت
 في خابية ماء ثم صب الماء في خابية خلت تنفس ولو وقعت القطرة ابتداء في الخل
 لا يتنجس (والفرق) انها اذا وقعت في الماء تنجس الماء ثم لا يطهر الماء لانه لا يتخلل
 بخلاف ما اذا وقعت في الخل لانها تتخلل اه (وقال) أخو المؤلف في التسكملة
 المذكورة من كتاب الاشربة) الدقيق اذا عجن بخمر ثم خبز والقي في خل لا يطهر
 والخمير اذا ألقى في خمر ثم في خل يطهر والفرق انه اذا عجن امتزجت والخل
 لا يتخلله فلا يطهر بخلاف الخبز لان الخمر يتخلل على ظاهره فقط اه (وقال أخو
 المؤلف في التسكملة المذكورة من كتاب الاستحسان مانصه) يكره دخول الجنب
 المسجد ولا يكره دخول المشرك (والفرق) ان منع الجنب منه داع إلى التطهير
 وفي منع المشرك تبعية له من الإيمان فلا يمنع اه وقد نقلناه في كتاب المحظر (وقال
 صاحب الاشباه في الفن السابع فن الحكايات مانصه) لما جلس أبو يوسف
 للتدريس من غير اعلام الامام الاعظم فارسل اليه أبو حنيفة رجلا فساءله عن مسائل
 خمسة الى ان قال الثالثة طير سقط في قدر على النار فيه لحم ومرق هل يؤكل ان أم لا
 فقال يؤكل فخطأه فقال لا يؤكل فخطأه (ثم قال ان كان اللحم مطبوخا قبل
 سقوط الطير يغسل ثلاثا ويؤكل ويرى المرقع والابرمي الكل اه (ثم قال في
 الفن السابع أيضا مانصه) وقال الامام خرجنا مع حماد تشييع الاعمش

وأعوذ بالماء للصلاة المغرب فافتي حماد بالتيمة لم لا أول الوقت فقلت يؤخر إلى آخر الوقت فإن وجد الماء والآنيم ففعلت فوجد في آخر الوقت وهذه أول مسألة خالف فيها أستاذنا هـ (وقال في الفن الث في كتاب الصلاة مانصه) القرآن يخرج عن القرآنية بقصد الثناء فلو قرأ المجنب الغائبة بقصد الثناء لا يحرم هـ (ثم قال بعد ذلك في كتاب الصلاة أيضاً مانصه) لا يكره للمحدث مس كتب الفقه والحديث على الأصح (وضع) المقلمة على الكتاب مكره إلا لاجل الكتابة (وضع) المصحف تحت الرأس مكره إلا لاجل المحفظ هـ (وقال في كتاب العتق مانصه) والتؤمين كالولد الواحد الثاني تبع للأول في أحكامه إلى أن قال الأفي مسئلتين إلى أن قال الثانية نفاس التؤمين من الأول ومارأته عقب الثاني لا هـ (قال صاحب الأشباه)

* (كتاب الصلاة) *

إذا شرع في صلاة وقطعها قبل اكتمالها فإنه يقضيها إلا الفرض والسنن فلا قضاء فيه - ما وانما يؤتيه - ما وكذا إذا شرع ظاناً أن عليه فريضة ولم يكن عليه (اقتدى) الإنسان بأدنى حال منه فسد مطلقاً وبالاعلى صحيح مطلقاً وبالمسائل صحيح الثلاثة المستحاضة والضالة والمخنثي (القراءة) في الفرض الرابعي فرض في ركعتين الأفيما إذا أحدث الإمام بعد الأولين ولم يكن قراءتهما فاستخلف مبعوثاً ما فافاتها فرض عليه في الأربع (المسبوق) منفرد فيما يقضيه الأفي أربع لا يقتدى ولا يقتدى به ولو كبرنا وبالإستئناف صح ويتابع إمامه في سجود المهور فان لم يعد إليه سجد في آخرها وبأنى بتكبيرات التشريق إجماعاً (المسبوق) لا يكون إماماً إلا إذا استخلفه الإمام المحدث كما ذكره من لا يخسر (المسبوق) يقضى أول صلاته في حق القراءة وآخرها في حق التشهد وتسامه في البرزاية (لا استتبار) بنية الكافر إلا إذا قصد السفر ثلاثة ثم أسلم في أثناء المدة فإنه يقصر بناء على قصده السابق بخلاف الصبي إذا بلغ كما في الخلاصة (إذا كرر) آية السجدة في مكان متجدد كفته واحدة الأفي مسئلة إذا قرأها خارج الصلاة وسجد لها ثم أعادها في مكانه في الصلاة فإنه يلزمه أخرى (لا يكبر جهراً) الأفي مسائل في عيد الأضحى وفي يوم عرفة للتشريق وبازإعدو وبازإقطاع الطريق وعند وقوع حريق وعند الخسوف كذا في عيد البناية (لنية بالقلب) ولا يقوم اللسان مقامه إلا عند

التعمدرك في الشرح (الدعوة المستجابة) يوم الجمعة في وقت العصر عند فاعلى قول
 عامة المشايخ كذا في اليتيمة (اذا صحت) صلاة الامام صحت صلاة المأموم اء اذا
 أحدث الامام عامدا بعد القعود الاخير وخلفه مسبوق فان صلاة الامام صحيحة دون
 هذا المأموم (اذا فسدت) صلاة المأموم لا تفسد صلاة الامام الا في مسألة اقتداء
 قارئ بأبي فصلاتهم فاسدة والمسئلة ان في الايضاح (اذا أدرك) الامام راكعا
 فشرعه لتحصيل الركعة في الصف الاخير أفضل من وصل الصف الاول مع فوتها
 (شرع) متغلبا ثلاث ولم يلزمه قضاء ركعتين (شرع في الفجر) ناسبا سنته مضي
 ولا يقضيها (الاشتغال) بالسنة عقب الفرض أفضل من الدعاء (قراءة) الفاتحة
 أفضل من الدعاء المأثور (كل ذكر) فات محلله لم يأت به فلا يكمل التسييمات بعد رفع
 رأسه ولا يأتى بالتسبيح بعد رفع رأسه من الركوع (صلى) مكشوف الرأس لم يكره
 (الرابعة) المسنونة كالنصف في القعدة الاولى ولا يستفتح اذا قام الى
 الثالثة الا في حق القراءة فانها واجبة في جميع ركعاتها يقرأ في كل ركعة الفاتحة
 والسورة (الاولى) ان لا يصلى على منديل الوضوء الذي تسبح به (كل صلاة)
 أديت مع ترك واجب أو فعله كره وتحرى فانها تعاد وجوبا في الوقت فاذا خرج
 لا تعاد (اذا رفع) رأسه قبل امامه فانه يعود الى السجود (من جمع) بأهله لا ينال ثواب
 الجماعة الا اذا كان بمنزلة (دخل المسجد) في الفجر فوجد الامام يصلي فانه يأتى
 بالسنة بعيدا عن الصفوف الا اذا خاف سلام الامام (مسجد) المحلة افضل من الجامع
 الا اذا كان الامام عالما (ومسجد) المحلة في حق السوفى نهارا ما كان عند حائويه
 وليلا ما كان عند منزله (يكراه) ان لا يرتب بين السور الا الاقلية (تقليل القرعة)
 في سنة الفجر افضل من تطويلها (نذر النافلة) أفضل وقيل لا (التكلم) بين
 السنة والفجر لا يسقطها اول من ينقص الثواب (يكراه) أن يخصص لصلاة كذا
 في المسجد أو فعل فسبقه غيره لا يرتجحه (يكرون شارعا) بالتكبير الا اذا اراد به
 التجب دون التعظيم (اذا تكبر) المصلى في غير صلاته كتجارتة ودرسه لا يتعطل
 وان شغله هموم عن خشوعه لم ينقص أجره ان لم يكن عن تقصير ولا يستحب
 اعادتها ترك الخشوع (لا ينبغي) للامام والمؤذن تقاررا احد الا ان يكون شريرا
 (يصح اقتداء) الرجل بالمصلى وان لم ينو امامته ولا يصح اقتداء المرأة الا اذا فوى
 امامتها الا في الجمعة والعيدين ويصح نيابة امامتهن في غيبتهن (خرج الخطيب)

بعد شروعه بتغلا قطع على رأس الركعتين (الاذا) كان في سنة الجمعة فانه يتمها
على الصحيح (لم يجز) الاثوب حريص على فيه بلا خيار بخلاف الثوب النجس حيث
يتخير فلو لم يجز الاثوب حريص على في الثوب المحرير (فمن المسجد) كالمسجد فيصح
الاقتداء وان لم تتصل الصفوف (المانع من الاقتداء) طريق تمر فيه الجملة أو نهر
تجري فيه السفن أو خلا في الصحراء سبع صفين والخلاف في المسجد لا يمنع وان وسع
صفوفه لان له حكم بقعة واحدة واختلفوا في الحائل بينهما والاصح الصحة اذا
كان لا يشتهه عليه حال امامه (المسافر) اذا لم يقعد على رأس الركعتين فانها
تبطل الا اذا نوى الإقامة قبل أن يعبد الثالثة بالمسجدة (الاسير) اذا اخلص يقضى
صلاة المقيمين الا اذا رحل العدو به الى مكان أرادوا الإقامة فيه خمسة عشر يوما
يقضيها صلاة المسافرين (ولن) به شققة برأسه الايمان (لو كان) المرء يحال
لخروج الى الجماعة لا يقدر على القيام ولو صلى في بيته قدر عليه الاصح انه يخرج
ويصلى قاعدا لان الغرض مقدر بحاله على الاقتداء وعلى اعتباره سقط القيام
واختلفوا في مريض ان قام لا يقدر على مراعاة سنة القراءة وان قعد قدر الاصح انه
يقعد ويراعيها (قدر) المريض على بعض القيام قام بقدره (اذا كرر) سجدة واحدة
في مجلس واحد فالأفضل الاكتفاء بسجدة واحدة واذا كرر راسم النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم فالأفضل تكرار الصلاة عليه وان كفاه واحدة فيهما (لا يرفع) يديه
لسجود التلاوة ولا فدية لسجود التلاوة ولا يجب نية التعيين لها والسنة القيام لها
(اذا قرأ) الامام آية سجدة فالأفضل الركوع لها في صلاة المنخافة والسجدة لها
(يكروه) ترك السورة في الاخيرين في التطوع عمدا وان سهوا فعليه السهو ولو سهوا في
اخرى الغرض ساهيا لا يسجد وعليه الفتوى (لا يجوز) الاقتداء بالشافعي في الوتر
وان كان لا يقطعه (القرآن) يخرج عن القرآنية بقصد الثناء فلو قرأ المجنب الفاتحة
بقصد الثناء لا يحرم اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة (ثم قال) ولو قصد بها الثناء في
المنجزة لم يكروه الا اذا قرأ المصلي قاصدا الثناء فانه يجوز (لارياه) في الفرائض في
حق سقوطها (اذا أراد) فعل طاعة وخاف الرياء لا يتركها (قراءة الفاتحة) لاجل
الاهتمام عقب المكتوبة بدعة (القراءة) في الحسام جهرا كروية وسرا لا وهو
الختار (لا يكروه) للمحدث مس كتب الفقه والحديث على الاصح اه وقد نقلناه في
كتاب الطهارة (ثم قال) وضع المقلة على الكتاب مكروه الا لاجل الكتابة (وضع)

المخفف تحت الرأس مكروه الا لاجل الحفظ اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة
وكتاب المحظر (ثم قال) لا ينبغي تأقيت المدعاء الا في الصلاة (يكروه) الاقتداء في
صلاة الرغائب وصلاة البراءة وليلة القدر الا اذا قال نذرت كذا ركنة بهذا الامام
بالجماعة كذا في البزازية (تعدد السهو) لا يوجب تعدد السجود الا في المسبوق
(يكروه) الاذان قاعدا لنفسه (الاسفار بالفجر) افضل الا بالزلفة للحاج (تأخير
المغرب) مكروه الا في السفر وعلى ما نذكره والله سبحانه وتعالى اعلم (يقول جامعه)
وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الصلاة (قال في القاعدة الاولى) لا ثواب
الا بانية مانعه) فلا تصح صلاة مطلقة ولو صلاة جنازة لا بهما أي النية فرضا
أو واجبة أو سنة أو نفلا واذ انوى قطعها لا يخرج عنها الا بخلاف ولو نوى الانتقال
عنها الى غيرها فان كانت الثانية غير الاولى وشرع بالتكبير صار منتهى الاول (ولا
يصح) اقتداء امام الابنية وتصح الامامة بدونها (ولو حلف) لا يوم أحد اذا قدي به
انسان صح الاقتداء ولا يحنث خلافا للكرخي وأي حفص التكبير كافي في البنائية
الا اذا صلى خلفه الناس فان اقتداهن به بانية للامامة غير صحيح (واستثنى) بعضهم
الجمعة والعيدين وصحح قال في الحنائية يحنث قضاء لادبائة الا اذا شهد قبل الشروع
فلا يحنث قضاء وكذا الوام الناس هذا المخالف في الجمعة يحنث وحذت قضاء ولا يحنث
أصلا اذا أمهم في صلاة الجماعة وسجدة التلاوة (ولو حلف) ان لا يوم فلانا فاما الناس
ناويا ان لا يؤتمه ويؤم غيره فاقدى به فلان حنث وان لم يعلم به اه ولكن لا ثواب
له على الامامة وسجود التلاوة كالصلاة وكذا سجدة الشكر على قول من رآها
مشروعة والمعتمدان المخلاف في سنيتها الا في الجواز وكذا سجود السهو ولا تنفزه
نية عدمه وقت السلام (وأما النية) في الخطبة للجمعة فشرط صحتها حتى لو عطس
بعد صعوده المنبر فقال الحمد لله للعطاس غير قاصد فلان تصح كافي فتح القدير وغيره
وخطبة العيدين كذلك لو لم يشترط لها ما يشترط للجمعة سوى تقديم الخطبة
(وأما الاذان) فلا تشترط لصحته وانما هي شرط للثواب عليه (وأما استقبال القبلة)
فشرط الجرجاني لصحته النية والصحيح خلافه كإني المبسوط وحمل بعضهم الاول على
ما اذا كان يصلي في الصحراء والثاني على ما اذا كان يصلي الى محراب كذا في
البنائية (وأما ستر العورة) فلا تشترط لصحته ولم أر فيه خلافا (ولا يشترط) للثواب صحة
العبادة بل يثاب على نيته وار كانت فاسدة بغير تهدك لوصلي محمد ناعلى ظن ما هارته

وسمى في تحقيقه اه (ثم قال) بعد ذلك وأما قراءة القرآن قالوا ان القرآن يخرج
عن كونه قرآنا بقصد الفوز والمجنب والمحائص قراءة بما فيه من الاذكار بقصد
الذكر والادعية بقصد الدعاء لكن أشكل عليه قولهم لو قرأ بقصد المذكر لا تبطل
صلاته وأجبت عنه في شرح الكنز بأنه في محله فلا يتغير بعزيمته وقالوا ان المأموم
اذا قرأ الفاتحة في صلاة الجنازة بنية المذكر لا يحرم عليه مع انه يحرم عليه قراءتها
في الصلاة اه (ثم قال في آخرها في بحث التروك) ونظيره المقيم والصائم
والكافر والعلوفه والسائمة حيث لا يكون مسافرا ولا مفطرا ولا مسلما ولا سائمة
ولا علوفة بمجرد النية ويكون مقيما وصائما وكافرا بالنية لانها ترك العمل كما ذكره
الزياحي اه (وقال في الفاعلة الثانية الامور بمقاصدها مانصه) وكذا قولهم
ان المصلي اذا قرأ آية من القرآن جوابا بالكلام بطلت صلاته (وكذا اذا) أخبر
المصلي بما سره فقال الحمد لله فاصد الشكر بطلت أو بما سره فقال لا حول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم أو بموت انسان فيقول إنا لله وإنا اليه راجعون فاصدا
له بطلت اه (ثم قال بعد ذلك الثالث في بيان تعيين المنوى وعدمه) الاصل
عندنا ان المنوى أما ان يكون من العبادات أولا فان كان عبادة فان كان وقتها ظرفا
للمؤدى بمعنى انه يسعه وغيره فلا بد من التعيين كالصلاة كأن ينوي الظهر فان قرنه
باليوم كظهر اليوم صح وان خرج الوقت أو بالوقت ولم يكن خرج الوقت فان خرج
ونسبه لا يجزئه في الصحيح (وغرض) الوقت كظهر الوقت الا في الجمعة فانها بدل
لا أصل الا أن يكون اعتقاده انها فرض الوقت فان نوى الظهر لا غير اختلف فيه
والاصح المجواز (قالوا وعلامة) التعيين للصلاة أن يكون بحيث لو سئل أى صلاة
تصلي يمكنه أن يجيب بالتأمل اه (ثم قال) ولا يسقط التعيين في الصلاة بضيق
الوقت لان السعة باقية بمعنى انه لو شرع متغفلا صح وان كان حراما ولا يتعين جزء من
أجزاء الوقت بتعيين العبد قولوا وانما يتعين بفعله كالحائض في اليمن لا يتعين واحد
من خصال الكفارة الا في ضمن فعله هذا في الاداء وأما في القضاء فلا بد من التعيين
صلاة أو صوما أو حجا اه (ثم قال) وأما قضاء الصلاة فلا يجوز ما لم يعين الصلاة
ويومها بأن يعين ظهر يوم كذا ولو نوى اول ظهر عليه أو آخر ظهر عليه جاز وهذا هو
المخلص لمن لم يعرف الاوقان الفاسدة أو اشتبهت عليه أو أراد التسهيل على نفسه
(وذكر في المحيط) ان نية التعيين في الصلاة لم تشترط باعتبار ان الواجب مختلف

متعدّد بل باعتبار ان مراعاة الترتيب واجب عليه ولا يمكنه مراعاة الترتيب، بنية
 التعيين حتى لو سقط الترتيب بكثرته انما كانت تكفي بنية الظهر لا غير وهذا
 مشكل وما ذكره أصحابنا كقاضى خان وغيره خلافه وهو المعتمد كذا فى التعيين اه
 (ثم قال بعد ذلك فى ضابطه فى هذا المبحث) التعيين لتمييز الاجناس فنية التعيين
 فى الجنس الواحد لغو لعدم الفائدة والتصرف اذا لم يصادف محله كان لغوا
 ويعرف اختلاف الجنس باختلاف السبب والصلوات كلها من قبيل المختلف
 حتى الظهرين من يومين أو العصرين من يومين اه (ثم قال) كما اذا نوى ظهرين
 أو طهرين عن عصر أو نوى ظهر يوم السبت وعليه ظهر يوم الخميس اه أى فانه لا
 يجب زلاختلاف السبب (ثم قال) هذا كله فى الفرائض والواجبات كالندور والوتر
 على قول الامام والعبد على الصحيح وركعتي الطواف على المختار وينوى الموتر والوتر
 لا الموتر الواجب للاختلاف فيه وفى صلاة الجنازة ينوى الصلاة لله والدعاء للميت
 ولا يلزمه التعيين فى سجود التلاوة لاي تلاوة مسجد لها كفى القنية (وأما
 النوافل) فاتفق أصحابنا انها تصح بطلق النية (وأما السنن الرواتب) فاختلّفوا
 فى اشترائها تعيينها والصحيح المعتمد عدم الاشتراط وانما تصح بنية النفل وبطلان
 النية ويفرغ عليه لوصلى ركعتين على ظن انها تمجدان بقاء الليل فتبين
 انها بعد طلوع الفجر كانت عن السنة على الصحيح ولا يصلح ابعده للكرهية وأما
 من قال اذا صلى ركعة قبل الطلوع وأخرى بعده كانتا عن السنة فبعدلان السنة
 لا بد من الشروع فيها فى الوقت ولم يوجد (وقالوا) لو قام الى الخامسة فى الظهر
 ساهيا وقدها بالسجدة بعدما فقد الأخيرة فانه يضم سادسة وتكون الركعتان نفلا
 ولا يكونان عن سنة الظهر على الصحيح وهذا لا يدل على اشتراط التعيين لان عدم
 الاجزاء لم يكن السنة لم تشرع بالبحرمة مبتدأة ولم توجد (واختلف الصحيح)
 فى ان تراويح هل تقع تراويح بمعلق النية أو لا بد من التعيين فصح قاضى خان
 الاشتراط والمعتمد خلافه كالسنن الرواتب (وتفرع) أيضا على اشتراط التعيين
 للسنن الرواتب وعدمه مسألة أخرى هى اوصلى بعد الجمعة أربعين موضع يشك
 فى صحة الجمعة ناويا آخر ظهر عليه أو أراده أدرك وقته ولم يؤده ثم تبين صحة الجمعة
 فعلى الصحيح المعتمد ينوب عن سنة الجمعة حيث لم يكن عليه ظهر فأتت وعلى القول
 الآخر لا كفى فتح القدير (وهو أيضا) يتفرع على ان الصلاة اذا بطل وصفها

لا يبطل أصلها في قول أي حنيفة وأبي يوسف خلاص المحدثين حتى أن يقال فيها أنها
تكون عن السنة الأعلى قول محمد اه (ثم قال تكميل) السنن الرواتب
في اليوم والليله اثنتا عشرة ركعة ركعتان قبل الفجر وأربع قبل الظهر وركعتان
بعد الظهر وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وفي صلاة الجمعة أربع قبلها
وأربع بعدها والترابيح عشرون ركعة بعشر تسليمات بعد العشاء في ليالي
رمضان وصلاة الوتر على قولهما وصلاة العيدين في إحدى الروايتين وصلاة
الكسوف على الصحيح وقيل واجبة وصلاة الخسوف والاستسقاء على قول
(وأما المستحب) فأربع قبل الصبح وأربع قبل العشاء وركعتان بعد ركعتي الظهر
وركعتان بعد ركعتي العشاء وست بعد ركعتي المغرب وسنة الوضوء وتحمية المسجد
وتنوب عنها كل صلاة أداها عند الدخول وقيل تؤدى بعد العود وركعتا الاحرام
كذلك تنوب عنها كل صلاة فرضا كان أو نافلة وصلاة الضحى وأقلها أربع
وأكثرها اثنتا عشرة ركعة وصلاة الحاجة وصلاة الاستسقاء كافي شرح منية
المصلي وتماها يأتي مع الكلام على صلاة الزغاب وليله البراءة مذكورة فيه
لابن أمير حاج الحلبي (ضابط فيما إذا عين وأخطأ) المختار مما لا يشترط التعمين له
لا يضر كتمينه كان الصلاة وزمانها وعدد الركعات فلو عين عدد ركعات الظهر
ثلاثا أو ختم أصح لأن التعمين ليس بشرط فالخطأ فيه لا يضر (قال في النسيئة) ونية
عدد الركعات والسجودات ليس بشرط ولو نوى الظهر ثلاثا أو ختم بصح وتغوية
التعمين وكما إذا عين الإمام من يصلي به فبان غيره ومنه إذا عين الاداء فبان أن
الوقت خرج أو القضاء فبان أنه باق اه (ثم قال) وأما فيما يشترط فيه التعمين
كالخطأ من الصوم إلى الصلاة وعكسه ومن صلاة الظهر إلى العصر فإنه يضر
(ومن ذلك) ما إذا نوى الاقتداء بزيد فاداه وعمره والفضل أن لا يعين الإمام عند
كثرة الجماعة كيلا يظهر كونه غير المعين فلا يجوز فيه حتى أن ينوي القائم في المحراب
كأنما من كان ولو لم يخطر بباله أنه زيد أو عمر وجاز الاقتداء ولو نوى الاقتداء بالإمام
القائم في المحراب وهو يرى أنه زيد وهو عمر وصح الاقتداء لأن العبرة بما نوى لا بما
رأى وهو نوى الاقتداء بالإمام (وفي التتارخاية) صلى الظهر ونوى أن هذا ظهر
يوم الثلاثاء وتبين أنه من يوم الأربعاء جاز ظهره والغلط في تعيين الوقف لا يضر اه
(ثم قال) ولو كان يرى شخصه فنوى الاقتداء بهذا الإمام الذي هو زيد فاداهو

خلافه ، ولأنه عرفه بالاشارة فبلغت المسجدة وكذا لو كان آخر الصوف لا يرى
 شخصه فنوى الاقتداء بالامام القائم في المحراب الذي هو زيد فاذا هو غيره جاز أيضا
 (ومثل) ما ذكرنا في الخطأ في تعيين الميت فعند الكثرة ينوى الميت الذي يصل عليه
 الامام كذا في فتح القدير (وفي عمدة الفتاوى) لو قال اقتديت بهذا الشاب فاذا هو
 شيخ لم يصح ولو قال اقتديت بهذا الشيخ فاذا هو شاب صح لان الشيا يدعى شيخا
 لعدم بخلاف عكسه اهـ والاشارة هنا لا تكفي لانها لم تكن اشارة الى الامام
 انما هي الى شاب أو شيخ فتأمل (وعلى هذا) لو نوى الصلاة على الميت المذكور فبان انه
 أنشأ أو عكسه لم يصح (ولم أر حكم) ما اذا عين عددا في عشرة فبان انهم اكثر أو اقل
 وينبغي أن لا يضر الا اذا بان انهم اكثر لان فيهم من لم ينو الصلاة عليه وهو الزائد
 (مسئلة) ليس لنا من ينوى خلاف ما يؤدى الاعلى قول محمد في الجمعة فانه اذا
 أدركنا الامام في التشهد أو في سجود السهو ونواها الجمعة وبصلها ظهر اعنده والمذهب
 أنه يصلها الجمعة فلا استثناء اهـ (ثم قال الرابع في صفة المنوى من الفريضة والمنافلة
 والاداء والقضاء) اما الصلاة فقيل في النية انه ينوى الفريضة في الفرض فقال
 معزيا الى المجتبى لا بد من نية الصلاة ونية الفرض ونية التعمين حتى لو نوى الفرض
 يحجزه اهـ (بقول جامعه) كلام البناءة هكذا في النسخ ولعل كلمة لاساقطة من القلم
 أى لا يحجزه لانه المصريح به وايضا لا يصح تغيره هذا على ما قبله والذي في المعراج
 عن المجتبى لا يحجزه كذا في شرحها اهـ (والواجبات) كالقرائض كما في التارخانية
 (وأما المنافلة) والسنة الزايدة فتقدمنا انها تصح بمطابق النية وبنية مباينة (وتفرع)
 على اشتراط نية الفريضة انه لو لم يعرف افتراض الخمس الا أنه يصلها في أوقاتها لا
 يجوز وكذا لو اعتقد ان منها فرضا وعلا ولا يميز ولم ينو الفرض فيها فان نوى الفرض في
 الكل جاز ووطن الكل فرضا جاز وان لم يظن ذلك فكل صلاة صلاها مع الامام جاز
 أن نوى صلاة الامام كذا في فتح القدير (وفي القنية) المصلون ستة (الاول) من علم
 الفروض منها والسنن وعلم معنى الفرض انه ما يستحق الثواب بفعله والعقاب بتركه
 والسنة ما يستحق الثواب بفعلها ولا يعاقب بتركها فنوى الظاهر أو الفجر أجزاءه
 وأغت نية الظاهر عن نية الفرض والثاني من يعلم ذلك وينوى الفرض فرضا
 ولكن لا يعلم ما فيه من القرائض والسنن يحجزه (والثالث) ينوى الفرض ولا يعلم
 معناه لا يحجزه (والرابع) علم ان فيما يصله الناس قرائض ونوافل فيصل في كل يصل

الناس ولا غير الفرائض من التوافل لا يجزئه لان تعيين النية شرط وقيل يجزئه
 ماصلى في الجماعة ونوى صلاة الامام (والخامس) اعتقاد ان الكل فرض جازت
 صلاته (والسادس) لا يعلم ان الله تعالى على عباده صلوات مفروضة ولكيه كان
 يصلها لاوقاتها لم يجزه اه (ثم قال) بعد ذلك بخلاف تجهيل الصلاة على وقتها
 فانه غير جائز ليكون وقتها سببا للوجوب وشرطا للصحة الاداء اه (ثم قال) بعد ذلك
 وكذا الخطبة لا يشترط لها نية الفرضية وان شرطها لها النية لانه لا يتنفل بها
 وينبغي ان تكون صلاته المجتازة كذلك لانها لا تكون الا فرضا كما صرحوا به ولذا
 لا تعاد نفلا (وارحكم) صلاة الصبي في نية الفرضية وينبغي ان لا تشترط لهكونها
 غير فرض في حقه لكن ينبغي ان ينوى صلاة كذا التي فرضها الله تعالى على
 المكلف في هذا الوقت (ولم رأ أيضا) حكمية فرض العين في فرض العين وفرض
 الكفاية فيه والظاهر عدم الاشتراط (وأما) الصلاة لمعادة لا تركاب مكرره
 أو ترك واجب فلا شك انها جائزة لا فرض لقولهم يسقط الفرض بالاول فعلى
 هذا ينوى كونها جائزة لنقص الفرض على انها تنفل لتحقيقا وأما على القول
 بان الفرض يسقط بها فلا يخفى في اشتراط نية الفرضية (وأما) نية الاداء والقضاء
 ففي التتارخانية اذا عين الصلاة التي يؤديها صاحب نوى الاداء والقضاء (وقال نفر
 الاسلام) وغيره في الاصول في بحث الاداء والقضاء ان أحدهما يستعمل مكان
 الآخر حتى يجوز الاداء بنية القضاء وبالعكس (وبيانه) ان ما لا يوصف بهما
 لا يشترط له كالمادة المطلقة عن الوقت كالزكاة وصدقة الفطر والعشر والخراج
 والكفارات وكذا ما لا يوصف بالقضاء كصلاة الجمعة فالتباس لانها اذا فاتت
 مع الامام يصلى الظهر وأما ما يوصف بهما كالصلوات الخمس فقاموا
 لا يشترط أيضا (قال في فتح القدير) لو نوى الاداء على ظن بقاء الوقت فبين
 خروجه أجزاءه وكذا عكسه (وفي البنائية) لو نوى فرض الوقت بعد ما خرج الوقت
 لا يجوز فان شك في خروجه فنوى فرض الوقت جاز وفي الجمعة ينويها ولا ينوى
 فرض الوقت للاختلاف فيه (وفي التتارخانية) كل وقت شك في خروجه فنوى
 ظهر الوقت مثلا فاذا هو قد خرج المختار الجواز (واختلفوا) ان الوقتية هل تجوز
 بنية القضاء والمختار الجواز اذا كان في قلبه فرض الوقت وكذا القضاء بنية الاداء
 هو المختار (وذكر) في كشف الاسرار شرح أصول نفر الاسلام ان الاداء يصح بنية

القضاء حقيقة كنية من نوى أداءه إلى يوم بعد خروج الوقت على ظن ان الوقت
 باق وكنية الاسير الى اشتبه عليه شهر رمضان فتحرى شهر اوصاه به بنية لاداء
 فوقع صومه بعد رمضان وعكسه كنية من نوى قضاء الظهر على ظن ان الوقت
 قد خرج ولم يخرج بعد وكنية الاسير الذي صام رمضان بقيمة القضاء على ظن انه
 قد مضى والحقه فيه بما تبسار انه أتى بأصل النية ولا كذا أخطأ في الظن والمخاض
 في مثله معفو اهـ (ثم قال الخامس في بيان الاختلاص) صرح الزيلعي بان
 المصلي يحتاج الى نية الاختلاص فيها ولم أر من أوضحه لكن صرح في الخلاصة
 بأنه لا رياء في العرائض (وفي البرزني) نمرع في الصلاة بالاختلاص ثم خالطه الرياء
 خالصة لا سابق ولا رياء في الفرائض في حق سقوط الواجب (ثم قال) الصلاة لا مرضاة
 المحصوم لا تغيدل يصلي لوجه الله تعالى فان كان خصه لم يعف يؤخذ من حسناته
 يوم القيامة (جاء في بعض الكتب) انه يؤخذ لذائق نوا سبها صلاة بالمجاعة
 فلا فائدة في النية وان كان عفي فلا يؤخذ به فالعائدة حينئذ اهـ (وقد أفاد
 البرزني) بقوله في حق سقوط الواجب ان الفرائض مع الرياء محكية مسقطه
 للواجب اهـ (ثم قال) وفي التنازخية لو افتتح حاله الله تعالى ثم دخل في قلبه
 الرياء فهو وعلى ما افتتح (والرياء) انه لو دخل في الناس لا يصلي ولو كان مع الناس
 يصلي فاما الوضوء مع الناس يحسنها ولو صلى وحده لا يحسن فله ثواب أصل الصلاة
 دون الاحساس ولا يدخل الرياء في الصوم (وفي الينايع) قال ابراهيم بن يوسف
 لو صلى رياء فلا أجر له وعليه الزر وقال بعضهم يكفر وقال بعضهم لا أجر له
 ولا وزر عليه هو كأن لم صلى (وفي الولوالجية) واذا أراد ان يصلي أو يقرأ القرآن
 ويخاف ان يدخل عليه الرياء فلا ينبغي ان يترك لانه أمر موهوم اهـ (ثم قال)
 وقال الوفتح المصلي على غير امامه بطلت صلاته لقصد التعليم (ورأيت فرعا) في
 بعض كتب الشافعية حكاه النووي فيمن قال له انسان صل الظهر ولك دينار
 فصلي بهذه النية انه تجزئه صلاته ولا يستحق الدينار اهـ (ولم أر) مثله لا صحابنا
 وينبغي على قواعدنا ان يكون كذلك اما الاجزاء فلما قدمنا ان الرياء لا يدخل
 الفرائض في حق سقوط الواجب وأما عدم استحقة الدينار فلا أداء العرائض
 لا يدخل تحت عقد الاجارة اهـ وقد نقلنا بقيته في كتاب الاجارة (ثم قال) وأما
 الخشوع فيها بظاهره وباطنه فمستحب (وفي القنية) شرع في الفرض وشغله

الفكر في التجار أو المسئلة حتى أتم صلاة لا تستحب إعادتها وإن بعض الكتب
 لا بعيد وفي بعضها لم ينقص أجره إذ لم يكن عن تقصير منه اهـ (ثم قال في السادس
 في بيان الجمع بين عبادتين مانعه) وإن كان في المقاصد دفعا أن ينوي فرضين
 أو نفلين أو فرضا ونفلا ما لا أول فلا يخفى لوما أن يكون في الصلاة أو في غيرها فإن
 كان في الصلاة لم تصح واحدة منهما (قال في السراج الوهاج) لو نوى صلاتي فرض
 كأظهر العصر لم يصح اتفقا اهـ (ثم قال) ولو نوى مكتوبة وصلاة جنائز فحسب
 عن المكتوبة وقد ظهر بهذا أنه إذا نوى فرضين فإن أحدهما أقوى انصرف إليه
 فصوم القضاء أقوى من صوم الكعارة (إلى أن قال) وأما في الصلاة فيقدم الأقوى
 أي الأول فقدمنا المكتوبة على صلاة الجنائز (ولذا قال في السراج الوهاج) لو نوى
 مكتوبتين فهو للتي دخل وقتها ولو نوى فائتين فهي الأولى منها ما ولو نوى فائنة
 ووقتية فهي للأثنية إلا أن يكون في آخر الوقت لو نوى الظهر والنحر وعليه
 المنع من يومه فإن كان في أول وقت الظهر فهي عن المنع وإن كان في آخره فهي
 عن الظهر اهـ (وفي) ما إذا كبرنا ربا للتحريم والركوع وما إذا طاف للقرض
 والوداع (يقول جامع) قال شارحها كذا بخط المصنف ولم يذكر حكم ذلك في
 الصورة الأولى أن كبر قائما كان للتحريم لأن المرض أقوى مع أن التحلل له وفي
 الصورة الثانية طواف الوداع واجب وقيل سنة ففيه الجمع بين فرضين واجب
 أو نفل وعلى كل فيقع عن الفرض أو طواف في أيام النحر سواء نواه مع غيره
 أو نوى غيره فقط وإن ما فبعد ما حل الفرض ولو طواف ران نوى غيره اهـ
 (وان نوى فرضا ونفلا) فإن نوى الظهر والتأويل أن أبو يوسف يحجزه
 عن المكتوبة ويطلب التطوع وقال محمد لا يحجزه لا المكتوبة ولا التطوع اهـ
 (ثم قال) ولو نوى نافلة وجنائز فهي نافلة كذا في السراج (وأما إذا) نوى نائلتين
 كما إذا نوى بركتي الفجر التحية والسنة أجزأت عنهما اهـ (ثم قال) وأما إذا نوى
 عبادة ثم نوى في أثناءها الانتقال عنها إلى غيرها فإن كرنا ربا لانتقال إلى غيرها
 صار خارجا عن الأولى وإن نوى ولم يكبر لا يكون خارجا كما إذا نوى تحية فجدد الأولى
 وكبر وتقامه في مفردات الصلاة من شرحنا على الكبر اهـ (ثم قال السابع في وقتها)
 أي لئلا يصل أن وقتها أول العبادات ولكن الأول حقيق وحكي (فقالوا)
 في الصلاة لو نوى قبل الشروع فمن محمد لو نوى عند الوضوء أنه يصل إلى صلاة الظهر

أو العصر مع الإمام ولم يشتغل بعد النية بما ليس من جنس الصلاة إلا أنه لما انتهى
إلى مكان الصلاة لم تحضره النية جازت صلاته بتلك النية وهكذا روى عن أبي
حنيفة وأبي يوسف كذا في الخلاصة (وفي التجديد) إذا توضأ في منزله ليصلي الظهر
ثم حضر المسجد واقتنع الصلاة بتلك النية فإن لم يشتغل بعمل آخر يكفيه ذلك هكذا
قال محمد في الرقيات لأن النية المتقدمة نبيه إلى وقت الشروع حكماً كما في الصوم
إذا لم يبدلها بغيرها اه وعن محمد بن سلمة إذا كان عند الشروع بحيث لو شغل أية
صلاة يصلي بحسب على المديهة من غير تنكير فهو نية تامة ولو احتاج إلى التأمل
لا يجوز (وفي فتح القدير) فقد شرطوا عدم ما ليس من جنس الصلاة لصحة تلك النية
مع تصريحهم بانها صحيحة مع العلم بأنه يتخلل بينها وبين الشروع المشي إلى مقام
الصلاة وهو ليس من جنسها فلا بد من كون المراد بما ليس من جنسها ما يبدل على
الاعراض بخلاف ما لو اشتغل بكلام أو كل أو نقول عند المشي اليها من
أفعالها غير قاطع للنية (وفي الخلاصة) أجمع أصحابنا أن الأفضل أن تدلون
مقارنة للشروع ولا يكون شارعاً بتأخره لأن ما مضى لم يقع عبادة لعدم النية فكذا
الباقى لعدم التجزئ (ونقل ابن وهبان) اختلاف بين المشايخ خارج المذهب
موافقاً لما نقل عن الكرخي من جواز التأخير عن التحريمة ف قيل إلى الثناء وقيل
إلى التعوذ وقيل إلى الركوع وقيل إلى الرفع والكل ضعيف والمعتمد أنه لا بد من
القران حقيقة أو حكماً وفي الجوهرة ولا معتبر بقول الكرخي اه (ثم قال) ولم
أرو وقت نية الإمامة للثواب وينبغي أن يكون وقت اقتداء أحد به كما أنه ينبغي أن
يكون وقت نية الجماعة أول صلاة المأموم وإن كان في أثناء صلاة الإمام هذا
للثواب وأما لصحة الاقتداء بالإمام فقال في فتح القدير الأفضل أن ينوي الاقتداء
عند افتتاح الإمام فإن نوى حين وقف عالماً بأنه لم يشرع جازوا نوى ذلك على ظن
أنه شرع ولم يشرع اختلاف فيه قيل لا يجوز اه (ثم قال) فائدة هل تصح نية عبادة
وهو في عبادة أخرى قال في الثغنية نوى في صلاة مكتوبة أو نافلة الصوم تصح نيته له
ولا تنقض صلاته اه (ثم قال) ثامن في بيان عدم اشتراطها في البقاء وحكمها مع كل
ركن قالوا في الصلاة لا تشترط النية في البقاء للخرج كذا في البناءية فكذا
في بقية العبادات (وفي القنية) لا يلزم نية العبادة في كل جزء إنما تلزمه في جملة
ما يفعله في كل حال اه (وفي البناءية) افتتح المكتوبة ثم ظن أنها تطوع فأتها

على نية التطوع أجزأته عن المكتوبة (ومن الغريب) ما في المجتبي ولا بد من نية
العبادة وهي التذلل والخضوع على أبلغ الوجوه ونية الطاعة وهي فعل ما أَرَادَ الله
تعالى منه ونية القربة وهي طلب الثواب بالمشقة في فعلها وينوي أنه يفعلها
مصلحة له في دينه بأن يكون أقرب إلى ما وجب عقلا من الفعل وأداء الأمانة وأبعد
عما حرم عليه من الظلم وكفران النعمة ثم تستديم هذه النيات من أول الصلاة إلى
آخرها خصوصا عند الانتقال من ركن إلى ركن ولا بد من نيته العبادة في كل ركن
والفعل كالفرص فيها الإتي بوجه وهو أن ينوي في النوافل أنها لطف في الفرائض
وتسهيل لها اهـ (فالمحاصل) أن المذهب المعتد بالعبادة ذوات الأفعال يكفي
بالنية في أولها ولا يحتاج إليها في كل فعل اكتفاء بالنسبة لها عليها إلا إذا نوى ببعض
الأفعال غير ما وضع له قالوا لو طاف طابا للغريم لا يجزئ اهـ (ثم قال) وفي
القنية وإن عمدان لا ينوي العبادة ببعض ما يفعله من الصلاة لا يستحق الثواب
ثم إن كان فعلا لا تتم العبادة بدونه فسدت والأفلاوقد أساء اهـ (التاسع) في
محالها محلها القلب في كل موضع وقد منها حقيقة (وهذا أصلان) الأول لا يكفي
التملفظ باللسان دونه وفي القنية والمجتبي ومن لا يقدر أن يحضر قلبه لينوي بقلبه
أو يشك في النية يكفيه التكليم بلسانه لا يكف الله نفسه إلا وسعها اهـ (ثم قال
فيها) ولا يؤخذ بالنية حال سهوه لأن ما يفعله من الصلاة فيما يسهو معفو عنه
وصلاته مجزئة وإن لم يستحق لها ثوابا اهـ ومن فروع هذا الأصل أنه
لو اختلف اللسان والقلب فالمعتبر بما في القلب اهـ (ثم قال) الأصل الثاني من
التاسع وهو أنه لا يشترط مع نية القلب التلفظ في جميع العبادات ولذا قال في الجمع
ولا معتبر باللسان وهل يستحب التلفظ في جميع العبادات أو يسن أو يكره
أقوال اختلفت في الهداية الأولى لمن لم تجتمع عزيمته وفي فتح القدير لم ينقل عن
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه التلفظ بالنية لافي حديث صحيح ولا ضعيف
وزاد ابن أمير حاج أنه لم ينقل عن الأئمة الأربعة وفي المعيد ذكره بعض مشايخنا
الناطق باللسان ورآه الآخرون سنة (وفي المحيط الذكر باللسان سنة فينبغي أن
يقول اللهم اني أريد صلاة كذا فيسر هالي وتقبلها مني ونفلوا في كتاب الحج أن
طلب التيسير لم ينقل إلا في الحج بخلاف بقية العبادات وقد حققناه في شرح السكتز
وفي القنية والمجتبي المختار أنه يستحب اهـ أي التلفظ باللسان (ثم قال)

وأما توقف شروعه في الصلاة والاحرام على الذكرو لا تنكفي النية فلانه من
الشرائط للشروع اه (ثم قال في العاشر في شروط النية الاول الاسلام مانصه)
وقد كتبنا في الفوائد ان نية الكافر لا تعتبر الا في مسئلة في البرازية والمخالصة هي
صبي ونصراني خرجا الى مسيرة ثلاث فبلغ الصبي في بعض الطريق وأسلم المكافر
قصر الكافر باعتبار قصده لا الصبي في المختار اه (ثم قال) الثاني أي من
شروط النية التمييز فلا تصح عبادة صبي غير مميز ولا مجنون اه (ثم قال) ويتقضى
وضوء السكران لعدم تمييزه وتبطل صلاته بالسكر كما في شرح منظومة ابن وهبان
اه (ثم قال) الثالث العلم بالمنوى فن جهل فرضية الصلاة لم تصح منه كما قدمناه
عن التقنية اه (ثم قال) الرابع أن لا يأتي بمناف بين النية والمنوى قالوا ان
النية المتقدمة على التحريم جائرة بشرط أن لا يأتي بعدها بمناف ليس منها وعلى
هذا تبطل العبادة بالارتداد في اثنا عشر اه (ثم قال) ومن المناف نية القطع فان
نوى قطع الايمان صار مردا للتحال ولو نوى قطع الصلاة لم تبطل وكذلك اسائر
العبادات الا اذا كبر في الصلاة بنوى الدخول في أخرى فالتكبير هو القاطع
للاولى لا مجرد النية وأما الصوم الفرض اذا شرع فيه بعد الفجر ثم نوى قطعه
والانتقال الى صوم نفل فانه لا يعلل والفرق أن الفرض والنفل في الصلاة
جنسان مختلفان لارجحان لاحدهما على الآخر في التحريم وهما في الصوم
والزكاة جنس واحد كذلك في المحيط وفي خزانة الاكل لو افتتح الصلاة بنية
الفرض ثم غير نية في الصلاة وجعلها تطوعا صارت تطوعا ولو نوى الاكل والجماع
في الصوم لم يضره وكذلك لو نوى فعل مناف في الصلاة لم تبطل اه (قال) ولو نوى
قطع السفر بالاقامة صار مقيما وبطل سفره بخمس شرائط ترك السعي حتى لو نوى
الاقامة سائر الموضع وصلاحيته الموضع للاقامة فلو نواها في بحر او جزيرة لم يصح
واتحاد الموضع والمدة والاستقلال بالراى فلا تصح نية التتابع كذا في معراج الدراية
وادانوى المسافر لاقامة في اثنا عشر صلاته في الوقت تحول فرضه الى الاربع سواء
نواها في أولها أو في وسطها أو في آخرها وسواء كان منفردا أو معقديا أو مدركا
أو مسبقا أما اللاحق لا يتم بنيتها بعد فراغ الامام لاستحكام فرضه بفراغ امامه
كذا في الخلاصة اه (ثم قال) فرع ويقرب من نية القطع نية القلب
وهي نقل الصلاة الى أخرى قدمنا انه لا يكون الا بالشروع بالتحريم لا بمجرد النية

ولا بد أن تكون الثانية غير الاولى كان شرع في العصر بعد افتتاح الظهر وفتح نية
الظهر لا الظهر بعد ركعة الظهر وشرطه أن لا ينفذ بالنية فان تلفظ بها بطلت الاولى
مطلقا وقد ذكرنا تفاريها في مفسدات الصلوات من شرح الكنتز اه (ثم قال)
وينبغي على هذا انه لو كان عليه فائتة فشك انه قضاها أو لا فقضاها ثم تبين انها
كانت عليه أن لا تجزئه للشك وعدم المجزئ في تعيينها فلو شك في دخول
وقت العبادة وأتى بها فبان لله فعلها في الوقت لم يجزه أخره من قولهم كافي ففتح
القدير ولو وصل إلى الغرض وعنده ان الوقت لم يدخل فظهر انه قد دخل لا يجزئه
اه وفي خزنة الاكل أدرك القوم في الصلاة ولم يدركها المكتوبة أو التروحية
يكبر وينوي المكتوبة على انها ان لم تكن مكتوبة يقضها يعني العشاء فاذا هو في
العشاء صبح وان كان في التروحية يقع نفلا (فرع) عقب النية بالمشيئة قدمنا انه
ان كان مما يتعلق بالنيات كالصوم والصلاة لم تبطل وان كان مما يتعلق بالاقوال
كالطلاق والعتاق بطل اه وقد نقلناه في كتاب الصوم وفي كتاب الطلاق
والعتاق (ثم قال اكمل) النية شرط عندنا في كل العبادات باتفاق الاصحاب
لاركن وانما وقع الاختلاف بينهم في تكبير الاحرام والمعتقد انها شرط كالنية
وقيل بركبتها اه (ثم قال في الفروع مانصه) ومنها لو قرأ المجنب قرآنا فان
قصد التلاوة حرم وان قصد الدكر فلا ولو قرأ الفاتحة في صلواته على الجنائز ان
قصد الثناء والدعاء لم يكره وان قصد التلاوة كره عطس الخطيب فقال الحمد لله
ان قصد الخطبة صح وان قصد الحمد للعطاس لا يصح ولو صح فعطس فقال
الحمد لله كذلك وان ذكر المصلى آية أو ذكره أو قصده جواب المتكلم فسدت
والافلا اه (ثم قال في خاتمة) تجرى قاعدة الامور بمقاصدها في علم العربية
ايضا فاول ما اعتبروا ذلك في الكلام فقال سيمويه والجوهو باسقاط القصد فيه فلا
يسمى كلاما منطبق به التام والساهي وما يحكيه الحيوانات المعلمة وخالف بعضهم
فلم يشترط وسمى كل ذلك كلاما واختاره أبو حيان الى ان قال ولو سمع آية المجددة من
حيوان صرحوا بعدم وجوبها على المختار لعدم أهلية القارئ فيها ف ماذا سمعها
من جنب أو حاض والسماع من المجنون لا يوجبها ومن النساء يوجبها على المختار
وكذا يجب بسماعها من سكران اه (وقال في قاعدة ما تبين بيتين لا يرتفع
الايهين منه) والمراد به غالب النظم ولذا قال في الملتقط ولو لم يفته من الصلوات

شيء وأحب أن يتخى صلاة عمره من أدرك لا يستحب ذلك إذا كان أكثر ظنه
 فسادها بسبب الظهارة أو ترك شرط حينئذ يقضى ما غلب على ظنه وما زاد على ذلك
 يكره لورود النهي عنه اهـ شك في صلاة هل صلاها أعاد في الوقت شك في ركوع
 أو سجود وهو فيها أعاد وان كان بعدها فلا وإن شك أنه لم صلى فإن كان أول مرة
 استأنف وإن تفرج تحرى والأخذ بالآقل وهذا إذا شك فيها قبل الفراغ فإن كان
 بعده فلا شيء عليه وإذا تذكر بعد الفراغ أنه ترك فرضه أو شك في تعيينه قالوا بسجدة
 واحدة ثم بعد ثم يقوم فيصلي ركعة بسجدة ثم يسجد ثم يسجد للسهو
 كذا في فتح القدير ولو أخبره عدل بعد السلام أنك قد صليت الظهر أربعة أو شك
 في صدقه وكذبه فإنه بعد احتياطاً لأن الشك في صدقه شك في الصلاة ولو وقع
 الاختلاف بين القوم والامام فإن كان الامام على يقين لا يسجد والا عاده ولو لم يكن كذا
 في الخلاصة ولو صلى ركعة بنية الظهر ثم شك في الثانية أنه في العصر ثم شك
 في الثالثة أنه في التمتع ثم شك في الرابعة أنه في الظهر قالوا يكون في الظهر والشك
 ليس بشيء ولو تذكر مصلي العصر أنه ترك سجدة ولا يدرى هل تركها من الظهر
 أو العصر الذي هو فيها تحرى فإن لم يقع تحريه على شيء يتم العصر وسجد بسجدة
 واحدة ثم بعد الظهر احتياطاً ثم بعد العصر فإن لم يعد فلا شيء عليه وفي المجتبى إذا
 شك أنه كبر للاقتتاح أولاً أو هل أحدث أولاً هل أدت النجاسة ثوبه أو لا روي
 رأسه أولاً لاستقبال إن كان أول مرة والأفلا اهـ ولو شك أنها تكبيرة الافتتاح أو
 القنوت لم يصير شارعاً وتمامه في المرح من آخر سجود السهو اهـ (ثم قال) وفي
 البرازية شك في القيام في الفجر أنها الأولى أو الثانية رفضه وقعه في التمتع ثم
 صلى ركعتين بفاتحة وسورة إن أمم وسجد للسهو فإن شك في سجدة أنه أعان
 الأولى أو الثانية يضي فيها وإن شك في السجدة الثانية لأن إتمامها لازم على
 كل حال وإذا رفع رأسه من السجدة الثانية فعد ثم قام وصلى ركعة وأتم بسجدة
 السهو وإن شك في سجدة أنه صلى الفجر ركعتين أو ثلاثاً كان في السجدة
 الثانية فسدت صلاته وإن كان في السجدة الأولى يمكن إصلاحها عند سجدة لان تمام
 المسألة بالرفع عنده فترفع السجدة بالرفع ارتقاها بالحدث فيقوم ويقعد ويسجد
 للسهو إلى أن قال أي في البرازية نوع منه تركه تركاً قولياً فسدت
 صلاته وإن كان فعلياً يحمل على ترك الركوع فيسجد ثم يقعد ثم يقوم ويصلي

ركعة بسجدة يصلي صلاة يوم وليلة ثم تذكر انه ترك القراءة في ركعة ولم يعلم
 اية صلاة اعاد الفجر والوتر وان تذكر انه ترك في ركعتين فكذلك وان تذكر
 الترك في الاربع فذوات الاربع كلها اه (ثم قال) وهما فر وعلم أرها الآن
 ان قال انما شك فيما عليه من الصيام الرابع شك فيما عليها من العدة
 هل هي عدة طلاق أو وفاة ينبغي ان يلزم الاكثر عليها وعلى الصائم اخذ من
 قل لم لو ترك صلاة وشك انها اية صلاة يلزمه صلاة يوم وليلة احتياطاً اه
 (ثم قال) في خاتمة فيها فوائد في تلك القاعدة أعني اليقين لا يزول بالشك الى ان
 قال الرابعة قدمنا انه لو شك هل كبر لا فتتاح أولاً أو أحدث أولاً أو مسح رأسه أولاً
 وكان أول ما عرض له استقبل اه (ثم قال) وهما مسائل تحتاج الى المراجعة
 ولم أرها الآن منها شك مسافر أو صل بداره أولاً ومنها شك مسافر هل نوى
 الإقامة أولاً وينبغي ان لا يجوز له ان يترخص بالشك ثم رأيت في التتارخانية
 لو شك في الصلاة أمقيم أم مسافر صلى أربعاً ويقتد على الثانية احتياطاً وكذلك
 اذا شك في نية الإقامة اه (ثم قال) ومنها جازم قد دام وشك امتقدم عليه أم لا
 ومنها شك هل سبق الامام بالتكبير أولاً ثم رأيت في التتارخانية واذا لم يعلم
 المأموم هل سبق امامه بالتكبير أولاً فان كان أكبر رايه انه كبر بعده أجره وان
 كان أكبر رايه انه قبله لم يجز وان استوى الظن ان أجزاء من أمره محمول على السداد
 حتى يظهر الخطأ اه وينبغي ان يكون كذلك حكم المسئلة التي قلها وهي الشك
 في التقدم والتأخر ومنها من عليه فائسة وشك في قضائها فهي ست وفي
 التتارخانية رجل لا يدري هل في ذمته قضاء الفوائت أم لا يكره له ان ينوي
 الفوائت (ثم قال) واذا لم يدر الرجل انه بقي عليه شيء من الفوائت أم لا الافضل ان
 يقرأ في سنة الظهر والمصر والعشا في الاربع العاتحة والسورة اه (وقال في
 القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير ما نصه) واعلم ان اسباب التخفيف في العبادات
 وغيرها سبعة الاول السفر وهو نوعان منه ما يختص بالطويل وهو ثلاثة ايام
 وليلة او هو القصر والغفر والمصح أكثر من يوم وليلة وسهولة الاضحية على ما في غاية
 البيان والثاني ما لا يختص به والمراد به مطلق الخروج عن المصر وهو ترك
 الجمعة والعيدين والجماعة والتنفل على الدابة وجواز اتيمم واستحباب القرعة بين
 نسائه والقصر للمسافر عندنا رخصة استقاط بمعنى العزيمة بمعنى ان الاتمام

لم يبق مشروطاً حتى أتته وفسدت لو أتم ولم يقد على رأس الركعتين ان لم ينو إقامة
قبل سجود الثالثة الثاني المرض ورخصه كثيرة التيمم عند الخوف على نفسه
أو على عضوه أو من زيادة المرض أو بطؤه والقعود في صلاة الفرض والاضطجاع
فيها والايما والتخلف عن الجماعة مع حصول الفضيلة اه (وقال في بحث
السبب السابع النقص مانصه) وعدم تكليف النساء بكثير مما وجب على
الرجال كالجماعة والجمعة اه (ثم قال) السادس العيبر وعموم البلوى كالصلاة مع
النجاسة المفقوعة عنها الى ان قال ويا حجة المثنى والاستدبار عند سبق الحديث
ويا حجة ما في صلاة الخوف ويا حجة النافلة على الدابة خارج المصر بالايما وفيه
في رواية عن أبي يوسف ويا حجة القعود فيها بلا عذر اه (ثم قال) ووسع أبو حنيفة
في العبادات كلها الى ان قال ولم يشترط معارفة النية للتكبير ولم يعين من القرآن
شيئاً حتى الفاتحة عملاً بقوله تعالى فاقروا ما ينصر من القرآن والتميعين بحيث لا يجوز
غيره عشر واسقط القراءة عن المأموم بل منعه منها شفقة على الامام دفعاً للتخليط
عنه كما شاهد بالجامع الازهر ولم يخص تكبيرة الاحرام بلفظ وانما يجوزها بكل
ما يفيد التعظيم واسقط نظم القرآن عن المصلي بفوزه بالفارسي تيسيراً على
المخاشعين وروى رجوعه واسقط فرض الطمأنينة في الركوع والسجود
تيسيراً اه (ثم قال) ومن ذلك الابراد بالظهر في شدة الحر ومن ثم لا ابراد في الجمعة
لاستحباب التكبير اليها على ما قيل ولكن ذكر الاستيعاب انها كالظهر في الزمانين
وترك الجماعة للظن والجمعة بالاعذار المعروفة ولذا أسقط أبو حنيفة عن الاعي
الجمعة والمجوان وجد فثدا دفعاً للمشقة عنه وعدم وجوب قضاء الصلاة على الخائض
لتكررها بخلاف الصوم وبخلاف المستحاضة لندور ذلك وسقوط القضاء عن
المغمى عليه اذا زاد على يوم وليلة وعمر المريض العاجز عن الائمة بالرأس كذلك
على الصحيح وجواز صلاة الفرض في السفينة قاعداً مع القدرة على القيام مخوف
دوران الرأس اه (ثم قال) وجواز تقديم النية على الشروع في الصلاة ادا لم
يفصل اجنبي اه (ثم قال) الفئلة الثالثة تخفيفات الشرع انواع الى ان قال
الثاني تخفيف تقصير كالتصريف في السفر على القول بأن الالتزام أصل وأما ما سى قولنا
من ان التصير أصل والالتزام فرض بعده فلهذا الصورة اه (ثم قال) الرابع
تخفيف تقديم كجمع بعرفات اه (ثم قال) الخامس تخفيف تأخير كجمع

بمزدلفة وتأخير رمضان للمريض والمسافر وتأخير الصلاة عن أوقاتها في حق
المستغل بانقاذ غريق ونحوه السادس تخفيف ترخيص كصلاة المستحجم مع بقية
النحو وشرب الخمر لفصحة السابع تخفيف تغيير كغير نظم الصلاة للخوف اه وقال
في القاعدة الاولى من الخامسة الضرورات بفسخ المحظورات ما نصه (وقال الودفن
بلا تكفين لا ينش عليه لان مفسدة هتك حرمة أشد من عدم تكفينه الذي قام
الاستبراء بالتراب مقامه وكذا قال الودفن بالاغسل واهيل التراب عليه صلى على قبره
ولا يخرج اه) وقال في بحث اذا تعارض مفسدتان روعي أعظمهما ماضرا
بارتكاب أحدهما) قال الزيلعي في باب شروط الصلاة ثم الاصل في جنس هذه
المسائل ان من ابتلى ببلتين وهما متساويتان يأخذ بيهما شاء وان اختلفت اختار
أحدهما لان مباشرة الحرام لا تجوز الا للضرورة ولا ضرورة في حق الزيادة مثاله رجل
به جرح لموسج سدس الجرح وان لم يسجد لم يصل فانه يصل على قاعدة أيومي بالركوع
والسجود لان ترك السجود أهون من الصلاة مع الحدث الا ترى ان ترك السجود جائز
حالة الاختيار في التطوع على الدابة ومع الحدث لا يجوز بحال وكذا شيع لا يقدر
على القراءة قائما ويقدر عليه قاعدا يصل قاعدا لانه يجوز حالة الاختيار في النفل
ولا يجوز ترك القراءة بحال ولو صلى في الفصلين قائما مع الحدث وترك القراءة
لم يجز ولو كان معه ثوبان نجاسة كل واحد منهما أكثر من قدر الدرهم فخير
ما لم يبلغ أحدهما ربع الثوب لاستوائهما في المنع ولو كان دم أحدهما قدر الربع
وقدر الآخر أقل يصل في أقلهما دما ولا يجوز عكسه لان الربع حكم الكل ولو
كان في كل واحد منهما قدر الربع أو كان في أحدهما أكثر لكن لا يبلغ ثلاثة
ارباعه وفي الآخر قدر الربع صلى في أيهما شاء لاستوائهما في الحكم والافضل ان
يصل في أقلهما نجاسة ولو كان ربع أحدهما طاهرا والآخر أقل من الربع
يصل في الذي ربه طاهرا ولا يجوز في العكس ولو ان امرأة لوصلت قائمة ينكشف
من عورتها ما يمنع جواز الصلاة ولوصلت قاعدة لا ينكشف منها شيء فانها تصل
قاعدة لما ذكرنا ان ترك القيام أهون ولو كان الثوب يغطي جسدها وربع رأسها
فتركت تغطيه الرأس لا يجوز ولو كان يغطي أقل من الربع لا يضرك لان ربع حكم
الكل وما دونه لا يعطى له حكم الكل والتميز افضل قليلا لالاكتشاف اه ومن
هذا القيل ماذ كره في الخلاصة انه لو كان اذا خرج الى الجماعة لا يقدر على

فريضة عقيب طواف ينبغي أن لا تكفيه عن ركعتي الطواف بخلاف تحية المسجد
لأن ركعتي الطواف واجبة فلا تسقط بفعل غيرها بخلاف تحية المسجد وقد نقلنا
هذه العبارة في الحج ولوتلى آية سجدة فسجدت لصلىة قبل أن يقرأ ثلاث آيات كفت
عن التلاوة لمحصل المقصود وهو التعظيم وكذا الورع لما فوراً أجزلت في أسا وهذه
من المواضع التي يجهل فيها بالقياس كما بيناه في شرح المدار وكذا التلى آية وكررها
في مجلس واحد اكن في سجدة واحدة ولوتعد السجود في الصلاة لم يتعد الجابر
بخلاف الجابر في الاحرام فانه بتعددية تعدد الجناية اذا اختلف جنسها لان المقصود
بسجود السجود رغم أنف الشيطان وقد حصل بالسجدةتين آخر الصلاة والمقصود من
الثاني حرمة تلك الحرمة فلكل جبر فاختلف المقصود اه وقد نقلنا هذه ايضا
في كتاب الحج (وقال في القاعدة الخامسة عشر من استجمل الشئ قبل أو انه عوقب
بحرمانه مانسه) وخرج عنهما مسائل الى أن قال السادسة شربت دواء فحاضت لم
تقض الصلاة اه وقد نقلناها في كتاب الطهارة ايضا (وقال في القاعدة السابعة عشر
لا عبرة بالنظر اليين خطا) صرح بها الصحابي في مواضع منها في باب قضاء الغواث
قالوا لوطن ان وقت الفجر ضاق فصلى الفجر ثم تبين انه كان في الوقت سعة بطل الفجر
فاذا بطل يتعارفان كان في الوقت سعة يصلى العشاء ثم يعيد الفجر وان لم يكن فيه
سعة يعيد الفجر فقط وتماه في شرح الزياهي اه (ثم قال) وخرج عن هذه
القاعدة مسائل الى ان قال الثانية لو صلى في ثوب وعنده انه نجس ثم تبين انه طاهر
أعاد الثالثة لو صلى وعنده انه محدث ثم ظهر انه متوضئ أعاد الرابعة صلى الفرض
وعنده ان الوقت لم يدخل فظهر انه كان قد دخل لم يجزه فيها وهي فتح القدير من
الصلاة والثانية تغضي ان تحمل مسألة الخلاصة سابقا على ما اذا لم يصل اما اذا
صلى فانه يعيد ففي هذه المسائل الاعتبار لما ظنه المكاف لما في نفس الامر وعلى
عكسها الاعتبار لما في نفس الامر فلو صلى وعنده ان الثوب طاهر أو أن الوقت قد
دخل أو أنه متوضئ فبان خلافه أعاد اه وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب الطهارة
أيضا وقوله ان تحمل مسألة الخلاصة سابقا على ما في قوله وهو لوطن الماء نجسا
ومتوضئ ثم تبين انه طاهر جاز وضوءه كذا في الخلاصة اه وقد نقلناها في كتاب
الطهارة ايضا (ثم قال) وقالوا الوراء أسودا فضنوه عدوا فصلا صلاة الخوف فبان
خلافه لم يصح لار شرطها حضرة العدو اه (وقال في الفرائد الثالث في أحكام

الناسي ما نصه) فمن نسي صلاة أو صوما أو حجاً أو زكاة أو كفارة أو نذر أو حجب قضاءه
 بلا خلاف اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب الحج أيضاً (ثم قال) ومنها من صلى بنجاسة
 مانعة ناسياً ونسي ركناً من أركان الصلاة أو يقن خطاً في الاجتهاد في الماء والشوب
 أو وقت الصلاة والصوم أو نسي نية الصوم أو تكلم في الصلاة ناسياً اهـ أي فانه
 يعيد في جميع المذكورات وقد نقلنا ذلك في كتاب الصوم أيضاً (ثم قال) وكذا
 لو سلم ناسياً في الصلاة الرباعية على رأس الركعتين لم تبطل اهـ (ثم قال) وقد جعل
 له أي النسيان أصلاً في التحرير فقال إنه إن كان مع ذكر ولا داعي له كما كل المصلي
 لم يسقط لتقصيره بخلاف سلامه في القعدة أو لا معه مع داع كما كل الصائم سقط
 أو لا ولا فأولى كترك الذاب التسمية اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب الصوم أيضاً
 وفي الذبائح (ثم قال) والثالث الجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وانه يكون
 عنذراً اهـ (وقال في أحكام الصبيان ما نصه) واتفقوا على وجوب العشر
 والمخراج في أرضه إلى أن قال وعلى بطلان عباداته بفعله ما يفسدها من نحو كلام
 في الصلاة اهـ (ثم قال) ولا تنتقض طهارته بالقهقهة في صلاته وإن ابطت
 الصلاة اهـ ونقلناها في الطهارة (ثم قال) وتصح عباداته وإن لم تجب عليه
 واختلغوا في ثوابها والمعتمد أنه لا علم ثواب التعليم وكذا جميع حسناته اهـ وقد
 نقلناها في المحظرات أيضاً (ثم قال) ولا تصح امامته واختلغوا في صحته في التراخي
 والمعتمد عدمها وتجب سجدة التلاوة على سماعها من صبي وقيل لا بد من عقله
 وتحصل فضيلة الجماعة بصلاته مع واحد إلا في الجمعة فلا تصح بثلاثة هو منهم وليس
 هو من أهل الولايات فلا يلي الإنكاح ولا القضاء ولا الشهادة مطلقاً لكن لو خطب
 بأذن السلطان وصلى بالغ غير جاز وتصح سلطنته ظاهراً قال في النزائية مات
 السلطان واتفقت رعيته على سلطنته ابن صغير له يقبض أن يهوض أمور التقليد إلى
 والي ويعددها هذا والي نفسه تبعاً لابن السلطان لشرفه والسلطان بالرسم هو وابن
 وفي الحقيقة هو والي لعدم صحة الأذن بالقضاء والجمعة ممن لا ولاية له اهـ وقد
 نقلناها في القضاء أيضاً (ثم قال) ويصح إدارته مع الكراهة كما في المجمع لكن
 في السراج الوهاج أنه لا كراهة في أدان الصبي العاقل في ظاهر الرواية وإن كان
 البالغ أفضل وعلى هذا يصح تقريره في وظيفه الأذان وأما قيامه في صلاة العريضة
 فظاهر كلامهم أنه لا بد منه للحكم بحكمتها وإن كانت أركانها وشرائعها لا توصف

بالوجوب في حقه اه (ثم قال) ولو قال السلطان لصبي اذا دركت فصل بالناس
الجمعة جاز وفي البرازية السلطان والوالي اذا كان غير بالغ فمبلغ يحتاج الى تقليد
جديد اه وقد نقلنا ذلك في القضاء ايضا (وقال في احكام السكران مانصه)
وصرحوا بكرهه اذان السكران واستحب ابا حمادته وبني ان لا يصيح اذانه كالمجنون
اه (ثم قال تنبيه) فو لم ان السكر من مباح كالاشياء يستثنى منه سقوط القضاء
فانه لا يسقط عنه وان كان أكثر من يوم ولا له لانه يستثنى منه كذا في المحيط اه
(وقال في احكام العبيد مانصه) لا جمعة عليه ولا عيد ولا تنسيق ولا اذان ولا اقامة
اه (ثم قال) وعورتها كالرجل وتراد البطن والظهر ويحرم نظرها بغير محرم الى
عورتها فقط وما عداها ان اشتمى اه وقد نقلنا ذلك في المحظر ايضا (وقال
في احكام الاعمى) هو كالصحيح الا في مسائل منها لاجهاد عليه ولا جمعة ولا جماعة
ولا جح وان وجد قائدا اه (ثم قال) وتكره امامته الا ان يكون أعلم القوم اه
(وقال في بحث الساقط لا يعود مانصه) فلا يعود الترتيب بعد سقوطه بقله الفوائت
بخلاف ما اذا سقط بالذيل فانه يعود بالتذكيران النسيان كان مانعا لا مسقطا فهو
من باب زوال المانع اه (وقال في بحث النائم كالمتيقظ في مسائل مانصه)
السادسة عشر اذا نام المصلي وتكلم في حال النوم ففسد صلاته السابعة عشر اذا نام
المصلي وقرأ في حال نومه تعتبر تلك القراءة في رواية الثامنة عشر اذا تسلى آية
المجيدة في نومه فسمعها رجل تلزمه السجدة كما لو سمع من البقطان التاسعة عشر
اذا استيقظ النائم فأخبره رجل بذلك كان شمس الأئمة يفتي بأنه لا يجب عليه سجدة
التلاوة وتجب في بعض الاقوال وعلى هذا لو قرأ رجل عند نائم فانتبه فأحبره وعلى
هذا اه (ثم قال) الحامسة والعشرون اذا نام المصلي في صلاته واستلم يجب
الغسل ولا يمكنه البناء وكذلك اذا بقي نائما يوما وليلة أو يومين وليلتين صارت الصلاة
دينا في ذمته اه (وقال في احكام الخبيث مانصه) ييمم ادمات ويسجى قبره
ولا يدفنه الا محرم ويكمن كفن المرأة اه (ثم قال) ولا يصلي الا بقلع ويقوم
امام النساء خلف الرجال وار وقف في صف النساء أعادها وان في صف الرجال
لا يعيدها ويعيدها من على يمينه ويساره وخلفه محاذياله ويوضع في الجنازة خلف
الرجال والمرأة خلفه ويحفل خلف الرجل في القبر لودفنا للضرورة مع حاجز بينهما
من الصعيدها اه (ثم قال) ويقعد في صلاته كالمرأة اه (ثم قال) وحاصله انه كالاشي في

جميع الاحكام الا في مسائل الى ان قال ولا يقف في صف النساء اه (وقال في احكام
الانثى مانصه) ويكره اذائها واقامتها وبدنها كله عورة الا وجهها وكفها وقدميها
على المعتمد وذراعيها على المرحوح وصوتها عورة في قول اه وقد نقلناه في المحظر
(ثم قال) ولا ترفع يديها احد واذنيها ولا تجهر بقراءتها وتنضم في ركوعها وسجودها
وتنضم أصابعها ولا تفرج أصابعها في الركوع وأذا نأى شيئاً في صلاتها صفقت
ولا تسبح وتكره جماعةهن ويقف الامام وسطهن ولا تصلح اماماً للرجال ويكره
حضورها الجماعة وصلاتها في بيتها أفضل وتضع يمينها على شمالها تحث نديها
وتضع يديها في التمسك على فخذيها تبلغ رؤس أصابعها ركبتها وتترك ولا
جمعة عليها لکن تنعقد بها ولا عيب ولا تكبير ثم يرق اه (ثم قال) ولا
تخطب مطلقاً الى ان قال وتكفر في خمسة أثواب ولا تؤم في الجنائز ولو فعلت
سقط الفرض بصلاتها ولا تحمل الجنائز وان كان الميت انثى ويندب لها نحو
القبصة في التابوت اه (ثم قال) وتقدم على الرجال في الحضنة الى ان قال وفي
الانصراف من الصلاة وتؤخر في جماعة الرجال والموقف وفي اجتماع الجنائز
عند الامام فتجعل عند القبلة والرجل عند الامام وكذا في المحدث اه (وقال في احكام
الجمان) ومنها انعقاد الجماعة بالجهر ذكره السيوطي عن صاحب اكمام المرجان
من أصحابنا ماستدل به حديث أحمد بن محمد بن عيسى عن بن موهوب عن بن موهوب عن
الجن وفيه فلما قام رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أدركه ثمة من منهم فقال
يا رسول الله انانجب أن تؤم في صلاتنا فصفه ما خلفه ثم صلى بهما ثم انصرف
ونظير ذلك ما ذكره البكي ان الجماعة تحصل بالارمكة وفرع على ذلك لو صلى في فضاء
بأذان واقامة منفردا ثم حلف ايدى الى بالجماعة لم يحنث ومنها صفة الصلاة خلف
الجنى ذكره في أكام المرجان ومنها الظاهر الجنى بين يدي المصلى يقاتل كما يقال
الانثى اه (وقال في احكام المحارم مانصه) ويغسل المحرم قريته اه قال في
الشرح هـ ذاه هو والصواب ويغسل المحرم قريته الخ فراجع اه (ثم قال) وتخص
الاصول بأحكام الى ان قال ومنها اذا دعاه أحد ابويه وهو في الصلاة وجبت اجابته
الا أن يكون علماً بكونه فيها ولم أر حكم الاجداد والجدات وينبغي الالتحاق اه
(ثم قال) واختص الاب والمجد بأحكام الى ان قال وأما ولاية الانكاح فلا تختص
بهم ما ثبتت لكل ولي سواء كان عصبة أو من ذوى الارحام وكذا الصلاة على

الجنائز لا تختص بهما اه (ثم قال فائدة) يترتب على النسب اثنا عشر حكماً الى
 ان قال وولاية غسل الميت والصلاة عليه اه (وقال في أحكام غيبوبة المحسفة
 ما قصه) يترتب عليها وجوب الغسل وتحريم الصلاة والجهود والخطبة اه وقد
 قلنا تمامه في الطهارة (وقال في أحكام العقود ما نصه) تكميل الباطل والفاصد
 عندنا في العبادات مترادفان اه (وقال في أحكام الإشارة ما نصه) وهذا فروع
 لم أرها الا الآن الاول إشارة الاخرس بالقراءة وهو وجب ينبغي ان تحرم عليه أخذها
 من قوله ان الاخرس يجب عليه تحريك لسانه ففعلوا التحريك قراءة اه وقد
 قلنا ساء في الطهارة (ثم قال في قاعدة فيما اذا اجتمعت الإشارة والعبارة ما نصه) وفي
 باب الاقتداء قالوا لو نوى الاقتداء بهذا الامام زيد فبان عمر ولم يصح الاقتداء ولو نوى
 الاقتداء بالامام القاسم في المحراب على ظنه انه زيد فبان انه عمر ويصح ولو نوى
 الاقتداء بهذا الشاب فاذا هو شيخ لم يصح الاقتداء ولو نوى الاقتداء بهذا الشيخ
 فاذا هو شاب يصح لان الشاب يدعى شيخاً لعلمه وقياس الاول انه لو صلى على جنازة
 على انه رجل فبان انه امرأة لم يصح واستنبض من مسألة الاقتداء شيخ الاسلام العيني
 في شرح البخاري عند الكلام على الحديث صلاة في مسجدى هذا افضل من ألف
 صلاة فيما سواه ان الاعتبار للتسمية عند أصحابنا فلا يختص الثواب بما كان
 في زمنه صلى الله تعالى عليه وسلم الى آخر ما قاله اه (وقال في بحث ما يمنع الدين
 وجوبه وما لا يمنع ما نصه) الشائى السترة كذلك فيما ينبغى ولم أره اه (يقول
 جامعه) وقوله السترة تأتى في الصلاة وقوله كذلك أى يمنع الدين وجوبها (وقال
 في بحث ما يقدم عند الاجتماع من غير الديون ما نصه) اجتمعت جنازة وسنة
 وقيمة قدمت الجنائز وأما اذا اجتمع كسوف وجعة أو فرض وقت لم أره وينبغي
 تقديم الفرض اذا ضاق الوقت والا لكسوف لانه يفتشى فواته بالانجلاء ولو اجتمع
 عيد وكسوف وجنازة ينبغى تقديم الجنائز وكذلك واجتمعت مع جعة وفرض وقت
 ولم يخف خروج وقته وينبغي أيضاً تقديم الكسوف على التور والتراويح اه (وقال
 في بحث مسائل اجتماع الفضيلة والنقبة ما نصه) ومنها الوصل الى مفردا صلى
 في الوقت المستحب وان تأخر عنه صلى مع الجماعة فالأفضل التأخير ومنها الواسع
 الموضوع تهوت الجماعة ولو اقتصر على مرة أدركها فنبغى تفضيل الاقتصار لا دراهما
 اه (ثم قال) ومنها الخاف فوث الركة لو مشى الى الصف في القيمة الأفضل

ادراكه في الركوع وقول النوى في شرح المذهب لم أرفيه لاصحابة ولا غيرهم
شيئا قصور ومنها لو كان بحيث لو صلى في بيته صلى قائما ولو صلى في المسجد لم يقدر
عليه ففي الخلاصة يخرج الى المسجد ويصلي قاعدا ومنها لو كان بحيث لو صلى قاعدا
قدر على سنة القراءة وان صلى قائما لا قعد وقراها ومنها لوضايق الوقت عن سنن
الطهارة والصلاة أي وعن سنن الصلاة تركها وجوبا ولوضايق الوقت المستحب عن
استيعاب السنن ينبغي تقديم المؤكدة ثم الصلاة في المستحب اهـ (ثم قال) ومنها
باب الامامة يقدم الأعم ثم الاقراء ثم الاورع ثم الاسن ثم الاصح وجها ثم الاحسن
ثم القائم الاحسن زوجة ثم من له جاه ثم الانظف ثوبا ثم المقيم على المسافر ثم الحر
الاصلي على المعتق ثم المقيم عن المحدث على المقيم عن المجنابة وقامه في الشرح اهـ
(وقال في بحث القول في أحكام السفر مانصه) رخصة القصر والفطر والمسيح ثلاثة
أيام باليائها وأما التغفل على الدابة في كم خارج المصرا لا السفر ومنها سقوط الجمعة
والعیدین والاضحية وتكبير الشريق وأما صحة الجمعة في أحكام المصرا اهـ
وقد نقلنا بعضه في الطهارة والصوم والاضحية (وقال في بحث أحكام المسجد
مانصه) هي كثيرة جدا وقد ذكرها الاصحاب في الفتاوى في كتاب الصلاة في باب
على حدة فمنها يحرم دخوله علىجنب والمخاض والنفساء ولوعلى وجه العبور
وادخال نجاسة فيه يخاف منها التلويت اهـ وقد نقلناه في الطهارة (ثم قال)
ومنع ادخال الميت فيه والصحيح ان المنع لصلاة الجنائزة وان لم يكن الميت فيه الاعتذر
مطرو ونحوه واختلاف في علته فمنهم من علله بخوف التلويت ومنهم من علله بأنه
لم يبين لها وعلى الاول هي تحريمية وعلى الثاني هي تنزيهية ورجح العلامة قاسم
الاول ولم يعلم أحد منا بنجاسة الميت لاجتماعهم على طهارته بالغسل حيث كان
مسما ومنها صحة الاعتكاف فيه اهـ وقد نقلناه في الصوم (ثم قال) ومنها
حرمة ادخال الصبيان والمجانين حيث غالب تنجيسهم والافيكه ومنها منع القاء
القملة بعد قتلها فيه ومنها يحرم البول فيه ولو في أناء وأما الفصد فيه في أناء فلم أره
وينبغي أن لا يفرق ومنها منع أخذ شيء من أجزائه قالوا في تراه ان كانا بحجمتهما جاز
الاخذ منه ومصح الرجل عليه والا لا ومنها حرمة البصاق والقاء النخامة فوق المحصر
أخف من وضعها تحته فان اضطر اليه دفته وتكره المضغضة والوضوء فيه الا أن
يكون ثمة موضع أعد لذلك لا يصلي فيه أو في أناء ويكره مسح الرجل من الطين على

عموده والبزاق على حيطاته ولا يحفر فيه بثمره وتترك القديمة ويكره غرس الاشجار فيه الا لمنفعة لقل النزول ويجوز اتخاذ طريق فيه للارور والاعتذر وتكره الصناعة فيه من خياطة وكتابة بأجر وتعليم صبيان بأجر لا بغيره الا لحفظ المسجد في رواية ويكره الجلوس فيه للصيبة وتستحب النخبة فيه لداخله فان كان ممن يتكرر دخوله كفته ركعتان كل يوم ويستحب عقد النكاح فيه وجلوس القاضي فيه اه وقد نقلناه في النكاح وفي القضاء (ثم قال) ويحرم الوطئ فيه وفوقه كالخلى ويكره دخوله لمن اكل ذاريج كربة ويمنع منه وكذا كل مؤذ فيه ولو بلسانه ومن البيع والشراء وكل عقد اغير المعتكف فيجوز له بقدر حاجته ان لم يحضر السلعة وانشاد الضالة والاشعار والاكل والنوم لغير غريب ومعتكف والكلام المباح وفي فتح القدير انه يأكل الحسنات كمثل كل النار المحطب ورفع الصوت بالذكر الا للفقهاء واخراج الریح فيه من الدبر والمخسومة ويسن كنسه وتنظيفه وتطيبه وفرشه وايقاده وتقديم اليمنى على اليسرى عند دخوله وعكسه عند خروجه ومن اعتاد المرور فيه باثم ويغسق ويكره تخصيص مكان فيه لصلاته ولا يتعين باللازمة فلا يرعج غيره لو سبقه اليه ولا هل المحلة جعل المسجد الواحد مسجدين والاولى ان يكون لكل طائفة مؤذن ولم جعل المسجدين واحدا وقد نقلناه في الوقف (ثم قال) ولا يجوز اعادة أدوات مسجد لمسجد آخر ولا يشغل المسجد بالمتاع الا للخوف في الفتنة العامة (خاتمة) أعظم المساجد حرمة المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم المجموع ثم مساجد المحال ثم مساجد الشوارع ثم مساجد البيوت اه (وقال في أ- تكام الذمي مانصه) ولا يمنع من دخول المسجد جنب باختلاف الملم ولا يتوقف جواز دخوله على اذن مسلم لم عندنا ولو كان المسجد الحرام اه وقد نقلناه في الجهاد (وقال في آخر فن الفرق والجمع مانصه) حادثة سئلت عن مدرسة لها صفة لا يصلح فيها أحد ولا يدرس والقاضي جالس فيه للحكم فهل له وضع خزانة لحفظ المحاضر والسجلات للنفع العام أم لا فأجبت بالجواز أخذ من قولهم لوضائق الطريق على المارة والمسجد واسع فلهم أن يوسعوا الطريق من المسجد ومن قولهم لو وضع أثاث بيته ومآذيه في المسجد للخوف في الفتنة لعامة جاز ولو كان المحبوب ومن قولهم بأن القضاء في الجماع أولى وقالوا لنا ظران يؤثر فناء للتجار ليتجروا فيه لمصلحة المسجد وله وضع السرر بالاجارة ولا شك ان هذه الصفة من الفناء وحفظ

السجلات من النسخ العام فهم جوز واجعل بعض المسجد طريقا دفعا للضرر العام
 وجوزوا اشغاله بالحجوب والاثاث والمتاع دفعا للضرر الخاص وجوزوا وضع
 العمل على رفته وصرحوا بأن القضاء في الجماع اولى من القضاء في بيته الخ وقد
 نقلنا بقيته في القضاء فراجعه وفي الوقف ايضا (ثم قال احكام يوم الجمعة) اختص
 باحكام لزوم صلاة الجمعة واشترط الجماعة لها وكونها ثلاثة سوى الامام والخطبة
 لها وكونها قبلها شرط وقراءة السور المخصوصة لها وتحريم السفر قبلها بشرطه
 واستئذان الغسل لها اه وقد نقلناه في الطهارة (ثم قال) والتطيب ولبس
 الاحسن وتقليم الاظفار وحلق الشعر ولكن بعدها افضل والبخور في المسجد
 والتبكير لها والاشغال بالعبادة الى خروج الخطيب ولايسن الابراد لها ويكره
 افرادها بالصوم وافراد ليلته بالقيام اه وقد نقلناه في الصوم (ثم قال) وقراءة
 الكهف فيه ونفي كراهة النافلة وقت الاستواء على قول أبي يوسف المصحح المعتمد
 وهو خير أيام الاسبوع ويوم عيد وفيه ساعة اجابة وتجتمع فيه الارواح وتزار فيه
 القبور وبأمن الميت فيه من عذاب القبر ومن مات فيه أو في ليلته أمن من فتنة
 القبر وعذابه ولا يسجرفيه جهنم وفيه خلق آدم عليه الصلاة والسلام وفيه أخرج
 من الجنة وفيه تقوم الساعة وفيه يزور أهل الجنة ربهم سبحانه وتعالى اه
 (وقال في بحث ما افترق فيه الاذان والاقامة مانصه) يجوز تراخي الصلاة عن
 الاذان بخلاف الاقامة يسن التعمل فيه والاسراع فيها يكره اقامة المحدث لأذانه
 (ما افترق فيه سجود السهو والتلاوة) هو مسجدتان وهي واحدة هي في آخر صلاته بعد
 السلام وهي فيها وهو لا يتكرر بخلافها لا يقوم له ويقوم لها يشهد له ويسلم بخلافها
 المذكور المشروع في سجود التلاوة لا يشرع فيه (ما افترق فيه سجود التلاوة والشكر)
 سجود الشكر لا يدخل الصلاة بخلافها وتفقدوا على وجوب سجود التلاوة بخلاف
 سجدة الشكر فانه جائز عند أبي حنيفة لا واجب وهو معنى ما روى عنه انها ليست
 مشروعة أى وجوبا (ما افترق فيه الامام والمأموم) نية الائتمام واجبة على المأموم
 دون الامام الا لائحة صلاة النساء خلفه أو لحصول الفضيلة ولا تبطل صلاة الامام
 اذا بطلت صلاة المأموم بخلاف عكسه اذا عين الامام وأخطأ لم يصح اقتداؤه بخلاف
 الامام اذا عين المأموم وأخطأ (ما افترق فيه الجمعة والعيذان) الجمعة فرض والعيد
 واجب ووقتها وقت الظهر ووقته بعد طلوع الشمس الى زوالها وشرطها الخطبة

ذكر منها قبله بخلافه فيها وان لا تتعدد في مصر على قول مرجوح بخلافه ويستحب
 في هـ بعد الفطر ان يطعم قبل خروجه الى المصلى بخلافها اهـ (ثم قال في آخر فن
 الفروق والجمع) قاعدة اذا اتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أم لا قال
 أصحابنا لو قرأ القرآن كله في الصلاة وقع فرضا ولو اطال الركوع والجمود فيها وقع
 فرضا الى أن قال واهل فائدة في النية هل ينوي في الكل الواجب أو لا وفي الثواب
 هل يشاب على الكل ثواب الواجب أو ثواب النية في قياسا زاد الى أن قال ثم رأيتهم
 قالوا في الاضحية كما ذكره ابن وهبان معزيا الى الخلاصة الفنى اذا نحر بشاتين
 وقعت واحدة فرضا والاخرى تطوعا وقبل الاخرى لحم اهـ (وقال في آخر فن
 الفروق والجمع ما نصه) فائدة في الدعاء برفع الطاعون سئل عنه في طاعون
 سنة تسع وستين وتسعمائة بالقساهرة فاجبت بانى لم اره ولكن صرح في الغاية
 وعزاه الى معنى اليها بانه اذا نزل بالمسلمين نازلة قنت الامام في صلاة الفجر وهو قول
 الثوري وأحمد وقال جهور اهل الحديث القنوت عند النوازل مشروع في الصلوات
 كلها اهـ وفي فتح القدير ان شرعية القنوت للنازلة مستقر بيقين وبه قال جماعة
 من اهل الحديث وجملا عليه حديث ابي جعفر عن أنس ما زال يقنت حتى فارق
 الدنيا اى عند النوازل وما ذكرنا من أخبار اهل العلم يفيد تقرر فعلهم ذلك بعده
 صلى الله تعالى عليه وسلم وقد قنت المديقي رضي الله تعالى عنه في محاربة
 الحساب مسملة وعند محارب اهل الكتاب وكذلك قنت عمر رضي الله تعالى عنه
 وكذا على رضي الله تعالى عنه في محاربة معاوية وقنت معاوية رضي الله تعالى
 عنه في محاربته اهـ فالقنوت عندنا في النازلة ثابت وهو الدعاء اى برفعها ولا شك
 ان الطاعون من أشد النوازل الى ان قال وذكر في السراج الوداج قال الطحاوي
 ولا يقنت في الفجر عندنا في غير بليمة فان وقعت بليمة فلا بأس به كما فعل رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم فانه قنت شهرافهم ايدعو على رعل ود كوان وبني الحبان
 ثم تركه كذا في المنتقط اهـ فان قلت هل له صلاة قلت هو كما نحسوف لمسا في منية
 المعنى قبيل الركعة في الخسوف والظلمة في النهار واشتداد الريح والمطر والثلج
 ولا فزع وعموم الامراض يصلون وحدها اهـ ولا شك ان الطاعون من قبيل
 عموم الامراض فيسن له ركعتان فرادى وذكر الزيلعي في خسوف القمر انه يتقصر
 كل واحد لنفسه وكذا في الظلمة الهائلة بالنهار والريح الشديد والزلازل

والصواعق وانتشار الكواكب والضوء المسائل بالليل والنهيج والامطار الدائمة
وعوم الامراض والخوف الغالب من العدو ونحو ذلك من الافزع والاهوال لان
كل ذلك من الايات المخوفة اه فان قلت هل يشرع الاجتماع لرفعه بالدعاء
كما يفعله الناس بالقاهرة بما يجبل قلت هو كخسوف القمر وقد قال في غزاة
المفتين والصلاة في خسوف القمر تؤدى فرادى وكذلك في الظلمة والريح والافزع
ولا بأس بأن يصلى فرادى ويدعون ويتضرعون الى أن يزول ذلك اه فظاهره
انهم يجتمعون للدعاء والتضرع لانه أقرب الى الاجابة وان كانت الصلاة فرادى
وفي النجاشي في خسوف القمر وقيل الجماعة جائزة عندنا لكنها ليست بسنة اه
وفي السراج الوهاج يصلى كل واحد لنفسه في خسوف القمر وكذلك في غير الخسوف
من الافزع كالريح الشديدة والظلمة المسائلة من العدو والامطار الدائمة والافزع
العالية وحكمها حكم خسوف القمر كذلك في الوجيز وحاصله ان العبد ينبغي له أن يفزع
الى الصلاة عند كل حادثة فقد كان عليه الصلاة والسلام اذا حزبه امر صلى اه
وذكر شيخ الاسلام العيني في شرح الهاية الريح الشديدة والظلمة المسائلة بالنهار
والنهيج والامطار الدائمة والصواعق والزلازل وانتشار الكواكب والضوء المسائل
بالليل وعوم الامراض وغير ذلك من النوازل والاهوال والافزع اذا وقعت صلوا
وحدانا واولوا وتضرعوا وكذلك في الخوف الغالب من العدو اه فقد صرحوا
بالاجتماع والدعاء لهموم الامراض اه وقد ثبتنا بقية في المحظور ومسائل منتورة
فراجعهم (ثم قال) فائدة لا تذكر الصلاة على ميت موضوع على دكان ولا ينافيه
قولهم ان له حكم الامام وهو يكره انفرادهم على الدكان لانه معلل بالتشبيه بأهل
الكتاب وهو ممتودها والاصل عدم المكراهة وبه أفتيت اه (وقال في فن
الاعزاز ما نصه) الصلاة اى تكبير لا يكون به شارعا فيها فقل تكبير التهجيدون
الاعظيم اى مكاف لا تحب عليه العشاء والوتر فقل من كان في بلد اذا غربت الشمس
فيها طلعت اى مصل تفسد صلاته بقراءة القرآن فقل من سبقه الحدث اذا قرأ
في ذهابه اى صلاة قراءة بعض السورة فيها أفضل من سورة فقل التراويح لا يستحب
الحتم في رمضان فاذا قرأ بعض سورة كان أفضل من قراءة سورة الاخلاص ويمكن
ان يقال في غيرها أيضا لان البعض اذا كان أكثر آيات كان أفضل اى صلاة
افسدت خمساً و اى صلاة صححت خمساً فقل رجل ترك صلاة وصلى بعدها خمساً

ذا كرا لا فائسة فان قضى الفائسة فسدت الخمس وان صلى السادسة قبل قضائها صحت
 الخمس ولي فيها كلام في شرح الكنز أى صلاة فسدت أصلها المحدث فقل مصل
 الاربع اذا قام الى الخامسة قبل القعود قدر التشهد فوضع جبهته فاحدث قبل
 الرفع تمت ولورفع قبل المحدث فسد وصف الفرضية وفيه قال أبو يوسف زه صلاة
 فسدت أصلها المحدث تجهي من قول محمد بن ابي مصل قال نعم ولم يفسد صلواته فقل
 من اعتاده في كلامه أى مصل متوضي رأى الماء فسدت فقل المقتدى بامام متيم
 اذا رأى الماء دون امامه أى امرأه تصلح لامائة الرجال فقل اذا قرأت آية سجدة
 وسجدت تبعها السامعون أى فريضة يجب أدائها ويحرم قضاؤها فقل الجمعة أى
 رجل كراية سجدة في محاسن وتكرار الوجوب عليه فقل اذا اتلا خارج الصلاة وسجد
 لها ثم أعادها في الصلاة اه (وقال في فن الغار في بحث العتق مانسه) أى
 عبد علق بعتقه على شئ ووجد ولم يبتق فقل اذا قال اذا صليت ركعة فأنت حر
 فصلاها ثم تكلم ولو صلى ركعتين عتق والركعة لا بد من ضم أخرى اليها لتكون
 جائزة اه وقد نقلناه في العتق (وقال في فن الغار ايضا من بحث الكراهية
 مانسه) أى مكان في المسجد تكره الصلاة فيه فقل مانعها لصلاة دون غيره اه
 وقد نقلناه في المحظر (وقال في فن الحيل مانسه) وفيه فصول الاول في الصلاة
 اذا صلى الظهر فأقيمت في المسجد فاحيلة أن لا يجلس على رأس الرابعة حتى تنقلب
 هذه ونقلنا مصل مع الامام اه (ثم قال) الرابع في الفدية اراد الفدية عن صوم
 آية أو صلواته وهو فقير يعطى من مائة من الكنطرة فقير اثميسة وهبه ثم يعطيه هكذا
 الى ان يتم اه وقد نقلناه في الصوم والزكاة (ثم قال في فن الساس وهو فن
 الفروق مانسه) كتاب الصلاة وفيها بعض مسائل الظهارة البعرة اذا سقطت في
 البئر لا ينحس الماء ونصفها ينحس والفرق ان البعرة عليها جلدة تمنع من الشروع
 ولا كذلك النصف وفي الملب على هذا القياس لا يجب عليه ان يوضي امرأته
 المريضة بخلاف عبده وأتمته والفرق ان العبد ملكة فيجب عليه اصلاحه
 لا المرأة لا ينزع ماء البئر كله بالغارة وينزع من ذنبها والفرق ان الدم يخرج من
 ذنبها فينزع الكل له اه وقد نقلناه في الطهارة (ثم قال) ولو نظر المصل الى
 المحضف وقرأه فسدت لا الى فرج امرأته بشهوة لان الاول تعليم وتعلم فيه لا الثاني
 قال امام بهدشهر كنت بحوضيا فلا اعاد عليهم ولو قال صليت بلا وضوء أو في ثوب

نجس أعادوا أن كان متقيا والفرق أن أخبره الأول مستذكر بعد الثاني
 محتمل أقيمت بعده شروعه متنفلا لا يقطعها ومفترضا يقطعها ويأنم والفرق
 أن الثاني لأصلها الأول سور الفأرة نجس لا يولس للضرورة اه وقد
 نقلناه في كتاب الطهارة (ثم قال) وجد ميتا في دار الحرب مع زنا وفي حجره
 مصحف يصلى عليه وفي دار الاسلام لانه في دار الحرب قد لا يجد أمانا لابه بخلافه
 في دار الاسلام اه (وقال أيضا في الفن السادس من الفرق من بحث الزكاة
 مانصه) شك في أدائها بعد الحول أداها وفي الصلاة بعد الوقت لا والفرق أن جميع
 العمروقتها فهي كالصلاة إذا شك في أدائها في الوقت اه وقد نقلناه في الزكاة
 (وقال أخو المؤلف في التكملة للفن السادس في كتاب القضاء مانصه) القاضي
 لا يملك الاستخلاف الا بإذن بخلاف المأمور بإقامه الجمعة والفرق تحق الضرورة
 في الثاني يجوز أن يسبقه حدث قبل الصلاة بخلاف الأول اه وقد نقلناه في
 القضاء (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة من كتاب الذبائح مانصه) قال المحمد
 لله اعطاسه وذبح لا تحل والخطيب اذا عطس فقال الحمد لله مقتصر على ما جاز
 والفرق أن الواجب عند الذبح التسمية على المذبوح ولم توجد وفي الجمعة بمجرد الذكر
 وقد وجد اه وقد نقلناه في الصيد والذبائح (وقال أخو المؤلف في التكملة
 المذكورة من كتاب الاستحسان مانصه) عن الامام انه سجد على خوقة يعني فقال له
 رجل هذا مكر وه فقال من أين أنت قال من خوارزم فقال جاءني كبر من ورائي
 أفى مساجدكم حشيش قال نعم قال أفى يجوز على الحشيش ولا يجوز على الخرقه اه
 (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة من كتاب الوصايا مانصه) عن ابن القاسم
 حمل الطعام الى أهل المصيبة في اليوم الاول والثاني غير مكره وفي الثالث لا يستحب
 والفرق انه في الثالث يجتمع الناشئات فيكون اعانة لهم على المعصية بخلاف ما قبله اه
 وقد نقلناه في كتاب الوصية (وقال صاحب الاشباه في الفن السابع من الحكايات مانصه)
 لما جلس أبو يوسف للتدريس من غير اعلام الامام الاعظم فأرسل اليه أبو حنيفة رجلا
 فسأله عن مسائل خمسة الى ان قال الثانية هل الدخول في الصلاة بالفرض أم
 بالسنة فقال بالفرض فقال أخطأت فقال بالسنة فقال أخطأت فتخير أبو يوسف
 فقال له الرجل بهما لان التكبير فرض ورفع اليدين سنة اه (ثم قال في الفن
 السابع) الرابعة مسلم له زوجة ذمية ماتت وهي حامل منه تدفن في أى المقابر فقال

في مقابر المسلمين نخطأ فقال في مقابر أهل الذمة نخطأه فتغير فقال تدفن في مقابر اليهود ولو لم يكن يحول وجهها عن القبلة حتى يكون وجه الولد إلى القبلة لأن الولد في البطن يكون وجهه إلى ظهر أمه اه (وقال في الفن الثاني في كتاب الحج مانصه) اذا جتمع بين الصلاتين بعرفة لا ينقل بمدهما كما في التيممة اه (وقال في كتاب السير والردة مانصه) وان مات أو قتل على ردة لم يدفن في مقابر أهل مكة وإنما يلقى في حفرة كالكاب اه (وقال في كتاب القضاء) القاضي اذا قضى في مجتمه فيه نفذ قضاءه الا في مسائل الى ان قال أو بصفة صلاة المحدث اه (وقال فيه أيضا) لا ينزل القاضي بالردة والعسق ولا ينزل والى الجمعية بالعلم بالعزل حتى يقدم الثاني الخ (وقال فيه أيضا مانصه) ولا تقبل شهادة من قال لا أدري أو مؤمن أو لا إله الا في الإيمان وكذا امامته كذا في شهادات الولاء الخ اه (وقال في كتاب الغصب) - فقرة فدفن فيه آخر ميتا فهو على ثلاثة أوجه - فان كان في أرض مملوكة للحاكم فلا الملك انبش عليه واخراجه وله التسوية والزرع فوقها وان كان في أرض مباحة ضمن الحاكم قيمة - فخره من دفن فيه - وان كان في أرض موقوفة لا يكره ان كان في الأرض سبعة لان الحاكم لا يدري باي أرض يموت ذكر هذه الفروع الثلاثة في الوقعات الحسامية من الوقف ويذهب ان يكون الوقف من قبيل المباح فيضمن قيمة الحفر ويحبل سكوته عن الضمان في صورة الوقف عليه فهي صورتان في أرض مملوكة لله الا بالخيار وفي مباحة فله تضييع قيمة الحفر اه وقد نقلناه في كتاب الوقف وكتاب الاجارة قال صاحب الاشياء

*(كتاب الزكاة) *

الفقيه لا يكون غنيا بكتبه المحتاج اليها الا في دين العباد فبإعطاء الغنياء الذين كذا في منظومة ابن وهبان اه وقد نقلناه في كتاب القضاء وكتاب المداينات وكتاب الحجر والاذن (ثم قال) الاعتبار لوزن مكة من له دين على مفلس مقرقة يبر على المختار المريض مرض الموت اذا دفع زكاته الى أخته ثم مات وهي وارثته اجزأته ووقعت موقعة فان كان له وارث آخر ردت لانه لا وصية لوارث تصدق بطعام الغر عن صدقة فطره فوقف على اجازته فان أجاز بشرائطها رضى عنه جازت الأمور باداء الزكاة اذا تصدق بدراهم نفسه اجزأ اذا كان على نية الرجوع وكانت دراهم المأمور

قائمة اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) نوى الزكاة الا الله سبحانه قرضا
اختلغوا فيه والصحيح المجواز عبد الخدعة اذا اذن له بالتجارة لا يكون للتجارة فتجب
صدقة فطره عن الناذر مسكيناً فله اعطاء غيره الا اذا لم يعين المذكور كما قال الله
على ان اطعم هذا المسكين شيئاً فانه يتعين فلو عين مسكينين فله الاقتصار على واحد
اه وقد نقلناه في كتاب الايمان وكتاب الصوم (ثم قال) يجبس الممتنع عن أداء الزكاة
واختلغوا في اخذها منه جراً والمعقـد لا حول الزكاة قري لا شمسى كل
الصدقات حرام على بنى هاشم زكاة أو عمالة فيها أو عسراً أو كفارة أو مندورة الا
التطوع والوقف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) شك انه أدى الزكاة أم لا
فانه يؤديها لان وقتها لهر أودع مالا ونسيه ثم قد كره لم تجب الزكاة الا اذا كان
المودع من المعارف دين العباد مانع من وجوبها الا المهر الموقحل اذا كان الزوج
لا يريد اداها يكره اعطاء نصاب لفقير منه الا اذا كان مدبونا أو صاحب عيال
لو فرقه عليهم لم لا يخص كل ائمة نصاب يكره نقلها الا الى قرابة أو أحوج أو من دار
الحرب الى دار الاسلام أو الى طالب علم أو الى الزهاد أو كانت زكاة معجلة المختار
انه لا يجوز دفعها لاهل البلد دفعها لاخته المتروجة اذا كان زوجها معسراً جاز
وان كان موسراً وكان مهرها أقل من النصاب فيمكن ذلك وان كان المجهل قدره لم تجز
وبه يفتى وكذا في لزوم الاضحية اه وقد نقلناه في كتاب الاضحية (ثم قال) لو ولد
من الزنا لا يثبت نسبه من الزاني في شئ الا في الشهادة لا تقبل شهادته للزاني اه
وقد نقلناه في كتاب الشهادات (ثم قال) وفي الزكاة لا يجوز دفع زكاة الزاني الى ولده
من الزنا الا اذا كان من امرأة له زوج معروف كفا في جامع الفصولين الزكاة واجبة
بقدره ميسرة فتسقط بهلاك المال بعد المحول وصدقه الفطرو جبت بقدره ممكنة
فلو افتقر بعد يوم العيد لم تسقط انفق على أقاربه بنية الزكاة جاز الا اذا حكم عليه
بنفقةهم وتحل الصدقة ان له غلة عقار لا تكفيه وعياله سنة من معه ألف
وعليه مثلها كره له الاخذ واجر الدافع لو كان له قوت سنة يساوي نصاباً أو كسوة
شوية لا يحتاج اليها في الصيف فالصحيح حل الاخذ بحالها عن نصاب عنده فتم
المحول وعنده أقل من نصاب ان دفعها الى الفقير لا يستردها مطلقاً الى الساعي
يستردها ان كانت قائمة وان قسمها الساعي بين الفقراء ضمنها من مال الزكاة خلافاً
لحمد ولو بحل زكاة حل السواثم بعد وجوده جاز لا قبله وفي الملتقط من الاجارة

المعلم اذا أعطى خليفته شيئاً ناولاً الزكاة فان كان بحيث يعمل له لولم يعطه يصح عنها
والالا والله سبحانه وتعالى اعلم اهـ (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة
بكتاب الزكاة (قال في القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) وأما الزكاة فلا
يصح أدائها الا بالنية وعلى هذا فاذكره القاضي الاسيحي ان من امتنع عن
ادائها أخذها الامام كرها ووضعها في أهلها وتجزئته لان الامام ولاية أخذها
فقام أخذها مقام دفع المال باختياره ضعيف والمعتمد في المذهب عدم الاخذ
كرها قال في المحيط ومن امتنع عن اداء الزكاة فاسأله لا يأخذ منه كرها ولو
أخذ لا يقع عن الزكاة لكونها بلا اختيار ولكن يجبره بالمجلس ليؤدي بنفسه اهـ
وخرج عن اشتراطها ما اذا تصدق بجميع النصاب بلانية فان الفرض يسقط عنه
واختلفوا في سقوط زكاة البعوض اذا تصدق به قالوا ويشترط نية التجارة
في العروض ولا بد ان تكون مقارنة للتجارة فلمواشترى شيئاً للقبضة ناولاً بانه ان
وجد ربحاً بابعده لازكاة عليه ولو نوى التجارة فيما خرج من أرضه العشرية
أو الخراجية أو المستأجرة أو المستعارة لازكاة عليه ولو قارنت ما ليس بدل
مال بمال كالهبّة والصدقة والمخلع والمهر والوصية لا تصح على الصحيح وفي
السائمة لا بد من قصد اسامتها للدروالندل أكثر المحول فان قصد به للتجارة ففيها
زكاة التجارة ان قارنت الشراء وان قصد به المحل أو الزكوب أو الأكل فلا زكاة
أصلاً اهـ (ثم قال في آخرها في بحث التروك) وعلى هذا قالوا لو نوى في الزكاة
مالاً للتجارة ان يكون للخدمة كان للخدمة وان لم يعمل بخلاف عكسه وهو ما اذا نوى
فيما كان للخدمة ان يكون للتجارة لا يكون للتجارة حتى يعمل لان التجارة
عمل فلا يتم بمجرد النية والخدمة ترك التجارة فيتم بها قالوا ونظيره المقيم والصائم
والكافر والعائفة والسائمة حيث لا يكون مسافراً ولا مغطراً ولا مسلماً ولا سائمة
ولا عائفة بمجرد النية ويكون مقيماً وصائماً وكافراً بالنية لانها ترك العمل
كما ذكره الزياهي اهـ (ثم قال في القاعدة الثانية الامور بقاصدها في بحث
ضابط اختلاف المجلس وعدمه مانصه) وأما في الزكاة فقوالو المحل خمسة سودا
عن مائتي درهم سود فهاكت السود قبل المحول وعنده نصاب آخر كان المحل عن
الباقى اهـ (ثم قال) بعد ذلك وفي الثانية لو عمل الزكاة عن أحد المالكين فاستحق
ما عمل عنه قبل المحول لم يكن المحل عن الباقي وكذا لو استحق بعد المحول لان

في الاستحقة ان يحجل عما لم يكن في ملكه فبطل التحجيل اه وفيها أي الثانية
 أيضا لو كان له خمس من الابل الحوامل يعني المحبالي فحجل شاتين عنها وعن ما في
 بطونها ثم نتجت خمس قبل الحول اجزأه عما يحجل وان يحجل عما تحمله في السنة
 الثانية لا يجوز اه (ثم قال بعد ذلك في الرابع في صفة المنوى من الفريضة
 والمنافلة مانصه) وأما في الزكاة فيشترط لها نية الفريضة لان الصدقة متنوعة
 ولم أر حكم نية لزكاة المجهلة فظاهرها كالأهم انه لا بد من نية الفرض لانه تحجيل بعد
 أصل الوجوب لان سببه هو النصاب النامي وقد وجد بخلاف الحول فانه شرط
 لوجوب الاداء بخلاف تحجيل الصلاة على وقتها فانه غير جائز لكون وقتها سببا
 للوجوب وشرطا لصحة الاداء اه (ثم قال في السادس في بيان الجمع بين عبادتين
 مانصه) ولو نوى أي بالتصدق الزكاة وكفارة الظهار جمع له عن أيهما شاء ولو نوى
 الزكاة وكفارة اليمين فهو عن الزكاة اه (ثم قال) وقد ظهر به ذان انه اذا نوى
 فرضين فان أحدهما أقوى انصرف اليه فصوم القضاء أقوى من صوم الكفارة
 وان استويا في القوة فان كان في الصوم فله الخيار ككفارة الظهار وكفارة اليمين وكذا
 الزكاة وكفارة الظهار وأما الزكاة مع كفارة اليمين فالزكاة أقوى اه (ثم قال)
 وان نوى فرضا ونفلا الى ان قال وان نوى الزكاة والتطوع تكون عن الزكاة
 وعند محمد عن التطوع اه (ثم قال في السابع في وقتها أي النية مانصه) وأما
 وقتها في الزكاة فقال في الله دايه ولا يجوز أداء الزكاة الابدية مقارنة للاداء أو مقارنة
 لعزل مقدر ما وجب لان الزكاة عبادة فكان من شرطها النية والاصل فيها
 الافتران الا ان الدفع يتفرق فاكتفى بوجودها حاله العزل تيسيرا كتقديم النية
 في الصوم اه فقد جوزوا التقديم على الاداء لكن عند العزل وهل تجوز بنية
 متأخرة عن الاداء قال في شرح الجمع أو دفعها بلانية ثم نوى بعده فان كان المال
 قائما في يد الفقير جازوا لا فلا اه واما صدقة الفطر فكانت زكاة نية ومصرفا قالوا
 الا الدمى فانه مصرف للضرورة دون الزكاة اه (ثم قال) في العاشر في شروط
 النية الاول الاسلام الى ان قال الرابع أن لا يأتي بمنايا بين النية والمنوى الى ان
 قال ولو نوى بمال التجارة المحمدة كان للخدمة بالنية ولو كان على عكسه لم يؤثر
 كما ذكره الزيلعي اه (ثم قال) فصل ومن المنافي التردد وعدم الجزم في أصلها
 وفي الملتقط عن محمد بن اشترى خادما للخدمة وهو ينيى ان اصاب رجحا بابعه

لازكاة عليه اه (ثم قال آخر القاعدة الثمانية الامور بمقاصدها في تكبير
 في النيابة في النية مانصه) وفي الزكاة قالوا المعتبرية الموكلة فلونواها فدفعت الوكيل
 بلانية اجزائه كما ذكرناه في الشرح اه (ثم قال في قاعدة مائدت ييقين لا يرتفع
 الا ييقين مثله والمراد به غالب الظن مانصه) وهنا فروع علم ارضا الآن الى ان قال
 الثاني له ابل وبقرو غنم سائمة وشك في ان عليه زكاة كلها وبعضها ينبغي ان يلزمه
 زكاة الكل اه (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) واعلم
 ان اسباب التخفيف في العبادات وغيرها سبعة الاول السفر الى ان قال السادس
 العمر وعموم البلوى الى ان قال واسقط أى ابوحنيفة لزوم التفريق على الاصناف
 الثمانية في الزكاة وصدقة الفطر اه (ثم قال) وكان الصوم في السنة شهرا
 والنج في الحرمة والزكاة ربع العشر تيسيرا ولذا قلنا انها وجبت بقدره بيسرة حتى
 سقطت بهلاك المال اه (ثم قال في آخر القاعدة المذكورة مانصه) الرابع
 تخفيف تقديم كجمع بعرفات وتقديم الزكاة على الحول وزكاة الفطر في رمضان وقبله
 على الصحيح بعدم ملك النصاب في الاول ووجود الرأس بصفة المؤنة والولاية اه
 (وقال في القاعدة الثمانية اذا اجتمع المحلل والمحرام غلب المحرام المحلل مانصه)
 وليس منه ما ذهب مجمل زكاة سنتين فانه ان كان بعدم ملك النصاب فهو صحيح فيها
 والا فلا فيما اه (وقال في القاعدة الرابعة عشر ما حرم اخذ حرم اعطاؤه مانصه)
 وهل يحل دفع الصدقة لمن يسأل وعنده قوت يومه ترد الاكل في شرح المشارق
 فيه فقطضى أصل القاعدة المحرمة الا ان يقال ان الصدقة هنا مبة كالصدق على
 العنى اه وقد فعلنا ذلك في الخطار ايضا (وقال في القاعدة الخامسة عشر من
 استعمل بالشئ قبل اوانه عوقب بحرمانه مانصه) وخرج عنها مسائل الى ان قال
 السابعة باع مال الزكاة قبل الحول فرار عنها صح ولم تجب اه (وقال في القاعدة
 السابعة عشر) لا عبرة بالظن البني خطأ صرح بها أصحابنا في مواضع الى ان قال
 ومنه لوطن المدفوع اليه غير مصرف للزكاة فدفعت له ثم تبين انه مصرف اجزاءه افا
 وخرج عن هذه القاعدة مسائل الاولى لوطنه مصرف للزكاة فدفعت ثم تبين انه غنى
 أو ابنه اجزاءه عندهما اخلافا لابي يوسف ولو تبين انه عبده أو مكاتبه أو حر بي لم يجزه
 اذعا اه (وقال في الفن الثالث في أحكام الصيام مانصه) فلا تكليف عليه
 في شئ من العبادات حتى الزكاة عندنا اه (وقال) واختلعهوا في وجوب صدقة

العطار في ماله ولا تخفية والمعتمد الوجوب فيؤتيه الولي اه وقد نقلناه في كتاب
 الاخفية (ثم قال) ويصح توكيله الى ان قال وكذا في دفع الزكاة والاستبارة
 الموكل اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في أحكام البيد مانصه)
 ولا يجوز كونه شاهدا الى ان قال ولا عاشر اه (ثم قال) ولا زكاة عليه ولا فطره
 وانما هي على مولاه ان كان للخدمة اه (ثم قال) وليس مصرفا للصدقات الواجبة
 الا اذا كان مولاه فقيرا أو كان مكاتب اه (وقال في بحث الاحكام الاربعة مانصه)
 والاستناد وهو ان يثبت في المحال ثم يستند الى ان قال وكان صاب فانه يجب الزكاة
 عند تمام الحول مستندا الى وقت وجوده اه (وقال في بحث القول في الملك
 مانصه) الثانية عشر الملك المالكين والمنفعة معا وهو الغالب واللعين فقط والمنفعة
 فقط كالعبد الموصى بمنفعته ابد او رقبته للوارث الى ان قال واما صدقة فطره فعلى
 المالك كما في الظاهرية وأما ما في الزبلي من انه لا يجب صدقة فطره فسبق قلم
 كما في فتح القدير ويمكن جملة على ان المراد لا يجب على الموصى له بخلاف نفقته اه
 وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال في أحكام التقدمة ما يتعين فيه وما لا يتعين مانصه)
 ولا يتعين في المهر ولو بعد الطلاق قبل الدخول فترده مثل نصفه ولذا الزمها زكاته
 لو نصابا حوليا عندنا اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في أحكام الدين
 مانصه) وفي منية المقتى من الزكاة لو تصدق بالدين الذي على فلان على زبدنية
 الزكاة وامر بقبضه فقبضه اجزاء اه وقد نقلناه في المداينات (وقال في أحكام
 النامي والجاسد مانصه) كالمته ما وضي اذا اذن كل واحد منهم ما صاحبه بأداء
 الزكاة فأدى أحدهما عن نفسه وعن صاحبه ثم أدى الثاني عن نفسه وعن صاحبه
 فانه يضمن مملتا اه وقد نقلناه في كتاب الشركة (ثم قال) واجمعوا على انه لو وكل
 مديون بأن يتصدق بمائة عليه فانه يصح اه وقد نقلناه في الوكالة وفي المداينات
 (ثم قال) الخماس لا يجب الزكاة فيه اي الدين اذا كان المدين جاحدا وولاه
 يئنه عليه فلو كان على مقروجة الا اذا كان مغفلا فاذا قبض أربعة من ماله
 بدل تجارة وجب عليه درهم وقد بينا في كتاب الزكاة من شرح الكثر أنواع الدين
 اه اي القوي والمتوسط والضعيف وما يجب فيه الزكاة وما لا يجب (وقال في بحث
 ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع مانصه) الثالث الزكاة والمراد به فيها ماله مطالب
 من جهة العباد فلا يمنع دين النذر والكفارات ودين لزكاة مانع اه (ثم قال)

الخامس صدقة الفطروا تغذوا على منعه وجوبها تنبيهه دس العبد اى الرقيق
 المدين لا يمنع وجوب صدقة الفطرو يمنع وجوب زكاته لو كان للتجارة اه (ثم قال)
 العاشر الاضحية يمنعها كما يمنع صدقة الفطرا ه وقد نقلناه في كتاب الاضحية (ثم قال)
 ويبيع أى الدين أخذ الزكاة والدفع الى الدين أفضل اه (ثم قال في بحث ما ثبت
 في ذمة المعسر وما لا يثبت) اذا ملك المال في الزكاة بعد وجوبها لا تبقى في ذمته ولو بعد
 التمكن من دفعها وطلب الساعى بخلاف ما اذا استهلكه وصدقة الفطر لا تسقط بعد
 وجوبها بهلاك المال وكذا الحج بخلاف ما اذا كان معسرا وقت الوجوب اى وجوب
 الفطرة ووجوب الحج ثم أيسر بعده فانهم لا يجبان اه (ثم قال في بحث ما يقدم على
 الدين وما يؤخر عنه مانصه) اما حقوق الله تعالى كالزكاة وصدقة الفطر فبدية قطان
 بالموت وانما الكلام في حقوق العباد فان وقت التركة بالكل فلا كلام والا قدم
 انتماع بالعين على ما يتعلق بالذمة واذا أوصى بحقوق الله تعالى قدمت الفرائض
 وان آخرها كالحج والزكاة والكفارات اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الوصايا وفي
 العرائض (وقال في بحث الكلام على أجرة المثل مانصه) ومنها عامل الزكاة يستحق
 أجرة مثل عمله بقدر ما يكفيه ويكفى أعوانه وفائدة ان المأجور أجرة انه ولم يعمل بأن
 حمل أرباب الاموال أموالهم الى الامام فلا أحله اه (وقال في بحث ما افترق فيه
 الزكاة وصدقة الفطر) يشترط في نصاب الزكاة النحر ولو تقدير بخلاف نصابها ولا يجوز
 دفعها الى ذمى بخلافها ولا وقت لها ولصدقة الفطر وقت محدود ياتم بالتأخير عن
 اليوم الاول ولا يجوز تجهيلها قبل ملك النصاب بخلافها بعد وجود الرأس اه (وقال
 في آخر الفن الثالث في قاعدة اذا أتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا
 أم لا مانصه) ولم أر الا أن ما اذا أخرج بعير عن خمس من الابل هل يقع فرضا
 أو خمسة وما اذا نذر ذبح شاة فذبح بدنة وأهل فاندته في النية هل ينوى في الكل
 الوجوب أو لا وفي الثواب هل يثاب على الكل ثواب الواجب أو ثواب النفل فيما
 زاد وفي مسألة ان الزكاة لو استحق الاسترداد من العامل هل يرجع بقدر الواجب أو
 بالكل ثم رأيتهم قالوا في الاضحية كما ذكرها بر وهبان معزيا الى الخلاصة الغنى
 اذا ضحى بشاة وقعت واحدة فرضا والاخرى تطوعا وقيل الاخرى لمحم اه
 (وقال في آخر فن الفرق والمجم مانصه) الا لابل السفينة فانه لا ولاية له على مال
 ولما انى ان قال والله لا يدفع الزكاة بنفسه ولا ينفق على نفسه الخ وقد نقلنا

بقية في كتاب الوقف فراجع (وقال في فن الانجاز مانصه) زكاة أن مال وجبت
 زكاته ثم سقطت بعد الحول ولم يهلك فقل الموهوب اذا رجع الواهب فيه بعد الحول
 ولا زكاة على الواهب أيضا أي نصاب حولي فارغ عن الدين ولا زكاة فيه فقل المهر
 قبل القبض أو مال الضمائر اه وهو بكسر الصاد المال المدفون (ثم قال) أي
 رجل يزكي ويحمل له أخذها فقل من ملك نصاب سائمة لا يساوي مائتي درهم أي
 رجل ملك نصيبا من النقد وحل له فقل من له ديون ولم يقبضها أي رجل يئتي له
 اخفاء اخر اجها عن بعض دون بعض فقل المريض اذا خاف من ورثته يخرجها سرا
 عنهم أي رجل يستحب له اخفاؤها فقل الخائف من الظلمة لثلاثا يعملون كثرة
 ماله أي رجل غني عند الامام فلا تحل له فقير عند محمد فتحل له فقل من له دور
 يستغلها ولا يملك نصابا اه (وقال في فن الحيل مانصه) الثالث في الزكاة من له
 نصاب أراد منع الوجوب عنه فالحيلة ان يتصدق بدرهم منه قبل التمام أو يهب
 النصاب لابنه الصغير قبل التمام يوم واختلغا في الكراهة ومشايخنا أخذوا
 بقول محمد دفعا للضرر عن الفقراء ومن له على فقير دين وأرجعه له عن زكاة
 الدين فالحيلة ان يتصدق عليه ثم يأخذه منه عن دينه وهو أفضل من غيره ولو امتنع
 المدين من دفعه له مديده وأخذه منه لكونه ظفر بجنس حقه فان مانعه رفعه
 الى القاضي فيكافئه فضاء الدين أو يوكل المدين خادم الدائن بقبض الزكاة ثم
 يقضي دينه بقبض الوكيل صار ملكا للوكل ونظر فيه بامكان عزله فيدفعه
 ويأني ما تقدم ودفعه بان يركله ويغيب فلا يسلم المال الى الوكيل الا في غيبته ومنهم
 من اختار ان يقول كلما عزلتلك فانت وكيل ودفع بان في صحة التوكيل اختلافا فان
 كان للامام شريك في الدين يخاف ان يشاركه في المقبوض فالحيلة ان يتصدق
 الدائن بالدين ويهب المدينون ما قبضه للدائن فلا يشاركه والحيلة في التسكين بها
 التصديق بها على فقير ثم هو يكفن فيكون الثواب لهما وكذا في تعمير المساجد
 اه (ثم قال) الرابع في الغدية أراد الغدية عن صوم أبيه أو صلاته وهو فقير
 يعطى منون من الخنطة فقير ثم يستوهبه ثم يعطيه هكذا الى ان يتم اه وقد
 نقلناه في كتاب الصوم والصلاة (ثم قال) في الفس السادس وهو من الفروق
 كتاب الزكاة يجوز تجهيلها عن نصب بعد ملك نصاب وقبل الحول ولا يجوز تجهيل
 العشر بعد الزرع قبل النبات والفرق ان فيها تجهيلا بعد وجود السيب وفيه

قبله الوكيل بدفعها له دفعها الى قرابته ونفسه وبالبيع لا والفرق ان مبنى
الصدقة على المساحقة والمعاوضة على المضايقة اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة
(ثم قال) شك في ادائها بعد المحول أداها وفي الصلاة بعد الوقت لا والفرق ان جميع
العمروفتها فهي كالصلاة اذ اشك في ادائها في الوقت اهـ وقد نقلناه في كتاب
الصلاة (ثم قال) اشترى زعفرانا ليجعله على كعبك التجارة لازكاة فيه ولو كان
سهما وجبت والفرق ان الاول مستهلك دون الثاني والمخ والمحبب للطباخ
والمحرض والصابون للعصار والشب والقرظ للديباغ كزعفران والعصفر والزعفران
للصباغ كاسهم والفرق ظاهر اهـ (وقال أنموذج المؤلف في تكملته للفن السادس
من الفروق من كتاب الاضحية مانصه) تجب الاضحية وصدقة الفطر في مال
الصغير بخلاف الزكاة والفرق ان الزكاة عبادة من كل وجه كالصلاة وهي عن
الصبي مرفوعة بخلاف الاضحية وصدقة الفطر لانهما مؤونة من وجه ونفقة من
وجه ولذا اجاز الاكل منها ووجبت صدقة الفطر عن عبده وموسرا اهـ وقد نقلناه في
كتاب الاضحية (وقال المؤلف في الفن الثاني في كتاب الصوم مانصه) المسافر يعطى
صدقة فطره عن نفسه حيث هو ويكتب الى أهله يعطون عن أنفسهم حيث هم وان
أعطى عنهم في موضعه جاز اهـ (وقال في كتاب الحج مانصه) أوصى الميت بالحج فمترع
أوارث أو الوصى لم يجز ولو أوصى الوصى أو الوارث بماله ليرجع صحيح وله الرجوع وكذا
الزكاة والكفارة بخلاف الاجنبى اهـ (وقال في كتاب الطلاق مانصه) ولد الملائنة
لا ينتفى نسبه في جميع الاحكام من الشهادة والزكاة اهـ (وقال في الفن
الثاني أول كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) وكذا لا يتبعها في حق الرجوع في
المبة ولا في حق العقراء في الزكاة في السائمة اهـ (وقال في كتاب الوكالة مانصه)
الوكيل اذا أمسك مال الموكل وثقه من مال نفسه فانه يكون متعديا الى ان قال الا
في مسائل الى ان قال الخماسة اوكيل باعطاء الزكاة اذا أمسكه وتصدق بماله
ناويا الرجوع اجزاء كما في القنية اهـ (وقال في كتاب الامانات) الامين اذا خلط بعض
أموال الناس ببعض أو الامانة بماله فانه ضامن والمودع اذا خلطها بماله
بحيث لا يتميز عن المودع بعضها فانه ضامن والمودع اذا خلطها بماله
شيئا وخلط الاموال ثم دفعها ضمنها لاربابها ولا تجزيهم عن الزكاة الا ان يأمره
العقراء أولا بالاخذ اهـ الخ فراجع اهـ (وقال في كتاب الفرائض) المجد كالاب الا في

احدى عشرة مسألة الى ان قال وفي صدقة الفطر يجب صدقة فطر الولد على أبيه
الغنى دون جده اه (ثم قال فيه أيضا) وصى الميت كالأب الا في مسائل الى ان
قال التاسعة لا يؤدي من ماله أى مال الموصى صدقة الفطر بخلاف الأب اه وقد
نقلناه في كتاب الوصايا قال صاحب الاشياء

(كتاب الصوم)

نذر صوم الابدأ كل لعذر يغدى لما كل نذر صوم اليوم الذى يقدم فيه فلان
فقدم بعدم انواه تطوعا ينوب عن النذر للزوج ان يمنع زوجته عن كل صوم واجب
بإيجابها الا عن صوم واجب بإيجاب الله سبحانه وتعالى وتوقف المشايخ فى منعها
عن قضاء رمضان اذا فطرت بغير عذر قال بعض أصحابنا لا بأس بالاعتماد على
قول المنجمين وعن محمد بن مقاتل انه كان يسألهم ويعتمد قولهم بعد ان يتفق على
ذلك جماعة منهم ورده الامام السرخسى بالحديث من صدق كاهنا أو نجيما فقد
كفر بما أنزل على محمد نية الصوم فى الصلاة صحيحة ولا يفسدها اذا أكل أو شرب
ما يتغذى به أو يتداوى به فعليه الكفارة والا فلا الا الدم اذا شربه فان عليه
الكفارة فانه طعام بعض الناس الصوم فى السفر أفضل الا اذا خاف على نفسه
أو كان له رفقة اشتركوامعه فى الزاد واختاروا الفطر صوم يوم الشك مكروه
الا اذا نوى تطوعا أو واجبا آخر على الصحيح والافضل فطره الا اذا وافق صوما كان
يصومه أو كان مقبلا لا يصوم العبد والامة والمذبر وأم الولد تطوعا الا باذن المولى
لا تصوم المرأة تطوعا الا باذن الزوج أو كان مسافرا لا يصوم الاجير تطوعا الا باذن
المستأجر اذا تضرر بالصوم لا يلزم النذر الا اذا كان طاعة وليس بواجب وكان من
جنسه واجب على التعمين فلا يصح النذر بالمعاصى ولا بالواجبات فلو نذر حجة
الاسلام لم تلزمه الا حجة واحدة اه وقد نقلناه فى كتاب الحج (ثم قال) ولو نذر صلاة
سنة وعين الفرائض لاشئ عليه وان عين مثلها الزمته ويكمل المغرب ولو نذر عمادة
المرىض لم تلزمه فى المشهور ولو نذر التسيحات دبرا الصلوات لم تلزمه الزوج
اذا أذن لزوجته فى الاعتكاف ليس له الرجوع ومولى الامة يصح رجوعه ويكره
اذا دعاه واحد من اخوانه وهو صائم لا يكره له الفطر الا اذا كان صائما عن قضاء
رمضان سافر فى رمضان ثم رجع لاهه الحاجة تسهلا فكل عندهم فعليه القضاء

والكفارة رأى صائماً يأكل ناسياً يخبره الا اذا كان يضعف عنه المسافر يعطى
صدقة فطره عن نفسه حيث هو ويكتب الى أهله يعطون عن أنفسهم حيث هم
وان اعطى عنهم في موضعه جازاه وقد نقلناه في كتاب الزكاة (ثم قال) قال
الامام الاعظم اذا شهد واحداً لللال فصاموا ثلاثين ولم يروا الهلال لم يفطروا حتى
يصوموا يوماً آخر رمضان يقطع التتابع في حق المقيم لا فرق بين المجنونة والعاقلة
في وجوب الكفارة بجماعها الجماع في الدبر يوجب الكفارة اتفاقاً على الاصح
الخباز في نهار رمضان لا يجوز له ان يعمل عملاً يصل به الى الضعف فيعمل نصف
النهار ويستريح الباقي وقوله لا يكفي كذب وهو باطل بأقصر أيام السنة ظن
طالع الفجر فأكل فاذا هو طالع الاصح وجوب الكفارة والله سبحانه وتعالى أعلم
اهـ (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة للمحققة بكتاب الصوم (قال المؤلف في
القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) وأما النية في الصوم فشرط صحته لكل يوم
ولو عاها بالمشيئة صحت لانها لا تبطل الا قوالاً والنية ليست منها الفرض والسنة
والنفل في أصلها سواء اهـ (ثم قال) والقضاء في الكل كالاداء من حمة أصل النية
وأما الاعتكاف فهي شرط صحته واجبا كان أو سنة أو نفلاً وأما الكفارات فالنية
شرط صحتها عقلاً أو صيماً أو اطعاماً اهـ ذكره في القاعدة المذكورة (ثم قال)
في آخرها في بحث التروك ونظيره المقيم والصائم والكافر والعلوفة والسائمة حيث
لا يكون مسافراً ولا مفطراً ولا مسلماً ولا سائمة ولا علوفة بمجرد النية ويكون مقيماً
وصائماً وكافراً بالنية لانها تترك العمل كما ذكره الزيلعي اهـ (وقال في القاعدة
الثانية الامور بمقاصدها) وان كان وقتها الى العبادة معيارها بما معني انه لا يسع
غيرها كالصوم في يوم رمضان فان التعيين ليس بشرط ان كان الصائم صحيحاً مقيماً
فيصح بمطابق النية وبنية النفل وواجب آخر لان التعيين في المتعين لغو وان كان
مريضاً ففيه روايتان والاصح وقوعه عن رمضان سواء نوى واجباً أو نفلاً وأما
المسافر فان نوى عن واجب آخر وقع عما نواه لا عن رمضان وفي النفل روايتان
والصحح وقوعه عن رمضان اهـ (ثم قال) هذا في الاداء وأما في القضاء فلا بد من
التعيين صلاة أو صوماً أو حجاً وأما ان كثرت الفوائت فاختلفوا في اشتراط التعيين
لتمييز الغرض المتخذة من جنس واحد والاصح انه ان كان عليه قضاء من رمضان
واحد وقضاه يومه أو باعنه ولكن لا يعين انه عن يوم كذا فانه يجوز ولا يجوز

في رمضان لم يعين انه صائم عن رمضان سنة **كذا** اه (ثم قال بعد ذلك
 في ضابط اختلاف الجنس وعدمه مانصه) التعيين لتمييز الاجناس فنية التعيين
 في الجنس الواحد لغو لعدم الفائدة والتصرف اذا لم يصادف محله كان لغوا ويصرف
 اختلاف الجنس باختلاف السبب فالصلوات كلها من قبيل المختلف حتى الظهرين
 من يومين أو العصرين من يومين بخلاف أيام رمضان فانه يجمعها شهرا والشهر
 فيتفرع على ذلك انه لو كان عليه قضاء يوم بعينه فصامه بنية يوم آخر او كان عليه
 قضاء صوم يومين أو أكثر فصام يوما عن قضاء يومين جاز بخلاف ما اذا نوى عن
 رمضان حيث لا يجوز لاختلاف السبب كما اذا نوى ظهرين أو ظهرا عن عصر
 أو نوى ظهر يوم السبت وعليه ظهر يوم الخميس وعلى هذا اداء الكفارات لا يحتاج
 فيه الى التعيين في جنس واحد ولو عين لغى وفي الاجناس لا بد منه كما حققناه
 في الظاهر من شرح الكنز اه (ثم قال) وفي فتح القدير من الصوم ولو وجب عليه
 قضاء يومين من رمضان واحد الاولى أن ينوى أول يوم وجب على قضاؤه من هذا
 الرضآن وان لم يعين جاز وكذا لو كانا من رمضانين على المختار حتى لو نوى القضاء
 لا غير جاز ولو وجبت عليه كفارة فطر فصام احدي وسنتين يوما عن القضاء
 والكفارة ولم يعين يوم القضاء جاز اه (ثم قال في ضابط التعيين لتمييز الاجناس
 المختلفة مانصه) وينبغي ان تلحق الصيامات المستنونة بالصلوات المستنونة فلا يشترط
 لها التعيين ولم أر من نبه عليه اه (ثم قال في ضابط فيما اذا عين وأخطأ مانصه)
 ومثله في الصوم لو نوى قضاء يوم الخميس فاذا نسيه غيره لا يجوز ولو نوى قضاء ما عليه
 من الصوم وهو يوم الجمعة وهو غير جاز اه (ثم قال فيه بعد ذلك في الرابع
 في صفة المنوى من الفريضة والنافلة مانصه) وأما في الصوم فقد علمت انه يصح بنية
 مبينة وبمطلق النية فلا يشترط الصوم رمضان أدانية الفريضة حتى قالوا لو نوى
 ليلة الشك صوم آخر شعبان ثم ظهر بعد الصوم انه أول رمضان أجراه اه (ثم قال)
 بعد ذلك ولا بد من نية الغرض في الكفارات ولذا قالوا ان صوم الكفارة وقضاء
 رمضان يحتاج الى تثبيت النية من الابل لان الوقت صالح لصوم النفل اه (ثم قال)
 وذكر في كشف الاسرار شرح أصول فخر الاسلام ان الاداء يصح بنية القضاء
 حقيقة كنية من نوى اداء ظهرا اليوم بعد خروج الوقت على ظن ان الوقت باق
 وكنية الاسير الذي اشتبه عليه شهر رمضان فقهرى شهر او صامه بنية الاداء فوقع

صومه بعد رمضان وعكسه كنية من نوى قضاء الظهر على ظن ان الوقت قد خرج ولم يخرج بعد وكنية الاسير الذي صام رمضان بنية القضاء على ظن انه قد مضى والنية فيه باعتبار انه أتى بأصل النية وإن كان أخطأ في الظن والخطأ في مثله معفو اهـ (ثم قال) في الخامس في بيان الاختلاف ما نصه ولم أر حكم ما إذا نوى الصوم والنجاسة ويشملها ما إذا أشرك بين عبادة وغيرها فهل تصح العبادة وإذا صح هل يثاب بقدرة أو لا ثواب له أصلاً اهـ (ثم قال) في السادس في بيان الجمع بين عبادتين ما نصه ولو نوى في الصوم القضاء والكفارة كان عن القضاء وقال محمد يكون تطوعاً ولو نوى كفارة الظهر وكفارة اليمين يجزه عنه أيهما شا وقال محمد يكون تطوعاً اهـ (ثم قال) وقد ظهر به ذلك أنه إذا نوى فرضين فإن أحدهما أقوى انصرف إليه فصوم القضاء أقوى من صوم الكفارة وإن استويا في القوة فإن كان في الصوم فله الخيار ككفارة الظهر وكفارة اليمين اهـ (ثم قال) وأما إذا نوى نافلتين كما إذا نوى بركعتي الفجر التحية والسنة أجزأت عنهما ولم أر حكم ما إذا نوى سنتين كما إذا نوى في يوم الاثنين صومه عنه وعن يوم عرفه إذا وافقه فإن في مسألة التحية إنما كانت ضمن السنة تحصيل المقصود اهـ (ثم قال) في السابع في وقتها أي النية ما نصه وأما الصوم فلا يخلو أما أن يكون فرضاً أو نفلاً فإن كان فرضاً فلا يخلو أما أن يكون أداء رمضان أو غيره فإن كان أداء رمضان جاز بنية متقدمة من غروب الشمس وبقارئة وهو الأصل وبمتأخرة عن الشروع إلى ما قبل نصف النهار الشرعي يسيراً على الصائمين وإن كان غير أداء رمضان من قضاء أو نذر أو كفارة فيجوز بنية متقدمة من غروب الشمس إلى طلوع الفجر ويجوز بنية مقارئة لطلوع الفجر لأن الأصل القرآن كما في فتاوى قاضي خان ولا يجوز بتأخرة عن طلوع الفجر وإن كان نفلاً كرمضان أداء اهـ (ثم قال) فائدة هل تصح نية عبادة وهو في عبادة أخرى قال في القنية نوى في صلاة مكتوبة أو نافله الصوم تصح نيته له ولا نفسه دلالته اهـ (ثم قال في العاشر في شروط النية) الأول الإسلام إلى أن قال الرابع أن لا يأتي بمنساف بين النية والمنوى إلى أن قال ومن المنساف نية الغض فان نوى قطع الإيمان صار مرتداً في الحال ولو نوى قطع الصلاة لم تبطل وكذا سائر العبادات إلا إذا كبر في الصلاة ينوي الدخول في أخرى فالتكبير هو القاطع للأولى لا مجرد النية وأما الصوم الفرض إذا شرع فيه بعد الفجر ثم نوى قطعه والنية لا

الى صوم نفل فانه لا يبطل والفرق ان الفرض والنفل في الصلاة جنسان مختلفان
 لا رجحان لاحدهما على الاخر في التحريم وهما في الصوم والزكاة جنس واحد كذا
 في المحيط (ثم قال) ولو نوى الاكل أو الجماع في الصوم لم يضره وكذا لو نوى فعل
 منافي في الصلاة لم تبطل ولو نوى الصوم من الليل ثم قطع النية قبل الفجر سقط حكمها
 بخلاف ما اذا رجع بعدما أمسك بعد الفجر فانه لا تبطل كالاكل بعد النية من الليل
 لا يبطلها اهـ (ثم قال) فصل ومن المنافي التردد وعدم الجزم في أصلها الى أن
 قال وقالوا لو نوى يوم الشك أنه ان كان من شعبان فليس بصائم وان كان من رمضان
 كان صائما لم تصح نيته ولورد في الوصف بأن نوى ان كان من شعبان فنفل
 والا فنعن رمضان صحته نيته كما بيناه في الصوم اهـ (ثم قال) فسر ع عقب النية
 بالمشيئة قد مرنا انه ان كان مما يتعلق بالنيات كالصوم والاملاء لم تبطل وان كان
 مما يتعلق بالايقال كالطلاق والعناق بطل اهـ وقد نقلناه في كتاب الصلاة
 (وقال في القاسعة الثالثة البقية لا يزول بالشك في الاصل بقاء ما كان على ما كان
 ما نصه) اكل في آخر الليل وشك في طلوع الفجر صوم صومه لان الاصل بقاء الليل
 وكذا في الوقوف والافضل أن لا يأكل مع الشك وعن أبي خنيفة انه مسيء بالاكل
 مع الشك اذا كان يبعثه عليه أو كانت اليد مغمرة أو متغممة أو كان في موضع
 لا يتبين فيه الفجر وان غلب على ظنه طلوعه لا يأكل فان لم يستبين له شيء
 لا قضاء عليه في ظاهر الرواية ولو ظهر انه اكل بعده بقضى ولا كفارة ولو شك
 في الغروب لم يأكل لان الاصل بقاء النهار فان لم يستبين له شيء قضى وفي الكفارة
 روايتان وقسماه في الشرح من الصوم اهـ (ثم قال في قاعدة ما ثبت بيقين
 لا يرتفع الا بيقين مثله ما نصه) وهذا فروع لم أرها الا ان قال الثالث شك فيما
 عليه من الصيام الرابع شك فيما عليها من العدة هل هي عدة طلاق أو وفاة
 ينبغي أن يلزم الاكثر عليها وعلى الصائم أخذها من قولهم لو ترك صلاة وشك انها أية
 صلاة يلزمه صلاة يوم وليلة عملا بالاحتياط اهـ (وقال في القاعدة الرابعة المشقة
 تجلب التدبير ما نصه) واعلم ان أسباب التخفيف في العبادات وغيرها سبعة الاول
 السفر وهو نوعان منه ما يختص بالطويل وهو ثلاثة أيام ولياليها وهو القصر والغفر
 اهـ (ثم قال) الثاني المرض ورخصه كثيرة الى ان قال والغفر في رمضان للشيوخ
 الفاسي مع وجوب الغدية عليه والانتقال من الصوم الى الاطعام في كفارة الظهار

والفطر في رمضان والخروج من المستكف اه (ثم قال) السادس العسر
وعوم البلوى الى ان قال وجوزأي أبو حنيفة تأخير النية في الصوم وعدم التعيين
اصوم رمضان اه (ثم قال) وكان الصوم في السنة شهرا اه (ثم قال) وتقديم
النية على الصوم من الليل وتأخيرها عن طلوع الفجر الى ما قبل نصف النهار الشرعي
دفعاً للشقة عن جنس الصائم لان الحائض تطهر بعده والكافر يسلم والصغير
يبلغ كذلك اه (ثم قال في آخر القاعدة المذكورة مانصه) الثانية مشقة خفيفة
كأن دنى وجع في أصبع وأدنى صداع في الرأس أو سوء مزاج خفيف فهذا لا أثر له
ولا التفات اليه لان تحصيل مصالح العبادات أولى من دفع هذه المفاسد التي لا أثر لها
ومن هنا رد على من قال من مشايخنا ان المريد اذا نوى الصوم في رمضان عن
واجب آخر فانه يقع محاسنوى اذا كان مرضاً يضر معه الصوم والافقع عن رمضان
بأن ما لا يضر ليس بمرخص ففطر في رمضان فكلامنا في مريض رخص له الفطر
اه (ثم قال) الثالثة متوسطة بين هاتين حكمريض في رمضان يخاف من
الصوم زيادة المرض أو بطء البرء فيجوز له الفطر اه (ثم قال) الخامسة
تخفيف تأخير كالمجموع بمزدلفة وتأخير رمضان لمرريض والمسافر اه (وقال
في بحث درء المعاصد مقدم على جلب المصالح مانصه) ومن فروع ذلك المبالغة
في المضغظة والاستنشاق مسنونة وتكره للمائم اه (قال في القاعدة السادسة
العامة محكمة مانصه) وفي صوم يوم الشك فلا يكره لمن له عادة وكذا صوم يومين قبله
والمذهب عدم كراهة صومه بنية النفل مطلقاً اه (وقال في القاعدة الثانية اذا
اجتمع الحلال والحرام غلب المحرام الحلال مانصه) تقية يدخل في هذه القاعدة
ما اذا جمع بين حلال وحرام في عقد أو نية ويدخل في ذلك أبواب الى ان قال ومنها باب
العبادات فلم نوى صوم جميع الشهر بطل فيما عدا اليوم الاول اه (ثم قال)
وأما باب الصوم فاذا صام مقيماً سافراً في اثناء النهار أو عكسه حرم الفطراه (وقال
في القاعدة السادسة المحدود تدراها بالشبهات مانصه) والكفارات تثبت معها الى
مع الشبهة أيضاً الا كفارة الفطر في رمضان فانها تسقطها ولذا لا تجب مع النسيان
والخضاه وبإفساد صوم مختلف في حكمته كعلم في محله فاما الغدية فهل يسقطها
الم ارها الآن اه وقد نقلنا ذلك في المحدود أيضاً (قال في القاعدة الثامنة اذا
اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل أحدهما في الآخر فالأول

مانصه) ولو وطئ في نهار رمضان مرارا لم يلزم بالشأن وما بعده شيء ولو في يومين فان
 كان من رمضان تعددت والا فان كفر الاول تعددت والاعتدت اه (وقال
 في القاعدة الخامسة عشر من استجعل بالشي قبل أو انه عوقب بحرمانه مانصه)
 ونخرج عنها مسائل الى ان قال الثامنة شرب شيئا يمرض قبل الفجر فاصح مريضاً
 جائز له الفطراه (وقال في القاعدة السابعة عشر لا عرة بالنظر اليين خطأ مانصه)
 ولو أكل على ظنه ليل الا بيان انه بعد الطلوع قضى بلاكثير ولو ظن الغروب فأكل
 ثم تبين بقاء النهار قضى اه (وقال في العن الثالث في أحكام النامى مانصه)
 أوتي قن خطاه في الاجتهاد في المساء أو الثوب أو وقت الصلاة والصوم أو نسي نية
 الصوم اه أي فانه يعد في جميع المذكورات وقد تلتنا بنية في الصلاة (ثم قال)
 وما سقط حكمه في النسيان لو أكل أو شرب أو جامع ناسياً في الصوم لم يبطل اه
 (ثم قال) وقد جعل له أي للنسيان أصلاً في التعريف فقال انه ان كان مع مذكرة ولا
 داعي له كما كل المصلي لم يسقط لتقصيره بخلاف سلامه في القعدة أو لامعه مع داع
 كما كل الصائم سقط أولاً ولا فاولى كترك الذابح التسمية اه وقد تلتنا ذلك في
 كتاب الصلاة ايضاً (ثم قال) والثاني المجهول في موضع الاجتهاد الصحيح أو في موضع
 الشبهة وانه يصلح عذراً وشبهة كالتعجب اذا ظن انها فطرته اه (وقال في أحكام
 الصيام مانصه) وانفقوا على وجوب الغمر والمخرج في أرضه الى ان قال وعلى
 بطلان عباداته بفعل ما يفسدها من نحو كلام في الصلاة وأكل وشرب في الصوم اه
 (وقال في أحكام السكون مانصه) وأما صومه في رمضان فلا شك ان صحى
 قبل خروج وقت النية أنه يصح منه اذا نوى لئلا يشترط التبييت فيها واذا خرج
 وقتها قبل صحوه أتم وقضى ولا يبطل الاعتكاف بسكره اه (وقال في أحكام
 العيدين مانصه) ولا يكفر الا بالصوم ولا يصوم غير فرص الا باذن السيد ولا فرضاً
 وجب عليه بإيجابه وكذا الاعتكاف اه (ثم قال) ويصح عتقه من الكفارات
 اه وقد تلتنا هاتى الطلاق ايضاً (وقال في أحكام الاعمى مانصه) ولا يصح ستمه
 عن كفارة اه (وقال في أحكام النقود وما يتبع فيه وما لا يتبع مانصه) ولا يتبعين
 في النذر اه (وقال في بحث النائم كالمستيقظ في بعض المسائل مانصه) الاولى
 اذا نام الصائم على القفا وفوه مفتوحة فقطر قطرة من ماء المطر في فيه فسد صومه
 وسكدها لو قطر أحد قطرة من الماء في فيه وبلغ ذلك جوفه الثانية اذا

جامعها لزوجها وهي نائمة يفسد صومها اه (وقال في أحكام الخئي ما نصه)
 ويصح اعتناقه عن الكفارة اه (وقال في أحكام الانثى ما نصه) وتعتكف في
 بيوتها اه (وقال في أحكام الذمي ما نصه) ولا يصح نذره اه (وقال في أحكام
 غيبوبة المحشقة) يترتب عليها وجوب الغسل الى ان قال وفساد الصوم ووجوب
 قضائه اه (ثم قال) وعدم انعقاده اذا طلع الفجر بخسالة المأوى وقطع التتابع
 المشروط فيه وفي الاعتكاف وفساد الاعتكاف اه (ثم قال) فوايد الى ان
 قال الثالثة الوطئ في الدبر ~~ك~~ الوطئ في القبل الى ان قال ويفسد الصوم اتفاقا
 واختلافا وفي وجوب الكفارة والاصح وجوبها اه (ثم قال) ويقفد به الاعتكاف
 اه (ثم قال) العاشرة اذا حرم الوطئ حرم دواعيه الا في الحيض والنفاس والصوم
 لمن آمن فيحرم في الاعتكاف والاحرام مطلقا اه وقد نقلنا بقيقته في كتاب النكاح
 (وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع ما نصه) الرابع الكفارة واختلاف في
 منعه وجوبها والصحيح انه يمنع اى الدين التكفير بالمال اه وقد نقلناه في الايمان
 (وقال في بحث ما ثبت في ذمة المعسر وما لا يثبت ما نصه) وما يكون الصوم مشروطا
 باعساره ككفارة الفطر في رمضان وكفارة الظهار وكفارة القتل ودم التمتع
 والقران فيفرق فيه بينهما اى الغنى والفقير فلا اعتبار لاعساره وقت التكفير
 بالصوم وكذا يفرق في فدية الشج الغنى والفقير فلا وجوب على الفقير فاذا أيسر لا يلزمه
 الاجرا اه وقد نقلناه في الطلاق والمجنانيات والمج (وقال في بحث أحكام السفر
 ما نصه) رخصته الفطر والغفر اه وقد ذكرنا بقيقته في كتاب الصلاة (وقال في
 بحث أحكام المعجم ما نصه) ومنها صحة الاعتكاف فيه اه وقد نقلنا بقيقته في
 كتاب الصلاة (وقال في أحكام يوم الجمعة ما نصه) ويكره افراد الصوم اه وقد
 نقلنا بقيقته في كتاب الصلاة (وقال في بحث ما افترق فيه الحيض والنفاس ما نصه)
 والحيض لا يقطع التتابع في صوم الكفارة بخلاف النفاس اه وقد نقلناه في
 كتاب الطهارة (وقال في فن الالغاز ما نصه) الصوم اى رجل افطر بلا عذر ولا
 كفارة عليه فقل من رأى الهلال وحده ورد القاضى شهادته ولما كان تقول من
 كان في صحة صومه اختلاف اى رجل فوى صوم رمضان في وقت النية ووقع
 نفلا فقل من بلغ بعد البلوغ اى صائم ابتلع ريق غيره وعليه الكفارة فقل من
 ابتلع ريق حبيبته اى صائم افطر ولا قضاء عليه فقل من شرع فيه مظنونا كن

شرعية القضا فبين ان لا قضاء عليه أى رجل نوى التطوع في وقته ولم يصح
 فقل الكافر اذا أسلم قبل الزوال ونواه اه (وقال في فن الحيل مانصه) الثاني
 في الصوم التزم صوم شهرين متتابعين وصام رجب وشعبان فاذا شعبان نقص
 يوما فالحيلة ان يسافر مدة السفر فينوى اليوم الاول من شهر رمضان عمدا التزم
 ولو حلف لا يصوم رمضان هذا يسافر ويغطراه (ثم قال) الرابع في الغديه أراد
 الغديه عن صوم أبيه وصلاته وهو فقير يعطى منوب من الخنطة فقير اثم يستوهبه
 ثم يعطيه هكذا الى ان يتم اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة والزكاة (وقال في
 الفن السادس فن الفروق مانصه) كتاب الصوم نذر صوم يومين في يومه لا يلزمه
 الا واحد ولو نذر حجتين في سنة لزمته والفرق امكان الحجتين فيها بنفسه وبالنائب
 بخلافه اه وقد نقلناه في الحج (ثم قال) ذاق في رمضان من الملح قليلا كفر ولو
 كثير الا لأن قليله نافع وكثيره مضر وقضى وكفر بابتلاع سمسمه من خارج لان
 مضغها لانها تمشي بالمضغ دون الابتلاع اه (وقال أيضا في الفن السادس
 من بحث الحج مانصه) ولو غلطوا في وقت الوقوف فلا عادة وفي الصوم والاضحية
 أعادوا والفرق ان تدارك الحج متعذروا في غيره متيسر اه وقد نقلناه في
 كتاب الحج (وقال أخو المؤلف في تكملته للفن السادس من كتاب الاستحسان
 مانصه) وعن أبي يوسف صوم الستة يعني بعد رمضان مكروه الا اذا كان متفرقا لان
 النصارى زادوا على صومهم وهذا يشبه بهم وهذا أحسن ما سمعنا اه (وقال
 المؤلف في الفن الثاني في كتاب الزكاة مانصه) عين الناذر مكنتا فله اعطاء غيره
 الا اذا لم يعين المنذور كما لو قال لله على ان أطعم هذا المسكين شيئا فانه يتعين فلو عين
 مسكنين فله الاقتصار على واحد اه وقد نقلناه في كتاب الايمان (وقال في
 كتاب الحج مانصه) أوصى الميت بالحج فثبرع الوارث أو الوصى لم يجز ولو أوج الوصى أو
 الوارث بماله ليرجع ضحك وله الرجوع وكذلك الزكاة والكفارة بخلاف الاجنبي
 اه (وقال في كتاب القضاء) يقبل قول العدل في احد عشر موضعا الى ان قال وبرؤية
 رمضان عند الاعتلال اه (وقال فيه أيضا) القضاء الغنى لا يشترط فيه المدعى
 والخصومة الى ان قال ونظيره ما في الخلاصة في طريق الحكم بثبوت الرضائية
 ان يعلق رجل وكالة فلان بدخول رمضان ويدعى بحق على آخر ويقتارعا في دخوله
 فتقوم البيضة على رؤياه فيثبت رمضان ضمن ثبوت التوكيد اه (وقال أيضا)

في كتاب القضاء تسمع الشهادة بدون الدعوى في الحد المخالص الى ان قال وفيما
تجمع لله سبحانه وتعالى رمضان اه (وقال) أيضا في كتاب القضاء تقبل
الشهادة حسبة بلاد دعوى في طلاق المرأة وعتيق الامة والوقف وهلال رمضان
وغيره الا هلال الفطر والاضحى اه (ثم قال) فيه أيضا تقبل الشهادة حسبة
بلاد دعوى في ثمانية مواضع مذكورة في منظومة ابن وهبان في الوقف الى ان قال
وهلال رمضان اه (ثم قال) وعلى هذا تسمع الدعوى من غير من له الحق
فلا جواب لها فاللدعوى حسبة لا تجوز والشهادة حسبة بلاد دعوى جائز في هذه
المواضع فالحفظ اه (ثم قال) واعلم ان شاهد المحسبة اذا أخر شهادته بلا عذر
يفسق ولا تقبل شهادته نصوا عليه في الحدود وطلاق الزوجة وعتيق الامة وظاهر
ما في القنية انه في الكل وهي في الظهيرية واليتيمة وقد ألفت فيها رسالة له
قال صاحب الاشباه

* (كتاب الحج) *

ضمن الفعل يتعدى بتعدد الفاعل وضمن المحل لا فلو اشترك محرمان في قتل
صيد تعدد الجزاء ولو حلالا في قتل صيد الحرم لا كضمنان حقوق العباد اه
وقد نقلناه في كتاب المجنسات وفي كتاب الغصب (ثم قال) جامع مرار فاعليه
لكل مرة دم الا ان يكون في مجامع واحد فعليه دم واحد لا يأكل من الهدايا
الا ثلاثة هدى المتعة والقران والتطوع الحج تطوعا أفضل من الصدقة النسالة
يكراه الحج على المحار ببناء الرباط بحيث ينفع به المسلمون أفضل من الحجة الثانية
اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) اذا كان الغالب السلامة على الطريق
فالحج فرض والا حج الفرض أولى من طاعة الوالدين بخلاف النفل اذا لم يكن
الاب مستغنيا لم يحل الخروج وعن ابن المسيب كان اذا دخل العشر لا يقلم أظفاره
ولا يأخذ من شعر رأسه قال ابن المبارك السنة لا تؤخر به أخذ الفقيه اه وقد
نقلناه في كتاب الاضحية (ثم قال) معه ألف درهم وهو يخاف العزوبة فعليه الحج
ولا يتزوج اذا كان وقت خروج أهل بلده فان كان قبله جازله التزوج اه وقد
نقلناه في كتاب الذكاح (ثم قال) المساجع عن الميت اذا خط ما دفع اليه بماله يجوز
فان أخذ المأمورا المسال فأتجر به وربح ورجع عن الميت قال لا يجزيه الحج خلافا لعمد

المحرم من لا يجوز له نكاحها على التأييد إلا الصبي والفاسق والمجنون انفق المأمور
 بالحج الكل في الذهاب ورجع من ماله ضمن المال يبدأ بالحج الفرض قبل زيارة
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويخير ان كان تطوعا حج الغني أفضل من حج الفقير
 لان الفقير يؤدى الفرض من مكة وهو متطوع في ذهابه وفرضه اليه الفرض أفضل
 من فضيلة التطوع اذا جمع بين الصلاتين بعرفة لا يتنفل بعدهما كما في البيهقي اه
 وقد نقلنا في كتاب الصلاة (ثم قال) المأمور بالحج له أن يؤخره عن السنة الاولى
 ثم يحج ولا يضمن كما في التارخانية ولو عين له هذه السنة لان ذكرها للاستحسان
 لا للتقييد كما في الخانية والصحيح الوقوع عن الأمر والفاضل من النفقة للأمر ولو ارثه
 ان كان ميتا إلا أن يقول وكذلك تهب الفضل من نفسك وتقبله لنفسك ولو وصى
 عند الأطلاق الحج بنفسه الا اذا قال ادفع المال لمن يحج عني أو كان الوصى وارث
 الميت فيتوقف على أجازتهم للمأمور الانفاق من مال الأمر الا اذا أقام ببلدة
 خمسة عشر يوما الا اذا كان لا يقدر على الخروج قبل القافلة واقامته بمكة بعد الحج
 إقامة معتادة كسفره وعزمه على الإقامة زيادة على المعتادة بطل لنتفقه الا اذا عزم
 بعده على الخروج فانها تعود الا اذا اتخذ مكة دارا ونفقة خادم المأمور عليه الا اذا
 كان ممن لا يخدم نفسه وللمأمور حلط الدراهم مع الرفقة والايديع وان ضاع المال
 بمكة أو قرب منه فأنفق من مال نفسه رجع به وان كان بغير قضاء للأذن دلالة
 المأمور اذا أمسك مؤونة الكراهي ما شيا يضمن المال ادعى المأمور انه منع عن الحج
 وقد أنفق في الرجوع لا يقبل الا اذا كان أمرا ظاهرا يشهد على صدقة واذا ادعى
 انه حج وكذب فالقول له الا اذا كان مديون الميت وقد أمر بالانفاق منه ولا تقبل بيعة
 الوارث انه كان يوم النحر بالكموفة الا اذا برهنوا على اقراره أنه لم يحج اه وقد نقلناه
 في كتاب الشهادات (ثم قال) ليس للمأمور بالحج الاعتراق قبله أو بعده وكل دم
 وجب على المأمور فهو في ماله الا دم الاحصار في قول الامام أوصى الميت بالحج
 ففبرع الوارث أو الوصى لم يحجز ولو أجم الوصى أو الوارث بماله ليرجع صح وله الرجوع
 وكذا الزكاة والكفارة بخلاف الاجنبي اه وقد نقلناه في كتاب الزكاة وفي كتاب
 الصوم وكتاب الوصايا (ثم قال) ليس للمأمور بالحج الأمر بالحج ولو مرض الا اذا قال له
 الأمر صنع ما شئت فله ذلك مطلقا يصح استئجار الحماة عن الغير وله أجر مثله اه
 وقوله يصح صوابه لا يصح وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) والمأمور اذا

أمسك اليهض وجب بالبقية جاز ويضمن ما خلف وإذا أنفق من ماله ومال الميت فإنه
 يضمن إلا إذا كان أكثرهما من مال الميت وكان مال الميت يكفي للكره وعامة
 النفقة كذا في الخاتمة والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ (يقول جامع) وهذه هي
 المسائل المجموعة للمهمة بكتاب الحج (قال المؤلف في القاعدة الأولى لا ثواب إلا
 بالنية مأنصة) وأما الحج فهي شرط صحة أيضا فرضا كان أو نفلا والعبرة كذلك
 ولا تكون السنة والمندوب كالفرض ولو نذر حجة الاسلام لا يلزمه الاجبة الاسلام
 كما لو نذر الاضحية والقضاء في الكل كالاداء من جهة أصل النية اهـ (وقال
 في القاعدة الأولى أيضا مأنصة) قالوا وهذا يا كاتبا يا اهـ وقد نقلنا بقية
 في كتاب الاضحية فراجع (ثم قال) بعد ذلك وأما الفهمان فهل يترتب في شيء
 بمجرد النية من غير فعل فقالوا في المحرم إذا لبس ثوبا ثم نزع ومن قصده أن يعود إلى
 لبسه لا يتعدا الجزاء وان قصده أن لا يعود إليه تعدد الجزاء بلبسه اهـ (ثم قال
 في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها في بحث تعيين الموى) وان كان وقتها أي العبادة
 مشكلا كوقت الحج يشبه المعيار باعتبار أنه لا يصح في السنة الاجبة واحدة والظرف
 باعتبار أن أفعاله لا تستغرق وقته فيصاف بمطابق النية نظرا إلى المعيارية وان نوى
 نقلا وقع عما نوى نظرا إلى الظرفية اهـ (ثم قال) هذا في الاداء وأما في القضاء فلا بد
 من التعيين صلاة أو صوما أو حجاً اهـ (ثم قال بعد ذلك في الرابع في صفة الموى من
 الفريضة والمأهولة مأنصة) وأما الحج فقد مناه يصح بمطابق النية ولكن علاؤه بما
 يقتضى أنه نوى في نفس الامر الفريضة قالوا لأنه لا يتحمل المشاق الكثيرة إلا لأجل
 الفرض فاستنبط منه الحق ابن الممام أنه لو كان الواقع أنه لم ينف والفرض لم يجزئه لان
 صرفة إلى الفرض حمله عليه عملا بما ظاهره ووجه حس جدا ولا بد فيه من نية
 الفرض لانه لو نوى النفل فيه وعليه حجة الاسلام كان نفلا اهـ وفي هذه العبارة تأمل
 يعلم من مراجعة شرحها (ثم قال بعد ذلك في بحث نية الاداء والقضاء مأنصة) وأما الحج
 فينبغي أن لا تسترطفيه نية التميز بين الاداء والقضاء اهـ (ثم قال في الخامس في بيان
 الاخلاص مأنصة) كالحاج إذا التجرف طريق الحج لا يتقص أجره ذكره الزيلعي ظاهره
 أن الحاج إذا خرج ناجرا فلا أجر له وصرحوا أنه لو طاف طابا بغيره لا يجزئه ولو وقف
 بعرفة طالباً بغيره أجزاء والفرق ظاهر اهـ (ثم قال في السادس في بيان الجمع
 بين عبادتين مأنصة) بقي ما إذا كبرنا وبالله التبرية والركوع وما إذا طاف للفرض

والوداع اه (ثم قال) وأما التعدد في الحج فقال في فتح القدير من باب الاحرام
لوا حرم نذرا ونفلا كان نفلا أو فرضا وتطوعا كان تطوعا عندهما في الاصح ومن
باب اضافة الاحرام الى الاحرام أى وقال أيضا في فتح القدير في باب اضافة الاحرام
الى الاحرام لوا حرم بمجتعين معا وعلى التعاقب لزمناء عند أبي حنيفة وأبي يوسف
وعند محمد في المعية تلزمه احدهما وفي التعاقب الاولى فقط واذا الزمناء عندهما
ارتفعت احدهما باتفاقهما لكن اختلفا في وقت الرضى فعند أبي يوسف عقيب
صبر ورتبه محرما بلا مهلة وعند أبي حنيفة اذا شرع في الاشغال وقيل اذا توجه
سائر ونس في المبسوط على انه ظاهر الرواية وثمره الخلاف تظاهرها اذا جنى قبل
الشروع فعليه دمان للجنابة على احرامين بدم واحد عند أبي يوسف ولو جامع قبل
الشروع فعليه دمان للجماع ودم ثالث للرضى فانه يرضى احدهما ويمضى
في الاخرى ويقضى أى يؤدى التي مضى فيها اوجبة وعمرة مكان التي رفضها ولو قتل
صيدا فعليه قيمتان أو أحصر فدمان وعلى هذا الخلاف اذا أهل بمهرتين معا وعلى
التعاقب بلا فصل اه (ثم قال في السابع في وقتها أى النية مانصة) وأما الحج
فالنية فيه سابقة على الاداء عند الاحرام وهو النية مع التلبية أو ما يقوم مقامها من
سوق الهدى ولا يمكن فيه القران والتأخر لانه لا يصح افعاله الا اذا تقدم الاحرام
وهو ركن فيه أو شرط على قولين اه (ثم قال في الثامن في بيان عدم اشتراطها
في البقاء مانصة) فالأصل ان المذهب المعتمد ان العباد ذوات الافعال يكفى
بالنية في اولها ولا يحتاج اليها في كل فعل اكتمالها تعصيا لها أو اذ نوى ببعض
الافعال غير ما وضع له قالوا لو طاف طالبا للغريم لا يحزونه ولو وقف كذلك بعرفات
اجزأه وقدمناه والفرق ان الطواف عهد وقربة مشقة بخلاف الوقوف وفرق
الذي يلحق بينهما بغير آخر وهو ان النية عند الاحرام تضمنت جميع ما يفعل في الاحرام
فلا يحتاج الى تجديد النية والطواف يقع بعد التحليل وفي الاحرام من وجه فاشترط
فيه أصل النية لا تعيين الجهة وقالوا لو طاف بنية التطوع في أيام النحر ووقع عن
الفرض ولو طاف بعد ما حل النحر من منى ونوى التطوع اجزأه عن الصدر كما في فتح
القدير وهو مبنى على ان نية العبادة تنسحب على أركانها وأستهيم منه أن نية
التطوع في بعض الأركان لا تبطله اه (ثم قال) في الأصل الثاني من التابع
وهو انه لا يشترط مع نية القلب التلفظ في جميع العبادات مانصة ونقلوا في كتاب الحج

ان طالب التيسير لم ينقل الا في الحج بخلاف بقية العبادات وقد حققناه في شرح السكندر
 اهـ (ثم قال) وأما توقف شروعه في الصلاة والاحرام على الذكر ولا تنكفي النية
 فلانه من الشرائط للشروع اهـ (ثم قال) في العاشرة في شروط النية الاولى
 الاسلام الى ان قال الثالث العلم بالنوى فنجهل فريضة الصلاة لم تصح منه
 كما قدمناه عن القنية الا في الحج فانهم صححوا الاحرام المجهل لان عليا أحرم بما أحرم به
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وصححه فان عين حجاب أو عمرة ضح ان كان قبل
 الشروع في الافعال وان شرع تعينت عمرة اهـ (ثم قال في آخر القاعدة الثانية
 الامور بما قصد هان في التكامل في النيابة في النية مانصه) وفي الحج عن الغير الاعتبارية
 المأمور وليس هو من باب النيابة فيه الا ان الأفعال انما صدرت من المأمور فاعتبر
 نيته اهـ (وقال في القاعدة الثالثة البقين لا يزول بالشك في الاصل بقائه ما كان
 على ما كان ماضيه) أكل في آخر الليل وشك في طلوع الفجر صح صومه لان
 الاصل بقائه الليل وكذا في الوقوف اهـ (وقال في قاعدة ما ثبت بيقين لا يرتفع
 اليقين مثله والمراد به غالب الظن مانصه) ولو شك في أركان الحج ذكر المحصاص
 أنه يتحرى كفاي الصلاة وقال عامة مشايخنا يؤدي ثانيا لا تكرار الركن والزيادة
 عليه لا يفسد الحج وزيادة الركعة تفسد الصلاة فكان التحري في باب الصلاة أحوط
 كذا في المحيط وفي البدائع انه في الحج يبني على الاقر في ظاهر الرواية اهـ (وقال في
 القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) واعلم ان أسباب التخفيف في العبادات
 وغيرها سبعة الى ان قال الثاني المرض ورخصه كثيرة التيمم عند الخوف على نفسه الى
 ان قال والاستنابة في الحج وفي رمي الجمار واباحة محظورات الاحرام مع العدي اهـ (ثم
 قال) السادس العسر وعوم البلى الى ان قال ولم يجعل أي أبو حنيفة للحج الاركيس
 الوقوف وطواف الزيارة ولم يشترط الطهارة له ولا التردد لم يجعل السبعة كلها اركاننا
 بل الاكثر ولم يوجب للعمرة في الهركل ذلك للتيسير على المؤمنين اهـ (ثم قال) ولدا
 أسقط أبو حنيفة عن الاعمى الجمعية والحج ان وجد فائدا دفعا للمشقة عنه اهـ (ثم قال)
 وكان الصوم في السنة شهرا والحج في العمر مرة اهـ (ثم قال) واباحة التحلل من الحج
 بالاحرام والعوات واباحة أبي يوسف رمي حشيش المحرم للحاج في الموسم تيسيرا
 اهـ أي ومن العسر وعوم البلى ابا حنيفة التحلل الحج (ثم قال) في آخر القاعدة
 المذكورة وأما مشقة التي تغلث عنها العبادات عاها فاعلى مراتب الاولى مشقة

عظيمة فادحة كمشقة الخوف على النفوس والاطراف ومنافع الاعضاء فهي
موجبة للتخفيف ولذا اذا لم يكن للحج طريق الامن البحر وكان الغالب عدم
السلامة لم يجب اه (ثم قال) المائنة متوسطة بين هاتين الى ان قال واعتبروا
في الحج الزاد والراحلة المناسبين للشخص حتى قال في فتح القدير يعتبر في حق كل
انسان ما يصح معه بدنه وقالوا لا يكتفى بالعقبة في الراحة بل لابد من شق محل
أوراس زائلة اه (ثم قال) الفائدة الثالثة المشقة والمخرج انما يعتبران فيما
لا نص فيه وأما مع النص بخلافه فلا) ولذا قال أبو حنيفة ومحمد بجملة رعي حشيش
الحرم وقطعه الا الذعر وجوز أبو يوسف رعيه للرج ورد عليه بما ذكرناه كما ذكره
الزيلي في جنائيات الاحرام اه (وقال في بحث اذا تعارض مفسدان روعي
أعظمهما ضررا بآثاره كتاب أخفهما مانسه) ولو اضطرب المحرم وعنده مية وصيد
أكلها ودونه على المقتد وفي البرازة ولو كان الصيد مذبوحا فالصيد أولى وفاقا
ولو اضطرب وعنده صيد ومال الغير فالصيد أولى وكذا الصيد أولى من لحم انسان
ومن محمد الصيد أولى من الخنزير اه (وقال في بحث دراء المفسد أولى من جلب
المصالح مانسه) وتخييل الشعر سنة في الطهارة ويكره للمحرم اه (قال في القاعدة
الثانية اذا اجتمع الحلال والمحرام غلب المحرام الحلال مانسه) ومنها لو كان
بعض الشجرة في الحل وبعضها في المحرم ومنها لو كان بعض الصيد في الحل وبعضه
في المحرم والمقول في الثانية كما نقله الاسديحي أن الاعتبار بقوائمه لا رأسه حتى لو
كان قائما في الحل ورأسه في المحرم فلا شيء يعتله ولا يستمرط ان يكون جميع قوائمه
في المحرم حتى لو كان بعضها في المحرم والبعض في الحل وجب المجراء بقتله لتغليب
الحظر على الاباحة اه وقد نقلنا هذه في كتاب الصيد أيضا (ثم قال) وأما المنقول
في الاولى ففي الاجناس الاغصان تابعة لاصلها وذلك على ثلاثة أقسام أحدها
ان يكون أصلها في المحرم والاغصان في الحل فعلى قاطع اغصانها القيمة والثاني
ان يكون أصلها في الحل واغصانها في المحرم فلا ضممان على القاطع في أصلها
واغصانها والثالث بعض أصلها في الحل وبعضه في المحرم فعلى القاطع الضمان
سواء كان الغصن من جانب الحل أو من جانب المحرم اه (ثم قال) ونخرج عن
هذه القاعدة مسائل الى ان قال الخامسة ان يكون المحرام مستهلكا فلو أكل المحرم
شيئا قد استهلك فيه الطيب فلا فدية وقد أؤخناه في شرح الكنز من جنائيات

الاحرام اه (ثم قال) وليس منه أيضا اذا نوى حجتين واحرم لهما معا فانما يقول بدخوله فيهما لكن اختلفوا في وقت رفضه لاحدهما كما علم من باب اضافة الاحرام الى الاحرام اه (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع في بحث الثانية التابع بسقط بسقوط المتبوع مانصه) وممنها من فاته الحج وتحلل بافصال العمرة لا يأتي بالرمي والمبيت لانهما تابعا لوقوف وقدر سقط اه (ثم قال) ومما خرج عنها الاخرس يلزمه تحريك اللسان في تكبيرة الاحرام والتلبية على اقول به اه وقد نقلنا بقية هذه في كتاب الصلاة (ثم قال) ومنها الجرا المسمى اى في التحليل من الاحرام على رأس الاقرع فانه واجب على المختار اه (وقال في القامدة الثامنة اذا اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل أحدهما في الآخر غالبا مانصه) ولو باشر الحرم فيما دون الفرج ولزمته شاة ثم جامع فقتضاهما الاكتفاء بموجب الجماع ولم أره الا ان صريحنا لا يحاسبنا ومنها الوقص المحرم اظفار يديه ورجليه في مجلس واحد فانه يجب عليه دم واحد اما في اركان كان في مجلس فكذا ذلك عند مجيء دعو على قولهما يجب لكل يدهم ولكل رجل دم اذا وجد ذلك في مجلس حتى يجب عليه أربعة دماء اذا وجد في كل مجلس قلم يدا رجل فجمعناهما جنابة واحدة معنى لاتحاد المقصود وهو الارتفاق فاذا اتحد المجلس يعتبر المني واداختلف يعتبر جنبايات لكونها اعضاء متباينة وعلى هذا الاختلاف لو جامع مرة بعد أخرى مع امرأة واحدة أو نسوة الا أن مشايخنا قالوا في الجماع بعد الوقوف في المرة الاولى عليه بدنة وفي المرة الثانية عليه شاة كذا في المبسوط وفي الحاشية فان جامعها مرة أخرى في غير ذلك المجلس قبل الوقوف بعرة ولم يقصد به رفض الحجبة الفاسدة يلزمه دم آخر بالجماع الثاني في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ولو نوى بالجماع الثاني رفض الحجبة الفاسدة لا يلزمه بالجماع الثاني شيء اه (ثم قال) ولو طاف القادم عن فرض أو نذر دخل فيه طواف القدوم بخلاف ما لو طاف للأفاضة لا يدخل فيه طواف الوداع لان كلامهما مقصود ومقصودهما مختلف ولو دخل المسجد المحرام فصلي مع الجماعة لا تنوب عن تحية البيت لاختلاف الجنس ولو صلى في فريضة عقيب طواف ينفي ان لا تكفيه عن ركعتي الطواف بخلاف تحية المسجد لان ركعتي الطواف واجبة فلا تسقط بفعل غيرها بخلاف تحية المسجد اه وقد نقلنا هذه في كتاب الصلاة أيضا (ثم قال) ولو تعدد السهو في الصلاة لم يتعدد الجواب

بخلاف الجاهل في الاحرام فانه يتعدد بتعدد الجناية اذا اختلف جنسها لان المقصود
 بمسجود السهو ورغم أنف الشيطان وقد حصل بالسجدةتين آخر الصلاة والمقصود من
 الثاني جبره تلك الحرمة فكل جبر فاختلاف المقصود اهـ وقد نقلنا هذه ايضا في
 كتاب الصلاة (ثم قال) ولو قتل المحرم صيدا في الحرم فعليه جزاء واحد للاحرام
 لكونه أفوقى ولو لبس المحرم ثوبا مطيبا فعليه فديتان لاختلاف الجنس ولذا قال
 الزياهي في قول الكنتز أو غضب رأسه بجنائنه هذا اذا كان مائعا وان كان ملبدا
 فعليه دمان دم لطيب ودم لتغطية الرأس اهـ ويتعدد الجزاء على القارن فيما
 على المفردة دم لكونه محرما باحرامين عندنا وقولهم لان يتجاوزا المقات غير محرم
 استثنائه منقطع لانه حاله الجاهل وزلم يكر قارئاه (قال في القاعدة المحادية عشر
 السؤال معاد في الجواب) قال البرزلي في فتاواه من آخر الوكاله وعن الثاني لو قال
 امرأة زيد طالق أو عبده حر وعليه المسمى الى بيت الله المحرام ان دخل هذه الدار
 فقال زيد نعم كان حائقا بلكه لان الجواب يتضمن اعادة ما في السؤال ولو قال اجز
 ذلك ولم يقل نعم فهو لم يخاف على شئ ولو قال اجز ذلك على ان دخلت الدار
 أو الزمة نفسي ان دخلت لزم وان دخل قبل الاجازة لا يقع شئ الخ اهـ وقد نقلنا
 هذه العبارة في الطلاق أيضا (وقال في القاعدة السابعة عشر لا عبرة بالظن البين
 خطاه ما نصه) وقالوا لو استناب المريض في حج الغرض ظاهرا انه لا يعيش ثم صبح أذاه
 بنفسه اهـ (وقال في القاعدة الثامنة عشر ذكر بعض ما لا يتجزى كذكر كل ما نصه)
 ومنها الذك اذا قال أحرمت بنصف نفسك كان محرما ولم أره الا آن صريحا اهـ
 (وقال في القاعدة التاسعة عشر اذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحكم الى
 المباشر ما نصه) ونخرج عنهما مسائل الى ان قال الرابعة دل محرم حلالا على صيد
 فقتله وجب الجزاء على الدال بشرطه في محله لازمة الا من بخلاف الدال على صيد
 المحرم فانها لا توجب شيئا لبقاء أمنه بالمكان بعدها اهـ (وقال في الفن الثالث
 في أحكام الناس ما نصه) فمن نسي صلاة أو صوما أو حجبا أو زكاة أو كفارة أو نذرا
 وجب قضاؤه بخلاف وكذا لو وقف بغير عرفة غلط يجب القضاء اتفاقا اهـ وقد
 نقلنا ذلك في كتاب الصلاة أيضا (ثم قال) والناسي والعامد في العيّن سواء وكذا في
 الطلاق الى ان قال وكذا في العتاق وكذا في محظورات الاحرام اهـ وقد نقلنا
 ذلك في كتاب الايمان أيضا (وقال في أحكام الصبيان ما نصه) وانفقوا على

وجوب العشر والمخراج في أرضه الى ان قال وعلى بطلان عباداته بفعل ما يعسدها
 من نحو كلام في الصلاة وأكل وشرب في الصوم وجماع في الحج قبل الوقوف لكن
 لا دم عليه في فعل محض حرامه اه (وقال في أحكام السكران مانصه) ويصح
 وقوفه بعرفات كالعمى عليه لعدم اشتراط النية فيه اه (وقال في أحكام العبيد
 مانصه) لا جعة عليه الى ان قال ولا حج ولا عمرة اه (ثم قال) ولا أضحية ولا هدي عليه
 اه ونقلنا اه في كتاب الاضحية (ثم قال) ولا يصوم غير فرض الا باذن السيد الى ان
 قال والحج والعمرة اه (ثم قال) ولا يتحمل عنه مولاه ومؤنفة الادم الاحصار عن
 احرام مأذون فيه اه (وقال في أحكام الاعمى مانصه) هو كالابصير الا في مسائل
 منها لا جهاد عليه ولا جعة ولا جماعة ولا حج وان وجد قائدا اه (وقال في بحث
 النسائم كالمسئلة يقط في بعض المسائل مانصه) الثالثة لو كانت محرمة فجامعها
 زوجها وهي نائمة فعليها الكهارة الرابعة المحرم اذا نام وجاء رجل وحلق رأسه
 وجب الجزاء عليه الخامسة المحرم اذا نام فانقلب على صدف فقتله وجب عليه الجزاء
 السادسة اذا نام المحرم على غير ودخل في عرفات فقد أدرك الحج اه (وقال في
 أحكام الخنثى مانصه) وبأس اباس المرأة في الاحرام اه (وقال في أحكام الانثى
 مانصه) ولا تسافر الابن زوج أو محرم ولا يجب الحج عليها الا باحدهما ولا تلبي جهرا
 ولا تنزع الخيط ولا تكشف رأسها ولا تسعي بين الميادين الاخضرين ولا تتحلق وانما
 تقصر ولا ترمل والتباعد في طوافها عن البيت افضل ولا تخطب مطافا وتقف في
 حاشية الموقف لا عند الحضرات وتكون قاعدة وهو راكع وتلبس في احرامها
 المخفين وتترك ما واف الصدر لعذر الحيض وتؤخر طواف الزيارة لعذر الحيض اه
 (ثم قال) وتقدم على الرجال في الحضانة والنفقة على الولد الصغير وفي النفر من
 مزدلفة الى منى اه (ثم قال) وتؤخر في جماعة الرجال والموقف اه (وقال في أحكام
 المحارم مانصه) وتختص الاصول بأحكام الى ان قال ومنها كراهة حجه بدون اذن من
 كرهه من أبويه ان احتاج لخدمته اه وقد نقلنا اه في المحظر (وقال في أحكام
 غيبة الحشفة مانصه) ويرتب عليها وجوب الغسل وتحريم الصلاة والسجود
 والخطبة والطواف اه وقد نقلنا تمامه في كتاب الطهارة (ثم قال) وفساد
 الاعتكاف والحج قبل الوقوف والعمرة قبل طواف الاكثرو وجوب المضى في
 فاسدهما وقضاؤهما وجوب الدم اه (ثم قال) فوائده الى ان قال الثالثة

الوطء في الدبر كالوطء في القبل الى ان قال ويفسد الحج به قبل الوقوف على قولهما
واختلفت الرواية على قوله والاصح فساد به كفاي فتح القدير اه (ثم قال)
العاشرة اذا حرم الوطء حرم دواعيه الا في الحيض والغفاس والصوم لمن أمن فيحرم
في الاعتكاف والاحرام مطلقا اه وقد نقلنا بقيته في كتاب النكاح (وقال)
في أحكام الاشارة مانصه) وان لم يكن معتقلا للسان لم تعتبر اشارة مطلقا
الا في أربع الى أن قال ويزاد ايضا الاشارة من محرم الى صيد فقتله يجب الجزاء على
المشير اه وقد نقلنا بقيته في مسائل شتى (وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه
وما لا يمنع مانصه) السادس الحج يمنعه اتفاقا اه (وقال في بحث ما يثبت في ذمة
المعسر وما لا يثبت مانصه) وصدة الفطر لا تسقط بعد وجوبها بهلاك المال
وكذا الحج بخلاف ما اذا كان معسرا وقت الوجوب أى وجوب الفطرة وجوب
الحج ثم أسير بعده فانهما لا يجبان وما يخير فيه بين الصوم وغيره فلا فرق فيه بين
الغنى والفقر كجزاء المبيد وفدية الخلق واللباس والطيب لعذر وكفارة اليمين
وما يكون الصوم مشروطا باعساره ككفارة الفطر في رمضان وكفارة الظهار
وكفارة القتل ودم المتع والقران في فرق فيه بينهما ما فلا اعتبار لا عساره وقت
التكفير بالصوم اه وقد نقلناه في كتاب الصوم والمجنسات والطلاق وكتاب
الايمان (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) ومنها باب الحج فممن المثل للزاد
والراحلة والماء القدر لللائق به كفاي فتح القدير اه (ثم قال) ومنها قيمة الصيد
المتلف في الحرم أو الاحرام ففي السكنى في الثاني بتقويم عدلين في مقتله أو أقرب
موضع اليه ولم يذكرا الزمان والظاهر فيه ما يوم قتله كفاي المتلف اه وقد نقلناه
في كتاب الغصب (وقال في أحكام السفر مانصه) ومن أحكام السفر حرمة على
المرأة بغير زوج أو محرم ولو كان واجبا ومن ثم كان وجود أحدهما شرط الوجوب
الحج عليها واختلفوا في وجوب نفقته عليها اذا امتنع المحرم الابهار المعتمد الوجوب
عليها بناء على انه شرط وجوب الاداء ويستثنى من حرمة خروجها الابأحدهما
هجرتها من دار الحرب الى دار الاسلام ومن أحكامه منع الولد منه الا برضى أبويه
الا في الحج اذا استغنيا عنه اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الحظر (ثم قال) ويحتص
ركوب البحر بأحكام منها سقوط الحج اذا غلب الهلاك اه وقد نقلناه في الحظر
(ثم قال في بحث القول في أحكام الحرم مانصه) لا يدخله أحد الا محرما وتركه

المجاورة ولا يقتل ولا يقطع من فعل موجبها خارجة والتجاء إليه اه وقد نقلناه
 في كتاب الجنائيات (ثم قال) ويحرم التعرض لصيده ويجب الجزاء بقتله ويحرم
 قطع شجره ورعى حشيشه الا الاذخر ويسن الغسل لدخوله وتضاعف فيه الصلوات
 وحسناته كسنياته ويؤخذ فيه بالهم ولا يسكن فيه كافر وله الدخول فيه
 ولا تمتنع ولا قران لمكي وتختص الهدايا به وبكره اخراج حجارتها وترابه وهو مساو
 لغيره عندنا في اللقطة والدية على القاتل فيه خطأ اه وقد نقلناه في كتاب اللقطة
 وفي كتاب الجنائيات (ثم قال) ولا حرم للمدينة عندنا فلا ثبت فيه هذه الاحكام
 الاستئناس الغسل لدخولها وكراهة المجاورة بها اه (وقال في بحث ما افترق فيه
 التمتع والقران) يتحلل من الهرة بعد الفراغ منها ان لم يسبق الهدى بخلافه يحرم
 بالهرة وحدها من الميقات ويأتي بأفعاله ما يحرم بالحج من المحرم بخلافه القارن
 فانه يحرم به ما معان الميقات اه (وقال في آحرفن الثالث في قاعدة اذا أتى
 بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أم لا مانصه) ولم أر حكم ما اذا وقف بعرفات
 أزيد من القدر الواجب أو زاد على حاله ما في نفقة الزوجة أو كشف عورته في الحلالة
 زائدا على القدر المحتاج إليه هل يأتي على الجميع أم لا اه وقد نقلناه في كتاب
 الطلاق وفي الخطر (وقال في آحرفن الفروق والجمع مانصه) فائدة اذا اجتمع
 المحققان قدم حق العبد لا احتياجه على حق الله تعالى لغناه باذنه الا فيما اذا حرم
 وفي ملكه صيد وجب ارساله حق الله تعالى ومنهم من يقول انه من باب الجمع
 بينهم ما لا ترجح ولهذا يرسله على وجه لا يضيع اه (وقال في فن الا لغاز مانصه)
 الحج أي قارن لادم عليه فقل من أحرم به ما قبل وقته ثم أتى بأفعاله ما في وقته
 أي فقير يلزمه الاستقراض للحج فقل من كان غنيا ووجب عليه ثم استهلكه
 أي آفاقى جاوز الميقات بالإحرام ولا دم عليه فقل من لم يقصد دخول مكة أو من
 جاوز أول المواقيت اه (وقال في فن الحبل مانصه) الخامسة في الحج اذا أراد
 الا آفاقى دخول مكة بغير إحرام من الميقات قصد مكانا آخر داخل الميقات كبستان
 بني عامر اذا أراد أن يكون لبنته محرم في السفر يزوجه من عبده بعلمها فقط اه
 (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث الصوم مانصه) نذر صوم يومين في يوم
 لا يلزمه الا واحد ولو نذر حجتين في سنة لزمناه والفرق امكان الحجتين فيهما بنفسه
 وبالنائب بخلافه اه وقد نقلناه في كتاب الصوم (وقال أيضا في الفن السادس

مانصه) كتاب الحج لورحي بالبحر جازو بالجواهر لا لأن في الاول استخفافا بالشيطان
وفي الثاني اعزازه لودل المحرم على قتل صيد لزمه الجزاء ولودل على قتل مسلم لا
والفرق أن الاول محظور احرامه والثاني محظور بكل حال ولو غلطوا في وقت
الوقوف فلا إعادة وفي الصوم والاضحية أعادوا والفرق أن تداركه في الحج متعذر
وفي غيره متيسر اهـ وقد نقلناه في كتاب الصوم وفي كتاب الاضحية (ثم قال)
أعتق العبد بعد حجه يعيد حجة الاسلام ولو استغنى الفقير كفاه والفرق انعقاد
السبب في حق الفقير دون العبد والصبي كالعبد والاعمى والزمن والمرأة بلا محرم
كالفقير اهـ (وقال أخو المؤلف في تكملة للفن السادس فن الفروع من كتاب
الاضحية مانصه) صحوا ثم تبين بالبرهان أن هذا اليوم يوم التاسع قبل أعادوا
الاضحية ولو وقفوا فشهدوا أنه العاشر لا قبل والفرق أن التدارك ممكن
في الاضحية دون الحج اهـ وقد نقلناه في كتاب الاضحية (وقال المؤلف في الفن
الثاني في كتاب الصوم من بحث المنذر مانصه) فلو نذر حجة الاسلام لم تلزمه الا حجة
واحدة اهـ (وقال في كتاب الاكراه) أكره المحرم على قتل صيد فاني حتى قتل كان
مأجورا اهـ (وقال في كتاب الغصب) لا يجوز التصرف في مال غيره بغير إذنه ولا
ولاية الا في مسائل الى أن قال ومنها الحرام رفيقه لا غمائه اهـ (قال صاحب الاشباه)

(كتاب النكاح أى والرضاع والنسب)

المقبوض على سوم النكاح مضمون كذا في جامع الفصولين احتياطاً أصحابنا
في الفروج الا في مسألة ما اذا كانت المجارية بين شر يكتن فاذ هي كل الخوف
عليها من شريكه ومطلب الوضع عند عدل لا يوجب الي ذلك وانما تكون عند كل
يوما حشمة لذلك كذا في كراهية المعراج اهـ وقد نقلناه في كتاب الشريعة (ثم
قال) ما ثبت بمجاعة فهو يمينهم على سبيل الاشتراك الا في مسائل الاولى ولاية
النكاح للصغير والصغيرة ثابتة للأولياء على سبيل الكمال لكل الثانية القصاص
الموروث ثبت لكل من الورثة على الكمال حتى قال الامام للوارث الكبير استيفاء
قبل بلوغ الصغير بخلاف ما اذا كانوا بالغين فان الحاضر لا يملكه في غيبة الآخر
اتفاقاً لاحتمال العفو الثالثة ولاية المطالبة بإزالة الضرر العام عن طريق المسلمين
ثبت لكل من له حق المرور على الكمال اهـ وقد نقلناه في الجنايات (ثم قال)

والضابط ان الحق ان كان مما لا يتجزى فانه ثبت لكل على السكل فالاستخدام
 في المملوك مما يتجزى اه وقد نقلناه في كتاب الشركة (ثم قال) ليس لنا عبادة
 شرعت من عهد آدم عليه الصلاة والسلام الى الآن ثم تسقى الجنة الايمان
 والنكاح المولى لا يستوجب على عبده ديناً فلامهر إن زوج عبده من أمته
 ولا ضمان عليه باتلاف مال سيده اه وقد نقلناه في الغصب (ثم قال) ولو قتل
 العبد سيده وله ابنان فعلى أحدهما سقط القصاص ولم يجب شي لغير العاني عند
 الامام اه وقد نقلناه في الجنائيات (ثم قال) الفرق ثلاثة عشر سبعة منها
 تحتاج للقضاء وستة لا فالاول الفرقة بالحب والعنة وبخيار البلوغ وبعدم الكفاة
 وبنقصان المهر وبإباء الزوج عن الاسلام وباللعان والثاني الفرقة بخيار العتق
 وبالإيلاء وبالردة وبثبائن الدارين وبملك احد الزوجين صاحبه وفي النكاح الفساد
 النكاح يقبل الفسخ قبل التمام لا بعده فلم يصح فيه الاقالة ولا ينفع مخ بالخود الا في
 مسثلين فيقبله بعده ردة أحدهما وملك أحدهما الا آخر اه وقد نقلنا هذا
 وما قبله من الفرق في كتاب الطلاق (ثم قال) يكمل المهر بأربعة بالدخول
 وبالمخلوة الصحيحة وبوجوب العدة عليها منه سابقا وبموت أحدهما للزوج أن
 يضرب زوجته على أربع وما بعناها على ترك الزينة بعد طلبها وعلى عدم اجابتها
 الى فراشه وهي طاهرة من الحيض والنفاس وعلى خروجها من منزلها بغير إذنه بغير
 حق وعلى ترك الصلاة في رواية وقد بينا في شرح الكنتز قولهم وما كان بعناها لما أن
 تخرج بغير إذنه قبل إيفاء المجهل مطلقا وبعده اذا كان لها حق أو عليها وكانت
 قابلة أو غسالة أو زيارة أبيها في كل جمعة مرة وزيارة المحارم كل سنة وفيما عدا
 ذلك من زيارة الاجانب وعبادتهم والولاية لا تخرج ولو بإذنه ولو خرجت بإذنه كانا
 عاصيين واختلفا في خروجها الى الحمام والمعمدان يجوز بشرط عدم التزين
 والتطيب ينقصد النكاح بما أفاد ملك العين للعالم الا في لفظ المتعة
 فانه يغيد ملك العين كما في هبة الخانية لوقال معتك بهذا الثوب كان هبة
 مع ان النكاح لا ينقذه اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال)
 الوطء في دار الاسلام لا يخلو عن حد أو مهر الا في مسثلين تزوج صبي امرأة مكلفة
 بغير إذن وليه ثم دخل بها طوعا فلا حد ولا مهر كما في الخانية ولو وطئ بالبيع المبيعة
 قبل القبض فلا حد ولا مهر ويسقط من الثمن ما قبل البكارة والا فلا كما في بيع

البولونجية اه وقد نقلناه في كتاب اليسوع وفي كتاب الحدود (ثم قال) لا يجوز للمرأة
 قطع شعرها ولولها بذن الزوج ولا يجعل لها وصل شعر غيرها بشعرها اه وقد
 نقلناه في الحظر (ثم قال) تزوجها على انها بكر فاذا هي ثيب فعليه كمال المهر لان
 العذرة تذهب باشياء فليحسن الظن بها كذا في الملتقط ولو غلط وكيلها بالنكاح
 في اسم ابها ولم تكن حاضرة لا ينعقد النكاح تزوج امرأة وخاف ان تزوج أخرى
 لا يعدل لا يسهه ذلك وان علم انه يعدل يذنب ما في القسم والنفقة وجعل لكل
 واحدة مسكنا واحدا جازله ان يفعل فان لم يفعل فهو مأجور لترك الغم عليها وفي
 زماننا ومكاننا ينظر الى معجل مهر مثلها من مثله وأما نصف المسمى فلا يعتد به لانه
 قديمه خمسين ألف دينار ولا يجعل الأقل من ألف ثم ان شرط لها شيئا معلوما من
 المهر مجحلا فافاها ذلك ليس لها ان تمتنع وكذا المشرط عادة نحو الخف والمكعب
 وديباج اللغافة ودراهم السكر على ما هو عرف سمرقند وان شرطوا ان لا يدفع
 شيئا من ذلك لا يجب وان سكتوا لا يجب الا ما صدق العرف من غير تردد في الاعطاء
 مثلها من مثله والعرف الضعيف لا يلحق المسكوت عنه بالمشرط كذا في الملتقط
 الفقير لا يكون كفؤا للغنية كبيرة كانت الغنية أو صغيرة الا ان يكون عالما
 أو شريفا كذا في الملتقط ادعت بعد الزفاف انها زوجت بغير رضاها فالقول
 لها الا اذا طاعت في الزفاف ولو زوج بنته وسلمها الاب الى الزوج فهو رتب ولا
 يدري لا يلزم الزوج طالعها كذا في الملتقط اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات
 والغصب والكفالة (ثم قال) لا ينبغي للقاضي ان يزوج صغيرة الا اذا كانت
 مراقة تطلب ذلك منه أيضا يحبس من خدع بنت رجل أو امرأته وأخرجها من
 بيته الى ان يأتي بها أو يعلم موتها كذا في الملتقط اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات
 وفي الغصب (ثم قال) اختلاف في الهبة والفساد فالقول لمدعي الهبة كذا في الخانية
 الاقرار بالولد من حرة اقرار بنكاحها الا اقرار بمهرها وقوله خذني هذان
 نفقة عدتك لا يكون اقرارا بطلاقها اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال)
 وقولها أعطني مهرى اقرار بالنكاح كذا في اقرار اليتيمة يجوز خلقه بالنكاح عن
 الصداق والنكاح بأقل من مهر المثل الا في صغيرة زوجها غير الاب والجد
 ومحجورة وموطة عنته النكاح لا يقبل الفسخ بعد التمام هكذا ذكرنا وروينا
 عليه ان يجوز له لا يكون فسخا فالت يقبله بعده في ردة أحدهما كما كتبنا في الشرح

وأما طرق الرضاع عليه والمصاهرة فعندنا يفسده ولا يفسد غيره كما في الشرح اه وقد
 نقلناه في كتاب الطلاق والله سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل
 المجموعة المحققة بكتاب النكاح (قال المؤلف في القاعدة الاولى لانواب الاب بالنسبة
 مانصه) وأما النكاح فنقلوا انه أقرب العبادات حتى ان الاشتغال به أفضل من
 التخلي لمحض العبادات وهو عند الاعتدال سنة مؤكدة على الصحيح فيحتاج الى
 النية ليحصل الثواب وهو ان يقصد اعفاف نفسه وتخصيها وحصول ولد وفسترا
 الاعتدال في الشرح الكبير مفرح الكنز ولم تكن فيه شرط صحته حتى قالوا يصح
 النكاح مع المزل لكن قالوا لو عقد بلفظ لا يعرف عنه ففيه خلاف والقدي
 على صحته علم اليهود اولا كما في البرازية وعلى هذا اثر القرب لا بد فيها من النية
 بمعنى توقف حصول الثواب على قصد القرب بها الى الله تعالى من نشر العلم تعليمها
 وافتاء وتصنيفا اه (وقال في القاعدة الثالثة اليقين لا يزول بالشك في بحث
 الاصل بقا ما كان على ما كان مانصه) ولو اختلف الزوجان في التحكيم من الوطء
 فالقول لمنكره لان الاصل عدمه ولو اختلفا في السكوت والردي فالقول له لان
 الاصل عدم الرضا اه وقد نقلنا تمام هذه العبارة في كتاب الطلاق فراجعها
 (وقال في قاعدة الاصل العدم مانصه) ومنها لو ادخلت المرأة حيلة فديها في فم
 الرضيع ولا تدري ادخل اللين في حلقه أم لا لا يحرم النكاح لان في المانع شك
 كذا في الوطء الحية وسيأتي تمامه في قاعده أن الاصل في الابضاع التحريم اه
 (وقال) في قاعدة الاصل في الابضاع التحريم ولذا قال في كشف الاسرار مفرح
 أصول فخر الاسلام الاصل في النكاح المحذور وأبج للضرورة اه فاد اتقابل في
 المرأة حل وحرمة غلبت الحرمة ولهذا لا يجوز التحري في الفروج وفي كافي المحاكم
 الشهيد من باب التحري ولو ان له رجلا له أربع جوارى اعتق واحدة منهن بعينها ثم
 نسيها فلم يدر أيتهن اعتق لم يسهه ان يتحرى للوطء ولا يبيع ولا يسه المحاكم ان
 يخلى بينه وبينهن حتى يبين المعتقة من غيرها وكذلك اذا طلق احدى نسائه
 بعينها فلا تأنم نسيها وكذلك ان ميركاهن الا واحدة لم يسهه ان يقر بها حتى يعلم أنها
 غير المطلقة وكذلك بمنعه الغاضى عنها حتى يخبر أنها غير المطلقة فان أخبر بذلك
 استخلفه ألبتة انه مطلق هذه بعينها فلا تأنم خلى بينهما فان كان حالف وهو جاهل
 بها فلا ينبغي له ان يقر بها حتى يعلم أنها غير المطلقة وان باع في المسألة الاولى فلا نا

من الجوارى في حكم المحاكم بان أجاز يمينه من وكان ذلك من رأيه وجعل الباقية هي
 المعتقة ثم رجع إليه بعض من باع بشراء أو هبة أو ميراث لا ينبغي أن يطاق ما لان
 القاضى قضى فيه بغير علم ولا ينبغي أن يطاق شيئاً منهم بالملك الا ان يتزوجها فيعتد
 لا بأس لانها زوجة أو أمته ولا يجوز التحرى في الفروج لانه يجوز في كل ما جاز
 للضرورة والفروج لا تحل بالضرورة اهـ وقد قلنا بقية هذه العبارة في كتاب
 المتق فراجعهم (ثم قال) وخرج عن هذا الاصل مسألة في فتاوى قاضيان ان صبية
 أرضعها قوم كثير من أهل القرية أقلهم أو أكثرهم ولا يدري من أرضعها وأراد
 واحد من أهل تلك القرية ان يتزوجها قال أبو القاسم الصغار اذا لم تظهر له علامة
 ولا يشهد له بذلك يجوز زكاحها وهذا من باب الرخصة كيلا ينسد باب النكاح
 فلا يختلط الرضعة بنسبهم لم أره الا أن ثم رأيت في السكافي للحاكم
 الشهيد ما يفيد المحل واقطعه ولأن قوماً كان لكل واحد منهم جارية فاعتق
 أحدهم جاريته ولم يعرفوا المعتقة فلكل واحد منهم أن يطاق جاريته حتى يعلم أنها
 المعتقة بعينها وان كان أكبر رأى أحدهم أنه هو الذي اعتق فأحب الى أن
 لا يقرب حتى يستيقن ذلك ولو قرب لم يكن ذلك حراماً ولو اشتراه رجل واحد قد
 علم ذلك لم يحل له ان يقرب واحدة منهم - حتى يعرف المعتقة ولو اشتراه
 الا واحد حل له وطئهن فان فعل ثم اشترى الباقية لم يحل له وطئهن - فمنه ولا
 يبيعها حتى يعلم المعتقة منهم اهـ وقد قلنا في كتاب العتق (ثم قال) ثم اعلم أن هذه
 القواعد انما هي فيما اذا كان في المرأة سبب محقق للعمرة فلو كان في الحرمة
 شك لم يعتبر ولد اقل الوالدات المرأة حلت مديها في فم رضعة ووقع الشك في وصول
 اللبن الى جوفها لم تحرم لان في المباح شك كما في الوالدة المحببة وفي القنية امرأة كانت
 ترضع صبية مديها واشتهر ذلك فيما بينهم ثم تقول لم يكن في مدي لبن حين ألقمتها
 مدي ولا يعلم ذلك الا من جهتها جاز لا ينه ان يتزوج بهذه الصبية اهـ وفي الخاتمة صغير
 وصغيرة بينهما شبهة الرضاع ولا يعلم ذلك حقيقة قالوا لا بأس بالنكاح بينهما هذا
 اذا لم يخبر بذلك أحدهما أخبر عدل ثقة أخذ بقوله ولا يجوز النكاح بينهما وان
 كان المخبر بعد النكاح ومهما كبيران فلا حوط ان يفارقها اهـ (ثم قال) ولما
 كان الاولى الاحتياط في الفروج قال في المصنفات اذا عده - الى أمته متزها عن

وطئها حراما على سبيل الاحتمال فهو حسن لاحتمال ان تكون حرة أو معتقة
الغير أو محلوفا عليها بعتقها وقد حث المخالف وكثيرا ما يقع لاسيما اذا
تداولتها الايدي اه فواقع لبعض الشافعية من أن وطئ السرارى الملاقى
يجلبن اليوم من الروم والهند والترك حرام الا أن ينتصب في المغناخ من جهة الامام
من يحسن قسمتها فيقسمها من غير حيف ولا ظلم أو تحصل قسمته من محكم أو تزوج بعد
العتق باذن القاضى والمعتق والاحتياط اجتنابهم مملوكات وحرائر اه تورع
لاحكم لازم فان المجارية المجهولة الحال المرجوع فيها الى صاحب اليدان كانت
صغيرة والى اقرارها ان كانت كبيرة وان علم طائفا فلا إشكال اه (وقال) في
قاعدة الاصل في الكلام المحققة مانصه وعلى ذلك فروع كثيرة منها النكاح
للوطء وعليه حمل قوله تعالى ولا تشكروا ما نكح أبأؤكم من النساء فحرمت مزنية
الاب كحليته ولذا الوقضى شافعى بحلها لم ينه عن الخصاله الكتاب بخلاف القضاء بحل
ممسوسه والفرق في ظاهر شرحنا وحرمة المعقود عليها بالوطء بالاجماع ولو قال
لامته أو منكوحته ان نكحتك فعلى الوطء فلو عقد على الامة بعد اتمامها أو على
الزوجة بعد اتمامها لم يحنث كما في كشف الاسرار اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
وكتاب العتق (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تحجب التيسير مانصه) ومنه اباحة
النظر للطبيب وللشاهد وعند الخطبة وللسيد ومنه جواز النكاح من غير نظر لما
في اشتراطه من المشقة التي لا يتحملها كثير من الناس في بناتهم وأخواتهم من نظر
كل خاطب فناسب التيسير فلم يكن فيه خيار رؤية بخلاف البيع يصح قبل
الرؤية قوله الخيار لعدم المشقة ومن ثم قلنا ان الامر ايجاب في النكاح بخلاف
البيع اه وقد نقلناه بعضه في كتاب الشهادة وكتاب البيوع وكتاب الحظر (ثم
قال) ومن هنا وسع فيه أبو حنيفة فجوزه بلاولى ومن غير اشتراط عدالة الشهود ولم
يفسد بالشروط المفسدة ولم يخصه بلفظ النكاح والتزويج بل قال ينقذ بما يقيد
ملك العين للحال وصححه بمحضور ابني العاقدين وناعسين وسكارى يذكرونه بعد
الخبو وبعبارة النساء وجوز شهادتهن فيه فانقذ بمحضرة رجل وامرأتين كل ذلك
دفع المشقة الزنا وما يترتب عليه ومن هنا قيل عجبك الحنفى كيف يرزى ومنه
اباحة أربعة نسوة فلم يقتصر على واحدة تيسرا على الرجل وعلى النساء أيضا
لأن أكثرهن ولم يزد على أربع اساقبه من المشقة على الزوجين في القسم وغيره بل

(ثم قال في آخر القاعدة المذكورة مانصه) تنبيهه مطلق المرض وان لم يضران كان
بالزوج مانع من صحة خلوته بها بخلاف مرضها اه (وقال في الثانية ما أجمع الضرورة
يتقدر بقدرها مانصه) وفتح الشافعية عليها أن المجنون لا يجوز تزويجه أكثر
من واحدة لاندفاع الحاجة بها اه ولم أره لما شيخنا اه (قال في الثالثة الضرر
لا يزال بالضرر مانصه) ولا يجبر السيد على تزويج أمته أو عبده وان تضررا اه
(وقال في فصل تغارض العرف مع الشرع مانصه) الثالثة حلف لا ينكح فلانة
يبحث بالعقد لانه الذكاح الشائع شرعا لا بالوطء كما في كشف الاسرار بخلاف
لا ينكح زوجته فانه لاوطء اه وقد نقلنا في كتاب الايمان (ثم قال) وهنا
فرعان مخرجان لم أرهما الا الآن مريحا الى أن قال الثاني حلف لا يطأ لا يبحث بوطء
الذبراه وقد نقلناه في كتاب الايمان (قال في البحث الثالث العمادة المطردة هل تنزل
منزلة الشرط مانصه) ونما يقرع على ان المعروف كالشرط لوجهز الاب بنته
جهازا ودفعه لما سئم ادعى انه عارية ولا يينة ففيه اختلاف المشايخ والمختار للفتوى
انه ان كان العرف مستمرا أن الاب يدفع ذلك الجهاز مل كالأعارية لم يقبل قوله
وان كان العرف مشتمرا كقوله للاب كذا في شرح منظومة ابن وهبان وقال
قاضي خان وعندي أن الاب ان كان من كرام الناس وأشرفهم لم يقبل قوله وان
كان من أوساط الناس كان القول قوله اه وفي الكبرى للنخعي ان
القول للزوج بعدموته وعلى الاب البينة لان الظاهر شاهد للزوج كن دفع ثوبا
الى قصار بئصره ولم يذكرا لجرافانه يحمل على الاجارة بشهادة الظاهر اه وعلى
كل قول فالمنظور اليه العرف فالقول المفتى به نظر الى عرف بلداهما وقاضي خان
نظر الى حال الاب للعرف وما في الكبرى نظر الى مطلق العرف ان الاب انما يجهز
ملكاه اه (وقال في القاعدة الثانية) اذا اجتمع المحلل والمحرم غلب المحرم
المحلل مانصه) ومن ثم قال عثمان رضي الله تعالى عنه لما سئل عن الجمع بين
الاختين بملك اليمين أحلتها آية وحرمتها آية قال التحريم أحب الينا اه (ثم قال)
ومنه سألوا شبهة محرمه باجنبيات محصورات لم تحلل كما قدمناه في قاعدة الاصل
في الابضاع التحريم اه (ثم قال) ومن صورها ما لو أسلم على أكثر من أربع
فانه يحرم عليه الوطء قبل الاختيار على قول من خيره وهو محمد والشافعي وأما
الشيخان فقالا بطلان النكاح قال في الجمع في فصل نكاح الكافر ولو أسلم ونكحته

خمس أو احتسان أو أم وبنت بطل النكاح فان رتب فالآخر وخيره في اختياره
أربعة مطلقاً أو إحدى الاختين والبنت اه (ثم قال) وبخرج عن هذه القاعدة
مسائر الأولى من أحد أبويه كتابي والآخر مجوسي فانه يحل نكاحه ودبخته ويجعل
صكاً ييا وهي تقتضي أن يجعل مجوساً. أبوه قال الشافعي ولو كان الكتابي الأب
في الاظهر عنده تغليباً لمجانب التحريم لكن أصحابنا تركوا ذلك نظراً للصغير فان
المجوسي شر من الكتابي فلا يجعل الولد تابعاً له اه وقد نقلنا صدر هذه العبارة
في كتاب الذبائح (ثم قال) السابعة لو اختلط لبن المرأة بماء أو بدواء أو بلبن شاة
فالمعتبر الغالب وثبت المحرمة اذا استويا احتياطاً كما في الغاية واختلف فيما
اذا اختلط لبن امرأة بلبن أخرى والصحيح ثبوت المحرمة منهما من غير اعتبار الغلبة
كما بيناه في الرضاع اه (ثم قال تمة) يدخل في هذه القاعدة ما اذا جمع بين
حلال وحرام في عقد أو نية ويدخل ذلك في أبواب منها النكاح قالوا لوجع بين من
تحل ومن لا تحل كحرمه ومجوسية ووثنية أو حليلة ومنكوحه أو معتدة ومحرمة صح
نكاح الحلال اتفاقاً وانما الخلاف بين الامام وصاحبيه في انقسام المعنى من المهر
وعده وهي في الهداية وليس منه ما اذا جمع بين خمس أو اختين في عقد فانه يبطل
في الكل لان المحرم المجمع لا احدها من أو احدها فقط وكذا لو تزوج أمة وحره
معاً في عقد بطل فيهما ومنها المهر فاذا سمي ما يحل وما لا يحل كأن تزوجها على عشرة
دراهم ودين من خمر كان لها العشرة وبطل الخمر ومنها الخلع فكل مهر فقيم أغلب
الحلال على المحرام لما ان اشتراطه بمنزلة الشرط الفاسد وهما لا يبطلان به وأما اذا
زوج الولي الصغير بأكثر من مهر المثل فان كان أباً أو جدّاً صح عليه والافسد
النكاح وقيل يصح بمهر المثل اه وقد نقلنا بعض هذه العبارة أعنى قوله ومنها
المهر ومنها الخلع في كتاب الطلاق أيضاً (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع
في بحث يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها مانصه) ومنه فصولي وزوجه امرأة
برضاها ثم الزوج وكله بعده يزوجه امرأة وقال نقضت النكاح لم ينقض ولو لم ينقضه
فولاً ولكن زوجته ايها بعد ذلك انتقض النكاح الاول اه وقد نقلناها في كتاب
الوكالة أيضاً (وقال في آخر بحث تصرف القاضى فيما له فعليه في أموال اليتامى
والتركات والاولا واقف مقيد بالمصلحة فان لم يكن مبيعاً عليهم لم يصح مانصه) وفي المتن
القاضي اذا زوج الصغيرة من غير كفؤ لم يجز اه فعلم ان فعله مقيد بالمصلحة اه

(وقال في القاعدة السابعة المحر لا يدخل تحت اليد مانصه) ومن فروع القاعدة لوطا وعته حرة على الزنا فلا مهر لها كافي الخانية ولو كان الواطى صبيما فلا حد ولا مهر وهذا مما يقال لناوط من خلا عن العقر والعقر بخلاف ما اذا طا وعته أمة ليكون المهر حق السيد اه وقد نقلناه في كتاب الحدود (قال في القاعدة الثامنة اذا اجتمع أمران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل أحدهما في الآخر غالبا مانصه) ولو تكرر الوطء بشبهة واحدة فان كان شبهة ملك لم يجب الا مهر واحد لان الثاني صافى ملكه وان كانت شبهة اشتباه وجب لكل طء مهر لان كل طء صافى ملك الغير فالاول كوطء جارية ابنه أو مكاتبه والمنكوحه فاسدا ومن الثاني طء أحد الشريكين الجارية المشتركة ولو وطء مكاتبه مشتركة مرارا اتحد في نصيبه لها وتعدد في نصيب شريكه والكل لها ولا يتعدد في الجارية المستعمدة كذا في الظهيرية اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الحدود أيضا وفي كتاب العتق أيضا (ثم قال) ولو زنى بكبيرة فافضاها فان كانت مطاوعة من غيرة عوى شبهة فعليهما الحد ولا شيء في الافضاء لرضاها به ولا مهر لها الوجوب المحدث وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب الحدود وفراجعه (وقال في القاعدة الثانية عشرة لا ينسب الى ساكت قول مانصه) ولو سككت عن طء أمة أى بشبهة أو عقد فاسد كافي شرحها لم يسقط المهر وكذا عن قطع عضوه أخذ من سكوته عند اتلاف ماله اه وقد نقلناهما في كتاب الجنائيات أيضا وكتاب الغصب (ثم قال) ولو رأى قننه يتزوج فسكت ولم ينهه لا يصير اذنا له في النكاح ولو تزوجت غير كفوف فسكت الولي عن مطالبة التفريق فليس برضا وان طال ذلك وكذا سكوت امرأة اثنين ليس برضا ولو أقامت معه سنين وهى في جامع الفصولين اه وقد نقلنا هذه في كتاب الطلاق (ثم قال) ونخرج عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون السكوت فيها رضيا كالنطق الاولى سكوت البكر عند استئثار ولها ما قبل التزويج وبعده الثانية سكوتها عند قبض مهرها الثالثة سكوتها اذا بلغت بكرًا الرابعة حلفت ان لا تتزوج فزوجها أبوها فسكت حنث اه ونقلنا هذه في كتاب الايمان أيضا (ثم قال) الثالثة والعشرون سكوت البكر عند الاخبار بتزويج الولي على هذا الخلاف اه أى فهو رضا ان كان المخبر عدلا عند الامام وعندهما رضا مطلقا ولو فاسقا اه من الشرح (ثم قال) وزدت ثلاثا اثنين من القنية الاولى

دفعت لتجهيزها البتة اشياء من ائمة الاب وهو ساكت فليس له الاسترداد الثانية
 أنفقت الأم في جهازها ما هو معتاد فسكت الاب لم تمنع الام اه (وقال في
 القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة) ولهذا قالوا ان القاضي
 لا يزوج اليتيم واليتيمة الا عند عدم ولي لها في النكاح ولو ذارحم محرم أو أمّا
 أو معتقاه (ثم قال ضابط) الولي قد يكون وليا في المال والنكاح وهو الاب
 والمجدد وقد يكون وابسا في النكاح فقط وهو سائر العصبات والام وذوو الارحام
 وقد يكون في المال فقط وهو الوصي الاجنبي فظاهر كلام المشايخ انها مراتب
 الاولى ولاية الاب والمجدد وهي وصف ذاتي لها ونقل ابن السبكي الاجماع على
 انها لو عزلت أنفسهما لم ينزلا اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الحجر والاذن أيضا وفي كتاب
 الوصايا (وقال في القواعد السابعة عشر لا عبرة بالظن البين خطأ ما نصه) وينبغي
 انه لو تزوج امرأة وعنده انها غير محمل فتبين انها محمل أو عكسه ان يكون الاعتبار
 لما في نفس الامراه (وقال في الفرائد الثالث في أحكام النامى ما نصه) والثالث
 الجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وأنه يكون عذرا ويلحق به جهل الشفيع
 وجهل الامة بالاعتاق وجهل البكر بنكاح الولي اه وقد نقلناه في كتاب العتق وكتاب
 الشفعة (ثم قال) وقالوا لو لم تعلم الامة بان لها خيار العتق لا يبطل بسكوته ولو لم تعلم
 الصغيرة بخيار البلوغ بطل اه وقد نقلناه في العتق (ثم قال) وقالوا ان الجهل
 معتبر عندنا لدفع الفساد فلا ضمان على الكبير لو جهل أن الارض مفسدة كما في
 الهداية اه (ثم قال) ولو باع ملك أبيه ولم يعلم بعونه ثم علم جازاه (ثم قال) ومقتضى
 بيع الوارث انه لو زوج امه أبيه ثم بان ميتا فبطل اه وقد نقلناه تمام ذلك في كتاب
 البيوع (ثم قال) وفي وكالة المنية أمر رجلا لا يبيع غلامه بمائة دينار فباعه بألف
 درهم ولم يعلم الموكل بمبايعه فقال المأمور بعت الغلام فقال أجزت جازا البيوع وكذا
 في النكاح وان قال قد أجزت ما أرتك به لم يجزاه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
 أيضا (وقال في أحكام الصبيان ما نصه) واتفقوا على وجوب العشر والخراج في
 أرضه وعلى وجوب نفقة زوجته وعياله وقرابته كالبالغ اه وقد نقلناه بعضه
 في كتاب المجهاد (ثم قال) وليس هو من أهل الولايات فلا يليه الا نكاح اه (ثم قال)
 وتنع الصبية المطلقة والمتوفى عنها زوجها من التزويج الى انقضاء العدة ولا نقول
 بوجوبها عليها على المعتد اه (ثم قال) وثبت حرمة المصاهرة بوطئه ان كان ممن

يشتمى النساء والافلا وتثبت أيضا بوطه السيدية المشتهاة وهي بث تسع سنين على
 المختاراه (ثم قال) والصبي التي لا تشتمى يجوز السفر بها غير محرم اه وقد
 نقلناها في المحظر (وقال في أحكام السكران مانصه) وقدمنا في الفوائد أنه من
 محرم كالمصاحي الا في ثلاث الى ان قال وزدت على الثلاثة ترويح الصغير والصغيرة
 بأقل من مهر المثل أو بأكثر فانه لا ينفذاه (وقال في أحكام العيمد مانصه) ولا
 يجوز كونه شاهدا الى ان قال ولا وليا في نكاح اه (ثم قال) ولا ينفرد بتزويج
 نفسه ويجبر عليه ويجعل صداقا اه (ثم قال) وينكح اثنتين ولا تسرى له مطلقا
 اه (ثم قال) ولا تنكح على حرة اه (ثم قال) وقسمها على النصف من قسم الحرة
 ومهرها كغيرها اه (ثم قال) ولا خادم لها ولو جميلة ولا تجب نفقتها الا بالتبوة
 ولا توما الا بعد الاستبراء بخلاف الحرة ولا حصر لعدد السراري ويجوز جمعهم في
 مسكن واحد بدون الرضا اه (ثم قال) ولا حضنة لاقارب بل لسيده اه (ثم
 قال) ودواؤه مريض على مولاه بخلاف المحرور ووجه اه ونقلناها في كتاب العتق
 أيضا (ثم قال) ولا يتزوج الا باذن مولاه ومهره متعلق برقبته كالدين ويباع في نفقة
 زوجته ولا تجب عليه نفقة ولده ولا نفقة لها الا بالتبوة اه (ثم قال) ولا يصح
 تصادق العبد والامة على النكاح الا في المسييين قبل القسمة بخلاف المحررين كما في
 التمسارخانية اه (ثم قال) والاذن في العزل الى مولاه وهو المطالب بزوجه العنن
 والمجبوب في التفريق اه (وقال في أحكام النقد وما يتبع فيه وما لا يتبع مانصه)
 ولا يتبعين في المهر ولو بعد الطلاق قبل الدخول فتد مثل نصفه ولذا الزمها زكاته
 لو نساها حولا عندنا اه وقد نقلناه في كتاب الزكاة أيضا (وقال في بحث ما يقبل
 الاسقاط من المحقوق مانصه) ومنها حق القسم للزوجة يسقط باسقاطها وان كان
 لها الرجوع في المستقبل اه (وقال في بحث الساقط لا يعود مانصه) وأما عود
 النفقة بعد سقوطها بالانشوز بالرجوع فهو من باب زوال المانع لامن باب عود
 الساقط اه (وقال في بحث النائم كالمستيقظ في بعض المسائل مانصه) المحادية
 عشر رجل خلايا برأته وثمة رجل مائم لا تصح الخلوة الثمانية عشر رجل نام في بيته
 بخات امرأته ومكثت عنده ساعة تهمت الخلوة الرابعة عشر امرأة نامت فجاء
 رضيع فارضع من ثديها تثبت حرمة الرضاع اه (ثم قال) الثالثة والعشرون اذا
 كان الرجل نائما وجاءت امرأة وأدخلت فرجها في فرجها ولم ارجل بفعلها تثبت

حرمة المصاهرة الرابعة والعشرون اذا جاءت امرأة الى فائمه وقبلته بشهوة واتفقا على
أن ذلك كان بشهوة تثبت حرمة المصاهرة اه (وقال في أحكام الخنثى مانصه) واذا
قبله رجل بشهوة حرم عليه أصوله وفروعـه وان زوجه أبوه رجلا فوصل اليه حاز
والا فلا علم لي بذلك أو امرأة فوصل اليها جازوا لأجل كالعنين اه (ثم قال) ولو قال
المشكّل أنا ذكراً وأنثى لم يقبل قوله اه وقد نقلناها في كتاب الدعوى (ثم قال)
ولو تزوج مشكّل مثله لم يجز حتى يتبين ولا يتوارثان بالموت اه (ثم قال) وحاصله
انه كالأنثى في جميع الأحكام الا في مسائل الى ان قال ولا يزوج من رجل اه
وقال في أحكام الأنثى مانصه) وبضعها مقابل بالمهر دون الرجل وتجب الامانة على
النكاح دون العبد في رواية والمعتمد عدم الفرق بينهما في النكاح وتجب الامانة اذا
أعتقت بخلاف العبد ولو كان زوجها حراً ولبنها محرم في الرضاع دون اه (وقال في
أحكام الذمي مانصه) ولا يتعرض لهم لو تماكحوا فاسداً أو تبايعوا كذلك ثم أسلموا
اه وقد نقلنا في كتاب البيوع (ثم قال) ولا تعتبر الكفاءة بين أهل الذمة الا اذا
كانت بنت ملك خدعها حائل أو كناس فيفرق لتسكين الفتنة كذا في البرازية
اه (ثم قال تنبيه آخر) اشترك اليهود والنصارى في وضع الجزية وحل المناسك
والذبايح وفي المدية وشاركهم المجوس في الجزية والمدية دون الآخرين واستوى أهل
الذمة فيما ذكر اه وقد نقلنا بقيته في الجنائيات وغيرها من أبوابها (وقال في أحكام
المجان مانصه) ومنها النكاح قال في السراجية لا تجوز المناسك بين بني آدم
والجن وانسان المراء لاختلاف الجنس اه وتبعه في منية المفتى والفيض وفي
الغنية سئل الحسن البصري عن التزويج بجنينة فقال يجوز بلا شهود ثم رقم (حم)
لا يجوز ثم رقم (اخر) يصفع السائل لمحافته وقال في القيمة سئل على ابن أحمد عن
التزويج بامرأة مسلمة من الجن هل يجوز اذا تصور ذلك أم يختص المجوز بالآدميين
فقال يصفع هذا السائل لمحافته وجهله قلت وهذا لا يدل على حاققة السائل
وان كان لا يتصور الا ترى ان أبا الليث ذكر في فتاواه أن الكفار لو ترسوا بنبي
من الانبياء هل يرمى فقال يسأل ذلك النبي ولا يتصور ذلك بعد رسولنا صلى الله
عليه وسلم ولكن أجاب على تقدير التصور كذا هذا وسئل عنها أبو حامد فقال
لا يجوز اه وقد استدل بعضهم على تحريم نكاح الجننيات بقوله سبحانه
وتعالى والله جعل لكم أنفسكم أزواجاى من جنسكم ونوعكم وعلى

خلفكم كما قال تعالى لقد جاءكم رسول من أنفكم أى من الادميين اه وبعضهم
بما رواه حرب الكرماني في مسائله عن أحمد واسحاق قال حدثنا محمد بن
يحيى القطيعي حدثنا بشر بن عمر بن لمية عن يونس ابن يزيد عن الزهري
قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن نكاح الجن وهو وان كان
مرسلا فقد اعتضد بأقوال العلماء فروى المنع عن الحسن البصري وقتادة
والحكاكم بن قتيبة واسحاق بن راهوية وعقبة الاصم فاذا تقرر المنع من نكاح
الانسي الجنية فانه من نكاح الجنى الانسية أولى ويدل عليه قوله في السراجية
لا تحوز المناكحة وهو شامل لهما لكن روى أبو عثمان سعيد بن عباس الرازي
في كتاب الالهام والوسوسة قال حدثنا مقاتل عن سعيد بن دود الزبيدي قال
كتب قوم من أهل اليمن الى مالك يسألونه عن نكاح الجن وقالوا ان هنار حلامن
الجن يخطب الينا بارية يزعم انه يريد المحلل فقال ما أرى بذلك بأسا الذين
ولكن أكره اذا وجدت امرأة حامل قيل لها من زوجها قالت من الجن فيكثر
الفساد في الاسلام بذلك اه (وقال في أحكام المحارم ما نصه) المحرم عندنا من
حرم نكاحه على التأييد بنسب أو مصاهرة أو رضاع ولو بوطء حرام فخرج بالاول
ولدا العمومة والخوولة وبالثاني أخت الزوجة وعمتها وخالتها وشمل أم الزنى بها وبنتها
وأبا الزنى وابنه وأحكامه أى المحرم تحريم النكاح وجواز النظر اه وقد نقلنا
بقية في الحظر (ثم قال) وحرمة النكاح على التأييد لا مشاركة للمحرم فيها فان
الملاعة تحل اذا كذب نفسه أو خرج عن أهلية الشهادة والمجوسية تحل بالاسلام
أو بتهودها أو تنصرها والمطلة ثلاثا بدخول الثاني وانقضاء عدته ومنكوحه
الغير بطلاقها وانقضاء عدتها ومعتدة الغير بانقضائها اه وقد نقلناه في كتاب
الطلاق (ثم قال) وتختص الاصول والفروع من بين سائر المحارم بأحكام الى
أن قال ومنها تحريم موطاوة كل منهما على الآخر ولو بزنا ومنها تحريم منكوحه
كل منهما على الآخر بمجرد العقد اه (ثم قال) وتختص الاصول بأحكام
الى أن قال ومنها الوادعى الاصل ولد بارية ابنه يثبت نسبه والمجدأب الاب كالأب
عند عدمه ولو حكما لعدم الاهلية بخلاف الفرع اذا ادعى ولد بارية أصله لم يضح
الاب تصديق الاصل اه وقد نقلناه في العتق وفي كتاب الدعوى أيضا وكتاب
الطلاق (ثم قال) واختص الاصول المذكور بوجوب الاعفاف اه وقد

نقلناه في كتاب الطلاق أيضا (ثم قال) واختص الأب والمجدد بأحكام إلى أن قال
 ومنها عدم خيار البلوغ في تزويج الأب والمجدد فقط وأما ولاية الإنكاح فلا تختص
 بهما فتثبت لكل ولي سواء كان عصبة أو من ذوى الأرحام اهـ (ثم قال فائدة)
 يترتب على النسب اثنا عشر حكما إلى أن قال وولاية التزويج اهـ (وقال في أحكام
 غيبوبة المحشفة مانصه) يترتب عليها وجوب الغسل إلى أن قال ووجوب مهر
 المثل بالوطء بشبهة أو بنكاح فاسد اهـ (ثم قال) ويبيع العبد في مهرها إذا انكح
 بأذن سيده وتحريم الرينة وتحريم أصل الموطوءة وفروعها عليه وتحريم أصله
 وفروعه عليها اهـ (ثم قال) وتحريم وطء أختها إذا كانت أمة اهـ (ثم قال)
 وإبطال خيار العتيقة وإبطال خيار البلوغ إذا كانت بكرا وكمال المسمى ووجوب
 مهر المثل للفوضة وإسقاط حبسهما انقضاء الاستيفاء بمحل مهرها على قولهما اهـ
 (ثم قال) ومنع تزويجها قبل الاستبراء على قول محمد المفتي به اهـ (ثم قال)
 وثبوت النسب اهـ وقد نقلناه في الطلاق (ثم قال فائدة) الأولى لا فرق في الإيلاج
 بين أن يكون بمحائل أو لا يمكن بشرط أن تصل الحرارة معه كما إذا ذكر وافي
 التحميل فيجبرى في سائر الأبواب الثمانية ما ثبت للحشفة من الأحكام ثبت لمقطوعها
 إذا بقي منه مقدارها وإن لم يبق قدرها لم يتعلق به شيء من الأحكام ويحتاج إلى
 نقل لكونها كاية ولم أره المسألة الواردة في الدبر كالوطء في القبل فيجب به الغسل
 ويحرم به ما يحرم بالوطء في القبل اهـ وقد نقلناه في كتاب الطهارة وكتاب الحدود
 وكتاب الطلاق (ثم قال) الأفي مسائل لا يثبت به حرمة المصاهرة اهـ أى بالوطء
 في الدبر اهـ (ثم قال) ولا تخرج بها عن كونها بكرا فيكتفى بسكوته ولا يحل بحال
 والوطء في القبل حلال في الزوجة والأمة عند عدم مانع اهـ (ثم قال) وفي جامع
 الفصولين جامعها في دبرها بنكاح فاسد لا يجب المهر والعدة اهـ فعلى هذا
 الوطء في الدبر لا يوجب كمال المهر في النكاح الصحيح ولا تجب العدة لوطئها بعده
 من غير خلوة الرابعة الوطء بنكاح فاسد كالوطء بنكاح صحيح الأمسائل الأولى
 وجوب مهر المثل ولا يزداد على المسمى وفي الصحيح يجب المسمى الثانية المحرمة اهـ أى
 فلا يجوز نكاح أمة على حرة تزوجة بنكاح صحيح بخلاف الفاسد اهـ شرح
 (ثم قال) الخامسة أى الفائدة الخامسة للوطء بملك اليمين أحكام كاحكام الوطء
 بنكاح فيوجب تحريره اهـ على أصوله وفروعه وتحريم أصولها وفروعها عليه

ووجوب الاستبراء وحمة ضم أختها إليها اه (ثم قال) السابعة لا يخلو الوطء
بغير ملك اليمين عن مهر أو حد إلا في مسائل الأولى الذميمة إذا نكحت بغير مهر
ثم أسلمنا وكانوا يدينون بأن لامهر فلا مهر الثانية نكح صبي بالغة حرة بغير إذن
وليها ووطئها طائفة فلا حد ولا مهر الثالثة زوج أمته من عبده فلا صحر أن لامهر
الرابعة وطء العبد سيده بشبهة فلا مهر أخذ من قوله سم في الثالثة أن المولى
لا يستوجب على عبده ديناً الخامسة لو وطء حريصة فلا مهر ولم أره الآن اه
أى ولا حد أيضاً كما في شرحها (ثم قال) السادسة الموقوف عليه إذا وطء الموقوفة
ينبغي أن لا مهر ولم أره السابعة إباحة لو وطء المجارية قبل التسليم إلى المشتري
وهي في حنظلي منقولة كذلك اه أى فلا حد ولا مهر كما في شرحها (ثم قال)
الثامنة إذا أذن الراهن للزمتين في الوطء فوطئنا الحلال وينبغي أن لا مهر ولم أره
اه أى ولا حد عليه أيضاً كما أفاده الشارح وقد نقلنا هذا المبحث في كتاب
المحدود أيضاً (ثم قال) التاسعة الذي يحرم على الرجل وطء زوجته المنكوحة
مع بقاء النكاح المحيض والنفس والصوم الواجب وضيق وقت الصلاة والاعتكاف
والأحرام ولا يلاء والظهار قبل التكفير وعدة وطء الشبهة وإذا صار من مفضاة
اختلط قبلها ودبرها فإنه لا يحل له إتيانها حتى يتحقق وقوعه في قبلها وإذا كانت
لا تحتمله لصغر أو مرض أو سمن وعند امتناعها القبض مجمل مهرها لم يحل كرها
وفي كتب الشافعية أن لا يحرم وطء من وجب عليها قصاص وليس بها حبل ظاهر
لأنه يحصل حل يمنع من استيفاء ما وجب عليها اه وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب
الطهارة وفي كتاب الطلاق (ثم قال) العاشرة إذا حرم الوطء حرم دواعيه
إلا في المحيض والنفس والصوم لمن أمس ويحرم في الاعتكاف والأحرام مطلقاً
والظهار والاستبراء اه وقد نقلنا في كتاب الطلاق ونقلنا بعضه في كتاب الصوم
وكتاب الحج وكتاب الطهارة (ثم قال) الفاشدة الحادية عشر إذا اختلف الزوجان
في الوطء فالقول لما فيه إلا في مسائل إلى أن قال الثالثة لو قالت طلقني بعد الدخول
ولي كمال المهر وقال قبله ولاك نصفه فالقول لها وجوب العدة عليها وله في المهر
والنفقة والسكنى في العدة وفي حل بنتها وأربع سواها وأختها اللعال فلو جاءت
بولد لزم محتمل ثبت نسبه وبرجع إلى قولها في تكميل المهر فإن لاعتن بنفسه عدنا
إلى تمديقه هكذا فهمته من كلامهم ولم أره الآن صريحاً اه وقد نقلنا ذلك

في كتاب الطلاق (ثم قال) الرابعة اذا ادعت المطلقة ثلاثا ان الثاني دخل بها
 اى وانكر الثاني الدخول فالقول لها حملها للطلاق لا لكمال المهر اه وقد نقلناه
 في كتاب الطلاق (وقال في أحكام العقود منعه) هي أقسام لازم من المجانبين
 البيع الى أن قال والصدوق اه (ثم قال) والنيكاح المحالى عن المحارين
 أى خيار البلوغ والعتيق والاولى أن يقال ونكاح المالك العاقل الحر امرأة كذلك
 اه (ثم قال تكميل) الباطل والفاسد عن الثاني العبادات مترادفان وفي النكاح
 كذلك لكن قالوا نكاح المحارم فاسد عند أبى حنيفة فلا حد وباطل عندهما
 فيحد وفي جامع الفصولين نكاح المحارم قبل باطل وسقط المحدث شبهة الاشتباه
 وقيل فاسد وسقط المحدث شبهة العقد اه (وقال في أحكام الفسوخ مانعه) خاتمة
 بحدود ما عد النكاح فسخ له اذا ساء له صاحبه عليه اه وقد نقلناه في كتاب
 القضاء (وقال في أحكام الكتابة مانعه) وما فى المبسوط من تصويره بقوله يعنى
 بكذا فقال بعتي يتم فليس مراده الا الفرق بين البيع والنكاح في شرط الشهود اه
 وقد نقلناه في البيوع (ثم قال) ويصح النكاح بها قال في فتح القدير وصورته أن
 يكتب اليها بخطها فاذا بلغها الكتاب أحضرت الشهود وقرأته عليهم وقالت زوجت
 نفسى منه أو تقول ان فلانا كتب الى لخطبني فاشهدوا اني قد زوجت نفسى منه أما
 لو لم تقل بحضورهم سوى زوجت نفسى من فلان لا ينقد لان سماع الشطرين شرط
 وبأسماهم الكتاب أو التعبير عنه منها قد سمعوا الشطرين أى شطرى العقد بخلاف
 ما اذا انتقيا ومعنى الكتاب بالخطبة أن يكتب زوجتي نفسك فاني رغبت فيك
 ونحوه ولو جاء الزوج بالكتاب الى الشهود محتوما فقال هذا كتابي الى فلانة فاشهدوا
 على بذلك لم يجز في قول أبى حنيفة حتى يعلم الشهود ما فيه وجوزه أبو يوسف من غير
 شرط اعلام الشهود بما فيه وأما له كتاب القاضى الى القاضى قال في المصنفى هذا
 اذا كان بافظ التزويج أما اذا كان بافظ الامر كقوله زوجي نفسك منى لا يشترط
 اعلام الشهود وبما فى الكتاب لانها تولى طرفي العقد بحكم الوكالة ونقله من الكامل
 قال وفائدة الخلاف فيما اذا اجد الزوج الكتابة بعدما أشهدهم عليه من غير قراءة
 عليهم واعلامهم بما فيه وقد قرأ المكتوب اليه الكتاب عليهم وقبل العقد بحضورهم
 فشهدوا ان هذا كتابه ولم يشهدوا بما فيه لا تقبل الشهادة عندهما ولا يقضى
 بالنكاح وعنده تقبل ويقضى به أما المكتوب فصحح بلاشهاد وهذا الاشهاد لهذا

وهو أن تتمكن المرأة من اثبات الكتاب عند حدود الزوج الكتاب اه (ثم قال)
وفي اجارة البرازية أمر الصكك بكتابة الاجارة وأشهدا ولم يجر العقد لا ينعقد
بخلاف صك الاقرار والمهر اه وقد نقلناه في كتاب الاجارات (وقال في أحكام
الاشارة مانصه) قاعدة اذا اجتمعت الاشارة والعبارة وأصح ما يؤولون اذا اجتمعت
الاشارة والتسمية فقال في الهداية من باب المهر الاصل ان المسمى اذا كان من جنس
المشار اليه يتعلق العقد بالمشار اليه لان المسمى موجود في المشارذات والوصف يتبعه
وان كان من خلاف جنسه يتعلق بالمسمى لان المسمى مثل المشار اليه وليس بتابع
والتسمية ابلغ في التعريف من حيث انها تعرف المساهية والاشارة تعرف الذات
الا ترى أن من اشترى فصاعلي أنه ياقوت فاذا هو زجاج لا ينعقد العقد لاختلاف
الجنس ولو اشترى على أنه ياقوت أجرفاذا هو أخضر انقضى العقد لان اتحاد الجنس
اه قال الشارحون ان هذا الاصل منفق عليه في البيع والنكاح والاجارة
وسائر العقود لكن أبو حنيفة جعل المحل والمخرجنسا والمخر والعبد جنسا واحدا
فتعلق بالمشار اليه فوجب مهر المثل فيما اذا تزوجها على هذا الدن من المحل وأشار
الى خمر او على هذا العبد وأشار الى حر ولو سعى حرما وأشار الى حلال فلها المحل
في الاصح اه وقد نقلناه في كتاب البيوع أيضا (ثم قال) وأما في النكاح فقال
في الثانية رجل له بنت واحدة اسمها عائشة فقال الاب وقت العقد زوجت بنتي
بنتي فاطمة لا ينعقد النكاح ولو كانت المرأة حاضرة فقال الاب زوجت بنتي
فاطمة هذه وأشار الى عائشة وعطى في اسمها وقال الزوج قبلت جاز اه ومقتضاه
أنه لو قال زوجتك هذا الغلام وأشار الى بنته الصحة تعويل على الاشارة وكذا لو قال
زوجتك هذه العربية فاذا هي عجمية أو هذه البھوز فكانت شابة أو هذه البيضاء
فكانت سوداء أو عكسه وكذا المخالفة في جميع وجود النسب والصفات والعلو
والنزول اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفيه مسائل الاولى أسباب
التملك المعاوضات المسالية والامهار اه (ثم قال) الثانية لا بدخل في ملك
الانسان شيء بغير اختياره الا الارث اتفاقا الى أن قال ونصف الصداق بالطلاق
قبل الدخول لكن يستحقه الزوج ان كان قبيل القبض مطلقا وان كان بعده
لا يملكه الا بقضاء أو رضا كما في فتح القدير اه (ثم قال) العاشرة تملك الصداق
بالعقد والزوائد لها قبيل القبض وانما الكلام في تنصيف الزيادة مع الاصل

بالطلاق قبل الدخول وقد ذكرنا تفاصيلها في شرح الكنز وقد علمنا ان النصف
 يعود الى ملك الزوج بالطلاق قبل الدخول وقبل القبض مطلقا وبعد بقضاء
 أو رضا أو فائده في الزوائد اهـ (ثم قال) الحادية عشر في استقرار الملك الملك
 يستقر في البيع المحالي عن الخيار بالقبض ويستقر اصدقا بالدخول أو بالخلوة
 أو الموت أو وجوب العدة عليهما منه قبل النكاح كما أوضحناه في الشرح والآخر
 من زيادتي أخذنا من كلامهم والمراد من الاستقرار في البيع الامن من انفساخه
 بالهلاك وفي الصداق الامن من تشطره بالطلاق قبل الدخول وسقوطه بالردة
 وتنبيل ابن الزوج قبل الدخول ولا يتوقف استقراره على القبض لانه لو هلك
 لم ينقح النكاح ولا فرق بين الدين والعين اهـ وقد نقلنا بعضه في كتاب البيوع
 (ثم قال) الثانية عشر الملك المملوك المملوك والمنفعة معا وهو الغالب أو للعين فقط وللمنفعة
 فقط كالعبد الموصى بمنفعتها أبدا ورقبته للوارث الى أن قال ولم أر حكمة في كتابة من
 المالك الى أن قال وحكم وطء المالك وينبغي أن يحل له لانه تابع الملك الرقبة
 وقيد الشافعية بأن تكون ممن لا تجبر والافلا اهـ وقد نقلنا بقيته في الوصايا
 (وقال في بحث اجتماع الفضيلة والنقصه ما نصه) ويقرب من هذه المسائل بعض
 خصال الكفاءة تقابل البعض قال الم العجى كقول العربية ولو شريفة وعلمه يقابل
 نسبها وكذا شرفها اهـ (وقال في بحث القول في مثل ما نصه) ومنها قيمة
 الصداق اذا تمهف بالطلاق قبل المسيس وكان هالكا ولم أره صريحا وينبغي أن
 يعتبر يوم القضاء أو التراضي لما قدمنا انه لا يعود الى ملك الزوج النصف
 الا بأحدهما اذا كان بعد القبض اهـ (وقال) في بحث القول في مهر المثل
 الاصل في اعتباره حديث بروع بنت واشق وبيننا في الشرح ما هو وجب يعتبر
 وانما الكلام هنا في المواضع التي يجب فيها فيجب في النكاح الصحيح عند عدم
 القسمية أو تسمية ما لا يصلح مهرا كالخمر والخنزير والحمر والقرآن وخدمة زوج
 حر ونكاح أخرى وهو نكاح الشغار ومجهول الجنس والتسمية التي على
 خطر وفوات ما شرطه لها من المنافع بشرط الدخول في الكل أو الموت
 وأما اذا طلقها قبله فالمنفعة ولا يتنصف وفي النكاح الفاسد بعد الدخول وفي الوطء
 بشبهة ان لم يقدر الملك سابقا كما في أمة ابنه اذا أحبلها فلا مهر عليه اهـ وقد نقلنا
 ذلك في كتاب العتق وفي كتاب الحدود (ثم قال بيان مائة مدد فيه المهر بتعدد الوطء

وما لا يتعدد) أما في النكاح الصحيح فجعله أبو حنيفة من قسمه على عدد الوثائق
 تعدد برا ولا يتعدد كما لا يتعدد بوطئ الأب جارية ابنه إذا لم تعجل وكذا بوطئ السيد
 مكاتبته وفي النكاح الفاسد ويتعدد بوطئ الابن جارية أبيه أو الزوج جارية
 امرأته وافتي والد الصدر الشهيد بالثبوت في الجارية المشتركة وتسامه في شرحنا
 على الكنزاه وقد نقلناه في كتاب العتق وفي كتاب الحدود (ثم قال تنبيهه) يجب
 مهران فيما إذا زنى بامرأة ثم تزوجها وهو مخالط لها مهرانة بالاول والمسمى
 بالعقد ومهران ونصف فيما لو قال كلما تزوجتك فانت طالق فتزوجها في يوم واحد
 ثلاث مرات ولو زاد بائن ودخل بها في كل مرة فعليه خمسة مهور ونصف وبنيانه
 في فتاوى قاضياناه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وفي كتاب الحدود (وقال في بحث
 أحكام المسجد مانصه) ويستحب عقد النكاح فيه اه وقد نقلناه في كتاب
 الصلاة (وقال في بحث ما افرق فيه الحيض والنفاس مانصه) ويكون به البلوغ
 والاستبراء دون النفاس اه أي فان البلوغ في صورة النفاس مضاف الى الحمل
 لا الى النفاس وقد نقلناه في كتاب الطهارة وفي الحظر (وقال في بحث ما افرق فيه
 الزوجة والامة) لا قسم للائمة بخلافها ولا حصر له عدد الاما بخلاف الزوجات
 ولا قدر نفقة بخلاف الزوجة فانها بحسب حالها ولا يسقطها النشوز بخلاف
 الزوجة ولا صداق لها بخلاف الزوجة اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال
 في بحث ما افرق فيه النكاح والزوجة) لا يصح الا بشهود بخلافها لا بد فيه من
 رضاها بخلافها لا هو رفيعا بخلافه لا تصح الامامة بخلافه اه وقد نقلناه في كتاب
 الطلاق (وقال في آخر الفن الثالث في الفرق والجمع مانصه) وكذا النكاح يدخله
 الاحكام الخمس اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وفي الجنايات بقبته (ثم قال)
 فائدة اذا بطل التي بطل ما في ضمنه الى ان قال وقالوا لو جدد النكاح بمنكوحته بمهر
 لم يلزمه فقلت لان النكاح الثاني لم يصح فلم يلزم ما في ضمنه من المهر وقد استثنى
 في القنية مسئلتين يلزم فيهما الوجود للزيادة للاحتياط ولو قال لها ابرئني فاني
 أمهرك مهر جديد فابرأته فجدد لها مهر اقبل لم الجديد في هذه الصورة اه (وقال
 في فن الاعزاز مانصه) النكاح أي رجل زوج ابنته من كفؤ ولم ينفذ عند الامام
 فقل الاب السكران اذا زوجها بأقل من مهر منلها أي امرأة أخذت ثلاثة مهور
 من ثلاثة أزواج في يوم واحد فقل امرأة حامل طلقت ثم وضعت فلها كمال المهر ثم

تزوجت وطلقت قبل الدخول ثم تزوجت فأتى رجل مانعاً عن أربع نسوة
واحدة منهن تطلب المهر والميراث والثانية لامهر لها ولا ميراث والثالثة لها المهر
دون الميراث والرابعة لها الميراث دون المهر فقل هو عبد زوجته مولاؤه ثم أعتقه
ثم تزوج حرة ونصراثة أى صغير يوقف النكاح على إجازته فقل المكاتب
الصغير إذا زوجته مولاؤه أى أب زوج ابنته فلم يرز الولي فبطل فقل العبد أى
جماع لا يوجب المصاهرة فقل جماع الصغير والميتة أى مطلقه ثلاثاً دخل بها
الثانى ولم تحل فقل إذا كان العقد فاسداً أى معتدة امتنعت رجعتها ولم تحل لغیره
فقل إذا اغتسلت وبقيت لمة بالاعسلا و قد نقلناه فى كتاب الطلاق (وقال
فى فن الاغاز فى بحث الطلاق مانعه) أى رجل له امرأتان أرضعت أحدهما
صبياً حرمت الأخرى عليه وحدها فقل رجل زوج ابنة الصغير أمة فاعتقت
فاختارت نفسها فبرجوت بأتزوله زوجة فارضعت المي الذى كان زوج ضرتها
بابن هذا الرجل حرمت ضرتها على زوجها لانه صار ابنة من الرضاع فصارت متزوجة
حليلة ابنة فلايجوزها و قد نقلناه فى كتاب الطلاق (وقال فى فن الاغاز فى بحث
البيع أى رجل باع أبا د وصح حلاله فقل رجل أذن لعبد له ان يتزوج حرة ففعل
فولدت ابناً ومات فورثها ابنها فطالب الابن مالك أبيه بمهر أمه فوكله المولى
فى بيع أبيه واستيفاء المهر من ثمنه ففعل جازاه و قد نقلناه فى كتاب البيوع
وكتاب العتق أى رجل اشترى أمة ولا تحل له فقل إذا كانت موطوءة أبيه أو ابنة
أو محبوسة أو أخته من الرضاعة أو مطلقته بثنتين اه و قد نقلناه فى كتاب البيوع
(وقال فى فن الحيل مانعه) السادس فى النكاح إذا ادعت امرأة نكاحاً فأنكر
ولا بينة ولا يمين عليه عند الامام لا يمكنها التزوج ولا يؤمر بتطليقها لانه يصير مقراً
بالنكاح فالحيلة ان يأمر القاضى ان يقول ان كنت امرأتى فأنت طالق ثلاثاً
ولو ادعى نكاحاً وأنكرت فالحيلة فى دفع اليمين عنها على قولهما ان تزوج بأحر
واختلف فى صحة اقرارها بنكاح غائب والحيلة فى صحة هبة الاب شيئاً من مهر
بنته لا تزوج انها ان كانت كبيرة فانه يجب له كذا باذن على انها ان أنكرت الاذن
فأنا ضامن فيصح وان كانت صغيرة يحل الزوج البنت بذلك الغدر على الاب ان
كان ملياً فيصح ويبرأ الزوج وان أراد ان يزوج عبده على ان يكون الامر له
يزوجه على ان أمرها بيد المولى يعلقها المولى كلما أراد وإذا خافت المرأة الانحراج

من بلدها تتزوج على مهر كذا على ان لا يخرجها من بلدها فاذا أخرجها كان لها تمام مهر مثلها أو تقر لا بها أو ولدها بدين فاذا أراد ان يخرجها من المقرة له فان خاف المقر له ان يحلفه الزوج ان له عليها كذا باعها بذلك المال ثانيا فاذا حلف لا بأنهم والاولى ان تشتري شيئا ممن تثق به أو تكفل له ليكون على قول الكل فان محمدا يخالف في الاقرار أراد ان يتزوجها وخيف من أوليائها توكله ان يزوجهامن نفسه ثم يقول بحضرة الشهود تزوجت المرأة التي جعلت أمرها لي بصداق كذا كذا جوزة الخصاص ان كان كفوا وذكر المحلواني ان الخصاص رجل كبير في العلم يصح الاقتداء به ولو ادعت عليه مهرها وكان قد دفعه اليها وخاف ان يسكرها ما ينكر أصل النكاح وجازله الخلف انه ما تزوجهامن كذا قاصدا اليوم والاعتبار لنيته حيث كان مظلوما حلف لا يتزوج فالحيلة ان يزوجه فضولي ويحيزه بالفعل وكذا لا تتزوج ولو حلف لا يتزوج بنته فزوجهامن فضولي وأجازه الاب لم يحث اه وقد نقلنا به في كتاب الايمان (وقال في الفن السادس من الفروق مانصه) كتاب النكاح يثبت بدون الدعوى كالطلاق والملاك بالبيع ونحوه فلا والفرق ان النكاح فيه حق الله تعالى لان المحل والحرمه حقه تعالى بخلاف الملك لانه حق العبداه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وفي كتاب البيوع وفي كتاب الدعوى (ثم قال) للاب قبض صداقها قبل الدخول وهي بكر بالغة لا قبض ما دونه الزوج لها ولو قبض لها كان له الاسترداد والفرق انها تستحي من قبض صداقها فكان اذا دلالة بخلافها في الموهوب اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال) لومس امرأة بشهوة حرم أصولها وفر وعها ان لم ينزل وان أنزل لان الاول داع للجماع فأقيم مقامه بخلاف الثاني من الدبر يوجب حرمة المصاهرة لاجتماعه لان الاول داع الى الولد لا الثاني تزوج أمة على ان كل ولد تلده حرمه النكاح والشرط ولو اشتراها كذلك فسد لان الثاني يفده الشرط لا الاول اه وقد نقلناه في كتاب البيع وفي كتاب العتق (وقال أيضا في الفن السادس في بحث الطلاق مانصه) تقييل ابن الزوج المعتدة من باش لا يجرمها ولها النفقة وحال قيام النكاح بخلافه لعدم صادقته النكاح في الاول بخلافه في الثاني اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال في الفن السادس في بحث الطلاق مانصه) يقع الطلاق والعتاق والابراء والتدبير والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتلفين بخلاف البيع

والهبة والاجارة والاقالة والفرق ان تلك متعلقة بالالفاظ بلارضاء بخلاف الثانية
 اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أخو المؤلف في تكملته للفن السادس
 في كتاب الوكالة مانصه) الوكيل بشرأى شيء بعينه لو اشتراه لنفسه لا يصح الا اذا خاف
 في الثمن الى غير أو الى جنس آخر غير الذي سمىه والوكيل بشكاح امرأة بعينها
 اذا زوجها من نفسه صح لانه فيه سفير ومعبى اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
 (وقال أخو المؤلف أيضا في التكملة المذكورة في كتاب الاجارة مانصه)
 استأجر دابة لركبها الى وقت موته لا يجوز ولو نكحها الى هذا الوقت يجوز والفرق
 ان التأنيدي بطل الاجارة بخلاف النكاح اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال
 أخو المؤلف في التكملة المذكورة من كتاب المكاتب مانصه) كاتب عبده على
 قيمته فسدت ولو تزوج أمة على قيمتها حاز والفرق ان الكتابة تفسد بالشرط
 والنكاح والخلع لا اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال أخو المؤلف في التكملة
 المذكورة في كتاب الاكراه مانصه) ولو أكرهت على الارضاع ثبت حكم
 الارضاع اه وقد نقلناه في كتاب الاكراه (وقال المؤلف في الفن السابع من
 الحكايات مانصه) لما جلس أبو يوسف للتدريس من غيراء لام الامام الاعظم
 فأرسل اليه أبو حنيفة رجلا فأسأله عن مسائل خمسة الى ان قال الخامسة أم ولد
 لرجل تزوجت بغير إذن مولاه فافتات المولى فهل يجب العدة من المولى فقال
 يجب فخطأه فقال لا يجب فخطأه ثم قال ان كان الزوج دخل بها لا يجب
 والاوجب اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في الفن السابع أيضا
 مانصه) وكان للامام جارية لها غلام أصاب منها ما دون الفرج فجلت فقال أهلها
 كيف تملدوهي بكر فقال الامام هل لها أحد تلقى به قالوا نعمت فقال تهب
 الغلام منها ثم تزوجها منه فإذا أزال غدرتها ردت الغلام اليها فيبطل النكاح
 اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أيضا في الفن السابع مانصه) وكان أبو
 حنيفة في ولاية في الكوفة وفيها علماء واشراف وقد زوج صاحبها ابنته من
 اخين فغلط النساء فزف كل بنت الى غير زوجها ودخل بها فافق سفيان فقضا
 على كل واحد منهما بالمهر وتعتد وترجع كل الى زوجها فسد مثل الامام فقال على
 بالغلامين فأني بهما فقال يجب كل منكما ان يكون المصاب عنده قال نعم فقال
 ليكمل منهما طلاق التي تحت أخيك ففعل ثم أمر بتجديد النكاح فقام سفيان فقبل

بين عينيهِ اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال في وصية الامام لابي يوسف
 مانصه) ولا تكثر الكلام في بيتك مع امرأتك في الفراش الا وقت حاجتك اليها
 بقدر ذلك ولا تكثر مسهاولمسها ولا تقر بها الا بدكر الله تعالى ولا تنكح بامرئساء
 الغير بين يديها ولا بأمر الجوارى فانها تنسب اليك في كلامك ولعلك اذا تكلمت
 عن غيرهما تكلمت عن الرجال الاجانب ولا تزوج امرأة كان لها رجل أو أب
 أو أم أو بنت ان قدرت الا بشرط أن لا يدخل عليها أحد من أقاربها فان المرأة
 اذا كانت ذات مال يدعى أبوها ان جميع ماله له وأنه عارية في يدها ولا تدخل
 بيت أبيها ما قدرت واياك أن ترضى أن تزف في بيت أبيها فانهم يأخذون أموالك
 ويطمعون فيها غاية الطمع واياك أن تزوج بذات البنين والنسب فانها تدخر
 جميع المال لهم وتسرق من مالك وتتفق عليهم فان الولد أعز عليك منك ولا تجمع بين
 امرأتين في دار واحدة ولا تزوج الا بعد أن تعلم أنك قد تدبر على القيام بجميع
 حوائجها واطلب العلم أولا ثم اجمع المال من المحلل ثم تزوج اه فراجعته وانظر
 بقية ذلك في الوصية المذكورة (وقال في كتاب الحج مانصه) معه ألف درهم وهو
 يخاف العزوبة فعليه الحج ولا تزوج اذا كان وقت خروج أهل بلده فان كان قبله
 جازله ان تزوج اه (وقال في كتاب الطلاق مانصه) ولدا الماعنة لا ينفي نسبته
 في جميع الاحكام من الشهادة والزكاة والقصاص والمناكحة اه (وقال في كتاب
 العتاق مانصه) التأقيت الى مدة لا يعيش الانسان اليها غالبا تأييد معنى في التدبير
 على المختار فيكون مديرا مطلقا وفي الاجارة مفسد الى نحو مائة سنة الا في النكاح
 فتأقيت فيفسد اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال أيضا) المتكلم بما لا يعلم معناه
 يلزمه حكمه في الطلاق والعتاق والنكاح والتدبير اه وقد نقلناه في كتاب
 الطلاق (وقال أيضا في كتاب العتق مانصه) المدبر في زمن سعيته كالمكاتب
 عنده فلا تقبل شهادته لو لاه كما في البزازية من العتق في المرض وجنسيته جنسية
 المكاتب كما في الكافي وقرعت عليه لا يجوز نكاحه مادام يسعي وعندهما حر
 مدبون في الكل اه وقد نقلناه في كتاب الجنابات وكتاب الشهادات (وقال
 في الفتن الثاني أول كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) ولم أر حكم ما اذا حملت أمة
 كافرة لكافر من كافر أو مسلم هل يؤثر مالها في بيعها الصيرة الحمل مسلمة باسلام
 أبيه والمحال أن سيده كافر اه (ثم قال أيضا في كتاب البيوع في بحث العبرة للعبي

لا الافاظ مانصه) ولوراجعها بلفظ النكاح صحت للمنفى ولو نكحها بلفظ الرجعة
 صحيح أيضا اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال في البحث المذكور مانصه)
 وينعقد النكاح بما يدل على ملك المين للعسل كالبيع والشراء والهبة والتمليك
 اه (وقال أول كتاب البيوع أيضا في بحث الحمل مانصه) ويثبت نسبه اه قال
 شارحه أى الحمل من ذى الغراش أو السيد اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
 (ثم قال في كتاب البيوع أيضا مانصه) كل عقد أعيد وجدد فان الثاني باطل
 فالصلح بعد الصلح باطل كما في جامع الفصولين والنكاح بعد النكاح كذلك كما في
 القنية اه وقد نقلناه بعضه في كتاب الصلح (ثم قال) المحقوق المجردة لا يجوز
 الاعتياض عنها الى أن قال ولو صالح احدي زوجتيه بمال لترك نوبتها لم يلزم
 ولا شيء لهما اه وقد نقلناه في كتاب الصلح (ثم قال أيضا في كتاب البيوع)
 العقد الفاسد اذا تعلق به حق عبد لزم وارتفع الفساد الا في مسائل آجر فاسد آفاجر
 المستأجر صحيحا فلا يول نقضها والمشتري من المكره لو باع صحيحا فالمكره نقضه
 والمشتري فاسدا اذا آجر للبائع نقضه وكذا اذا زوج اه وقد نقلناه في كتاب
 الابارة (ثم قال أيضا في البيوع مانصه) المشتري اذا قبض المبيع في الفساد
 باذن بائعه ملكه ويثبت له أحكام الملك كله الا في مسائل لا يحل له أكله ولا لبسه
 ولا وطنه الوجارية ولو وطنها ضمن عقرها ولاشفقة لجارها لو كان عقار الخامسة
 لا يجوز أن يتزوجها البائع من المشتري كما ذكرناه في الشرح اه وقد نقلناه بعضه
 في المحظور وكتاب الشفعة (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرور لا يوجب
 الرجوع مانصه) وكذا لو أخبره رجل أنها حرة فتزوجها ثم ظهرت مملوكة فلا رجوع
 بقية الولد على الخبر الا في ثلاث الاولى اذا كان بالشرط كما لو تزوجه امرأة على أنها
 حرة ثم استحققت فإنه يرجع على المخبر بما غرمه للمستحق الخ وقد نقلناه في كتاب
 الدعوى وكتاب البيوع (وقال أيضا في كتاب الكفالة مانصه) لا يلزم أحد
 احضار أحد الا في مسائل الى أن قال الرابعة ادعى الاب مهر ابنته من الزوج فادعى
 الزوج أنه دخل بها وطلب من الاب احضارها فان كانت تخرج في حوائجها أمر
 الاب القاضي باحضارها وكذا لو ادعى الزوج عليها شيئا آخر والأرسل اليها
 أمينا من أمنائه ذكره اللؤلؤجي اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال
 في كتاب القضاء مانصه) من عليه حق اذا امتنع عن قضائه فإنه لا يضرب ولذا

قالوا ان المدينون لا يضرب في الحبس ولا يقيد ولا يغل قلت الا في ثلاث اذا امتنع
 عن الاتفاق على قريبه كما ذكره في النفقات واذا لم يقسم بين نسائه وخط فلم يرجع
 كذا في السراج الوهاج من القسم واذا امتنع عن كفارة الظهار مع قدرته
 كما صرحوا به في بابه والعلة الجامعة أن الحق يفوت بالتأخير فيها لان القسم
 لا يقضى وكذا نفقة القريب تسقط بمضى الزمن وحققها في الجماع يفوت بالتأخير
 لا الى خلف اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب القضاء مانصه)
 القضاء يقتصر على المقتضى عليه ولا يتعدى الى غيره الا في خمسة ففي أربعة يتعدى
 الى كافة الناس فلا تسمع دعوى أحد فيه بعده في الحرمة الاصلية والمنسب وولاء
 العتاقة والنكاح كما في الفتاوى الصغرى اه وقد نقلناه في كتاب العتق وكتاب
 الطلاق (وقال أيضا في كتاب القضاء مانصه) اختلاف الشاهدين مانع من
 قبولها ولا بد من التطابق لفظا ومعنى الا في مسائل الى أن قال الثانية في المهر اذا
 اختلفا في مقداره يقضى بالاقبل كما في البرازية (ثم قال) الرابعة شهد أحدهما
 بالنكاح والاخر بالتزويج اه (وقال أيضا في كتاب القضاء مانصه) كل موضع
 تجرى فيه الوكالة فان الولي ينتصب خصما عن الصغير وما لا فلا ينتصب عنه
 في التفريق بسبب الحب وخيار البلوغ وعدم الكفاءة ولا ينتصب عنه في الفرقة
 بالاباء عن الاسلام واللعان كذا في المحيط اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
 (وقال فيه أيضا) القاضي اذا قضى في مجتهد فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل الى أن قال
 أو بجهة نكاح من زينة أبيه أو ابنه عند أبي يوسف أو بجهة نكاح أم من زينة أو بنتها
 أو بجهة نكاح الممتعة أو بسقوط المهر بالتقادم اه (وقال في كتاب القضاء أيضا
 مانصه) القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى والخصومة الى أن قال وعلى هذا
 لو شهدا ان فلانة زوجة فلان وكلت زوجها فلانا في كذا على خصم منكر وقضى
 بتوكيلها كان قضاء بالزوجية بينهما ما وهى حادثة القوي اه وقد نقلناه
 في كتاب الوكالة (ثم قال فيه أيضا مانصه) فعل القاضي حكم منه فليس له أن
 يزوج اليتيمة التي لا ولي لها من نفسه ولا من ابنه ولا من لا تقبل شهادته اه
 (ثم قال) الا في مسألة الى أن قال وفيما اذا أذن الولي للقاضي في تزويج الصغيرة
 فزوجها القاضي كان وكيلًا فلا يكون فعله حكما حتى لو رفع عقده الى مخالف
 كان له نقضه كذا في القاسمية اه (وقال) أيضا في كتاب القضاء تقبل

الشهادة حسبة بلاد دعوى في طلاق المرأة الى أن قال وحرمة المصاهرة الى أن قال
 والنكاح يثبت بدون الدعوى كالطلاق لان حل الفرج وحرمة حق الله تعالى
 بخلاف ثبوته من غير دعوى كذا في فروق الكرايسى من النكاح اهـ (ثم قال
 فيه أيضا) تقبل الشهادة حسبة بلاد دعوى في ثمانية مواضع الى أن قال وحرمة
 المصاهرة اهـ (ثم قال) وعلى هذا لا تسمع الدعوى من غير من له الحق فلا جواب
 لها فالدعوى حسبة لا تجوز والشهادة حسبة بلاد دعوى جائرة في هذه المواضع اهـ
 (ثم قال) واعلم ان شاهد الحسبة اذا أنشدها ببلاده يفسق ولا تقبل شهادته
 نصواعليه في الحدود وطلاق الزوجة وعق الامة وظواهر ما في القنية انه في الكل
 وهي في الظهيرية واليتيمة وقد ألفت فيها رسالة اهـ (وقال فيه أيضا) المجهالة
 في المنكوحه تمنع الهبة وفي المهران كانت فاحشة فمهر المثل والا فالوسط كعبد
 اهـ (وقال في كتاب الاقرار مانصه) من ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصى والولى
 اهـ أى الولي في النكاح فانه لو أقر الولي بالنكاح على الصغير لم يجهز بالاشهاد
 أو قصد بعه بعد البلوغ عند الامام وقال يصدق كذا في شرحها (وقال في كتاب
 الاقرار أيضا مانصه) اذا تعدد الاقرار بموضعين يلزمه الشيثان الا في الاقرار
 بالقتل لو قال قتلت ابن فلان ثم قال قتلت ابن فلان وكان له ابنان وكذا
 في العبد وكذا في التزويج وكذا في الاقرار بالجراحة فهي ثلاث كما في منية المفتي
 اهـ وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال فيه أيضا) اذا أقر بالدين بعد البراء
 منه لم يلزمه كما في التارخانية الا اذا أقر لزوجه بمهر بعد هبتها له المهر على ما هو المختار
 عند الفقيه ويجعل زيادة ان قبلت والاشبه بخلافه لعدم قصد ما كافي مهر
 البرازية واذا أقر بأن لها في ذمتها كسوة ماضية ففي فتاوى الهداية انها تلزمه
 ولكن ينبغى للقاضي ان يستفسرها اذا ادعت فان ادعتها بلا قضاء ولا رضام
 يسمها لا سقوط والاشبهها ولا يستفسر المقرها بمعنى فاذا أقر بانها في ذمتها حل
 على انها بقضاء أو رضا فيلزمه اللهم الا اذا صدقت المرأة أنها بغير قضاء أو رضا
 بعد اقراره المطلق فينبغى ان لا يلزمه اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في
 كتاب الصلح مانصه) اذا استحق المصالح عليه رجوع الى الدعوى الا اذا كان مما
 لا يقبل التقص فانها يرجع بقيمة كالعقاص والعنق والنكاح والمخامع اهـ (وقال
 في كتاب المداينات) القول للملك في جهة التملك الى ان قال ولو ادعى الزوج ان

المدفوع من المهر وقالت هدية فالقول له الا في المهر الا لكل كذا في جامع
 الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال) فيه أيضا وفي مديونات القنية
 أحوال انسا على الزوج على ان يؤدي من المهر ثم وهبت المهر من الزوج لا يصح
 قال أستاذنا وله ثلاث حيل احدها اشراشئ ملفوف من زوجها بالمهر قبل الهبة
 والثانية صلح انسان معها عن المهر بشئ ملفوف قبل الهبة والثالثة هبة المرأة
 المهر لابن صغير لها قبل الهبة اه وفي الاخرة نظرن ذكره في أحكام الدين من
 الجمع والفرق اه وقد نقلناه في كتاب الهبة وكتاب المحوالة (وقال فيه أيضا) اذا
 أقربان دينه لغلان صح وحمل على أنه كان وكيله عنه ولهذا كان حق القبض للمقر
 وببر المدينون بالدفع الى أيهما كان كافي للخلاصة والبنازية الا في مسألة هي
 ما اذا قالت امرأة المهر الذي لي على زوجي لغلان أو لو الذي فانه لا يصح كئني شرح
 المنظومة والقنية وهو ظاهر لعدم امكان حمله على انها وكيلة في سبب المهر كالا
 يخفى والمحيلة في أن المقر لا يصح قبضه ولا ابرأؤه منه بعد اقراره مذكور في فن
 الحيل منه اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (وقال في كتاب الهبة) تمليك الدين من غير
 من عليه الدين باطل الا اذا سلطه على قبضه ومنه لو وهبت من ابنها ما على أبيه
 لها فاعتمد الصحة للتسليم اه (وقال في كتاب الحجر والمأذون مانصه) السفينة اذا
 زوجت نفسها من كفؤ صح فان قصرت عن مهر مثلها كان للأولياء الاعتراض اه
 (وقال فيه أيضا) وقال الزيلعي وغيره من باب التحالف اذا اختلف الزوجان في
 المهر قضى لمن برهن فان برهنا فن شهد له مهر المثل لم تقبل بينته لانها للآثبات
 فكما بينه شهد لها الظاهر لم تقبل اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى والشهادات
 (وقال في كتاب الاكراه) أكره على النكاح بأكثر من مهر المثل وجب قدره
 وبطلت الزيادة ولا رجوع على المكره بشئ اه (وقال في كتاب الغصب) المباشر
 ضامن وان لم يتعد والمتسبب لا الا اذا كان متعمدا الى ان قال ولو ارضعت الكبيرة
 الصغيرة لم تضمن نصف مهر الصغيرة لا بتمهدا لافساد بان تعلم بالنكاح وبكون
 الارضاع مفسد له وان يكون لغير حاجة والمجهل عندنا معتبر لدفع الفساد كافي
 رضاع الهداية اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب الحظر) يكره معاشرة
 من لا يصلح ولو كانت زوجته الا اذا كان الزوج لا يصلح لم يكره للمرأة معاشرته كذا
 في نفقات انظهيرية اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب الوصايا مانصه)

وصرح أيضا في المكافئ قبيل القسامة بان المدير في زمن سعايته كالمكاتب عنده
 وحرمديون عندهما الى ان قال وعلى هذا ليس للمدبرة تزويج نفسها من سعايتها
 لان المكتوبة لا تتزوج نفسها وعندهما لذلك لانها حرة وقد أفتيت به اه
 وقد نقلنا سابقته في كتاب الجنائيات فراجع به وفي العتق (وقال) في كتاب الفرائض
 الارث يجري في الاعيان وأما التمتع فغيرها لا يجري فيه كحق الشفعة الى ان قال
 والنكاح لا يورث اه (ثم قال) فيه أيضا المجد كالآب الا في أحد عشر مسألة الى ان
 قال السادسة في ولاية الانكاح لو كان للصغير أخ وجب دفعه الى قول أبي يوسف
 يشتركان وعلى قول الامام يختص المجد ولو كان مكانه أب اختص اتفاقا اه
 (ثم قال فيه أيضا) المجد الفاسد من ذوى الارحام وليس كاب الآب فلا يلي
 الانكاح مع العصباء ولا يملك التصرف في مال الصغير اه (ثم قال فيه أيضا)
 وصى الميت كالآب الا في مسائل الى ان قال السابعة لا يلي الانكاح بخلاف الآب
 اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (قال صاحب الاشياء)

* (كتاب الطلاق أى الرضاع والحضانة والنسب والنفقة) *

السكران كالصاحي الا في الاقرار بالمحدود الحاصلية والردة والاثم هادع الى
 شهادته كذا في خلع الخمانية اه وقد نقلناه في كتاب الجهاد وكتاب
 الحدود وكتاب الشهادات (ثم قال) الهدى للاعلام فلا يثبت به حكم الا في
 الطلاق بيساطق وفي العتق يحر اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال)
 وفي الحدود يازانية وفي التعزير ياسارق اه وقد نقلناه في كتاب الحدود
 (ثم قال) في فرع على الاول ما لو قال بحاريتي ياسارقة يازانية يا مجنونة وباعها
 فطعن المشتري بقول البائع لا يرددها لانه للاعلام لا للتحقيق اه وقد نقلناه في
 كتاب البيوع وكتاب الحدود (ثم قال) ولو قال لزوجتي يا كافرة لم يفرق بينهما
 كذا في الجوامع ولد الماعنة لا ينتفى نسبه في جميع الاحكام من الشهادة والزكاة
 والقصاص والمنسكحة والعتق بملك القريب الا في حكمين الارث والنفقة كذا
 في البدائع اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) المجنون لا يقع طلاقه
 الا في مسائل اذا علق الطلاق عاقلة لا ثم جن فوجد الشرط وفيما اذا كان مجبوبا
 فانه يفرق بينهما بطلما وهي طلاق وفيما اذا كان عينا يؤجل بطلما فان لم يصل

فرق بينهما بخسومة وليه وفيما إذا أسلمت وهو كافر وأبى أبواه الإسلام فإنه
يفرق بينهما وهي طلاق الصبي لا يقع طلاقه إلا إذا أسلمت فعرض عليه ميثرا فأبى
وقع الطلاق على الصحيح وفيما إذا كان مجبواً ففرق بينهما فهو طلاق على الصحيح
ويؤهل له لكونه مستحقاً عليه كعتق قريبه كذافي عنين المعراج اهـ وقد
نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) المعلق بالشرط لا ينعقد سبباً للحال والمضاف
ينعقد في الطلاق والعتاق والنذر فإذا قال أنت حر غداً لم يملك بيعة اليوم ومملكه
إذا قال إذا جاء غداً اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) ولو قال لله على أن
أصدق بدركهم غداً ملك التجهيل بخلاف إذا جاء غداً اهـ وقد نقلناه في كتاب
الايمان (ثم قال) الأمثلةين فقد سووا بينهما الأولى في إبطال خيار الشرط قالوا
لا يصح تعليق إبطاله بالشرط وقالوا لو قال إذا جاء غداً فإني أملك خياراً أرى أو قال
أبطله غداً فجاء غداً بطل خياره كذا في خيار الشرط من الخيانة اهـ وقد نقلناه
في كتاب البيوع (ثم قال) الثمانية قال الفقيه أبو الليث والاستكاف لو قال آجرتك
غداً وإذا جاء غداً فآجرتك صحت مع أن الإجارة لا يصح تعليقها وتصح إضافتها
اهـ وقد نقلناه في كتاب الإجارة (ثم قال) ومن فروع أصل المسئلة ما في إيمان
المجسم مع لو حلف لا يحلف ثم قال لها إذا جاء غداً فإني طالق حنث بخلاف أن
دخلت اهـ وقد نقلناه في كتاب الإيمان (ثم قال) وفي الخيانة تصح إضافة فسخ
الإجارة المضافة ولا يصح تعليقها اهـ وقد نقلناه في الإجارة (ثم قال) طلب المرأة
المخلع حرام إلا إذا علق طلاقها بالبائن بشرط فشهروا بوجوده فلم يقض بها فاعلموا أن
تحتاط في طلب الغداء لفارقة القول له أن اختلافنا في وجود الشرط فيما لا يعلم
من جهتها إلا في مسائل لو علمته بعدم وصول نفقتها شهر فادعاه وانكرت فالقول
له في المال والطلاق على الصحيح كافي للخلاصة وفيما إذا طلقها للسنة وادعى
جاءها في الحيض وانكرت وفيما إذا ادعى المولى قسربانها بعد المدّة فيها
وانكرت وفيما إذا علق عتقه بطلاقها ثم خبرها وادعى أنها اختارت بعد
المجلس وهي فيه كافي الكافي اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) إذا علقه
بفعلها القلبي تعلق بخبرها ولو كاذبة إلا إذا قال إن سررتك فأنت طالق فضررها
فقتالت سررت لم يقع كافي الخيانة من الطلاق إذا علقه بما لا يعلم الأمناء كخبرها
فالقول لها في حقها وإذا علق عتقها بما لا يعلم الأمناء فالقول له على الأصح كقوله

للعبد ان احتلمت فانت حرة سال احتلمت وقع باخباره كفى المحيط و فرق بينهما
 في الخائنة بامكان النظر الى خروج المني بخلاف الدم المخارج من الرحم اه وقد
 نقلنا في كتاب العتيق (ثم قال) كثر الشرط ثلاثا والمجزء واحد فوجد الشرط
 مرة طلقت واحدة ولو تعدد المجزاء تعدد الوقوع كفى في الخائنة ولو طلقها ثم عطفها مع
 أخرى بالواو أو بتم أو الفاء طلقت الاولى ثنتين والاخرى واحدة ولو طلقها ثم
 ضرب وأتبعه لسا لا يتعددا بالانية ولو جمع الاولى مع الاخرى في الاضراب تعدد
 على الاولى اذا دخل كلمة أو في الايقاع على امرأتين وأعقبه بشرط فان التعيين
 له بعد وجود الشرط اذا طلق ثم أتى بأوفان كان مابعد أو كذا بوقوع بالاول والا لا
 كثر الشرط ثم أعقبه جزاء واحد تعدد الشرط لا المجزاء ولو ذكر المجزاء بين شرطين
 تعدد الشرط لا المجزاء كل امرأه أتزوجها حنت بالمبانة عندهما خلافا للثاني وبه
 أخذ أبو الليث يتكرر المجزاء بتكرار الشرط كلما دخلت فكذا كلما وقعت عندك
 فكذا فقه عدساعة طلقت ثلاثا كلما ضربتك فضر بها يديه طلقت ثنتين وان
 بكف واحد فواحدة كلما طلقك فطلقها وقع ثنتان كلما وقع عليك طلاق
 فطلقها طلقت ثلاثا وسط الشرط بين طلاقين تنجز الثاني وتعلق الاول ذكر
 منادى بعد شرط وجزاء ثم نادى أخرى تعلق طلاق الاولى وينوي في الاخرى ولو
 بدأ بالنداء لواحدة ثم ذكر الشرط والمجزء ثم نادى أخرى فاذا وجد الشرط طالقتا
 كلمة كل في التعليق عند عدم امكان الا حاطة بالا فسراده منصرفا الى ثلاثة اقوله لهم
 لو قال لها ان لم أقل عنك لانحسبك بكل قبيل في الدنيا ذأنت كذا بئر بثلاثة أنواع
 من القبيح اذا علقه بوصف قائم بها كان على وجوده في المستقبل كقوله للماء ان
 ان حضت أو لم ير بضة ان مرضت الا اذا قال للصبيحة ان صححت والضابط ان ما يعتد
 فلو دامه حكم الابتداء والا لا ان على التراخي الابقرينة الفور ومنه طلب جعاعها
 فأبت فقال ان لم تدخلني معي البيت فدعلت بعد سكون شهوته ومنه طلقني فقال
 ان لم أطلقك علفه على زناه فشهدها على اقراره به وقع وان على المعاينة لا كالمشهد
 أربعة فعدل منهم اثنان قال للاربع المدخولات كل امرأة لم أجامعها منكن الليلة
 فالأخريات طوالت فجامع واحدة ثم طلع الفجر طلقت التي جامعها ثلاثا وغيرها
 ثنتين اضافته وعلقه فان قدم المجزاء وأخر الشرط ووسط الوقت تعلق ولغت
 الاضافة ولو قدم الشرط تعلق المضاف به ولو ذكر شرطا أولا ثم جزاء ثم عطف عليه

بالواو ثم ذكر جزاء آخره علق الاولي بالاول والثالث بالثاني ولو كان الجزاء واحدا
كان المعلق بالثاني جزاء للاول فلا يقع لو وجد الثاني قبل الاول ثم الاول وهذه
المسائل في الصفحتين مع ايضاحها من الخشانية كل من علق على صفة لم يقع دون
وجودها الا اذا قال أنت طالق أمس فانها تطلق للحال ولم أر الا أن ما ذاع لعله برؤيتها
الملال فقرأ غيرهما وبني في الوقوع لان المراد دخول الشهر استثناء الكل من الكل
باطل وفرع عليه في النهاية من مسائل شتى من القضاء أنه لو أقر بقض عشرة دراهم
جسدا وقال متصلا أن سار يوف لم يصح الاستثناء لانه استثناء الكل من الكل
كما لو قال له على مائة درهم ودينار الا مائة درهم ودينار لا يصح اه وقد نقلناه في كتاب
الاقرار (ثم قال) وفي الايضاح قبيل الايمان اذا قال غلامي حران سالم وبزبغ
الابز يغاصح الاستثناء لانه فصل على سبيل التفسير فانصرف الاستثناء الى المفسر
وقد ذكرهما جملة فصمح الاستثناء بخلاف ما لو قال سالم حرو وبزبغ حرا لا يزبغ لانه
أفرد كلامه بالبذل كرفكان هذا الاستثناء لكل ما تكلم به فلا يصح اه وقد نقلناه
في كتاب العتق والله سبحانه وتعالى أعلم اه يقول جامعه وهذه هي المسائل
المجموعة المحقة بكتاب الطلاق (قال المؤلف في التاعدة الاولى لا ثواب الابالية
مانصه) وأما الهبة فلا تتوقف على النية قالوا ولو هب ما راححت ككفي البزاية
واكن لو اقرن الهبة ولم يعرفها لم تصح لا اجل أن النية شرط لها انما هو لفقه
شرطها وهو الرضا وكذا لو اكره عليها لم تصح بخلاف الطلاق فانهما لا يقعان بالتلقين
من لا يعرفهما الا ان الرضا ليس بشرطهما وكذا لو اكره عليها لم يقعان اه وقد
نقلناه في كتاب العتق وفي الهبة (ثم قال) وأما الطلاق فصرح وكفاية فالاول
لا يحتاج في وقوعه عليها اليها فلو طلق غافلا أو ساهيا أو مخطئا وقع حتى قالوا ان
الطلاق يقع بالا لفاظ المكهفة قضاء واجب لا بد أن يقصد هابا للفظ قالوا لو كرر
مسائل الطلاق بحضورها ويقول في كل مرة أنت طالق لم يقع ولو كتبت امرأتى طالق
أو أنت طالق وقالت له اقرأ على فقرا عليها لم يقع عليها لعدم قصد هابا للفظ ولا ينافيه
قولهم ان الصريح لا يحتاج الى النية وقالوا قال أنت طالق ناويا الطلاق من وثاق
لم يقع الطلاق ديانة ووقع قضاء وفي عبارة بعض السكتب ان طلاق المخملي واقع
قضاء لا ديانة فظهر بهذا ان الصريح لا يحتاج اليها قضاء ويحتاج اليها ديانة
ولا يرد عليه قولهم انه لو طاق هاز لا يقع قضاء وديانة لان الشارع جعل هزله به

جدا وقالوا لا تصح نية الثلاث في أنت طالق ولا نية الباش ولا نية الثنتين في المصدر
كانت الطلاق إلا أن تكون أمة وتصح نية الثلاث وأما كفايته فلا يقع بها إلا بالنية
ديانة سواء كان معها ما ذكره الطلاق أولا والمذاكرة إنما تقوم مقام النية
في القضاء إلا في لفظ المحرام فإنه كفاية ولا يحتاج إليها فيصرف إلى الطلاق إذا كان
الزوج من قوم يريدون بالمحرام الطلاق وأما تفويض الطلاق والخاع والإيلاء
والظهار فإنها كان منه صريحاً لا يشترط له النية وما كان كفاية اشترط له وأما
الرجعة فكانت كالحاح لأنها استدامة لكن ما كان منها صريحاً لا يحتاج إليها
وكفايتها تحتاج إليها اهـ (وقال في القاعدة الثانية الأمور بمقاصدها مانصة -
والاحداد للمرأة على ميت غير زوجها فوق ثلاث دائر مع القصد فان قصدت ترك
الزينة والتطيب لأجل الميت حرم عليها والأفلا اهـ) (ثم قال في آخر السادس
في بيان الجمع بين عبادتين مانصة) فائدة يتفرع على الجمع بين شيئين في النية
وإن لم يكن من البسائط ما لو قال لزوجتي أنت على حرامنا وبأ الطلاق والظهار
أوقال لزوجتيه أنتما على حرامنا وبأ في أحدهما الطلاق وفي الأخرى الظهار وقد
كتبناه في باب الإيلاء من شرح الكثر نفعاً عن المحيط اهـ (وقال في التاسع
في محلها) محلها القلب في كل موضع وهنا أصلان لأول لا يكفي التلفظ باللسان دون
إلى أن قال ومن فروع هذا الأصل أنه لو اختلف اللسان والقلب فالعقبة برهما
في القلب وخرج عن هذا الأصل اليمين فلو سبق لسانه إلى لفظ اليمين بلا قصد
انعقدت لا بكفارة أو قصد الخلف على شيء فسبق لسانه إلى غيره هذا في اليمين بالله
تعالى وأما في الطلاق والعتاق فيقع قضاء الديانة ومن فروعه لو قصد بلفظ غير
معناه الشرعي وإنما قصده معنى آخر كالغض الطلاق إذا أراد به الطلاق عن وثاق
لم يقبل قضاء ويدين وفي الخنانية أنت حر وقال قصدت به من عمل كذا لم يصدق
قضاء وقد حكى في البسيط أن بعض الوعاظ طلب من المحاضرين شيئاً فلم يعطوه
فقال متخبراً منهم طلقة كم لا تأواك أنت زوجتي فيهم وهو لا يعلم فأفتى إمام الحرمين
بوقوع الطلاق قال الغزالي وفي القلب منه شيء قلت يتخرج على ما في فتاوى
قاضيخان من العتق قال رجل قال عبيد أهل بلخ أحرار وقال عبيد أهل بغداد
أحرار لم ينو عبيده وهو من أهل بغداد أوقال كل عبد لأهل بلخ أوقال كل عبد لأهل
بغداد أوقال كل عبد في الأرض أو كل عبد في الدنيا قال أبو يوسف لا يعتق عبده

وقال محمد يعتق وعلى هذا الخلاف الطلاق ويقول أبي يوسف أخذ عصام بن يوسف
 ويقول محمد أخذ شداد والفتوى على قول أبي يوسف ولو قال كل عبد في هذه السكة
 حر وعبد في السكة أو قال كل عبد في المسجد الجامع حر فهو وعلى هذا الخلاف
 ولو قال كل عبد في هذه الدار حر وعبد فيها يعتق عبده في قولهم ولو قال ولد آدم
 كلهم أحرار لا يعتق عبده في قولهم اه فقتضاء ان الواعظ اذا كان في دار طلق
 وان كان في الجامع أو السكة فهو على الخلاف والاولى تخريجها على مسألة العيمن
 لو حلف لا يكلم زيدا فسلم على جماعة أو ففهم قارا حنث وان فوهم دونه دين ديانة
 لا قضاء اه فعند عدم نية الواعظ يقع الطلاق عليه فان في مسألة العيمن لا فرق
 بين كونه يعلم ان زيدا فيهم أولا ويتفرع على هذا فروع لو قال لما يأتاني وهو
 اسمها ولم يقصد الطلاق قالوا لا يقع كالحرم وهو اسم كفي الخانية وقرى المحبوبي
 في التنقيح بين الطلاق فلا يقع وبين العتق فيقع خلاف المشهور ولو نجز الطلاق
 وقال أردت به التعليق على كذا لم يقبل قضاء ويدين ولو قال كل امرأة لي طالق
 وقال أردت غير فلانة لم يقبل كذلك وفي الكنز لو قالت تزوجت على فقال كل
 امرأة لي طالق طلقت الحلفة وفي شرح الجامع لقاضي بخان وعند أبي يوسف أنها
 لا تطلق وبه أخذ مشايخنا وفي المبسوط وقول أبي يوسف أصبح عندي ولو قيل له
 ألك امرأة غير هذه المرأة فقال كل امرأة لي طالق لا تطلق هذه والفرق بينها وبين
 مسألة الكنز مذكور في اللؤلؤ الحية اه وقد نقلنا بعضه في كتاب العتق وكتاب
 الايمان (ثم قال) وفي الكنز ولو قال لو طوأت أنه أنت طالق ثلاثا لسنة وقع عند
 كل طهر طلاقة وان نوى ان يقع الثلاث الساعة أو عند كل شهر واحدة يصح اه
 وفي شرحه أنت طالق لسنة نفوى ثلاثا جملة أو مرة فاعلى الاطهار صح خلافا
 لصاحب الهداية في نية الجملة وفي الخانية لو جمع بين منك وحته ورجل فقال
 احدا كما طالق لا يقع الطلاق على امرأته في قول أبي حنيفة وعند أبي يوسف أنه يقع
 ولو جمع بين امرأته وأجنبية وقال طلقت احدا كما طلقت امرأته ولو قال احدا كما
 طالق ولم ينوش ينال لا تطلق امرأته وعنده ما نهاها تطلق ولو جمع بين امرأته وبين
 ما ليس بمحل لالطلاق كالهيمة والحجر وقال احدا كما طالق طلقت امرأته في قول أبي
 حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا تطلق ولو جمع بين امرأته والحية والميعة وقال احدا كما
 طالق لا تطلق الحية اه ولا يخفى أنه اذا نوى عدمه فيما قلنا بالوقوع أنه يدين

وفيهما لو قال لها يا مطلقه ان لم يكن لها زوج قبله او كان لها زوج لكن مات وقع
الطلاق عليها وان كان لها زوج طلقها قبله ان لم ينو الاخبار طلقت وان نوى به
الاخبار صدق ديانته وقضاء على الصحيح ولو نوى به الشتم دين فقط اهـ (ثم قال في
الاصل الثاني من التاسع وهو انه لا يشترط مع نية القلب التلغظ في جميع العبادات
مانصه) وأما الطلاق والعتاق فلا يتبعان بالنية بل لا بد من التلغظ الا في مسألة
في قاضيه ان رجل له امرأتان محررة وزينب فقال يا زينب فأجابته محررة فقال أنت
طالق فلانا وقع الطلاق على التي أجابت ان كانت امرأته وان لم تكن امرأته بطل
لانه أخرج الطلاق جوابا لكلام التي أجابت وان قال نويت زينب طلقت زينب
اهـ فقد وقع الطلاق على زينب بمجرد النية اهـ وقد نقلناه به في كتاب العتق
(ثم قال في العاشر في شروط النية مانصه) فرع عقب النية بالمشيئة قدمنا انه ان
كان مما يتعلق بالنيات كالصوم والصلاة لم تبطل وان كان مما يتعلق بالاقوال
كالطلاق والعتاق بطل اهـ وقد نقلناه في كتاب الصلاة وكتاب العتق (ثم قال)
قاعدة في الايمان تنهيه عن العام بالنية مقبول ديانته لا قضاء وعند الخصاص يصح
قضاء أيضا فلو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ثم قال نويت من بلدة كذا
لم يصح في ظاهر المذهب خلافا للخصاص اهـ وقد نقلناه تمام هذه العبارة في الايمان
فانظرهما (ثم قال) فروع لو كان اسمها طالق أو حرة فزادها ان قصد الطلاق
أو العتق وقع أو النداء فلا أو أطلق فالمعتمد عدمه ولو كرر له الطلاق فان قصد
الاستئناف وقع الكل أو التأكيد فواحدة ديانته والكل قضاء وكذا اذا أطلق
ولو قال أنت طالق واحدة في اثنتين فان نوى مع اثنتين فثلاث دخل بها أولا والا فان
نوى واثنتين فثلاث ان كان دخل بها والا فواحدة كما اذا نوى الغرر أو أطلق
ولو نوى الغرر والمحاسب فكذلك وكذا في الاقرار ولو قال أنت على مثل أمي
أو كأمي رجع الى قصده لانه كشف حكمه فان قال أردت الكرامة فهو كما قال لان
التكريم بالنسبة فاش في الكلام وان قال أردت الظهار فهو ظاهر لانه تشبيه
بجميعها وان قال أردت الطلاق فهو بائن وان لم تكن له نية فليس بشئ عندهما
وقال محمد وهو ظاهر وان نوى به التحريم لا غير فعند أبي يوسف ايلاء وعند محمد رظهار
ولو قال أنت على حرام كمي ونوى ظهارا وطلاقا فهو على ما نوى وان لم ينو فعلى قول
أبي يوسف ايلاء وعلى قول محمد رظهار اهـ (وقال في القاعدة الثالثة المقتن لا يزول

بالشك في بحث الاصل بقاء ما كان على ما كان مانصه ادعت المرأة عدم وصول النفقة والكسوة المقررتين في مدة مديدة فالقول لها لان الاصل بقاؤهما في ذمته كالمدين اذا انكر اودعي دفع الدين وانكر الدائن ولو اختلف الزوجان في التمسكين من الوطاء فالقول لمنكره لان الاصل عدمه ولو اختلفا في السكوت والرد فالقول لها لان الاصل عدم الرضا ولو اختلفا بعد العدة في الرجعة فيها فالقول لها لان الاصل عدمها ولو كانت قائمة فالقول له لانه يملك الانشاء فلاك الاخبار اه (ثم قال) ادعت المطلقة امتداد الطهر وعدم انقضاء العدة صدقت ولها النفقة لان الاصل بقاؤها الا ان ادعت الحمل فان لها النفقة الى سنتين فان مضيت اثبتت ان لا حمل فلارجوع عليها كما في فتح القدير اه (ثم قال في قاعدة ما ثبت بيقين لا يرتفع الا بيقين مثله والمراد به غالب الظن مانصه) ومنها شك انه هل طلق أم لم يوقع شك انه طلق واحدة أو أكثر بني على الأقل كما ذكره الاستيعابي الا ان يستيقن الاكثر أو يكون أكثر ظنه على خلافه وان قال الزوج عزمت على انه ثلاث يتركها وان أخبره عدول حضر واذلك المجلس بأنها واحدة وصدقهم أخذ بقولهم ان كانوا عدولا وعن الامام الثاني حلف بطلاقها ولا يدري اثلاث أم أقل يتحرى فان استوى يعمل بأشد ذلك عليه كذا في البرزخية اه (ثم قال) وهنسا فروع لم أرها الا ان الى ان قال الثالث شك فيما عليه من الصيام الرابع شك فيما عليها من العدة هل هي عدة طلاق ووفاء ينبغي ان يلزم الاكثر عليها وعلى اصحابهم أخذ من قولهم لو ترك صلاة وشك انها أية صلاة يلزمه صلاة يوم وليس له عملا بالا حتميا اه (وقال) في قاعدة الاصل العدم فيها فروع منها أخذ من القاعدة القول قول نافي الوطئ لان الاصل العدم لكن قالوا في العنين لو ادعى الوطاء وأنكرت وقلن بكر خبرت وان قلت يثبت فالقول له لكونه منكرا استحقاق الفرقة عليه والاصل السلامة من العنة وفي القنية افتقرا وقالت افترقنا بعد الدخول وقال الزوج قبله فالقول قولها لانها تنكره وطون نصف المهر اه (ثم قال) ولو ادعت المرأة النفقة على الزوج بعد فرضها فدعى الوصول اليها وأنكرت فالقول لها كالدائن اذا أنكر وصول الدين ولو ادعت المرأة نفقة أولادها الصغار بعد فرضها ودعى الاب الانفاق فالقول له مع اليمين كما في الحامية والثمانية خرجت عن القاعدة فائتمام

اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في قاعدة الاصل اضافة المحادث الى
 اقرب أوقاته مانصه) ومنها ادعت ان زوجها أبانها في المرض وصار فارا فترث
 وقالت الورثة أبانها في الصحة فلا ترث كان القول قولها فترث اه وقد نقلناه في
 كتاب الدعوى (وقال في قاعدة الاصل في الكلام المحققة مانصه) ولو قال لامته
 أو من كوحته ان نسكتك فعلى الوطاء فلو عقد على الامه بعد ائتمارها أو على الزوجة
 بعد أبانها لم يثبت كما في كشف الاسرار اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب
 العتق (ثم قال في خاتمة فيها فوائد في تلك القاعدة أعنى اليقين لا يزول بالشك الى
 ان قال في الفائدة الثانية مانصه) وغالب الظن عندهم ملحق باليقين وهو الذي
 تنبئ عليه الاحكام يعرف ذلك من تصفح كلامهم في الابواب مخرجوا في فواقص
 الموضوع بان الغالب كالمحقق وصرحوا في الطلاق بانه اذا ظن الوقوع لم يقع واذا
 غلب على ظنه وقع عليه اه (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير
 مانصه) ومنه مشروعية الطلاق لما في البقاء على الزوجية من المشقة عند التنافر
 وكذا مشروعية الخلع والافتداء والرجعة في العدة قبل الثلاث ولم تشرع دائما
 لمساوية من المشقة على الزوجية ومنه وقوع الطلاق على المولى بمضى أربعة أشهر
 دفعا للضرر عنها اه (وقال في بحث السبب السابع النقص) فانه نوع من المشقة
 فناسب التخفيف فن ذلك عدم تكليف الصبي والمجنون ففوض أمرهما لهما الى
 الى الولى وتربيته وحضنته الى النساء رجعة عليه ولم يحبرهن على الحضنة تيسيرا
 عليهن اه (ثم قال أيضا في البحث المذکور مانصه) وعدم تكليف
 الارقاء بكثير ما على الاحوار ككونه على النصف من المحرف في الحدود والعدة والعدد
 اه (قال في فصل تعارض العرف مع الشرع مانصه) الرابعة لو قال لسان رأيت
 الهلال فأنت طالق فعلمت به من غير رؤية ينبغي ان يقع ليكون الشارع استعمل
 الرؤية فيه بمعنى العلم في قوله عليه الصلاة والسلام صوموا لرؤيته اه (ثم قال
 في البحث الرابع العرف الذي تحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن والسابق دون
 المتأخر مانصه) وان حلفته بطلاق كل امرأة يتزوجها عاها فليقل كل امرأة
 أتزوجها عليك فهي طالق وهو ينوي بذلك كل امرأة أتزوجها على رقبته فهي
 طالق فتعمل نيته لانه نوى حقيقة كلامه اه وقوله على رقبتك أى راكبة على
 رقبتك كما في شرحها وقد نقلنا بقية هذه العبارة في العتق فراجعها (وقال في

القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلل والمحرّم غلب المحرّم الحلال مانصه) ومنها
لو اختلطت زوجته بغيرها فليس له الوطء ولا بالتعري سوا كن محصورات أولا
كما ذكره أصحابنا في الطلاق المبهم قالوا لو طلق احدى زوجتيه مبهما حرّم الوطء
قبل التعيين ولهذا كان وطء احدهما نعيينا الطلاق الاخرى اه (ثم قال) تنقّة
يدخل في هذه القاعدة ما اذا جمع بين حلال وحرام في عقد أو نية ويدخل ذلك في
أبواب الى ان قال) ومنها المهر فاذا سمى ما يحل وما لا يحل كان تزوجها على عشرة
دراهم ودين من خمر كان لها العشرة وبطل النحر ومنها الخلع فكالمهر اه وقد
نقلنا بقية هذه العبرة في كتاب النكاح (ثم قال) ومنها الكفالة والابراء وينبغي
ان لا يتعدى الى النجاستر وقالوا لو قال لها خفت لك نفقتك كل شهر فانه يصح في
شهر واحد اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال) ومنها باب الطلاق والعنق فلو
طلق زوجته وغيرها أو اعتق عبده وعبد غيره أو طلقها أو رباها نفذ فيما يملكه
اه وقد نقلنا هذه في كتاب المتق أيضا (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع
مانصه) ومن فروعهما المحل الى ان قال ومنها الاعان بنفيه اه (ثم قال) فقوله
صاحب الهداية ان الاحكام لا ترتب على المحل قبل وضعه ليس على اطلاقه لما
علمت من ثبوت بعض الاحكام له قبله فالمراد ببعضها اه وقوله فقوله صاحب
الهداية الخ أي في باب الاعان في مسألة اذا قال لها زنيته وهذا المحل من الزنا
تلاعنا ولم ينف القاضي المحل كما افاده في شرح الاشياء (ثم قال) ومنها الوادي
الزوج الخلع وانكرت المرأة بانت ولم يثبت المال الذي هو الاصل في الخلع اه
(وقال في القاعدة الثامنة اذا اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما
دخل احدهما في الآخر غالبا مانصه) والمتعده اذا وطئت بشبهة وجبت أخرى
وتداخلتا والمرأى منهن ما سواها كان الواطئ صاحب العدة الاولى أو غيره لمحصل
المقصود وقد علمت ما احترازنا عنه بقوله من جنس واحد وقوله ولم يختلف
مقصودهما وبقولنا غالبا والله تعالى الموفق اه (قال في القاعدة التاسعة اعمال
الكلام أولى من ايماله متى أمكن فان لم يمكن كان أهمل مانصه) وان تعدت
الحقيقة والمجاز أو كان اللفظ مشتركا بلا مرجح أهمل لعدم الامكان فالاول قوله
لا مرأته المعروفة لا يها هذه بنتي لم تحرم بذلك أبدا اه (ثم قال) ومما فرغته على
هذه القاعدة ما في الخاتمة رجل له امرأتان فقال لاحداهما انت طالق أو ربا

فقال الثلاث تكفي في فقال الزوج أوقعت الزيادة على فلانة لا يقع على الأخرى
شيء وكذا لو قال الزوج الثلاث لك والاقى لصاحبك لا تطلق الأخرى اه لعدم
امكان العمل فاهمل لان الشرع حكم بطلاق ما زاد ولا يمكن ايقاعه على
احد وفيها حكاية الاستاذ الطحاوي حكاهما في قيمة الدهر من الطلاق ولو جمع
بين من يقع الطلاق عليهما وبين من لا يقع وقال أحدا كما طالق في المخانية ولو
جمع بين من كونه ورجل وقال أحدا كما طالق لا يقع الطلاق على امرأته في قول
أبي حنيفة وعن أبي يوسف انه يقع ولو جمع بين امرأته وأجنبية وقال طلقت
أحدا ما طلقت امرأته ولو قال أحدا كما طالق ولم ينو شيئا لا تطلق امرأته
وعن أبي يوسف ومحمد انها تطلق ولو جمع بين امرأته وبين ما ليس بحمل للطلاق
كالهتمة والتجبر وقال أحدا كما طالق طلقت امرأته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
وقال محمد لا تطلق ولو جمع بين امرأته والمحبة والمهنة وقال أحدا كما طالق لا تطلق
المحبة ثم قال فيها ولو جمع بين امرأتين احداهما صحيحة النكاح والأخرى فاسدة
النكاح وقال أحدا كما طالق لا تطلق صحيحة النكاح كالمجمع بين من كونه
وأجنبية وقال أحدا كما طالق اه وحاصله انه اذا جمع بين امرأته وغيرها وقال
أحدا كما طالق لم يقع على امرأته في جميع الصور الا اذا جمع بينهما وبين جدار
أو بهيمة لان الجدار لم يكن أهلا للطلاق عمل اللفظ في امرأته بخلاف ما اذا كان
المضموم أهلا فانه صالح في الجملة لانه يشكل بالرجل فانه لا يوصف بالطلاق عليه
ولذا لو قال لها انا منك طالق لغا وقد يقال ان الطلاق لازالة الوصلة وهي مشتركة
بينهما اه (ثم قال) وليس منها ما لو أتى بالشرط والجواب بلقاء فاننا لا نقول
بالتعليق لعدم امكانه فيتم تجزؤا لا ينوي خلافا لما نقل عن أبي يوسف وكذا أنت
طالق في مكة فيتم تجزؤا لا اذا أراد في دخولك مكة فيدين واذا دخلت مكة تعليق
اه (ثم قال) تنبيه يدخل في هذه القاعدة قولهم التأسيس خبر من التأسيس كيد فاذا
دار اللفظ بينهما ما تبين الحمل على التأسيس ولذا قال أصحابنا لو قال لزوجته أنت
طالق طالق طالق طلقت ثلاثا فان قال أردت به التأسيس صدق ديانة لا قضاء
ذكره الزياهي في الكتابات اه (قال في القاعدة الحمادية عشر السؤل معاد في
الجواب) قال البرازي في فتاواه من آخر الوكالة وعن الثاني لو قال امرأة زيد طالق
او عبده حر وعليه المشي الى بيت الله المحرام ان دخل هذه الدار فقال زيد نعم كان

حالها بكاها لان الجواب يتضمن اعادة ما في السؤال ولو قال أجزت ذلك ولم يقل نعم
 فهو لم يخالف على شيء ولو قال أجزت ذلك على ان دخلت الدار أو الزمته نفسه ان
 دخلت لزم وان دخل قبل الاجازة لا يقع شيء الى آخره اهـ وقد نقلنا هذه العبارة
 في العتق وفي كتاب الايمان (ثم قال) وفيها من كتاب الطلاق قالت له أبا طالق
 فقال نعم طالق ولو قالت طلقتي فقال نعم لا وان نوى قبل له ألسنت طلقت امرأتك
 قال بلى طلقت لانه جواب الاستفهام بالانبات ولو قال نعم لانه جواب الاستفهام
 بالنفي كانه قال نعم ما طلقت اهـ (ثم قال) وقد ذكرنا الفرق بين نعم وبلى وما فرغ
 على ذلك في شرح المنار في فصل الادلة الفاسدة في شرح قوله والعام اذا خرج مخرج
 الجزاء الخ فمن رام الاطلاع فليرجع اليه ثم في تبعية الدهر في فتاوى أهل العصر
 قالت لزوجها اطلق علي فقل أنت طالق ثلاثا ان أخذت هذا الشيء فقال الزوج
 أنت طالق ثلاثا ولم يرد هذا الجواب اعادة ما في السؤال فيكون تعليقه قسأما
 يكون تحجيذا فقال بلى يكون تحجيذا اهـ (وقال في القاعدة الثانية عشرة لا ينسب
 الى ساكت قول مانصه) وكذا سكوت امرأة العنين ليس برضا ولو أقامت معه
 سنين وهي في جامع المصولين اهـ وقد نقلنا بقيته في كتاب النكاح (ثم قال)
 وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال التاسعة سكوت المفوض اليه أي
 الطلاق قبول للتفويض وله رده اهـ (ثم قال) العشرون سكوت الزوج عند
 ولادة المرأة وتمنيته اقرار به فلا يملك نفيه اهـ (وقال في القاعدة الخامسة عشر
 من استجمل بالشئ قبل أو انه عوقب بحرمانه مانصه) ومن فروعها لو طلقها
 بلا رضاها قاصدا حرمانها من الارث في مرض موته فانها ترثه اهـ (ثم قال) وخرج
 عنها مسائل الى أن قال الرابعة أمسك زوجته مسيئا عشرتها لاجل ارثها أي عند
 موتها ورثها اهـ وقد نقلناها في الفرائض أيضا (ثم قال) الخامسة امسكها
 كذلك لاجل الخلع نفذ اهـ (وقال في القاعدة السابعة عشر لا عبرة بالظن البين
 خطأه مانصه) ولو أقر بطلاق زوجته ظانا الوقوع بافتاء المفتي قتيبن عدمه لم يقع
 كما في القنية اهـ (ثم قال) ولو خاطب امرأته بالطلاق ظانا أنها أجنبية فبان
 أنها زوجته طلقت وكذا في العتاق اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب العتق أيضا
 (وقال في القاعدة الثامنة عشر ذكر بعض ما لا يتجزى كذكر كفه فاذا طلق نصف
 تطايلة وقعت واحدة أو طلق نصف المرأة طلقت اهـ (ثم قال) ضابط لا يزيد

البعض على السكل الا في مسألة واحدة وهي اذا قال أنت على كظهر رأى فانه
 صريح ولو قال كأمي كان كناية اه (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسي
 مانصه) وقالوا اذا قبلت الخراج ثم ادعت الثلاث قبله تسع فاذا برهنت استردت
 البذل للجهل في محله اه وقد نقلنا بقبته في كتاب الدعوى (ثم قال فيه أيضا)
 وقالوا في باب الاستحقاق ولا يضر التناقض في الحرية والنسب والطلاق اه
 وقد نقلنا بقبته في كتاب الدعوى (ثم قال) والناسي والعامد في اليمين
 سواء وكذا في الطلاق لو قال زوجي طالق ناسيا أن له زوجة وصك في العتاق
 اه وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب الايمان أيضا وفي كتاب العتق أيضا (ثم قال
 نقلنا عن اقرار ائيمه مانصه) وقال قبله اذا أقر بالطلاق الثلاث على ظن صدق
 المفتي بالوقوع ثم تبين خطأه بافتاء الاله لم يقع ديانة ولا يصدق في الحكم
 اه وقد نقلناها في كتاب الاقرار (وقال في أحكام المبيات مانصه) ويحصل
 بوطئه التحليل للطلقة ثلاثا اذا كان مراهما متحرك آله وبستهي النساء اه (ثم
 قال) ولا يقع طلاقه وعتقه الاحكام في مسائل ذكرناها في النوع الثاني من الفوائد
 في الطلاق اه وقد نقلنا هذه المسئلة في العتق (وقال في أحكام السكران
 مانصه) فان كان السكران محرم فالسكران منه هو المسكر وان كان من مباح فلا
 وهو كالغمي عليه لا يقع طلاقه واختلاف التصحيح فيما اذا سكر مكرها أو مضطرا
 فطلق اه (ثم قال) الثانية الوكيل بالطلاق صاحبا اذا سكر فطلق لم ينع اه
 (ثم قال) واختلاف التصحيح فيما اذا سكر من الاثرية المتخذة من الحبوب والعسل
 والفتوى على انه اذا سكر محرم فيقع طلاقه وعتاقه ولو زال عقله بالبلع لم يقع
 وعن الامام انه ان كان يعلم انه ينج حين شرب يقع والا فلا اه وقد نقلناه في كتاب
 العتق (وقال في أحكام العيب مانصه) وطلاقها اثنتان وعدتها حيضتان ونصف
 لمقدر ولا عن بقذفها اه (ثم قال) ويصح عتقه عن الكفارات اه وقد
 نقلناه في كتاب الصوم (ثم قال) وايلاء الامة المنكوحة شهران اه (ثم
 قال) ولاظهار ولا يلاء من أمتة ولا مطالبة لها اذا كان مولاها عنيما ولا حضنة
 لا قربة بل لسيداه (ثم قال) ووطء احدي الامتين بيان للعتق المبهم بخلاف
 وطاء احدي المرأتين لا يكون بيانا في الطلاق المبهم اه وقد نقلناها في كتاب
 العتق (ثم قال) وتخرج الامة في العدة ويحل سفرها بغير محرم اه وقد نقلناها

في المحظر (وقال في أحكام الاعشى مانصه) ولم أر حكم ذبحه وصيده وحضائه
ورؤيته لما اشتراه بالوصف وينبغي أن يكره ذبحه وأما حضائه فإن أمكنه حفظ
الحضون كان أهلا ولا فلا اه وقد نقلناه من كتاب الذبائح (وقال في بحث
الأحكام الأربعة مانصه) الاقتصار كما إذا أنشأ الطلاق أو العتاق وله نظائر جمة
والانقلاب وهو انقلاب ما ليس بعلة علة كما إذا علق الطلاق أو العتاق بشرط فمعد
وجود الشرطية قلب ما ليس بعلة علة والاستناد وهو أن يثبت في الحال ثم يستند
إلى أن قال وذلك كالمضمونات تلك عند أداء الضمان مستندا إلى وقت وجود
السبب وكالانصاب فإنه يجب الزكاة عند تمام المحول مستندا إلى وقت وجوده اه
وقد نقلناه ذلك في كتاب العتاق (ثم قال) والتبيين وهو أن يظهر في الحال أن
الحكم كان ثابتا من قبل مثل أن يقول في اليوم أن كان زيدا في الدار فأنت طالق
وتبين في الغد وجوده فيها يقع الطلاق في اليوم ويعتبر ابتداء العدة منه وكما إذا قال
لامرأته إذا حضت فأنت طالق فرأت الدم لا يقضي بوقوع الطلاق ما لم يمتد ثلاثة
أيام فإذا تم ثلاثة أيام حكمنا بوقوع الطلاق من حين حضت والفرق بين التبيين
والاستناد أن في التبيين يمكن أن يطالع عليه العباد وفي الاستناد لا يمكن وفي المحيض
يمكن الاطلاع عليه بشق البطن فيعلم أنه من الرحم وكذا يشترط الحلية في الاستناد
دون التبيين وكذا الاستناد يظهر أثره في القائم دون المتلاشي وأثر التبيين يظهر
فيهما فلوقال أنت طالق قبل موت فلان بشهر لم تطاق حتى يموت فلان بعد الأربعين
بشهر فإن مات القام الشهر طلقت مستندا إلى أول الشهر فاعتبر العدة من أوله
ولو وطئه في الشهر صار مراجعا لو كان الطلاق رجعيا وغرم العقر لو كان بائنا وبرد
الزوج بدل الخلع إليها لو خالعه في خالعه ثم مات فلان ولومات فلان بعد العدة بيا
كانت بالوضع أولم تحب العدة لسكونه قبل الدخول لا يقع الطلاق لعدم المحل
وبهذا تبين أنه فيها بطريق الاستناد لا بطريق التبيين وهو الصحيح ولوقال أنت
طالق قبل قدوم فلان بشهر يقع مقتصر على القدوم لا مستندا اه (وقال في بحث
النائم كالمستيقظ في بعض المسائل مانصه) المحادية والعشرون رجلا طلق
امرأته طلاقا رجعيا فجاء الرجل ومساها بشهوة وهي نائمة صار مراجعا الثانية
والعشرون لو كان الزوج نائما فجاءت المرأة فقبلته بشهوة يصير مراجعا عند أبي
يوسف خلافا لمحمد اه (وقال في أحكام الحنفى مانصه) وإن قال لامرأته إن كان

أول ولد تلديه غلاما فانت طالق أو قال كذلك لامته فانت حرة فولدت خنثى
 مشكلا لم تطلق ولا تعتق اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) ولو قال
 الزوج ان ملكك عبد فانت طالق فاشترى خنثى لم تطلق وكذلك لو قال ان
 ملكك أمة ولو قال ما معا طلقت (ثم قال) وحاصله انه كالانثى في جميع
 الاحكام الا في مسائل الى ان قال ولا يقع عتق وطلاق علقا على ولادتها انثى به اه
 وقد نقلناه في كتاب العتق أيضا اه (وقال في أحكام الانثى مانمه) وهي على
 النصف من الرجل في الارث والشهادة والدية نفسها وبعضا ونفقة القريب اه
 (ثم قال) وتقدم على الرجال في المحضنة والنفقة على الولد الصغير اه (وقال
 في أحكام المحارم مانمه) وحمة النكاح على التأييد لا مشاركة للحرم فيها فان
 الملاعنة محل اذا كذب نفسه أو خرج عن أهلية الشهادة والجوسية محل بالاسلام
 أو بتهودها أو تنصرها أو اطلقته ثلاثا بدخول الثاني وانقضاء عدته ومنكر حوة
 الغير بطلاقها وانقضاء عدتها ومعددة الغير بانقضائها اه وقد نقلناه في أحكام
 النكاح (قال) وتختص الاصول بأحكام الى ان قال ومنها لو ادعى الاصل ولد جارية
 ابنه ثبت نسبه والمجدأب الاب كالأب عند عدمه ولو حكم بعدم الاهلية بخلاف
 الفرع اذا ادعى ولد جارية أصله لم يصح الابتداء بغير الاصل اه وقد نقلناه في كتاب
 النكاح (وقال أيضا في أحكام المحارم مانمه) ومنها وجوب نفقة الاقارب
 الفقراء العاجزين على قريبه الغني ولا بد من كونه رجلا محرما من جهة القرابة
 فان لم يكن الاخ من الرضاع لا يعتق ولا تجب نفقته اه وقد نقلناه بعضه في العتق
 (ثم قال) واختص الاصول الذكور بوجوب الاعفاف اه وقد نقلناه
 في كتاب النكاح أيضا (ثم قال) فائدة يترتب على النسب اثنا عشر حكما
 الى ان قال وولاية المحضنة اه (وقال في أحكام غيبوبة المحشفة مانمه)
 ويترتب عليها وجوب الغسل الى ان قال وثبوت الرجعة اه (ثم قال) وحلها
 للزوج الاول وليس له الذي طلقها ثلاثا قبل ما كرها اه قوله ثلاثا صوابه
 ثنتين كما في شرحها (ثم قال) وزوال العنة اه (ثم قال) ووقوع الطلاق
 المعلق به وثبوت السنة والبدعة في طلاقها وكونه تعيينا في الطلاق المبهم وثبوت
 النفي في الايلاء ووجوب كفارة اليمين لو كان بالله تعالى ووجوب العدة اه
 (ثم قال) ووجوب النفقة والسكنى للطالقة بعده اه أي بعد الوطاء اه شارح

(ثم قال) وثبت النسيب اه وقد نقلناه في النكاح (ثم قال) فوائدا الاولى لا فرق في الابلاج بين أن يكون بمسائل أولا لكن بشرط أن تصل الحرارة معه كذا ذكر وافي التحليل فيجبر في سائر الابواب الثانية مائتة للحشفة من الاحكام ثبت لمقطوعها ان بقي معه مقدارها وان لم يبق قدرها لم يعلق به شيء من الاحكام ويحتاج الى نقل لكونها كلية ولم أره اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الطهارة (ثم قال) الثالثة الوطء في الدبر كالوطء في القبل فيجب به الغسل ويحرم به ما يحرم بالوطء في القبل اه وقد نقلناه في كتاب الحدود وكتاب الطهارة وكتاب النكاح (ثم قال) وتثبت به الرجعة على المفتي به كافي التبيين اه أي بالوطء في الدبر (ثم قال) ولا يثبت به الاحصان ولا التحليل للزوج الاول ولا في المولى ولا يخرج به عن العنة اه (ثم قال) الرابعة الوطء بنكاح فاسد كالوطء بنكاح صحيح الا في مسائل الى ان قال الثالثة عدم الحمل الاول اه (ثم قال) الخامسة للوطء بمالك اليمين أحكام كاحكام الوطء بنكاح الحان قال ويخالف الوطء بالنكاح في مسائل لا يثبت به الاحصان ولا التحليل اه (ثم قال) السادسة كل حكم يتعلق بالوطء لا يعتبر فيه الانزال لكونه شعبا اه وقد نقلناه في كتاب الحدود (ثم قال) التاسعة الذي يحرم على الرجل وطء زوجته المنكوحة مع بقاء النكاح الحيض والنفاس الى ان قال والايلاء والظهار قبل التكفير وعدة وطء الشبهة اه وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب النكاح فراجع اه (ثم قال) العاشرة اذا حرم الوطء حرم دواغيه الا في الحيض والنفاس والصوم لمن أمن ويحرم في الاعتكاف والاحرام مطلقا والظهار والاستبراء اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) الحادية عشر اذا اختلف الزوجان في الوطء فالقول لنا فيه الا في مسائل الاولى ادعى العنين الاصابة وانكرت وقلن ثيب فالقول له مع عينته لان كانت بكرا ولا فرق في ذلك بين ان يكون قبل التأجيل أو بعده الثانية المولى اذا ادعى الوصول اليها قبل مضي المدة قبل قوله بيمينه لا بعد مضيا الثالثة لو قالت طلقني بعد الدخول ولي كمال المهر وقال قبله ولك نصفه فالقول له بالجواب العدة عليها وله في المهر والنفقة والسكنى في العدة وفي حل بنتها وأربع سواها واختها للمحال فلوجأت بولد لمن محتمل ثبت نسبه ويرجع الى قولنا في تكميل المهر فان لاعت بغيره عدنا الى تصديقه هكذا فهمته من كلامهم ولم أره الا أن صرحا اه وقد نقلنا

ذلك في كتاب النكاح (ثم قال) الرابعة اذا ادعت المطلقة ثلاثاً أن الثاني دخل بها
 أي وأنكر الثاني الدخول فالقول لها لحملها بالطلاق لا السكال المهرأه وقد نقلناه
 في كتاب النكاح أيضاً (ثم قال) الخامسة لوعلقه بعدم وطئه اليوم فادعت عدمه
 وادعاءه فالقول له لا نكاحه وجود الشرط قال في الكنز وان اختلفا في وجود
 الشرط فالقول له اه (قال في أحكام العيب) ودواءه مريضاً على مولاه بخلاف الحر
 ولو زوجه اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في أحكام العقود) هي أقسام لازم
 من المجانيين البيع الى ان قال والخلع بعوض اه (ثم قال) وقدمنا فرق النكاح
 في فن الفوائد اه (وقال في أحكام المكتوبة مانصه) وأما وقوع الطلاق والعتاق
 بهما فقال في البرازية المكتوبة من الصحيح والآخرس على ثلاثة أوجه ان كتب
 على وجه الرسالة مصدرًا معنونا وثبت ذلك بالاقرار أو بالبيينة فكذلك خطاب وان
 قال لم أنوبه الخطاب لم يصدق قضاء وديانة وفي المنتقى انه يدين ولو كتب على شيء
 يستبين عليه عبده كذا أو امرأته كذا ان نوى صح والا لا ولو كتب على الماء
 أو المواء لم يقع شيء به وان نوى فان كتب امرأته طالق فهي طالق بعث اليها أولاً وان
 كان المكتوب اذا وصل اليك فأنت طالق فالم يعمل لا تطلق وان ندم ومحي من
 الكتاب ذكر الطلاق وكتب ماسواه وبعث اليها فهي طالق اذا وصل ومحوه
 الطلاق كرجوعه عن التعليق وانما يقع اذا بقي ما يسمى كتابة ورسالة وان لم يبق هذا
 القدر لا يقع واذا محي الخطوط كلها وبعث اليها البيضاء لا تطلق لان ما وصل ليس
 بكتاب ولو جحد الزوج الكتاب واقامت البيينة عليه انه كتبه بيده فرق بينهما في
 القضاء اه وذ كر الزيلعي من مسائل شتى في الكتابة لا على الرسم ان الاشهاد
 عليه أو الاملاء على الغير يقوم مقام البيينة وفي القنية كتبت أنت طالق ثم
 قالت لزوجها اقرأ على فقر لا تطلق ما لم يقصد خطاها اه وقد سئلت عن رجل
 كتب أيماناً ثم قال لا تخراقرأها على فقر أهاهل تلزمه فأجيب بانها لا تلزمه اذا
 كانت بملاق حيث لم يقصد وان كانت بالله تعالى فقالوا الناسي والمخطئ والذاهل
 كالامداد اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الايمان (ثم قال) واختلفوا فيما لو أمر الزوج
 بكتب الصل بطلاقها فقبل يقع وهو اقرار به وقيل هو توكيل ولا يقع حتى يكتب
 وبه يفتي وهو الصحيح في زماننا كذا في القنية وفيها بعده وقيل لا يقع وان كتب
 لا اذنوى الطلاق اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (وقال في أحكام الإشارة

مانصه) ولا بد في اشارة الانخس من ان تكون معهودة والالم تعتبر وفي فتح القدير
 من الطلاق ولا يخفى ان المراد بالاشارة التي يقع بها طلاقه الاشارة المقررة
 بتصويت منه لان العادة منه ذلك فكانت بيانا لما أجله الانخس اه وقد نقلنا
 بقيمة ذلك في مسائل شتى تبعا للمتنون (ثم قال) وان لم يكن معتقلا للسان لم تعتبر
 شأنته مطلقا الا في أربع الى ان قال وأمان الكافر أخذ من النسب الى ان قال
 أو أخذ من كتاب الطلاق اذا كان تسميرا لمهم كما لو قال أنت طالق هكذا وأشار
 بثلاث وقعت بخلاف ما لو قال أنت طالق وأشار بثلاث لم يقع الا واحدة كما علم في
 الطلاق ولم أر الا أن حكم أنت هكذا مشيرا بأصابعه ولم يقل طالق اه وقد نقلناه
 في مسائل شتى أيضا (ثم قال) وهما فروع لم أرهما الا أن الى ان قال الثاني علق
 الطلاق بمشئة الانخس فأشار بالمشئة وينبغي الوقوع لوجود الشرط الثالث
 لوعاق بمشئة رجل ناطق فخرس فأشار بمشئة يذبح الوقوع اه (وقال في بحث
 القول في الملك مانصه) وفيه مسائل الأولى أسباب التملك المعاصرات المسالمة
 والامهار والخلع اه (ثم قال) الرابعة الموصى له يملك الموصى به بالقبول الى ان قال
 والملك بقبوله يستند الى وقت موت الموصى بدليل ما في اللؤلؤ الحمية رجل أوصى بعبد
 لانيسان والموصى له غائب فنفقت في مال الموصى فان حضر الغائب فان قبل برجع
 عليه بالنفقة ان فعل ذلك بأمر القاضي وان لم يقبل فهو ملك الورثة اه وقد نقلناه
 في كتاب الوصايا (ثم قال) وفي الداية من النفقة وانفق المودع على أبوي المودع
 بلا اذنه واذن القاضي ضمنها ثم اذا ضمن لم يرجع عليهم مالانه لما ضمن ملكه بالضمنان
 فظهر انه كان متبرعا وذكرا الزبايى انه بالضمنان استند ملكه الى وقت التعدي
 تبين انه متبرع بملكه فصارك كما اذا قضى دين المودع بها اه وقد نقلنا بقيته في
 الغصب وفي كتاب الامانات (ثم قال) الثانية عشر الملك أمالعين والمنفعة معا
 وهو الغالب أولا عين فقط أو بالمنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعته أبدا ورقبته
 لا وارث الى ان قال وأما نفقته فان كان صغيرا لم يباع الخدمه فنفقت على المالك وان
 بالغها فعلى الموصى له الا ان يمرض مرضا يمنعه من الخدمة فهي على المالك فان
 تطاول المرض باعده القاضي اذا رأى واشترى بثمنه عبدا يقوم بمقامه كذا في
 نفقات المحيط اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه
 وما لا يمنع مانصه) الرابع الكفارة واختلاف في منه وجوبها والصحيح انه يمنع

بالمال اه وقد نقلناه في الايمان (ثم قال) السابع نعمة القريب وينبغي ان
 نمنعها لان الفتوى على عدم وجوبها الا بملك نصاب حرمان الصدقة اه (وقال
 في بحث ما يثبت في ذمة المعسر وما لا يثبت مانصه) وما يكون الصوم مشروطا
 باعتباره ككفارة الفطر في رمضان وكفارة الظهار وكفارة القتل ودم التمتع
 والقران فيمفرق فيه بينهما أي بين الغني والفقير فلا اعتبار لاعتباره وقت التكفير
 بالصوم اه وقد نقلناه في كتاب الصوم وفي المنايا وفي الحج (وقال في بحث القول
 في مهر المثل مانصه) تنبيه يجب مهران فيما اذا زني بامرأة ثم تزوجها وهو مخالط
 لها مهر المثل بالاول والمسمى بالعقد ومهران ونصف فيما لو قال كلما تزوجتك
 فأنت طالق فتزوجه في يوم واحد ثلاث مرات ولو زاد بائن ودخل بها في كل مرة
 فعليه خسة مهور ونصف ويأنه في فتاوى قاضيان اه وقد نقلناه في النكاح
 (وقال في بحث القول في الشرط والتعليق مانصه) التعليق ربط حصول مضمون
 جملة بحصول مضمون أخرى وفسر الشرط في التلويح بأنه تعليق حصول مضمون
 جملة بحصول مضمون جملة اه وشرط صحة التعليق كون الشرط معدوما على خطر
 الوجود فالعنايق بكائن تنجيز وبالمستحيل باطل ووجود رابط حيث كان الجزء
 مؤخر والابتجيز وعدم فاصل أجنبي بين الشرط والجزء وركنه أداة شرط وفعله
 وجزء صالح فلما اقتصر على الاداة لا يتعلق واختلغوا في تجيزه لو قدم الجزء
 والفتوى على بطلانه كما بيناه في شرح الكنترا اه وقد نقلناه بقيته في كتاب البيوع
 (ثم قال) فأثبتنا من ملك التجيز ملك التعليق الا لو قيل بالطلاق بملك التجيز
 ولا يملك التعليق ومن لا يملك التجيز لا يملك التعليق الا اذا علمه بالملك أو سببه
 الشائبة العبد والمكاتب لوقالا كل مملوك أملاكه فهو حر بعد عتق صح بخلاف
 الصبي وتماه في الجامع للمدر سليمان من باب اليمين في ملك العبد والمكاتب
 اه وقد نقلناه في العتق ونغلبنا بعضه في الوكالة (وقال في الفن الثالث في بحث
 ما افترق فيه الحيض والنفاس مانصه) وتقتضي العدة به دون النفاس ويحصل به
 الفصل بين طلاق السنة والبدعة بخلاف النفاس اه وقد نقلناه في كتاب
 الطهارة وقوله دون النفاس أي ان طلقها بعد الوضع كذا في شارحها اه (وقال
 في بحث ما افترق فيه الزوجة والامة لا قسم لامة بخلافها ولا حصر لعدد الماء
 بخلاف الزوجات ولا تقدر نفقة نفقاتها بخلاف الزوجة فانها بحسب حالها ولا يسقطها

النشوز بخلاف الزوجة ولا صداق لها بخلاف الزوجة اه وقد نقلناه في كتاب
النكاح (ثم قال ما افترق فيه نفقة الزوجة والقريب) نفقتها مقدرة بحالهما
ونفقة بالكفاية ونفقتها لا تسقط بمضي الزمان بعد التقدير أو الاصلاح بخلاف
نفقته وشرط نفقته اعساره وزمانته ويسار المنفق بخلاف نفقتها اه (وقال
في بحث ما افترق فيه العتيق والطلاق) يقع الطلاق بالغاظ العتيق دون عكسه وهو
أبغض المباحات الى الله تعالى دون العتيق ويكون بدعيًا في بعض الأحوال دون
العتيق اه وقد نقلناه في كتاب العتيق (وقال في بحث ما افترق فيه النكاح
والرجعة) لا يصح الا بشهود بخلافها لا بد فيه من رضاها بخلافها لا مهر فيها
بخلافه لا تصح الامة بخلافه اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في آخر الفن
الثالث في قاعدة اذا اتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أم لا مانسه)
ولم أر حكم ما ذا وقف بعرفات أزيد من القدر الواجب أو زاد على حالهما في نفقة
الزوجة أو كشف عورته في الحلاء زائد على القدر المحتاج اليه هل يأثم على الجميع
اه وقد نقلناه في كتاب الحج وفي المحظر وأفاد شارحها أن الزيادة على القدر الواجب
في الوقوف بعرفة نفل وأما في النفقة فصرح في الدر المنثور أن المستحب أن يطعمها
مما يأكله وأما في كشف العورة من غير ضرورة فلا يجوز اه فليراجع (ثم قال)
وكذا النكاح يدخله الاحكام الخمس وكذا الطلاق اه وقد نقلناه في النكاح
(ثم قال) قاعدة المضاف الى معرفة نفيه العموم الى أن قال ومن فروعه الوقال
لامرأته ان كان حمله ذكر فأنت طالق واحدة وان كان أنثى فثنتين فولدت ذكرا
وأنثى قالوا لا تطاق لان الحمل اسم لكل فالكل لا يمكن الكل غلاما أو جارية لم يوجد
الشرط ذكره الزيلعي في باب التعاليق وهو موافق للقاعدة ففرغته عليه فلو قلنا
بعدم العموم لازم وقوع الثلاث وخرج عن هذه القاعدة لوقال زوجتي طالق
أو عبدتي حطقت واحدة وعتق واحد والتعيين اليه ومقتضاها طلاق الكل
وعتق الجميع اه وقد نقلناه في كتاب العتيق (ثم قال) وفي البرازية من الايمان
ان فعلت كذا فامرأته طالق وله امرأتان أو أكثر طلقت واحدة والبيان اليه اه
فكانه انما خرج هذا الفرع عن الاصل لكونه من باب اليمين المبينة على العرف
كما لا يخفى اه (ثم قال في آخر الفن المذكور في فائدة الدعاء برفع الطاعون
مانسه) وقد ذكر أي ابن حجر فيه أي في كتاب الطاعون أن المريج عند متأخري

الشافعية أن الطاعون اذا ظهر في بلدانه مخوف الى أن يزول عنها فاعتبر تصرفاته
 من الثلث كالمرضى وعند المالكية روايتان والمرجح منهما عندهم ان حكمه حكم
 الصحيح وأما الحنفية فلم ينصوا على خصوص المسئلة ولكن قواعدهم تقتضي
 أن يكون المحكم كما هو المصحح عند المالكية هكذا قال في جماعة من علمائهم
 اه قلت انما كانت قواعدها أنه في حكم الصحيح لانهم قالوا في باب طلاق المريض
 لو طلق الزوج وهو محصور أو في صف القتال لا يكون في حكم المريض فلا ميراث
 لزوجته لان الغالب السلامة بخلاف من بارز رجل أو قدم ليقتل بقود أو رجم
 فانه في حكم المريض لان الغالب الهلاك اه وغاية الامر في الطاعون أن يكون
 من نزل ببلدهم كالواقفين في صف القتال فلذا قال جماعة من علمائنا لابن حجر ان
 قواعدها تقتضي أن يكون كالصحيح يعني قبل نزوله بواحد أو اذ طعن واحد فهو
 مريض حقيقة فليس الكلام فيه انما الكلام في من لم يطعن من أهل البلاد الذين
 نزل بهم الطاعون اه وقد نقلنا بقیته في الحظر ومساائل منشورة فراجعوه ونقلنا
 بعضه في كتاب الوصايا (ثم قال فائدة) اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى
 قولهم اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح الى ان قال وخرج عنها ما ذكره
 في البيوع الى ان قال وقالوا لو قال العنبن لامرأته أو الخبير للخيرة اختارى ترك الفسخ
 بألف فاختارت لم يلزم المسال وسقط خيارها فقد بطل التزام المسال لما في ضمنه اه
 (وقال في الفهر الرابع فن الاغزاز ما قصه) الطلاق أي رجل طلق ولم يقع فقل
 اذا قال عنيت الاخبار كاذبا أي رجل قال كل امرأة أتزوجها حتى تقوم الساعة
 فهي طالق فتزوج ولم يقع فقل اذا قصد تلك الساعة التي هو فيها وهذا اذا سكن
 اه قال شارحها أي وقف على السكون في الساعة أما اذا حركها بهركة الاعراب
 فلا يكون المحكم كذلك اه (ثم قال) أي رجل له امرأتان أرضعت احدهما
 صبياً حرمت الاخرى عليه وحدها فقل رجل زوج ابنة الصغیرة فاعتقت
 فاختارت نفسها فتزوجت بآخره له زوجة فارضعت الصبي الذي كان زوج ضربتها
 بابن هذا الرجل حرمت ضربتها على زوجها لانه صار ابنه من الرضاع فصارت زوجا
 حلیمة ابنه فلا يجوز اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في فن الاغزاز
 في كتاب النكاح ما نصه) أي مطلقة ثلاثا دخل بها الثاني ولم تحل فقل اذا كان
 العقد فاسدا أي مععدة امتنعت رجعتها ولم تحل لغيره فقل اذا اغتسلت وبقيت

لمعة بلا غسل اه أى وكان انقطاع بعضها الاقل من عشرة أيام ولم يعض عليها
وقت صلاة وكانت المعة أقل عضو ولم تكن كناية فليراجع شارحها او قد نقلناه
فى كتاب النكاح (ثم قال فى العن المذكور مانصه) الايمان أى رجل
قال لامرأته ان خرجت من هذا الماء فأنت طالق فقل تخرج ولا يحنث لان الماء
الذى كانت فيه زال بالجريان رجل أى الى امرأته بكيس فقال ان حملتيه فأنت
طالق وان قصصتيه فأنت طالق وان لم تخرجي مافيه فأنت طالق فأخرجت مافى
الكيس ولم يقع فقل ان الكيس كان فيه سكر أو ملح فوضعت في الماء فذاب
مافيه امرأة تزيت بالبحرير فقال لها زوجها ان لم أجامعك فى هذه الثياب
فأنت طالق فزعتها وأبت لبسها فالتخلص فقل لبسها هو ويجامعها فلا يحنث
ان لم أطاك مع هذه المقتنة فأنت طالق وان وطأتك معها فأنت طالق ما التخلص
فقل له أن يطأها بغيرها ولا يحنث مادامت المقتنة باقية وهما حيان حالف لا يطأ
سواها وأرادها التخلص فقل ان ينوى الوطء برجله في صدق ديانة له ثلاث نسوة
وله ثوبان فقال ان لم تلبس كل واحدة منكن ثوبا منهن فى هذا الشهر عشرين يوما
والا فأنت طالق كيف التخلص فقل تلبس اثنان منهما كل ثوبا تلبس احدهن
ثوباً عشرة وتزعه وتلبسه الاخرى بقيمة الشهر حلف أن يشبعها من الجماع اليوم
ان لم يفارقها حتى أنزلت فقد أشبعها ان وطئتك عارياً فكذا ولا بأساً فكذا
ما التخلص فقل طأها ونصفه مكشوف ونصفه مستور اه (وقال فى فن التحيل
مانصه) السابع فى الطلاق كتب الى امرأته كل امرأة لى غيرك وغير فلانة طالق
ثم محى ذكر فلانة وبعث بالكتاب لمالم تطلق فلانة وهذه حيلة جديدة والحيلة
للطقة ثلاثاً أن يقول المحلل قبل العقدان تزوجتك وجامعتك فأنت طالق ثلاثاً
أو باثنته فيقع بالجماع مرة فان خافت من امساكه بالجماع يقول ان تزوجتك
وأمسكتك فوق ثلاثة أيام ولم أجامعك فيما بين ذلك والاحسن ان تزوجه
على أن أمرها به دها فى الطلاق بشرط بدايتها بذلك ثم قبوله اما ذابداً المحلل فقال
تزوجتك على أن أمرك بيدك فقبلت لم يصير بيدها الا اذا قال على أن أمرك بيدك
بعد أن أتزوجك فقبلت واذا خافت ظهور أمرها فى التحايل تهب لمن تتق به مالا
يشترى به مملوكاً مراهقاً يجمع مثله ثم يزوجهامنه فاذا دخل بها وهبه منها وتقبضه
فيمسح النكاح ثم تبعث به الى بلديها ونظر فيه بأن العبد ليس بكف وعيكن

حمله على رضا الولي أو انها الاولى لها حلف ليطلقها اليوم فالحيلة ان يقول أنت
 طالق ان شاء الله تعالى أو على ألف فلم تقبل حلف لا يطلقها فخلعها أجنبي ودفع
 اليه بدله لم يحنث ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوج فاذا حكم شافعيًا
 حكم به طلاق اليمين صح ولو قال ان لم أطلقك اليوم فأنت طالق ثلاثا فالحيلة ان
 يقول لها أنت طالق على ألف درهم ولم تقبل لم يقع وعليه الفتوى أنكروا طلاقها
 فالحيلة ان تدخل بيتا ثم يقال له ألك امرأة في هذا البيت فيقول لا عدم علمه فيقال له
 كل امرأة لك في هذا البيت فهي بائن فيحنث بذلك فتظهر فيشهدون عليه ان
 لم تطبخ قدرانصفها حلال ونصفها حرام فهي طالق فالحيلة ان تجعل الخمر في القدر
 ثم تطبخ البيض فيه حلف لا يدخل دار فلان فالحيلة تجله لها اه وقد نقلناه
 في كتاب الايمان (ثم قال) في فيه لقمة خبز فقال ان أكلتها فهي طالق وان
 طرحتها فهي طالق فالحيلة أن يأكل النصف وي طرح النصف أو يأخذها
 انسان من فيه بغير أمره اه (ثم قال) الثامن في الخلع سئل أبو حنيفة عن رجل
 قال لامرأته أنت طالق ثلاثا ان سألتني الخلع ولم أخلعك وحلفت هي بالعق أن
 نسأله الخلع قبل الدليل فقال أبو حنيفة للمرأة سألته فقال له قل قد
 خلعتك على ألف وقال لما قولي لا أقبل فقالت فقال لما قومي واذهبي مع زوجك
 فقدم بر كل منكك وحيلة أخرى ان تبيع المرأة جميع ماله كها من ثقي به قبل مضى
 اليوم ثم تسترده بعده اه (وقال في فن الحيل من بحث الايمان مانصه) قال
 ان تزوجتها فهي طالق متزوجها الاولى أن يطلقها لتحل أخيره يبقين
 اه وقد نقلناه في الايمان (ثم قال) ولو قال كل امرأة أتزوجها
 عليك ناويا على رقبتي صحت عرض على غيره يميننا فقال نعم لا يكفي
 ولا يصير حالفا وهو الصحيح كذا في التارخانية وعلى هذا في يقع من التعاليق في
 المحاكم أن الشاهدية وللزوج تعليق فيقول نعم لا يصح على الصحيح اه وقد
 نقلناه بقرينة في كتاب الايمان فراجع اه (ثم قال في فن الحيل من بحث الايمان
 أيضا مانصه) طلبت ان يطلق زوجها فالحيلة ان يتزوج أخرى اسمها على اسم
 الضرة ثم يقول طلقت امرأتى فلانة ناويا بالمجددة أو يكتب اسم الضرة في كفه
 اليسرى ثم يقول طلقت فلانة مشير باليمنى الى ما في كفه اليسرى اه وقد
 نقلناه في الايمان (وقال في فن الحيل من الهبة مانصه) قال لمان لم تهينني صداقتك

اليوم فأنت طالق فالحيلة ان يشتري منه ثوباً ملغوفاً به رها ثم ترده بعد اليوم فيبقى المهر ولا حنث اه وقد نقلناه في الهبة (وقال في الفن السادس فن الفروق مانصه) كتاب النكاح يثبت بدون الدعوى كالطلاق والملك بالبيع ونحوه فلا والفرق ان النكاح فيه حق الله تعالى لان الحبل والحرمة حقه تعالى بخلاف الملك لانه حق العبد اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال أيضاً في الفن السادس مانصه) كتاب الطلاق قال لست امرأتى وقع إن نوى ولو زاد والله لا وان نوى لاحتمال الاول الانشاء وفي الثاني تمحض للاخبار يحل وطء المطلقة رجعي لا السفريها والفرق ان الوطء رجعة بخلاف المسافرة تقبيل ابن الزوج المعتدة من بائن لا يجرمها ولو لها النفقة وحال قيام النكاح بخلافه لعدم مصادقته النكاح في الاول بخلافه في الثاني اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) أنت طالق ان دخلت الدار عشرة فدخلت لا يقع شيء حتى تدخل عشرة ولو قال أنت طالق ان دخلت الدار ثلاثاً فدخلت مرة وقع الثلاث لان العدد في الاول لا يصلح للطلاق ويصلح للدخول بخلافه في الثاني للموكل عزل وكيله بالطلاق ولو وكها بطلاقها لانه تمليك لها اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) يقع الطلاق والعتاق والابراء والتدبير والنكاح وان لم يعلم المعنى بالثلاثين بخلاف البيع والهبة والاجارة والافالة والفرق ان تلك متعلقة بالالفاظ بلارضاء بخلاف الثانية اه وقد نقلناه في كتاب العتق وكتاب المداينات وكتاب النكاح والبيع وكتاب الهبة والاجارة (وقال أيضاً في الفن السادس في كتاب العتق مانصه) ولو قال عتقك على واجب لا يعتق بخلاف طلاقك على واجب لان الاول يوصف به دون الثاني اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) ولو قال كل عبد اشتريه فهو حر فاشتراه فاسد اثم صحبه لا يعتق وفي النكاح تطلق لانخلال اليمين في الاول بالفاسد بخلاف الثاني اه وقد نقلناه في العتق (ثم قال) أعتق احد عبدي ثم قال لم أعن هذا يعتق الآخر وكذا في الطلاق بخلافه في الاقرار فانه لا ينعين الاخر لان البيان واجب فيهما فكان نعيمنا القائمة له اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال اخو المؤلف في تكلماته للفن السادس فن الفروق في بحث المحدث وما نصه) قال لرجلين أحد كذا ان فقيلاً له أهذا فقال لا لا يجب المحذ بخلاف ما لو قال احدي امرأتى طالق ففعل له فلانة فقال لا لزمه حكم الطلاق في الاخرى والفرق ان الطلاق والعتاق يكمل ببعضه ويعين منكره أما حد القذف

فينبغي ويبدأ اه وقد نقلناه في كتاب الحدود (وقال في التكملة المذكورة في كتاب
اللاقيط مانصه) ولو طلقها أى اللقيطة واحدة وأقرت بالرق صار طلاقها ثنتين
ولو كان طلقها ثنتين ثم أقرت به ملك رجعتهما والفرق انها بالاقرار به بعد الثنتين
تريد ابطال حق ثابت له بخلاف ما لو كان بعد طقة لان حق الرجعة لا يبطل بهذا
الاقرار ولو كانت معتدة فأقرت بالرق بعد مصى حيثين كان له ان يراجعها في
الثالثة ولو أقرت في الحيضة الاولى فتركها حتى مضت حيثتان لا يتمكن من الرجعة
والفرق ان اقرارها غير مبطل ما هنا وقته ومبطل في الفصل الاول اه وقد
نقلنا بقية في كتاب اللقيط فراجع اه (وقال أيضا في التكملة المذكورة في كتاب
الصلح مانصه) صاحب المنكوحة زوجها من النفقة على دراهم جاز ولو كانت
ميسرة لا والفرق ان السكنى - حق الله تعالى وفي حال قيام النكاح حقها فكذا
النفقة وكذا لو نشزت المنكوحة سقطت نفقتها بخلاف المبتوتة حال العدة اه
وقد نقلناه في كتاب الصلح (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة في كتاب
الأكراه مانصه) ولو أكره على الطلاق والعناق فطلق وقع ولو أكره على الاقرار
بهما لا يقع اه وقد نقلناه في كتاب الأكراه (يقول جامعه) والفرق ان انشاءهما
لازم لحديث ثلاث جدهن جد وهن جد الطلاق والعناق واليمين والاصل
عندنا ان كل ما يصح مع الهزل يصح مع الأكراه لان ما يصح مع الهزل لا يحتمل الفسخ
وكل ما لا يحتمل الفسخ لا يؤثر فيه الأكراه اه طحاواوى على الذبح بخلاف الاقرار
بهما فإنه خبر يحتمل الصدق والكذب وقيام السيف على رأسه يرجح الكذب
اه شرنبلالية (وقال المؤلف في الفن السابع من المحكمات مانصه) لما جلس
أبويوسف للتدريس من غير اعلام الامام الاعظم فأرسل اليه أبو حنيفة رجلا فسأله
عن مسائل خمسة الى ان قال الخامسة أم ولد رجل تزوجت بغير اذن مولاهما فأتت
المولى فهل تجب العدة من المولى فقال تجب فخطأه فقال لا تجب فخطأه ثم قال
ان كان الزوج دخل بها لا تجب والاوجب اه وقد نقلناه في كتاب النكاح
(ثم قال) وكان للامام جارية لها غلام فأصاب منها ما دون الفرج فحبلت فقال
أهلها كيف تلد وهى بكر فقال الامام هل لها أحد تثق به فقالوا نعم فقال تهب
الغلام منها ثم تزوجها منه فاذا أنزل عذرتها ردت الغلام اليها فيبطل النكاح
اه وقد نقلناه في النكاح (ثم قال) وكان أبو حنيفة في وليمة في الكوفة وفيها

علماء واشراف وقد تزوج صاحبها بنيه من اختين فغلاط النساء فزفت كل بنت
الى غير زوجها ودخل بها فافتي سفيان فقضى على كل واحد منهما بالمهر وتعتد
وترجع كل الى زوجها فمثل الامام فقال على بالغلامين فافتي بهما فقال يحب كل
منكما ان يكون المصايب عنده قال نعم فقال لكل منهما طاق التي تحت أخيك ففعل
ثم أمر بتجديد النكاح فقام سفيان فقبل بين عينيها اه وقد نقلناه في كتاب
النكاح (وقال في الفن الثاني في كتاب النكاح مانصه) الفرق ثلاثة عشر سبعة
منها محتاج للتصايب ستة لا فالاول الفرقة بالحب والعنة وبخيار البلوغ وبعدم
الكفاءة وبتقصان المهر وباباء الزوج عن الاسلام وباللعان والثاني الفرقة
بختيار العتق وبالايلاء وبالردة وبتيان الدارين وبملك أحد الزوجين صاحبها
وفي النكاح الفاسد النكاح يقبل الفسخ قبل التمام لا بعده فلم تصح فيه الاقالة
ولا يفسخ بالمجود الا في مسئلتين فيقبله بعده ردة أحدهما وملك أحدهما الآخر
اه (ثم قال) وقوله نحذى هـ إذا من نفقة عدتك لا يكون اقرارا بطلاقها اه
(ثم قال) فيه أيضا النكاح لا يقبل الفسخ بعد التمام هكذا ذكرنا وبناؤه عليه
ان مجوده لا يكون فسخا قات يقبله بعده في ردة أحدهما كما كتبناه في الشرح
واما طرق الرضاع عليه والمصاهرة فعندنا يفسده ولا يفسخه كما في الشرح اه (وقال
في كتاب العتق مانصه) المتكلم بما لا يفهم معناه يلزمه حكمه في الطلاق
والعتاق والنكاح والتدبير الا في مسائل المبيع والخلع على الصحيح فلا يلزمه المال
اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب المبيع (وقال في كتاب الايمان مانصه)
يعين اللغول واخذة فيها الا في ثلاث الطلاق والعتاق والنكاح اه وقد نقلناه في
كتاب العتق (ثم قال) حلف لا يخلف حدث بالتعلق الا في مسائل ان يتعلق
بافعال القلوب أو يتعلق بمجيء الشهر في ذوات الاشهر أو بالتطليق أو يقول ان
أدبت الى كذا فأت حروا ن تجزت فأت رقيق أو ان حضت حصة أو عشرين
حصة أو طلوع الشمس كما في الجامع اه وقد نقلناه بعبارة في كتاب العتق
(ثم قال) المعلق يتأخر والمضاف يقارن فلو قال لا جنبية أت طالق قبل أن
أترجك بشهر أو طالق لا ينعقد ولو قال اذا تزوجتك فأت طالق قبل ذلك بشهر
فتزوجها قبل شهر لا تطلق وبعده تطلق اه (وقال في كتاب السير والردة
مانصه) حكم الردة وجوب القتل ان لم يرجع الى ان قال وبينونة امرأته مطلقا

اه (وقال في كتاب الوقف مانصه) واذا قلنا بتضمين الناظر اذا صرف لهم مع
 الحاجة الى التعمير هل يرجع عليهم بما دفعه لكونهم قبضوا ما لا يستحقونه
 اولام اُرده صريحا لكن نقول في باب النفقات أن مودع الغائب اذا نفق الوديعة
 على أبوي المودع بغير اذنه واذن القاضي فانه يضمن واذا ضمن لا يرجع عليهما
 لانه لما ضمن تبين أن المدفوع ملكه لاستناد ملكه الى وقت التعدي كما
 في الهداية وغيرها اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (ثم قال) وكذا لا يرد ما اذا
 اذن القاضي بالدفع الى زوجة الغائب فلما حضر جدد النكاح وحلف فانه ذكر
 في العناية ان شاه ضمن المرأة وان شاه ضمن الدافع ويرجع هو على المرأة اه
 لانه غير تعد وقت الدفع وانما ظهر المخمأ في الاذن وانما دفع بناء على صحة اذن
 القاضي وكان له الرجوع عليها لانه وان ملك المدفوع بالضمن فليس بمتبرع
 اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (وقال في الفن الثاني أيضا أول كتاب البيوع
 في بحث الحمل مانصه) ويثبت نسبه اه قال شارحه أي الحمل من ذى الفراش
 أو السيد اه وقد نقلناه في كتاب العتق وفي كتاب النكاح (ثم قال المؤلف
 في البحث المذكور) وتجب نفقته لأمه اه قال شارحه يعني اذا طلق حاملا
 تجب عليه نفقة الحمل وتعطى لأمه فالنفقة له لأمه خلافا للشافعي اه لكن أفاد
 الزباجي والكاظمي ان نفقة المعتدة المحامل عندنا للعدة للحمل وعند الشافعي
 للحمل اه (ثم قال المؤلف في البحث المذكور مانصه) ويصح الخلع على ما في بطن
 جاريتها ويكون الولد له اذا ولدت لاقول من ستة أشهر اه (وقال في كتاب البيوع
 في بحث الاعتبار للمعنى لا الالفاظ مانصه) ولوراجعها باللفظ النكاح صحت للمعنى
 ولو نكحها بلفظ الرجعة صح أيضا اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال)
 ويقع الطلاق باللفظ العتق اه (ثم قال) والطلاق والعتاق برأى فيهما
 الالفاظ لا المعنى فقط فلم يقل لعبده ان أدت الى كذا في كيس أبيض فاداه
 في كيس أحمر لم يعتق ولو وكله بطلاق زوجته من غير افعلة على كائن لم تطلق اه
 وقد نقلناه في كتاب العتق وفي الوكالة (ثم قال) المحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض
 عنها الى ان قال ولو صالح المخيرة بمال تختاره بطل ولا شيء لها اه (ثم قال) وخرج
 عنها حق القصاص وملك النكاح أي بأن خالعه او حق الرق فانه يجوز الاعتياض
 عنها كما ذكره الزباجي في الشفعة اه وقد نقلناه في الجناسيات وفي العتق

(وقال أيضا في البيوع مانصه) ومن باع مال الغائب بطل بيعه الا بالاحتياج
 للنفقة كذا في نفقات البزارية اه (وقال في كتاب الكفالة مانصه) لا تصح
 الكفالة الا بدين صحيح وهو ما لا يسقط الا بالاداء أو الابراء فلا تصح بغيره كبذل
 الكتابة فانه يسقط بالتبجيز قلت الا في مسألة لم أر من أوضعه قالوا لو كفل
 بالنفقة المقررة الماضية صححت مع انها تسقط بدونها بموت أحدهما وكذا لو
 كفل بنفقة شهر مستقبل وقد قرر لها في كل شهر كذا أو يوم يأتي وقد قرر لها
 كل يوم كذا كما صرحوا به فانها صحيحة اه (وقال أول كتاب القضاء مانصه) من
 عليه حق اذا امتنع عن قضائه فانه لا يضرب ولذا قالوا ان المدين لا يضرب في
 الحبس ولا بغيره ولا يغل قلت الا في ثلاث اذا امتنع عن الانفاق على قريبه كما
 ذكره في النفقات واذا لم يقسم بين نسائه ووعظ فلم يرجع كذا في السراج الوهاج
 من القسم واذا امتنع عن كفارة الظهار مع قدرته كما صرحوا به في بابه والعلة
 الجامعة أن المحق يفوت بالتأخير فيها لان القسم لا يقضى وكذا نفقة القريب
 تسقط بمعنى الزمان وحقها في الجماع يفوت بالتأخير لا الى خلاف اه وقد نقلناه
 في كتاب النكاح (وقال أيضا في كتاب القضاء) القضاء يقتصر على المقضى عليه ولا
 يتعدى الى غيره الا في خمسة ففي أربعة يتعدى الى كافة الناس فلا تسمع دعوى
 أحده بعد في الحرية الأصلية والنسب وولاء العتاقة والنكاح كما في الفتاوى
 الصغرى اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) اختلاف الشاهدين مانع من
 قبولها ولا بد من التعاطق لفظا ومعنى الا في مسائل الى ان قال السادسة شهد أنه
 أعققه بالعربية والآخري بالفارسية تقبل بخلاف الطلاق والاصح القول فيهما وهي
 السابعة اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) كل موضع تجرى فيه الوكالة
 فان الولي ينتصب خصما عن الصغير وما لا فلا فان تصب عنه في التفريق بسبب
 الحب وخيار البلوغ وعدم الكفاءة ولا ينتصب عنه في الفرقة بالاباء عن الاسلام
 واللعان كذا في المحيط اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) القاضي
 اذا قضى في مجتهده فنفذ قضاؤه الا في مسائل نص أصحابنا فيها على عدم النفاذ
 فلو قضى بطلان المحق بمضى المدة أو بالتفريق للجحز عن الانفاق غائبا على الصحيح
 لاحضرا اه (ثم قال) أو بعدم تأجيل العنين أو بعدم صحة الرجعة بلارضاهما
 أو بعدم وقوع الثلاث على المحلى أو بعدم وقوعها قبل الدخول أو بعدم الوقوع

على المحائض أو بعدم وقوع ما زاد على الواحدة أو بعدم وقوع الثلاث بكامة
أو بعدم وقوعه على الموطوءة عقبه أو بنصف الجها زن طلقها قبل انوطء بعد المهر
والتجهيز اه (ثم قال) أو بالتفريق بين الزوجين بشهادة المرضعة اه (ثم قال)
أو بحل المطلقة ثلاثا بمجرد دعوى الثاني اه أي فانه لا ينفذ في الكل (وقال) أيضا
في كتاب الغضاء تسمع الشهادة بدون الدعوى في المحمد الخالص الى ان قال
وفي الطلاق والايلاء والظهار وتماه في شرح ابن وهبان اه (ثم قال) تقبل
الشهادة حسبة بلا دعوى في طلاق المرأة الى ان قال وحرمة المصاهرة والخلع
والايلاء والظهار الى ان قال والنكاح ثبت بدون الدعوى كالطلاق لان حل
الفرج وحرمة حق الله تعالى بخلاف ثبوته من غير دعوى اه (ثم قال) تقبل
الشهادة حسبة بلا دعوى في ثمانية مواضع مذكورة في منظومة ابن وهبان
في الوقف وطلاق الزوجة وتعليق طلاقها اه (ثم قال) والخلع اه (ثم قال)
والايلاء والظهار وحرمة المصاهرة اه (ثم قال) وعلى هذا لا تسمع الدعوى
من غير من له الحق فلا جواب لها فالدعوى حسبة لا تجوز والشهادة حسبة
بلا دعوى جائزة في هذه المواضع فليحفظ اه (ثم قال) واعلم أن شاهد المحسبة
إذا أقر شهادته بلا عذر يفسق ولا تقبل شهادته نصواعليه في المحدود وطلاق
الزوجة وعتي الأمة وظاهر ما في القنية انه في الكل وهي في الظهيرة واليتمية
وقد ألفت فيها رسالة اه (وقال) فيه أيضا الجهالة في المنكر حه تمنع
الحجة الى ان قال وفي الطلاق والعناق لا وعائيه البيان اه وقد نقلناه في كتاب
العتق (ثم قال) القول قول الاب انه أنفق على ولده الصغير مع اليمين ولو كانت
النفقة مفروضة بالقضاء أو بقرض الاب ولو كذبت به الام كافي نفقات
الخيانة بخلاف ما لو ادعى الانفاق على الزوجة وانكرت وعلى هذا يمكن
ان يقال المديون اذا ادعى الايفاء لا يقبل قوله الا في مسألة اه وقد نقلناه في كتاب
المداينات (وقال في كتاب الوكالة مانصه) الوكالة لا تقتصر على المجالس بخلاف
التمليك فاذا قال لرجل طلقها لا يفتقر وطلي نفسه لا يقتصر الا اذا قال ان شئت
فيقتصر وكذلك المطلقة ان شئت كافي الخيانة اه (ثم قال) الوكيل اذا
أمسك مال الموكل ونقد من مال نفسه فانه يكون متعديا الى ان قال الا في مسائل
الاولى الوكيل بالانفاق على أهله وهي مسألة الكنز الثانية الوكيل بالانفاق

على بناء داره كما في الخلاصة اه (وقال في كتاب الاقرار مانصه) المقر له اذا
ا كذب المقر بطل اقراره الا في الاقرار بالحرية (ثم قال) والطلاق اه (ثم قال
فيه أيضا مانصه) اذا أقر بشيء ثم ادعى الخطأ لم يقبل كما في الخاتمة الا اذا أقر
بالطلاق بناء على ما أفق به المفتي ثم تبين عدم الوقوع فإنه لا يقع كما في جامع
الفصولين والفتية اه (ثم قال) من ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصي
والمولى والمراجع اه (ثم قال) المقر اذا صار مكذبا شرعا بطل اقراره الى ان
قال ونخرج عن هذا الاصل مسئلة الى ان قال وزدت مسائل الى ان قال
الثانية ولدت وزوجها غائب وفطم بعد المدة وقرض القاضي له النفقة ولها بيعة
ثم حضر الاب ونفاه لاعن وقطع النسب اه (ثم قال) الاقرار حجة قاصرة
على المقر ولا يعدى الى غيره الى ان قال الا في مسائل الى ان قال ولو أقرت بمجولة
النسب بأنها ابنة أب زوجها وصدقها الاب انفسخ النكاح بينهما بخلاف ما اذا
أقرت بالرق ولوطلقها فثنتين بعد الاقرار بالرق لم يملك الرجعة اه (وقال فيه
أيضا) وكذا لو طلق أو أعنتى ثم قال كنت صغيرا لقول له وان أسند الى حال
الجنون فان كان معه ود قبل والا اه وقد نظناه في كتاب العتق (ثم قال)
اذا أقر بالدين بعد الابراء منه لم يلزمه كما في التمسار خاتمة الا اذا أقر لزوجه بمهر بعد
هبتها له المهر على ما هو المختار عند الفقيه ويجعل زيادة ان قبلت والاشبه خلافه
لعدم قصد ما كما في مهر البزازية أى قصد الزيادة كما في شرحها (ثم قال) واذا أقر
بان لها في ذمته كسوة ما ضيعة ففي تساوى الهدايا أنها تلزمه ولكن ينبغي
للقاضي ان يستفسرها اذا ادعت فان ادعتا بلا قضاء ولا رضا لم يسمعها
للسقوط والاسمعهار لا يفسر المقر اه يعنى فاذا أقر بانها في ذمته حمل على انها
بقضاء أو رضا فيلزمه اللهم الا اذا صدقت المرأة أنها بغير قضاء أو رضا بعد اقراره
المطلق فينبغي ان لا يلزمه والله سبحانه وتعالى اعلم اه وقد نهىناه في كتاب
النكاح (وقال في كتاب الصلح مانصه) الحق اذا أجله صاحبه فإنه لا يلزم وله
الرجوع في ثلاث مسائل الى ان قال أجلت امرأة العنين زوجها بعد الحول صح ولها
الرجوع (وقال أيضا في كتاب الصلح مانصه) اذا استحق المصالح عليه رجوع الى
الدعوى الا اذا كان مما لا يقبل النقص فإنه يرجع بقيته كالغصا والعتق
والنكاح والمخلع اه (وقال في كتاب الهبة) لا جبر على الصلح الا في مسائل

منها نفقة الزوجة اه (وقال في كتاب المداينات) البراء بعد قضاء الدين صحيح لان
الساقط بالقضاء المطالبة لأصل الدين فيرجع المديون بما أداه اذا أبرأه براءة
اسقاط واذا أبرأه براءة استيفاء فلا رجوع واختلفوا فيما اذا اطلقها كذا في
الذخيرة من البيوع وصرح به ابن وهبان في شرح المنظومة وعلى هذا لو علق
طلاقها ببراءتها عن المهر ثم دفعه لها لا يبطل التعليق فاذا أبرأته براءة اسقاط وقع
ورجع عليها اه (ثم قال) وفي وكالة البزازية للزوج عليها دين وطلبت
النفقة لا تقع المقاصة بين النفقة بالارضا الزوج بخلاف سائر الديون لان دين
النفقة أضعف فصار كاختلاف الجنس فشابه ما اذا كان أحداً المحقين جيمداً
والآخر رديشاً لا يقع التقاضى بالتراض اه (وقال في كتاب المحرور والمأذون مانصه)
ولو لمختلعت أى السفينة من زوجها على مال وقع ولا يلزمها اه (وقال في كتاب
الأكراه) أجرى الكفر على لسانه بوعده بحبس أو قيد كفر وبانت امرأته اه
وقد نقلناه في كتاب المجهاد (ثم قال) أكره على الطلاق وقع الا اذا أكره على
التوكيل به فوكل اه (وقال في كتاب الغصب) لا يجوز التصرف في مال غيره بغير
إذنه ولا ولاية الا في مسائل في السراجية الى ان قال الثانية اذا أنفق المودع على
أبوى المودع بغير إذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأى القاضى لم يضمن
استحساناً اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (وقال فيه أيضاً) المباشرة ضامن وان لم
يتعمد والمتسبب لا الا اذا كان متعمداً الى ان قال ولو أَرْضَعَتِ الكبيرة الصغيرة لم
تضمن نصف مهر الصغيرة الا بتعمد الا فساد بان تعلم بالنكاح وبكون الارضاع
مفسداً له وان يكون غير حاجة والمجهول عندنا معتبر لدفع الفساد كما في رضاع
الهداية اه وقد نقلناه في النكاح (وقال في كتاب المحظر) يكره معاشرتة من
لا يصلى ولو كانت زوجته الا اذا كان الزوج لا يصلى لم يكره للراثة معاشرته كذا
في نفقات الظهيرية اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في كتاب الفرائض)
المجد كالأب الا في أحد عشر مسألة الى ان قال ثم رأيت أخرى في نفقات الخاتنة
لومات وترك أولاد اصغاراً ولا مال لهم ولهم أم وجد أب الاب فالنفقة عليها ان لا
الثلث على الام والثلثان على المجد اه ولو كان كالأب كانت النفقة كلها
عائمه ولا تشاركه الام في نفقتهم اه (ثم قال) وصى الميت كالأب الا في مسائل الى
ان قال انما منسأ لا يعمونه بخلاف الاب اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال)

المحادية عشر لاحضانة له بخلاف الاب اه وقد نقلناه في الوصايا قال صاحب الاشياء

* (كتاب العتاق وقوابله أى من الولا وغيره) *

في ايضاح الكرماني رجل له خمس من الرقيق فقال عشرة من محاليكي احرار
الا واحد اعتق الخمس لان تقديره تسعة من محاليكي احرار وله خمسة فعتقوا
ولو قال محاليكي العشرة احرار الا واحد اعتق أربعة منهم لانه ذكر العشرة على
سبيل التفسير وذلك غلط منه فلغني فانصرف الى محاليكه اذا وجبت قيمة على
انسان واختلف المقومون فانه يقضى بالوسط الا اذا كاتبه على قيمة نفسه فانه
لا يعتق حتى يؤدي الاعلى كما في الظهيرية اه وقد نقلناه في الغصب وفي
الشهادات (ثم قال) أحد الشر يكتن في العبد اذا اعتق نصيبه بلاذن شريكه
وكان موسرا فان لشر يكتن ان يضعه حصته الا اذا اعتق في مرضه فلا ضمان عليه
عند الامام خلافا لما كذا في عتق الظهيرية دعوة الاستيلاء تستد والتحرير
تقتصر والاولى أولى وبنيانه في الجامع معتق البعض كالمكاتب الاثني ثلاث الاولى
اذا عجز لا يرد الى الرق الثانية اذا جع بينه وبين قن في البيع يتعدى البطلان الى
القس بخلاف المكاتب اذا جع اه وقد نقلناه في كتاب البيع (ثم قال) الثالثة اذا
قتل ولم يترك وفاء لم يجب القصاص بخلاف المكاتب اذا قتل عن غير وفاء فان
القصاص واجب ذكره الزيلعي في الجنائيات اه وقد نقلناه في الجنائيات (ثم قال)
والثانية في السراج الوهاج والاولى في المتون والتوأمين كالولد الواحد فالثاني
تبع للاول في احكامه فاذا اعتق ما في بطنها فولدت توأمين الاول لا قبل من ستة
أشهر والثاني لتعامها فاكثر عتق الثاني تبع للاول بخلاف ما اذا ولدت الاول
لتعامها فانه لا يعتق واحد منهما الا في مسئلتين الاولى من جنائيات المبسوط ولو
ضرب بطن امرأة فالقت جنينين فخرج احدهما قبل موتها والآخر بعد موتها
وهما ميتان ففي الاول غرة فقط اه وقد نقلناه في الجنائيات (ثم قال) الثانية نفاس
التوأمين من الاول وماراته عقب الثاني لاه وقد نقلناه في كتاب الطهارة (ثم
قال) من ملك ولده من الزنا فانه يعتق عليه ومن ملك أخته لايه من الزنا لم يعتق
عليه ولو كانت أخته لاه من الزنا عتقت والفرق في غاية البيان من باب الاستيلاء

التدبير وصية فيعتق المدبر من الثلث الا في ثلاث لا يصح الرجوع عنه ويصح عنها
وتدبير المكره صحيح لا وصيته ولا يبطله الجنون ويبطل الوصية والثلاث في الظهيرية
اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال) التاقيت الى مدة لا يعيدش الانسان اليها
غالباً تأييد معني في التدبير على المختار فيكون مدبراً مطلقاً وفي الاجارة مفسداً الى
نحو مائتي سنة الا في النكاح فتأقيت فيفسدها وقد نقلناه في كتاب النكاح وفي
كتاب الاجارة (ثم قال) المتكلم بما لا يعلم معناه يلزمه حكمه في الطلاق والعتاق
والنكاح والتدبير الا في مسائل البيع والمخلع على الصحيح فلا يلزمها المسال
والاجارة والمهبة والابراء عن الدين كما في نكاح الخنانية اه وقد نقلناه هذه المسائل
في أبوابها (ثم قال) المعتق لا يصح اقراره بالرق قلت الا في مسئلة لو كان المعتق
مجهول النسب وأقر بالرق لرجل وصدقه المعتق فانه يبطل اعتاقه كما في اقرار
التخليس اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثم قال) الولاء لا يحتمل الا بطلان قلت
الا في مسئلة وهي المذكورة فانها بطل الولاء باقراره والثانية لو ارتدت العتيقة
وسببت فاعتقها السابي كان الولاء له وبطل الولاء عن الاول كما في اقرار التخليس
ولو اختلف المولى مع عبده في وجود الشرط فالقول للمولى الا في مسائل كل أمة
لي حرة الأمة خبازة الأمة اشترتها من زيد الأمة نكحتها البارحة أو الأمانة
ثم باقى في هذه الأربعة اذا أنكرت ذلك الوصف وادعاه فالقول لها بخلاف ما اذا
قال الأمانة بكر أو لم أشترها من فلان أو لم أطأها البارحة أو الانحراسانية فالقول له
وتسامه في ايمان السكافي المدبر اذا خرج من الثلث فانه لا سعاية عليه الا اذا كان
السيد سفيراً وقف التدبير فانه يسمى في قيمته مدبراً كما في الخنانية من المحرور فيما
اذا قتل سيده كما في شرحنا اه وقد نقلناه في الجبايات (ثم قال) المدبر في زمن
سعايته كما يكتب عنده فلا تقبل شهادته لولاه كما في البزازية من العتق في المرض
وجنانيته جنانية المكاتب كما في السكافي وفرعت عليه لا يجوز نكاحه مادام
يسعى وعندنا ما حرم مديون في الكل اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها والله
سبحانه وتعالى اعلم (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحققة بكتاب العتاق
(قال المؤلف في القسادة الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) وأما العتق فعندنا ليس
بعادة وضمة بديل صحته عن الكافر ولا عبادة له فان نوى وجه الله سبحانه وتعالى
كان عبادة مثاباً عليه وان أعتق ببلانية صحح ولا ثواب له اذا كان صريحاً وأما

السكينة فلا بد لها من النية وان أعتق لاصنم أو للشيطان صح وان أعتق لاجل
 مخلوق صح وكان مباحا لا ثواب له ولا إثم وينبغي ان يخصص الاعتاق لاصنم بما اذا
 كان المعتقد كافرا وأما المسلم لم اذا أعتق له قاصدا تعظيمه كفر كما ينبغي ان يكون
 الاعتاق للمخلوق مكروها والتدبير والكتابة كالتن اه (ثم قال بعد ذلك
 بنحو صفحة) بخلاف الطلاق والعتاق فانهم ما يقرعان بالتلقين ممن لا يعرفهما لان
 الرضائين بشرطهما وكذلك أكره عليهما يقرعان اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
 (وقال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها في الخامس في بيان الاخلاص
 مانصه) وقد مرنا انه اذا قوى الاعتاق لرجل كان مباحا اه (ثم قال في التاسع
 في محلها أي النية) محلها القلب في كل موضع وقد مرنا حقيقة هذا اصلان الاول
 لا يكفي التلفظ باللسان دونه الى ان قال ومن فروع هذا الاصل انه لو اختلف
 اللسان والقلب فالمتبر بما في القلب وخرج عن هذا الاصل اليمين فلوسبق لسانه
 الى لفظ اليمين بلا قصد ان يعتق للكفارة أو قصد الخلف على شيء فسبق لسانه الى
 غيره هذا في اليمين بالله سبحانه وتعالى وأما في الطلاق والعتاق فيقع قضاء ريانة
 اه (ثم قال) وفي الخاتمة أنت حر وقال قصدت به من عمل كذا لم يصدق قضاء اه
 ثم نقل عن الخاتمة من العتق رجل قال عبيد أهل الخ أحرار أو قال عبيد أهل بغداد
 أحرار ولم ينوع عبيده وهو من أهل بغداد أو قال كل عبد لأهل بلخ أو قال كل
 عبد لأهل بغداد حر أو قال كل عبد في الأرض أو كل عبد في الدنيا قال أبو يوسف
 لا يعتق عبده وقال محمد يعتق وعلى هذا الخلاف الطلاق ويقول أي يوسف أخذ
 عصام بن يوسف ويقول محمد أخذ شداد والفتوى على قول أبي يوسف ولو قال كل
 عبد في هذه السكة حر وعبده في السكة أو قال كل عبد في المسجد الجامع حر فهو على
 هذا الخلاف ولو قال كل عبد في هذه الدار حر وعبده فيها يعتق عبده في قولهم
 ولو قال ولد آدم كلهم أحرار لا يعتق عبده في قولهم اه (ثم قال) ويتفرع على هذا
 فروع لو قال لسا ياطلق وهو اسمها ولم يقصد الطلاق قالوا لا يقع كحر وهو اسمها كما
 في الخاتمة وفرق المحبوب في التنقيح بين الطلاق فلا يقع وبين العتق فيقع خلاف
 المشهور اه وقد نقلنا بعض هذه المسائل في كتاب الطلاق وكتاب الايمان (ثم
 قال) وفي الكنز كل مملوك لي حرعتي عبيده انقن وأمهات الاولاد ومـدبروه
 وفي شرحه للزبلي لو قال أردت به الرجال دون النساء من وكذا النوى غير المدبر

ولو قال نويت السوداءون البيض أو عكسه لا يدين لان الاول تخصيص العام
والثاني تخصيص الوصف ولا عموم لغير اللفظ فلا يعمل فيه نية التخصيص ولو نوى
النساء دون الرجال لم يدين اه (ثم قال في الاصل الثاني من اتاسع وهو انه لا يشترط
مع نية القلب التلفظ في جميع العبادات مانصه) وأما الطلاق والعناق فلا يقعان
بالنية بل لابد من التلفظ الا في مسئلة في قاضين خان رجل له امرأتان عمرة وزينب
الحج وقد نكحنا بنية في كتاب الطلاق فراجعه (ثم قال في العاشرة في شروط النية
مانصه) فرع عقب النية بالمشيئة قدمنا انه ان كان مما يتعلق بالنيات كالصوم
والصلاة لم تبطل وان كان مما يتعلق بالاقتوال كالطلاق والعناق بطل اه وقد
نقلناه في كتاب الصلاة وكتاب الطلاق (ثم قال) قاعدة في الايمان تخصيص
العام بالنية مقبول ديانة لا قضاء وعند المخصص تصح قضاء أيضا الى ان قال ولو قال
كل مملوك أملاكه فهو حر وقال غنيت به الرجال دون النساء دين بخلاف ما لو قال
نويت السوداءون البيض أو بالعكس لم يصدق ديانة أيضا كقوله نويت النساء
دون الرجال والفرق بينه في الشرح من اليقين في الطلاق والعناق اه (ثم
قال) فروع لو كان اسمها طالق أو حرة فناداها ان قصدا لطلاق أو العتق وقعا
أو النداء فلا أو أطلق فالمعتمد عدمه اه (وقال في قاعدة الاصل العدم مانصه)
وعلى هذا الفرع لو قال كل مملوك نجزي فهو حر فادعاه عبدا وأنكر المولى فالقول
له ولو قال كل جارية بكر فهي حرة فادعت جارية انها بكر وأنكر المولى فالقول لها
وتسام تفريعه في شرحنا على الكفر في تعليق الطلاق عند شرح قوله وان اختلفا
في وجود الشرط اه (وقال في قاعدة الاصل اضافة المحادث الى أقرب أوقاته
مانصه) وليس من فروعهما ما اذا تزوج أمة ثم اشتراها ثم ولدت ولها بحتمه ل أن
يكون حادثا بعد الشراء أو قبله فلا شك عندنا في كونها أم ولد لامن جهة انه حادث
أضيف الى أقرب أوقاته لانها لو ولدت قبل الشراء ثم ملكها تصير أم ولد عندنا اه
(وقال في قاعدة الاصل في الابضاع التحريم) ولذا قال في كشف الاسرار شرح
أصول فخر الاسلام الاصل في النكاح المحظروا بيع لاضرورة اه فاذا تقابل
في المرأة حل وحرمة غابت المحرمة ولهذا لا يجوز التحريم في الفروج وفي كافي
الحاكم الشهيد من باب التحريم ولو أن رجلا له أربع جواري أعنت واحدة منهن
بعينها ثم نسبها فلم يدرك رأيتهن أعتق لم يسعه ان يتحرى لاطوة ولا للبيع ولا يبيع المحاكم

أن يحل بينه وبينهن حتى بين المعلقة من غيرها (ثم قال) فان باع في المسألة الأولى ثلاثاً من المجواري فحكم المحاكم بأن أجاز بيعهن وكان ذلك من رأيه وجعل الباقية هي المعلقة ثم رجع اليه بعض من باع بشراً أو هبة أو ميراث لا ينبغي أن يظأها لان القاضي قضى فيه بغير علم ولا ينبغي أن يظأ شيئاً ممن بالملك الا ان يتزوجها فينزلها بأس لانها زوجته أو أمته ولا يجوز التحري في الفروج لانه يجوز في كل ما جاز للضرورة والفروج لا تحل بالضرورة اهـ (ثم قال) ولو أعتق جارية من رقيقه ثم نسبها لم يجز للقاضي التحري ولا يقول للورثة أعتوا أو أيتها شتم أو أعتقوا التي أكبر ظنكم انها حرة ولكنه يسألهم فان زعموا أن الميت أعتق هذه بعينها أعتقها واستخلفهم على علمهم في الباقيات فان لم يعرفوا من ذلك شيئاً أعتقهن كلهن وأسقط عنهن قيمة احدهن وسبعين فيما بقي اهـ وقد نقلنا بقية هذه العبارة في كتاب النكاح فراجعها (ثم قال) ولو أن قوماً كان لكل واحد منهم جارية فاعتق أحدهم جاريته ولم يعرفوا المعلقة فلكل واحد منهم ان يظأ جاريته حتى يعلم أنها المعلقة بعينها وان كان أكبر رأي أحدهم انه هو الذي أعتق فأحب الى أن لا يقرب حتى يستيقن ذلك ولو قرب لم يكن ذلك حراماً ولو اشترى رجل واحد قد علم ذلك لم يحل له أن يقرب واحدة ممن حتى يعرف المعلقة ولو اشترى من الواحد حل له وطئهن فان فعل ثم اشتريت الباقية لم يحل له وطء شيء ممن ولا يبيعهما حتى يعلم المعلقة ممن اهـ وقد نقلناه في النكاح (وقال في قاعدة الاصل في الكلام المحققة مانعه) ولو قال لامته او من كوحته ان نكحتك فعلى الوطاء فلو عقد على الأمة بعد اعتاقها أو على الزوجة بعد ابايتها لم يهتث كما في كشف الاسرار اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الطلاق (ثم قال) ونقض علينا الاصل المذكور الى أن قال ومن أضاف العتق الى يوم قدوم زيد فقد قدم ايلا عتق اهـ (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانعه) ومنه مشروعية المكاتب ليتخلص العبد من دوام الرق لمسا فيه من العسر ولم يبطلها بالشرط الفاسدة توسعة اهـ (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة من البحث الرابع العرف الذي تحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن والسابق دون المتأخر) ولذا قالوا لا عبرة بالعرف الضارئ فلذا اعتبر العرف في المعاملات ولم يعتبر في التعليق فيبقى على عمومته ولا يختصه العرف وفي آخر المبدسوط اذا أراد الرجل أن يغيب خلفته

أمرأته فقال كل جارية أشتريها فهي حرة وهو يعني كل سفينة جارية عملت نيته ولا يقع عليه العتق قال الله تعالى وله الجوارى المنشآت في البحر كالأعلام والمراد السفن فإذا أراد ذلك عملت نيته لأنها ظالمة في هذا الاستحلاف ونية المظالم فيها يحلف عليه معتبرة اهـ وقد نقلنا بنية هذه العبارة في الطلاق فراجعها ونقلنا بعضها في كتاب الإيمان (وقال في القاعدة الثانية إذا اجتمع المحلل والمحرّم غلب المحرّم الحلال مانصه) ومنها عدم جواز وطء الجارية المشتركة اهـ (ثم قال) ومنها باب الطلاق والعتاق فلو طلق زوجته وغيرها أو أعتق عبده وعبد غيره أو طلقها أو أربعا نفذ فيما ملكه اهـ وقد نقلنا هذه في كتاب الطلاق أيضا (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع مانصه) ونخرج عنها مسائل منها يصح اعتاق الحمل دون أمه بشرط أن تلده لأقل من ستة أشهر اهـ (ثم قال) ومنها صحة تديره اهـ (ثم قال) ومنها ثبوت نسبه اهـ أي بالدعوة أي دعوة ما في بطن أمته كما أفاده في الشرح فراجعه (ثم قال) ومنها لو قال بعث عبدي من زيد فاعتقه فإن ذكر زيد عتق العبد ولم يثبت المسال ومنها لو قال بعته من نفسه فإنكر العبد عتق بلا عوض اهـ (ثم قال) الرابعة يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها إلى أن قال ومنه قن لهما أعتقه أحدهما وهو وسرفلو شري المعتق نصيب الساكت لم يميز ولا يتمكن الساكت من نقل ملكه إلى أحد لكن لو أدى المعتق الضمان للساكت ملك نصيبه اهـ (وقال في القاعدة الثامنة إذا اجتمع أمران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل أحدهما في الآخر غالبا مانصه) ولو تكرر الوطء بشبهة واحدة فإن كانت شبهة ملك لم يجب الامهر وواحد لأن الثاني صادف ملكه وإن كانت شبهة اشتباه وجب لكل وطء مهر لأن كل وطء صادف ملك الغير فالأول كوطء جارية ابنه أو مكاتبه والمنكوحه فاسدا ومن الثاني وطء أحد الشريكين الجارية المشتركة ولو وطئ مكاتبه مشتركة مرارا اتحد في نصيبه لها وتعدد في نصيب شريكه والكل لها ولا يتعدد في الجارية المستعقة كذا في الظهيرية اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب النكاح أيضا (قال في القاعدة التاسعة إجمال الكلام أولى من إهماله مانصه) ومما فرغته على القاعدة قول الإمام الأعظم من قال لعبده لا كبير سنأمنه هذا بنى فإنه أعمله عتقا مجازا عن هذا حروهم إهماله وقال في المنار من بحث الحروف من أو ووقلا إذا

قال لدابته وعبداه هذا حر أو هذا انه باطل لانه اسم لاحدهما غير عين وذلك غير محل
 للعتق وعنده هو وكذلك لكن على احتمال التعيين حتى لزمه التعيين كما في مسألة
 العبدین والعمل بالمحتمل أولى من الاهداء فجعل ما وضع لمحقيقته مجازاً عما يحتمل
 وان استحال حقيقة وعده ما ينكر ان الاستعارة عند استعمال المحكم اه قيد بأو
 لانه لو قال لعبد ودابته أحدكما حر عتق بالاجماع كما في المحيط وبيننا الفرق في شرح
 المنار اه (قال في القاعدة العاشرة الخراج بالضمنان مانصه) قال السيوطي
 خرج عن هذا الاصل مسألة ما لو أعتقت المرأة عبداً فان ولده يكون لابنها ولو جنى
 جنابة خطأ فالعقل على عصبتها دونه وقد يجبي مثله في بعض العصبية بعقل
 ولا يرث اه وأما منقول مشايخنا فيها فكذلك قال في الهداية وكذا الولد لابن
 المعتقة حتى يرثها ودون أخيها إلا أن جنابة المعتق على أخيها لانه من قوم أبيها
 وجنابته بخنابتها اه وقد نقلناه في كتاب الجنابات (وقال في القاعدة
 الحادية عشر السؤال معاذ في الجواب) قال النزاري في فتاواه من آخر الوكالة وعن
 الثاني لو قال امرأة زيد طالق أو عبده حر وعليه المثنى الى بيت الله المحرام ان دخل
 هذه الدار فقال زيد نعم كان حالفاً بأكاه لان الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال
 ولو قال أجزت ذلك ولم يقل نعم فهو لم يحلف على شيء ولو قال أجزت ذلك على ان
 دخلت الدار أو أزوتته نفسى ان دخلت لزم وان دخل قبله الا جازة لا يقع شيء الى
 آخره اه وقد نقلنا هذه العبارة في الطلاق (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب
 الى ساكت قول مانصه) وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال الحادية
 والعشرون سكوت المولى عند ولادة أم ولده اقرار به اه (وقال في القاعدة
 الخامسة عشر من استجمل بالشي قبل أو انه عوقب بجرمانه مانصه) ومنها ما ذكره
 الطحاوي في مشكل الآثار ان المدكاتب اذا كان له قدرة على الاداء فأخوه منه
 ليسدوم له النظر الى سيده لم يجزله ذلك لانه منع واجبا عليه اي بقي ما يحرم عليه اذا
 أداه نقله عنه السبكي في شرح المنهاج وقال انه يخرج حسن لا يبعد من جهة
 الفقه اه ولم يظهر لي كونها من فروعه وانما هي من فروع ضدها وهوان
 من آخر النبی بعدد أو انه فليتأمل في الحكم فانه لم يذكر الا عدم الجواز فلم يعاقب
 بحرمان شيء اه (ثم قال) وخرج عنها مسائل الاولى لو قتلت أم الولد سيدها عتقت
 ولم تحرم أي من العتق مع انها استجملت قبل أو انه الثانية لو قتل المدبر سيده

عتق ولكنه يسمي في جميع قيمته لانه لا وصية لقاتل اه وقد نقلنا ذلك في كتاب
المجانيات أيضا (وقال في القاعدة السابعة عشرة لامة بالظن البين خطاه
مانصه) ولو خاطب امرأته بالطلاق ظانا أنها أجنبية فبان أنها زوجته طلق
وكذا في العتاق اه ونقلنا ذلك أيضا في كتاب الطلاق (وقال في القاعدة
الثامنة عشر ذكر بعض ما لا يتجزى كذكر كله مانصه) ونخرج عن القاعدة العتق
عند أي حذفة فاذا اعتق بعض عبده لم يعتق كله ولكن لم يدخل لانه مما يتجزى
عنده والكلام فيما لا يتجزى اه وقوله ولكن استدرالك على قوله ونخرج عن
القاعدة بأن العتق لم يدخل فيها يخرج كذا في شارحها (وقال في أحكام الناسي
من الفن الثالث مانصه) ولو قبل الكتابة وادى البدل ثم ادعى الاعتاق قبله تسمع
ويسترد اذا برهن اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الدعوى (ثم قال) فيه أيضا
وقالوا في باب الاستحقاق ولا يضر التناقض في المحرية والنسب والطلاق اه وقد
نقلنا بقيته في كتاب القضاء (ثم قال) والناسي والعامد في اليمين سواء وكذا
في الطلاق الى ان قال وكذا في العتاق اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الطلاق أيضا
(ثم قال وأقسامه أي المجهل على ما ذكره الاصوليون كما في المنار أربعة جهل باطل
لا يصلح عذرا في الآخرة كجهل الكافر بصفات الله سبحانه وتعالى وأحكام
الآخرة وجهل صاحب الهوى وجهل الباغي حتى يفهم مال العادل اذا أنلفه
وجهل من خالف باجتهاده الكتاب والسنة والاجماع كبيع أمهات الاولاد اه
وقد نقلنا هذه في الجهاد (ثم قال) والثالث المجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر
وانه يكون عذرا ويلحق به جهل الشفيع وجهل الامة بالاعتاق اه وقد
نقلناه في كتاب الشفعة وكتاب النكاح (ثم قال) وقالوا لم تعلم الامة بأن لها
خير العتق لا يبطل بسكوته ولو لم تعلم الصغيرة بخيار البلوغ بطل اه وقد نقلنا
هذه في النكاح (وقال في أحكام الصبيان مانصه) ولا يقع طلاقه وعتقه الا
حكم في مسائل ذكرناها في النوع الثاني من الفوائد في الطلاق اه وقد ذكرنا
هذه المسئلة في كتاب الطلاق أيضا (وقال في أحكام السكران مانصه) واختلف
التصحيح فيما اذا سكر من الاشربة المتخذة من المحبوب والعسل والفتوى على انه
اذا سكر من محرم فبقيع طلاقه وعتاقه ولو زال عقله بالبنج لم يقع وعن الامام انه ان
كان يعلم انه بنج حين شرب يقع والا اه وقد نقلنا ما في كتاب الطلاق (وقال

في أحكام العبيد مانصه) ولا يلحق ولدهما مولاهما لا بدعوته ولو أقربوطها اه
 (ثم قال) ودواؤه مريضاً على مولاه بخلاف المحرور ولو زوجة اه ونقلناهما
 في النكاح أيضاً وفي كتاب الطلاق (ثم قال) واعتاقه باطل ولو معلقاً بما
 يملكه بعد عتقه اه (ثم قال) وواء احدي الامتين ببيان لا تتق المبهم بخلاف
 وواء احدي المرأتين لا يكون ببيان في الطلاق المبهم اه وقد نقلناهما في كتاب
 الطلاق (ثم قال) وعتقه موقوف على اجازة مولاه اه (وقال في بحث الاحكام
 الاربعة مانصه) الاقتصار كما اذا أنشأ الطلاق أو العتاق وله نظائر جرة والانتقال
 وهو انقلاب ما ليس بعلة ملة كما اذا علق الطلاق أو العتاق بشرط فعند وجود
 الشرط ينقلب ما ليس بعلة ملة اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الطلاق (وقال في
 أحكام الخثي مانصه) وان قال لامرأته ان كان أول ولد تلدينه غلاماً فانت طالق
 أو قال كذلك لامته فأنت حرة فولدت خثي مثلاً لم تطاق ولا تعتق اه وقد
 نقلناهما في كتاب الطلاق (ثم قال) ولا يدخل تحت قول المولى كل عبد لي حر
 أو كل أمة لي حرة إلا اذا قلنا ما يعتق اه (ثم قال) وحاصله انه كالانثى في جميع
 الاحكام الا في مسائل الى ان قال ولا يقع عتق وطلاق علقاً على ولادتها انثى به
 ولا يدخل تحت قوله كل أمة اه وقد نقلناهما في كتاب الطلاق (وقال في أحكام
 المحارم مانصه) واختص المحرم بالنسب بأحكام منها عتقه على قريبه لوملـكه
 ولا يختص بالاصل والفرع اه (ثم قال) فابن العم الاخ من الرضاع لا يعتق
 ولا تجب نفقته اه وقد نقلناه في الطلاق (ثم قال) وتختص الاصول بأحكام
 الى ان قال ومنها الوادعي الاصل ولد جارية ابنه يثبت نسبه والمجذب اب الاب كالأب
 عند عدمه ولو حكم لعدم الاهلية بخلاف الفرع اذا ادعى ولد جارية أصله لم يصح
 الاب تصديق الاصل اه وقد نقلنا ذلك في كتاب النكاح أيضاً وفي كتاب
 المدعى (ثم قال فائدة) يترتب على النسب اثنا عشر حكمه اتوديث المال
 والولاء اه (وقال في أحكام غيبة المحشقة مانصه) ويترتب عليها وجوب
 الغسل الى ان قال ووقوع العتق المعلق به اه (وقال في أحكام العقود مانصه)
 وجائز من أحد المجانين فقط الرهن الى ان قال والكتابة جائزة من جانب العبد
 لازمة من جانب السيد اه (ثم قال تكميل) الباطل والفاسد عندنا في
 العبادات مترادفان الى ان قال وأما الكتابة فمفرقة فيما بين الفاسد والباطل

فيعتق بإدعاء العبد في فاسدها كالكتابة على خمر أو خنزير ولا يعتق في باطلها
كالكتابة على ميتة أو دم كما ذكره الزياحي اه (وقال في أحكام الكتابة مانصه)
وأما وقوع الطلاق والعتاق بها فقال في البرازية الكتابة من الصحيح والأخرس على
ثلاثة أوجه إلى أن قال ولو كتب على شيء يستبين عليه عبده كذا أو امرأته كذا أن
نوى صحح والا لا ولو كتب على الماء والهواء لم يقع شيء به وإن نوى اه وقد ذكرنا
بقية هذه العبارة في كتاب الطلاق فراجع اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه)
الثانية عشر الملك المألهين والمنفعة معا وهو الغالب أو للعبد فقط أو للمنفعة فقط
كالعبد الموصى بمنفعته أبدا ورقبته للوارث إلى أن قال ولوأعتقه المالك نفذ وضعه
قيمه يشترى بها خادم إلى أن قال ولم أر حكم كتابته من المالك وينبغي أن تكون
كاعتاقه لا تصح إلا بالتراضي وحكم اعتاقه عن الكسارة وينبغي أن لا يجوز لآله
عادم المنفعة لآل ك اه وقد نقلنا بقية في كتاب الوصايا (وقال في بحث القول
في الدين مانصه) فوائده الأولى ليس في الشرع دين لا يكون إلا حالا الرأس مال
السلم إلى أن قال وأما بدل الكتابة فيصح عندنا حالا ومؤجلا اه وقد نقلنا
بقية في كتاب الدينيات (وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع مانصه)
الثامن ضمان سرية الاعتاق لا يمنعه لأن الدين لا يمنع ديناً آخر اه (وقال
في بحث القول في ثمن المثل مانصه) ومنها ضمان عتق العبد المشترك إذا أعتقه
أحدهما وكان مؤسرا واختار الساسكت تضمينه فالاعتبر القيمة يوم الاعتاق
كما اعتبر حاله من اليسار والاعسار فيه كما ذكره الزياحي اه (وقال في بحث ثمن المثل
مانصه) ومنها قيمة جارية الابن إذا أحبلها الأب وأدعاه وأظهر من كلامهم أن
الاعتبار بقيمة قبيل العلوق لقولهم أن الملك يثبت شرطاً للاستيلاء عندنا لأحكام اه
وقد نقلناه في كتاب الحدود (وقال في بحث القول في مهر المثل مانصه) وفي الوطء
بشبهة أن لم يقدر الملك سابقا كما في أمة ابنه إذا أحبلها فلامهر عليه اه وقد نقلناه
في كتاب النكاح وفي كتاب الحدود (ثم قال) بيان ما يمتد فيه المهر بتعدد
الوطء وما لا يتعدد أما في النكاح الصحيح فجعله أبو حنيفة منقسماً على عدد الوطئات
تقدر أولاً لا يتعدد كما لا يتعدد بوطء الأب جارية ابنه إذا لم تحبل وكذا بوطء السيد
مكاتبته وفي النكاح الفاسد ويتعدد بوطء الابن جارية أبيه أو الزوج جارية امرأته
وأفتى والده الصدر الشهيد بالتعدد في الجارية المشتركة اه وقد نقلناه في كتاب

النكاح (وقال في بحث القول في الشرط والتعليق مانصه) فائدتان من ملك
التنخير ملك التعليق الا الوكيل بالطلاق عليك التنخير ولا عليك التعليق ومن لا ملك
التنخير لا ملك التعليق الا اذا علقه بالملك أو سببه الثانية العبد والملك كاتب لوقلا لكل
ملك أملكه فهو حر بعد عتقي صح بخلاف الصبي وتماه في الجماع للمصدر سليمان
من باب العين في ملك العبد والملك كاتب اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق ونقلنا
بعضه في كتاب الوكالة (وقال في بحث ما افرق فيه العتق والطلاق) يقع
الطلاق بالفاظ العتق دون عكسه وهو بغض المباحات الى الله تعالى دون
العتق ويكون بدعي في بعض الاحوال دون العتق اه وقد نقلناه في كتاب
الطلاق (ثم قال ما افرق فيه العتق والنوقن) العتق يتمل التعليق بخلاف
الوقف ولا يرتد بالرد بخلاف الوقف على معين اه وقد نقلناه في كتاب الوقف
(ثم قال ما افرق فيه المدير وأم الولد ثلاثة عشر كما في فروق الكرايس) لا تضمن
بالغصب وبالاتاق والبيع الفاسد ولا يجوز القضاء ببيعها بخلافه وتعتق من
جميع المال وهو من الثلث وقيمتها ثلث قيمتها لو كانت قننه وهو النصف في رواية
والثلثان في أخرى والجميع في أخرى وعليها العدة اذا عتقت أموات السيد لا على
المديرة ولو استولدت أم ولد مشتركة لا يملك نصيب صاحبه بالاعتماد بخلاف المديرة
ويثبت نسب ولدها بالسكرت دون ولد المدير ولا يملك المحرري بيعها وله بيعه
ولا نسعى لدين المولى بعد موته بخلافه ولا يصح تبديرها ويصح استبدال المديرة
ولو استولدت جارية ولده صح ولو صغيرا ولو دبر عبده لا اه وقد نقلناه بعضه في كتاب
الغصب وكتاب البيوع وكتاب القضاء (وقال في بحث ما افرق فيه البيع
الفاسد والصحيح) يصح اعتاق البائع بعد قبض المشتري بتكرير لفظ العتق بخلافه
في الصحيح ولو امره المشتري باعتاقه عنه ففعل عتق على البائع بخلافه في الصحيح
اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في أواخر الفرق والجمع مانصه)
قاعدة المضاف الى معرفة فيد العموم الى ان قال ونخرج عن هذه القاعدة
لو قال زوجتي طالق أو عبدي حر طلقت واحدة وعتق واحد والتعيين
اليه ومقتضاها طلاق الكل وعتق الجميع اه وقد نقلناه في كتاب
الطلاق (ثم قال) فائدة اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل
المتضمن بالسكسر بطل المتضمن بالفتح الى ان قال ونخرج عنها ما ذكره في البيوع

الى ان قال وماذا كروه في المكاتب لو أبرأه المولى عن بدل الكتابة فلم يقبل عتق وبقى
البدل مع ان الابراء متضمن للعتق وقد بطل المتضمن للرد ولم يبطل ما في ضمنه من
العتق اهـ (وقال في فن الالغاز ما نصه) العتق أى عبد عتق بلا عتاق وصار
مولاه ملكا له فقل حربي دخل دارنا مع عبده بلا امان والعبد مسلم عتق واستولى
على سيده ملكه ويستل بوجه آخر أى رجل صار مملوكا لغيره وصار العبد حرا
أى زوجين مملوكين تولد منهم ماولد حر فقل الزوج عتق تزوج بالاذن أمة
أبيه باذنه فالولد ملك للاب وهو حر لانه ابن ابنه أى رجل أعتق عبده وباعه
وجازا فقل اذا ارتد العبد بعد عتقه فسيده وباعه اهـ وقد نقلناه في كتاب
البيع (ثم قال) أى عبد عتق عتقه على شرط ووجد ولم يعتق فقل اذا قال اذا
صليت ركعة فأنت حر فصلها ثم تكلم ولو صلى ركعتين عتق والركعة لابد من ضم
أخرى اليها لتكون جائزة وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) أى رجل أقر
بعتق عبده ولم يعتق فقل اذا أسنده الى حال صباه اهـ وقد نقلناه في كتاب الاقرار
(ثم قال في فن الالغاز أيضا ما نصه) الكتابة أى والتدبير أى كتابة يتقضيها غير
المتعاقدين فقل اذا كان المكاتب مديونا للغير ما نقضها أى مكاتب ومدير جاز
بيعه فقل اذا كاتبه أودبره حربي في دار الحرب ثم أخرجه الى دار الاسلام أو يلحقها
بدار الحرب مرتدين فيأسرهما المولى اهـ المأذون أى عبد لا يثبت اذنه بالسكون
اذا رآه المولى يبيع ويشتري فقل عبد القاضي اهـ (وقال في فن الالغاز في بحث
البيع) أى رجل باع أباه وصح حلاله فقل رجل أذن لعبده ان يتزوج حرة ففعل
فولدت ابنا وماتت فورثها ابنها فطالب الابن مالك أبيه بمهر أمه فوكله المولى في
بيع أبيه واستيفاء المهر من ثمنه ففعل جاز اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم
قال في فن الحيل) العاشر في الاعتاق وتوابعه الحيلة للشرى يكون في تدبير العبد
وكتابه لهما ان يوكلان يفعل ذلك بكامة واحدة الحيلة في عتق العبد في المرض
بلا سعاية ان يبيعه من نفسه ويقبض البدل منه فان لم يكن للعبد مال دفع المولى
له ليقبض منه بصفحة الشهود واختلفوا في صحة اقرار المولى بالقبض أعتقه ولم
يشهد حتى مرض فاذا أقر اعتبر من الثالث والحيلة ان يقرب العبد لرجل ثم الرجل
يعتقه اذا أراد ان يطأ جارية ولا يمنع بيعهما لو ولدت يمينها لابنه الصغير ثم
يتزوجها فاذا ولدت فالاولاد احرار ولا تكون أم ولد اهـ (وقال في فن الحيل من

بحث الايمان مانصه) حلقته امرأته بان كل جارية يشتريها فهي حرة فقال نعم ناويا
 قرية بعينها صحت نيته ولو فوى بالجارية السفينة صحت نيته اه وقد نقلناه في
 كتاب الايمان (ثم قال) ان فعلت كذا فعبدته حريته ثم يفعل ثم يسترده الحيلة
 في بيع مدبر يعتق بموت سيده ان يقول اذا مات وأنت في ملكي فأنت حرة اه وقد
 نقلناه في كتاب الايمان (ثم قال في فن الحيل في بحث البيع والشراء) الحيلة في بيع
 جارية يعتقها المشتري ان يقول ان اشتريتها فهي حرة فاذا اشتراها اعتقت واذا
 أراد المثلث تری ان تخدمه زاد بعد موتي فتكون مدبرة اه وقد نقلناه في كتاب
 البيوع (وقال في الفن السادس فن الغرور في بحث النكاح مانصه) تزوج أمة
 على ان كل ولد تله حرم النكاح والشرط ولو اشتراها كذلك فسد لان الثاني
 يفسده الشرط لا الاول اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال في الفن المذكور
 كتاب العتاق) لو أضافه الى فرجه عتق لالى ذكره لان الاول يعبر به عن الكل
 بخلاف الثاني ولو قال عتقك على واجب لا يعتق بخلاف طلاقك على واجب
 لان الاول يوصف به دون الثاني اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) ولو قال كل
 عبد اشتريه فهو حرة فاشترى فاسدا ثم صححها لا يعتق وفي النكاح نطق لانحلال
 اليمين في الاولى بالغاسد بخلاف الثاني اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال)
 أعتق أحد عبدي ثم قال لم أعن هذا يعتق الآخر وكذا في الطلاق بخلافه في الاقرار
 فانه لا ينعين الآخر لان البيان واجب فيه ما كان تعينا اقامة له اه وقد نقلناه في
 كتاب الطلاق وفي كتاب الاقرار (وقال في الفن المذكور في بحث الملاق مانصه)
 يقع الطلاق والعتاق والابراء والتدبير والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتلقين
 بخلاف البيوع والهبة والاجارة والاقالة والفرق ان تلك متعلقة باللفاظ بلا
 رضا بخلاف الثانية اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أخو المؤلف أيضا
 في الفن السادس في بحث الايمان مانصه) له عليه مائة فقال ان أخذتها منك
 اليوم درهم ما دون درهم فعبدي حرة غررت الشمس وقد قبض خمسين لا يحنث
 ولو قال ان أخذت منها اليوم درهم ما دون درهم يحنث والفرق ان شرط الحنث
 في الاول قبض المائة في اليوم متفرقة ولم يوجد لان الملاء كناية عنها وفي الثاني
 شرط قبض البعض وقد وجد عبده حرة بعتة بتسعة فيساعه بعشرة لا يحنث
 ولو حلف لا يشتريه بتسعة فاشترى بعشرة حنث والفرق ان البيع بتسعة لا يثبت

ما يثبت البيع بعشرة والشراء بعشرة يثبت ما يثبت الشراء بتسعة اهـ وقد نقلناه
 في كتاب الايمان (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة مانصه) كتاب
 المكاتب الكتابة المحالة صحيحة بخلاف السلم والفرق ان السلم بيع المعدوم
 وانما يجوز مقرونا بالشرايط التي منها الاجل بالنص أما الكتابة فاعتاق معلق
 على الأداء اهـ وقد نقلناه في كتاب البيع (ثم قال) كاتب عبده على قيمته فسدت
 ولو تزوج أمة على قيمتها جاز والفرق ان الكتابة تغسد بالشرط والنكاح والمخاج
 لا اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) كاتبها واستثنى جملها فسدت بخلاف
 الوصية لانها تبرع فلا تنفضى الى المنازعة اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم
 قال) المكاتب اذا مات عن غير وفاء ولا ولد بطلت الكتابة بلا قضاء وقيل لا بد
 من القضاء بهجزه ولو عن وفاء لا تبطل ويعتق قبيل الموت والفرق انه اذا مات عن
 وفاء أمكن الاداء فيجوز كالأداء بخلاف ما اذا لم يترك شيئاً لان العجز يطلها اهـ
 (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة من كتاب الاكراه مانصه) ولو أكره على
 الطلاق والعتاق فطلق وقع ولو أكره على الاقرار بهما لا يقع اهـ وقد نقلناه في
 كتاب الطلاق وذكرنا الفرق بينهما ونقلناه أيضاً في كتاب الاكراه (وقال المؤلف
 في كتاب الطلاق مانصه) النداء للاعلام فلا يثبت به حكم الا في الطلاق بينا طالق
 وفي العتق يا حراً (ثم قال) ولد الملاءنة لا ينتفي عنه في جميع الاحكام من
 الشهادة والركعة والقصاص والمنسأحة والعتق بملك القريب اهـ (ثم قال)
 الصبي لا يقع طلاقه الا اذا أسلمت فعرض عليه الاسلام ميمزاً فأنى الى ان قال وبؤهل
 له كعتق قريبه اهـ (ثم قال) المعلق بالشرط لا ينعقد سداً للحال والمضاف
 ينعقد في الطلاق والعتاق والنداء اذا قال أنت حر غداً لم يملك بيعة اليوم وماله
 اذا قال اذا جاء غداً اهـ (ثم قال) القول له اذا اختلف في وجود الشرط فيما لم يعلم
 من جهتها الا في مسائل الى ان قال وفيما اذا علق عتقه بطلاقه ثم خيره او ادعى
 انها اختارت بعد المجلس وهي فيه كما في الكافي اهـ (ثم قال) اذا علقه بما لا يعلم
 الا منها كخضها فالقول لها في حقها واذا علق عتقه بما لا يعلم الا منه فالقول له على
 الاصح كقوله للعبدان احتملت فأنت حرفتان احتملت وقع باخباره كما في المحيط
 وفرق بينهما في الخسائية بامكان النظر الى خروج المني بخلاف الدم الخارج عن
 الرحم اهـ (ثم قال وفي الايضاح قبيل الايمان مانصه) استثناء الكل من الكل

باطل الى ان قال وفي الايضاح قبيل الايمان اذا قال غلاماى حران سالم ويزيغ
الابن بغاصح الاستثناء لانه فصل على سبيل التفسير فانصرف الاستثناء الى المفسر
وقد ذكرهما جلة فصيح الاستثناء بخلاف ما لو قال سالم حر ويزيغ حر الابن بغا لانه
أفرد كلا منهما بالذکر فكان هذا الاستثناء لكل ما تكلم به فلا يصح اهـ (وقال
في كتاب الايمان مانصه) بين اللغولا واخذة فيهما الا في ثلاث الطلاق والعتاق
والنذر اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) حلف لا يحلف حنث بالتعليق
الا في مسائل ان يعلق بافعال القلوب أو يعلق بمجئ الثمر في ذوات الاشهر
أو بالتطابق أو يقول ان أدبت الى كذا فانت حران تجزى فانت رقيق اهـ وقد
نقلنا بقیته في كتاب الطلاق (وقال في كتاب المحمود مانصه) علق عتق عبده على
زناه فادعى العبد وجود الشرط حلف المولى فان نكل عتق واختلفوا في كون
العبد قاذفا كفى قضاء الولوالجية اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال
في الفن الثاني من أول كتاب البيوع في بحث أحكام الحمل مانصه) هو تابع لأمه
في أحكام العتق والتدبير المطلق لا المقيد كفى الظهيرية والاستيلاء والكتابة
والحرية الأصلية والرق والملک سائر أسبابه وحق المالك القديم يسرى اليه
وحق الاسترداد في البيع الفاسد وفي الدين فيباع مع أمه للدين اهـ (ثم قال) وفي
فتح القدير بعد ما عتق الحمل لا يجوز بيع الأم وتجوزه بنتها ولا تجوز بنتها بعد تدبير
الحمل على الأصح كذا في المبسوط اهـ وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال) ولا يفرد
بكم مادام متصلا فلا يباع ولا يوهب الا في مسائل إحدى عشرة يفرد فيها
في الاعتاق والتدبير الخ اهـ (ثم قال) ولا فرق في كون المجنين تبع لأمه بين بني
آدم والمجونات فالولد منها صاحب الانثى لا صاحب الذكر كذا في كراهية البرازية
اهـ وقد نقلناه في كتاب اللقطة (ثم قال) ويثبت نسبه اهـ قال الشارح أى
الحمل من ذی الفراش أو السيد اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أيضا في
كتاب البيوع في بحث العبرة للمعنى لا الالفاظ مانصه) ولو قال أعتق عبدك عنى
بألف كان يبع للمعنى لكن ضمنى اقتضاء فلا تراعى شروطه وانما تراعى شروط
المقتضى فلا بد ان يكون الأمر أهلا للاعتاق ولا يفسد بألف ورطل من حجر اهـ
(ثم قال) ولو قال عبده ان أدبت الى ألفا فانت حر كان اذناؤه في التجارة وتعلق
عتقه بالاداء نظرا للمعنى لا كتابة فاسدة اهـ وقد نقلناه في الاذن والمجر (ثم قال)

ولو قال لعبدك بعث نفسك منك بألف كان اعتاقا على مال نظر للمعنى اه (ثم قال)
 وخرج عن هذا الاصل مسائل الى ان قال ولا يقع العتق بألفاظ الطلاق وان نوى
 والطلاق والعتاق يراعى فیهما الالفاظ لا المعنى فقط فلو قال لعبدك ان أدیت الى
 كذا في كيس أبيض فاداه في كيس أحمر لم يعتق ولو وكنه بطلاق زوجته منهجرا
 فعلقه على كائن لم تطلق اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) تكرار الايجاب
 يبطل الاول الا في العتق على مال كذا في بيع الذخيرة اه (ثم قال) المحقوق
 المجردة لا يجوز الاعتياض عنها الى ان قال وخرج عنها حق القصاص وملك
 النكاح وحق الرق فانه يجوز الاعتياض عنها كما ذكره الزبلي في الشفعة اه
 وقد نقلناه في كتاب الطلاق وكتاب المجنات (ثم قال) للبائع حق حبس المبيع
 للثمن المحال الا في مسائل في البرازية لو اشترى العبد نفسه من مولاه اه (ثم قال)
 اذا قبض المشتري المبيع بلاذن البائع قبل نقد الثمن ثم تصرف نقض تصرفه
 الا في التسدير والاعتاق والاستيلاد وله ابطال الكتابة كما في البرازية اه (ثم
 قال) المستأمن يبيع مدبره ومكاتبه دون أم ولده اه (وقال في كتاب الكفالة
 مانصه) التأخير عن الاصيل تأخير عن الكفيل الا اذا صالح المكاتب عن قتل العهد
 بمال ثم تكفله انسان ثم عجز المكاتب تأخرت مطالبة المصالح الى عتق الاصيل
 وله مطالبة الكفيل الآن كذا في الخانية اه وقد نقلناه في كتاب المجنات وفي
 كتاب الصلح (وقال في كتاب القضاء مانصه) القضاء يقتصر على المقضى عليه ولا
 يتعدى الى غيره الا في خمسة ففي أربعة يتعدى الى كافة الناس فلا تسمع دعوى
 أحد فيه بعده في الحرية الاصلية والنسب وولاء العتاقة والنكاح كما في الفتاوى
 الصغرى اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) وفي شرح الدرر والغرر
 لما لا خسرو في باب الاستحقاق والمحكم بالحرية الاصلية حكم على المكافة حتى لا تسمع
 دعوى الملك من أحد وكذا العتق وفروعه وأما الحكم في الملك المؤرخ فعلى
 المكافة من التارخ لا قبله يعني اذا قال زيد لبركانك عبدى ملكتك منذ
 خمسة أعوام فقال بكراني كنت عبدك منذ سنة أعوام فاعتقني وبرهن
 عليه اندفعت دعوى زيد ثم قال عمر ولي بركانك عبدى ملكتك منذ خمسة أعوام
 وانت ملكي الآن فبرهن عليه تقبل ويقعخ الخ حكم بحريته ويجعل ملكا لعمر و
 يدل عليه ان قاضيان قال في أول البيوع من شرح الزيادات مسائل الباب على

قسمين أحدهما عتق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الأصل والقضاء به قضاء على كافة الناس والثاني القضاء بالعتق في الملك المؤرخ وهو قضاء على كافة الناس من وقت التاريخ ولا يكون قضاء قبليه فليكن هذا على ذكر من كان فان الكتب المشهورة خالية عن هذه الفائدة اهـ وهما منافاة أخرى هي انه لا فرق في كونه على الكفاية بين ان يكون ببيضة أو بقوله أنا حراً لم يسبق منه اقرار بالرق كما صرح به في المحيط البرهاني اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) وإذا اختلف المتبايعان في حال الفاء فاسخا الا في مسألة ما اذا كان المبيع عندنا فحلف كل بعتقه على صدق دعواه فلا تحلف ولا فسخ ويلزم البيع ولا يعتق واليمين على المشتري كما في الوقعات اهـ (وقال في كتاب القضاء أيضاً ما نصه) اختلاف الشاهدين مانع من قبولها ولا بد من التطابق لفظاً ومعنى الا في مسائل الى ان قال السادسة شهدانه أعتقه بالعريضة والاشترى بالفارسية تقبل بخلاف الطلاق والاصح القبول فيهما اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) الشهادة اذا بطلت في البعض بطلت في الكل كما في شهادات الظهيرة الا اذا كان عبد بين مسلم ونصراني فشهد نصرانيان عليهما بالعتق فانها تقبل في حق النصراني فقط كما في العتاق منها اهـ (ثم قال) من سعى في نقض ما تم من جهته فسيح عليه مردود عليه الا في موضعين الى ان قال وهب جارية واسم تولدها الموهوب له ثم ادعى الواهب انه كان دبرها أو اسم تولدها وبرهن تقبل وبستردها والعقر كذا في بيعوع الخلاصة والبرازية وفي فتح القدير نقلا عن المشايخ التناقض لا يضر في المحررة وفروعهما اهـ وظاهره ان البائع اذا ادعى التدبير أو الاستيلاء سمع فالهبة في كلام الفتاوى مثال وفي دعوى البرازية سوى بين دعوى البائع التدبير والاعتاق وذكر خلافا فيهما وزدت عليهما مسائل الاولى باعه ثم ادعى انه كان أعتقه الى ان قال الثالثة اشترى عبداً ثم ادعى ان البائع كان أعتقه اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) القاضي اذا قضى في مجتهد فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل الى ان قال أو بجهة بيع نصيب الساكت من قن حرة أحدهما اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) أو ببيع أم الولد على الاظهر وقيل ينفذ على الاصح اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) أو بالقرعة في معتق البعض اهـ (ثم قال) سمع الشهادة بدون الدعوى في المحرم الخالص والوقف وعتق الامة وحريتها

الاصلية اه (ثم قال) تقبل الشهادة حسبة بلا دعوى في طلاق المرأة وعنى الامة الى ان قال وفي تدبير الامة الى ان قال ولا تقبل في عنى العبد بدون دعواه عنده خلافا لهما واختلغا على قوله في الحرية الاصلية والمعتدلا اه (ثم قال) تقبل الشهادة حسبة بلا دعوى في ثمانية مواضع مذكورة في منظومة ابن وهبان في الوقف الى ان قال وحرية الامة وتدبيرها اه (ثم قال) وعلى هذا لا تجمع الدعوى من غير من له الحق فلا جواب لها للدعوى حسبة لا تجوز والشهادة حسبة بلا دعوى جائزة في هذه المواضع فليحفظ ثم زدت سادسة من القنية فصارت أربعة عشر موضعا وهي الشهادة على دعوى مولاه نسبه اه (ثم قال) واعلم ان شاهد الحسبة اذا أقر شهادته بلا عذر يفتق ولا تقبل شهادته فصولا عليه في الحدود وطلاق الزوجة وعنى الامة وظاهر ما في القنية انه في الكل وهي في الظهيرية واليتيمة وقد ألفت غير رسالة اه (ثم قال في كتاب القضاء أيضا) ولا يحال بين المولى وعنده قبل ثبوت عتقه الا في ثلاث مذكورة في منية المفتي اه (ثم قال) الشهادة بحرية العبد بدون دعواه لا تقبل عند الامام الا في مسئلتين الاولى اذا شهد بحريته الاصلية وأمه حية تقبل لا بعده موتها الثانية شهد بأنه أوصى له باعتاقه تقبل وان لم يدع العبد ردهما في آخر العبادية والاولى مفرقة على الضعيف فان الصحيح عنده اشترط دعواه في العارضة والاصلية كما قدمناه ولا تجمع دعوى الاعتاق من غير العبد الا في مسألة من باب التحالف من المحيط باع عبدا ثم ادعى على المشتري الشراء أو الاعتاق وكان في يده البائع تسع فيهما وان كان في يده المشتري تسع في الشراء فقط ولا يشترط الصحة دعوى الحرية الاصلية ذكر اسم أمه ولا اسم أب أمه نحو وان يكون حر الاصل وأمه رقيقة صرح به في آخر العبادية وجامع الفصولين وكذا في الشهادة بحرية الاصل كما في دعوى القنية القضاء بعد صدوره صحيحا لا يبطل بابطال أحد الا اذا أقر المقتضى له ببطلانه فإنه يبطل الا في المقتضى بحريته اه (ثم قال فيه أيضا) القضاء بالحرية قضاء على الكافة الا اذا قضى بعق من ملكه مؤرخ فإنه يكون قضاء على الكافة من ذلك التاريخ فلا تسع فيه دعوى ملك بعده وتسمع قبله لما ذكره من لاخير وفي الدرر والغرر اه (وقال فيه أيضا) الجهالة في المالك وكوفاة تمنع الصحة الى ان قال وفي الطلاق والعناني لا وعليه البيان اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب

الاقرار مانصه المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره الا في الاقرار بالحرية والنسب
 وولاء العتاقة كما في شرح المجمع معللاً بأنها لا تحتل النقض (ثم قال) والرق اه
 (ثم قال) الاستئجار اقرار به عدم الملك له على أحد القولين الا اذا استأجر المولى عبده
 من نفسه لم يكن اقراراً بحرية نفسه كما في القنية اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة
 (وقال فيه أيضاً) من ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصى والمولى اه
 (وقال فيه أيضاً) المقر اذا صار مكذباً شرطاً بطل اقراره الى أن قال وخرج عن
 هذا الاصل مسئلتان في قضاء الخلاصة بجمعهما ان القاضي اذا قضى باستصحاب
 الحال لا يكون تكذيباً له الاولى ان المشتري لو أقر أن البائع أعقب العبد قبل
 البيع وكذبه البائع ففقدى بالثمن على المشتري لم يبطل اقراره بالعقب حتى يعتق
 عليه اه وقد نقلناه في البيوع (ثم قال) وعلى هذا لو أقر بصرية عبده ثم اشتراه
 عتق عليه ولا يرجع بالثمن الخ فراجع اه (ثم قال) وكذا لو طلق أو أعتق ثم قال
 كنت صغيراً فالقول له وان أسند الى حال المجنون فان كان معه هوذا قبل والا لا اه
 وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) مجهول النسب اذا أقر بالرق لانسان فصدقه
 المقر له صح وصار عبده ان كان قبل تأكد حرية به بالقضاء اما بعد قضاء القاضي
 عليه بجد كامل أو بالقصاص في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك واذا صح
 اقراره بالرق فأحكامه بعده في الجنائيات والمحدودات أحكام العبد وتسامه في شرح
 المنظومة وفي القنية يصدق الا في خمسة زوجته ومكاتبته ومديره وأم ولده
 ومولى عتقه أقر بالرق ثم ادعى الحرية لا تقبل الا ببرهان كذا في البرازية وظاهر
 كلامهم ان القاضي لو قضى بكونه مملوكاً ثم برهن على انه حر فانه يقبل لان القضاء
 بالملك يقبل النقض لعدم تعديه كما في البرازية بخلاف ما لو حكم بالنسب فانه لا يسمع
 دعوى أحد فيه لغير المحكوم له ولا برهانه كما في البرازية لما قدمنا أن القضاء
 بالنسب مما يتعدى الخ اه وقد نقلنا بقبته في كتاب الدعوى (وقال في كتاب
 الصلح مانصه) اذا استحق المصالح عليه رجوع الى الدعوى الا اذا كان مما لا يقبل
 النقض فانه يرجع بقبته كالقصاص والعتق والنكاح والخام اه (وقال
 في كتاب الاكراه) بيع المكره يخالف البيع الفاسد في أربع يجوز بالاجارة
 بخلاف الفاسد وينتقض تصرف المشتري منه وتعتبر القيمة وقت الاعتمام دون
 القبض والتمن والمؤمن امانة في يد المكره مضمون في غيره كذا في المجتبى اه وقد

نقلناه في كتاب البيع (ثم قال فيه أيضا) اكره على الاعتاق فله تضمين المكره
 الا اذا اكره على شراءه من يعتق عليه باليمين أو بالعقابة اه (ثم قال فيه أيضا)
 اذا تصرف المشتري من المكره فانه يفسخ تصرفه من كتابة واجارة الا التديير
 والاستيلاء والاعتاق اه وقد نقلناه في كتاب البيع (وقال في كتاب
 الوصايا) اذا أبرأ الوصي من مال اليتيم ولم يجب بعبءه لم يصح والاصح وضمن الا في
 مسئله لو كاتب الوصي عبدا اليتيم ثم أبرأه من البذل لم يصح كافي الخائبة والمتولي
 على الوقف كالوصي كافي جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال
 فيه أيضا) المعتق في مرض الموت كالمكاتب في زمن سعيته فلو اعتق عبده فيه
 فقتل مولاه خطأ فعليه قيمتان يسعي فيهما واحدة للاعتاق فيه لكونه وصية ولا
 وصية للقاتل والاخرى وهي الاقل من قيمته ومن دية المقتول بجنايته كالمكاتب
 اذا جنى خطأ ولو شهد في زمن السعاية لم تقبل كافي شهادات الصغرى والمدير بعد
 موت مولاه كالمعتق في زمان المرض فلو قتل في زمان سعيته خطأ كان عليه الاقل
 وعندهما الدية على عاقلة وهي من جنسيات المجمع وصرح أيضا في الكافي
 قبيل القسامة بأن المدير في زمن سعيته كالمكاتب عنده وحرمدون عندهما
 وكذا الوما وتترك مديرا الامال له غيره فقتل هذا المدير جلا خطا فعليه ان يسعي
 في قيمته لولي القتل عنده كالمكاتب وعندهما عليه الدية اه وعلى هذا ليس
 للمديرة تزويج نفسها من سعيته لان المكاتب لا تزوج نفسها وعندهما لها
 ذلك لانها حرة وقد أفتيت به اه وقد نقلناه في كتاب الجنسيات ونقلنا بعضه
 في كتاب السكاح اه (ثم قال في كتاب الوصايا أيضا) الوصي اذا أبرأ عما وجب
 بعقده صح ويضمن الا اذا أبرأ من كاتبه عن بدل الكتابة وكذا الوكيل والاب
 اه وقد نقلناه في الوكالة (وقال في كتاب الغرائض مانصه) وذكر الزيلعي
 في آخر كتاب الولاء ان بنت المعتق تترث المعتق في زمانها وكذا ما فضل
 بعد فرض أحد الزوجين برده عليه وكذا المال يكون للبنت رضا عا وعزاه
 الى النهاية بناء على انه ليس في زمانها يبت مال لانهم لا يضعونه موضعه (وقال
 فيه أيضا) واختلفوا في وقت الارث فقال مشايخ العراق في آخر جز من أجزاء حياة
 المورث وقال مشايخ بلخ عند الموت وفائدة الخلاف فيما قال الوارث بحرية مورثه
 ان مات مولاه فانت حرة فعلى الاول تعتق لاعلى الثاني كذا في اليتيمة اه (ثم قال)

المجدد كالاب الا في احدى عشرة مسألة الى ان قال ولو أعتق الاب جرولا ابنه الى
مواليه دون المجدد اه قال صاحب الاشباه

*** (كتاب الايمان أى والنذور) ***

المعرفة لا تندخل تحت النكحة الا المعرفة في الجزاء كما في ايمان الظهيرية يمين
اللعول مأخذة فيها الا في ثلاث الطلاق والعتاق والذرك كذا في الخلاصة اه
وقد نقلناه في كتاب الطلاق وكتاب العتق (ثم قال) لا يجوز تميم المشترك الا في
اليمين حلف لا يكلم مولاه وله اعلون واسفلون فايهم - م - ك - م - حنث كما في المبسوط
وبطلت الوصية للموالى والمحال هذه اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال) ولو وقف
عليهم كذلك فهي للقراء اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) لا يكون الجمع
لواحد الا في مسائل وقف على اولاده وليس له الا واحد بخلاف بنيه وقف على
أقاربه المقيمين في بلد كذا فلم يبق منهم الا واحد كما في العمدة اه وقد نقلناه في كتاب
الوقف (ثم قال) حلف لا يكلم اخوة فلان وليس له الا واحد حلف لا يأكل ثلاثة
ارغفة من هذا الحب وليس فيه الا واحد كما في الوقفات حلف لا يكلم الفقراء
أو المساكين أو الرجال حنث بواحد بخلاف رجلا حلف لا يركب دواب
فلان أو لا يلبس ثيابه أو لا يكلم عبيده ففعل بثلاثة حنث لا يكلم زوجات فلان
وأصدقاءه وأخوته لا يحنث الا بالكل والاطعمة والنساء والعياب مما يحنث فيه
بفعل البعض كما في الوقفات اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) لا يحنث
المحالف بفعل بعض المحلوف عليه الا في مسائل حلف لا يأكل هذا الطعام
ولا يمكن أكله في مجلس واحد حلف لا يكلم فلانا وفلانانا أو يا احدهما كلام
هو لا القوم أو كلام أهـ لـ بغداد عـ على حرام فكلم واحد الكل من الوقفات
الصغيرة امرأة فيحنث بها في قوله اذا تزوجت امرأة الا في مسألة لا يشتري امرأة
لم يحنث بالصغيرة الايمان مبنية على الالفاظ لا على الاغراض فلو حلف ليغدينه
اليوم بألف فاشتري رغيفا بألف وغداه به بر ولو حلف ليعتقن مملوكا اليوم بألف
فاشتري مملوكا بألف لا يساويه فافاءه برب الا في مسائل حلف لا يشترى به عشرة
حنث بأحد عشر ولو حلف البائع لم يحنث به لان مراد المشتري مستأنص والبائع
البائع مفردة ولو اشتري أوباع بتسعة لم يحنث لان المشتري مستأنص والبائع

وان كان مستزيدا لكن لا يحنث بالغرض بلا مسمى وقسمه في المجامع في باب
المساومة حالف لا يحنث بالتحليف الا في مسائل أن يعاقب بأفعال القلوب
أو يعاقب بحجتي الشهر في ذوات الاشهر أو بالتطليق أو يقول ان أدبت الى كذا فأنت
حروان يحنث فأنت رقيق أو ان حضت حيضة أو عشرين حيضة أو طلوع الشمس
كما في المجامع اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق والعتيق (ثم قال) الحالف على عقد
لا يحنث الا بالايجاب والقبول الا في تسع فانه يحنث بالايجاب وحده الهبة والوصية
والاقرار والابراء والاباحة والصدقة والاعارة والقرض والكفالة ان تزوجت
النساء أو اشترت بيت العبيد أو كملت الناس أو بني آدم أو أكلت الطعام أو طعما
أو شربت الشراب أو شربا يحنث بواحد للجنس ولو قال نساء أو عبيدا فبثلاثة
لجميع ولو نوى الجنس في الكل صدق للحقيقة المتعلق يتأخر والمضاف يقارن
فلو قال لا جنبية أنت طالق قبل ان أتزوجك بشهر أو أطلق لا ينقض ولو قال اذا
تزوجتك فأنت طالق قبل ذلك بشهر فنزوحها قبل شهر لا تطلق وبعده تطلق
اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) النية نمتا تعمل في المفوض وهي مسألة
ان أكلت ونوى طعما مادون طعام الا اذا قال ان خرجت ونوى السفر المتنوع اه
وفيهما اذا حلف لا يتزوج ونوى حبشية أو عريضة المعرف لا يدخل تحت المنكر
قال اذا دخل داري هذه أحد أو كلم غلامي هذا أو ابني هذا أو أضاف الى غيره
لا يدخل المسالك لتعريفه بخلاف النسبة ولم يضاف يدخل لتذكيره الا في الاجزاء
كاليد والرأس وان لم يضاف للاتصال الفعل يتم بقاؤه مرة ويحمله أخرى قال
ان شتمته في المسجد أو رميت اليه فشرط حنثه ~~صكون~~ الفاعل فيه وان ضربته
أو جرحته أو قتله أو رميته كونه المحل فيه الشرط متى اعترض على الشرط يقدم
المؤخر المتعلق بشرطين ينزل عند آخرهما أو بأحدهما عند الاول والمضاف بالعكس
مقابلة الجمع بالجمع يتقسم وبالمفرد لا وصف الشرط كالشرط الخبر للصدق وغيره
الا ان يصله بالبساء وكذا الكتابة والعلم والبشارة على الصدق في الظرفية
وتجعل شرطا للتعذر صفة المسالك كمية تزول بزوال ملكه وكونه مشتركا بالا الاول
اسم لفرد سابق والوسط فرد بين عددين متساويين والآخر فرد لاحق أو في
الذني تعم وفي الاثبات تخصص والوصف المعتاد معتبر في الغائب لاني المعين اضافة
ما يعتمد الى زمن لاستغراقه بخلاف غيره الوقت الموصوف معرف لا شرط والله

سبحانه وتعالى أعلم اهـ (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحققة بكتاب
 الأيمان (قال المؤلف في القواعد الأولى لا ثواب إلا بالنية مانصه) ولا يصح
 اقتداء بإمام الإبنية وتصح الإمامة بدونها ولو حلف لا يؤم أحدا فاقصدى به إنسان
 صح الاقتداء ولا يحنث خلافا للكرخي وأبي حفص الكبير كما في البناءة إلا إذا
 صلى خلفه نساء فإن اقتداءهن به بالإبنية للإمامة غير صحيح واستثنى بعضهم الجمعة
 والعبيدين وصحح قال في الحسانية يحنث قضاء لاديانة إلا إذا أشهد قبل الشروع
 فلا يحنث قضاء وكذلك الوأمة الناس هذا الحالف في الجمعة صحت وحنث قضاء ولا
 يحنث أصلا إذا أهم في صلاة الجنازة وسجدة التلاوة ولو حلف أن لا يؤم فلانا
 قام الناس ناويا أن لا يؤمه ويؤم غيره فاقصدى به فلان حنث وإن لم يعلم به اهـ
 وتقدم بقبته في كتاب الصلاة (ثم قال) وأما اليمين بالله سبحانه وتعالى فلا يتوقف
 عليها فتنعقد إذا حلف عامدا أو ساهيا أو مخطئا أو مكرها وكذا إذا فعل المحلوف
 عليه وكذلك وأمانة تخصيص العام في اليمين فقبولة ديانة اتفاقا وقضاء
 عند الخصاف والفتوى على قوله إن كان الحالف مظلوما كذلك اختلاف أهل
 الاعتبار لنية الحالف أولنية المستحلف والفتوى على اعتبار نية الحالف إن كان
 مظلوما إلا إن كان ظالما كما في الولو الحجية والخلاصة اهـ (ثم قال في القاعدة
 الثانية الأمور بمقاصدها في التاسع في محلها مانصه) أي النية محلها القلب في كل
 موضع وهنا أصلا الأول لا يكفي التلفظ باللسان دونه إلى أن قال ومن فروع هذا
 الأصل أنه لو اختلف اللسان والقلب فالمعتبر بما في القلب وخرج عن هذا الأصل
 اليمين فلو سبق لسانه إلى لفظ اليمين بلا قصد انعقدت للكفارة أو قصد الحلف على
 شيء فسبق لسانه إلى غيره هذا في اليمين بالله تعالى وأما في الطلاق والعتاق فيتع
 قضاء لاديانته اهـ وقد حكى في البسيط أن بعض الوعاظ طالب من الحاضرين شيئا
 فلم يعطوه فقال متخبراً منهم طلقتمكم ثلاثاً وكانت زوجته فيهم وهو لا يعلم فأفتى
 إمام الحرميين بوقوع الطلاق إلى أن قال والأولى تخريجها على مسألة اليمين
 لو حلف لا يكلم زيداً فسلم على جماعة هو فيهم قالوا حنث وإن نواه دين ديانة
 لا قضاء اهـ فعند عدم نية الواعظ يقع الطلاق عليه فإن في مسألة اليمين لا فرق
 بين كونه يعلم أن زيداً فيهم أم لا اهـ (ثم قال) وفي الكنز كل مملوك لى حرعتى
 عبيده القن وأمهات الأولاد ومذبروه وفي شرحه للزبائى ولو قال أردت به الرجال

دون النساء دين وكذا النوى غير المدبر ولو قال نويت السود دون البيض أو عكسه لا يدين لان الاول تخصيص العام والثاني تخصيص الوصف ولا عموم لغير اللفظ فلا يعمل فيه نية التخصيص ولو نوى النساء دون الرجال لم يدين وفي الكثران لبست أو أكلت أو شربت ونوى معيناً لم يصدق أصلاً ولو زاد ثوباً أو طعاماً أو شراباً دين وفي المحيط لو نوى جميع الاطعمة في لا يأتى كل طعاماً وجميع مياه العالم في لا يشرب شراباً يصدق قضاء اه وفي الكشف الكبير يصدق ديانة لا قضاء وقيل قضاء أيضاً اه وقد نقلنا بعض هذه المسائل في كتاب الطلاق وكتاب العتق (ثم قال في الاصل الثاني من التاسع وهو انه لا يشترط مع نية القلب التلفظ في جميع العبادات مانعه) ونخرج عن الاصل مسائل منها النذر لا يكفي في ايحايه النية بل لا يذم من التلفظ به صرحوا به في باب الاعتكاف اه (ثم قال في العاشر في شروط النية الاول الاسلام مانعه) ولم نصح الكفارة من كافر فلا تنعقد دينه انهم لا ايمان لهم وقوله تعالى وان كنتموا ايمانهم أى الصورية اه (ثم قال قاعدة في الايمان) تخصيص العام بالنية مقبول ديانة لا قضاء وعند الخصاص تصح قضاء أيضاً ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ثم قال نويت من بلدة كذا لم يصح في ظاهر المذهب خلافاً للخصاص وكذا من غصب دراهم انسان فلما حلفه الخصم عام انوى خاصاً وما قاله الخصاص مخلص من حلفه ظالم والفتوى على ظاهر المذهب حتى وقع في يد الغلبة وأخذ بقول الخصاص فلا بأس به كذا في الولوالجنية ولو قال كل مملوك املكه فهو حر وقال عنيت به الرجال دون النساء دين بخلاف ما لو قال نويت السود دون البيض أو بالعكس لم يصدق ديانة أيضاً كقوله نويت النساء دون الرجال والفرق بيناه في الشرح من اليمين في الطلاق والعتاق وأما تهيم الخاص بالنية فلم أره الى الآن (قاعدة فيها أيضاً) اليمين على نية التحالف ان كان مظلوماً وعلى نية المستخفاف ان كان ظالماً كما في الخلاصة (قاعدة فيها أيضاً) الايمان مبنية على الالفاظ لا على الاغراض فلو اغتاظ من انسان فخلف أنه لا يشتري له شيئاً بفلس فاشترى له بمائة درهم لم يحنث ولو خلف لا يدينه بعشرة فباعه بأحد عشر أو بتسعة لم يحنث مع ان غرضه الزيادة لكن لا حنث باللفظ ولو خلف لا يشترى به عشرة فاشتراه بأحد عشر حنث وقسمه في تلخيص الجسامع وشرحه للأمارسى اه (وقال في آخر القواعد الثانية مانعه) خاتمة تجرى قاعدة الامور بمقاصدها في علم العربية أيضاً فأول

ما اعتبروا ذلك في الكلام فقال سيديويه والجمهور باشتراط القصد فيه فلا يسمى كلاما مناطقه النائم والساهي وما يحكيه الحيوانات المعلمة وخالف بعضهم فلم يشترط وسهمي كل ذلك كلاما واختاره أبو حيان وفرع على ذلك من الفقه ما إذا حلف لا يكلمه فكله ناعما بحيث يسمع فانه يحث وفي بعض روايات المبسوط شرط ان يوقظه وعليه مشايخنا لانه اذا لم ينتبه كان كما اذا ناداه من بعيد وهو بحيث لا يسمع صوته كذا في الهداية فالحاصل انه قد اختلف التصحیح فيها كما بيناه في الشرح ولم أر الا أن حكم ما إذا كلمه مغشى عليه أو مجنوناً أو سكران اه (وقال في قاعدة ما ثبت بيقين لا يرتفع الا بيقين مثله مانصه) وهذا فروع لم أرها الا أن الى ان قال المحامس شك في المنذور هل هو صلاة أو صيام أو عتق أو صدقة وينبغي ان يلزمه كفارة يمين اخذ من قولهم لو قال لله على نذر فعله كفارة يمين لان الشك في المنذور كعدم شهيته السادس شك هل حلف بالله تعالى أو بالطلاق أو العتق ثم رأيت المسئلة في النزابة قبيل الايمان حلف ونسي انه بالله تعالى أو بالطلاق أو بالعتاق فخلفه باطل اه وفي التهمة اذا كان يعرف انه حلف معلقا بالشرط ويعرف الشرط وهو دخول الدار ونحوه الا انه لا يدري انه كان بالله سبحانه وتعالى أم كان بالطلاق فلو وجد الشرط ماذا يجب عليه قال يحمل على اليمين بالله تعالى ان كان المحالف مسلما قيل له قال اعلم ان على ايماننا كثرة غير أني لأعرف عددها ماذا يصنع قال يحمل على الأقل حكما وأما الاحتياط فلانهاية له اه (وقال في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانصه) ومنها حلف لا يبيع أو لا يشترى أو لا يؤجر أو لا يستأجر أو لا يصالح عن مال أو لا يقاسم أو لا يخاصم أو لا يضرب ولده لم يحث الا بالمباشرة ولا يحث بالتوكيل لانها الحقيقة وهو محذور الا أن يكون مثله لا يباشر ذلك بالفعل كالفاضي والامير فيمنه ذبحتم بهما وان كان يباشره مرة وتوكل فيه أخرى فانه يعتبر الاغلب قال في الكنز بعده وما يحث به من النكاح والطلاق والمخلع والعتق والكتابة والصالح عن دم العهد والهبة والصدقة والقرض والاستقراض وضرب العبد والذبح والبناء والخياطة والايديع والاستيداع والاعارة والاستعارة وقضاء الدين وقبضه والفقرة والكسوة والحمل اه والافعال والعقود في الايمان هل تختص بالمصحح أو تنناول الفاسد فقالوا الاذن في النكاح والبيع والتوكيل بالبيع يتناول الفاسد والتوكيل بالنكاح لا يتناول

واليمين على النكاح ان كانت على الماضي تساوته وان كانت على المستقبل لا واليمين على الصلاة كاليمين على النكاح وكذا على الحج والصوم كافي الظهيرية وكذا على البيع كافي المحيط ولو حلف لا يصلي اليوم لا يتقيد بالصحيح قياسا ويتقيد به استحسانا ومثله لا يتزوج اليوم كافي المحيط اهـ (ثم قال) ومنها حلف لا يأكل من هذه الشاة حنث بلحمها لانه الحقيقة دون لبنها وتناجها بخلاف ما اذا حلف لا يأكل من هذه الخلة يحنث بقرها وطلعها لا بما اتصل به صنعة حادثة كالديس وان لم يكن لها ثمر حنث بما أكله مما اشتراه بثمنها ومنها حلف لا يأكل من هذه الحنطة فانه يحنث بأكل عينها لا ما يمكن ولا يحنث بأكل خبزها ومنها حلف لا يشرب من دجلة حنث بالكرخ لانه الحقيقة ولا يحنث بالشرب بيده أو باناء بخلاف من ماء دجلة اهـ (وقال في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانصه) وتعض علينا الاصل المذكور بالمستأن على أبنائه لدخول المحفدة وبمن حلف لا يضع قدمه في دار زيد يحنث بالدخول مطلقا وبمن أضاف العتق الى يوم قدوم زيد فقد قدم ليل العتق وبمن لا يسكن دار زيد دعت النسبة الملك وغيره وبأن أبا حنيفة ومحمد اقالا فيمن قال لله على صوم رجب ناويا ليمين انه نذرو يمين وأجيب بأن الامان لمحقن الدم المحتاط فيه فانتقض الاطلاق شبهة تقوم مقام الحقيقة فيه ووضع القدم مجاز عن الدخول فهم واليوم اذا قرن بفعل لا يعتد كان لمطلق الوقت كقوله تعالى ومن يؤم يومئذ ذريته وللنهار اذا امتد لا يكونه معيارا والقدم غير محذوفة مطلق الوقت وازدادة الدار نسبة للسكنى وهي عامة والنذر مستفاد من الصيغة واليمين من المودع فان ايجاب المباح يمين كتحريمه بالنص ومع الاختلاف لا جع كذا في البدائع ومن هذا الاصل لو حلف لا يصلي صلاة فانه لا يحنث الا بركعتين لانها الحقيقة بخلاف لا يصلي فانه لا يحنث حتى يقيد ما بسجدة لانه يكون آتيا بجميع الاركان وهل يحنث بوضع المجبهة او بالرفع فولان هنامن غير ترجيح ويذهب في ترجيح الثاني كما رجوه في الصلاة ولو حلف لا يصلي الظهر لم يحنث الا بالارباع ولو حلف لا يصليه جماعة لم يحنث بادراك ركعة واختلف فيما اذا أدرك الاكثر اهـ (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) ومن التخفيف جواز العقود الى ان قال ومنه مشروعية الكفارة في الظهار واليمين تيسرا على المكافين وكذا التخفيف في كفارة اليمين لتكررها بخلاف بقية الكفارات لندرة وقوعها ومشروعية

التخفيف في نذر معلق بشرط لا يراد كونه بين كفارة اليمين والوفاء بالمنذور على ما عليه
الفتوى واليه رجح الامام قبل موته بسبعة أيام اه (وقال ما أبيح للضرورة
يتقدر بقدرها) ولذا قال في أيمان الظهيرية ان اليمين السكاذبة لا تباح للضرورة
وانما يباح التعريض اه يعني لاندفاعها أي الضرورة بالتعريض اه (وقال
في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) وكذا لفظ الناذر والموصى والمخالف
وكذا الاقارب تبني عليه أي العرف الا في ما يذ كر وسياقي في مسائل الايمان اه
* (ثم قال فصل في تعارض العرف مع الشرع) * فاذا تعارض اقدم عرف الاستعمال
خصوصا في الايمان فاذا حلف لا يجلس على الفراش أو على البساط أو لا يستضيئ
بالسراج لم يحنث بجلوسه على الارض ولا بالاستضاءة بالشمس وانما سماه الله سبحانه
وتعالى فراشا وبساطا والشمس سراجا ولو حلف لا يأكل لحم الحمار لم يحنث بأكل لحم
الحمار وانما سماه الله سبحانه وتعالى لحما في القرآن ولو حلف لا يركب
دابة فركب كافر لم يحنث وان سماه الله عز وجل دابة ولو حلف لا يجلس تحت
سقف فجلس تحت السماء لم يحنث وان سماه الله تعالى سقفا الا في مسائل فيقدم
الشرع على العرف الا في لو حلف لا يصلي لم يحنث بصلاة الجمعة كما في عامة
الكتب الثانية لو حلف لا يصوم لم يحنث بمطابق الامساك وانما يحنث بصوم
ساعة بعد العجربة من أهله الثالثة حلف لا ينسك فلا ينحث بالعقد لانه
النكاح الشائع شرعا لا بالوطء كافي كشف الاسرار بخلاف لا ينسك زوجته فانه
للوطء اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) الرابعة لو قال له ان رأيت
الهلال فأنت طالق فعلمت به من غير رؤية يذبح ان يقع ليكون الشارع استعمل
الرؤية فيه بمعنى العلم في قوله عليه الصلاة والسلام صوم والرؤية اه (ثم قال)
وهنا فرعان مخترجان لم أرهما الا ن صريحا أحدهما حلف لا يأكل لحم الحمار
بأكل الميتة الثاني حلف لا يبطأ لا يحنث بوطء الدبر اه وقد نقلناه في كتاب
النكاح (ثم قال) وأما لو حلف لا يشرب ماء فشرب ماء مخلوطا بغيره فالبطء
للغالب كما صرحوا به في الرضاع * (فصل في تعارض العرف مع اللغة) * صرح
الزياحي وغيره بأن الايمان مبنية على العرف لا على الحقائق اللغوية وعليها فروع
منها لو حلف لا يأكل الخبز حنث بما يعتاده أهل بلده ففي القاهرة لا يحنث بالخبز
البر وفي طبرستان ينصرف الى خبز الارز وفي زبيد الى خبز الذرة والدخن ولو أكل

المخالف خلاف ما عندهم من الخبز لم يحنث ولا يحنث بأكل القطائف الابالية
ومنها الشواء والطبيخ على اللحم فلا يحنث بالبدان فجان والمجز والشوى ولا يحنث
بالضرورة في الطبيخ ولا بالارز المطبوخ بالسمن بخلاف المطبوخ بالدهن ولا بقلية
يايسة ومنها الرأس ما يساع في مصرفة لا يحنث الا برأس الغنم ومنها حلف
لا يدخل بيتا فدخل بيعة أو كنيسة أو بيت نارا أو الكعبة لم يحنث (تنبيه) خرج
عن بناء الايمان على العرف مسائل الاولى حلف لا يأكل كل مجاحث بأكل لحم
الخنزير والآدمي على ما في الكنز ولكن القنوى على خلافه وجواب الزياحي
بأنه عرف على فلا يصلح مقيد بخلاف العرف اللفظي فقد رده في فتح القدير بقولهم
في الاصول المحققة تترك بدلالة العادة اذ ليس العادة الاعراف عملها اه الثانية
حلف لا يركب حيوانا حث بالركوب على انسان لتناول اللفظ والعرف العمل
وهو انه لا يركب عادة فلا يصلح مقيد اذ كره الزياحي بخلاف لا يركب دابة كما قدمناه
وقد استقر على ما هـ ده وقد علمت رده لكن لم يجب اس الهمام عن هذا الفرع
الثالثة لو حلف لا يهدم بيتا حث بهدم بيت العنكبوت بخلاف لا يدخل بيتا وفرق
الزياحي بينهما بامكان العمل بحقيقته في الهدم بخلاف الدخول ولو صح هذا المسلك
لم يصح بناء الايمان على العرف الا عند تعذر العمل بحقيقته اللغوية الرابعة
حلف لا يأكل كل مجاحث بأكل الكبـد والكروش على ما في الكنز مع انه لا يسمى
مجا عرقا ولذا قال في المحيط انه انما يحنث على عادة أهل الكوفة وأما في عرفنا فلا
يحنث لانه لا يعد مجا اه وهو حسن جدا ومن هنا وأمثاله علم ان العجي يعتبر
عرفه قطعاً ومن هنا قال الزياحي في قول الكنز والواقف على السطح داخل ان
الختار أن لا يحنث في الجحـم لانه لا يسمى داخل عنه دهم اه (ثم قال) في المبحث
الرابع العرف الذي تحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن والسابق دون المتأخر ولذا
قالوا لا عبرة بالعرف الطارئ فاذا اعتبر العرف في المعاملات ولم يعتبر في التعليق
فيبقى على محومه ولا يخصه العرف وفي آخر المبسوط اذا أراد الرجل أن يغيب
خفاقة امرأته فقال كل جارية أشترىها فهي حرة وهو يعني كل سفينة جارية عملت
نيتـه ولا يقع عليه العتق قال الله سبحانه وتعالى وله الجوار المنشآت في البحر
كالاعلام والمراد السفن فاذا أراد ذلك عملت نيتـه لانها ظاهراً في هذا الاستحلاف
ونية المعلوم فيما يحلف عليه معتبرة اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال)

وكذا قالوا في الايمان لو حلفه والى بلدة لم يعلمه بكل داعر دخل البلدة بطلت اليمين
بعضل الوالى فلا يحنث اذا لم يعلم الوالى الثاني ولم أر الا ان حكم ما اذا حلف متى رأى
منكر ارفعه الى القاضى هل يتعين القاضى حالة اليمين اهـ (قال فى القاعدة
التاسعة اعمال الكلام اولى من اهما له متى أمكن فان لم يمكن أهمل) ولذا اتفق
أصحابنا فى الاصول على ان الحقيقة اذا كانت متعذرة فانه يصار الى الجواز فلو حلف
لا بيا كل من هـ هذه النخلة أو من هذا الدقيق حنث فى الاول بأ كل ما يخرج منها
وبثمنها ان باع واشترى به ما كولا وفى الثانى بما يتخذ منه كالحبز ولو أكل كل عين
الشجرة أو الدقيق لم يحنث على الصحيح والمجوز شرعاً وعرفاً كالتعذر اهـ (ثم قال
فى تنبيهه يدخل فى هـ هذه القاعدة قوله التأسيس خير من التأكيـد فاذا دار اللفظ
بينهما تعين الحمل على التأسيس مانصه) وفى الخلاصة اذا حلف على أمر لا يفعله ثم
حلف فى ذلك المجاس أو فى مجاس آخر أن لا يفعله أبدانم فعله ان نوى عينا
أو التشديد أو لم ينو فعله كفارة يمينين وان نوى بالثانى الاول فعليه كفارة واحدة
وفى التجريد عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى اذا حلف بأيمان فعليه لكل يمين
كفارة يمين والمجاس والمجاس فيه سواء ولو قال غنيت بالثانى الاول لم يستقم ذلك
فى اليمين بالله تعالى ولو حلف بحجة أو عمرة يستقيم وفى الاصل أيضاً لو قال هو
يهودى هو نصرانى ان فعل كذا يمين واحدة ولو قال هو يهودى ان فعل كذا هو
نصرانى ان فعل كذا فهو يمينان وفى النوازل رجل قال لا تسحر والله لا أكله
يوماً والله لا أكله شهراً والله لا أكله سنة ان كلفه بعد ساعة فعليه كفارة ثلاثة
أيمان وان كلفه بعد الغد فعليه يمينان وان كلفه بعد شهر فعليه يمين واحدة وان كلفه
بعد سنة فلا شئ عليه اهـ مافى الخلاصة اهـ (قال فى القاعدة الحادية عشر
السؤال معادى فى الجواب مانصه) قال البزائى فى فتاواه من آخر الو كالتعوى عن الثانى
لو قال امرأة زيد طالق بعد حرو عليه المشى الى بيت الله المحرام ان دخل هـ هذه
الدار فقال زيد نعم كان خالفاً بأكمله لان الجواب يتضمن إعادة مافى السؤال ولو قال
أجرت ذلك ولم يقل نعم فهو لم يحلف على شئ ولو قال أجرت ذلك على ان دخلت الدار
أو الزمته نفسى ان دخلت لزم وان دخل قبل الاجازة لا يقع شئ الخ اهـ وقد نقلنا
ذلك فى كتاب الطلاق (ثم قال) ومن كتاب الايمان قال فعلت كذا أمس فقال
نعم فقال السائل والله لقد فعلتها فقال نعم فهو حالف اهـ (وقال فى القاعدة

الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) وخرج عن هذه القاعدة مسائل
الى ان قال الرابعة حلفت أن لا تزوج فزوجها أبوها فسكت حثت اه
ونقلناها في كتاب النكاح أيضا (ثم قال) السابعة عشر لو حلف المولى لا يأذن له
فسكت حثت في ظاهر الرواية اه وقوله فسكت أي حين رآه يبيع ويشترى
كما في شرحها وقد نقلناها في كتاب المأذون أيضا (ثم قال) التاسعة عشر
لو حلف لا ينزل فلانا في داره وهو نازل في داره فسكت حثت لا لو قال اخرج منها
فأبى أن يخرج فسكت اه (ثم قال) الثلاثون سكوت الحالف لا يستخدم
مملوكه اذا خدمه بلا أمره ولم ينهه حثت اه (وقال في الفن الثالث في أحكام
الناسي مانصه) والناسي والعامد في اليمين سواء وكذا في الطلاق اه
وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب الطلاق وفي كتاب المأج أيضا (ثم قال) ومما
فرقوا فيه بين العلم والمجهول لو قال ان لم أقتل فلانا فكذا هو وميت ان علم به
حثت والا لا كذا في السكز اه (ثم قال في أحكام الصبيان مانصه) ولا
تتعقد يمينه اه (وقال في أحكام السكران مانصه) واختلف في حد السكران
فقيل من لا يعرف الارض من السماء والرجل من المرأة وبه قال الامام الاعظم
وقيل من في كلامه اختلاط وهذيان وهو قوله ما وبه أخذ كثير من المشايخ
والمعتبر في القدر المسكر في حق المحرمة ما قاله احتياط في المحرمات والخلاف في
الحمد والفتوى على قولهما في انتقاض الطهارة وفي يمينه انه لا يسكر كما بيناه
في شرح السكز اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة (وقال في أحكام العبيد مانصه)
ويكون رهنا ونذرا اه (وقال في أحكام النقد ومائة مائة مائة وما لا يتعين
مانصه) ولا يمين في النذر والوكالة قبل التسليم وأما بعده فالعمامة كذلك وقد
نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في بحث النائم كالمستيقظ في بعض المسائل مانصه)
العشرون رجل حلف ان لا يكلم فلانا فساء الحالف الى الخلو ف عليه وهو نائم وقال
له قم فلم يستيقظ النائم قال بعضهم لا يحنث والاصح انه يحنث اه (وقال في أحكام
الكتابة مانصه) وفي القنية كتبت أنت طالق ثم قالت لزوجها اقرأ علي فقرأ
لا تطلق ما لم يقصد خواتمها اه وقد سئل عن رجل كتب ايماننا ثم قال لا
تقرأها علي فقرأها هل يلزمه فأجبت بانها لا تلزمه اذا كانت بطلاق حيث لم
يقصد وان كانت بالله تعالى فمألو الناسي والمخطئ والذاهل كالعامد اه (وقد

نقلنا ذلك في كتاب الطلاق (وقال في أحكام الإشارة في قاعدة اذا اجتمعت
الإشارة والعبارة مانصه) وأما في باب الأيمان فقالوا لو حلف لا يكلم هـ ذا الصبي
أو هـ ذا الشاب فكلمه بعدما شاخ حنث ولو حلف لا يأكل لحم هذا الحمل فأكل
بعد ما صار كبشاً حنث لأن الأول وصف الصبا وإن كان داعياً لليمين لكنه منهى
عنه شرعاً وفي الثاني وصف الصغر ليس بداعٍ اليها فإن الممتنع عنه أكثر امتناعاً
عن لحم الكبش ولو حلف لا يكلم عبيد فلان هذا أو امرأته هذه أو صديقه هذا
فزالت الإضافة فكلمه لم يحنث في العبد وحنث في المرأة والصديق ولو حلف
لا يكلم صاحب هـ ذا الطي لسان فبإساعه ثم كلمه حنث اهـ (وقال في بحث القول
في الملك مانصه) الثانية عشر الملك أم اللعين والمنفعة معا وهو الغالب أولهين فقط
أو بالمنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعته أبداً وورق بته للوارث إلى أن قال ولم أر حكماً
كتابته من المالك إلى أن قال وحكم اعتاقه عن الكفارة وينبغي أن لا يجوز
لأنه عادم المنفعة للمالك اهـ وقد نقلنا بقبته في كتاب الوصايا (وقال في بحث ما يمنع
الدين وجوبه وما لا يمنع مانصه) الرابع الكفارة واختلف في منعه وجوبها والصحيح
أنه يمنع بالمال كما في شرحنا على المناس من بحث الامراه وقد نقلناه في الصوم
وفي كتاب الطلاق (وقال في بحث ما يثبت في ذمة المعسر وما لا يثبت مانصه) وما
يخبر فيه بين الصوم وغيره فلا فرق فيه بين الغني والفقير كجزاء الصيد إلى أن قال
وكفارة اليمين اهـ وقد نقلناه في كتاب الحج وغيره (وقال في الغن الثالث في بحث
ما افرق فيه الوكيل والوصي مانصه) وفي الخاتمة لوقال لله على أن أتصدق على
جنس فتصدق على غيره لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو أمر غيره بالتصدق ففعل المأمور
ذلك ضمن المأمور اهـ وقد نقلنا بقبته في كتاب الوكالة (ثم قال آخر الغن المذكور
في قاعدة اذا أتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجباً أم لا مانصه) ولم أر إلا أن
ما إذا أخرج بعير عن خمس من الأبل هل يقع فرضاً أو خمساً وما إذا نذر بجمع شاة
فذب بدنة ولعل فائدتها في النية هل ينوي في الكل الوجوب أولاً وفي الثواب هل
يثاب على الكل ثواب الواجب أو ثواب النفل فيمازاد إلى أن قال ثم رأيتهم قالوا
في الأضحية كما ذكره ابن وهبان معزي إلى الخلاصة الغني اذا ضحى بشاتين وقعت
واحدة فرضاً والاخرى تطوعاً وقيل لاخرى لمحم اهـ (وقال في أول فن الحيل
مانصه) وقال أي صاحب الملتقط قال أبو سليمان كذبوا على محمد ليس له كتاب

الحمل وانما هو الهرب من المحرام والتخلص منه وهو حسن قال تعالى وخذي يدك
 ضعفا فاضرب به ولا تمنع الی ان قال وهذا كله اذا لم يؤد الی الضرر بأحداه وقد
 نقلنا بقيته فی کتاب البیوع (ثم قال فی فن الحمل مانصه) السادس فی النكاح
 الی ان قال ولو ادعت علیه مهرها وكان قد دفعه الی أبيها وخاف انكارهما منه كبر
 أصل النكاح وجازله الخاف انه ماتزوجها علی كذا قاصدا الیوم والاعتبار لنيته
 حيث كان مظلوما حلف لا يتزوج فالحيلة ان يزوجه فضولي ويحيزه بالفعل وكذا
 لا يتزوج ولو حلف لا يتزوج بنته فزوجها فضولي وأجاز له الی ان لم یبحث اه وقد
 نقلناه فی کتاب النكاح (وقال فی الفن المذكور فی بحث الطلاق) حلف لا یدخل دار
 فلان فالحيلة حله لها وقد نقلناه فی کتاب الطلاق (ثم قال فی فن الحمل) التاسع
 فی الايمان لا يتزوج بالکوفة یعقد خارجها ولو فی سوادها اما بنفسه أو بوكيله
 لا يتزوج بغيره من أمته ثم اراده فالحيلة فيه ان يبيعه مامن ثقة فزوجهما ثم
 يستردهما لا يطلقها بخاري یخرج منها ثم يطلقها أو یوکل فیطلقها خارجها
 حلف لا يتزوجها بعد مرتين قال ان تزوجتها فهي طالق فتزوجها الاولى ان
 يطلقها التحلل لغيره یقتن اه وقد نقلناه فی کتاب الطلاق (ثم قال) حلقته امرأته
 بان كل جارية یشتريها فهي حرة فقال نعم ناو یا قریة بعینها صحت نيته ولو نوى
 بالجارية السفينة صحت نيته اه وقد نقلناه فی کتاب العتق (ثم قال) ولو قال كل
 امرأة أتزوجها علیك ناو یا علی رقبتي صحت عرض علی غیره یمینا فقال نعم
 لا یكفی ولا یصیر حالفا وهو الصحيح كذا فی التتارخانية وعلى هذا فما یقع من
 التعالمق فی المحاکم ان الشاهد یقول للزوج تعلیقا فیقول نعم لا یصح علی الصحيح
 اه وقد نقلناه فی کتاب الطلاق (ثم قال) ان فعلت كذا فعبده حر یبیعه ثم یفعل ثم
 یسترده الحيلة فی بیع مدبر یعق بموت سبيده ان یقول اذا مت وأنت فی ملكی
 فأنت حر اه وقد نقلناه فی کتاب العتق (ثم قال) ان تقض البیع باقالة أو خیار ثم
 ادعی بها فالحيلة ان یحلف المدعی علیه ناو یا مكنانا غیر مكنانه أو زمانا غیر زمانه
 حلف لا یشتريه باثني عشر درهما یشتريه بأحد عشر وشئ آخر غیر الدرهم لا یبیع
 الثوب من فلان یثن أبدا فالحيلة یبیع الثوب منه ومن آخر أو یبیعه بعرض
 أو یبیعه البعض ویهبه البعض أو یوکل یبیعه منه أو یبیعه فضولي منه ویحیز
 البیع لا یشتريه یشتريه بالخیار وفيه نظرا ویشتريه مع آخر ویشتريه الا بهما

ثم يشتري السهم لابنه الصغير عبده حران أخذ دينه متفرقا يأخذه الأدرهما
 حلف لا يأخذ من فلان حقه أولية قضيه ثم أراد ان لا يأخذ منه يأخذ من وكيل
 الخلو ف عليه أو من كفيه أو من حويله وقيل يحنث ان أكلت من هذا الخبز
 تدقه وتلقيه في عصيدة وتطبخه حتى يصيرها الكافتا كله لا يأكل طعاما لفلان
 يبيعه له أو يهديه فيها كله ان صعدت فكذا وان نزلت فكذا يحملها وينزل
 بها لا ينفق عليها بهما لا فتنفقه أو يبينها في بطن اليمين اذا انقضت عدتها
 أو تستأجر زوجها كل سنة بكذا على ان يتجر لها في نكاح الكسب لها وان كان
 صانعاً تستأجره ليقبل العمل طلبت ان يطلق صرتها فالحيلة ان يتزوج أخرى
 اسمها على اسم الضرة ثم يقول طلقت امرأتى فلانة ناويا الجديدة أو يكتب اسم
 الضرة في كفها اليسرى ثم يقول طلقت فلانة مشيرا باليمين الى ما في كفها اليسرى
 اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) حلفه السراق ان لا يخبر بأسمائهم
 بعد عامه الاسماء فمن ليس بسارق يقول لا والسارق يسكت عن اسمه فيعلم الوالي
 السراق ولا يحنث الخالف لا يسكنها وشق عليه نقل الامتعة يبيعه ممن يثق
 به ويخرج ان لم يأخذ منك حتى وقال الاخوان أعطيتك فالحيلة لهما الاخذ
 جبراه (وقال في فن الحيل من بحث الطلاق مانصه) حلف لا يدخل دار فلان
 فالحيلة حمله لها اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أخو المؤلف في تكملته
 للفن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب الايمان * لو قال والله وسكن أو رفع
 أو نصب كان يمينا ولو حذف الواو لا يكون يمينا الا بالخفض والفرق ان الخفض
 قائم مقام حرف القسم الا في رواية ولو قال ان دخل الدار والله لا يكون يمينا
 ولو قال لا أدخل الدار والله يكون يمينا والفرق دقيق كأن مينا على العرف له
 عليه مائة فقال ان أخذت منها منك اليوم درهمها دون درهم فعدى حرف غربت
 الشمس وقد قبض خمين لا يحنث ولو قال ان أخذت منها اليوم درهمها دون درهم
 يحنث والفرق ان شرط الحنث في الاول قبض المائة في اليوم متفرقة ولم يوجد لان
 الهاء كناية عنها وفي الثاني شرط قبض البعض وقد وجد عبده حران بعتة
 بتسعة فباعه بعشرة لا يحنث ولو حلف لا يشتريه بتسعة فاشتراه بعشرة حنث
 والفرق ان البيع بتسعة لا يثبت ما يثبت البيع بعشرة والشراء بعشرة يثبت
 ما يثبت الشراء بتسعة اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) ولو حلف لا يبيع

متساعه فباعه ولم يقبل لا يحنث وفي الهبة ونحوها يحنث والفرق ان البيع بدون
القبول لا يكون بيعاً أما الهبة فتبرع بتم بالواهب وحده والله الموفق اهـ (وقال
المؤلف في كتاب الزكاة مانصه) عين الناذره مسكيناً فله اعطاء غيره الا اذا لم يعين
المنذور كما لو قال لله على ان اطعم هذا المسكين شيئاً فانه يتعين فلو عين مكسبين فله
الاقتصار على واحد اهـ وقد نقلناه في كتاب الصوم (وقال في كتاب الطلاق)
المعلق بالشرط لا ينعقد سبباً للحال والمضاف منه عقد في الطلاق والعتاق والنذر
الى ان قال ولو قال لله تعالى على ان اصدق بدرهم غداً ملك التجمل بخلاف اذا
جاغدها (ثم قال فيه ايضاً) ومن فروغ أصل المسئلة ما في ايمان الجماع
لو حلف لا يحلف ثم قال لها اذا جاغده فأت طالق حنث بخلاف ان دخلت اهـ
(وقال في كتاب الوقف) شرط الوقف يجب اتباعه الى ان قال الا في مسائل الى
ان قال الرابعة شرط ان يتصدق بفاضل الغنمة على من يسأل في مسجد كذا كل
يوم لم يراع شرطه فلا قيم التصديق على سائل في غير ذلك المسجد أو خارج المسجد
أو على من لا يسأل اهـ قال شارحها وهذا مبني على عدم تعيين المكان في الوقف
قياساً على النذر اهـ (وقال في كتاب المحظر) الحلف في الوعد حرام كذا في أخوية
الذخيرة وفي الغنية وعده ان يأتيه فلم يأتيه ولا يأنم ولا يلزم الوعد الا اذا كان معلقاً
الح وقد نقلناه في كتاب البيع قال شارحها كان شفيت أجم فشنى يلزمه أى
لانه نذر اهـ قال صاحب الاشياء

*** (كتاب التعزير والحدود والسرقة) ***

إذا صار الشافعي حنفيًا ثم عاد الى مذهبه يعزر عند البعض لانتقاله الى المذهب
الادون كذا في شفعة البزازية من آذى غيره بقول أو فعل يعزر كذا في التتارخانية
ولو يعززالعين ولو قال لذي يا كافر يا ثم ان شق عليه كذا في الغنية وضابط
التعزير كل معصية ليس فيها حدم قدر فيها التعزير وظاهر اقتصارهم انه يعزر
على ما فيه الكفاية ولم أره مسلم دخل دار الحرب وارتكب ما يوجب المحمد
والعقوبة ثم رجع اليها لم يؤاخذ به الا في القتل فتجب الدية في ماله عمداً أو خطأ اهـ
وقد نقلناه في الجناسيات (ثم قال) يعزر على الورع البارد كتعريف قمره كذا
في التتارخانية قال له يا فاسق ثم اراد ان يات فسقه بالبيئة لم يقبل لانه لا يدخل

تحت الحكم كذا في القنية اه وقد نقلناه في كتاب الشهادات (ثم قال) التعزير لا يسقط بالتوبة كالحمد كذا في اليتيمة من له دعوى على رجل فلم يجده فامسك أهله بالظلمة بغير كفالة فقيدهم وجلسوهم وضربوهم وغرموهم عزرك كذا في اليتيمة رجل خدع امرأة انسان وأخرجها وزوجها من غيره أو صغيرة يجلس الى ان يحدث توبة أو يموت لانه ساع في الارض بالفساد كذا في قضاء الولوالجية اه وقد نقلناه في كتاب الجنايات وفي كتاب الغصب (ثم قال) علق عتيق عبده على زناه فادعى العبد وجود الشرط حلف المولى فان نكل عتيق واختلفوا في كون العبد قاذفا كما في قضاء الولوالجية اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى وفي العتيق (ثم قال) وفي مناقب الكردري حرمة اللواط عقلية فلا وجود لها في الجنة وقيل سمعية فلها وجود فيها وقيل يخاف الله سبحانه وتعالى طائفة يكون نصفها الاعلى على صفة الذكور ونصفها الادون على صفة الاناث والصحيح هو الاول اه وفي القنية ان الاب يعزر اذا شتم ولده مع كونه لا يحذله اه وقوله اذا شتم ولده أى قد فقه بصرح الزنا كما في شرحها (ثم قال) واستثنى الشافعي من لزوم التعزير بزوي الهيات فلا تعزير عليهم - واختلفوا في تفسيره فقيل صاحب الصغيرة فقط وقيل من اذا أذنب ذنبان دم ولم أره لاحكامنا والله سبحانه وتعالى اعلم اه (يقول جامعهم) وهذه هي المسائل المجموعة للمحققة بكتاب التعزير (قال المؤلف في القواعد) الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) وأما الاقرار والوكالة فيصحان بدونها وكذا الايداع والاعارة وكذا القذف والسرقة اه (وقال في بحث السبب السابع النقص مانصه) وعدم تكليف الارقاء بكمثرى مساعلى الاحرار ككونه على النصف من المحر في الحدود اه (وقال في القاعدة السادسة المحدود تدرا بالشبهات) وهو حديث رواه الاسيوطي معزيا الى ابن عدى من حديث ابن عباس رضى الله تعالى عنهما وأخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة رضى الله تعالى عنه ادفعوا المحدود ما استطعتم وأخرج الترمذي والنخعي من حديث عائشة رضى الله تعالى عنها ادرؤا المحدود عن المسلمين ما استطعتم فان وجدتم لاسلم بخزجان فخلوا سبيله فان الامام لا يخطئ في العفو خير من ان يخطئ في العقوبة وأخرج الطبراني عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه . ووقفا ادرؤا المحدود والقتل عن عبادة الله ما استطعتم وفي فتح القدير أجمع فقها الامصار على ان الحدود تدرا بالشبهات

والمحدث المروى في ذلك متفق عليه وتلقته الأمة بالقبول والشبهة ما يشبهه
الناثب وليس بثابت وأصحابنا قسموها إلى شبهة في الفعل وتسمى شبهة الاشتباه
والى شبهة في المحل فلاولى تصح في حق من اشتبه عليه المحل والمحرمه وظن غير
الدليل دلالة فلا بد من الظن والافلا شبهة أصلا كظنه حل وطء جارية زوجته
أو أبيه أو أمه أو جده أو جدته وان عليا ووطء المطلقة ثلاثا في العدة أو بائنات على
مال أو المختلعة وأم الولد اذا أعتقها وهى في العدة ووطء العبد جارية مولاه والمرتهن
في حق المرهونة في رواية ومستهير الرهن كالمترتهن ففي هذه المواضع لا حد اذا قال
ظننت بأنها تحل لى ولو قال علمت انها حرام على وجب المحرم ولو ادعى أحدهما
الظن والآخر لم يدع لاحد عليهما حتى يقر جميعا بعلمهما بالمحرمه والشبهة في المحل
في ستة مواضع جارية ابنه والمطلقة طلاقا ثانيا بالكنيات والمجارية المبيعة اذا
وطئها البائع قبل التسليم الى المشتري والمجعولة مهورا اذا وطئها الزوج قبل تسليمها
الى الزوجة والمشاركة بين الواطئ وغيره والمرهونة اذا وطئها المرتهن في رواية
كتاب الرهن وعلمت أنها ليست بالمختارة ففي هذه المواضع لا يجب الحد وان قال
علمت أنها على حرام لان المانع هو الشبهة في نفس المحكم ويدخل في النوع
الثاني وطء جارية عبده المأذون المدين ومكاتبه ووطء البائع الجارية المبيعة بعد
القبض في البيع القاسد والى فيها الخيار للمشتري وجارية -ه- التى هى أخته من
الرضاع وجاريته قبل الاستبراء وزوجته المحرمه بالردة أو المطاوعة لابنه
أو بجماعه لامها اه ما فى الفقه وهنا شبهة ثالثة عند أى حنفية وهى شبهة
العقد فلا حد اذا وطئ محرمه بعد العقد عليها وان كان عالما بالمحرمه ولا حد على من
وطئ امرأة تزوجها بلاشهود أو بغير اذن مولاه أو مولاه وقال لا يحد في وطئ محرمه
المعقود عليها اذا قال علمت أنها حرام والفتوى على قولهما كما فى الخلاصة ومن
الشبهة وطء امرأة اختلفت فى صحة نكاحها ومنها شرب الخمر للتداوى وان كان
المعتمد تحريره اه وقد نقلنا هذه فى المحظر أيضا (ثم قال) ومنها انه لا يجوز
النوكيل باستيفاء الحدود واختلاف فى التوكيل ببايناتها اه وقد نقلنا ذلك
فى كتاب الوكالة أيضا (ثم قال) ومما ينبى على انها تدربها انها لا تثبت بشهادة
النساء ولا بكتاب القاضى الى القاضى ولا بالشهادة على الشهادة ولا تقبل الشهادة
بحد من قادم سوى حد القذف الا اذا كان ابعدهم عن الامام ولا يصح اقرار السكران

بالمحدود والخاصة الا انه يضمن المال اه وقد نقلنا هذه ايضا في الاقرار (ثم قال)
ولا يستخلف فيها لانه لرجاء النكول وفيه شبهة حتى اذا أنكر القذف ترك من
غيره من ولا تصح الكفالة بالمحدود والقصاص اه وقد نقلنا ذلك في كتاب
الكفالة أيضا (ثم قال) ولو برهن القاذف برجلين أو رجل وامرأتين على اقرار
المقذوف بالزنا فلا حد عليه فلو برهن بثلاثة على الزنا حد واحد ولا حد بمرقة
مال أصله وان علا وفرعه وان سفل وأحد الزوجين وسيدته وعبدته ومن بيت
مأذون في دخوله ولا فيما كان أصله مباحا كما علمت تفاريعه في كتاب السرقة
وبسقط القطع بدعواه كون المسروق ملكه وان لم يثبت وهو الاصل الظريف
وكذا اذا ادعى ان الموطوءة تزوجته ولم يعلم ذلك (تنبيه) يقبل قول المترجم في المحدود
كغيرها اه وقد نقلنا ذلك وما قبله من المسائل في كتاب الشهادات أيضا (ثم قال)
فان قيل وجب ان لا يقبل لان عبارة المترجم يدل عن عبارة الجهمي والمحدود
لا تثبت بالابدال الا ترى انه لا يثبت بالشهادة على الشهادة وكتاب القاضى الى
القاضى أجيب بان كلام المترجم ليس يدل عن كلام الجهمي لكن القاضى
لا يعرف لسانه ولا يقف عليه وهذا الرجل المترجم يعرفه ويقف عليه فكانت
عبارته كعبارة ذلك الرجل لا بطريق البديل بل بطريق الاصل لانه يصار الى
الترجمة عند الجهل عن معرفة كلامه كالشهادة يصار اليها عند عدم الاقرار كذا
في شرح الادب للصدر الشهيد من الثامن والثلاثين اه (ثم قال) وكتبنا في الفوائد
ان القصاص بالمحدود الا في مسائل الاولى يجوز القضاء بعلمه في القصاص دون
المحدود كما في الخلاصة الثمانية المحدود لا تورث والقصاص موروث اه وقد
نقلناه في كتاب الفرائض (ثم قال) الثالثة لا يصح العفو في المحدود ولو كان حد
القذف بخلاف القصاص الرابعة التقادم لا يمنع من الشهادة بالقتل بخلاف
المحدود سوى حد القذف الخامسة يثبت بالاشارة والكتابة من الاخرس
بخلاف المحدود كما في الهداية من مسائل شتى السادسة لا تجوز الشفاعة في المحدود
وتجوز في القصاص السابعة المحدود سوى حد القذف لا تتوقف على الدعوى
بخلاف القصاص فانه لا بد فيه من الدعوى اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الجنائيات
وكتاب الدعوى والشهادات أيضا (ثم قال تنبيه) التعزير يثبت مع الشبهة ولهذا
قالوا يثبت بما يثبت به المال ويجرى فيه الحلف ويقضى فيه بالنكول اه وقد

نقلنا في كتاب الدعوى (ثم قال) والكفارات تثبت معها أيضا الا كفارة الفطر في رمضان فانها تسقطها ولذا لا تجب مع النسيان والخمط او بافساد صوم مختلف في صحته كما علم في محله وأما الفدية فهل يسقطها فلم أرها الا ناه وقد نقلنا ذلك في كتاب الصوم أيضا (ثم قال) ومن المجائب ان الشافعية شرطوا في الشبهة ان تكون قوية قالوا فلو قتل مسلم ذميا فقتله ولي الذمى فانه يقتل به وان كان موافقا لرأى أبي حنيفة اه وقد نقلنا ذلك أيضا في الجنائيات وقوله يقتل به صوابه لا يقتل به كما في شارحها (ثم قال) ومن شرب النبيذ يحد ولا براعى خلاف أبي حنيفة اه (قال في القاعدة السابعة المحرر لا يدخل تحت اليمين انصه) ومن فروغ القاعدة لو طاعته حرة على الزنا فلا مهر لها كافي الحامية ولو كان الواطى صبيا فلا حد ولا مهر وهذا مما يقال لنا وطء خلا عن العقر والعقر بخلاف ما اذا طاعته امة ليكون المهر حق السيداه وقد نقلنا هذه في كتاب الجنائيات أيضا وفي كتاب النكاح (وقال في القاعدة الثامنة اذا اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل أحدهما في الآخر بالانصه) ولو زنى أو شرب أو سرق مرارا كفى حد واحد سواء كان الاول موجبا لما أوجب به الثاني أولا فلوزنى بكر اثم ثيبا كفى الرجم ولو قذف مرارا واحدا أو جماعة في مجلس أو مجلس كفى واحد بخلاف ما اذا زنى في حد ثم زنى فانه يحد ثانيا ولو زنى وشرب وقذف وسرق أقيم الكل لاختلاف الجنس اه (ثم قال) ولو تكرر الرطء بشبهة واحدة فان كانت شبهة ملك لم يجب الامهر واحد لان الثاني صادف ملكه وان كانت شبهة اشتباه وجب لكل وطء مهر لان كل وطء صادف ملك الغير فالاول كوطء جارية ابنه أو مكاتبه أو المنكوحه فاسدا ومن الثاني وطء أحد الثمريين كبن الجارية المشتركة ولو وطئ مكاتبه مشتركة مرارا التحدى نصيبه لها وتعدد في نصيب شريكه والكل لها ولا يتعدد في الجارية المستحقة كذا في الظهيرية اه وقد نقلنا ذلك في كتاب النكاح أيضا (ثم قال) ومن زنى بأمة فقتلها الزمه المحدث والقيمة لاختلافهما ولو زنى بجمرة فقتلها وجب المحدث مع الدية اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الجنائيات أيضا (ثم قال) ولو زنى بكبيرة فافضاها فان كانت مطاوعة من غير دعوى شبهة فعليه ما المحدث ولا شيء في الافضاء لرضاها به ولا مهر لها لوجوب المحدث وان كان مع دعوى شبهة فلا حد ولا شيء في الافضاء ووجب العقر وان كانت

مكرهة من غير دعوى شبهة فعليه المحدود ونها ولا مهر لها فان لم يستمسك بولها
 فعليه الدية كاملة والاحد وضمن ثلث الدية وان كان مع دعوى شبهة فلاحد
 عليها فان كان البول يستمسك فعليه ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية وان
 كان لا يستمسك فعليه دية كاملة ولا يجب المهر عندهما خلافا للمهد وان كانت
 صغيرة يجامع مثلها فهي كالكبيرة الا في حق سقوط الارش وان كان لا يجامع
 مثلها فان كان يستمسك بولها فعليه ثلث الدية وكمل المهر ولا حد عليه والا فالدية
 فقط كذا في شرح الزياي من المحدود اهـ وقد نقلنا بعضه في كتاب النكاح
 وكتاب الجنابات (وقال في القعدة السابعة عشر لا عبرة بالغن البين خطأه
 مانصه) وقال في المحدود ولو ملئ امرأة وجدها على فراشه ظاناً انها امرأته فانه محد
 وان كان أعمى الا اذا ناداها فأجابته اهـ (وقال في الفن الثالث في أحكام النأسي
 مانصه) والثاني الجمل في موضع الاجتهاد الصحيح أوفى موضع الشبهة وانه يصلح
 عندا وشبهة كالنجم اذا ظن انها فطرته وكن زنى بجارية والمد أو زوجته على
 ظن انها تحمل له اهـ (وقال في أحكام الصبيان مانصه) فلا تكليف عليه في شيء
 من العبادات حتى الزكاة عندنا ولا شيء من المنهيات فلا حد عليه لوفعل أسبابها
 اهـ (ثم قال) ويقام التعزير عليه تأديباً اهـ (وقال في أحكام السكران مانصه)
 وقد عني الفوائد انه من محرم كصاحي الا في ثلاث الردة والاقارب بالمحدود
 الخالص والاشهاد على شهادة نفسه اهـ (ثم قال) واختلف في حد السكران فقيل
 من لا يعرف الارض من السماء والرجل من المرأة وبه قال الامام الاعظم وقيل
 من في كلامه اختلاط وهذيان وهو قولهما وبه أخذ كثير من المشايخ والمعتبر
 في القدر المسكر في حق المحرمة ما قالاه احتياطاً في المحرمات والخلاف في المحد
 اهـ (وقال في أحكام العبيد مانصه) وحدّه النصف ولا احسان له اهـ (ثم قال)
 ولا يحد قاذفه وانما يعزراه (ثم قال) ويعزره مولاه على الصحيح ولا يحد عندنا
 اهـ (وقال في أحكام العبيد أيضاً) وكذا اقراره بجنابة موجبة للدفع أو الغداء
 غير صحيح بخلافه بحد أو قوداه وقد نقلناه في كتاب الاذن والمجر (وقال
 في بحث ما ينزل الاسقاط من المحقوق مانصه) وأما حقوق الله تعالى فلا تقبل
 الاسقاط من العبد قالوا الوعفاء المقدوف ثم عاد فطلب حد أي القاذف لكن لا يقيم
 بعد عفوه لغد الطلب اهـ (وقال في أحكام الخنثى مانصه) ولا حد على قاذفه

الذي ان الفاسي الى
 والدم سبيل الدم
 حيدر اباد

ولا عليه بقذفه بمنزلة المجهوب وتقطع يده للسرقة ويقطع سارق ماله اه (ثم قال)
وحاصله انه كالانثى في جميع الاحكام الا في مسائل الى ان قال ولا حد بقذفه اه
(وقال في احكام الانثى مانصه) ويحفر لها في الرجم ان ثبت زناها بابا بيينة وتجلد
جالسة والرجل قائما ولا تنفي سياسة وينفي هو عام بعد الجلد سياسة لاحدا اه
(وقال في احكام الذمعي مانصه) ولا يحد بشرب الخمر ولا يراق عليه بل ترد عليه اذا
غصبت منه اه وقد نقلنا بقيته في الغصب (ثم قال) ولا يرجم وانما يجلد والمحصل
انه تقام الحدود كلها عليه الاحد الشرب اه (ثم قال تنبيهه) الاسلام يجب ما قبله
من حقوق الله تعالى دون حقوق الادميين كالقصاص وضمان الاموال الا في
مسائل الى ان قال ومنها لو زنى ثم أسلم وكان زناه ثابتا بيينة مسلمين لم يسقط الحد
باسلامه والاسقاط اه (وقال في احكام المحارم مانصه) وتختص الاصول والفروع
من بين سائر المحارم باحكام منها انه لا يقطع أحدهما بسرقة مال الآخر اه (ثم قال)
وتختص الاصول باحكام الى ان قال ومنها لا يحد الاصل بقذف فرعه ويحد الفرع
بقذف أصله اه (ثم قال) ومنها ليس له مطالبة أبيه بقذف أمه المحصنة اه (ثم
قال) ومنها جواز تأديب الاصل فرعه وانظاهر عدم الاختصاص بالاب فالام
والاجداد والمجدات كذلك ولم أره الا ان اه وقد نقلناه في المحظوف في كتاب
الجنائيات (ثم قال فائدة) يقرب على النسب اثنا عشر حكما الى ان قال وطلب
المحدا اه (وقال في احكام غيبة المحشفة مانصه) يقرب عليها وجوب الغسل
الى ان قال والتعزير ووجوب الكفارة اه أي في وطء الدبر أو البهيمة (ثم قال)
ووجوب الحد لو كان زنى أو لو طأه على قولهما وذهب البهيمة المفعول به اسم حرها
ووجوب التعزير ان كان في مبة أو أمة مشتركة أو موصى بمنفعتها أو محرم بمملوكة
له أو لو طأه بزوجه وثبوت الاحصان اه (ثم قال فوائد) الاولى لا فرق في الابلاج
بين ان يكون بمائل أو لا لكن بشرط ان تصل الحرارة معه كذا ذكرنا في التحليل
فيجوز في سائر الابواب الثانية ما ثبت للمحشفة من الاحكام ثبت لمقطوعها ان
بقي معه مقدارها وان لم يبق قد درها لم يمتنع به شيء من الاحكام ويحتاج الى
نقل اكونها كاية ولم أره الثالثة الوطء في الدبر كالوطء في القبل فيجب به الغسل
ويحرم به ما يحرم بالوطء في القبل اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة وكتاب النكاح
وكتاب الطلاق (ثم قال) واختلافوا في وجوب الكفارة والاصح وجوبها

اه أي بالوطء في الدبر اه شرح (ثم قال) الافي مسائل الهان قال ولا يجب الحد
 به عند الامام الا اذا تكرر فاعتل على المفتي به ولا يثبت به الاحصان اه (ثم قال)
 الرابعة الوطء بنكاح فاسد كالوطء بنكاح صحيح الافي مسائل الى ان قال الرابعة
 عدم الاحصان به اه (ثم قال) الخامسة للوطء بملك اليمين أحكام كاحكام الوطء
 بنكاح الى ان قال ويخالف الوطء بالنكاح في مسائل لا يثبت به الاحصان اه
 (ثم قال) السادسة كل حكم تعاق بالوطء لا يعتبر فيه الانزال لكونه شعبا اه وقد
 نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) السابعة لا يخلو الوطء بغير ملك يمين عن
 مهر واحد الافي مسائل الاولى الذمية اذا نكحت بغير مهر ثم أسلموا وكانوا يدينون
 بان لا مهر فلا مهر الثانية تنكح صبي بالغه حرة بغير اذن وليه ووطئها طائفة فلاحد
 ولا مهر الثالثة زوج أمته من عبده فالاصح ان لا مهر الرابعة وطئ العبد سيده
 بشبهة فلا مهر اخذ من قولهم في الثالثة ان المولى لا يستوجب على عبده ديننا
 الخامسة لو وطئ حرة فلا مهر ولم أره الا ناه أي ولا حد أيضا اه شرح
 السادسة الموقوف عليه اذا وطئ الموقوفة ينبغي ان لا مهر ولم أره السابعة البائع
 لو وطئ الجارية قبل التسليم الى المشتري وهي في حفظي منقولة كذلك اه أي
 فلاحد ولا مهر اه شرح الثامنة اذن الراهن للارهن في الوطء فوطئ ظانا
 المحل وينبغي ان لا مهر ولم أره اه أي ولا حد عليه أيضا كما أفاد الشارح وقد
 نقلنا هذا المبحث في كتاب النكاح أيضا (وقال في أحكام الاشارة في بحث اشارة
 الاخرس مانصه) الاشارة من الاخرس معتبرة وقائمة مقام العبارة في كل شيء من
 بيع واجارة وهبة ورهن ونكاح وطلاق وعتاق وبراء وقصاص الافي الحدود
 ولو حد قذف وهذا مخالف فيه الحدود والقصاص وفي رواية ان القصاص
 كالحدود هنا فلا يثبت بالاشارة وتماه في الهداية وقد اقتصر في الهداية وغيرها
 على استثناء الحدود اه وقد نقلنا بقبته في مسائل شتى ونقلناه في كتاب الجنائيات
 أيضا (وقال في بحث ما يقدم عند الاجتماع من غير الدين مانصه) وأما الحدود
 اذا اجتمعت ففي المحيط اذا اجتمع حدان وقد رعى دره أحدهما درى وان كان من
 أجناس مختلفة بأن اجتمع حد الزنا والسرقة والشرب والقذف والفقء بدئ
 بالفقء ثم بحد القذف فاذا برئ ان شاء بدئ بالقطع وان شاء بدئ بحد الزنا وحد
 الشرب آخرها ثبوت بالاجتهاد من الصحابة رضي الله تعالى عنهم وان كان محصنا

يبدأ باللعن ثم يحد القذف ثم بالرجم ويلحق غيرها اهـ ولو اجتمع التعزير والمحدود قدم
التعزير على المحدود في الاستيفاء لتحضه حقا لا بعد كذا في الظهيرية ولم أر الا ان
ما اذا اجتمع قتل القصاص والردة والزنا وينبغي تقديم القصاص قطعا بحق العبد
اهـ وقد نقلناه في كتاب المجنبايات (ثم قال) وأما اذا اجتمع قتل الزنا والردة
فينبغي تقديم الرجم لانه به يحصل مقصودهما بخلاف ما اذا قدم قتل الردة فانه
يفوت الرجم واذا قدم قتل القصاص وهو القتل بالسيف حصل مقصود القصاص
والردة وان فات الرجم اهـ (وقال في بحث ثمن المثل مانصه) ومنها قيمة جارية
الابن اذا أحبلها الاب وادعاه والظاهر من كلامهم ان الاعتبار بقيمة ما قيل
العلق لقولهم ان الملك يثبت شرط الاستيلاء عندنا لا حكما اهـ وقد نقلناه
في كتاب العتق (وقال في بحث الكلام في أجرة المثل مانصه) بخلاف التوقيف
لواختلف المقومون في مستهلك فشهداثنان ان قيمته عشرة وشهداثنان ان قيمته
أقل وجب الاخذ بالاكثر ذكره الا قطع في باب السرقة اهـ وقد نقلناه في كتاب
الاجارة وفي كتاب الغصب (وقال في بحث القول في مهر المثل مانصه) وفي الوطء
بشبهة ان لم يقدر الملك سابقا كما في أمة ابنه اذا أحبلها فلا مهر عليه اهـ وقد نقلناه
في كتاب النكاح وفي كتاب العتق (ثم قال بيان ما يتعدد فيه المهر بتعدد
الوطء وما لا يتعدد) أما في النكاح الصحيح فجعله أبو حنيفة منقصة على عدد الوطئات
تقديرا ولا يتعدد كلما يتعدد بوطء الاب جارية ابنه اذا لم تحبل وكذا بوطء السيد
مكاتبته وفي النكاح الفاسد ويتعدد بوطء الابن جارية أبيه أو الزوج جارية
امرأته وأفتى والد الله - يدرا الشهد بالتعدد في الجارية المشتركة وقامه
في شرحنا على الكنز اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال تنبيهه) يجب
مهران فيما اذا زنى بامرأة ثم تزوجها وهما لم يمسها مهر المثل بالاول والمسمى
بالعقد ومهران ونصف فيما لو قال كلما تزوجتك فأنت طالق فتزوجها في يوم
واحد ثلاث مرات ولو زاد بائن ودخل بها في كل مرة فعليه خمسة مهور ونصف
وبيانه في فتاوى قاضي خان اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في أحكام
الحرم) ولا يقتل ولا يقطع من فعل موجب ما خارجه والتجأ اليه اهـ وقد نقلناه
في كتاب المجنبايات (ثم قال في فن الاغاز مانصه) * المحدود أي رجل سرق مائة
من حرز ولا قطع فقل اذا سرقها في دفعات كل مرة أقل من عشرة أي رجل سرق

من مال أبيه وقطع فقل اذا كان من الرضاة أى رجل قال ان شربت الخمر
طائفا فبدي حرفيها طائفا بالينة عتق العبد ولم يجد فقل له اذا كانت رجلا
وامرأان اه (وقال أخو المؤلف في تكملة للفن السادس فن الفروق ما نصه)
كتاب الحدود حد الزنا والشرب والسرقة يبطل بالتقدم وحد القذف
والقصاص لا والفرق ان حد القذف والقصاص يتوقف على الدعوى فيحمل
التأخير في الشهادة على عدم الدعوى بخلاف التأخير فيما عدا السرقة فإنه يحمل
على ضغينة حمله على الشهادة لعدم توقفهما عليها وحد السرقة وان توقف عليها
لكن ضمن المسال لانه بتأخير الدعوى بعد تخييره تارك للحسبة فتمكنت التهمة
في الدعوى اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات وكتاب الدعوى (ثم قال)
يشترط في الاقرار بالزنا ان يكرره اربع مرات وفي سائر الحدود يكفي باقرار واحد
والفرق ان الزنا أقبح من غيره فيستكف لاستره مالم يتكف لغيره وهذا هو حكمه
النص في الكل الزاني اذا حد لا يحبس بخلاف السارق والفرق ان الزنا جنسية
على نفسه فلو حبس يحبس لاجل نفسه والسرقة جنسية على غيره قال
رجلين أحد كذا زان فقل له أهذا فقال لا لا يجب الحد بخلاف ما لو قال احدهما امرأتى
طالق فقل له أهذه فقال لا لزومه حكم الطلاق في الاخرى والفرق ان الطلاق
والعتاق يكمل بمعهديه وبين منكروه اما حد القذف فينفي ويذكر اه وقد نقلناه
في كتاب الطلاق (ثم قال) أقرعنا بالقاضي أربع مرات بالزنا فأمر برجه
ففرأوا انه كريق قبل اقراره وينفعه فرأوه بخلاف ما لو أقر بسرقة أو قذف أو قصاص
والفرق ان الاول محض حق الله تعالى بغيرى فيه الفضل ولا كذلك غيره اه
وقد نقلناه في الجنائيات (ثم قال) شهدوا انه زنى بغائبته يحد ولو شهدوا انه سرق
من غائب لا يقطع والفرق ان الدعوى غير شرط في الاول وشرط في الثانى (ثم قال)
أخو المؤلف في كتاب السرقة لو قال سرق مائة لابل عشرة يقطع ويضمن مائة
ولو قال سرق مائة لابل مائتين يقطع ولا يضمن شيئا والفرق انه في الاول يرجع
عن بعض ما أقربه فلم يصح في حق المسال وفي الثانى لم يرجع وانما زاد عليه
والقطع والضمان لا يجتمعان سرق ثوبا قيمته دون العشرة وعلى طرفه دينار
مشدود لا يقطع ولو كان في خرقة قطع والفرق ان الدينار في الاول تبع للثوب
والثوب لا يساوى نصابا وفي الثانى مقصود وكذا لو سرق ابريق فضة أو ذهب

فيه مثل أن يبدأ أو ختم أو كتب أو طير في عنقه طوق فضة أو في رجله لا يجب القطع
وكذا لو سرق صديقا عليه دنائير سارق دخل البيت وفيه دراهم ودنانير
فأكلها وأخرج لا يقطع ويضمن ولا ينظر نحو وجهه من خوفه ولو جأها على دابة
فخرجت ثم أخذها أو ألقاها في ماء جار حتى خرجت بغير بيان الماء ثم أخذها لا يقطع
لان هذا المحرز والخراج شرطه اهـ (ثم قال أخو المؤلف أيضا في التكملة
المذكورة من كتاب الاكراه مانصه) ولو أكره ليقرب هذا ونسب أو قطع لا يلزمه
اهـ وقد نقلناه في كتاب الاكراه (ثم قال أيضا في التكملة المذكورة من كتاب
الاشربة مانصه) المرقعة اذا وقع فيها سحر لا يحد شاربها ما لم يسكر ولو وقعت
في ماء ووجد الطعم أو الريح يحد قبل السكر والفرق ان ما وقع في المرقعة يصير
في معنى المطبوخ بخلاف ما لو وقعت في الماء اهـ (وقال المؤلف في كتاب
النكاح مانصه) الوطء في دار الاسلام لا يخلو عن حد أو مهر الا في مسألتين
تزوج صبي امرأة مكافئة بغير إذن وليه ثم دخل بها طوعا فلاحد ولا مهر كما في الخانية
ولو وطئ البائع المبيعة قبل القبض فلاحد ولا مهر وبسقط من الثمن ما قبل البكارة
والا فلا كما في بيع الوالوجية اهـ (وقال في كتاب الطلاق مانصه) السكران
كالصالح الا في الاقرار بالحدود والخالصة والردة والشهادة على شهادته كذا
في خلع الخانية اهـ وقد نقلناه في كتاب الجهاد وكتاب الشهادات وكتاب الاقرار
(ثم قال فيه أيضا) النداء للاعلام فلا يثبت به حكم الا في الطلاق بيساطا الى
وفي العتق يحرر في الحدود بازانية وفي التعزير يأسر في فرع على الاول
ما لو قال لمجاريته يأسر يأسر يأسر يأسر يأسر يأسر يأسر يأسر يأسر يأسر
لا يردها لانه للاعلام لا للتحقيق اهـ (وقال أول كتاب البيوع في بحث الحمل
مانصه) وكذا لا يتبعها في حق الرجوع في الهبة ولا في حق الفقراء في الزكاة
في السائمة ولا في وجوب القصاص على الأثم ولا في وجوب الحد عليها فلا تقتل
ولا تحد الابد وضعها اهـ (وقال في كتاب القضاء مانصه) لا يخلف القصاص
على حق مجهول الى ان قال الا في مسائل الى ان قال السادسة في دعوى
المرقة اهـ (وقال فيه أيضا) اختلاف الشاهدين مانع من قبولها ولا بد من
التطابق لفظا ومعنى الا في مسائل الى ان قال السادسة شهد أنه أعتقه بالعربية
والآخر بالفارسية تقبل بخلاف الطلاق والأصح القبول فيهما وهي السابعة

واجمعوا أنها لا تقبل في القذف كذافي الصيرفة اه (ثم قال فيه أيضا) الناس
 أحرار بلايين الا في الشهادة والقصاص والحدود والدية اه وقد نقلناه في كتاب
 الجنائيات (وقال فيه أيضا) القاضي اذا قضى في مجتهد فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل
 الى ان قال أو يجد القذف بالتعريض اه (وقال فيه أيضا مانصه) تسمع
 الشهادة بدون الدعوى في المحد الخالص اه (وقال أيضا) تقبل الشهادة
 حسبة بلا دعوى في طلاق المرأة الى ان قال والحدود الاحد القذف والسرقة
 اه (وقال فيه أيضا) تقبل شهادة الذمعي على مثله الا في مسائل الى ان قال
 وفيما اذا شهد أربعة نصارى على نصراني انه زني بمسيلة اذا قالوا استكرهها
 فيحد الرجل وحده كافي الخسائية اه (ثم قال فيه أيضا) تقبل الشهادة حسبة
 بلا دعوى في ثمانية مواضع الى ان قال وزدت حسبة من كلامهم أيضا حد الزنا
 وحد الشرب اه (ثم قال) وعلى هذا لا تسمع الدعوى من غير من له الحق
 فلا جواب لها فالدعوى حسبة لا تجوز والشهادة حسبة بلا دعوى جائزة في هذه
 المواضع اه (ثم قال) واعلم ان شاهد الحسبة اذا أقر شهادته بلا عذر يفسق
 ولا تقبل شهادته نصوا عليه في الحدود وطلاق الزوجة وعق الامة وظاهر ما في
 القنية انه في الكل وهي في الظهيرية والبيعة وقد ألغت فيها رسالة اه (ثم قال
 فيه أيضا) الجاهل في المنكوحة تمنع الصحة الى ان قال وفي الدعوى تمنع الصحة
 الا في الغصب والسرقة وفي الشهادة كذلك الا فيهما وفي الرهن وفي الاستحلاف
 تمنعه الا في ست هذه الثلاثة الخ اه وقد نقلناه في كتاب الغصب وقوله
 هذه الثلاثة أي دعوى الغصب والسرقة والشهادة فيهما (ثم قال) وفي
 الحدود تمنع كذا ازان أو هذا اه (وقال أيضا في كتاب القضاء)
 التصديق اقرار الا في الحدود كافي الشارح من دعوى الرجلين اه (وقال
 في كتاب الاقرار مانصه) اقرار المكره باطل الا اذا أقر السارق مكره فقد أفتى
 بعض المتأخرين بجمته كذا في سرقة الظهيرية اه (وقال في كتاب الاقرار أيضا)
 يملك الاقرار من لا يملك الانشاء الى ان قال ولا يملك المغذوف العفو عن القاذف
 ولو قال المغذوف كنت مبطلا في دعوى سقط الحد كافي حبل التارخانية اه
 (ثم قال بعد ذلك نقلا عن جنائيات البرازية مانصه) ثم قال ونظيره ما اذا قال
 المغذوف لمية بذني فلان ان لم يكن قذف فلان معروفا يسمع اقراره والا لا اه
 (وقال في كتاب الصلح مانصه) لا يصح الصلح عن الحد ولا يسقط به الا حد القذف

إذا كان قبل المرافعة كما في الخسائية اهـ (وقال في كتاب الجنايات مانصه)
 الواجب لا يتعبد بوصف السلامة والمباح يتعبد به فلا ضمان لو سرى قطع القاضي
 الى النفس وكذا لو مات المعزى الى ان قال وضمن لو عزز زوجته فماتت ومنه المرور
 في الطريق مقيد بها ومنه ضرب الاب ابنه تأديبا أو الأثم أو الوصى ومن الاول
 ضرب الاب ابنه أو الوصى أو المعلم باذن الاب تعليمًا فمات لا ضمان فضرب
 التأديب مقيد بكونه مباحا وضرب التعليم لا لكونه واجبًا ومحل له في الضرب
 المعتاد أما غيره فوجوب للضمان في الكل اهـ الخ فراجعهم (وقال في كتاب
 الجنايات) مذهب الاصوليين ان الامام شرط لاستيفاء القصاص كالحدد
 ومذهب الفقهاء الفرق القصاص كالحدد والافى خمس ذكرناها في قاعدة
 الحدود تدرب بالشبهات اهـ (ثم قال فيه أيضا) الحدود تدرب بالشبهات فلا تثبت
 معها الا في الترجمة فانها تدخل في الحدود مع ان فيها شبهة كما في شرح ادب القاضي
 اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في كتاب الفرائض) الارث يجري
 في الاعيان وأما المحقوق فنها ما لا يجري فيه كحق الشفعة وخيار الشرط وحق
 العتق والنكاح لا يورث اهـ (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب السير) *

باب الردة أى والبغاة تبجيل الكافر كفره لموسلم على الذمى تبجيلا ككفر ولو قال لجوسى
 بأستاذ تبجيلا ككفر كذا فى الطهيرية فى الصغرى الكفر شى عظيم فلا أجعل المؤمن
 كافرا متى وجدت رواية انه لا يكفر لا تصح ردة السكران الالردة بسب النبي صلى
 الله تعالى عليه وسلم فانه يقتل ولا يعفى عنه كذا فى البرازية كل كافر ناب فتوبته
 مقبولة فى الدنيا والاخرة الاجاعة الكافر بسب نبى أو بسب الشيخين أو أحدهما
 أو بالسحر ولو امرأة وبالزندقه اذا أخذ قبل توبته كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يتب
 الا المرأة ومن كان اسلامه تبعا والصبي اذا أسلم والمكره على الاسلام اهـ وقد
 نقلناه فى كتاب الاكراه (ثم قال) ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين
 ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا ~~كما~~ ما فى شهادات اليتيمة حكم الردة
 وجوب القتل ان لم يرجع وجميع الاعمال مطلقا لكن اذا أسلم لا يقضى بها الا المج
 كالكافر الا صلى اذا أسلم ويبطل ما رواه لغيره من الحديث ولا يجوز لاسماع منه

أن يرويه عنه بعد رده كافي شهادات الولوالجية وبينونة امرأته مطلقا وبطلان
وقفه مطلقا واذامات أو قتل على رده لم يدفن في مقابر أهل مله وانما يلقى في حفرة
كالكتاب اه وقد تقدم ذلك في كتاب الصلاة وقد قلنا ما قبله في كتاب الوقف
وما قبله في كتاب الطلاق (ثم قال) والمرتب أقبح كفر من الكافر الأصلي
الايمن تصديق محمد صلى الله تعالى عليه وسلم في جميع ما جاء به من الدين ضرورة
والكفر عدم تصديق محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بما جاء به من الدين ضرورة
ولا يكفر أحد من أهل القبلة الا بمجرد ما أدخله فيه وحاصل ما ذكره أصحابنا
في الفتاوى من ألفاظ التكفير يرجع الى ذلك وفيه بعض اختلاف لكن لا يفتى
بما فيه اختلاف سبب الشيخين ولعنهما كفر وان فضل عليا عليهما فبعدم كذا
في الخلاصة وفي مناقب الكردي يكفر اذا أنكر خلافهما أو أبغضهما المحبة
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لهما واذا أحب عليا أكثر منهما لا يؤاخذ به اه
وفي التهذيب ثم انما يصير مرتد بانكار ما وجب الاقرار به أو ذكر الله سبحانه
وتعالى أو كلامه أو واحد من الانبياء بالاستهزاء اه يقتل المرتد وان كان
اسلامه بالفعل كالصلاة بالجماعة وشهود مناسك الحج مع التلبية انكاره الردة
توبة فاذا شتم دعا على مسلم بالردة وهو منكر لا يتعرض له لالتكذيب الشهود
والعدول بل لان انكاره توبة ورجوع كذا في فتح القدير فان قلت قد قال قبله
وتقبل الشهادة بالردة من عدلين فما فادته قلت ثبت رده بالشهادة وانكاره
توبة فثبت الاحكام التي لمرتد ولو ناب من حبط الاعمال وبطلان الوقف وبينونة
الزوجة وقوله لا يتعرض له انما هو في مرتد تقبل توبته في الدنيا اماما لا تقبل
توبته فانه يقتل كالردة بسبب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والشيخين رضي الله
تعالى عنهما كما قدمناه واختلاف في تكفير من قطع المسافة البعيدة في زمن
يسير للولى ولا يكفر بقوله لا أصلي الا بخودا لا يشترط في حجة الايمان بمحمد
صلى الله تعالى عليه وسلم معرفة اسم أبيه بل يكفي معرفة اسمه وصف الله
تعالى بحضرة زوجته فقالت كنت ظننت ان الله تعالى في السماء كفرت
ولا يكفر بقوله انا فرعون انا باليس الا اذا قال اعتمد ادى كاعتقاد فرعون
واختلوا في كفر من قال عند الاعتذار كنت كافرا فأسلمت قيل لها أنت كافرة
فقلت أنا كافرة كفرت استحل اللواط بزوجته كفر عند الجمهور يكفر بوطء

رجليه على المصحف مستخفا والا لا استهزاء بالعلم والعلماء ككفر يكفر بانكار
 أصل التور والاضحية وترك العبادة لها وناو مستخفا وأما اذا تركها اتكاسا فلا وهى
 في المجتبى ويكفر بادعاء علم الغيب وتكفر بقوله لا أعرف الله تعالى
 الاستهزاء بالاذان ككفر بالموذن قال التاجران الكفار ودار الحرب خير من
 دار الاسلام والمسلمين لا يكفرا الا اذا أراد أن دينهم خير ولا يكفر بقول المسلم عليه
 ان رددت السلام ارتكبت كبيرة عظيمة ولا يكفر بقوله لا تحب فتهلك فان
 موسى عليه الصلاة والسلام أعجب بنفسه فهلك ويستغفر فان فسرهما بما يكون
 كفرا ككفر قبل له قل لا اله الا الله فقال لا أقول لا يكفر وقوله لا يكفر أى لاحتمال
 أن يريد لا أقول ذلك لامرك أولا أقول الا أن كما في شرحها ولا يكفر ان قال امرأتى
 أحب الى من الله ان أراد محبة الشهوة وان أراد محبة الطاعة ككفر عبادة الصنم
 ككفر ولا اعتبار بما في قلبه وكذا لو سخر بقوله عليه الصلاة والسلام وكذا
 لو كشف عنده عورته وكذا الوصور عيسى عليه الصلاة والسلام ليسجده وكذا
 لو اتخذ الصنم لذلك وكذا الاستخفاف بالقرآن والمعبد ونحوه مما يعظم ولو
 استعمل نجاسة بقصد الاستخفاف فكذلك وكذا التورن بزنا اليهود والنصارى دخل
 كنيسهم ولم يدخل ولو قال كنت أستهنئ بهم ولا أعتقد دينهم صدق دينه
 ويكفر اذا شك في صدق النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو شبه أو نفعه أو صغره
 وفي قوله مسجد خلاف والاصح لا كتمه لني من الانبياء أن لا يكون الله تعالى
 بعثه ان لم تكن عداوة له ولو ظن الفاسق نبيافه وكافرا كنى ويكفر بنسبة
 الانبياء الى الفواحش كعزم على الزنا ونحوه في يوسف لانه استخفاف بهم وقيل لا
 ولو قال لم يعصوا حال النبوة وعصوا قبلها كفر لانه رد لانهصوص اذا لم يعرف ان
 محمد صلى الله تعالى عليه وسلم آخر الانبياء فليس بمسلم لانه من الضروريات والله
 سبحانه وتعالى أعلم اه (بقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة
 بكتاب السير (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) وأما
 في العبادات كلها فهي أى النية شرط صحتها الاسلام فانه يصح بدونها بدليل
 قولهم ان اسلام المسكر صحيح ولا يكون مسلما بمجرد نية الاسلام بخلاف الكفر
 كما سنبينه في بحث التروك وأما الكفر فيشترط له النية لقولهم ان كفر المكره غير
 صحيح اه وقد نقلناه في كتاب الاكراه (ثم قال) وأما قولهم انه اذا تكلم بكلمة
 الكفرهاز لا يكفر اغما هو باعتبار ان عينه كفر كما عرف في الاصول من بحث المنزل

اهـ (ثم قال) وأما المجاهد فن أعظم العبادات فلا بد له من خلوص النية اهـ (ثم قال)
 في آخرها في بحث التروك ونظيره المقيم والصائم والكافر والعلوفة والسائمة حيث
 لا يكون مسافرا ولا مفطرا ولا مسلما ولا سائمة ولا علوفة بمجرد النية ويكون مقبلا
 وصائما وكافرا بالنية لأنها ترك العمل كما ذكره الزيلعي اهـ (وقال في القاعدة الثانية
 الامور بمقاصدها ما نصه) وهذا قولهم بكفره اذا قرأ القرآن في معرض
 كلام الناس كما اذا اجتمعوا فقرأوا بغير معناه هم جمعوا وكما اذا قرأوا كاسا دهاقا عند
 رؤية الكأس وله نظائر كثيرة في ألفاظ التكفير كلها ترجع الى قصد الاستخفاف
 به وقال قاضيخان الفقاعي اذا قال عند فتح الفخاخ للمشتري صلى الله تعالى على محمد
 قالوا يكون آمنا وكذا المحارس اذا قال في الحراسة لا اله الا الله يعني جعلها للاعلام
 بانه مستيقظ بخلاف العالم اذا قال في المجلس صلوا على النبي فانه يشاب على ذلك
 وكذا الغازي اذا قال كبير وايتاب لان المحارس والفقاعي يأخذان بذلك اجرا رجل
 جاء الى بزاز يشتري منه ثوبا فلما فتح المتاع قال سبحان الله أو قال اللهم صل على
 محمد ان أراد بذلك اعلام المشتري جودة ثيابه ومتاعه كره اهـ وقد نقلنا بقيقته
 في المحظر فراجع اهـ (ثم قال بعد ذلك) وقالوا الكافر اذا ترس بمسلم ورماه مسلم
 فان قصد قتل المسلم حرم وان قصد قتل الكافر لا (ثم قال بعد ذلك في الخامس
 في بيان الاخلاص ما نصه) وصرحوا في كتاب السير بان السوق لا سهم له لانه عند
 المجاوزة لم يقصد الا التجارة لا اعزاز الدين وارهاب العدو وان قاتل استحقه لانه
 ظهر بالمقاتلة ان قصده القتل والتجارة تتبع فلا يضرمه كالحاج اذا التجرف طريق
 الحج لا ينقص أجره ذكره الزيلعي اهـ (ثم قال في العاشر في شروط النية الاول الاسلام)
 الى ان قال الرابع ان لا يأتي بمنايا بين النية والمنوى الى ان قال وعلى هذا
 تبطل العبادة بالارتداد في اثنتائها وتبطل صحة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 بالردة اذا مات عليها فان أسلم بعدها فان كان في حياته عليه الصلاة والسلام فلا مانع
 من عودها والا ففي عودها نظر كما ذكره العراقي ومن المنافي نية القطع فان نوى
 قطع الايمان صار مرتدا للتحال اهـ (وقال في القاعدة الثالثة اليقين لا يزول
 بالشك ما نصه) اذا فتحنا حصنا وفيهم ذمى لا يعرف لا يجوز قتلهم لقيام المانع
 بينهم فلو قتل البعض أو أخرج حل قتل الباقيين للشك في قيام المحرم اهـ (وقال
 في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة ما نصه) ونقص عليه الاصل المذكور

بالمستأمن على أبنائه لدخول المحفدة اه (وقال في بحث السبب السابع النقص
 مانصه) وعدم تكليف النساء بكثير مما وجب على الرجال كالجمعة والجماعة
 والمجاهد والمجزية اه (وقال في الثانية ما أبيع للضرورة بتقدير بقدرها مانصه)
 والطعام في دار الحرب يؤخذ على قدر الحاجة لانه انما أبيع للضرورة وقال في
 الكنز ويتنفع فيها بعاف وطعام وحطب وسلاح ودهن بلا قسمة وبعد الخروج
 منها الا وما فضل رد الى الغنيمة اه (ثم قال في تنبيهه يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر
 عام) وهذا مقيد لقولهم الضرر لا يزال بعثله وعليه فروع كثيرة منها جواز الرمي الى
 كفارتهم سواء بدين المسلمين اه (قال في المبحث الثالث العادة المطردة هل تنزل
 منزلة الشرط مانصه) وهناك مثلان لم أرهما الا ان الا انه يمكن تخريجهما على
 ان المعروف كالشرط وفي البرازية المعروف عرفا كالشرط شرطاً منها الوجرت
 عادة المقتضى برداً زيدا مما اقتضى هل يحرم اقراضه تنزيلاً لاعدائه منزلة الشرط
 ومنها لو بارز كافر مسلماً واطردت العادة بالامان لا كافر هل يكون بمنزلة
 اشتراط الامان له فيحرم على المسلمين اعانة المسلم عليه اه (وقال في القساعة
 الرابعة السابع تابع في بحث الثانية السابع يسقط بسقوط المتبوع مانصه)
 ومنها لومات الفارس سقط سهم الفرس لا عكسه اه وخرج عنها من له حق
 في ديوان الخراج كالمقاتلة والعلماء وطبائهم والمفتيين والفقهاء يفرض لاولادهم
 تبعاً ولا يسقط بموت الاصل ترغيباً وقد اوضحناه في شرح الكنز اه (وقال
 في القساعة الخامسة تصرف الامام على الرعية ممنوط بالمصلحة مانصه) فعلى هذا
 لا يجوز له أى الامام التفضيل أى تفضيل بعض المستحقين من بيت المال على
 بعض ولكن قال في المحيط من كتاب الزكاة والرأى الى الامام من تفضيل وتسوية
 من غير ان يعيل في ذلك الى هوى ولا يحل لهم الا ما كفيهم ويكفي أعوانهم بالمعروف
 وان فضل شيئاً من المال بعد ائصال الحقوق الى اربابها قسمة بين المسلمين فان
 نصر في ذلك كان الله تعالى عليه حسباً اه وذكر الزياهي من الخراج بعد ان ذكر ان
 أموال بيت المال أربعة أنواع قال وعلى الامام ان يجعل لكل نوع من هذه
 الأنواع بيتاً يخصه ولا يختلط بعضها ببعض لان لكل نوع حكماً يختص به الى ان
 قال ويجب على الامام ان يتق الله عز وجل ويصرف الى كل مستحق قدر حاجته
 من غير زيادة فان قصر في ذلك كان الله تعالى عليه حسباً اه وفي كتاب الخراج

لابي يوسف ان ابا بكر رضى الله تعالى عنه قسم المال بين الناس بالسوية فجاء
 ناس فقالوا يا خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انك قسمت هذا المال
 فسويت بين الناس ومن الناس اناس لهم فضل وسوابق وقدّم فلوفضلت أهل
 السوابق والقدم والفضل لفضلهم فقال اما ما ذكرتم من الفضل والقدم والسوابق
 فما أعرفني بذلك وانما ذلك شيء ثوابه على الله سبحانه وتعالى وهذامعاش
 فلاسوة فيه خير من الاثرة فلما كان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وجاء
 الفتوح فضل وقال لا أجعل من قاتل بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من
 قاتل معه ففرض لأهل السوابق والقدم من المهاجرين والانصار من شهد بدرا
 أولم يشهد بدرا أربعة آلاف وفرض لمن كان اسلامه كاسلام أهل بدر دون ذلك
 انزلهم على قدر منزلتهم من السوابق اه وفي القنية من باب ما يحل للدرس والمتعلم
 كان أبو بكر يسوي بين الناس في العطاء من بيت المال وكان عمر يعطيهم على
 قدر الحاجة والنفقة والفضل والاخذ بما فعله عمر في زماننا احسن فتعتبر الامور
 الثلاثة انتهى وفي النزازية السلطان اذا ترك العشر لمن هو عليه جاز غنيا كان
 أو فقيرا لكن المتروك له ان كان فقيرا فلا ضمان على السلطان وان كان غنيا ضمن
 السلطان العشر للفقراء من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة اه (تنبيه) اذا
 كان فعل الامام مبني على المصلحة فيما يتعلق بالامور العامة لم ينفذ أمره شرعا
 الا اذا وافقه فان خالفه لم ينفذ ولهذا قال الامام أبو يوسف في كتاب الخراج من
 باب احياء الموات وليس للامام ان يخرج شيئا من يد أحد الا بحق ثابت معروف
 اه وقد نقلنا هذه ايضا في الغضاء (ثم قال) وقال قاضيان في فتاواه من كتاب
 الوقف ولو ان سلطانا اذن لقوم ان يجعلوا أرضا من أراضي البلدة حوانيت موقوفة
 على المسجد أو أمرهم ان يزيدوا في مسجدهم قالوا ان كانت البلدة فقحت عنوة
 وذلك لا يضر بالمارة والناس ينفذ أمر السلطان فيها وان كانت البلدة فقحت صلحا
 تبقى على ملك ملاكها فلا ينفذ أمر السلطان فيها اه وقد نقلنا ذلك في كتاب
 الوقف ايضا (ثم قال) وفي صلح النزازية رجل له عطاء في الديوان مات عن ابنين
 فاصطالحا على ان يكتب في الديوان اسم أحدهما ويأخذ العطاء والاخر لا شيء له
 من العطاء ويبدل له من كان العطاء له مالا مع لوم ما للصلح باطل ويرد بدل الصلح
 والعطاء لا يذى جعل الامام العطاء له لان الاستحقاق للعطاء باثبات الامام لا دخل

فيه لرضا الغير وجعله غير أن الساطان ان منع حق المستحق فقد ظلم مرتين في
 قضية حرمان المستحق واثبات غير المستحق مقامه اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب
 الصلح أيضا (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه)
 وخرج عن هـ هذه القاعدة مسائل الى ان قال الثانية عشر سكوت المالك
 القديم حين قسم ماله بين الغائبين رضا اهـ (وقال في القاعدة الرابعة عشر ما حرم
 أخذ حرم اعطاؤه مانصه) * تنبيه * يقرب من هذا قاعدة ما حرم فعله حرم طلبه
 الا في مستثنين الى ان قال الثانية الجزية يجوز طلبها من الذي مع انه يحرم عليه
 اعطاؤه لانه متمكن من ازالة الكفر بالاسلام فاعطاؤه اياها انما هو ولا استقراره
 على الكفر وهو حرام والا في منقولة ولم أر الثانية اهـ (وقال في القاعدة التاسعة
 عشر اذا اجتمع المباشر والمتسبب اضيف الحكم الى المباشر مانصه) ولا سهم لمن
 دل على حصن في دار الحرب اهـ (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسي مانصه)
 واقسامه أي المجهل على ما ذكره الاصوليون كما في المنار أربعة جهل بامل لا يصلح
 عذرا في الآخرة كجهل الكافر بصفات الله تعالى وأحكام الآخرة وجهل
 صاحب الهوى وجهل الباغى حتى يضمن مال العادل اذا أتلفه وجهل من خاف
 باجتهاده الكتاب والسنة والاجماع كبيع أمهات الاولاد اهـ وقد نقلنا هاهنا في
 العتق (ثم قال) وفي الخلاصة اذا تكلم بكلمة الكفر جاهلا لا قال بعضهم لا يكفر
 وعامتهم على انه يكفر ولا يعذراه وفي آخر التمهاتن بجهله ان ما فعله من المخطور
 حلال له فان كان مما يباح لم من دين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ضرورة كفر
 والا لا اهـ (وقال في أحكام الصبيان مانصه) وأما الايمان بالله تعالى ففي التمهاتن
 واستثنى نحر الاسلام من العبادات الايمان فان ثبت أصل وجوبه في الصبي العاقل
 لسببه وهو حدوث العالم لا الاداء فاذا أسلم عاقلا وقع فرضا فلا يجب تجديده بالغا
 كتجهيل الزكاة بعد السبب ونفاه شمس الأئمة لعدم حكمه ولو آذاه وقع فرضا
 لان عدم الوجوب كان لعدم حكمه فاذا وجد وجدوا لاول أوجه اهـ (ثم قال)
 واتفقوا على وجوب العشر والمخراج في أرضه اهـ وقد نقلنا بقبته في كتاب النكاح
 (ثم قال) ويصح أمانيه اهـ (ثم قال) ويصح اسلامه وورثته ولا يقتل لوارثه بعد
 اسلامه صغيرا أو تبعا اهـ (ثم قال) ولا جزية عليه اهـ (ثم قال) ولا يؤخذ صبيان
 أهل الذمة بالتمييز عن صبيان المسلمين ولا شيء على صبيان بني تغلب ولا يقتل الولد

المحربي اذا لم يقاتل ولو قتله مجاهد بعد قول الامام من قتل قتيلا فله سلبه لم يستحق
 السلب الا اذا قاتل ويدخل الصبي تحت قوله من قتل قتيلا فله سلبه فاذا قتل
 الصبي استحق سلب مقتوله لقول الزياحي ويدخل فيه كل من يستحق من الغنيمة
 سهماً او رضخاً اه وفي الكنزان الصبي ممن يرضخ له اذا قاتل اه (وقال في
 أحكام السكران مانصه) وقدمنا في الفوائد انه من محرم كالصاحي الا في ثلاث
 الردة والاقرار بالمحذود والخالصة والاشهاد على شهادة نفسه اه (وقال في أحكام
 العبيد) ولا سهم له من الغنيمة وانما يرضخ له ان قاتل اه (ثم قال) ويملكه
 الكفار بالاستيلاء اه (ثم قال) ولا جزية عليه اه (ثم قال) ولا حق له في بيت
 المال ولا يؤخذ بالتمييز عما لو كان عبد ذمي اه (وقال في أحكام الامعي مانصه)
 هو كالصير الا في مسائل منها الاجهاد عليه ولا جمعة ولا جماعة ولا حج وان وجد
 قائدا اه (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط مانصه) لو قال الوارث تركت حق لم
 يبطل حقه اذا ملك لا يبطل بالترك والمحق يبطل به حتى ان أحد الغانمين لو قال
 قبل القسمة تركت حق بطل حقه الى ان قال وذكر الامام المعروف بخواهر زاده
 ان حق الموصي له وحق الوارث قبل القسمة غير متأ كد يمتثل السقوط بالاستقاط
 اه فقد علم ان حق الغانم قبل القسمة وحق الحبس للارهن وحق المسبل المجرد
 وحق الموصي له بالسكنى وحق الموصي له بالثلث قبل القسمة وحق الوارث قبل
 القسمة على قول خواهر زاده يسقط بالاستقاط اه وقد نقلنا تمام ذلك في باب
 الشرب فراجع اه (وقال في أحكام الخنثى مانصه) ولا سهم له مع المقاتلة وانما
 يرضخ له ولا يقتل لو أسير او مرتد بعد الاسلام ولاخراج على رأسه لو كان ذميا اه
 (وقال في أحكام الانثى مانصه) ولا يسهم لها وانما يرضخ وان قاتلت ولا تقتل
 المرتدة والمشركة اه (وقال في أحكام الذمي مانصه) حكمه حكم المسلمين الا
 انه لا يؤمر بالعبادات ولا تصح منه اه (ثم قال) ولا يأنم على تركه العبادات على
 قول و يأنم على ترك اعتقادها اجماعا ولا يمنع من دخول المسجد جنباً بخلاف
 المسلم ولا يتوقف جواز دخوله على اذن مسلم عندنا ولو كان المسجد المحرم
 اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة وكتاب الصلاة (ثم قال) ولا سهم له من
 الغنيمة ويرضخ له ان قاتل او دل على الطريق اه (ثم قال) ويؤخذ الذمي
 بالتمييز عما في المركب والملبس فيركبون بالسرج كالا كف ولا يلبسون

الطبايسة والاردية ولا ثياب أهل العلم والشرف ويجعل على دورهم علامة ولا يحدون بيعة أو كنيسة في مصر واختلفت الرواية في سكاهم بين المسلمين في مصر والمعمدة الجواز في محلة خاصة واختلف المشايخ هل يلزم تميزهم بجميع العلامات أو تكفي واحدة والمعمدانهم لا يركبون مطلقا ولا يلبسون العمامة وان ركب المحار في ضرورة نزل في الجامع ويضيق عليه في المرور اه (ثم قال تنبيه) الاسلام يحب ما قبله من حقوق الله تعالى دون حقوق الاذميين كالقصاص وضممان الاموال الا في مسائل (ثم قال تنبيه آخر) لا توارث بين المسلم والكافر الى ان قال وخرج المرتد فانه يرث كسب اسلامه وورثته المسلمون مع عدم الاتحاد اه أى اتحاد الدار وقد نقلناه في الفرائض (ثم قال تنبيه آخر) اشترك اليهود والنصارى في وضع الجزية وحل المناكحة والذبايح وفي الدية وشاركهم المحوس في الجزية والدية دون الآخرين واستوى أهل الذمة فيما ذكر اه وقد نقلناه في أبوابهم من الجنائيات وغيرها (وقال في أحكام المحارم ما نصه) وتختص الاصول بأحكام منها لا يجوز له قتل أصله المحربي الادفعاعن نفسه وان خاف رجوعه ضيق عليه والجماء ليقته غيره وله قتل فرعه المحربي كحرمه اه (ثم قال) ومنها لا يجوز الجهاد الا باذنهم بخلاف الاصول لا يتوقف جهادهم على اذن الغروع اه (ثم قال) ومنها تبعية الفرع للأصل في الاسلام اه (وقال في أحكام العقود ما نصه) وجائز من أحد الجانبين فقط الرهن الى ان قال وعقد الامان جائز من قبل المحربي لازم من جانب المسلم اه (وقال في أحكام الاشارة ما نصه) الاشارة من الاخرس معتبرة وقائمة مقام العبارة في كل شيء من بيع الى ان قال الا في الحدود الى ان قال فظاهرا يقتصر المشايخ على استثناء الحدود فقط صحة اسلامه بالاشارة ولم أرفها بنقل اصريحا اه وقد نقلنا بقبته في مسائل شتى (ثم قال) وان لم يكن معتقل اللسان لم تعتبر اشارته مطاقا الا في أربع في الكفر والاسلام والنسب والفتوى كذا في تنقيح المحبوبي ويزاد اخذ من مسألة الافتاء بالرأس اشارة الشيخ في رواية الحديث وأمان الكافر اخذ من النسب لانه يحتاج فيه لمحقق الدم ولذا مدت بكتة اب الامام كما قدمناه اه وقد نقلناه أيضا في مسائل شتى (وقال في بحث القول في الملك ما نصه) وفيه مسائل الاولى أسباب التملك المعاوزات المسالية الى ان قال والغنية اه (ثم قال) ويقرب منه ملك المرتد

فانه يزول عنه زوال الامراحي فان أسلم تبين انه لم يزل وان مات أو قتل بان انه زال من وقتها اه (ثم قال) وأما الحارة المقطع ما أقطعه الامام فافتي الامام العلامة قاسم بن قطلوبغا بصحتها قال ولا أثر لجواز اخراج الامام له في اثناء المدة كما لا أثر لجواز موت المؤجر في اثنائها ولا لكونه ملك المنفعة لافي مقابلة مال فهو نظير المستأجر لانه ملك منفعة الاقطاع بمقابلة استعداده لما أعدله لا نظير المستعير لما قلنا واذا مات المؤجر أو أخرج الامام الارض عن المقطع تنفسخ الاجارة لا تنتقل الملك الى غير المؤجر كما لو انتقل الملك في النظائر التي خرج عليها الاجارة الاقطاع وهي اجارة المستأجر واجارة العبد الذي صوِّح على خدمته مدة معلومة واجارة الموقوف عليه العلة واجارة العبد المأذون ما يجوز عليه عقد الاجارة من مال التجارة واجارة أم الولد اه وقد ألفت رسالة في الاقطاعات وأخرى سميتها الصفقة المرضية في الاراضي المصرية وفيما أفتي به العلامة قاسم التهمير يجب بأن للامام ان يخرج الاقطاع عن المقطع متى شاء وهو محمول على ما اذا أقطعه أرضا عامرة من بيت المال أما اذا أقطعه مواتا فاحياه ليس له اخراجه عنه لانه صار مال الكال للرقبة كما ذكره أبو يوسف في كتاب الخراج اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الوقف ونقلناه في كتاب الاجارة (وقال في أحكام السفر مانصه) ويستويان أي البر والبحر في بقية الاحكام منها اذا غزا في البحر ومعه فرس فانه يستحق سهم الفارس كمن في الخانية اه (وقال في الفن الثالث في بحث ما فترق فيه المرتد وال كافر الاصل) لا يقر المرتد ولو بجزية ولا يصح نكاحه ولا تحل ذبيحته ويحل دمه وتوقف ملكه ونصر فاته ولا يسبي ولا يفادي ولا يمن عليه ولا يرث ولا يورث ولا يدفن في مقابر أهل ملة ولا يتبعه ولده فيها اه (وقال في آخر الفن المذكور فن الفرق والمجمع مانصه) * فائدة * ينقل الامام السبكي الاجماع على ان الكنيسة اذا هدمت ولو بغير وجه لا تجوز اعادةها كما ذكره الاسيوطي في حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة عند ذكر الامراء قلت يستنبط من تلك انها الوقفات لا تقفح ولو بغير وجه كما وقع ذلك في عصرنا في القاهرة في كنيسة بحارة زويلة ففعلها الشيخ محمد بن الياس قاضي القضاة فلم تقفح الى الآن حتى ورد الامر السلطاني بفتحها فلم يقفح سراكم على فتحها ولا ينافي ما نقله السبكي من الاجماع قول أصحابنا وبعاد المنهدم لان الكلام فيما هدمه الامام لا فيما انهدم فاليتم اه (ثم قال في فن الانغاز

مانصه) أي رجل آمن ألفا قبل ولم يقتلوا وقتل هو فقل حربي طلب الامان لالف
فعدوها ولم يعد نفسه أي سرتد لا يقتل فقل من كان اسلامه تبعا أو فيه شبهة أي
حصن لا يجوز قتله أهله ولا أمان لهم فقل اذا كان فيهم ذم لا يعرف فلو خرج
البعض حل قتل الباقي أي رضيع يحكم به اسلامه بلا تبعية فقل لقيط في دار
الاسلام اه وقد نقلناه في كتاب اللقيط (وقال أخو المؤلف في تسكياته للفن
السادس فن الفروق مانصه) كتاب السير مسلم قطعت يده عمدا ثم ارتد ثم مات
على رذته أو لحق بدار الحرب ثم جاء مسلمات من ذلك فعلى القاطع نصف الدية
لورثته فان لم يلحق ثم أسلم ثم مات فعليه دية كاملة وقال محمد وزفر نصف الدية في
جميعها لان اعتراض الردة أو جباها دار الجناية فاذا أسلم لا يعود لضمان والفرق
لهما ان الجناية وقعت في محل معصوم ولا كذلك اذا لم يعد اه وقد نقلناه
في كتاب الجنائيات (وقال أخو المؤلف في التسكيلة المذكورة في كتاب الاجارة مانصه)
قال الاميران قتل هذا الفارس فلك كذا فقتله فلا شيء له ولو قال من قطع رأسه
فله كذا فقطع فله ماسعي والفرق ان القتل جهاد والاستنجار عليه لا يجوز بخلاف
القطع اه وقد نقلناه في كتاب الاجارات (وقال أخو المؤلف في التسكيلة
المذكورة في كتاب الاكراه مانصه) ولو أكره على الاسلام صح اه وقد نقلناه
في كتاب الاكراه (وقال أخو المؤلف في التسكيلة المذكورة من كتاب الجنائيات
مانصه) قطع يده مسلم فارتد ومات من القطع أو لحق بدار الحرب ثم عاد وأسلم ومات
من ذلك فعلى القاطع نصف الدية ولو لم يلحق حتى أسلم ومات نجب دية كاملة والفرق
انه بالقضاء بالحق انقطعت السراية الى اليد فوجب نصف الدية بالاسلام واذا
لم يلحق لم ينقطع فصاركاه لم يزل مسلما حتى مات اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات
(وقال المؤلف في الفن السابع فن الحكايات مانصه) وسئل الامام عن قال
لا أرجو الجنة ولا أخاف النار ولا أخاف الله تعالى وآكل الميتة وأصلي بلا ركوع
ولا سجود وأشهد بدينهم أره وانبض الحق وأحب الفتنة فقال أحسب اني أرى هذا
الرجل مشكلا فقال الامام هذارجل يرجو الله تعالى لا الجنة ويخاف
الله تعالى لا النار ولا يخاف الظلم من الله تعالى في عذابه ويأكل الميتة والمجراد
ويصلي على الجنائزة ويشهد بالتوحيد ويغض الموت وهو حق ويجب المسال
والولد وهما فتنة فقام الرجل وقبل رأسه وقال أشهد انك للعالم وعاء اه وفي آخر

الفتاوى الظهيرية سئل الامام أبو بكر محمد بن الفضل عن يقول اننا لأخاف النار
ولا أرجو الجنة وانما أخاف الله تعالى وأرجوه فقال قوله اننا لأخاف النار
ولا أرجو الجنة غلط فان الله تعالى خوف عباده بالنار بقوله سبحانه وتعالى
واتقوا النار التي أعدت للكافرين ومن قيل له خف عما خوفك الله تعالى
فقال لأخاف رد ذلك كفر اهـ وقد نقلناه في مسائل منشورة (وقال في كتاب
الطلاق السكران كالصاحي) الا في الاقرار بالحدود والنجاسة والردة والاشهاد
على شهادته كذا في خلع النخبة اهـ وقد نقلناه في كتاب الحدود وفي كتاب الشهادات
(وقال في كتاب الوقف مانصه) وقد سئل عن ذلك المحقق ابن الهمام أي سئل عن
الاراضي المشتركة من بيت المال هل يصح وقفها كما في شرحها فأجاب بان
للامام البيع اذا كان بالمسلمين حاجة والعياذ بالله تعالى ويثبت في الرسالة انه
اذا كان فيه مصلحة صح وان لم يكن لم حاجة كبيع عقار اليتيم على قول المتأخرين
المفتي به فان قلت هـ هذا في أوقاف الامراء أما أوقاف السلاطين فلا قلت لا فرق
بينهما فان للسلطان الشراء من وكيل بيت المال وهي جواب الواقعة التي أجاب
عنها المحقق ابن الهمام في فتح القدير فانه سئل عن الاشرف برساي اذا اشترى
من وكيل بيت المال أرضاً ثم وقفها فأجاب بما ذكرنا من فراجعاه (وقال في كتاب
البيوع من الفن الثاني مانصه) الر باحرام الا في مسائل بين مسلم وحرى ثمة وبين
مسلمين أسلمة ولم يضر جاليناه (وقال في كتاب القضاء) القاضي اذا قضى في
مجتهد فيه نفذ قضاءه الا في مسائل الى ان قال أو بعدم ملك الكافر مال المسلم
باحرازه بدارهم اهـ (وقال في كتاب الامانات مانصه) الامانات تنقلب مضمونة
بموت عن تجهيل الا في ثلاث الى ان قال والسلطان اذا أودع بعض الغنمة ثم مات
ولم يبين عندهم أودعها اهـ (وقال في كتاب الاكراه) أجرى الكفر على لسانه
بوعيد حبس أو قيد كفر وبانت امرته اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال
في كتاب الوصايا) الاشارة من الناطق باطلة في وصية وغيرها الا في الافناء والاقرار
بالقرب والاسلام والكفر كذا في التلخيص اهـ وقد نقلناه في كتاب القضاء وكتاب
الاقرار (وقال في كتاب الفرائض مانصه) العطاء لا يورث كذا في صلح البرازية اهـ
وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال فيه أيضاً) كل انسان يرث ويورث الا ثلاثة
الى ان قال والمرث لا يرث ويرثه المسلمون اهـ (وقال فيه أيضاً) الحمد كالأب

الافى احدى عشرة مسألة الى ان قال ويصير الصغير مسلماً باسلام أبيه دون جده اه
(وقال فيه أيضاً) لو مات المستأمن في دارنا عن مال وورثته في دار الحرب وقف
ماله حتى يقدموا فاذا قدموا فلا يدين بدينه ولو أهل ذمة ولا يبدان يقولوا ولا نعلم له
وارثا غيرهم و يؤخذ منهم كفيل ولا يقبل كتاب ملكهم ولو ثبت انه كتابه كسذافي
مستأمن فتح القديرا ه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (قال صاحب الاشباه)

*** (كتاب اللقيط واللقطة والأتقى والمفقود) ***

يجب الجمع لراذلاً بآبق الا اذا رده من في عيال السيد أو رده أحد الابوين مطلقاً
أو الابن الى أحد هما أو أحد الزوجين للآخر أو وصى اليتيم أو من يعوله أو من
استعان به مالكة في رده اليه أو رده السلطان أو الشحنة أو الخفير فالمستثنى عشرة
من اطلاق المتون ولو أراد الملقط الانتفاع بها بعد التعريف وكان غنيا لم يحل له
فان كان فقيراً فكذلك الا باذن القاضي كما في المخانية الصبي في اللقطة
كالبالغ والعبد كالححر وان رده العبد لا بآبق فالجمع لمولاه وان أشهد راداً لا بآبق انه
أخذه لبرده على مالكة انتفى الضمان عنه واستحق الجمع والا فلا فيه ما والله
سبحانه وتعالى أعلم (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحققة بكتاب
اللقط (قال المؤلف في القاعدة الثانية الامور بمقاديرها ما نصه) وقالوا في باب
اللقطة ان أخذها بنية ردها حل رفعها وان أخذها بنية نفسه كان غاصباً آثمًا
اه (وقال في قاعدة هل الاصل في الاشياء الاباحة حتى يدل الدليل وهو مذهب
الشافعي أو التحريم حتى يدل الدليل على الاباحة ونسبه الشافعية الى أبي حنيفة
ما نصه) ويخرج عليهما ما أشكل حاله منها الحيوان المشكك أمره والنبات المجعول
سميته ومنها الذي يعرف حال النهر هل هو مباح أو مملوك ومنها لو دخل برجه حمام
وشك هل هو مباح أو مملوك ومنها مسألة الزرافة ومذهب الشافعي القائل
بالاباحة المحل في الكل اه (وقال في خاتمة فيها فوائد في تلك القاعدة أعنى اليقين
لا يزول بالشك الى ان قال في الفائدة الثالثة في الاستصحاب ما نصه) ومنها المفقود
لا يرث عندنا ولا يرث اه (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة ما نصه) ومنه
تساؤل لما سار السافطة اه (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع الحلال والحرام
غلب الحرام المحسّل) الى ان قال وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال

التاسعة اذا اختلط حمامه المملوك بغير المملوك فظاهر كلامهم انه لا يحرم وانما
 يكره قال في البزازية من اللقطة اتخذ برج حمام في قرية ينبغي أن يحفظها ويؤلفها
 ولا يتركها بالاعلف كيلا يتضرر الناس فان اختلط بها حمام غير صاحبها لا ينبغي
 له أن يأخذها ولو أخذها طالب صاحبها رده كالضالة الى آخر ما فيها اه (وقال
 في الفن الثالث في أحكام الصبيان مانصه) وعلمك المال بالاستيلاء على المباح
 كالبالغ والقاطه كالنقاط البالغ اه (وقال في أحكام العبيد مانصه) ولم أر حكم
 النقطه واستيلائه على المباح وينبغي في الثاني أن يملكه مولاه أخذ من قولهم
 لورث آبقا فاجعل لمولاه اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفيه مسائل
 الاولى أسباب التملك المعاوضات المالية الى أن قال وتلك اللقطة بشرط اه
 (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) ومنها قيمة اللقطة اذا تصدق بها وانفع
 بها بعد التعريف ولم يجز مالها فالمعتبر قيمتها يوم التصديق لقولهم ان سبب
 الضمان تصرفه في مال غيره بغير اذنه ولم أره صريحا اه (وقال في بحث أحكام
 المحرم مانصه) وهو مسا وغيره عندنا في اللقطة والدية على القاتل فيه خطأ وقد
 نعلمنا بقيته في كتاب الحج (ثم قال في فن الاغاز مانصه) * المفقود * أي رجل يعدم ميتا
 وهو حي ينعم فقل المفقود اه (وقال في فن الاغاز أيضا في بحث السير مانصه) أي
 رضيع يحكم بإسلامه بلاثنية فقل لقيط في دار الاسلام اه وقد نعلمنا في كتاب
 الجهاد (وقال أخو المؤلف في تكميلته للفن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب
 اللقيط * لو كان اللقيط امرأة أقرت بالرق لرجل وصدقها كانت أمة له غير انه لا يقبل
 قولها في حق الزوج حتى لا يبطل نكاحه ولو أقرت انها ابنة أب الزوج وصدقها
 الأب ثبت النسب وبطل النكاح والفرق ان الابنية تنافي النكاح ابتداء وبقاء
 والرق لا ينافيه ولو طلقها واحدة وأقرت بالرق صار طلاقها اثنين ولو كان طلقها
 اثنين ثم أقرت به لك رجعتا والفرق انها بالاقرار به بعد الاثنين تريد ابطال حق
 ثابت له بخلاف ما لو كان بعد طاعة لان حق الرجعة لا يبطل بهذا الاقرار ولو كانت
 معتدة فأقرت بالرق بعد مضي حيضتين كان له أن يراجعها في الثالثة ولو أقرت
 في الحيضة الاولى فتركها حتى مضت حيضتان لا يتمكن من الرجعة والفرق ان
 اقرارها غير مبطل لها هنا وقته ومبطل في الفصل الاول والله تعالى الموفق اه
 وقد نعلمنا في كتاب الاقرار وكتاب الطلاق (ثم قال كتاب اللقطة) ترك الاشهاد

انه أخذها البردها ضمن وان خاف أخذ الظالم لها بشهادة لا يضمن والفرق ان
 الشهادة لصيانة المال والشهادة هنا سبب لغوته سبب دابته فأصلحها رجل كان
 للمالك أن يأخذها الا اذا قال جعلتها لمن يأخذها والفرق انه اذا قال ذلك فقد
 ملكها له وقد أنفق عليها فكانت هذه النفقة عوضا عن الاسترداد نثر السكر
 فوق في حجر رجل وأخذها غيره لا بكرة اذا لم يكن أعد حجرة لذلك كما لو وضع الشبكة
 لا للصيد فتعلق بها صيد كان لمن أخذها ولو نصبها لاجل الصيد كان لما أحباها
 وقد نقلنا ذلك في كتاب الصيد (ثم قال) ويكره امساك الحمام بخلاف غيرها
 لان من عاداتها انها تقضي الى موضع آخر فتخطط فلا تعرف بخلاف الطيور الاخرى
 فان أفرخت فهو لصاحب الام ان عرف والاتصدق به على فقير ثم يشتري كما حكى
 السرخسي عن أستاذه المحلواني انه كان مولعا بأكل الحمام فكان يهب السكك من
 الفقير ثم يشتري منه بمن رخص أتانان ربطتا في موضع واحد له لا قولنا ذكر
 وأنثى أو أحدهما ما بقلوا والاخرى بجشافا وهي كل واحد منهما البغل أو الذكر
 فهو بينهما والثاني لميت المال لانه لقطة والاضحية على هذا والله سبحانه
 وتعالى أعلم اه وقد نقلناه في كتاب الاضحية وفي كتاب الدعوى (وقال
 في الفن السابع فن الحكايات مانصه) وفي مناقب الكردي قال الامام الاعظم
 خدامتي امرأة وفقهتي امرأة وزهدتي امرأة أما الاولى كنت مجتازا فأشارت الى
 امرأة الى شيء مطروح في الطريق فتوهمت انها خرساء وان الشيء لها فلما رفعته
 اليها قالت احفظه حتى تسلمه الى صاحبه اه (ثم قال في الفن السابع أيضا مانصه)
 وفي مناقب الكردي قدم قيادة الكوفة فاجتمع عليه الناس فقال سلوني عن
 الفقه فقال الامام ما تقول في امرأة المفقود فقال قول عمر تبرص أربع سنين
 ثم تعدد مدة الوفاة وتزوج بمن شئت قال فان جاء زوجها الاول وقال تزوجت
 وأناحي وقال الثاني تزوجت ولاك زوج أيهما يلاعن فغضب قتادة وقال لا أجيبكم
 بشئ اه (وقال في الفن الثاني في كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) ولا فرق
 في كون الجنين تبعا لأمه بين بني آدم والحيتوانات فالولد منها لصاحب الانثى
 لا لصاحب الذكر كذا في كراهة البرازية اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال
 في كتاب البيوع أيضا مانصه) لا تصح الاجازة بعد هلاك العين الا في اللقطة اه
 (وقال في كتاب الصيد) ولا يحل للقلش ما يجده بلا تعريف ولو أرسل انسان

ملكه وقال من أخذه فهو له لا يملكه بالاستيلاء فلما حبه أخذه بعده حتى قشور
المان الملقاة لكن المختار انه يملك قشور المان ولو ألقى بهيته الميتة فباع رجل
سلحها وأخذ جلد لها فلما ملكها أخذها فلودبغ رطله ما زاد الدباغ ان كان بماله
قيمة الخ فراجعه (ثم قال فيه) سمكة في سمكة فان كانت صحيحة حلوا والا لا شأنها
مستقيمة وان وجد فيها درة ملكها حللا وان وجد خاتما أو ديناراً مضروباً
لا وهو لقطه له أن يهرقها على نفسه بعد التعرف ان كان محتاجاً وكذا ان كان
غنياً تصدق به من دنا اه وقوله وكذا ان كان غنياً الخ صوابه لان كان غنياً
كما في شرحها (ثم قال فيه أيضاً) النثر على الأمير لا يجوز وكذا التقاطه وفي العرس
جائز اه (وقال في كتاب الرهن مانصه) الوارث اذا عرف الرهن لا الراهن
لا يكون لقطه بل يحفظه الى ظهور المالك اه (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب الشركة) *

الفة وى على جوازها بالفلس الرائجة التبر لا يصلح الا في موضع يجري مجرى
النقد للمفاوض العقد مع من لا تقبل شهادته له لا تجوز شركة القراء والوعاظ
والدالين والشهادين وأحققت بهم الشهود في المحاكم وان شرط الربح للعامل
أكثر من رأس ماله لم يصح ويكون مال الدافع عند العامل مضاربة وان شرط
الربح للدافع أكثر من رأس ماله لم يصح ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة
ولكل منهما ربح ماله كما في السراجية اذا عمل أحد الشريكين دون الآخر
بعد رأو بغيره فالربح بينهما بخلاف ما اذا تقبل ثلاثة عمال من غير عقد شركة فعمله
أحدهم كان له ثلث الاجر ولا شيء للآخرين ما اشترى اليوم من أنواع التجارة
فهو ينفق وينفق فقال نعم جاز ولو اشترى شيئاً فقال اشركنى فيه فقال قد اشركت
فيه جاز الا أن يكون قبل قبضه نهى أحدهما شريكه عن الخروج وعن بيع
النسيئة جاز ليس لأحدهما السفر بغير إذن الآخر فان سافر وهلك لم يضمن
فيما لا عمل له ولا مؤنة والربح بينهما تنكره الشركة مع الذمى اختلاف رب المال
مع المضارب في التقييد والاطلاق فالقول للمضارب وفي الوكالة القول للموكل اه
وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب المضاربة (ثم قال) ولو اختلف المولى مع
غرماء العبد فالقول لهم اه وقد نقلناه في كتاب الحجر والاذن والله سبحانه وتعالى

اعلم (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الشركة (قال المؤلف في قاعدة الاصل عدم فيها فروع مانصه) ومنها القول قول الشريك والمضارب انه لم يربح لان الاصل عدمه وكذا القول لم أربح الا كذا لان الاصل عدم الزائد اهـ وقد نقلنا بقية هذه العبارة في كتاب المضاربة فراجعها (وقال في قاعدة الاصل في الابضاع التحريم مانصه) * تنبيه * في معراج الدراية من كتاب المحظر والاباحة ان أصحابنا احتاطوا في أمر الفروج الا في مسألة لو كانت جارية بين شريكين ادعى كل منهما انه يخاف عليها من شريكه وطلب ان توضع على يد عدل لا يجاب الى ذلك وانما تكون عند كل واحد يوما حشمة لئلا يوسا في نقل هذه المسألة من كتاب النكاح (وقال في الثالثة الضرر لا يزال بالضرر مانصه) من فروعها عدم وجوب العمارة على الشريك وانما يقال لمريدها نفق وأحبس العين الى استيفاء قيمة البناء أو ما تنفقته فالاول ان كان بغير اذن القاضي والثاني ان كان باذنه وهو المعتمد وكتبنا في شرح الكنز في مسائل شتى من كتاب القضاء ان الشريك يجبر عليها في ثلاث مسائل اهـ وقد نقلنا هذه العبارة في القضاء أيضا (وقال في قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع مانصه) وقد رجحوا المانع على المقتضى في مسألة السفل لرجل والعلى لولا خرفان كلاهما ممنوع عن التصرف في ملكه لحق الاخر فملكه مطلق له وتعلق حق الاخر به مانع اهـ وقد نقلناه في كتاب القضاء (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال السادسة والعشرون أحد شريكي العنان قال لا آخرا في اشتري هذه الجارية لنفسي خاصة فسكت الشريك لا تكون لهما اهـ (وقال في الفر الثالث في أحكام الناسي والجاهل مانصه) كالمفاوضين اذا أذن كل واحد منهما لصاحبه بأداء الزكاة فأدى أحدهما عن نفسه وعن صاحبه ثم أدى الثاني عن نفسه وعن صاحبه فانه يضمن مطلقا اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة أيضا وفي كتاب الزكاة (وقال في أحكام النقد وما يتعين فيه وما لا يتعين مانصه) ويتعين في الامانات والهبة والصدقة والشركة اهـ (وقال في أحكام العقود مانصه) هي أقسام لازم من الجانبين البيع الى ان قال والتشريك اهـ أي بأن يقول لا آخرا في شئ اشتراه شركتك فيه مثلا كفي المحوى (ثم قال) وجائز من الجانبين الشركة

اه (ثم قال) الباطل والفساد عندنا في العبادات مترادفان الى ان قال وأما
 الشركة فظاهر كلاهم الفرق بينهما فالشركة في المباح باطلة وفي غيره اذا قد
 شرط فاسدة اه (ثم قال في فن الحيل مانصه) الثاني عشر في الشركة المحيلة
 في جوارها في العروض ان يبيع كل نصف متاعه بنصف متاع الاخر ثم
 يقدراها وهي معروفة اه (وقال أخوا المؤلف في تكملته لفن السادس فن
 الفروق في بحث الوكالة مانصه) قال له اشتر عبد زيد بيني وبينك فقال نعم ثم قال
 له أخرج كذلك فقال نعم فاشتراه كان بين الأمرين دون المشتري فلولم يشتر حتى لقيه
 ثالث فقال كذلك فأجابته أيضا فهو لأمري الأولين ولو كانا حاضرين وعلمنا بذلك
 كان بين المشتري والثالث لان وكالتهما ارتدت لما علمنا كما لو قال لا أشر اشتري
 عبد فلان ثم وكله آخر بشرائه فان قبل الوكالة لا يحضرة الأول فهو الأول وان
 يحضرة فهو الثاني والفرق ما قلنا اه وقد نقلنا بقية في كتاب الوكالة (وقال
 المؤلف في الفن الثاني في كتاب النكاح مانصه) احتاط أصحابنا في الفروج الا
 في مسئلة ما اذا كانت الجارية بين شريكين فادعى كل الخوف عليهما من شريكه
 وطالب الوضع عند عدل لا يجاب الى ذلك وانما تكون عند كل يوم خمسة لئلا كذا
 في كراهية المعراج اه وقد تقدم نقل هذه المسئلة من قاعدة الاصل
 في الابضاع التحريم (ثم قال في كتاب النكاح مانصه) والضابط ان الحق اذا كان
 مما لا يتجزأ فإنه يثبت لكل على السكال فلا استخدام في المملوك مما يتجزأ اه
 (وقال في كتاب البيوع مانصه) الربا حرام الا في مسائل الى ان قال وبين
 المتفاوضين وشريكي العنان اه (وقال في كتاب القضاء مانصه) لا يحلف القاضي
 على حق مجهول فلو ادعى على شريكه خيانة مبهمة لم يحلفه اه (وقال فيه أيضا
 مانصه) ابى أحد الشريكين العمارة مع شريكه فلا جبر عليه الا في جدار يتعين لهما
 وصيانته ويخاف سقوطه وعلم ان في تركه ضررا فالأبى من الوصيين يجبر كما في
 الخيانة وينبغي ان يكون الوقف كذلك اه (وقال في كتاب الامانات مانصه) الامانات
 تنقلب مضمونة بموت عن تجهيل الا في ثلاث الى ان قال وذكرها لولوا الجي وذكر من
 الثلاثة أحد المتفاوضين اذا مات مجهول لم يبين حال المال الذي في يده اه (وقال
 فيه أيضا) اذا تعدى الامين ثم ازاله لا يزول الضمان كالمستبر والمستهتر الا
 في الوكيل بالبيع الى ان قال والشريك عتانا أو مفوضة اه (وقال أيضا في كتاب

الامانات المأذون له في شيء كآذنه امانة وضمانا ورجوعا وعدم رجوع وخرج عنه
 مسئلتان الى ان قال الثانية حمام مشترك بين اثنين أجر كل واحد منهما حصته
 لرجل ثم أذن أحدهما مستأجره بالعمارة فعمرفلا رجوع للمستأجر على الشريك
 الساكن ولو عمرا أحد الشريكين الحمام بلا اذن شريكه فإنه يرجع على شريكه
 بحصته كذا في اجارة التولوا الحجة اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال في كتاب
 القسمة) المشترك اذا انهدم فأبى أحدهما العمارة فان احتمل القسمة لا جبر وقسم
 والا بنى ثم أجره ليرجع بنى أحدهما بغير اذن الآخر فطلب أحدهما رفع بناءه
 قسم فان وقع في نصيب الباني فيها والا اهدم اه وقد نقلناه بعضه في كتاب
 الغصب (قال صاحب الاشياء)

* (كتاب الوقف) *

لو وقف على المصالح فهي الامام والمحيط والقيم وشراء الدهن والمحصر والمراوح
 كذا في منظومة ابن وهبان كل من بنى في أرض غيره بأمره فالبناء لمالكها ولو
 بنى لنفسه بلا أمره فهو له وله رفعه الا ان يضر بالارض اه وقد نقلناه في كتاب
 الامانات كالعارية وفي كتاب الغصب (ثم قال) وأما البناء في أرض الوقف فان
 كان الباني المتولى عليه فان كان بمال الوقف فهو وقف وان بناه من ماله لا وقف
 أو أطلق فهو وقف وان لنفسه فهو له وان لم يكن متوليا فان باذن المتولى ليرجع
 فهو وقف والا فان بنى للوقف فوق وقف وان لنفسه أو أطلق له رفعه لو لم يضر وان
 أضره والمضيق ماله فيعربص الى خلاصه وفي بعض الكتب للناظر تركه
 بأقل القيمة للوقف منزوعا وغير منزوع بمال الوقف الناظر اذا أجر ثم مات
 فان الاجارة لا تنسخ الا اذا كان هو الموقوف عليه وكان جميع الريع له فانها
 تنسخ بموته كما حرره ابن وهبان معزيا الى عدة كتب ولكن اطلاق المتون يخالفه
 اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) الاستدانة على الوقف لا تجوز الا اذا
 احتج اليها المصلحة الوقف كتمعيمه وشراء بذر فتحوز بشرطين الاول اذن القاضي
 الثاني ان لا يتيسر اجارة العين والمرف من أجرها كما حرره ابن وهبان وليس من
 الضرورة الصرف على المستحقين كفاي القنية والاستدانة القرض أو الشراء
 بالنسيئة وهل يجوز للمتولى ان يشتري متاعا بأكثر من قيمته ويبيعه ويصرفه

على العمارة ويكون الرجوع على الوقف المجواب نعم كما حره ابن وهبان لا يشترط لصحة الوقف على شيء وجود ذلك الشيء وقته فلو وقف على أولاد زيد ولا ولد له صح وتصرف الغلة إلى الفقراء إلى أن يوجد له ولد واختلفوا فيها إذا وقف على مدرسة أو مسجد وهياكلها لبنائه قبل أن يبنيه فالصحيح المجوز أخذ من السابقة كما في فتح القدير أقالة الناظر عقد الاجارة جائزة الا في مسئلتين الاولى اذا كان العاقد ناظر اقبله كما فهم من تعليمهم الثانية اذا كان الناظر يجعل الاجرة كما في القنية ومضى عليه ابن وهبان اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) استبدال الوقف العام لا يجوز الا في مسائل الاولى لو شرطه الواقف الثانية اذا غصبه غاصب وأجرى الماء عليه حتى صار بحر لا يصلح للزراعة فيضعفه القيم القيمة ويشتري بها أرضا بدلا الثالثة ان يمجده الغاصب ولا يبدله وهي في الخامسة الرابعة ان يرغب انسان فيه ببدل أكثر غلة وأحسن صقعا فيجوز على قول أبي يوسف وعليه الفتوى كما في فتاوى قارى الهداية اجارة الوقف بأقل من أجره المثل لا تجوز الا اذا كان أحد لا يرغب في اجارتها الا بأقل وفيما اذا كان النقصان يسيرا اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) شرط الواقف يجب اتباعه لغوهم شرط الواقف كنص الشارع أى في وجوب العمل به وفي المفهوم والدلالة كما بيناه في الشرح الا في مسائل الاولى شرط ان القاضى لا يعزل الناظر فله عزل غير الأهل الثانية شرط ان لا يؤثر وقته أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استئجاره سنة أو كان في الزيادة نفع للفقراء فلا تعاضى المخالفة دون الناظر اه وقد نقلناه في الاجارة (ثم قال) الثالثة لو شرط ان يقرأ على قبره فالتعيين باطل الرابعة شرط ان يتصدق بفاضل الغلة على من يسأل في مسجد كذا كل يوم لم يراع شرطه فلا قيم التصدق على سائل في غير ذلك المسجد أو خارج المسجد أو على من لا يسأل اه قال شارحها وهذا مبنى على عدم تعيين المكان في الوقف قياسا على النذر اه وقد نقلناه في كتاب الاعان (ثم قال) الخامسة لو شرط للمستحقين خبزا أو جماعينا كل يوم فلا قيم ان يدفع القيمة من النقد وفي موضع آخر لهم طلب العين وأخذ القيمة السادسة تجوز الزيادة من القاضى في معلوم الامام اذا كان لا يكرهه وكان عالما تقيا السابعة شرط الواقف عدم الاستبدال فلا قاضى الاستبدال اذا كان أصح لا يجوز للقاضى عزل الناظر المشروط بلا خيانة ولو عزله لا يصير بمنزلة ولا الثاني متوليا كما

في فصول العادي ويصح عزل الناظر بلا خيانة ان كان منصوب القاضي اذا عزل
القاضي الناظر ثم عزل القاضي فتقدم المخرج الى الثاني وادعى ان الاول عزله
بلا سبب لا بعيدة ولكن يأمره أن يثبت عنده أنه أهل للولاية فاذا أثبت أعاده
ليس للقاضي عزل الناظر بمجرد شكايه المستحقين عنده حتى يثبتوا عليه خيانة
وكذا الوصي اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا (تم قال) الواقف اذا عزل الناظر
فان شرط له العزل حال الوقف صح اتفاقا والا لا عند محمد ويصح عند أبي يوسف
ومشايخ بلخ اختاروا قول الثاني والصدرا اختار قول محمد وعلى هذا الاختلاف
لومات الواقف فلا ولاية للناظر كونه وكيله عنه فيملك عزله بلا شرط وتبطل
ولايته بموته وعند محمد ليس بوكيل فلا يملك عزله ولا تبطل ولايته بموته والخلاف
فيما اذا لم يشترط له الولاية في حياته وبعد مماته أما لو شرط ذلك لم تبطل بموته اتفاقا
هذا حاصل ما في الخلاصة والبرازية والفتوى على قول أبي يوسف كافي للولاية
وفي العناية لو لم يجعل الواقف له قيدا فنصب القاضي قيدا وقضى بقوامه لم يملك
الواقف اخراجه اهـ ولم أر حكم عزل الواقف للدرس والامام الذي ولاه ما ولا
يمكن الاحتياق بالناظر لتعليمهم لخدمة عزله الناظر عند الثاني بكونه وكيله عنه
وليس صاحب الوظيفة وكيله عن الواقف ولا يمكن منعه عن العزل مطلقا لعدم
الاشتراط في أصل الايقاف لكونهم جميعا له نصب الامام والمؤذن بلا شرط
كافي البرازية الباني أرى بنصب الامام والمؤذن وولد الباني وعشيرته أولى من
غيرهم بنى مسجد في محلة فنازعه بعض أهل المحلة في العماره فالباني أولى مطلقا
وان تنازعوا في نصب الامام والمؤذن مع أهل المحلة ان كان ما اختاره أهل المحلة
أولى من الذي اختاره الباني فما اختاره أهل المحلة أولى مما اختاره الباني وان كانا
سواء فنصب الباني أولى اعلم انه قد كثرت في زماننا اجارة الارض مقيلا ومراحا
قاصدين بذلك لزوم الاجروان لم تروى بماء النيل ولا شق في صحة الاجارة لانها تستأجر
للزراعة وغيرها وهما منفعتان مقصودتان كافي اجارة الهداية الارض تستأجر
للزراعة وغيرها قال في البناية اى غير الزراعة نحو البناء وغرس الاشجار ونصب
الفسطاط ونحوها وفي المعراج وقبح القديمر من البيع الفاسد ولا تجوز اجارة
المراعى اى السكلا والمحلة في ذلك ان يستأجر الارض لضرب فيها فسطاطه
او ليجعلها حظيرة لغنمه ثم يستبيع المرعى وذكرنا ان يلقى المحيلة أن يستأجرها لا يقف

الدواب أو منفعة أخرى اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) والمحاصل ان المقيّل مكان القيلولة وهي النوم نصف النهار قال الرازي في تفسير الفرقان المقيّل زمان القيلولة أو مكانها وهو الفردوس في الآية وهي أصحاب الجنة يومئذ خبر مستقرا وأحسن مقيلا وفي القاموس القائلة نصف النهار قال يقيّل قيدا وقيلولة وقائلة ومقالا ومقيلا اه وأما المراح ففي القاموس أروح الابل ردها الى المراح بضم الميم أي المأوى في المساء وفي الصحاح أراح ابله أي ردها الى المراح وفي المصباح أروح رواح العشي وهو من الزوال الى الليل والمراح بضم الميم حيث مأوى المشاة بالليل والمناخ والمأوى مثله وفتح الميم بهذا المعنى خطأ لأنه اسم مكان واسم الزمان والمكان والمصدر من أفعّل بالالف مفعّل بضم الميم على صيغة اسم المفعول وأما المراح بالفتح فاسم الموضع من راحت من غير ألف واسم المكان من الثلاثي بالفتح والمراح أيضا الموضع الذي يروح القوم منه أو يرجعون اليه اه فرجع معنى المقيّل في الاجارة الى مكان القيلولة ويدل على صحته قوله لو استأجرها لنصب الفسطاط جاز لأنه للقيلولة ورجع معنى المراح الى مكان مأوى الابل ويدل على صحته قوله لو استأجرها لا يقف الدواب أولي جعلها حظيرة لغنم جاز وتخليه البعيد باطلة فلو استأجر قرية وهو بالمصر لم يصح تخليتها على الاصح كما في الخانية والظهيرية في البيع والاجارة بيع وهي كثيرة الوقوع في اجارة الاوقاف فينبغي لنا ان نولي أن يذهب الى القرية مع المستأجر فيخلى بيده ويدها أو يرسل وكيله أو رسوله احياء مال الوقف اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة وفي كتاب البيوع (ثم قال) أقر الموقوف عليه ان فلانا يستحق معه كذا وانه يستحق الربع دونه وصدة فلان صح في حق المقر دون غيره من أولاده وذريته ولو كان مكتوب الوقف بخالفه جلا على ان الواقف رجع عما شرطه وشرط ما أقربه المقر ذكره الخصاص في باب مستقل وأطال في تقريره ما شرطه الواقف لائنين ليس لأحدهما الانفراد الا اذا شرط الواقف الاستبدال لنفسه ولا يخرفان للواقف الانفراد لفلان كما في فتاوى قاضيان ومقتضاه لو شرط لهما الادخال والخراج ليس لأحدهما ذلك ولو بعد موت الآخر فيمطل ذلك الشرط بموت أحدهما وعلى هذا لو شرط النظر لهما فبات أحدهما أقام القاضي غيره وليس للحى الانفراد الا اذا أقامه القاضي كما في الاسعاف الناظر وكيل الواقف عند أبي يوسف ووكيل

الفقراء عند محمد في عزل موت الواقف عند أبي يوسف وله عزله ويبطل ما شرطه
 له بموته خلافا لمحمد في الكل الدور والمحو انت المسملة في بد المستأجر بمسكنها
 بعين فاحش نصف أجرة المثل أو نحوه لا يعتذر أهل المحلة بالسكوت عنه إذا أمكنهم
 رفعه ويجب على المحاكم أن يأمره بالاستئجار بأجر المثل ويجب عليه تسليم زود
 السنين الماضية ولو كان القيم ساكنا مع قدرته على الرفع إلى القاضي لا غرامة عليه
 وإنما هي على المستأجر وإذا ظفر بمال الساكن فله أخذ النقصان منه فيصرفه
 في مصرفه قضاء وديانة كذا في القنية اه وقد نقلناه في الإحارة (ثم قال) عزل
 القاضي فادعى القيم أنه قد أجرى له كذا مشاهرة أو مساهنة وصدقه المعزول فيه
 لا يقبل إلا ببينة ثم إن كان ما عينه أجر مثل عمله أو دونه يعطيه الثاني ولا يحط
 الزيادة ويعطيه الباقي اه يصح تعليق التقرير في الوظائف أخذ من جواز تعليق
 القضاء والامارة بجماع الولاية فلو مات المعلق بطل التقرير فاذا قال القاضي ان
 مات فلان أو شغرت وظيفة كذا فقد قررتك فيها صح وقد ذكره في أنفع الوسائل
 ثقة اه وهو فقه حسن اه وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) وفي فوائد
 صاحب المحیط للإمام والمؤذن وقف فلم يستوفيا حتى ماتا سقط لانه في معنى الصلة
 وكذا القاضي وقيل لا يسقط لانه كالاجرة اه ذكره في الدرر والغرر وحزم
 في البغية تلخيص القنية بأنه يورث قال بخلاف رزق القاضي اه وقد نقلناه
 في كتاب القضاء وكتاب الفرائض (ثم قال) وفي البيوع للإمام سوطي فرع ذكر
 ما ذكر أصحابنا الفقهاء في الوظائف المتعلقة بالآوقاف أو قاف الامراء والسيلاطين
 كلها ان ~~كان~~ لها أصل من بيت المال أو ترجع اليه فيجوز لمن كان بصفة
 الاستحقاق من عالم العلوم الشرعية وطالب علم كذلك وصوفي على طريقة
 الصوفية من أهل السنة أن يأكل مما وقفوه غير متعبد بمشروطه ويجوز في هذه
 المسألة الاستئابة لعذر وغيره ويتناول المعلوم وان لم يباشر ولا استئابة واشترائه
 اثنين فإثر في الوظيفة الواحدة وللواحد عشرة وظائف ومن لم يكن بصفة
 الاستحقاق من بيت المال لم يحل له الا كل من هذا الوقف ولو قرره الناظر وباشر
 الوظيفة لان هذا من بيت المال لا يقبل عن حكمه الشرعي بجعل احد وما يوهبه كثير
 من الناس من تقول في ملك الذي وقف أي عليهم فهو توهم فاسد ولا يقبل في باطن
 الامراء أو قاف ما سكوها ووقفوها فلها حكم آخر وهي قابلة بالنسبة الى تلك وإذا عجز

الوقف عن الصرف الى جميع المستحقين فان كان أصله من بيت المال روعي فيه
صفة الاستحقاق من بيت المال فان كان في أهل الوظائف من هو بصفة الاستحقاق
من بيت المال وليس غيره كذلك قدم الاولون على غيرهم من العلماء وطلبة العلم
وآل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وان كانوا كلهم بصفة الاستحقاق منه
قدم الا حوج فالأحوج فان استووا في الحاجة قدم الا كبره فالأكبر فقدم
المدرس ثم المؤذن ثم الامام ثم القيم وان كان الوقف ليس مأخذه من بيت المال
اتبع فيه شرط الواقف فان لم يشترط فيه تقديم أحد لم يقدم فيه أحد بل يقسم على
كل منهم جميع الوقف بالسوية أهل الشماثر وغيرهم اهـ بلفظه وقد اختلف بذلك
كثير من فقهاء زماننا فاستباحوا تناول معالم الوظائف بغير مباشرة أو مع مخالفة
الشروط والحال ان ما نقله السيوطي عن علمائهم انما هو فيما بقي لبيت المال
ولم يثبت له ناقل أما الاراضي التي باعها السلطان وحكم بخصه بيدها ثم وقفها
المشترى فانه لا بد من مراعاة شرائطه فان قلت هل في مذهبننا ذلك أصل قلت
نعم كما بينته في الرسالة المرضية في الاراضي المصرية وقد سئل عن ذلك المحقق ابن
الهام فأجاب بأن للامام البيع اذا كان بالمسلمين حاجة والعياذ بالله تعالى
وبينت في الرسالة أنه اذا كان فيه مصلحة صحت وان لم يكن لمصلحة كبيع عقار
اليتيم على قول المتأخرين المفتى به اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال) فان
قلت هذا في أوقاف الأمراء أما أوقاف السلاطين فلا قلت لا فرق بينهما ما فان
للسلاطين اشراء من وكيل بيت المال وهي جواب الواقعة التي أجاب عنها المحقق
ابن الهمام في فتح القدير فانه سئل عن الاشرف برسباي اذا اشترى من وكيل بيت
المال أرضاً ثم وقفها فأجاب بما ذكرناه اهـ وقد نقلناه في كتاب الجهاد (ثم قال)
وأما اذا وقف السلطان من بيت المال أرضاً للمصلحة العامة فذكر قاضي خان
في فتاواه جوازه ولا يرعى ما شرطه دائماً وأما استواء المستحقين عند الضيق
فمخالف لمذهبننا في المحامى القدسي الذي يبدأ به من ربيع الوقف العمارة
شرطه الواقف أم لا ثم ما هو أقرب للعمارة وأعم للمصلحة كالامام للمسجد والمدرس
للمدرسة يصرف اليهم قدر كفايتهم ثم السراج والبساط كذلك اهـ وظاهره ان المقدم
في الصرف الامام والمدرس والوقاد والفراس وما كان بمعناهم لتعبيدهم بالكاف
فما كان بمعناهم الناظر وينبغي المحاق الشاذ من العمارة والكاتب بهم

لافي كل زمان وينبغي المحاق الجهابي المباشر للجبابية بهم والسواق يلحق بهم
 أيضا والمحطوب يلحق بالامام بل هو اقوى لانه امام الجمعة ولكن قيد المدرس
 بمدرس المدرسة وظاهره اخراج مدرس الجامع ولا يخفى ما بينهما من الفرق فان
 مدرس المدرسة اذا غاب تعطلت المدرسة فهو اقرب الى العمارة كدرسي الروم
 واما مدارس الجامع كما كثير المدرسين عصر فلا ولا يكون مدرس المدرسة من
 الشعائر الا اذا لزم التدريس على حكم الشرط اما مدرسوا زماننا فلا كما لا يخفى
 وظاهر ما في المحاوي تقديم الامام والمدرس على بقية الشعائر لعميرة بهم واذا
 علمت هذا ظهر لك ان الشاهد والمباشر والشايف في غير زمن العمارة والمزملاقي
 والشحنة وكاتب الغيبة وخازن الكتب وبقية ارباب الوظائف ليسوا منهم وينبغي
 المحاق المؤذنين بالامام وكذلك الملقا في كثرة الاحتياج اليه للمصجد فظاهر
 ما في المحاوي تقديم ما ذكرناه ولو شرط الواقف الاستواء عند الضيق لانه جعلهم
 كالعمارة ولو شرط استواء العمارة بالمسحوق لم يغير بشرطه وانما تقدم عليهم
 فكذا هم الجامعية في الاوقاف لما شبه الاجرة وشبه الصلة وشبه الصدقة فيعطى
 كل شبه ما يناسبه فاهتمرنا شبه الاجرة في اعتبار زمن المباشرة وما يقابله من المعلوم
 والمحل للاغنياء اه وقد نقمنا في الاجارة (ثم قال) وشبه الصلة باعتبار انه
 اذا قبض المستحق المعلوم ثم مات أو عزل فانه لا يسترد منه حصته ما بقي من السنة
 وشبه الصدقة لتصح أصل الوقف فانه لا يصح على الاغنياء ابتداء فاذ مات المدرس
 في اثناء السنة مثلا قبل مجيء الغلة وقبل ظهورها وقديما شر مدة ثم مات أو عزل ينبغي
 ان ينظر وقت قبضة الغلة الى مدة مباشرته والى مباشرة من جاء بعده ويقسط المعلوم
 على المدرسين وينظر كم يكون منه للمدرس المنفصل والمتصل فيعطى بحسب مدته
 ولا يعتبر في حقه اعتبار زمن مجيء الغلة وادراكها كما اعتبر في حق الاولاد
 في الوقف بل يفتقر المحكم بينهم وبين المدرس والفقيه وصاحب وظيفة ما وهذا
 هو الاشبه بالفقه والاعدل كذا حرره الطرسوسي في أنفع الوسائل ثم اعلم ان
 اعتبار زمن مجيء الغلة في حق الاولاد في غير الاوقاف المؤجرة على الاقساط الثلاثة
 كل أربعة أشهر قسط فيجب اعتبار ادراك القسط فكل من كان مخلوقا قبل تمام
 الشهر الرابع حتى ثموه ومخلوق استحق القسط ومن لا فلا كذا في فتح الفهرست
 لا ينسخ الاجارة بموت المؤجر للوقف الا في مسثلين ما اذا أجرها الواقف ثم ارتد

ثم مات لبطلان الوقف برده فانتقلت الى ورثته وفيما اذا اجر أرضه ثم وقفها على
معين ثم مات تنفسخ ذكره ابن وهبان في آخر شرحه الناظر اذا اجر انسانا ثم هرب
ومال الوقف عليه لم يضمن كمالى التارخانية اه وقد نقلناه في الاجارة (ثم قال)
بخلاف ما اذا فرط في خشب الوقف حتى ضاع فانه يضمنه أقرب ارض في يد غيره
انها وقف وكذبه ثم اشتراها أو ورثها صارت وقفا مؤاخذا له بزعمه وقد كتبنا
نظائرهما في الاقرار (وقعت حادثة) وقف على الامير فلان ثم من بعده على أولاده
ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم
من الذكور خاصة دون الاناث فاذا انقرض أولاد الذكور صرف الى كذا فهل
قوله من الذكور قيد للاباء والابناء حتى لا يستحق أنثى ولا ولد أنثى أم هو قيد
في الابناء دون الاباء حتى يستحق الذكر ولو من أولاد البنات أو هو قيد في الاباء
دون الابناء حتى يستحق ولد الذكور ولو كان أنثى فأجبت هو قيد في الابناء دون
الاباء لان الاصل كون الوصف بعدم تعاطفين يكون للاخير كما صرحوا به في باب
المحرمات في قوله سبحانه وتعالى من نسائكم اللاتي دخلتم بهن بعد قوله وأمهات
نسائكم وربائبكم ولان الظاهر من مقصوده حرمان أولاد البنات لكونهم ينسبون
الى آبائهم ذكورا كانوا واناثا وتخصيص أولاد الابناء ولو كانوا اناثا لكونهم
ينسبون اليه وبقرينة قوله بعده فاذا انقرض أولاد الذكور ولم يقل أبناء
الذكور ولا أبناء الاولاد والله سبحانه وتعالى أعلم ثم باعني ان بعض الشافعية
جعل له قيدا في الاباء والابناء ووافقه بعض الحنفية ورأيت الاسنوى نقل
في التمهيد أن الوصف بعد المجل يرجع الى الجميع عند الشافعية والى
الاخير عند الحنفية وان محل كلام الشافعية فيما اذا كان العطف بالواو وأما
في عود الى الاخير اتفاقا الاستدانة على الوقف لمصالح الوقف عند الضرورة
لا تجوز الا باذن القاضى وان كان المتولى يبعد منه يستدين بنفسه كذا في خزنة
المفتيين الناظر اذا فوض النظر الى غيره فان كان له التفويض بالشرط صح مطلقا
والا فان فوض في صحته لم يصح وان فوض في مرض موته صح كذا في القنية واليتيمة
وخزنة المفتيين وغيرها واذا صح التفويض بالشرط لا يملك عزله الا اذا كان الواقف
جعل له التفويض والعزل كما حرره الطرسوسى في أنفع الوسائل ولم يذكر ما اذا فوض
في مرض موته بالشرط وقلنا بالصحة وينبغي ان له العزل والتفويض الى غيره

كالإبصار وسُئلت عن ناظر معين بالشرط ثم بعد وفاته محاكم المسلمين فهل إذا
 فوض النظر إلى غيره ثم مات ينتقل إلى المحاكم أولا فاجبت بأنه إذا فوض في صحته
 ينتقل إلى المحاكم بموته لعدم صحة التفويض وإن في مرض موته لا ينتقل له مادام
 المفوض له بإقبا القيامه مقامه وعن واقف شرط مرتباً رجل معين ثم من بعده للقراء
 ففرغ منه لغيره ثم مات فهل ينتقل إلى القراء فأجبت بالانتقال ليس للقاضي
 أن يقرر وظيفة في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحل للقرر الأخذ بالنظر على
 الوقف وذكر المحامي في واقعاته أن للقاضي نصب القيم بغير شرط الواقف
 وليس له نصب خادم للمسجد بغير شرط فاستفدت منها ما ذكرته بكره إعطاء فقير
 من وقف الفقراء مائتي درهم لأنه صدقة فأنشبهه الزكاة إذا وقف على فقراء
 قرابته فلا يكره كالوصية كذا في الاختيار ومن هنا يعلم حكم المرتب الكثير من
 وقف الفقراء لبعض العلماء الفقراء قليلاً نظراً إذا وقف على فقراء قرابته لم يستحق
 مدعيه الأبيدية على القرابة والفقر ولا بد من بيان جهة القرابة ولا بد من بيان أنه
 فقير معدوم ومن له نفقة على غيره ولا مال له فقير إن كانت لا تحب إلا بالقضاء كذا في
 الرحم المحرم وإن كانت تحب بغير قضاء فليس بفقير كالولد الصغير كذا في الاختيار
 إذا حصل تعمير الوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين كاه أو بعضه فما قطع لا يبقى
 لهم ديناً على الوقف إذا لحق لهم في الغلة زمن التعمير بل زمن الاحتياج إليه عمر
 أولاً وفي الذخيرة ما يفيد أن الناظر إذا صرف لهم مع الحاجة إلى التعمير فإنه
 يضمن اه وفائدة ما ذكرناه أن الغلة لو جاءت في السنة الثانية وفضل شيء بعد
 صرف معلومهم هـ هذه السنة لا يعطيهم الفاضل عوضاً عما قطع وقد استفتيت
 عما إذا شرط الواقف الفاضل عن المستحقين للعقار وقد قطع للمستحقين في
 سنة شيء بسبب التعمير فهل يعطى الفاضل في الثانية لهم أو للعقار فأجبت للعقار
 لما ذكرناه وإذا قلنا بضمين الناظر إذا صرف لهم مع الحاجة إلى التعمير هل يرجع
 عليهم بمادفعه اجسكونهم قبضوا ما لا يستحقونه أولاً لم أره صريحاً لكن نقولوا
 في باب النفقات أن مودع الغائب إذا أنفق الوديعة على أبوي المودع بغير إذنه
 وأذن القاضي فإنه يضمن وإذا ضمن لا يرجع عليهم لأنه لما ضمن تبين أن المدفوع
 ملكه لاستناد ملكه إلى وقت التعدي كافي الهداية وغيرها اه وقد نقلناه
 في كتاب الطلاق وفي كتاب الامانات (ثم قال) وقالوا في كتاب الغصب إن المضمون

على ملكها الضامن مستند الى وقت التعدي حتى لو غيب الغاصب العين المغصوبة
 وضمنه المالك ملكها مستند الى وقت الغصب فينفذ بيعه السابق ولو أعتق
 العبد المغصوب بعد التضمن نفذ ولو كان ذارحم محرم عتق عليه كما بيناه في النوع
 الثالث من بحث الملك اهـ وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال) ولا يخالفه
 ما في الفقيه من باب الشروط في الوقف لو شرط الواقف قضاء دينه ثم يصرف الفاضل
 الى الفقراء فلم يظهر دين في تلك السنة فصرف الفاضل الى المصرف المذكور ثم
 ظهر دين على الواقف يسترد ذلك من المدفوع اليهم اهـ لان الناظر ليس بمعتد
 في هذه الصورة لعدم ظهور الدين وقت الدفع فلم يملكه القابض فكان للناظر
 استرداده بخلاف مسئلة ثلثه لانه معتدل كونه مصرف اليهم مع علمه بالحاجة الى
 التعمير وكذا لا يرده ما اذا أذن القاضي بالدفع الى زوجة الغائب فلما حضر
 بجد النكاح وحلف فانه ذكر في العتابة ان شاء ضمن المرأة وان شاء ضمن الدافع
 ويرجع هو على المرأة اهـ لانه غير متعذر وقت الدفع وانما يظهر الخطأ في الاذن
 وانما دفع بناء على صحة اذن القاضي وكان له الرجوع عليها لانه وان ملك
 المدفوع بالضمان فليس بمعتبر اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق وكتاب الامانات
 (ثم قال) وفي النوازل سئل أبو بكر عن رجل وقف دارا على مسجد على ان ما فضل
 من عمارته فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد لا يحتاج الى الغلة لاهتمامه هل
 يصرف للفقراء قال لا يصرف الى الفقراء وان اجتمع غلة كثيرة لانه يجوز ان يحدث
 للمسجد حدث والدار بحال لا تغل قال الفقيه سئل أبو جعفر عن هذه المسألة
 فأجاب هكذا ولكن الاختيار عندي انه اذا علم انه قد اجتمع من الغلة مقدار ما لو
 احتاج المسجد والدار الى العمارة أمكن العمارة منهما صرف الزيادة على الفقراء
 على ما شرطه الواقف اهـ بلفظه فقد استفدنا من هذا ان الواقف اذا شرط تقديم
 العمارة ثم الفاضل عنها للمسحوقين كما هو الواقع في أوقاف القاهرة فانه يجب
 على الناظر امساك قدر ما يحتاج اليه للعمارة في المستقبل وان كان الآن لا يحتاج
 الموقوف الى العمارة على القول المختار للفقيه وعلى هذا في فرق بين اشتراط
 تقديم العمارة في كل سنة والسكوت عنه فانه مع السكوت تقدم العمارة عند
 الحاجة اليها ولا يدخر لها عند عدم الحاجة اليها ومع الاشتراط تقدم عند الحاجة
 ويدخر لها عند عدمها ثم يفرق الباقي لان الواقف انما جعل الفاضل عنها للفقراء

نعم اذا اشترط الواقف تقديمها عند الحاجة اليها لا يدخر لها عند الاستغناء وعلى
 هذا فيدخرها لناظر في كل سنة قدر الحاجة ولا يقال انه لا حاجة اليه لاننا نقول قد
 علمه في النوازل يجوز ان يحدث للمسجد حدث والدار بحال لا تغل وحاصله جواز
 خراب المسجد أو بعض الموقوف والموقوف لا غيلة له فيؤدي الصرف الى الفقراء
 من غير ادخار شيء للتمجير الى خراب العين المشروط تعميها أولا وصى الواقف
 ناظر على أوقافه كما هو متصرف في أمواله ولو جعل رجلا وصيا بعد جعل الاول
 وصيا كان الثاني وصيا لاناظرا كما في العنابية من الوقف ولم يظهر لي وجهه
 فان مقتضى ما قالوه في الوصايا ان يكونا وصيين حيث لم يعزل الاول فيكونان
 ناظرين فليتا ممل وليراجع غيره اه وقد نقلناه في كتاب الوصية والله سبحانه
 وتعالى أعلم اه (يقول جامعهم) وهذه هي المسائل المجموعة المهمة بكتاب الوقف
 (قال المؤلف في القاعدة الاولى لاثواب الابائنية مانصه) وأما الوقف فليس بعبادة
 وضع دليل صحته من الكافر فان نوى النرية فله الثواب والا فلا اه (وقال
 في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها مانصه) وان غرس في المسجد فان قصد
 الظل لا يكره وان قصد منفعة أخرى كره اه وقد نقلنا بقيته في كتاب المحظر
 (وقال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها من الاصل الثاني من التاسع
 وهو انه لا يشترط معنية القلب التلغظ في جميع العبادات مانصه) وخرج عن
 هذا الاصل مسائل الى ان قال ومنها الوقف ولو مسجد لا بد من التلغظ الدال
 عليه اه (وقال في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانصه) ومنها لو وقف على
 ولده أو وصي لولد زيد لا يدخل ولد ولده ان كان له ولد اصب له والاستحقاق ولد
 الابن واختلف في ولد البنت فظاهر الرواية عدم الدخول وصحح واذا ولد للواقف
 ولد رجوع من ولد الابن اليه لان اسم الولادة حقيقة في ولد الصلب وهذا في المفرد
 وأما في الوقف على أولاده دخل النسل كله كذكر الطبقات الثلاث بلفظ الولد
 كما في فتح القدير وكأنه لا يعرف فيه والا فالولد مفردا وجمعا حقيقة في الصلبي اه
 (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) ووقفنا عزل الوكيل على
 علمه دفعا للخرج عنه وكذا الغاضي وصاحب وظيفة الخ وقد نقلنا بقيته
 في كتاب الغضاء (ثم قال) ووسع أبو يوسف في الغضاء وفي الوقف والفترى على
 قوله فيما يتعلق بهما الى ان قال وصحح الوقف على النفس وعلى جهة تمقطع ووقف

المشاع ولم يشترط التسليم الى المتولى ولا حكم القاضى وجوز استبداله عند الحاجة
 اليه بلا شرط وجوزه مع الشرط ترغيبا في الوقف وتيسيرا على المسلمين اه (وقال
 في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) ومنه ألفاظ الواقفين تبنى على عرفهم
 لا على قواعد الاصول كما في وقف فتح القدير اه (ثم قال) ومنها ما في وقف القنية
 بعث شمعاً في شهر رمضان الى مسجد فاحترق وبقي منه ثلثه أو ربعه أو دونه
 ليس للامام ولا المؤمن ان يأخذ بغير اذن الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع
 ان الامام والمؤمن يأخذ منه غير صريح الاذن في ذلك فله ذلك اه ومنها
 البطالة في المدارس كايام الاعياد ويوم عاشوراء وشهر رمضان في دروس الفقه
 لم أرها صريحة في كلامهم والمسئلة على وجهين فان كانت مشروطة لم يسقط من
 المعلوم شيء والا فينبغي ان يلحق ببطالة القاضى وقد اختلف في اخذ القاضى
 ما رتب له من بيت المال في يوم بطالته فقال في المحيط انه يأخذ يوم البطالة لانه
 يستريح لليوم الثاني وقيل لا يأخذه اه وفي المية القاضى يستحق الكفاية
 من بيت المال في يوم البطالة على الاصح واختاره في منظومة ابن وهبان وقال انه
 الاظهر اه وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) فينبغي ان يكون كذلك في
 المدارس لان يوم البطالة للاستراحة وفي الحقيقة يكون للطالبة والتحرير عند
 ذوى المهمة ولكن تعارف الفقهاء في زماننا بطالة طويلة أدت الى ان صار الغالب
 البطالة وأيام التدريس قليلة وبعض المدرسين يتقدم في اخذ المعلوم على غيره محتجاً
 بأن المدرس من الشعائر مستدلاً بما في الحاوى القدسي مع ان ما في الحاوى انما
 هو في المدرس للمدرسة لا في كل مدرس فخرج مدرس المسجد كما هو في مصر والفرق
 بينهما ان المدرسة تتعطل اذا غاب المدرس بحيث تقفل أصلاً بخلاف المسجد فإنه
 لا يتعطل بغيبة المدرس (فائدة) نقل في القنية ان الامام في المسجد يسامح في كل شهر
 أسبوعاً للاستراحة أو لزيارته أهله وعبارته في باب الامامة امام ترك الامامة لزيارته
 أقربائه في الرسا تيق أسبوعاً أو نحوه أو لمصيبة أو لاستراحة لا بأس به ومثله عفو
 في العادة والشرع اه ومنها المدارس الموقوفة على درس الحديث ولا يعلم مراد
 الواقف هل يدرس فيها علم الحديث الذي هو معرفة المصطلح كمختصر ابن الصلاح
 أو يقرأ من الحديث كالبخارى ومسلم ونحوهما ويتكلم على ما في الحديث من فقه
 أو غريب ولغة ومشكل واختلاف كما هو عرف الناس الآن قال المجلد

الاسيوطي وهو شرط المدرسة الشيعونية كما رأيت في شرط واقفها قال وقد سأل
شيخ الاسلام أبو الفضل بن حجر شيخه المحافظ أبا الفضل العراقي عن ذلك فأجاب
بأن الظاهر اتباع شروط الواقفين فانهم يختلفون في الشروط وكذا اصطلاح كل بلد
فإن أهل الشام كانوا يلقون دروس الحديث كالإجماع ويتكلم المدرس في بعض
الأوقات بخلاف المصريين فإن العادة عندهم جرت في هذه الأعصار بالجمع بين
الأمرين بحسب ما يقرأ فيها من الحديث اهـ (قال في فصل تعارض العرف مع اللغة
من المبحث الرابع العرف الذي تحمل عليه اللفاظ انما هو المقارن والسابق
دون المتأخر مناهه) ويمكن أن يخرج عليهما مسئلتان أحدهما مسألة البطالة
في المدارس فإذا استمر عرف بها في أشهر مخصوصة حمل عليها ما وقف بعدها لا ما
وقف قبلها الثانية إذا شرط الواقف النظر للحسا كم وكان المحاكم إذا ذاك شافعيًا
ثم صار الآن حنفيًا لا قاضي غيره الانبابة هل يكون النظر له لأنه المحاكم أم لا لأنه
متأخر فلا يحمل المتقدم عليه فتمتضي القاعده الثانی اهـ (ثم قال) ومن هذا
النوع لو وقف بلد على الحرم الشريف وشرط النظر إلى القاضي هل ينصرف إلى
قاضي الحرم أو قاضي البلد الموقوفة أو قاضي بلد الواقف ينبغي أن يستخرج من
مسئله ما لو كان المقيم في بلد وماله في بلد آخر هل النظر عليه لقاضي البلد المقيم
أو لقاضي بلد ماله مرقح أو بالاول فينبغي أن يكون النظر لقاضي الحرم ويمكن أن
يقال الأرجح كون النظر لقاضي البلد الموقوفة لأنه أعرف بمحافل الظاهران
الواقف قصده وبه تحصل المنفعة وقد اختلفوا فيما إذا كان له عقار في ولاية
القاضي وتنازع فيه عند قاض آخر فمنهم من لم يصح قضاءه ومنهم من نظر إلى
التداعي والتراجع واختلف التصحيح في هذه المسئلة اهـ وقد نقلنا هذه المسئلة
والتي قبلها في كتاب القضاء (ثم قال) فالحاصل أن المذهب عدم اعتبار العرف
الخاص ولا يمكن أفني كثير من المشايخ باعتباره فأقول على اعتباره ينبغي أن يفني
بأن ما يقع في بعض أسواق القاهرة من خلوات الحوانيت لازم وبصير الخلو في الحانوت
حقا له فلا يملك صاحب الحانوت إخراجها ولا إيجارها لغيره ولو كانت وقفا
وقد وقع في حوانيت المجلون بالغورية أن السلطان الغوري لما بناها أسكنها للفقراء
بالخلو وجعل لكل حانوت قدرا أخذ منه وكتب ذلك بكتب الوقف وكذا
أقول على اعتبار العرف الخاص وقد تعارضت اللغة أبا القاسم الزول عن

الوظائف بمال يعطى لصاحبها وتعارفوا ذلك فينبغي المجاوز فانه لو نزل له وقبض
منه المبلغ ثم أراد الرجوع عليه لا يملك ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
اه (وقال في القاعدة الاولى الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد في التنبيه الثالث
لا فرق بين الحكم بالحكمة وبين الحكم بالموجب مانصه) فاذا اقر بوقف عقاره عند
القاضي وشرط فيه شروطا وثبت ملكه لما وقفه وسلمه الى ناظر ثم تنازعا الى قاض
حنفي وحكم بحكمة الوقف ولزومه وموجبه لا يكون حكما بالشروط فلو وقع التنازع
في شرط من الشروط عند مخالف كان له أن يحكم بمقتضى مذهبه ولا يمنعه حكم
الحنفي السابق اذ لم يحكم بمعاني الشروط انما حكم بأصل الوقف وما تضمنه من صحة
الشروط فليس للشافعي الحكم بإبطاله باعتباره شرط الغلظة أو بالنظر أو الاستبدال
اه وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب القضاء أيضا فراجعها (ثم قال) السادس
القضاء بخلاف شرط الواقف كالتضاء بخلاف النص لا ينفذ لقول العلماء شرط
الواقف كنص الشارع صرح به في شرحي المجمع للمصنف وابن مملك اه وقوله
للمصنف هو ابن الساعاتي كما في شرحها (ثم قال) وصرح السبكي في فتاواه بأن
ما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص فهو وحكم لا دليل عليه سواء كان نصه
في الوقف نصا أو ظاهرا اه ويدل عليه قول أصحابنا كما في الهداية ان الحكم
اذا كان لا دليل عليه لا ينفذ وعبارته أو يكون قولنا لا دليل عليه وفي بعض نسخ
القدوري بان الى آخره ويدل عليه أيضا ما في الذخيرة والولوالحجية وغيرهما من
ان القاضي اذا قرر فرفض للمعجدين بغير شرط الواقف لم يحل له ولا يحل للفراس تناول
المعلوم اه وبهذا علم حمة احداث الوظائف واحداث المرتبات بالاولى وان فعل
القاضي ان وافق الشرع نفذ والارد عليه والله سبحانه وتعالى أعلم اه وقد نقلنا
هذه العبارة في كتاب القضاء أيضا (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلل
والمحرم غلب المحرم المحلل مانصه) ومنها لو شرط الواقف أن لا يؤجر وقفه أكثر
من سنة فزاد الناظر عليها وظاهر كلامهم الفساد في جميع المدة لا فيما زاد على
المشروط لانها كالبيع لا يقبل تفریق الصفقة وصرح به في فتاوى قارئ الهداية
(ثم قال) والعقد اذا فسد في بعضه فسد في جميعه اه وقد نقلنا هذه العبارة
في كتاب الاجارة أيضا (وقال في القاعدة الخامسة تصرف الامام على الرعية
منوط بالمصلحة مانصه) قال قاضي خان في فتاواه من كتاب الوقف لو ان السلطان

أذن لقوم أن يجعلوا أرضاً من أراضي بيت المال حوانيت موقوفة على المسجد
أو أمرهم أن يزيدوا في مسجدهم قالوا إن كانت البلدة فتحت عنوة وذلك لا يضر
بالمسيرة والناس ينفذ أمر السلطان فيها وإن كانت البلدة فتحت صلحاً تبقى على ملك
ملاكها فلا ينفذ أمر السلطان فيها اهـ وقد قلنا ذلك في كتاب الجهاد أيضاً (وقال
في تنبيه تصرف القاضي فيما له فعله في أموال اليتامى والتركات والأوقاف مقيد
بالصلحة فإن لم يكن مبنياً عليها لم يصح ما نصه) وصرح في الذخيرة والولوالحجة
وغيرهما بأن القاضي إذا قرر فراشاً للمسجد بغير شرط الواقف لم يحل للقاضي ذلك
ولم يحل للفراش تناول المعلوم اهـ وبه علم حرمة أحداث الوظائف بالأوقاف بطريق
الأولى لأن المسجد مع احتياجه إلى الفراش لم يحجز تقريره لا مكان استئجار فراش
بلا تقرير فتقرير غيره من الوظائف لا يحل بالأولى وبه علم أيضاً حرمة أحداث
المرتبات بالأوقاف بالأولى وقد سئلت عن تقرير القاضي المرتبات بالأوقاف
فأجبت بأنه إن كان من وقف مشروط بالفقراء فالتقرير صحيح لكنه ليس بـ لازم
وللناظر الصرف إلى غيره وقطع الأول إلا إذا حكم القاضي بعدم تقرير غيره فحينئذ
يلزم وهي في أوقاف الخصاص وغيره وإن لم يكن من وقف الفقراء لم يصح ولم يحل
وكذا إذا كان من وقف الفقراء وقرره لمن يملك نصاً باسمه سئلت لوقره من فائض
وقف سبكت الواقف عن مصرف فائضه فهل يصح فأجبت بأنه لا يصح أيضاً
لما في التتارخانية إن فائض الوقف لا يصرف إلى الفقراء وإنما يشتري به المتولى
مستغلاً وصرح في البزازية وتبعه في الدرر والغرر بأنه لا يصرف فائض وقف
لوقف آخر اتحاد واقفهما واختلاف اهـ وكتبنا في شرح الكتر من كتاب القضاء إن
من القضاء الباطل القضاء بخلاف شرط الواقف لأن مخالفته كخالفه النص اهـ
(قال في القاعدة التاسعة أعمال الكلام أولى من أهمله ما نصه) ومنها الوقف
على أولاده وليس له الأولاد أو لأدجل عليهم صوناً للفظ عن الإهمال عملاً بالمجاز
وكذا الوقف على ماله وليس له ماله أو لأدجل ماله موالى موالى استحقوا كما في التحرير
اهـ (ثم قال) وقد جعل الإمام الأسيوطي من فروعه ما وقع في فتاوى السبكي
فإن ذكر كلاً منهما بالتام ثم نذر كما يسهره الله سبحانه وتعالى مما يناسب أصولنا
قال السبكي لو أن رجلاً وقف عليه ثم على أولاده ثم على أولادهم ونسلكه وعقبه ذكراً
أو أنثى للذكر مثل حظ الأنثيين على أن من توفي منهم عن ولد أو نسل عاد ما كان

جار ياعليه من ذلك على ولده ثم على ولد ولده ثم على نسله على الفريضة وعلى ان من
 توفي منهم من غير نسل عادما كان جار ياعليه من ذلك على من في درجته من أهل
 الوقف المذكور يقدم الاقرب اليه فالأقرب ويستوي الاخ الشقيق والاخ من
 الاب ومن مات من أهل الوقف قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وترك ولدا
 أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى ان لو بقي حيا الى أن يصير اليه شيء من
 منافع الوقف المذكور وقام ولده في الاستحقاق مقام المتوفى فان انقرضوا فعلى
 الفقراء فتوفي الموقوف عليه وانتقل الوقف الى ولديه أحمد وعبد القادر ثم توفي
 عبد القادر وترك ثلاثة أولاد وهم علي وعمر ولطيفة وولدي ابنه محمد المتوفى
 في حياة والده وهما عبد الرحمن وملاكة ثم توفي عمر عن غير نسل ثم توفيت لطيفة
 وترك بنتا تسمى فاطمة ثم توفي علي وترك بنتا تسمى زينب ثم توفيت فاطمة
 بنت لطيفة عن غير نسل فالي من ينتقل نصيب فاطمة المذكورة
 فأجاب الذي يظهر لي الآن ان نصيب عبد القادر جميعه يقسم هذا الوقت على
 ستة بنين جزأ لعبد الرحمن منها اثنان وعشرون وملاكة أحدهم عشرة وبنين سبعة
 وعشرون ولا يستقر هذا الحكم في أعقابهم بل كل وقت بحسبه قال ويان ذلك
 ان عبد القادر لما توفي انتقل نصيبه الى أولاده الثلاثة وهم علي وعمر ولطيفة
 فاذ كرمثل حظ الاثنين اعلى خمسه ولعمر خمسه وللطيفة خمسة وهذا هو الظاهر
 عندنا ويحتمل ان يقال يشاركهم عبد الرحمن وملاكة ولدا محمد المتوفى في حياة
 أبيه ونزلا منزلة أبيهما فيكون لهما السبعان ولعلي السبعان ولعمر السبعان
 وللطيفة السبع وهذا وان كان محتملا فهو مرجوح عندنا لان الممكن في مأخذه
 ثلاثة أمور أحدها ان مقصود الواقف ان لا يحرم أحدا من ذريته وهذا ضعيف
 لان المقاصد اذا لم يدل عليها اللفظ لا تعتبر الثاني ادخالهم في الحكم وجعل
 الترتيب بين كل أصل وفرعه لا بين الطبقتين جميعا وهذا محتمل لكنه خلاف
 الظاهر وقد كنت ملت اليه مرة في وقف للفظ اقتضاه فيه لست اعمه في كل ترتيب
 الثالث الاستناد الى قول الواقف ان من مات من أهل الوقف قبل استحقاقه لشي
 فام ولده مقامه وهذا قوي لكنه انما يتم لو صدق علي المتوفى في حياة والده انه
 من أهل الوقف وهذه مسألة كان وقع مثلها في الشام قبل التسعين وسثمائة
 وطالبوا فيها نقلا فلم يجدوه فارسلوا الى الديار المصرية يسألون عنها ولا أدري

ما أجابوهم لكفى رأيت بعد ذلك في كلام الأصحاب فيما إذا وقف على أولاده على
 أن من مات منهم انتقل نصيبه إلى أولاده ومن مات ولا ولد له انتقل نصيبه إلى
 الباقيين من أهل الوقف فمات واحد عن ولد انتقل نصيبه إليه فإذا مات آخر عن
 غير ولد انتقل نصيبه إلى أخيه وابن أخيه لأنه صار من أهل الوقف فهذا التحليل
 يقتضي أنه إنما صار من أهل الوقف بعد موت والده فيقتضي أن ابن عبد القادر
 المتوفى في حياة والده ليس من أهل الوقف وأنه إنما يصدق عليه اسم أهل الوقف
 إذا آل إليه الاستحقاق بعد موت والده قال ومما يتنبه له أن بين أهل الوقف
 والموقوف عليه عمومًا وخصوصًا من وجه فإذا وقف مثلاً على زيد ثم عرو ثم أولاده
 فعمر وموقوف عليه في حياة زيد لأنه من عين قصده الواقف بخصوصه وسماء وعينه
 وليس من أهل الوقف حتى يوجد شرط استحقاقه وهو موت زيد وأولاده إذا آل
 إليهم الاستحقاق كل واحد منهم من أهل الوقف ولا يقال في كل واحد أنه موقوف
 عليه بخصوصه لأنه لم يعينه الواقف وإنما الموقوف عليه جهة إلا ولد كالفقراء قال
 فتبين بذلك أن ابن عبد القادر والد عبد الرحمن لم يكن من أهل الوقف أصلاً
 ولا موقوفاً عليه لأن الواقف لم ينص على اسمه (قال) وقد يقال إن المتوفى في حياة
 أبيه يستحق بتقدير أنه لو مات أبوه جرى عليه الوقف فينتقل هذا الاستحقاق إلى
 أولاده قال وهذا قد كنت في وقت أبجته ثم رجعت عنه فان قلت قد قال الواقف
 أن من مات من أهل الوقف قبل استحقاقه لشيء فقد سماه من أهل الوقف مع
 عدم استحقاقه فيدل على أنه أطلق أهل الوقف على من لم يصل إليه الوقف
 فيدخل محمد والد عبد الرحمن ومملكة في ذلك فيستحقان ونحن إنما نرجع في
 الأوقاف إلى ما دل عليه لفظ واقفها سواء وافق ذلك عرف الفقهاء أم لا قلت لا نسلم
 مخالفة ذلك لما قلناه أما أولاً فلا أنه لم يقل قبل استحقاقه وإنما قال قبل استحقاقه
 لشيء فيجوز أن يكون قد استحق شيئاً صار به من أهل الوقف ويترقب استحقاقاً
 آخر فيموت قبله فنص الواقف على أن ولده يقوم مقامه في ذلك الشيء الذي لم يصل
 إليه ولو سلمنا أنه قال قبل استحقاقه فيحتمل أن يقال إن الموقوف عليه أو البطن
 الذي بعده وإن وصل إليه الاستحقاق أعني أنه صار من أهل الوقف قد يتأخر
 استحقاقه إما لأنه مشروط بمدة كقوله في كل سنة كذا فيموت في اثنتيها أو ما
 أشبه ذلك فيصح أن يقال إن هذا من أهل الوقف وإلى الآن ما استحق من الغلة

شيئاً ما لعدم شرط الاستحقاق بمضى زمان أو غيره هذا حكم الوقف بعد
 موت عبد القادر فلما توفي عمر عن غير نسل انتقل نصيبه إلى أخوته عمه لا بشرط
 الواقف إن في درجته فيه صير نصيب عبد القادر كله بينهما أثلاثاً على الثلاثين
 وللطيفة الثلث ويستمر حرم عبد الرحمن وملايكة فلما ماتت لطيفة انتقل نصيبها
 وهو الثالث إلى ابنتها ولم ينتقل لعبد الرحمن وملايكة شيئاً لوجود أولاد عبد القادر وهم
 محجبونهم لأنهم أولاده وقد قدمهم على أولاد الأولاد الذين هم أمهم ولما توفي
 على بن عبد القادر وخلف بنته زينب احتدل أن يقال إن نصيبه كله وهو ثلثا
 نصيب عبد القادر لها عملاً بقول الواقف من مات منهم عن ولد انتقل نصيبه لولده
 وتبقى هي وبنت عمته مستوعبتين نصيب جد هما زينب ثلثاه ولطيفة ثلثه
 واحتمل أن يقال إن نصيب عبد القادر كله يقسم الآن على أولاده عملاً بقول
 الواقف ثم على أولاده ثم على أولاد أولاده فقد أثبت لجميع أولاد الأولاد استحقاقاً
 بعد الأولاد وإنما يجبنا عبد الرحمن وملايكة وهم من أولاد الأولاد بالاولاد فإذا
 انقرض الأولاد زال المحجب فيستحقان ويقسم نصيب عبد القادر بين جميع أولاد
 أولاده فلا يحصل لزيم جميع نصيب أبيها وينقص ما كان بيد فاطمة بنت لطيفة
 وهذا أمر انتضاء النزول المحادث بانقراض طبقة الأولاد المستفاد من شرط الواقف
 أن أولاد الأولاد بعدهم ولا شك أن فيه مخالفة لظاهر قوله أن من مات فنصيبه
 لولده فإن ظاهره يقتضي أن نصيب على بنته زينب واستمرار نصيب لطيفة لبنتها
 فاطمة بخلافه بهذا العمل فيهما جميعاً ولو لم يخالف ذلك لزمنا مخالفة قول الواقف
 أن بعد الأولاد يكون لأولاد الأولاد فظاهره يشمل الجميع فهذان الظاهران
 تعارضاً وهو تعارض قوى صعب ليس في هذا الوقف محز أصعب منه وليس
 الترجيح فيه بالهين بل هو محل نظر الفقيه وخطري فيه طرق منها أن الشرط
 المقتضى لاستحقاق أولاد الأولاد جميعهم متقدم في كلام الواقف والشرط المقتضى
 لانحراجهم بقوله من مات انتقل نصيبه لولده متأخر فالعمل بالمقدمة أولى لأن هذا
 ليس من باب النسخ حتى يقال العمل بالمأخر أولى ومنها أن ترتيب الطبقات
 أصل وذكر انتقال نصيب الوالد إلى ولده فرع وتقصيل لذلك الأصل فكان
 التمسك بالأصل أولى ومنها أن من صيغة عامة بقوله من مات وله ولد صالح لكل
 فرد منهم ولجميعهم وإذا أريد مجموعهم كان انتقال نصيب مجموعهم إلى مجموع

الاولاد من مقتضيات هذا الشرط فكان اعماله من وجهه مع اعمال الاولاد
 وان لم يعمل بذلك كان العشاء الاول من كل وجه وهو مرجوح ومنها اذا تعارض
 الامر بين اعطاء بعض الذرية وحرمانهم تعارضا لترجيح فيه فالاعطاء أولى لانه
 لاشك انه أقرب الى غرض الواقفين ومنها ان استحقاق زينب لاقبل الامرين
 وهو الذي يخصها اذا شرك بينهما وبين بقية أولاد الاولاد محقق وكذلك فاطمة
 والزائدة على المحقق في حقهما شكوك فيه ومشكوك في استحقاق عبد الرحمن
 ومالكه فاذا لم يحصل ترجيح في التعارض بين المقتضين يقسم بينهما فبقسم بين عبد
 الرحمن ومالكه وزينب وفاطمة وهل يقسم للذكر مثل حظ الانثيين فيكون
 لعبد الرحمن خساء واحد لكل من الاناث خمسة نظرا اليهم دون أصولهم أو يتظر الى
 أصولهم فينزلون منازلهم لو كانوا موجودين فيكون لفاطمة خمسة ولزينب خساء
 ولعبد الرحمن ومالكه خساء فيه احتمال وأنا لله الثاني أميل حتى لا يفضل نخذ
 على نخذ في المقدار بعد ثبوت الاستحقاق فلما توفيت فاطمة من غير نسل والباقون
 من أهل الوقف زينب بنت خالها وعبد الرحمن ومالكه ولداهما أو كلهم في درجتها
 وجب قسم نصيبها بينهم لعبد الرحمن نصفه ومالكه ربعه ولزينب ربعه ولا نقول
 هنا يتظر الى أصولهم لان الانتقال من مساوئهم ومن هو في درجتهم فكان اعتبارهم
 بأنفسهم أولى فاجتمع لعبد الرحمن ومالكه الخمسان حصلاهما بموت علي ونصف
 وربع الخمس الذي لفاطمة بينهم بالفريضة فللعبد الرحمن خمس ونصف خمس
 وثلاث خمس ومالكه ثلاثا وخمس وربع خمس فاجتمع لزينب الخمسان بموت والدها
 وربع خمس فاطمة فاجتمعنا الى عدد يكون له خمس وخمسة ثلث وربع وهو
 ستون فبقسمنا نصيب عبد القادر عليه لزينب خساء وربع خمسة وهو سبعة
 وعشرون ولعبد الرحمن اثنان وعشرون وهو خمس ونصف خمس وثلاث خمس
 ومالكه أحد عشر وهي ثلاثا وخمس وربع خمس فهذا ما ظهر لي ولا أشتهي أحدا
 من الفقهاء يقلدني بل يتظار لنفسه اه كلام السبكي قلت قائله الاسميوطي الذي
 يظهر اختياره أولاد دخول عبد الرحمن ومالكه بعد موت عبد القادر على بقوله
 ومن مات من أهل الوقف الخ وما ذكره السبكي من انه لا يطلق عليه انه من أهل
 الوقف ممنوع وما ذكره في تأويل قوله قبل استحقاقه خلاف الظاهر من
 اللفظ وخلاف المتبادر الى الافهام بل صريح كلام الواقف انه أراد بأهل الوقف

الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل في الاستحقاق بالكلية ولكنه يصدد
 ان يصير اليه وقوله لشيء من منافع الوقف دليل قوي لذلك فانما ذكر في سياق
 الشرط وفي سياق كلام معناه النفي فتعم لان المعنى ولم يستحق شيئا من منافع
 الوقف وهذا صريح في رد التأويل الذي قاله ويؤيده ايضا قوله استحق
 ما كان يستحقه المتوفى لو بقي حيا الى ان يصير له شيء من منافع الوقف فهذه الالفاظ
 كلها صريحة في انه مات قبل الاستحقاق وايضا لو كان المراد ما قاله السبكي
 لاستغنى عنه بقوله أولا على ان من مات عن ولد عا دما كان جاريا عليه على ولده
 فانه يغنى عنه ولا ينافي هذا اشتراطه الترتيب في الطبقات بتم لان ذلك عام خصه
 هذا كما خصه ايضا قوله على ان من مات عن ولد الخ وايضا فانما اذا عملنا بعموم
 اشتراط الترتيب لزم منه الغاء هذا الكلام بالكلية وان لا يعمل في صورة لانه
 على هذا التقدير انما استحق عبد الرحمن ومالكه لما استويا في الدرجة أخذان
 قوله عاد على من في درجته فبقى قوله ومن مات قبل استحقاقه الخ مهملا لا يظهر له
 اثر في صورة بخلاف ما اذا عملناه وخصناه بعموم الترتيب فان فيه اعمالا
 للكلامين وجما بينهما وهذا أمر ينبغي ان يقطع به حينئذ فنقول لما مات عبد
 القادر قسم نصيبه بين أولاده الثلاثة وولدى ولد له اسما عا لعبد الرحمن ومالكه
 السبعان اثلاثا فلما مات عمر عن غير نسل انتقل نصيبه الى أخويه وولدى أخيه
 فيصير نصيب عبد القادر كله بينهما على خمس وان للطيفة خمس وعبد الرحمن ومالكه
 خمس ان اثلاثا فلما توفيت لطيفة انتقل نصيبها بكامله لبنتها فاطمة ولما مات عا
 انتقل نصيبه بكامله لبنته زينب ولما توفيت فاطمة بنت لطيفة والباقيون في درجتها
 زينب وعبد الرحمن ومالكه قسم نصيبها بينهم لئلا كرم مثل حظ الاثنين اعتبارا بهم
 لا بأصولهم كما ذكر السبكي لعبد الرحمن نصف ولكل بنت ربع فاجتمع لعبد
 الرحمن بموت عمر خمس وثلاث وموت فاطمة نصف خمس ومالكه بموت عمر ثلثا
 خمس وموت فاطمة ربع خمس فيقسم نصيب عبد القادر ستين جزأ زينب سبعة
 وعشرون وهي خمسان وربع خمس ولعبد الرحمن اثنان وعشرون وهو خمس
 ونصف وثلاث ومالكه احدى عشر وهي ثلثا خمس وربع خمس فصح ما قاله السبكي
 لكن الفرق تقدم استحقاق عبد الرحمن ومالكه والحزم حينئذ بهذه هذه القسمة
 والسبكي تردد فيها وجعلها من باب قسمة المشكوك في استحقاقه ونحن لا نتردد في

ذلك وسئل السبكي أيضا عن رجل وقف وقفا على حمزة ثم أولاده ثم أولادهم
وشرط ان من مات من أولاده انتقل نصيبه للباقيين من اخوته ومن مات قبل
استحقاقه لشيء من منافع الوقف وله ولد استحق ولده ما كان يستحقه المتوفى لو كان
حيات حمزة وخلف ولدين هما عماد الدين وخديجة وولد ولدت أمه في حياة
والده وهو نجم الدين بن مؤيد الدين بن حمزة فأخذ الولدان نصيبهما وولد الولد
نصيب الذي لو كان أبوه حيا لا أخذه ثم ماتت خديجة فهل يختص أخوها بالباقي
أو يشاركه ولد أخيه نجم الدين فأجاب نعارض فيه اللفظان فيحمل المشاركة
ولكن الأرجح اختصاص الأخ وترجيحه ان التخصيص على الاخوة وعلى الباقيين
منهم كالتخصيص وقوله ومن مات قبل الاستحقاق كالعام فيقدم الخاص على العام
اه هذا آخر ما أورده السيوطي في هذه المسئلة وأنا أذكر حاصل السؤال
وحاصل جواب السبكي وحاصل ما خالف فيه السيوطي ثم أذكر بعده ما عذري
في ذلك وانما أطيل فيها لكثر وقوعها وقد أقيمت فيها مرارا أما حاصل السؤال
ان الواقف وقف على ذرية مرتبة بين البطون بشئ للذكر مثل حظ الانثيين وشرط
انتقال نصيب المتوفى عن ولد إليه وعن غير ولد إلى من هو في درجته وأن من مات
قبل استحقاقه وله ولد قام ولده مقامه لو بقي حيات الواقف عن ولدين ثم مات
أحدهما عن ثلاثة وولدي ابن لم يستحق ثم مات اثنان من الثلاثة عن ولدين مات
واحد عن غير نسل ثم أحد الولدين عن غير نسل وحاصل جواب السبكي ان
ما خص المتوفى وهو النصف مقسوم بين أولاده الثلاثة ولا شيء لولدي ولده المتوفى
في حياته ومن مات من الثلاثة من غير نسل رد نصيبه إلى أخويه فيكون النصف
بينهما ومن مات عن ولد فنصيبه له مادام أهل طبقة أبيه ثم فن مات بعدهم يقسم
نصيبه بين جميع أولاد الاولاد بالسوية فيدخل ولد المتوفى في حياة أبيه فتتقضى
القسمة بموت الطبقة الثانية ويؤول الحجب عن ولدي المتوفى في حياة أبيه عملا
بقوله ثم على أولاد أولاده وانما يعمل بقوله من مات عن ولد انتقل نصيبه إلى
ولده مادام البطن الاول فن مات من أهل البطن الاول انتقل نصيبه إلى ولده
ويقسم الربيع على هذا فاذا لم يبق أحد من البطن الاول تتقضى القسمة ويكون بينهم
بالسوية فن مات من أهل الثاني عن ولد انتقل نصيبه إليه إلى أن يقرض أهل
تلك الطبقة فتتقضى القسمة ويقسم بينهم بالسوية وهم كذلك يفعل في كل بطن

وحاصل مخالفة السيموطي له في شيء واحد وهو ان أولاد المتوفى في حياة أبيه
لا يحرمون مع بقاء الطبقة الاولى وانهم يستحقون معهم ووافقه على انتقاض
القسمه قلت أما مخالفته في أولاد المتوفى في حياة أبيه فواجبة لما ذكره الاسيموطي
وأما قوله تنتقض القسمه بعد انقراض كل بطن فقد أفتى به بعض علماء العصر
وعزوا ذلك الى الخصاص ولم يتنبهوا لما صورته الخصاص وما صورته السبكي وأنا
أذكر حاصل ما ذكره الخصاص بالاختصار وابين ما بينهما من الفرق فذكر
الخصاص صوراً الاولى وقف على ذريته بلا ترتيب بين البطون استحق الجميع
بالسوية الاعلى والاسفل فتنتقض القسمه في كل سنة بحسب قتلهم وكثرهم
الثانية وقف عليهم شارطاً بتقديم البطن الاعلى ثم وثم ولم يزد في لاشئ لأهل البطن
الثاني مادام واحد من الاعلى ومن مات عن ولد فلا شئ لولده ويستحق من مات
أبوه قبل الاستحقاق مع أهل البطن الثاني لامع الاول لكونه منهم الثالثة
وقف على أولاده وأولادهم ونسلهم لا يدخل ولد من كان أبوه مات قبل الوقف
لكونه خصص أولاد الولد الموقوف عليه فخرج المتوفى قبله الرابعة وقف على
أولاده وأولاد أولاده وذريته على ان يبدأ بالبطن الاعلى ثم وثم وقلنا لاشئ للبطن
الثاني مادام واحد من الاعلى فلو مات واحد من البطن الثاني وترك ولداً مع
وجود الاعلى ثم انقرض الاعلى فلا مشاركة له مع البطن الثاني لانه من الثالث
فاذا انقرض الثاني شارك الثالث الخامسة وقف على أولاده وأولاد
أولاده وذريته ونسله ولم يرتب وشرط ان من مات عن ولد فنصيبه له وحكمه قسمه
الغلة بين الولد وولد الولد بالسوية فما أصاب المتوفى كان لولده فيكون لهذا الولد
سهمان سهمه المجهول له معهم بالسوية وما انتقل اليه من والده السادسة
وقف على ولده لصالحه ذكر او أنثى وعلى أولاد الذكور من ولده وأولاد أولادهم
ونسلهم وحكمه قسمه الغلة بين ولده ذكر او أنثى وأولاد الذكور ذكر او أنثى
فاذا انقرضوا صار أولاد الذكور ذكر او أنثى بالسوية فيدخل أولاد بنات
البنين فلو قال بعده يقدم الاعلى ثم وثم اختص ولده لصالحه ذكر او أنثى فاذا انقرضوا
صار أولاد البنين دون أولاد البنات ثم لا ولادهم ولأبداً السابعة وقف على بناته
وأولادهم وأولاد أولادهم وحكمه ان الغلة لبناته ونسلهن فلو قال يقدم البطن
الاعلى تبع فان شرط بعد انقراضهن ونسلهن لولده المذكور ونسلهم

تبع فان مات بعض ولده الذكور عن أولاد وبقى البعض ولهم أولاد وحكمه عند
 عدم الترتيب ان الغلة لهم سواء فان رتب فالغلة للباقين من ولده وان انقرضوا
 كانت لولد المتوفى الثامنة وقف على ولده وولد ولده ونسلهم مرتباً شارطاً
 ان من مات عن ولد فنصيبه له وعن غيره ولد فنصيبه راجع للوقف وحكمه ان الغلة
 للاعلى منهم ثم وشم فان قصفت سنين ثم مات بعضهم عن نسل قال يقسم على عدد
 أولاد الواقف الموجودين يوم الوقف وعلى أولاده الحادئين له بعده فما أصاب
 الاحياء أخذوه وما أصاب الميت كان لولده وانما راجع لولد من مات حصه أبيه
 مع وجود البطن الاعلى مع كون الواقف شرط تقديم الاعلى لكونه قال بعده
 ان من مات عن ولد فنصيبه له وكذا الوفيات الاعلى الا واحدا فيجعل سهم الميت
 لابنه وان كان من البطن الثالث مع وجود الاعلى ولو كان عدد البطن الاعلى عشرة
 فثلاث اثنان بلا ولد ونسل ثم مات آخران عن ولد لكل ثم مات آخران عن غير ولد
 وحكمه ان تقسم الغلة على ستة على هؤلاء الاربعة وعلى الميتين اللذين تركا أولاداً
 فما أصاب الاربعة فهو لهم وما أصاب الميتين كان لأولادهما ولومات واحد من
 العشرة عن ولد ثم مات ثمانية عن غيره نسل تقسم على سهمين سهم للحى وسهم
 للميت يكون لأولاده فلو قسمها سنيين بين الاعلى وهم عشرة ثم مات اثنان عن غير
 ولد ثم مات واحد عن أربعة أولاد وواحد عن أولاد ثم مات من الاربعة واحد
 وترك ولداً ومات آخر عن غيره ولد تقسم الغلة على ثمانية فما أصاب الاحياء
 أخذوه وما أصاب المتوفى كان لأولادهما لكل سهم سهم ثم يتظر الى ما أصاب
 الاربعة يقسم أرباعاً فيرد سهم من مات عن غير ولد الى أصل الوقف فتعاد القسمة
 على ثمانية فما أصاب والدهم قسم بين الاثنين الباقيين وبين أخيه سهم الميت الذى
 مات عن ولد اثنان فما أصاب الابنين كان لهما وما أصاب الميت كان لولده فلو لم
 يمت أحد من البطن الاعلى ومات واحد من الثاني عن ولد أو مات بعض الاعلى
 ثم مات من الثاني رجل أو رجلان عن ولد وحكمه انه لا شئ لولده من مات قبل
 أبيه ولا لأولاده من مات من الثاني لعدم استحقاق الاب ثم أعاد الخصاص الصورة
 الثانية من غير زياده ولا نقص وفتح عليهم ان البطن الاعلى لو كانوا عشرة وكان
 له ابنان ماتا قبل الوقف وترك كل ولد لاحق لهما مادام واحد من الاعلى لانهما
 من البطن الثانى ولا حق لهما حتى ينقرض فلو مات العشرة وترك كل ولد أخذ كل

نصيب أبيه ولا شيء لولده من مات قبل الوقف وان استوفى الطبقة فان بقي منهم
واحد قسمت على عشرة فما أصاب المحي أخذوه وما أصاب الموتي كان لأولادهم
فان مات العاشر من ولدا انتقضت القسمة لانقراض البطن الاعلى ورجعت الى
البطن الثاني فينظر الى أولاد العشرة وأولاد الميت قبل الوقف فيقسم بالسوية
بينهم ولا يراد نصيب من مات الى ولده الا قبل انقراض البطن الاعلى فيقسم على
أعداد البطن الاعلى فما أصاب الميت كان لولده فاذا انقراض البطن الاعلى
نقضنا القسمة وجعلناها على عدد البطن الثاني ولم نعمل باشتراط انتقال نصيب
الميت الى ولده هنا لكون الواقف قال على ولده وولد ولده فلم يدخل أولاد من
مات قبل الوقف فلم ينقض القسمة فلم يكن له ولد الا العشرة فما توا واحد بعد
واحد وكل مات واحد ترك أولادا حتى مات العشرة فمنهم من ترك خمسة أولاد
ومنهم من ترك ثلاثة أولاد ومنهم من ترك ستة أولاد ومنهم من ترك واحدا أليس
قلت فن مات كان نصيبه لولده فلما مات العشرة كيف تقسم الغلة قال أنقض القسمة
الاولى وارث ذلك الى عدد البطن الثاني فانظر جماعتهم واقسمها على عددهم
ويبطل قوله من مات عن ولدا انتقل نصيبه الى ولده لان الامر يؤل الى قوله وولد
ولدى وكذلك مات جميع ولد ولدا أصاب فلم يبق منهم أحد فنظرنا الى البطن
الثالث فوجدناه ثمانية أنفس وكذلك كل بطن يصير لهم فانها تقسم على
عددهم ويبطل ما كان قبل ذلك اه فأخذ بعض العمرين من الصورة الثمانية
وبيان حكمها ان الخصاص فائل بنقض القسمة في مثل مسألة السبكي ولم يتأمل
الفرق بين الصورتين فان في مسألة السبكي وقف على أولاده ثم أولادهم بكامة ثم
بين الطبقتين وفي مسألة الخصاص وقف على ولده وولد ولده بالواو لا بنم فصدر
مسألة الخصاص اقتضى اشتراك البطن الاعلى مع السفلى وصدر مسألة السبكي
اقتضى عدم الاشتراك فالقول بنقض القسمة وعده مبنى على هذا والدليل
عليه ان الخصاص بعد ما قرر به بنقض القسمة كما ذكرناه قال قلت فلم كان هذا القول
عندك المعمول به وتركت قوله كلما حدث على أحد منهم الموت كان نصيبه
مردودا الى ولده وولد ولده ونسبه أبدا ما تناسلوا قال من قبل أنا وجدنا بعضهم
يدخل في الغلة ويوجب حقه فيها بنفسه لا بآبائه فعملنا بذلك وقسمنا الغلة على
عددهم اه فقد أفاد ان سبب نقضها دخول ولد الولد مع الولد بصدور الكلام فاذا

كان صدره لا يتناول ولدا الولد مع الولد بل يخرج له كيف يقال بنقض القسمة فان
قلت صدقت ان الخصاص صورها بالواو وليكن ذكر بعده ما يقيد معنى ثم وهو
تقديم البطن الاعلى فاستويا قلت نعم لكن هو اخرج بعد الدخول في الاول
بمخلاف التعبير ثم من اول الكلام فان البطن الثاني لم يدخل مع البطن الاول
فكيف يصح ان يستدل بكلام الخصاص على مسألة السبكي مع ان السبكي بنى
القول بنقض القسمة على ان الواقف اذا شرط شرطين متعارضين يعمل بأولهما
قال وليس هذا من باب التسخ حتى يعمل بالتأخر فان كان هذا رأى السبكي في
الشرطين فلا كلام في عدم التعويل عليه وان كان مذهب الشافعي فهو مشكل
على قوله ان شرط الواقف كنص الشارع فانه يقتضى العمل بالتأخر وحيث كان
مبنى كلام السبكي على ذلك لم يصح القول به على مذهبه فان مذهبه العمل بالتأخر
منهما قال الخصاص انه لو كتب في اول المكروب بعد الوقف لا يساع ولا
يوجب وكتب في آخره ان لغلان يبيع ذلك والاستبدال بثمنه كان له الاستبدال قال
من قبل ان الآخر ناسخ للاول ولو كان على عكسه امتنع ببعه اه فالخامس ان
الواقف اذا وقف على اولاده وأولاد أولاده وعلى أولاد أولاد أولاده وعلى ذريته
ونسله طبقة بعد طبقة وبطن بعد بطن تحجب العليا السفلى على ان من مات عن ولد
انتقل نصيبه الى ولده ومن مات عن غير ولد انتقل نصيبه الى من هو في درجته
وذوى طبقته وعلى ان من مات قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشي من
منافعه وترك ولدا أو ولدا أو أسفل من ذلك استحق ما كان يستحقه أبوه لو كان
حيا هذه الصورة كثيرة الوقوع بالقاهرة لكن بعضهم يعبر عنها بتم بين الطبقات
وبعضهم بالواو فان كان بالواو يقسم الوقف بين الطبقة العليا وبين أولاد المتوفى
في حياة الواقف قبل دخولهم فلهم ما خص أباهم لو كان حيا مع أخوته فمن مات
من أولاد الواقف وله ولد كان نصيبه لولده ومن مات عن غير ولد كان نصيبه لأخوته
فيسمرا الحال كذلك الى انقرض البطن الاعلى وهي مسألة الخصاص التي قال فيها
بنقض القسمة حيث ذكر بالواو وقد علمته وان ذكر بتم فمن مات عن ولده من
أهل البطن الاول انتقل نصيبه الى ولده ويستقر له لا ينقض أصلاً أبداً بعده ولو
انقرض أهل البطن الاول فاذا مات أحد ولدى الواقف عن ولد والآخر عن عشرة
كان النصف لولد من مات وله ولد والنصف الآخر لعشرة فاذا مات ابن الواقف

استقر النصف للواحد والنصف للعشرة وان استووا في الطبقة فقوله على ان من مات وله ولد مخصوص من ترتيب البطون فلا راعى الترتيب فيه ثم من كان له شيء ينتقل الى ولده وهكذا الى آخر البطون حتى لو قدر ان الواقف مات عن ولد واحد ثم ان الميت عن ولد واحد وخالف ولدا واحدا وهكذا الى البطن العاشر ومن مات عن عشرة وخالف كل اولاد حتى وصلوا الى المائة في البطن العاشر يعطى للواحد نصف الوقف والنصف الاخر بين المائة وان استووا في الدرجة ثم اعلم ان المراد من قولهم تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى ان لم يشترط انتقال نصيب من مات لولده ان كل أصل يحجب فرعه وفرع غيره فلاحق لاحد من أهل البطن الثاني مادام واحد من البطن الاول موجودا وان شرط الانتقال الى الولد فالمراد ان الاصل يحجب فرع نفسه لا فرع غيره لكن يقع في بعض كتب الاوقاف انهم يقولون بطنا بعد بطن ثم يقولون تحجب الطبقة العليا السفلى ولا شك انه من باب التأكيد وان حجب العليا السفلى مستفاد من قوله طبقة بعد طبقة و بطنا بعد بطن ونسلا بعد نسل ولا شك انه اذا جع بين ثم وبين ما ذكرناه كان ما بعد ثم ناكيدا لان ترتيب الطبقات مستفاد من ثم كما افاده الطرسوسي في أنفع الوسائل ثم اعلم ان العلامة عبد البر بن المشيخة نقل في شرح المنظومة عن فتاوى السبكي واقعتين غير مانقوله الاسيوطي وذكر ان بعضهم نسب السبكي الى التناقض وحكى عنه انه كتب خطه تحت جواب ابن القماح بشي ثم تبين له خطأؤه فرجع عنه واطال في تقريره ونظم للاوقعة أيبانا فن رام زيادة الاطلاع فليراجع ثمة ولم تزل العلماء في سائر الاعصار مختلفين في فهم شروط الواقفين الا من رحمه الله سبحانه وتعالى وهو الموفق الميسر لكل غير اه (وقال في القاعدة الثمانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال العاشرة سكوت الموقوف عليه قبول ويرتد برده وقيل لا اه (وقال في القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة اولى من الولاية العامة مانصه) والرابعة ناظر الوقف واختلاف الشيخان يجوز الثاني للواقف عزله بلا اشتراط ومنعه الثالث واختلاف التصحيح والمعتمد في الاوقاف والقضاء قول الثاني وأما اذا عزل نفسه فان أخرجه القاضي خرج كافي القنية وفي القنية لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه وعلى هذا لا يملك القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظره ولو

من قبله اه وقد نقلناها في كتاب الوصية وفي كتاب القضاء (وقال في الفن الثالث في أحكام الناس ما نصه) وقالوا بعذر الوارث والوصى والمتولى بالتناقض للجهل اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الدعوى (وقال في أحكام الصبيان ما نصه) ويصلح وصيا وناظرا وقيم القاضى مكانه بالغالى بلوغه كما في منظومة ابن وهبان من الوصايا اه وقد نقلناها في كتاب الوصايا (وقال في أحكام العبيد) ولا يصح وقفه اه (ثم قال) ولا يصح الوقف على عبد نفسه أو أمته عند محمد المديرو أم الولد اه (وقال في أحكام الاعمى ما نصه) ويصلح ناظرا ووصيا والثانية في منظومة ابن وهبان والاولى في وقف هلال كما في الاسعاف اه وقد نقلناها في كتاب الوصية (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من المحقوق ما نصه) وأما الحق في الوقف فقال قاضى خان في فتاواه من الشهادات في الشهادة بوقف المدرسة أن من كان فقيرا من أصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا يبطل بالابطال فانه لو قال أبطلت حتى كان له أن يطالب ويأخذ به ذلك اه وقد كتبنا في شرح الكنز من الشهادات ما فهمه الطرسوسى من عبارة فتاوى قاضى خان ومارده عليه ابن وهبان وما حرمناه فيها اه (ثم قال) وقد وقع الاشتباه في مسائل وكثير السؤل عنها ولم أجدها فيها نقلاصريجا بعد التفتيش منها أن بعض الذرية المشروط لهم الربيع إذا أسقط حقه لغيره من استحقاقه بأن فرغ له عنه ومنها المشروط له النظر إذا أسقطه لغيره بأن فرغ له عنه إلا أن في النتيجة وغيرها أن المشروط له النظر إذا فوضه لغيره فإن كان التفويض له على وجه الهوم صح تفويضه والافان كان في صحته لم يميز وإن كان عند موته جاز بناء على أن الوصى أن يوصى الى غيره اه وفي القنية إذا عزل الناظر المشروط له النظر نفسه لم ينزل إلا أن يخرج القاضى أو الواقف اه ومنها أن الواقف إذا شرط لنفسه شرطا في أصل الوقف كشرط الادخال والاخراج والزيادة والنقصان والاستبدال فأسقط حقه من هذا الشرط وينبغي أن يقال بالسقوط في الكل لانه الأصل فيمن أسقط حقه من شئ كما علم سابقا من كلام جامع الفصولين إلا إذا أسقط المشروط له الربيع حقه لا لا حذفا لاسقط كما فهمه الطرسوسى بخلاف ما إذا أسقط حقه لغيره وفيما إذا أسقط الواقف حقه مما شرط لنفسه أو لغيره فان قلت إذا أقر المشروط له الربيع أو بعضه انه لا حق له فيه وانه يستحقه فلان فهل يسقط

حقه قلت نعم ولو كان مكتوب الوقف بخلافه لما ذكره المحصاف رحمه الله تعالى في باب مستقل اهـ (ثم قال) وقد وقعت حادثه سئلت عنها شرط الواقف له شروطا من ادخال واخراج وفي غيرها او حكم بالوقف متضمنا للشرط كما حكم حنفي ثم رجع الواقف عما شرطه لنفسه من الشروط فأجبت بعدم صحة رجوعه لان الوقف بعد التحكم لازم كما صرحوا به بسبب الحكم وهو شامل للشرط فلزم تركه كزومه كما صرح به الطرسوسي رحمه الله تعالى فيمن أسقط حقه فيما شرط له من الربيع لا أحد فانه قال بعدم السقوط وعلمته ان الاشتراط له صار لازما كلزوم الوقف فكما ان الشرط له لا يملك اسقاط ما شرط له فكذا الشرط ويدل عليه أيضا ما نقلناه اي قريبا قبل قولي هذه المسئلة عن ايضاح المكراني من اسقاط رب السلم حقه مما شرط له من تسليم المسلم فيه في مكان معين فانه يدل على ان الشرط اذا كان في ضمن لازم فانه يلزم ولا يقبل الاسقاط اهـ (وقال في أحكام العقود اي اللازمة وغير اللازمة مانه) وأما الولاية على مال اليتيم بالوصاية فان كان وصي الميت فهي لازمة بعد موت الموصي فلا يملك القاضى عزله الا بخيانة أو عجز ظاهر ومن جانب الوصي فلا يملك الوصي عزل نفسه الا في مسئلتين ذكرناهما في وصايا الفوائد وان كان وصي القاضى فلا لان للقاضى عزله كما في القنية وله عزل نفسه بحضرة القاضى وقد ذكرنا التولية على الاوقاف في وقف الفوائد اهـ وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب الوصايا أيضا (وقال في بحث القول في الملك مانه) وفيه مسائل الاولى أسباب التملك المعاوزات المالية الى أن قال والوقف اهـ (ثم قال) الثانية لا يدخل في ملك الانسان شيء بغير اختياره الا الارث اتفاقا الى أن قال وغنة الوقف يملكها الموقوف عليه وان لم يقبل اهـ (ثم قال) الثامنة في رقبة الوقف الصحيح عندنا ان الملك يزول عن المالك لا الى مالك وانه لا يدخل في ملك الموقوف عليه وان كان معيناه (ثم قال) الثانية عشر الملك اما للعين والمنفعة معا وهو الغالب أو للعين فقط أو للمنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعة ابد او رقبة للوارث الى ان قال بخلاف ما اذا قتل خطأ وأخذت قيمته يشتري بها عبد وينتقل حقه فيه من غير تحديد كالوقف اذا استبدل انتقل الوقف الى بدل ذلك كره قاضى خان من الوقف اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال تنبيه) قد علمت ان الموصى له وان ملك المنفعة لا يوجب وينبغي ان له الاعارة وأما المستأجر فيؤجر ويغير ما لا يختلف بخلاف

المستعمل والموقوف عليه السكنى لا يؤثر ويغير والشافعية جعلوا لذلك أصلاً وهو
 أن من ملك المنفعة ملك الاجارة والاعارة ومن ملك الانتفاع ملك الاعارة
 لا الاجارة ويجعلون المستعير والموصى له بالمنفعة مالكاً للانتفاع فقط وهذا يخرج
 على قول السرخسي من أن العارية اباحة المنافع لا تخليها والمذهب عندنا أنها
 تملك المنافع بغير عوض فهي كالاجارة تملك المنافع وانما لا يملك المستعير
 الاجارة لانه ملك المنفعة بغير عوض فلا يملك أن يملكها بعوض ولانه لو ملك
 الاجارة الملك أكثر مما ملك فانه ملك المنفعة بغير عوض فيملكها نظير ما ملك ولانه
 لو ملكها لازم أحد الأمرين الغير المجاوزين لزوم العارية أو عدم لزوم الاجارة
 وهذا ان التعليل ان يشملان الموقوف عليه والمستعير وهما سواء على الراجح فيملك
 الموقوف عليه السكنى المنفعة كما يستعير وقيل انما أبيع له الانتفاع وهو ضعيف
 بأن له الاعارة وقسمه في فتح القدير من الوقف اه وقد قلنا في كتاب الامانات
 (ثم قال) وأما اجارة المقطع ما أقطعه الامام فأفتى العلامة قاسم بن قطلوبغا بحتها
 الى ان قال واذا مات المؤجر وأخرج الامام الارض عن المقطع تنسخ الاجارة
 لا تقال الملك الى غير المؤجر كما لو انتقل الملك في النظائر التي خرج عليها اجارة
 الاقطاع وهي اجارة المستأجر واجارة العبد الذي صرح على خدمته مدة معلومة
 واجارة الموقوف عليه الغلة واجارة العبد المأذون ما يجوز عليه عقد الاجارة من مال
 التجارة واجارة أم الولد اه وقد قلنا بقية ذلك في كتاب الجهاد (وقال في بحث القول
 في الدين مانصه) قال الاسيوطي معزيا الى السبكي في تكملة شرح المذهب * فرع *
 حدث في الاصرار القرية وقف كتب اشترط الواقف ان لا تعار الابرهن أو لا تخرج
 من مكان تحبيسها الابرهن أو لا تخرج أصلاً والذي أقول في هذا ان الرهن لا يصح
 بها الا انها غير مضمونة في يد الموقوفة عليه ولا يقال انها عارية أيضاً بل لا تخلها
 ان كان من أهل الوقف استحق الانتفاع ويده عليها يد أمانة فشرط أخذ الرهن
 عليها فاسد وان أعطاها كان رهنها فاسداً ويكون في يد خازن الكتب أمانة لان فاسد
 العقود في الضمان كحبيها والرهن أمانة هذا اذا أريد الرهن الشرعي وان أريد
 مدلوله لغة وان يكون تذكرة فيه صريح الشرط لانه غرض صحيح واذا لم يعلم مراد الواقف
 فيحتمل أن يقال بالبطالان في الشرط المذكور جملاً على المعنى الشرعي ويحتمل أن
 يقال بالجهة جملاً على اللغوي وهو الاقرب تحصيله لا كلام ما أمكن وجبته لا يجوز

انخارجها بدونه وان قلنا بطلانه لم يصح انخارجها به لانه لا بد منه اما لانه خلاف
 شرط الواقف او لانه ساد الاستثناء فكأنه قال لا يخرج مطابقا ولو قال ذلك صح لانه
 شرط فيه غرض صحيح لان انخارجها مظنة ضمها بل يجب على ناظر الواقف أن يمكن
 كل من يقصد الانتفاع بتلك الكتب في مكانها وفي بعض الاوقاف يقول لا يخرج
 الا بتذكرة وهذا لا بأس به فلا وجه لبطلانه وهو كما قلنا عليه قوله الابرهن
 في المدلول اللغوي فيصح ويكون المقصود ان تجوز الواقف الانتفاع لمن يخرج به
 مشروط بأن يضع في خزنة الواقف مائة تذكرة هو به اعارة الموقوف ويتذكر
 الخازن به مطالبته فينبغي أن يصح هذا متى أخذه على غيره هذا الوجه الذي
 شرطه الواقف يمتنع ولا نقول بأن تلك التذكرة تبقى رهنا بل له أن يأخذها فاذا
 أخذها طال به الخازن برد الكتاب ويجب عليه أن يرده أيضا بغير طالب ولا يبعد
 ان يحمل قول الواقف الابرهن على هذا المعنى حتى يصح اذا ذكره بلفظ الرهن
 تنزيلا للفظ على الصحة ما أمكن وحينئذ يجوز انخارجها بالشرط المذكور ويحتج
 بغيره لكن لا يثبت له أحكام الرهن ولا يستحق بيعه ولا يبدل الكتاب الموقوف
 اذا تلف بغير تفريط ولو تلف بتفريط ضمنه ولكن لا يتعين ذلك المرهون لو فاته
 ولا يمتنع على صاحبه التصرف فيه اهـ وقول أصحابنا لا يصح الرهن بالامانات
 شامل للكتب الموقوفة والرهن بالامانات باطل فاذا هلك لم يجب شيء بخلاف
 الرهن العاسد فانه مضمون كالصحيج وأما وجوب اتساع شرطه وجهه على المعنى
 اللغوي فغير بعيد اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب الرهن أيضا (وقال في بحث
 الكلام في أجرة المثل مانصه) ومنها الناظر على الوقف اذا لم يشترط له الواقف فله
 أجر مثل عمله حتى لو كان الوقف طاحونة يستغلها الموقوف عليهم فلا أجر له فيها
 كما في الخانية وهذا اذا عين القاضى له أجراء فان لم يعين له وسعى فيه سنة فلا شيء له
 كذلك في النخبة ثم ذكره انه يستحق وان لم يشترط له القاضى ولا يجتمع له
 أجر النظر والعمالة لو عمل مع العمالة اهـ (وقال في أحكام المسجد مانصه) ولا هل
 للمحلة جمع المسجد الواحد مسجدين والاولى ان يكون لكل طائفة مؤذن ولهم
 جعل المسجدين واحدا اهـ وقد نقلناه في كتاب الصلاة (وقال في بحث ما افترق
 فيه العتيق والوقف) العتيق يقبل التعليق بخلاف الوقف ولا يرتد بالرد بخلاف الوقف
 على معين اهـ وقد نقلناه في العتيق (وقال في الفن الثالث فن الفرق والمجمع أيضا

مانصه) * قاعدة المضاف الى معرفة يفيد العموم وصرحوا به في الاستدلال على ان الامر للوجوب في قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره أي كل أمر الله تعالى ومن فروعه الفقهية لأوصى لولد زيد أو وقف على ولده وكان له أولاد ذكور وإناث كان لكل ذكره في فتح القدير من الوقف وقد فرغته على المساعدة اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال مانصه) * فائدة * الفسق لا يمنع أهلية الشهادة والقضاء والامرة والسلطنة والامامة والولاية في مال الولد والتولية على الاوقاف ولا تحمل توليته كما كتبناه في الشرح واذا فسق لا ينزل وانما يستحقه بمعنى انه يجب عزله أو يحسن عزله الا الاب السفيه فانه لا ولاية له على مال ولده كما في وصايا الخبانية وقست عليه النظر فلا نظره في الوقف وان كان ابن الواقف المشروط له لان تصرفه لنفسه لا ينفذ فكيف يتصرف في ملك غيره ولا يؤتمن على ماله ولهذا لا يدفع الزكاة بنفسه ولا ينفق على نفسه كما ذكره في محله فكيف يؤتمن على مال الوقف وفي فتح القدير الصالح للولاية على الوقف من لم يسأل الولاية لا وقف وليس فيه فسق يعرف ثم قال وصرح بانه مما يخرج الناظر به عن النظر ما اذا ظهر به فسق كشرب الخمر ونحوه اه والنظر ان يخرج مبنى لما لم يسم فاعله فيخرج القاضى لانه ينزل به اعرف في القاضى اه وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب الشهادات وكتاب المحرر وكتاب الوصايا وكتاب الزكاة (ثم قال فائدة) اذاولى السلطان مدرسا ليس بأهل لم تصح توليته لما قدمناه من ان فعله مقيد بالمصلحة ولا مصلحة في تولية غير الاهل خصوصا اننا نعلم من سلطان زماننا انه انما يولى المدرس على اعتقاد الاهلية فكانها كالمشروعة وقد قالوا في كتاب القضاء لو ولى السلطان قاضيا عدلا فسق ان عزل لانه لما اعتمد عدالة صار كانه مشروطا بوقت التولية قال ابن السكال وعياه القموى اه وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) وكذلك يقال ان السلطان اعتمد أهلية فاذا لم تكن موجودة لم يصح تقريره خصوصا اذا كان المقرر عوضا عن مدرس أهل فان الاهل لم ينزل وصرح البرزقي في الصلح ان السلطان اذا أعطى غير المستحق فقد ظلم مرتين مرة بمنح المستحق ومرة باعطاء غير المستحق وقد مناعن رسالة أبي يوسف الى هارون الرشيد ان الامام ليس له ان يخرج شيئا من يد أحد الا بحق ثابت معروف وعن فتاوى قاضيين ان أمر السلطان انما ينفذ اذا وافق الشرع والا فلا ينفذ اه

وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) وفي مفيد النعم ومفيد النعم المدرس اذا لم يكن
صالحا للتدريس لم يحل له تناول المعالم ولا يستحق الفقهاء المنزولون معه - لو مالان
مدرسهم شاعرة عن مدرس اه وهذا كله مع قطع النظر عن شرط الواقف في
المدارس اما اذا علم شرطه ولم يكن المقرر متصفا به لم يصح تقريره وان كان أهلا
للتدريس لوجوب اتباع شرطه والاهلية للتدريس لا تخفى على من له بصيرة
والذي يظهر اننا المعرفة بمنعاق الكلام ومفهومة وبمعرفة المفاهيم وان
يكون له سابقة اشتغال على المشايخ بحيث يعرف الاصطلاحات ويقدر على أخذ
المسائل من الكتب وان يكون له قدرة على ان يسأل ويحجب اذا سئل ويتوقف
ذلك على سابقة اشتغال في الثور والصرف بحيث صار يعرف الفاعل من المفعول
وغير ذلك واذا قرأ اليمين واذا نحن قارئ بحضرة رد عليه اه (ثم قال) *حادثة*
سئلت عن مدرسة بها صفة لا يصلح بها أحد ولا يدرس والقاضي جالس فيها
للحكم فهل له وضع خزانة بها المحفوظات والمأضروا السجلات للنفع العام أم لا فأجبت
بالمجوز أخذ من قولهم لوضاق الطريق على المارة والمسجد واسع فلهم ان يوسعوا
الطريق من المسجد ومن قولهم لو وضع اثاث بيته وتساءه في المسجد للخوف في
الفتنة لعامة جاز ولو كان المحبوب ومن قولهم بان القضاء في الجامع أولى وقالوا
لنناظر ان يؤثر فناءه للتجار ليتجروا فيه لمصلحة المسجد وله وضع السرر بالاجارة
ولاشك ان هذه الصفة من الفناء وحفظ السجلات من النفع العام فهم جوزوا
جعل بعض المسجد مطر يقاد فعلا للضرر العام وجوزوا اشغاله بالمحبوب والاثاث
والمساع دفعا للضرر الخاص وجوزوا وضع النعل على رفته وصرحوا بأن القضاء
في الجامع أولى من القضاء في بيته وصرحوا بأن القاضي يضع قطره عن يمينه اذا
جاس فيه للقضاء وهو ما فيه السجلات والمأضروا الوثائق فجوزوا اشغال بعضها
بها فاذا كثرت وتعذر حملها كل يوم من بيت القاضي الى الجامع دعت الضرورة
الى حفظها به اه وقد نقلناه في كتاب القضاء وفي كتاب الصلاة (ثم قال فائدة) اذا
بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالاكسر بطل المتضمن
بالفتح الى ان قال وقالوا كما في الخزانة لو أجز الموقوف عليه ولم يكن ناظرا حتى لم يصح
وأذن للمستأجر في العمارة فأنفق لم يرجع على أحد - فكان متطوعا فقلت لان
الاجارة لمالم يصح لم يصح ما في ضمنها اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال)

وقعت حادثة اشترى جامعاه أو قافه ووقفه وضمه الى وقف آخر وشرط له شروطا
فاقتيت ببطالان شروطه لبطلان المتضمن وهو شراء الجامع ووقفه فبطل ما في
ضمنه اه وقد نقلناه في البيوع (ثم قال) ثم قلت يمكن ان يفرع عليه لوباع
وظيفته في الوقف لم يصح ولم يسقط حق منها تخريجا على هذه اه وقد نقلناه
في البيوع (ثم قال في فن الاغاز ما نصه) * الوقف * أى شئ اذا فعله بنفسه لا يجوز
واذا وكل به جاز فقل الوقف اذا قبضه الواقف لا يجوز واذا قبضه وكيله جاز أى
وقف أجره انسان ثم مات وانفسخت فقل الواقف اذا أجره ثم ارتد ثم مات فإله
يصير له كالورثة وينسخ بموته اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال
في فن الحيل ما نصه) الحادى عشر في الوقف والصدقة أراد الوقف في مرض موته
وخاف عدم اجازة الورثة يقرأ أنها وقف رجل وان لم يسمه وانه متوليها وهي في يده
أراد وقف داره ووقفه صحيحا اتفاقا فيجعلها صدقة موقوفة على المساكين ويسلمها الى
المتولى ثم يتنازلان فيحكم القاضي بالزوم أو يقول ان قاضيا حكم بخصته فيلزم
أوان أبطله قاض كان صدقة اه (وقال أخو المؤلف في تكملته للفن السادس
فن الفروق ما نصه) * كتاب الوقف * لا تدخل الاشجار في وقف الارض وتدخل
في بيعها والفرق ان الشجر منقول ووقفه غير صحيح مقصودا لجازان لا يدخل
بخلاف البيع اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) التسليم الى المتولى
في المسجد لا يكون تسليمًا بخلاف مستغله والفرق ان المقصود من بناء المسجد
الصلاة فكان التسليم بها وفي المستغل الاستغلال وهو مهيأ في التسليم اليه ولو أمر
بجاعة بالصلاة في ساحة له أبدا لم تصر ميراثا عنه ولوقال الى شهر أو الى سنة صارت
ميراثا عنه لان التأييد لازم في الوقف وهو موجود في الاول دون الثانى لوقال هذه
الشجرة وقف على المسجد لا يصح لانه منقول ولو أعطى دراهم في عمارة المسجد
جاز ويتم بالقبض وان كان منقولاً والفرق الضرورة والعرف ويجوز صرفها الى
المنارة لا الى التزين والله سبحانه وتعالى أعلم اه (وقال أخو المؤلف في التكملة
المذكورة من كتاب الاستحسان ما نصه) وقف الشجر على المسجد لا يصح لانه
منقول ولو أعطى دراهم في عمارة المسجد جاز وان كان منقولاً والفرق الضرورة
والعرف وجاز صرفها الى المنارة ولا يجوز الى التزين اه (وقال المؤلف في الفن
الثانى من كتاب الزكاة ما نصه) كل الصدقات حرام على بنى هاشم زكاة أو عمالة

فيها أو عشرًا وكفارة أو من ذرة الالتطوع والوقف اه (وقال في كتاب الحج
 مانصه) بناء الرباط بحيث ينتفع به المسلمون أفضل من النجدة الثانية اه (وقال
 في كتاب الإيمان مانصه) لا يجوز تعميم المشترك الا في اليقين حلف لا يكلم مولاه
 وله اعلون واسفلون فأبهم كلهم حنث كما في المبسوط وبطلت الوصية للمولى والحالة
 هذه ولو وقف عليهم كذلك فهي للفقراء لا يكون الجمع للواحد الا في مسائل
 وقف على أولاده وليس له الا واحد بخلاف بنيه وقف على أقاربه المقيمين في بلد
 كذا فلم يبق منهم الا واحد كما في العمدة (وقال في كتاب السير والردة مانصه)
 وحكم الردة وجوب القتل ان لم يرجع الى ان قال وبطلان وقفه مطلقا اه (وقال
 في كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) وينبغي ان يصح الوقف عليه كالوصية بل
 أولى اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (وقال ايضا في بحث الاعتبار للمعنى لا اللفاظ
 مانصه) ولو وقف على ما يخص كبنى تميم صح نظر للمعنى وهو بيان الجهة كالفقراء
 لا اللفظ ليكون تمليكًا للجهول اه (ثم قال) الشراء اذا وجد نفعًا على المباشر نفذ
 عليه فلا يتوقف شراء الفضولي ولا شراء الوكيل المتخالف ولا اجارة المنولى أجزا
 للوقف بدرهم ودانق بل ينفذ عليهم والوصى كالمولى وقيل تقع الاجارة لليتيم وتبطل
 الزيادة كما في الغنية الا في مسألة الامير والقاضي اذا استأجر أجزرا بأكثر من
 أجره المثل فان الزيادة باطلة ولا تقع الاجارة له كما في سير الخانية اه وقد نقلناه
 في كتاب الوصية وكتاب الاجارة وكتاب الوكالة (ثم قال) الجود في الاموال الربوية
 هـ در الا في أربع مسائل في مال المريض تعتبر من الثلث وفي مال اليتيم وفي الوقف
 اه وقد نقلناه بقرينة في كتاب الرهن (وقال ايضا في كتاب البيوع) بيع البراءات
 التي يكتبها الديوان على العمال لا يصح فأورد بان ائمة بخاري جوزوا بيع حظوظ
 الائمة ففرق بينهما بان مال الوقف قائم ولا كذلك هاهنا كذا في القنية اه (ثم
 قال في كتاب البيوع ايضا) من باع أو اشترى أو أجره ملك الاقالة الا في مسائل الى
 ان قال والمتولى على الوقف لو أجر الوقف ثم أقال ولا مصلحة لم تجز على الوقف اه
 وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها الى
 ان قال وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف بالاوقاف اه (وقال أول كتاب
 القضاء مانصه) وفي بيع القنية اشترى حافونا فوجد بعد القبض على يابه
 مكتوبا وقف على مسجد كذا لا يرده لانها علامه لا تبني الاحكام عليها وعلى هذا

لما اعتبار بكتابة وقف على كتاب أو مصحف اه (وقال في كتاب القضاء مانصه)
لا يحلف القاضي على حق مجهول الى ان قال الا في مسائل الاولى اذا اتهم القاضي
وصى اليتيم الثانية اذا اتهم متولى الوقف فانه يحلفه - ما نظر اليتيم والوقف كما في
دهوى الخانية اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (وقال أيضا في كتاب القضاء
مانصه) والقضاء بالوقف يقتصر ولا يمتد الى الكفاية فتسمع الدعوى بالملك
في الوقف المحكوم به كما في الخانية وجامع الفصولين اه (وقال أيضا في كتاب
القضاء مانصه) اختلاف الشاهدين مانع من قبولها ولا بد من التطابق لفظا
ومعنى الا في مسائل الاولى في الوقف يقضى بأقلامها كما في شهادات فتح القدير معزيا
الى الخصاص اه (وقال في كتاب القضاء مانصه) كل من قبل قوله فعليه اليمين
الا في مسائل عشرة في القنية الى ان قال وفيما يدعيه المتولى من الصرف اه (وقال
في كتاب القضاء مانصه) ويتعين الافتاء في الوقف بالا نفع له كما في شرح المجمع والمحوى
القدس اه (وقال فيه أيضا مانصه) رأى الى القاضي في مسائل الى ان قال وفيما
اذا تصرف الناظر بما لا يجوز كبيع الوقف أو رهنه فالرأى الى القاضي ان شاء
عزله وان شاء ضم اليه ثقة بخلاف العاجز فانه يضم اليه ثقة ~~كما في~~ القنية اه
(ثم قال فيه أيضا) من سعى في نقض ما تم من جهته فسيحبه مردود عليه الا في مسئلتين
الى ان قال وزدت عليهم مسائل الى ان قال الثانية اشترى أرضا ثم ادعى ان بائعها
كان جعلها مقبرة أو مسجدا الى ان قال الرابعة باع أرضا ثم ادعى انها وقف وهي
في بيع الخانية وقضاها وفصل في فتح القدير فيه في آخرباب الاستحقاق
فليتظر منه ثم وفصل في الظهيرة فيه تفصيلا آخر ورجه فظاهر ما في العمادية
ان المعتمد لقبول مطلقا الخامسة باع الاب مال ولده ثم ادعى انه وقع بغبن فاحش
السادسة الوصى اذا باع ثم ادعى كذلك السابعة المتولى على الوقف كذلك الثلاث
في دعوى القنية اه وقد نقلناه في الميوع والوصايا (ثم قال أيضا في كتاب
القضاء) القاضي اذا قضى في مجتهده فانه نفذ قضاءه الا في مسائل الى ان قال
أو بزيادة اهل المحلة في معلوم الامام من أوقاف المسجد (ثم قال فيه أيضا) أمر
القاضي حكم ~~كقوله~~ سلم الحدود الى المدعى والامر بدفع الدين والامر بحبس
الا في مسئلة في العمادية والبرازية وقف على الفقراء فاحتاج بعض قرابة الواقف
فأمر القاضي أن يصرف شيء من الوقف اليه كان به نزلة الفتوى حتى لو أراد أن

بصرفه الى فقير آخر صح اه (ثم قال فيه أيضا مانصه) فعل القاضى حكم منه الى ان
 قال ولو باع القاضى ما وقفه المريض في مرض موته بعد موته لغرمائه ثم ظهر مال
 آخر لم يستلم يبطل البيع ويشتري باليمن أرضا توقف بخلاف الوارث اذا باع الثلثين
 عند عدم الحاجة فانه يشتري بقيمة الثلثين أرضا توقف لان فعل القاضى حكم
 بخلاف غيره كما في الظهيرية من الوقف اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال)
 الا في مسئلة ما اذا أعطى فقيرا من وقف الفقراء فانه ليس بحكم حتى كان له أن يعطى
 غيره كما في جامع الفصولين اه (وقال أيضا في كتاب القضاء) تسمع الشهادة بقدون
 الدعوى في المحد الخالص والوقف اه (وقال أيضا في كتاب القضاء) تقبل الشهادة
 حصة بلاد دعوى في طلاق المرأة وعق الامة والوقف اه (وقال في كتاب القضاء
 أيضا مانصه) تصرف القاضى على الاوقاف مبنى على المصلحة فاستخرج عنهما منه
 باطل وقد ذكرنا من ذلك شيئا في القواعد ومما يدل عليه انه لو عزل ابن الواقف عن
 النظر المشروط له وولى غيره بلا خيانة لم يصح كما في فصول العمادى من الوقف
 وجامع الفصولين من القضاء ولوعين للناظر معلوما وعزل نظرائه لاني ان كان
 ما عينه له بقدر أجر مثله أو دونه أجره الثاني عليه والاجعل له أجر المثل وحط الزيادة
 كما في القنية وغيرها ومنها حرمه أحداث تقرير فراس للمسجد بغير شرط الواقف
 كما في الذخيرة وغيرها وقد ذكرنا في القاعدة الخامسة ان من اعتمد على أمر القاضى
 الذى ليس بشرعى لم يخرج عن العهدة ونقلناه هناك فرعا من فتاوى الولوالجي
 ولا يعارضه ما في القنية طالب القيم اهل المحلة أن يقرض من مال المسجد للامام
 فأبى فأمره القاضى به فأقرضه ثم مات الامام مفسدا لا يضمن القيم اه لانه لا يضمن
 بالاقراض باذن القاضى لان للقاضى الاقراض من مال المسجد اه (وقال أيضا
 في كتاب القضاء مانصه) تقبل الشهادة حصة بلاد دعوى في ثمانية مواضع مذكورة
 في منظومة ابن وهبان في الوقف اه (ثم قال) والمراد بالوقف الشهادة بأصله
 وأما بريعه فلا وعلى هذا لا تسمع الدعوى من غير من له الحق فلا جواب لها فالدعوى
 حاسبة لا تجوز والشهادة حاسبة بلاد دعوى جائزة في هذه المواضع فليحفظ اه (ثم
 قال) واعلم ان شاهد الحسبة اذا أنشدها بآلته بلا عذر بنفسه ولا تقبل شهادته
 نصوا عليه في الحدود وطلاق الزوجة وعق الامة وظاهر ما في القنية انه في الكل
 وهى في الظهيرية واليتمية وقد ألفت فيها رسالة ولنا شاهد حاسبة وليس لنا مدع

حسبة الافي دعوى الموقوف عليه أصل الوقف فانها تسمع عند البعض والفتوى
على انه لا تسمع الدعوى الامن المتولى كما في البرازية من الوقف فاذا كان الموقوف
عليه لا تسمع دعواه فالاجنبى بالاولى وظاهر كلامهم انها لا تسمع من غير الموقوف
عليه اتفاقا اه (وقال أيضا في كتاب القضاء مانصه) * حارثة * ادعى انه غرس أثل في
ارض محدود الى ان قال ثم رأيت في غصب القنية لو غرس المسلم في أرض مسجلة
كانت اى الاشجار المغروسة سيدلاها فقطضا انه يكون الاثل وقفا اذا كانت
الارض وقفا على أبناء السبيل وظاهر ما في الاسعاف انه لو غرس في الوقف ولم يغرس
له كانت ملكا له لا وقفا وذكر في خزنة المفتين من الوقف حكم ما اذا غصب أرضا
وبنى فيها أو غرس اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال فيه أيضا) دعوى
القضاء والشهادة عليه من غير تسمية القضاى لا تصح الافي مسئلتين الاولى
في الشهادة بالوقف اى بان قاضيا من قضاء المسلمين قضى بحجته صحت اه (ثم قال
مانصه) دعوى الفعل من غير بيان الفاعل لا تسمع الافي أربعة الى ان قال الخامسة
نسبة فعل الى متولى وقف من غير بيان من نصبه على التعيين اه (وقال فيه أيضا)
الجهالة في المنكوحه تمنع الحجة الى ان قال وفي الاستحلاف تمنعه الافي ست هذه
الثلاثة ودعوى خيانة مبهمة على المودع وتحليف الوصى عند اتهام القاضى له وكذا
المتولى اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا وقوله هذه الثلاثة اى دعوى الغصب
والسرقة والشهادة فيهما كذا في شرحها (وقال في كتاب الوكالة مانصه) الشئ
المفروض الى اثنين لا يملكه أحدهما كالوكيلين والوصيين والناظرين والقاضيين
والمحكمين والمودعين والمشروط لهما الاستبدال أو الادخال والانحاج الافي مسألة
فيها اذا شرط الواقف النظر له والاستبدال مع فلان فان للواقف الانفراد دون
فلان كما في الخسائية من الوقف اه (وقال في كتاب الاقرار مانصه) المقر له
اذا كذب المقر بطل اقراره الافي الاقرار بالحرية والنسب وولاء العتاقة
كما في شرح الجمع مع لا بأنها لا تحتل المنقضى ويزاد الوقف فان المقر له اذا ردّه
ثم صدقه صح كما في الاسعاف اه (وقال في كتاب الاقرار أيضا) المقر له اذا ردّه
الاقرار ثم عاد الى التصديق فلا شئ له الافي الوقف كما في الاسعاف من باب الاقرار
بالوقف اه (ثم قال في كتاب الاقرار أيضا) المفرا اذا صار مكذبا شرعا بطل اقراره
الحان قال وخرج عن هذا الاصل مسئلتان الى ان قال وعلى هذا لو أقر بحرية عبد

ثم اشتراه عتق عليه ولا يرجع باليمن أو بوقفية دار ثم اشتراها كما لا يخفى ومسئلة
الوقف مذكورة في الاسعاف قال لو أقر بأرض في يد غيره انها وقف ثم اشتراها
أو ورثها صارت وقفا مؤاخذاً له بزعمه اهـ وقد نقلناه في البيوع (وقال في كتاب
الاقرار أيضاً) يملك الاقرار من لا يملك الانشاء الى ان قال وفردت عليه لو أقر
المشروط له الربع انه يستحقه فلان دونه صح ولو جله لغيره لم يصح وكذا المشروط
له النظر على هذا (ثم قال في كتاب الاقرار أيضاً مانصه) الفعل في المرض
أحط رتبة من الفعل في الصحة الا في مسئلة اسناد الناظر للنظر لغيره بلا شرط فانه
في مرض الموت صحيح لافي الصحة كما في اليتيمة وغيرها اهـ (وقال في كتاب الهبة)
لا جبر على الصلوات الا في مسائل الى ان قال الرابعة مال الوقف يجب على الناظر
تسليمه الى الموقوف عليه مع انه صلة محضة ان لم يكن في مقابلة عمل والا فقيمه
شائئتها اهـ (وقال في كتاب الاجارة) الزيادة في الاجرة من المستأجر من غير ان
يزيد عليه أحد فان بعدم مضي المدة لم يصح والخط والزيادة في المدة جائز وان زيد على
المستأجر فان في الملك لم تقبل مطلقاً كما لو رخصت وهو شامل لمال اليتيم بعمومه وان
كانت العين وقفاً فان كانت الاجارة فاسدة أجراها الناظر بلا عرض على الاول
اذ لاحق له الخ فراجع اهـ (ثم قال فيه أيضاً) النقصان عن أجر المثل في الوقف اذا
كان يسيراً جائز اهـ (ثم قال فيه) ادعى نازل الخنسان وداخل الحمام وسأكن
المعدل للاستغلال الغصب لم يصدق والاجر واجب اهـ وقد نقلناه في كتاب
الغصب (وقال في كتاب الامانات مانصه) الامانات تنقلب مضمونة بموت عن
تجهيل الا في ثلاث الناظر اذا مات بمجهل اغلات الوقف اهـ (ثم قال) وقيدوا بتجهيل
الغلة لان الناظر اذا مات بمجهل لمال البدل فانه يضمه كما في الخنانية اهـ (ثم قال
فيه أيضاً) وأما الوصي فيملك الايداع والاجارة دون الاعارة كما في وصايا الخلاصة
وكذا المتولى على الوقف اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال فيه أيضاً)
العامل لغيره امانة لا اجرة له الا الوصي والناظر فيستحقان بقدر اجرة المثل اذا عملا
الا اذا شرط الواقف للناظر شيئاً ولا يستحقان الا بالعمل فلو كان الوقف طاحونة
والموقوف عليه يستغلها فلا أجر للناظر كما في الخنانية ومن هنا يعلم انه لا أجر
للساظر في المسقف اذا أحيل عليه المستحقون اهـ وقد نقلناه بعضه في الوصايا
(وقال أيضاً في كتاب الامانات مانصه) كل أمين ادعى إيصال الامانة الى مستحقها

قبل قوله كما لو دعي إذا ادعى الرد والوكيل والناسط إذا ادعى الصرف إلى الموقوف عليهم وسواء كان في حياة مستحقها أو بعد موته إلى أن قال القول للأمين مع اليمين إلا إذا كذبه الظاهر فلا يقبل قول الوصي في نفقة زائدة خالفت الظاهر وكذا المتولى اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا وكتاب الوكالة وكذا باب الدعوى (ثم قال) الأمين إذا خلط بعض أموال الناس ببعض أو الأمانة بماله فإنه ضامن إلى أن قال والمتولى إذا خلط أموال أوقاف مختلفة يضمن إلا إذا كان باذن القاضي إلى أن قال إلا في مسائل لا يضمن الأمين بالخلط القاضي إذا خلط ماله بماله غيره أو مال رجل بماله آخر والمتولى إذا خلط مال الوقف بماله نفسه وقيل يضمن ولو تلف المتولى مال الوقف ثم وضع مثله لم يبرأ وحيلة براءته انقافه في التمهيد أو أن يرفع الأمر إلى القاضي فينصب القاضي من يأخذ منه فيبرأ ثم يرده عليه الخ فراجع (وقال في كتاب الحجر والمأذون مانده) ووقف المحجور عليه بالسفاهة باطل واختلوا فيما إذا وقف باذن القاضي فصحة البعني وأبطله أبو القاسم اهـ (وقال في كتاب القسمة) يجوز بناء المسجد في الطريق العام إن كان واسعاً لا يضرب الخ فراجع وقد نقلنا بقية في كتاب الجنائيات (وقال في كتاب الغصب) المغصوب منه مخير بين تضمين الغاصب وغاصب الغاصب إلا في الوقف المغصوب إذا غصب وقيمتيه أكثر وكان الثاني أملاً من الأول فإن المتولى انما يضمن الثاني كذا في وقف الخساسة اهـ (ثم قال فيه) من هدم حائط غيره فإنه يضمن نقصانها ولا يؤثر بعمارها إلا في حائط المسجد كما في كراهية الخساسة اهـ (ثم قال فيه أيضاً) منافع الغصب لا تضم إلا في ثلاث في مال اليتيم ومال الوقف والمعدل للاستغلال منافع المعدل للاستغلال مضمونة إلا إذا سكن بتأويل ملك أو عقد كبيت سكنه أحد الثمريين في الملك أما الوقف إذا سكنه أحدهما بغير إذن الآخر سواء كان موقوفاً للسكنى أو للاستغلال فإنه يجب الإجر ويستثنى من مال اليتيم مشقة سكنت مع زوجها في داره بلا أجر ليس لهما ذلك ولا أجر عليهما ما كذا في وصايا القنية لا تصير المأذون معدلة بإجارتها انما تصير معدلة إذا بناها لذلك أو اشتراها له وباعه داد المباح لا تصير معدلة في حق المشتري الغاصب إذا أجر ما منافع مضمونة من مال وقف أو يتيماً أو معدل للاستغلال فعلى المستأجر المسمى لأجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل انما يرد ما قبضه من السكنى به ويل عقد سكنى الممرتن لو استأجرها سنة

بأجر معلوم فسكنها سنتين ودفع أجرهما ليس له الاسترداد والتخريج على الأصول
 يقتضى أن له ذلك إذا لم تكن معدة له لكونه دفع مال ليس بواجب فيسترده إذا
 دفع على وجه الهبة فاستهلكه المؤجر أجر الفضولي دارا موقوفة وقبض الأجر
 خرج المستأجر عن العهدة أن كان ذلك أجر المثل ويرده إلى الوقف أجرها الغاصب
 ورد أجرهما للسالك يطيب له لأن أخذ الأجرة إجارة اهـ وقد نقلناه في كتاب الإجارة
 (وقال في كتاب الغصب أيضا) حفر قبرا فدفن فيه آثار مئة ألفه وعلى ثلاثة أوجه
 فان كان في أرض مملوكة للمحافر فللمالك الندب عليه وأخواجه وله التسوية
 والزرع فوقها وان كان في أرض مباحة ضمن المحافر قيمة حفره من دفن فيه وان
 كان في أرض موقوفة لا يكره أن كان في الأرض سعة لأن المحافر لا يدري بأي
 أرض يموت ذكر هذه الفروع الثلاثة في الوقفات المحسامة من الوقف وينبغي
 أن يكون الوقف من قبيل المباح فيضمن قيمة الحفر ويحمل سكوته عن الضمان
 في صورة الوقف عليه فهي صورتان في أرض مملوكة فللمالك الخيار وفي مباحة
 فله تضمين قيمة المحرر اهـ وقد نقلناه في كتاب الصلاة وكتاب الإجارة (وقال
 في كتاب الوصايا) ويقبل قول الوصي فيما يدعيه من الانفاق بلاينة إلا في ثلاث
 في واحدة تفافا وهي ما إذا فرض القاضى نفقة ذى الرحم المحرم على اليتيم فادعى
 الوصى الدفع كما في شرح المجمع معلل بأن هذا ليس من حوائج اليتيم وإنما يقبل
 قوله فيما إذا كان من حوائج اهـ فينبغي أن لا تكون نفقة زوجته كذلك لأنها
 من حوائج اهـ ولا يشكل عليه قبول قول الناظر فيما يدعيه من الصرف على
 المستحقين بلاينة لأن هذا من جملة عمله في الوقف اهـ (وقال فيه أيضا) إذا أبرأ
 الوصى من مال اليتيم ولم يجب بعقد لم يصح والاصح وضمن إلا في مسألة لو كاتب
 الوصى عبد اليتيم ثم أبرأه من البذل لم يصح كفى الخسائية والمتولى على الوقف
 كالوصى كفى جامع العصولين اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق
 (قال صاحب الأشباه)

(كتاب البيوع)

(أحكام الحمل) ذكرناها هنا المناسبة أنه لا يجوز بيعه هو وتابع لأمه في أحكام العتق
 والسير المطلق لا المقيد كما في الظهيرية والاستيلاء والسكينة والحرية الأصلية

وارق والملك بسائر أسبابه وحق المالك القديم يسرى اليه وحق الاسترداد في البيع
 الفاسد وفي الدين في بيع مع أمه للدين اه وقد نقلناه في كتاب الاذن والمجر (ثم
 قال) وحق الاضحية والرهن فهي اثنتا عشرة مسألة وما زاد على ما في المتون من
 جامع الفصولين ويتبعها في الرهن فاذا اولدت المرهونة كان رهنا معها بخلاف
 المستأجرة والكفيلة والموصى بخدمتها فانه لا يتبعها كمال في الرهن من الزيلعي ولم أر
 الا أن حكم ما اذا باع جارية وحملها أو مع حملها أو دابة كذلك فان عللنا قولهم بفساد
 البيع في مال الباع جارية الاجلها يكون مجهولا استثناء من معلوم فصار الكل
 مجهولا فنقول هنا بفساد البيع لكونه جمع بين معلوم ومجهول لكن لم أره صريحا
 وفي فتح القدير بعدما أعتق الحمل لا يجوز بيعه الام وتجوزه متها ولا تجوز بيعها بعد
 تدبير الحمل على الاصح كذا في المبسوط ولم أر حكم ما اذا حملت أمه كافرة لكافر
 من كافر فاسلم هل يؤثر مالها ببيعها لصيرورة الحمل مسلمات اسلام أبيه والحال
 ان سيده كافر اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) ولا يتبع أمه في الجنائيات
 فلا يدفع معها الى وليها وكذا لا يتبعها في حق الرجوع في الهبة ولا في حق الفقراء
 في الزكاة في السائمة ولا في وجوب القصاص على الام ولا في وجوب المحمد عليها
 فلا تقتل ولا تتخذ الابعاد وضعها ولا يتذكى الجنين بذكاته فلا يتبعها في ست
 مسائل ولا يتبعها في الكفالة والاجارة والايضا بخدمتها فهي تسع ولا يفردها بحكم
 مادام متصلا فلا يباع ولا يوهب الا في مسائل احدى عشرة يفردها في الاعتاق
 التدبير والوصية والاقرار ولم أر الا أن حكم الاجارة له وينبغي فيه الصحة لانها تجوز
 للعدوم فالحمل أولى وينبغي ان يصح الوقف عليه كالوصية بل أولى ولا فرق
 في كون الجنين تبعا لأمه بين بني آدم والحيوانات فالولد منها صاحب الانثى
 لاصحاب الذكركذا في كراهة البزازية اه وقد نقلناه في كتاب اللقطة (ثم
 قال) ويثبت نسبه وتجب نفقته لأمه ويرث ويورث فان ما يجب فيه من الغرة
 يكون موروثا بين ورثته ويصح الخلع على ما في بطن جارتها ويكون الولد له
 اذا اولدت لاقول من ستة أشهر ولا يتبع أمه في شيء من الاحكام بعد الوضع الا في
 مسألة وهي ما اذا استحققت الام ببيته فانه يتبعها وولدها وبالاقرار لا كمال في الكنز
 ويمكر أن يقال نانية ولدا البهية يتبع أمه في البيع ان كان معها وقتسه على
 العول به اه وقد نقلنا أحكام الحمل هذه كلها في أبوابها (ثم قال) رد المبيع

بعيب بقضاء فسخ في حق الكل الا في مسئلتين احدهما مالو احوال البائع بالثمن ثم رد
 المبيع بعيب بقضاء لم تبطل الحوالة اهـ وقد نقلناه في كتاب الحوالة (ثم قال)
 الثانية لو باع بعد الرد بعيب بقضاء من غير المشتري وكان منقولا لم يجز ولو كان
 فسخا لمجاز قال الغيبة أبو جعفر كذا نظن ان يبيعه جائر قبل قبضه من المشتري ومن
 غيره لكونه فسخا في حق الكل قياسا على البيع بعد الاقالة حتى رأينا نص محمد
 على عدم جوازه قبل القبض مطلقا كذا في يروع الذخيرة الاعتبار للمعنى لا
 للالفاظ صرحوا به في مواضع منها الكفالة فهي بشرط براءة الاصيل حوالة وهي
 بشرط عدم براءته كفالة اهـ وقد نقلناه في كتاب الكفالة والحوالة (ثم قال)
 ولو قال بعثك ان شئت أو شاء أبي أوزيد ان ذكر ثلاثة أيام أو أقل كان بيعا بخيار
 للمعنى والابطال للتعليق وهو لا يحتمله ولو وهب الدين لمن عليه كان ابراء للمعنى
 فلا يتوقف على القبول على الصحيح اهـ وقد نقلناه في كتاب الهبة وكتاب المداينات
 (ثم قال) ولو قال اعتق عبدك عنى بألف كان بيعا للمعنى لكن ضمنى اقتضاء فلا
 تراعى شروطه وانما تراعى شروط المقتضى فلا بد أن يكون الاثر أهلا للاعتاق
 ولا يفسد بألف ورطل من خمر اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) لو راجعها
 بلفظ النكاح صححت للمعنى ولو نكحها بلفظ الرجعة صح أيضا اهـ وقد نقلناه في كتاب
 النكاح والطلاق (ثم قال) ولو قال لعبدك ان أدبت الى العافأنت حر كان اذناؤه
 في التجارة وتعلق عتقه بالاداء نظر للمعنى لا كتابية فاسدة اهـ وقد نقلناه في كتاب
 العتق وفي كتاب الاذن والحجر (ثم قال) ولو وقف على ما يحصى كبنى تميم صح نظرا
 للمعنى وهو بيان الجهة كالفقرء لا للفظ لانه يكون تمليك كالمجهول اهـ وقد نقلناه في كتاب
 الوقف (ثم قال) وبنعقد المبيع بقوله خذ هذا بكذا فقال أخذت وبنعقد بلفظ الهبة
 مع ذكر البدل اهـ وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال) ولفظ الاعطاء والاستراة
 والادخال والرد والاقالة على قول وقد ينما مفصلا معزوا في شرح الكنز وتنعقد
 الاجارة بلفظ الهبة والتاميل كما في الخاتمة ولفظ الصلح عن المنافع ولفظ العارية اهـ
 وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) وبنعقد النكاح بما يدل على ملك العين للحال
 كالبيع والشراء والهبة والتعليك اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) وبنعقد
 السلم بلفظ المبيع كعكسه ولو قال لعبدك بعث نفسك منك بألف كان اعتقا
 على مال نظر للمعنى اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) ولو شرط رب

المال للمضارب كل الربح كان المال قرضاً ولو شرط لرب المال كان بضاعة اه
وقد نقلناه في كتاب المضاربة (ثم قال) ويقع الطلاق بألفاظ العتق اه وقد
نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) ولو صاحجه عن ألف على نصفه قالوا انه اسقاط
للأبقي فقطتضاه عدم اشتراط القبول كالإبراء وكونه عقد صلح يقتضى القبول لان
الصلح ركنه الإيجاب والقبول اه وقد نقلناه في كتاب الصلح وكتاب المداينات
(ثم قال) ولو وهب المشتري المبيع من البائع قبل قبضه فقبل كانت اقاله وخرج
عن هذا الاصل مسائل منها لا تنعقد الهبة بالمبيع بلائمن اه وقد نقلناه في
كتاب الهبة (ثم قال) ولا العارية بالاجارة بلاجرة اه وقد نقلناه في
كتاب الامانات (ثم قال) ولا البيع بلفظ النكاح والتزويج ولا يقع العتق
بألفاظ الطلاق وان نوى والطلاق والعتاق براعى فيهما الالفاظ لا المعنى فقط
فلو قال لعبد ان أدت الى كذا في كيس أبيض فلو ادى في كيس أحمر لم يعتق
ولو وكله بطلاق زوجته منجزاً فعلقه على كائن لم يطلق اه وقد نقلناه ذلك في
كتاب العتق وفي كتاب الطلاق (ثم قال) وفي الهبة بشرط العوض نظروا الى
جانب اللفظ ابتداءً والجانب المعنى فكانت بيعاً انتهت بثبوت أحكامه من
الخيارات ووجوب الشفعة اه وقد نقلناه في كتاب الشفعة وفي كتاب الهبة (ثم
قال) بيع الأبق لا يجوز إلا لمن يزعم انه عنده ولولده الصغير كما في الخائفة الشراء
إذا وجد نفاذاً على المباشر نفذ عليه فلا يتوقف شراء الفضولي ولا شراء الوكيل
المخالف ولا اجارة المتولى أجيراً للوقف بدرهم ودانق بل يتنفعان بهم والوصى
كل متولى وقيل تنفع الاجارة لليتيم وتبطل الزيادة كما في القنية الا في مسألة الأمير
والقاضي إذا استأجرا أجيراً بأكثر من أجرة المثل فإن الزيادة باطلة ولا تنفع
الاجارة له كما في سيرة الخائفة اه وقد نقلناه في كتاب الوقف والوصية والاجارة
والوكالة (ثم قال) الذرع وصف للذرع الا في الدعوى والشهادة كذا في
دعوى البرازية اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) المقبوض على
سوم الشراء مضمون لا المقبوض على سوم النظر كما في الذخيرة تكرار الإيجاب
يطل الأول الا في العتق على مال كذا في بيع الذخيرة اه وقد نقلناه في
كتاب العتق (ثم قال) العقود تعقد بلفظ الفدية فلا يفيد منها لا يصح
فلا يصح بيع درهم بدرهم استويا وزناً وصفة كما في الذخيرة ولا تصح اجارة

ما لا يحتاج إليه كسكنى دار بسكنى دار اه وقد نقلناه في الاجارة (ثم قال) اذا
 قبض المشتري المبيع فاسد ملكه الا في مسائل الاولى لا يملكه في بيع المساكن
 كما في الاصول الثانية لو اشتراه الاب من ماله لابنه الصغير أو باعه له كذلك فاسدا
 لا يملكه بالقبض حتى يستعمله كما في المحيط الثالثة لو كان مقبوضا في يد المشتري
 امانة فانه لا يملكه به المشتري اذا قبض المبيع في الفاسد باذن بائعه ملكه
 وثبت أحكام الملك كلها الا في مسائل لا يحل له أكله ولا لبسه ولا وطؤها الوجارية
 ولو وطئها ضمن عقربا ولا شفعة تجاره لو كان عقارا اه وقد نقلناه في كتاب
 الشفعة (ثم قال) الخامسة لا يجوز ان يتزوجها البائع من المشتري كما ذكرناه
 في الشرح اه وقد نقلناه في كتاب النكاح والشفعة والمحظر (ثم قال) اذا اختلف
 المتبايعان في الصحة والبطان فالقول لمضى البطان كما في البرازية وفي الصحة
 والفساد القول لمضى الصحة كذا في الخانية والظهيرية الا في مسألة في اقالة
 فتح القدیر لو ادعى المشتري انه باع المبيع من البائع بأقل من الثمن قبل النقد
 وادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري مع انه يدعى فساد العقد ولو كان على القلب
 محالفا اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) واذا سمى شيئا وأشار الى
 خلاف جنسه كما اذا سمى يا قوتا وأشار الى زجاج فالبيع باطل لكونه بيع
 المعلوم واختلفوا فيما اذا سمى هرويا وأشار الى مروي قبل باطل فلا يملك بالقبض
 وقيل فاسد كذا في الخانية كل عقد أعيد وجد فان الثاني باطل فالصالح بعد الصلح
 باطل كما في جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الصلح (ثم قال) والنكاح
 بعد النكاح كذلك كذا في القنية اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال)
 والحالة بعد الحوالة باطلة كما في التلقيح اه وقد نقلناه في كتاب الحوالة (ثم
 قال) الا في مسائل الاولى الشراء بعد الشراء صحيح أطلقه في جامع الفصولين وقيده
 في القنية بأن يكون الثاني أكثر ثمنًا من الاول أو أقل أو يجنس آخره والا فلا
 الثانية الكفالة بعد الكفالة صحيحة لزادة التوثيق بخلاف الحوالة فانها نقل فلا
 يجتمعان كما في التلقيح اه وقد نقلناه في الكفالة والحوالة (ثم قال) وأما
 الاجارة بعد الاجارة من المستأجر الاول فالثانية فصح للاولى كما في البرازية اه وقد
 نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) التخلية تسليم الا في مسائل الاولى قبض
 المشتري المبيع قبل النقد بلا اذن البائع ثم خلى بينه وبين البائع لا يكون رداله

الثانية في البيع الفاسد على ما صححه العمادى وصحح قاضى خان انها تسليم الثالثة
 في الهبة الفاسدة اتفاقا الرابعة في الهبة المجاورة في رواية اه وقد نقلناه في
 كتاب الهبة (ثم قال) خيار الشرط يثبت في ثمانية البيع والاجارة والقسمة
 والصلح عن مال والكتابة والرهن للراهن والمخلع لها والاعتاق على مال للقن
 لا للسيد والزوج هكذا في فصول العمادى معزى بالمال الاستروشى نقلا عن بعضهم
 وتبعهما في جامع الفصولين وزدت عليهما في الشرح سبعة أخرى فصارت خمسة
 عشر الكفالة والحوالة كفى البزارية والابراء عن الدين كفى أصول نحر الاسلام
 من بحث المنزل وتسليم الشفعة بعد الطلبين كما ذكره ايضا منه والوقف على قول أبى
 يوسف والمزارعة والمعاملة المحاقا لهما بالاجارة ولا يدخل الخيار في سبعة النكاح
 والطلاق الا المخلع لها والعين والنذر والاقرار الا اقرارا بعتيقه والصرف والسلم
 يشترط التقابض قبل الافتراق في الصرف فان تفارقا قبله بطل العقد الا فيما
 اذا استهلك رجل بذل الصرف قبل القبض واختارا المشتري اتباع الجمانى وتفرق
 العاقدان قبل قبض القيمة من المتلف فان الصرف لا يفسد عندهما خلافا لمحمد كما
 في المجمع البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعا بشرط رهن وكفيل وحالة
 معلومين واشهاد وخيار ونقد ثمن الى ثلاثة أيام وتأجيل الثمن الى معلوم وبراءة
 من العيوب وقطع الثمار المبيعة وتركها على الثفل بعد ادراكها على المفتى به
 ووصف مرغوب فيه وعدم تسليم المبيع حتى يتسلم الثمن ورده بعيب وجدوكون
 الطريق لغير المشتري وعدم خروج المبيع عن ملكه في غير الادعى واطعام المشتري
 المبيع الا اذا عين ما يطعم الادعى وحمل الجارية وكونها مغنية وكونها حلوبا وكون
 الفرس هملاجا وكون الجارية ما ولدت وايفاء الثمن في بلد آخر والحمل الى منزل
 المشتري فيما له حمل بالفارسية ونحرز النعل ونحرز الخف وجعل رقعة على الثوب
 وخياطتها وكون الثوب سداسيا وكون السويق ملنوتا عن سمن وكون
 الصابون متخذ من كذا حرة من الزيت وبيع العبد الا اذا قال من فلان وجعلها
 بيعة والمشتري ذمى بخلاف اشتراط ان يجعلها المسلم مسجدا وبرضى الجديران اذا
 عينهم في بيع الدار الكل من الخناسة المجودة في الاموال الربوية هدر الا في
 أربع مسائل في مال المريض تعتبر من الثلث وفي مال اليتيم وفي الوقف وفي القلب
 الرهن اذا انكسروا نصت قيمته فللراهن تضمن المرتن قيمته ذهابا وتكون رهنا

كما ذكره الزياحي في الرهن اه وقد نقلناه هذه الاربعة في أبوابها باب الوصية وباب
الوقف وباب الرهن (ثم قال) ما جاز ايراد العقد عليه باقتضائه صحيح استثنائه
الا الوصية بالخدمة يصح افرادها دون استثنائها اه وقد نقلناه في كتاب الوصية
(ثم قال) من اشترى من لم يره وقت العقد وقبله ووقت القبض فله الخيار اذا رآه
الا اذا حله البائع الى بيت المشتري فلا يردده اذا رآه الا اذا أعاده الى البائع يبيع
الفضولي موقوف الا في ثلاث فباطل اذا شرط الخيار فيه للمالك وهي في التلقح
وفيما اذا باع لنفسه وهي في البدائع وفيما اذا باع عرضا من غاصب عرض آخر
للمالك به وهي في فتح القدير اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال) يبيع
البرأت التي يكتبها الديوان على العمال لا تصح فأورد أن أئمة بخاري جوزوا
بيع حظوظ الأئمة ففرق بينهما بأن مال الوقف قائم ولا كذلك هنا كذا في القنية
اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) يبيع المعدوم بطل الا فيما يستجبره
الانسان من البقال اذا حاسبه على أثمانها بعد استهلاكها فانه جائز استحسانا كذا
في القنية من باع أو اشترى أو أجر ملك الاقالة الا في مسائل اشترى الوصي من
مدين الميت دار بعشرين وقيمتها خمسون لم تصح الاقالة اه وقد نقلناه في كتاب
الوصية (ثم قال) اشترى المأذون غلاما بألف وقيمته ثلاثة آلاف لم تصح ولا يمكن
الرد بعيب وعمل كانه بخيار شرط أو رؤية اه وقد نقلناه في كتاب الوصية وفي كتاب
الاذن (ثم قال) والمتولى على الوقف لو أجر الوقف ثم أقال ولا مصلحة لم تجز على
الوقف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف وفي كتاب الاجارة (ثم قال) والوكيل
بالشراء لا تصح اقالته بخلافه بالبيع تصح ويضمن والوكيل بالسلم على خلافه اه
وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) تصح اقالة الوارث والوصي دون الموصى له
والوارث الرد بالعيب دون الموصى له اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال)
لا تصح الاجارة بعد هلاك العين الا في اللقطة وفي اجارة الغرماء يبيع المأذون المدينون
بعد هلاك الثمن اه وقد نقلناه في كتاب اللقطة وفي كتاب الاذن (ثم قال) الموقوف
يطل بموت الموقوف على اجازته ولا يقوم الوارث مقامه الا في القسمة كافي قسمة
الولو الحية اه وقد نقلناه في كتاب القسمة (ثم قال) لا يجوز تفريق الصفة على
البائع الا في الشفعة ولها صورتان في شفعة الولو الحية اه وقد نقلناه في كتاب
الشفعة (ثم قال) الموقوف عليه العقد اذا أجازه نفذ ولا رجوع الا في مسألة

في قسمة الولوالجية اذا أجاز الغريم قسمة الوارث فان له الرجوع اه وقد نقلناه في القسمة (ثم قال) الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها كحق الشفعة ولو صالح عنه بمال بمال ورجع به اه وقد نقلناه في كتاب الشفعة (ثم قال) ولو صالح الخيرة بمال تختاره بطل ولا شيء لها اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) ولو صالح احدي زوجتيه بمال لترك نوبتها لم يلزم ولا شيء لها هكذا ذكره في الشفعة اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف بالاوقاف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) ونخرج عنها حق القصاص وللك النكاح وحق الرق فانه يجوز الاعتياض عنها كما ذكره الزياهي في الشفعة اه وقد نقلناه هذه الثلاثة في أبوابها (ثم قال) والكفيل بالنفس اذا صالح المكفول له بمال لم يصح ولم يجب وفي بطلانها روايتان اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال) وفي بيع حق المرور في الطريق روايتان وكذا بيع الشرب والمعتدلا لاتبعا اه وقد نقلناه في كتاب الشرب (ثم قال) العقد الفاسد اذا تعلق به حق عبد لزم وارفع الفساد الا في مسائل أجز فاسدا فأجز المستأجر صحيفا فللأول نقضه او المشتري من المكره لو باع صحيفا فللمكره نقضه والمشتري فاسدا اذا أجز فللبائع نقضه وكذا اذا زوج اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة وفي كتاب النكاح وفي كتاب الاكراه (ثم قال) الغش حرام الا في مسألتين احدهما في الولوالجية اشترى الاسير المسلم من دار الحرب ودفع الثمن دراهم زيوفا أو عروضا مغشوشة جازان كان حرا وان كان الاسير عبد لم تجز الثانية يجوز اعطاء الزئوف والناقص في الجبايات اه وقد نقلناه في المحظر (ثم قال) للبائع حق حبس المبيع للثمن المحال الا في مسائل في البرازية لو اشترى العبد نفسه من مولاه اه وقد نقلناه في العتق (ثم قال) ولو أمر رجل عبدا بأن يشتري نفسه من مولاه فاشترى للأمر ولو باعه داراهوسا كتبها اذا قبض المشتري المبيع بلاذن البائع قبل نقد الثمن ثم تصرف فللبائع نقض تصرفه الا في التدبير والاعتساق والاستيلاد وله ابطال الكتابة كما في البرازية اه وقد نقلناه في العتق (ثم قال) شراء الام لابنها الصغير لا يحتاج اليه غير نافذ عليه الا اذا اشترت من أبيه أو منه ومن أجنبي كما في الولوالجية اقالة الاقالة صحيحة الا في السلم لو كان المسلم فيه ديننا سقط والساقط لا يعود كما ذكره الزياهي في باب التحالف للمستأمن يبيع مدبره

ومكاتبه دون أم ولده اه وقد نقلناه في العتق (ثم قال) ومن باع مال الغائب
بطل بيعه الا بالاحتياج للنفقة كذا في نفقات البرازية اه وقد نقلناه في كتاب
الطلاق (ثم قال) المقبوض على سوم الشراء مضمون عند بيان الثمن وعلى وجه
النظر ليس بمضمون مطلقا كما بيناه في شرح المكنز المحيلة في عدم رجوع المشتري
على بائعه بالثمن عند استحقاق المبيع أن يقر المشتري أنه باعه من البائع قبل ذلك
فلورجع عليه لرجوع عليه كذا في البرازية خيار الشرط في البيع داخل على الحكم
لا على البيع فلا يبطله الا في بيع الفضولي اذا اشترط للمالك فانه يبطله كما في فروق
الكراريسي في دعوى البرازية المرافق عند الامام الثاني المنافع والمسبيل
والحقوق والطريق وفي ظاهرها رواية المرافق هي المحقوق اه البيع لا يبطل
بموت البائع الا في الاستصناع فيبطل بموت الصانع اذا اختلفا في أصل التأجيل
فالقول لنافيه الا في السلم وان اختلفا في مقداره فلا تحالف الا في السلم رأس المال
بعد الاقالة كهو قبلها فلا يجوز التصرف فيه بعدها كقبلها الا في مسئلتين لا تحالف
اذا اختلفا فيه بعدها بخلاف ما قبلها ولا يشترط قبضه بعدها قبل الافتراق بخلافه
قبلها بدل الصرف كرأس المال فلا بد من القبض قبل الافتراق فيها ولا يجوز
التصرف فيها قبل القبض الا في مسألة لا بد من قبضه قبل الافتراق بعد الاقالة
كقبلها بخلاف رأس المال والشكل في الشرح يشترط قيام المبيع عند الاختلاف
للتحالف الا اذا استهلكه في يد البائع غير المشتري كما في الهداية اه وقد نقلناه
في كتاب الدعوى (ثم قال) الربا حرام الا في مسائل بين مسلم وحر بين وبين
مسلمين أو مسلمة ولم يخرج الينا اه وقد نقلناه في كتاب الجهاد (ثم قال) وبين
المولى وعبد اه وقد نقلناه في كتاب المأذون (ثم قال) وبين المتفاوضين
وشريكي العنان كما في ايضاح الكرماني اه وقد نقلناه في كتاب الشركة والله
سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة للمحققة
بكتاب البيوع (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) وأما
المعاملات فانواعها لا يتوقف عليها وكذا الاقالة والجارة لكن قالوا ان عقد
بضارعه لم يدر بسوف والسين توقف على النية فان نوى به الايجاب للحال كان
بيعا والا لاختلاف صبغة الماضي فان البيع لا يتوقف على النية وأما المضارع
المتحضر للاستقبال فهو كالمر لا يصح البيع به ولا بالنية وقد أوضحناه في شرح

الكنز وقالوا لا يصح مع المنزل لعدم الرضا بحكمه معه اه وقد نقلنا بعضه في كتاب
الاجارة (وقال في القاعدة الثالثة اليقين لا يزول بالشك في بحث الاصل بقاء
ما كان على ما كان مانصه) اختلف المتبايعان في الطوع فالقول لمن يدعيه لانه
الاصل وان برهنا فبيننا مدعى الاكراه أولى وعليه الفتوى كما في البرازية ولو ادعى
المشتري ان اللحم لحم ميتة أو ذبيحة المجوسى وأنكر البائع لم أره الآن ومقتضى قولهم
القول لمدعى البطلان لكونه منكر أصل البيع أن يقبل قول المشتري وباعتبار ان
الشاة في حال حياتها محرمة فالمشتري متمسك بأصل التحريم الى أن يتحقق زواله
اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى أيضا (وقال في قاعدة الاصل العدم مانصه)
ومنها الاختلاف في قبض المبيع والعين المؤثرة فالقول لمكره وهى في اجارة التهذيب
اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة وكتاب الدعوى (ثم قال) ومنها الاختلاف في قدم
العيب وأنكره البائع فالقول له واختلف في تعمله قيل لان الاصل عدمه وقيل
لان الاصل لزوم العقد ومنها الاختلاف في اشتراط الخيار فقيل القول لمن نفاه عملا
بأن الاصل عدمه وقيل لمن ادعاه لانه ينكر لزوم العقد وقد حكينا القولين
في الشرح والمعمد الاول اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) ومنها الاختلاف
في رؤية المبيع فالقول للمشتري لان الاصل عدمها ولو اختلفا في تغير المبيع بعد
رؤيته فللبائع لان الاصل عدم التغير (قريبه) ليس الاصل العدم مطلقا
وانما هو في الصفات العارضة وأما في الصفات الاصلية فالاصل الوجود ويفرع
على ذلك لو اشتراه على انه خبز أو كاتب فأنكر وجود ذلك الوصف به فالقول له
لان الاصل عدمهما لكونهما من الصفات العارضة ولو اشتراها على انها بكر
وأنكر قيام البكارة وادعاه البائع فالقول للبائع لان الاصل وجودها لكونها
صفة أصلية كذا في فتح القدير من خيار الشرط اه وقد نقلنا بعضه في كتاب
الدعوى (وقال في قاعدة الاصل اضافة الحوادث الى أقرب أوقاته مانصه) ومما
فترع عليه لو اشترى عبدا ثم ظهر انه كان مريضا ومات عند المشتري فانه لا يرجع
بالثمن لان المرض يتزايد فيحصل الموت بالزائد فلا يضاف الى السابق لمكن يرجع
بنقصان العيب كما ذكره الزيلعي اه (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب
التيسير مانصه) ويبيع المرصوف في الذمة كالسلم جوز على خلاف القياس دفعا
لحاجة المفا ليس والاكتفاء برؤية ظاهر الصبرة والاخذ بوج ومشرعية خيار

الشرط للتروى دفعا للندم وخيار قد الثمن دفعا للمساطلة ومن هذا القبيل
بيع الامانة المسمى ببيع الوفاء جوزه مشايخ بلخ وبخاري توسعة وبيان في شرح
الكنز من باب خيار الشرط ومن ذلك افني المتأخرون بالردي بخيار الغبن الفاحش
امام طعنا أو اذا كان فيه غرر رجعة على المشتري ومنه الردي بخيار العيب والتحالف
والاقالة والمحوالة والرهن والضمان والابراء والقرض اهـ (ثم قال) ومنه
جواز النكاح من غير نظر الى ان قال فلم يكن فيه خيار رؤية بخلاف البيع يصح
قبل الرؤية وله الخيار لعدم المشقة ومن ثم قلنا ان الامرا يجاب في النكاح بخلاف
البيع اهـ وقد نقلنا سابقته في كتاب النكاح (وقال في القاعدة الرابعة
من الخامسة الحاجة تنزل منزلة الضرورة) الى ان قال ومن ذلك جواز السلم على
خلاف القياس لكونه بيع المعدوم دفعا للحاجة المفا ليس ومنها جواز الاستصناع
للحاجة ودخول المحاسن مع جهالة مكانه فيها وما يستعمله من مائها وشربة السقاء
اهـ وقد نقلنا ذلك في الاجارة ايضا (ثم قال) ومنها الافناء بصحة بيع الوفاء حين
كثر الدين على أهل بخاري وهكذا بصرفه قد سمعوه ببيع الامانة والشافعية
يسمونه الرهن المعاد وكذا سمعاه في الملتقط وقد ذكرناه في شرح الكنز من
باب خيار الشرط وفي القنية والبيعية يجوز للمحتاج الاستعراض بالربح اهـ وقد
نقلناه في كتاب المداينات (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) ومنه
ما لا نص فيه من الاموال الربوية يعتبر فيه العرف في كونه كيلة أو وزنيا وأما
المنصوص على كيله أو وزنه فلا اعتبار بالعرف فيه عند أي حنيفة ومحمد خلافا
لابي يوسف وقواه في فتح القدير من باب الربا ولا خصوصية للربا وانما العرف غير
معتبر في المنصوص عليه اهـ (ثم قال المبحث الثاني) انما تعتبر العادة اذا طردت
أو غلبت ولذا قالوا لوباع بدرهم أو بدينار وكذا في بلد اختلفت فيه النقود مع
الاختلاف في المسألة والرواج انصرف اليه الى الاغلب قال في الهداية لانه
هو المتعارف فيمنصرف المطلق اليه ومنها لوباع التاجر في السوق شيئا بشئ ولم يصرحا
بحلول ولا تأجيل وكان المتعارف فيما بينهم ان البائع يأخذ كل جمعة قدرا
معلوما انصرف اليه بلا بيان قالوا لان المعروف كالمشروط وليس كذلك اذا باعه
المشتري تولية ولم يبين التقسيط للمشتري هل يكون للمشتري الخيار فمنهم من أثبتته
والجهمور على انه يبيعه مباحة بلا تبين لكونه حالا بالعقد ذكره الزيلعي في التولية

اهـ (وقال في المبحث الثالث العامة المطردة هل تنزل منزلة الشرط مانصه) وهما
 مسئلتان لم أرهما الا الآن لانه يمكن تخريجهما على ان المعروف كالشروط وفي
 البرازية المشروط عرفا كالشروط شرطا منها الوجوه عادة المقترض برد أزيد
 مما اقترض هـ لبحرم اقراضه تنزيلا لعادته منزلة الشرط اهـ وقد نقلناه في
 كتاب المداينات (ثم قال) وفيه أيضا أي في الملتقط ان دخول البردعة والا كاف
 في بيع المحارم بني على العرف اهـ (وقال في المبحث الرابع مانصه) قال في البرازية
 من الدعوى معزى الى اللامثى اذا كانت النقود في البلد مختلفة أحدها أروج
 لاتصح الدعوى ما لم يتبين وكذا لو أقر بعشرة دنانير حرم وفي البلد نقود مختلفة حرم
 لا يصح بلا بيان بخلاف البيع فانه ينصرف الى الأروج وقد أوسعنا الكلام على
 ذلك في شرح الكنز من أول البيع اهـ وقد نقلنا تمام هذه العبارة في الاقرار
 فراجع اهـ (قال في المبحث الرابع العرف الذي تحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن
 والسابق دون المتأخر مانصه) * تنبيه * هل المعتبر في بناء الاحكام العرف العام
 أو مطلق العرف ولو كان خاصا المذهب الاول الى ان قال ويتفرع على ذلك لو
 استقرض ألفا واستأجر المقرض محفظ مرآة أو ملعقة كل شهر بعشرة وقيمة التبريد
 على الاجرة فيها ثلاثة أقوال صحة الاجارة بلا كراهة اعتبارا بعرف خواص بخارى
 والصحة مع الكراهة للاختلاف والفساد لان صحة الاجارة بالتعارف العام ولم
 يوجد وقد أفتى الاكابر بفسادها اهـ وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال)
 وفيها أي في البرازية من البيع العاسد في الكلام على بيع الوفا في القول السادس
 من انه صحيح قالوا المحاجة الناس له فرا من الربا فبلغ اعتمادا الدين والاجارة
 وهي لا تصح في الكرم وبخارى اعتمادا الاجارة الطويلة ولا يمكن في الاشجار
 فاضطروا الى بيعها ووفاء وماضاق على الناس أمر الاتسع حكمه اهـ وقد
 نقلناه في الاجارة (ثم قال) وقد اعتبروا عرف القاهرة في مسائل منها ما في
 فتح القدير من دخول السلم في البيت المبيع بالقاهرة دون غيرها لان بيوتهم
 طبقات لا ينتفع بها الا به اهـ (وقال في القاعدة الثمانية اذا اجمع المحلل والحرام
 على المحرم المحلل) * تنبيه * يدخل في هذه القاعدة ما اذا جمع بين حلال
 وحرام في عقد أو نية ويدخل ذلك في أبواب الى ان قال ومنها البيع فاذا جمع فيه
 بين حلال وحرام صفقة واحدة فان كان الحرام ليس بمال كالجمع بين الذكبة

والبيعة والمحرو والعبد فانه يسرى البطلان الى المحلال لقوة بطلان المحرام وكذا اذا
 جمع بين نخل ونخرفان كان المحرام ضعيفا كأن يكون مالا في الجملة كما اذا جمع بين
 المدبر والقرن أو بين القرن والمدكاتب أو أم الولد أو عبد غيره فانه لا يسرى الفساد الى
 القرن اضعفه واختلاف فيما اذا جمع بين وقف وملك والا فصح انه لا يسرى الفساد
 الى الملك لان الوقف مال نعم اذا كان معجدا عامرافه وكالحرب بخلاف العامر
 بالمجهة أي الخراب فكالمدير ومن هذا القبيل ما اذا شرط الخيار فيه أكثر من
 ثلاثة أيام فانه يصح في الثلاثة ويبطل فيما زاد بل يبطل في الكل لكن اذا أسقط
 الزائد قبل دخوله انقلب صحيحا ومنها ما اذا جمع بين معلوم ومجهول في البيع
 فان كان المجهول لا تفضي جهالة له الى الممازعة لا يضر والافسد في الكل كما علم
 في البيوع ومنها الاجارة وهي كالبيع لا اشتراك بينهما في انهما يبطلان بالشرط
 الفساد الخ وقد نقطنا بقیته في کتاب الاجارة (ثم قال) ومنها الوشرط الوافق
 ان لا يؤثر وقفه أكثر من سنة فزاد الناظر عليها وظهر كلامهم الفساد في جميع
 المدة لا فيما زاد على المشروط لانها كالبيع لا يقبل تفريق الصفقة الخ وقد نقطنا
 بقیته في الاجارة (وقال في القاعده الرابعة التابع تابع مائه) ومن فروعها
 المحل يدخل في بيع الامتعا ولا يفرد بالبيع اه (ثم قال) ومنها الشرب
 والطريق يدخلان في بيع الارض تبعان ولا يفردان بالبيع على الاظهر اه (ثم
 قال في بحث يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها ما نصه) ومنها الغصب قنا
 فابق من يده وضعه المسالك ملكه الغاصب ولو شراه قصد المبيعزاه وقد نغلناها
 في کتاب الغصب أيضا (ثم قال) ومنه شراء كبر عينا وأمر المشتري البائع
 يقبضه للمشتري لم يصح ولو دفع اليه غرارة وأمره أن يكمله فيها صح اذا البائع لا يصلح
 وكيل لاعتد المشتري في القبض قصد او يصلح ضمنا وحكما لاجل الغرارة ومنه شراء
 ما لم يره فوكل وكيله لا يقبضه فقال الوكيل قد أسقطت الخيار أعني خيار الرؤية
 لم يسقط خيار الموكل ولو قبضه الوكيل وهو يراه يسقط خيار الرؤية موكاه عند أبي
 حنيفة خلافا لما اه (ثم قال القاعده العاشرة الخراج بالضمان) هو حديث
 صحيح رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان من حديث
 عائشة رضي الله تعالى عنها وفي بعض طرقه ذكر السبب وهو أن رجلا ابتاع
 عبدا فاقام عنده ما شاء الله أن يقيم ثم وجده عيبا فخاصمه الى النبي صلى الله

تعالى عليه وسلم فردّه عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استعمل غلامى فقال
 الخراج بالضمّان قال أبو عبيدة الخراج فى هذا الحديث غلة العبد يشتريه الرجل
 فيستعمله زمانا ثم يعثر منه على عيب دلّسه البائع فيرده ويأخذ جميع الثمن
 ويفوز بغلة جميعها لانه كان فى ضمانه ولو هلك هلك من ماله اه وفى الفائق
 كل ما خرج من شئ فهو خراجة فخراج الشجر ثمرة وخراج الحمى وان دره ونسله اه وذكر
 فخر الاسلام فى أصوله ان هذا الحديث من جوامع الحكم لا يجوز نقله بالمعنى وقال
 أصحابنا فى باب خيار العيب ان الزيادة المنفصلة غير المتولدة من الاصل لا تمنع الرد
 بالعيب كالنكسب والغلة وتسلم للشترى ولا يضر حصوله لمجانا لانها لم تكن
 جزأ من المبيع فلم يملكها بالشترى وانما ملكها بالضمّان ومثله يطيب الریح
 للحديث وهما سؤالان لم أرهما الا أصحابنا احدهما لو كان الخراج فى مقابلة الضمان
 لمكان الزوائد قبل القبض للبائع ثم العقد أو انفسخ لكونه من ضمانه ولا قائل
 به وأجيب بان الخراج يعال قبل القبض بالملك وبعده به وبالضمّان معا واقتصر
 فى الحديث على التعليل بالضمان لانها أظهر عند البائع واقطع لطيه واستبعادان
 الخراج للشترى الثانى لو كانت العلة الضمان لزم ان تكون الزوائد للغاصب
 لان ضمانه أشد من ضمان غيره وبهذا احتج لاني حنيفة فى قوله ان الغاصب
 لا يضمن منافع الغصب وأجيب بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم قضى بذلك فى
 ضمان الملك جعل خراجيه من هو ماله اذ تلف تلف على ملكه وهو المشتري
 والغاصب لا يملك المغصوب وبأن الخراج هو المنافع جعلها من عليه الضمان
 ولا خلاف ان الغاصب لا يملك المغصوب بل اذا تلفها فالحلاف فى ضمانه عليه
 فلا يتناول مواضع الخلاف ذكره الاسيوطى اه وقد نقلنا ذلك فى كتاب الغصب
 أيضا (ثم قال) وقال أبو يوسف ومحمد فيما اذا دفع الاصيل الدين الى الكفيل
 قبل الاداء عنه فريج الكفيل فيه وكان مماتين ان الریح يطيب له واستدل
 لهم فى فتح القدير بالحديث وقال الامام برده على الاصيل فى رواية ويتصدق به
 فى رواية وقالوا فى المبيع فاسد اذا فسح فانه يطيب للبائع ما ریح لا للشترى اه
 وقد نقلنا بقية ذلك فى الغصب فراجع ونقلنا بعضه فى الكفالة أيضا (وقال)
 فى القسادة الثانية عشرة لا ينسب الى ساكت قول فلورأى أجنبيا يبيع ماله
 فسكت ولم ينه لم يكن وكى لا يسكوته اه وقد نقلنا ذلك فى الوكالة أيضا (ثم قال)

ولورأى المسالك رجلا يبيع متاعه وهو حاضر ساكت لا يكون رضا عندنا خلافا
 لابن أبي إيلي اه (ثم قال) وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال الحمادية
 عشر سكوت أحد المتبايعين في بيع التلجئة حين قال له صاحبه قد بدلي أن أجعله
 بيعا صحيا اه أى فيكون سكوت رضا (ثم قال) الثالثة عشر سكوت المشتري
 بالخيار حين رأى العبد يبيع ويشترى مسقط لخياره الرابعة عشر سكوت البائع
 الذى له حق حبس المبيع حين رأى المشتري قبض المبيع اذن بقبضه صحيا كان
 البيع أو فاسدا اه (ثم قال) الثانية والعشرون السكوت قبل البيع عند الاخبار
 بالعيب رضا بالعيب ان كان المخبر عدلا لو فاسقا عنده وعندهما هو رضا ولو فاسقا
 اه (ثم قال) وزدت ثلاثا الى أن قال الثالثة باع جارية وعليها حلى وقرطان ولم
 يشترط ذلك المشتري لكن تسلم المشتري الجارية وذهب بها والبائع ساكت كان
 سكوتة بمنزلة التسليم فكان الحلى لها كذا فى الظهيرية اه (وقال فى الفن الثالث فى
 أحكام الناسى مانصه) * وقالوا اذا باع الاب او الوصى ثم ادعى أنه وقع بعين فاحش
 وقال لم أعلم يقبل وقولوا فى باب الاستحقاق ولا يضر التناقض فى الحرية والنسب
 والطلاق اه وقد نقلنا بقيته فى كتاب القضاء (ثم قال) وقالوا فى باب خيار الرؤية
 لو اشترى ما كان رأه ولم يتغير فلا خيار له الا اذا كان لا يعلم انه مرئيه لعدم الرضا
 كذا فى الهداية اه (ثم قال) ولو باع مالا بيه ولم يعلم بموته ثم علم جازو كذا لو باع المجد
 مال ابنه ولم يعلم بموته نفذ على الصغير اه (ثم قال) ولو باعه على أنه آبق فبان
 راجعا ينبغى أن ينفذ اه وقد نقلنا بعض ذلك فى كتاب النكاح (ثم قال فى أحكام
 الصبيان مانصه) ولو كان أذونا فباع فوجد المشتري به عيبا لا يحلله حتى يدركه
 كما فى الهداية اه وقد نقلناها فى كتاب الاذن والمجرو فى كتاب الدعوى (وقال
 فى أحكام الامعى مانصه) ولم أر حكم ذبحه وصيدته وحضاته ورؤيته لما اشتراه
 بالوصف اه وقد نقلنا بقيته فى كتاب الذبائح (وقال فى أحكام النقد وما يتعين
 فيه وما لا يتعين مانصه) لا تتعين فى المعاوضات وفى تعيينها فى العقد الفاسد روايتان
 ورجح بعضهم تفصيلا بأن ما فسد من أصله تتعين فيه لا فيما انتقض بعد صحته
 والصحيح تعيينه فى الصرف بعد فساده وبعد هلاك المبيع اه وقد نقلنا بعضه
 فى كتاب المداينات (ثم قال) وكتبنا فى بيوع الشرح جريان الدراهم مجرى

الدنانير في ثمانية وفي وكالة البناية اعلم ان عدم تعيين الدراهم والدنانير في حق الاستحقاق لا غير فانهم ما يتعينان جنسا وقدر او وصف بالالتفاق اه (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانصه) كرجل أوصى لرجل بسكنى داره ففات الموصى وباع الوارث الدار ورضى به الموصى له جاز البيع وبطل سكه اه (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانصه) وقد بقي منها حقوق منها خيار الشرط قالوا بسقطه ومنها خيار الرؤية قالوا بطله قبل الرؤية بالقول لم يطل وبالعقل يطل وبعد هاتين يطل بهما ومنها خيار العيب يطل به اه (ثم قال) وفي ايضاح الكرم اني من السلم لوقال رب السلم أسقطت حتى في التسليم اى تسليم المسلم فيه في ذلك المكان أو البلد لم يسقط اه (وقال في بحث الساقط لا يعود مانصه) ومنه عدم صحة الاقالة للاقالة في السلم لانه دين سقط فلا يعود اه (ثم قال) وعلى هذا اختلف المشايخ في بعض مسائل في الخيارات من البيوع ففهم من قال يعود الخيار نظرا الى أنه مانع زال فعمل المقضى ومنهم من قال لا يعود وقد ذكرناه في الشرح اه (ثم قال) وبيان ان الدراهم الزيوف كالجباذ في مسائل ذكرتها في الشرح من البيوع اه (وقال في أحكام الذمى مانصه) ولا يتعرض لهم لوتنا كخوفا سدا أو تباعوا كذلك ثم أسلموا اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في أحكام المحارم مانصه) ومنه الا يجوز التفريق بين صغير ومحرم ببيع أو هبة الا في عشر مسائل ذكرناها في شرح الكنز فان فرق صح البيع اه (ثم قال) واختص الاب والمجدب بأحكام الى أن قال ومنها اتولى طرفي العقد ولو باع الاب ماله من ابنه أو اشترى وليس فيه غبن فاحش ان عقد بكلام واحد اه (وقال في أحكام غيبوبة الحشفة مانصه) ويترتب عليها وجوب الغسل الى أن قال وبطلان خيار الشرط لمن له وسقوط الرد بعيب اذا فعله المشتري بعد الاطلاع عليه مطلقا وقبله اذا كانت بكر أو أفضها اه (ثم قال) فوائدا الى أن قال الثالثة الوطاء في الدبر كالوطء في القبل الى أن قال وينبغي أن يسقط به خيار الشرط والعيب لقولهم بسقوطه بالتقبيل والمس بشهوة فهذا أولى للدلالة على الرضا اه (وقال في أحكام العقود مانصه) هي أقسام لازم من الجانبين البيع والصرف والسلم والتولية والمرابحة والوضعية اه (ثم قال تقسيم في العقود) البيع نافذ وموقوف ولازم وغير لازم وفاسد وباطل وضبط الموقوف في الخلاصة في خمسة عشر وزدت عليها

ثمانية اه (ثم قال تكميل) الباطل والفساد عندنا في العبادات مترادفان الى
 أن قال وأما في البيع فثمانية أن فباطله ما لا يكون مشروعا بأصله ووصفه وفساده
 ما كان مشروعا بأصله دون وصفه وحكم الاول انه لا يملك بالقبض وحكم الثاني انه
 يملك به اه (وقال في أحكام الغسوخ مانصه) وحقيقته حل ارتباط العقد اذا
 انعقد البيع لم يتطرق اليه الفسخ الا بأحد أشياء خيار الشرط وخيار عدم النقد الى
 ثلاثة أيام وخيار الرؤية وخيار العيب وخيار الاستحقاق وخيار الغبن وخيار
 الكمية وخيار كشف الحال وخيار فوت الوصف المرغوب فيه وخيار هلاك
 بعض المبيع قبل القبض وبالأقالة والتخالف وهلاك المبيع قبل القبض وخيار
 التغرير الفعلي كالتمرية على إحدى الروايتين وخيار الخيانة في المراجعة والتولية
 وظهور المبيع مستأجراً أو موهوناً فهذه ثمانية عشر شيئاً وكلها ياتى بها العقد
 الا التخالف فانه لا يفسخ به وانما يفسخه القاضى وكلها تحتاج الى الفسخ ولا يفسخ
 فيها بنفسه اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الاجارة وكتاب الرهن (ثم قال) خاتمة
 بحمد الله هذا النكاح فسخ له اذا ساعده صاحبه عليه اه وقد نقلناه في القضاء
 (ثم قال) الفسخ حل يرفع العقد من أصله أو فيما يستقبل قال شيخ الاسلام انه
 يجعل العقد كأن لم يكن في المستقبل لا فيما مضى وفائدته مذكورة في شرح الهداية
 وذكرها الزياحي في خيار العيب اه (وقال في أحكام الكتابة مانصه) يصح
 البيع ما قال في الهداية والكتابة كالخطاب وكذا الارسال حتى اعتبر مجلس بلوغ
 الكتاب وأداء الرسالة اه وفي فتح القدير وصورة الكتاب أن يكتب أما بعد
 فتدبعت عبدى من ذلك بما بلغه وفهم ما فيه قال قبلت في المجلس وما في
 المسووط من تصويره بقوله بعني بكذا فقال بعته يتم فليس مراده الا لفرق بين
 البيع والنكاح في شرط الشهود اه وقد نقلنا ذلك في النكاح (ثم قال) وقيل
 بل يفرق بين المحاضر والغائب فبعني من المحاضر استتمام ومن الغائب ايجاب
 اه (وقال في أحكام الاشارة مانصه) الاشارة من الأخرس معتبرة وفاتمة مقام
 العبارة في كل شيء من بيع واجارة اه (ثم قال) قاعدة فيما اذا اجتمعت الاشارة
 والعبارة * وأصحابنا يقولون اذا اجتمعت الاشارة والتسمية فقال في الهداية من باب
 المهر الاصل ان المسمى اذا كان من جنس المشار اليه يتعلق العقد بالمشار اليه لأن
 المسمى موجود في المشار ذواتا والوصف يتبعه وان كان من خلاف جنسه يتعلق

بالمسمى لان المسمى مثل المشار اليه وليس بتابع له والتسمية أبلغ في التعريف من
 حيث انها تعرف الماهية والاشارة تعرف الذات ألا ترى أن من اشترى فصاعلي
 انه ياقوت فاذا هو زجاج لا ينعقد العقد لاختلاف الجنس ولو اشترى على أنه
 ياقوت أجزأه وأخضر انعقد العقد لاتحاد الجنس اه قال الشارحون ان هذا
 الأصل متفق عليه في البيع والنكاح والاجارة وسائر العقود لكن أبو حنيفة رحمه
 الله سبحانه وتعالى جعل النخل والمجر جنسا والمحرو والعبد جنسا واحدا فتعلق بالمشار
 اليه فوجب مهر المثل فيما اذا تزوجها على هذا الدن من النخل وأشار الى خيرا وعلى
 هذا العبد وأشار الى حرو لو سمي حراما وأشار الى حلال فلها المحلال في الاصح اه
 وقد نقلناه في كتاب النكاح أيضا (ثم قال) ولو سمي في البيع شيئا وأشار الى
 خلافه فان كان من خلاف جنسه بطل البيع كما اذا سمي ياقوتا وأشار الى زجاج
 لكونه بيع المعدوم ولو سمي ثيابا هرويا وأشار الى مروي اختلفوا في بطلانه أو فساده
 هكذا في المخانة في البيع الباطل ذكر الاختلاف في اثوب دون الفص ونظير
 الفص الذ كروا لاني من بني آدم جنسان بخلافهما من الحيوان جنس واحد فله
 الخيار اذا كان الجنس متحدًا والعائت الوصف اه (وقال في بحث القول في الملك)
 قال في فتح القدير الملك قدرة يثبتها الشارع ابتداء على التصرف فخرج نحو الوكيل
 اه وينبغي أن يقال الامتناع كالمحجور عليه فانه مالك ولا قدرة له على التصرف
 والمبيع المنقول مملوك لا يشتري ولا قدرة له على بيعه قبل قبضه اه (ثم قال) وفيه
 مسائل الاولى أسباب التملك المعاوزات المالية اه (ثم قال) الثانية لا يدخل
 في ملك الانسان شيء بغير اختياره الا الارث اتفاقا الى أن قال والمعيب اذا رد على
 المانع به لئلا يكتن ان كان قبل القبض انفسخ البيع مطلقا وان كان بعده فلا بد من
 القضاء أو الرضا اه (ثم قال) كما يبيع اذا هلك في يد البائع فان الثمن يدخل
 في ملك المشتري اه أي جبراعليه (ثم قال) الثالثة المبيع يملكه المشتري
 بالايحاب والقبول الا اذا كان فيه خيار الشرط فان كان للبائع لم يملكه المشتري
 اتفاقا وان كان للمشتري فكذلك عند الامام خلافهما وفي التحقيق الامر
 موقوف فان تم كان للمشتري فتكون الزوائد له من حينه وان فسخ فهو
 للبائع والزوائد له اه (ثم قال) الخامسة لا يملك المؤجر الاجرة بنفس العقد
 وانما يملكها بالاستيفاء الى ان قال وعلى هذا لا يملك المستأجر المنافع بالعقد لانها

تحدث شيئاً فشيئاً وبهذا فارتقت البيع فان المبيع عين موجودة الخ اهـ وقد نقلنا
بقية في كتاب الاجارة (ثم قال) السادسة اختلفوا في القرض هل يملكه
المستقرض بالقرض أو بالتصرف وفائدته ما في البرازية باع المقرض من المستقرض
السكر المستقرض الذي في يد المستقرض قبل الاستهلاك لا يجوز لانه صار ملكاً
للمستقرض وعند الثاني يجوز لانه لا يملكه المستقرض قبل الاستهلاك وبيع
المستقرض يجوز اجماعاً وفيه دليل على انه يملك بنفس القبض وان كان مما لا يتعين
كالنقدين يجوز بيع ما في الذمة وان كان قائماً في يد المستقرض ويجوز للقرض
التصرف في السكر المستقرض بعد القبض قبل الكيل بخلاف البيع اهـ فليتأمل
في مناسبة التعديل للحكم اهـ وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) ثم اعلم أن
ملك الوارث بطريق الخلافه عن الميت فهو قائم مقامه كانه حي فيرد المبيع بعيب
ويرد عليه ويصير مغروراً بالمجارية التي اشترها الميت أي بعيب فاحش اهـ
شارح (ثم قال) ويصح اثبات دين عليه اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم
قال) ويتصرف وصي الميت بالبيع في التركة مع وجوده اهـ أي الوارث لان
الوصي خليفة الميت أيضاً كالوارث اهـ من الشرح وقد نقلناه أيضاً في كتاب
الوصية وكتاب الغرائض (ثم قال) وأما ملك الموصى له فليس بخلافه عنه بل
بعقد تلك ابتداء فان عكست الاحكام المذكورة في حقه كذا ذكره الصدر الشهيد
في شرح أدب القضاء للخصاف وذكر في التلخيص ما ذكرناه وزاد عليه انه يصح
شراؤه ما باع الميت بأقل مما باع قبل نقد الثمن بخلاف الوارث اهـ وقد نقلناه
أيضاً في كتاب الوصية (ثم قال) الحادية عشر في استتقرار الملك يستقر في البيع
الخالي عن الخيار بالقبض اهـ (ثم قال) والمراد من الاستتقرار في البيع الاثمن
من انفساخه بالهلاك اهـ (ثم قال) وجميع الديون بعد لزومها مستقرة لا دين
السلم لقبوله الفصح بالانقطاع بخلاف ثمن المبيع فانه لا يقبله بالانقطاع لمجاوز
الاعتياض عنه اهـ (ثم قال) الثانية عشر الملك اما للعين والمففعة معا وهو
الغالب أو للعين فقط أو للمففعة فقط كالعبد الموصى بمفغته أبداً ورفقته للوارث
ألى ان قال وجاز بيع الوارث الرقبة من الموصى له الى ان قال وأما بيعه من غير
الموصى له فلا يجوز الا برضاه فان بيع برضاه لم ينقل حقه الى الثمن الا بالتراضي الخ
وقد نقلنا بقية في كتاب الوصايا (وقال في بحث القول في الدين ما نصه) * فوائده *

الاولى ليس في الشرع دين لا يكون الا حلالا الاراس مال السلم وبذل الصرف
والقرض والتمن بعد الاقالة ودين الميت وما اخذه الشفيع العقار كما كتبناه
في شرح الكنز عند قوله وصح تأجيل كل دين الا القرض وليس فيه دين لا يكون
الا مؤجلا الا الدية والمسلم فيها هـ وقد نقلناه في كتاب المداينات وفي المجانيات
وفي الشفعة (ثم قال) ويسع الدين لا يجوز ولو باعه من المديون أو وهبه جاز اه
وقد نقلناه في المداينات (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) ومنها على قول
محمدا اذا اختلف المتبايعان في التفاوت فاسخا ولو كان المبيع هالكا فان البيع
ينفسخ على قيمة الهالك وهل تعتبر قيمته يوم التلف أو القبض أو اقلهما قاله في فتح
القدير ومنها اذا وجب الرجوع بنقصان العيب عند تعذر رده كيف يرجع به
قال قاضيان وطريق معرفة النقصان ان يقوم صحبها لا عيب به ويقوم وبه
العيب فان كان ذلك العيب ينقص عشر القيمة كان حصة النقصان عشر الثمن اه
ولم يذكر اعتبارها يوم البيع أو يوم القبض وكذلك الميزكره الزيلعي وابن المصم
وينبغي اعتبارها يوم البيع ومنها المقبوض على سوم الشراء مضمون بتسمية
التمن اذا كان قهريا لا اعتبار بقيمته يوم القبض أو يوم التلف اه (ثم قال) ومنها
المقبوض بمقدار هاد تعتبر قيمته يوم القبض لان به دخل في ضمانه وعند محمد تعتبر
قيمه يوم التلف لان به يتقرر عليه ذكره الزيلعي في البيع الفاسد اه (ثم قال)
ومنها لو اخذ من المقاتل الارز والعدس وما أشبه ذلك وقد كان دفع اليه دينارا
مثلا ليق عليه ثم اختصهما بعد ذلك في قيمة المأخوذ هل تعتبر قيمته يوم الاخذ
أو يوم الخصومة قال في الينية تعتبر يوم الاخذ قيل له لو لم يكن دفع اليه شيئا بل كان
ياخذ منه على ان يدفع اليه ثمن ما يجتمع عنده قال تعتبر يوم الاخذ لانه سوم حين
ذكر الثمن اه (ثم قال القول في الشرط والتعليق) التعليق ربط حصول مضمون
بجمله بمحصل مضمون أخرى وفسر الشرط في التلويح بأنه تعليق حصول مضمون
بجمله بمحصل مضمون بجمله اه وشرط صحة التعليق كون الشرط معدوما على
خطا ولو حودف التعليق بكاش تجيز وبالمستحيل باطل ووجود رابط حيث كان
الجزء مؤثرا والالتجيز وعدم فاصل اجنبي بين الشرط والجزء وركنه أداة شرط
وفعله وجزاء صالح فلوا قصر على الاداة لانه لا يتعلق واختلافه في تجيزه لوقدم الجزاء
والاعتوى على بطلانه كما بيناه في شرح الكنز اه وقد نقلناه في كتاب الملاق

(ثم قال ما يقبل التعليق وما لا يقبله) تعليق التمليكات والتقييدات بالشرط باطل كالبيع والشراء والاجارة والاستئجار والهبة والصدقة والذكاح والاقرار والابراء وعزل الوكيل وحجر المأذون والرجعة والتحكيم والكتابة والكفالة بغير الملام والوقف في رواية والهبة بغير المتعارف وما جاز تعليقه بالشرط لم يبطل بالشرط الفاسد كطلاق وعتيق وحالة وكفالة ويبطل الشرط ولا يبطل الرهن والاقالة بالشرط الفاسد وتعليق البيع بكلمة ان باطل الا اذا قال بعث ان رضى أي ووقته كمنه ارا الشرط وبكلمة على صحيح ان كان نهما يقتضيه العقد أو مما يلائمه أو جرى العرف به أو ورد الشرع به أو كان لامنفعة فيه لأحدهما وقد ذكرنا في مديان الفوائد ما خرج عن قولهم لا يصح تعليق البراء بالشرط وفي البيوع ثلاثون مسألة تجوز تعليقه فيها وجملة ما لا يصح تعليقه بالشرط ويبطل بفاسده ثلاثة عشر البيع والقسمة والاجارة والرجعة والصلح عن مال والابراء والحجر وعزل الوكيل في رواية وإيجاب الاعتكاف والمزارعة والمعاملة والاقرار والوقف في رواية وما لا يبطل بالشرط الفاسد الطلاق والمخلع والرهن والقرض والهبة والصدقة والوصاية والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة والكفالة والحالة والاقالة والغصب وأمان القن ودعوة الولد والصلح عن القصاص وجناية غصب وعقد ذمة ووديعة وعارية اذا ضمنها رجل وشرط فيها كفالة أو حوالة وتعليق الرد بالعيب أو بخيار شرط وعزل قاض والتحكيم عند محمد وتامه في جامع الفصولين والبرازية (وقال في بحث ما افترق فيه الاجارة والبيع) التأييت يفسده ويصحها ويملك العوض فيه بالعقد وفيه الا الا بواحد من أربعة وتفسخ بالاعذار بخلافه وتفسخ بعيب حادث بخلافه وتفسخ بموت أحدهما اذا عقدها لنفسه بخلافه واذا هلك الثمن قبل قبضه لا يبطل البيع واذا هلك الاجرة العين قبله انفسخت اهـ وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال في بحث ما افترق فيه المديبر وأم الولد ثلاثة عشر كما في فروق الكراي يسي لا يضمن بالغصب وبالاعتناق والبيع الفاسد ولا يجوز القضاء ببيعها بخلافه الخ) (ثم قال ولا يملك المحرر بيعها وله بيعه الخ) وقد نقلناه بقيته في كتاب العتق فراجع (وقال في بحث ما افترق فيه البيع الفاسد والصحيح مانعه) يصح اعتناق البائع بعد قبض المشتري بتمكير لفظ العتق بخلافه في الصحيح ولو أمره المشتري باعتاقه عنه ففعل عتق على البائع بخلافه

في الصحيح اه وقد نقلناه في العتق (ثم قال) ولو أمره بطعن المحنطة ففعل كان
 للبائع بخلافه في الصحيح ولو أمره ببيع الشاة ففعل كانت للبائع بخلافه في الصحيح
 ولو أبرأه عن القيمة بعد فسخ الفاسد ثم هلك المبيع فعليه القيمة وفي الصحيح لا ثمن عليه
 ولا شفعة فيه بخلاف الصحيح اه وقد نقلناه في كتاب الشفعة (ثم قال) ما ائترق
 فيه حبس الرهن والمبيع لو كان المبيع غائباً لا يلزم المشتري تسليم الثمن مطلقاً
 والرهن اذا كان غائباً عن المهر ويلحق المرتهن مؤنة في احضاره لم يلزم احضاره
 قبل اخذ الدين والمرتهن اذا أعار الرهن من الرهن لم يبطل حقه في الحبس وله رده
 بخلاف البائع اذا أعار المبيع أو أودعه من المشتري سقط حقه فلا يملك رده وهما
 في بيع السراج الوهاج والبائع اذا قبض الثمن وسلم المبيع للمشتري ثم وجد
 فيه زيواً أو بهرجة وردها ليس له استرداد المبيع وفي الرهن يسترد ولو قبضه
 المشتري باذن البائع بعد نقد الثمن ونصرف فيه يبيع أو هبة ثم وجد البائع الثمن
 زيواً ليس له ابطال تصرف المشتري بخلاف الرهن ذكره الاسديجاني في البيوع
 وقاضيجان في الرهن وقد نقلناه في كتاب الرهن (وقال في آخر الفن الثالث
 فن الفرق والجمع مانصه) فائدة * اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا
 بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح الى أن قال وقالوا التعاطى ضمن عقد
 فاسد او باطل لا ينعقد به البيع كفي الخلاصة اه (ثم قال) وقعت حادثة
 اشترى جامعاً ماع أو قافه ووقفه وضمه الى وقف آخر وشرط له شروطاً فافتيت ببطلان
 شروطه لبطلان المتضمن وهو شراء الجامع ووقفه فبطل ما في ضمنه اه وقد
 نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) ثم قلت يمكن ان يفرع عليه لو باع وظيفته
 في الوقف لم يصح ولم يسقط حقه منها تخريجاً على هذه اه وقد نقلناه في الوقف
 (ثم قال) ونخرج عنها ما ذكره في البيوع لو باعه الثمار وأجره الاشجار طاب
 له تركها مع بطلان الاجارة ففتي القاعدا ان لا يطيب لثبوت الاذن ضمن
 الاجارة اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) وقالوا لو باع شفعتاه بمال لم
 يصح وسقطت فقه بطل المتضمن ولم يبطل المتضمن اه وقد نقلناه في الشفعة
 (وقال في فن الغار في بحث العتق مانصه) أي رجل أعتق عبده وباعه وجازا
 فقبل اذا ارتد العبد بعد عتقه فسيباه سيده وباعه اه وقد نقلناه في العتق
 (ثم قال في فن الغار مانصه) * البيع * أي يبيع اذا عتقه المسالك لا يجوز اذا

عقده المالك لا يجوز واذا عقده من قام مقامه جاز فقل يبيع المريض بمحاباة يسيرة لا يجوز ومن وصيه جائز وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) أي رجل باع أباه وصح حلاله فقل رجل أذن لعبده أن يتزوج حرة ففعل فولدت ابنا وماتت فورثها ابنا فطالب الابن مالا أبيه بمهر أمه فوكله المولى في بيع أبيه واستيفاء المهر من ثمنه ففعل جاز أي رجل اشترى أمة ولا تحل له فقل اذا كانت موطوءة أبيه أو ابنة أو محبوسة أو أخته من الرضاة أو مطلقة بثنتين وقد نقلناه هذه المسئلة والتي قبلها في كتاب النكاح أي تخبر لا يجوز بيعه الا من الشافعية فقل ما عجن بماء نجس قليل لم ينجس به من اليهود والنصارى لانه اذا علمهم لا يشترطونه ولم ينجس بغير اعلامهم بخلاف الشافعية فانه عندهم طاهر فيجوز منهم بلا اعلام اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة (وقال في فن الغار من بحث القضاء مانصه) أي يبيع يجبر الفاضل عليه فقل يبيع العبد المسلم للكافر والمصحف المملوك للكافر اه وقد نقلناه في كتاب القضاء (وقال في فن الغار في بحث الهبة) أي موهوب وجب دفع ثمنه الى الواهب فقل المسلم فيه اذا وهبه رب السلم من المسلم اليه وجب عليه رد رأس المال اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (وقال أول فن الحبل مانصه) وقال قال أبو سليمان كذبوا على محمد ليس له كتاب الحبل وانما ساهوا الحرب من المحرام والتخلص منه وهو حسن قال تعالى وخذي يدك ضعفا فاضرب به ولا تحنث وذكر في الخبر أن رجلا اشترى صاعا من تمر بصاعين فقال عليه الصلاة والسلام أريدت هلا بعت تمرًا بالسبعة ثم ابتهت تمرًا وهذا كله اذا لم يؤد الى الضرر باحد اه وقد نقلنا بعضه في الايمان (ثم قال في فن الحبل مانصه) * الرابع عشر في البيع والشراء * أراد بيع داره على ان أمكنه سلمها والارد الثمن فالحيلة أن يقر المشتري ان البائع باعها وهي في يده لم يقر بالغصب ولم يكن في يد البائع ولولا ذلك لكان للمشتري حبس البائع على تسليمها هكذا ذكر الخصاص وطابوا عليه تعليم الكذب وكذلك عيب على الامام الاعظم قوله اذا باع حبلى وخاف المشتري من البائع أن يدعي حبلاها ويتقاضى البيع قال فالحيلة أن يأمر البائع أن يقر بأن الحبل من هبده أو من فلان حتى لو ادعى لم تسمع وأجيب عنهما بأنه ليس أمر بالالكذب وانما المعنى انه لو فعل كذا لكان حكمه كذا أراد شراء شيء وخاف أن يكون البائع قد باعه وأراد المشتري أنه ان استحقى يرجع على البائع بضعف الثمن ويكون

حلاله فالحيلة أن يبيع له ثوباً بضعف الثمن بمائة دينار مثلاً ثم يشتري الدار بمائة دينار في دفع الثوب له والمائة دينار فإذا استحققت ربيع بالمائتين ولو أراد البيع بشرط البراءة من كل عيب وخاف من شافعي باع من رجل غريب ثم الغريب يبيع من المشتري المحيلة في بيع جارية بعتقها المشتري أن يقول أن اشتريتها فهي حرة فإذا اشتراها عتقت وأن أراد المشتري أن يتخدمه زاد بعد موقى فتسكون مدبرة اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) أراد شراء ذهب بال ألف وليس معه إلا النصف يتقدمه مائة ثم يستقرضه منه ثم يتقدمه فلا يفسد بالتفريق بعد ذلك لم يرغب في القرض إلا يرجع فالحيلة أن يشتري منه شيئاً قليلاً بقدر مراده من الربح ثم يستقرض اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) إذا أراد البائع أن لا يختصمه المشتري بعيب يأمره البائع ليقول إن خاصمتك في عيب فهو صدقة وإن أراد البائع أن لا يرجع عليه المشتري إذا استحق فالحيلة أن يقر المشتري بأنه باعه من البائع اه (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث النكاح انصه) ثبت بدون الدعوى كالطلاق والملك بالبيع ونحوه فلا والفرق أن النكاح فيه حق الله تعالى لأن المحل والحرمه حقه تعالى بخلاف الملك لأنه حق العبد اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال أيضاً في الفن السادس في بحث النكاح انصه) تزوج أمة على أن كل ولدت له حرم النكاح والشرط ولو اشتراها كذلك فسد لأن الثاني يفسده الشرط لا الأول اه وقد نقلناه في النكاح (وقال في الفن السادس في بحث الطلاق انصه) يقع الطلاق والعتاق والبراء والتدبير والنكاح وإن لم يعلم المعنى بالتلقين بخلاف البيع والهبة والابارة والاقالة والفرق أن تلك متعلقة بالانفاذ بالرضا بخلاف الثمانية اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أخوه المؤلف في تكملة للفن السادس فن الفروق) * كتاب البيع * الشرب والطريق لا يدخلان الأبذكر المحقوق في البيع والاقرار والوصية والصلح ويدخلان في الابارة والقسمة والرهن والوقف والفرق أن المقصود من البيع ونحوه الملك وهو موجود وفي الابارة ونحوها المنفعة ولا وجود لها مع عدم الطريق فأنعدم المعهود عليه هنا لا يجوز اسلام الخنطة في الخبر أو المدقق عند الامام وفي العكس يجوز اجتماعا والفرق أن الجهالة في المسلم فيه في الأول فاحشة وفي الثاني قبيحة هذا الثوب لك بعشرة فقال المشتري

هاته حتى أنظر اليه أو أريه غيره فأخذه فضاغ فلا شيء عليه ولو قال هاته فان
رضيته أخذته فضاغ لزمه الثمن والفرق ان أمره لينظر اليه أو يريه غيره ليس
بيبيع وأمره ليرضاه أو يأخذه يبيع بدون الأمر فعه أولى اشترت منك هذا بكذا
فتصدق به أو فاعنته أو فاقطعه قيصا ان فعل ذلك في المجلس كان بيعا ولا فلا
والفرق انه في المجلس أمكن أن يجعله - إذا شطر البيع بخلاف ما بعده لان الشطر
الاول بطل بالقيام المقبوض على سوم الشراء مضمون بالقيمة عند بيان الثمن والا
فهو أمانة والفرق انه اذا بين ثمناء - لم انه لم يرض تسليمه بيده لا بمقابل وعند عدم
ذكره هو قبض مأذون فيه فيكون أمانة باع فصاعا على أنه يا قوت فاذا هو زجاج
بطل البيع ولو على انه أحر فاذا هو أخضر جاز البيع والفرق ان الزجاج خلاف
الجنس فكان المسمى معدوما والاخضر من الجنس فكان موجودا لكنه بخير
لفوات الوصف باع أشجارا على أنها مشمرة فاذا واحدة غير مشمرة فسد البيع
الا اذا بين ثمن كل واحدة والفرق ان في الاول يبقى البيع بالمحصنة وهي مجهولة
وفي الثاني بما عين باع نصف الزرع من رب الارض يجوز ولو باع رب الارض
من الاكار لا يجوز والفرق ان رب الارض حق الاستبقاء بخلاف الاكار اه
(وقال أخو المؤلف في تكملة الفن السادس من كتاب الوقف مانصه) لا تدخل
الاشجار في وقف الارض وتدخل في بيعها والفرق ان الشجر منقول ووقفه غير
صحيح مقصودا فجاز ان لا يدخل بخلاف البيع اه وقد نقلناه في كتاب الوقف
(وقال أخو المؤلف أيضا في التكملة المذكورة من كتاب الصلح مانصه) قضاء
زبوا عن جباة قائل لا نفقها فان لم ترج رد ما فلم ترج له أن يرد ما ولو وجد بالبيع
عيبا وقال له بعه فان لم يشتترده فعرضه على البيع لم يكن له رده والفرق ان
المقبوض في الاول ليس عين حقه الا برضاه فان لم يرض كان متصرفا في ملك الدافع
برضاه أما البيع فعين حقه وقد تصرف فيه فيبطل حقه في الردها وقد نقلناه
في كتاب الصلح (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة من كتاب المكاتبة
مانصه) المكتابة المحالة صحيحة بخلاف السلم والفرق ان السلم يبيع المعدوم وانما
يجوز مقرونا بالشرايط التي منها الاجل بالنص أما المكتابة فاعتاق معلق على الاداء
اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة من
كتاب الاكراه مانصه) أكره على بيع أو شراء لملكه سلم طائعا جاز البيع

وفي الهبة والمسدة لا تجوز والفرق انه عقد لازم والرجوع بعد النكاح لا يصح
والهبة غير لازمة فلما أمكن الرجوع بعد العقد فلائش لا ينفذ عند عدم الرضا أو لى
اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الاكراه فراجعه (وقال المؤلف في الفن السابع
فن المحكيات مانصه) وقال في آخر المحاوى المحصرى مسألة جليلة في ان المبيع
يملك مع البيع أو بعده قال أبو سفيان الصنف فارجى الكلام بين سفيان وبشر
في العقود متى يملك المالك بها معها أو بعدها قال الامر الى أن قال سفيان رأيت
لوان زجاجة سقطت فانكسرت أكان الكسر مع ملاقاتها الارض أو قبلها
أو بعدها أو أن الله تعالى خلق ناراً في قطنه فاحترقت أمع الخلق احترقت أو قبله
أو بعده وقد قال غير سفيان وهو الصحيح عند أكثر أصحابنا ان الملك في المبيع يقع
معه لا بعده فيقع البيع والملك جميعاً من غير تقدم ولا تأخر لان البيع عقد مبادلة
أو معاوضة فيجب أن يقع الملك في الطرفين معاً وكذا الكلام في سائر العقود من
النكاح والخلع وغيرهما من عقود المبادلات اه (وقال أيضاً في الفن السابع
مانصه) احتاج الامام رضى الله تعالى عنه الى المساء في طريق الحج فساوم اعرابيا
قربة ماء فلم يبعه الا بخمسة دراهم فاشترى بها ثم قال له كيف لك بالسويق قال اریده
فوضعه بين يديه فأكل ما أراد فعطش فطلب الماء فلم يعطه حتى اشترى منه شربة
بخمسة دراهم اه وقد نقلناه في كتاب المحظور (وقال في الفن الثامن في كتاب
النكاح مانصه) الوطء في دار الاسلام لا يخلو عن حد أو مهر الا في مسئلتين الى
أن قال ولو وطئ البائع المبيعة قبل القبض فلا حد ولا مهر ويسقط من الثمن ما قابل
البكارة والا فلا كما في يروع الوولو الجمية اه (وقال في كتاب الطلاق مانصه) النداء
للاعلام فلا يثبت به حكم الا في الطلاق الى أن قال في فرع على الاول ما لو قال لجاريته
يا سارقة يا زانية يا مجنونة وباعها فطعن المشتري بقول البائع لا يرد هذا لانه للاعلام
لا للتحقيق اه (وقال في كتاب الطلاق مانصه) المعلق بالشرط لا ينفذ سبباً
للمحال والمضاف ينفذ الى أن قال الا في مسئلتين قد سدوا بينهما الاولى في ابطال
خيار الشرط فالو الا يصح تعليق ابطاله بالشرط وقالوا لو قال اذا جاء غدا فقد ابطلت
خيارى أو قال ابطلته غدا فجاء غدا بطل خياره كذا في خيار الشرط من الحانية اه
(وقال في كتاب العتق مانصه) معتق البعض كالمكاتب الا في ثلاث الى أن قال الثانية

اذا جمع بينه وبين قن في البيع يتعدى البطلان الى القن بخلاف المكاتب
 اذا جمع اه (وقال ايضا في كتاب العتق مانصه) المتكلم بما لا يعلم معناه يلزمه
 حكمه في الطلاق والعتاق والنكاح والتدبير الا في مسائل البيع اه وقد
 نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب الوقف مانصه) وتخليه البعيد باطالة فلو
 استأجر قرية وهو بالمصر لم يصح تخليتها على الاصح كما في الخسانية والظهيرية في
 البيع والاجارة بيع وهى كثيرة الوقوع في اجارة الاوقاف فينبغي للمتولى ان
 يذهب الى القرية مع المستأجر فيخلى بينه وبينها أو يرسل وكيله أو رسوله احياء
 لمال الوقف اه وقد نقلناه في الاجارة (وقال في كتاب الكفالة مانصه) الغرور
 لا يوجب الرجوع الى ان قال وكذا لو أخبر رجل ان ساحرة فتزوجها ثم ظهرت
 مملوكة فلا رجوع بقيمة الولد على المخبر الا في ثلاث الاولى اذا كان بالشرط كمالو
 زوجه امرأة على انها ساحرة ثم استحققت فانه يرجع على المخبر بما غرمه للمستحق من
 قيمة الولد الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على البائع
 بقيمة الولد اذا استحققت بعد الاستيلاء ويرجع بقيمة البناء لو بنى المشتري ثم استحققت
 الدار بعد ان يسلم البناء له الخ وقد نقلناه في كتاب الدعوى وفي كتاب النكاح
 (وقال ايضا في كتاب الكفالة في بحث الغرور مانصه) وقد ذكر في القنية مسائل
 مهمة من هذا النوع منها لو جعل المالك نفسه دالا فاشترى بناء على قوله ثم
 ظهر انه أزيد من قيمته وقد أناف المشتري بعضه فانه يرد مثل ما أناف ويرجع
 بالثمن ومنها اذا غر البائع المشتري وقال قيمة متاعى كذا فاشترى بناء على قوله
 ثم ظهر غبن فاحش فانه يرد به بقى وكذا اذا غر المشتري البائع ويرده المشتري
 بغرور الدلال وبما قررناه ظهر ان قول الزبلى في باب ثبوت النسب ان الغرور
 بأحد أمرين بالشرط أو بالمعاوضة قاصر وتفرع على الشرط الثانی في مسألتان
 في باب متفرقات بيوع الكنز اشترى فاناء عبد ارغنى فاناء عبد اه وقوله
 متفرقات بيوع الكنز الخ انما ذكر ذلك في الكنز في باب الاستحقاق لا في متفرقات
 البيوع (وقال أول كتاب القضاء مانصه) وفي بيوع القنية اشترى حافوتا فوجد
 بعد القبض على بابيه مكتوبا وقف على مسجد كذا لا يرددها لانها علامة لا تنبئ
 الاحكام عليها وعلى هذا الاعتبار بكتابة وقف على كتاب أو مصحف اه (وقال
 ايضا في كتاب القضاء مانصه) القضاء يقتصر على المقتضى عليه ولا يتعدى الى غيره

الا في خمسة ففي أربعة يتعدى الى كافة الناس فلا تسمع دعوى أحد فيه بعده
 في الحرية الاصلية والنسب وولاء العتاقة والنكاح كما في الفتاوى الصغرى
 والقضاء بالوقف يقتصر ولا يتعدى الى الكافة فتسمع الدعوى بالملك في الوقف
 المحكوم به كما في المحسنة وجامع الفصولين وفي واحدة يتعدى الى من تلقى المقضى
 عليه الملك منه فلو استحق المبيع من المشتري بالبيعة والقضاء كان قضاء عليه وعلى
 من تلقى الملك منه فلو برهن البائع بعده على الملك لم يقبل ولو استحق عين من يد
 وارث بقضاء بيعة ذكرت انه ورثها كان قضاء على سائر الورثة والميت فلا يسمع
 بيعة وارث آخر كما في البزازية وفي شرح الدرر والغرر رتبة لا خمس وفي باب
 الاستحقاق والمحكم بالحرية الاصلية حكم على الكافة حتى لا تسمع دعوى
 الملك من أحد وكذا العتق وفروعه وأما الحكم في الملك المؤرخ فعلى الكافة
 من التواريخ لا قبله يعني اذا قل زيد لبيكر انك عبدى ملكك منذ خمسة أعوام
 فقال بيكر انى كنت عبد بشر ملكى منذ ستة أعوام فاعتقنى وبرهن عليه اندفع
 دعوى زيد ثم قال عرو لبيكر انك عبدى ملكك منذ سبعة أعوام وأنت ملكى
 الآن فبرهن عليه تقبل ويفسخ الحكم بحريته ويجعل ملكا له عرو ويدل عليه
 ان قاضيان قال في أول البيوع في شرح الزيادات مسائل الباب على قسمين
 أحدهما عتق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الأصل والقضاء به قضاء على كافة
 الناس والثانى القضاء بالعتق في الملك المؤرخ وهو قضاء على كافة الناس من
 وقت التاريخ ولا يكون قضاء قبله فليكن هذا على ذكر منك فان الكتب
 المشهورة خالية عن هذه الفائدة اهـ وهذه الفائدة أخرى هي انه لا فرق في كونه
 على الكافة بين ان يكون بيعة أو بقوله أنا حر اذا لم يسبق منه اقرار بالرق كما صرح
 به في المحيط البرهاني اهـ وقد قلنا في كتاب العتق (وقال في كتاب القضاء ما نصه)
 كل من قبل قوله فعليه اليمين الا في مسائل عشرة في الغنية الى ان قال وفي بيع
 القاضى مال اليتيم وادعى اشتراط البرأة من كل عيب اهـ (وقال فيه أيضا) يقبل
 قول العدل في أحد عشر موضعا الى ان قال وفي جودة المسلم فيه وردائه (ثم قال)
 وفي اثبات العيب اهـ (وقال فيه أيضا) ولا يسمع البيعة على مقر الا في وارث مقر
 بدين على الميت فتقام البيعة للتعدي الى ان قال ثم رأيت رابعا كتبه في الشارح من
 الدعوى وهو الاستحقاق تقبل البيعة به مع اقرار المستحق عليه ليمكن من الرجوع

على بائعه اه (وقال في كتاب القضاء والدعوى أيضا مانصه) اذا تعارض بينة
الطوع مع بينة الاكراه فيبينة الاكراه أولى في البيع والاجارة والصلح والاقرار
وعند عدم البيان فالتقول لمدعى الطوع كما اذا اختلفا في صحة بيع وفساده فالتقول
لمدعى الصحة واذا اختلف المتبايعان تحالفوا وتغاسموا الا في مسألة ما اذا كان
المبيع عبدا خلف كل بعتة على صدق دعواه فلا تحالف ولا فسخ ويلزم البيع
ولا يعتق واليمين على المشتري كما في الوقعات اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الاجارة
وكتاب المصلح وكتاب الاقرار (ثم قال فيه أيضا) الرأى الى القاضي في مسائل الى ان
قال وفيما اذا باع الاب الوصى عقارا الصغير فالرأى الى القاضي في نقضه كما في
بيوع الخبانية اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال فيه أيضا) من سعى في
نقض ما تم من جهته فسيحبه مردود عليه الا في موضعين اشترى عبدا وقبضه ثم
ادعى ان البائع باعه قبله من فلان الغائب وبرهن فانه يقبل وهب جارية
واستولدها الموهوب له ثم ادعى الواهب انه كان دبرها وأرأسه ولدها وبرهن تقبل
ويستردها والعقر كذا في بيوع الخلاصة والبرازية وفي فتح القدير نقلا عن
المشايخ التناقض لا يضر في الحرية وفروعهما اه وظاهره ان البائع اذا
ادعى التدبير أو الاستيلاء تسع فالحكمة في كلام الفتاوى مثال وفي دعوى البرازية
سوى بين دعوى البائع التدبير والاعتناق وذ كر خلافا فيهما وزدت عليهما
مسائل الاولى باعه ثم ادعى انه كان أعتقه الثانية اشترى أرضا ثم ادعى ان بائعها
كان جعلها مقبرة أو مسجدا الثالثة اشترى عبدا ثم ادعى ان البائع كان أعتقه
الرابعة باع أرضا ثم ادعى انها وقف وهي في بيوع الخبانية وقضاؤها وفصل في
فتح القدير فيه في آخر باب الاستحقاق فليستظر منه ثم وفصل في الظهيرية فيه
تفصيلا آخر ووجهه فظاهر ما في العمادية ان المعتمد القبول مطلقا الخامسة باع
الاب مال ولده ثم ادعى انه وقع بغيره فاحش السادسة الوصى اذا باع ثم ادعى
كذلك السابعة المتولى على الوقف كذلك الثلاث في دعوى القيسة ثم قال وكذا
كل من باع ثم ادعى الفساد وشرط العمادى التوفيق بأنه لم يكن عالما به وذ كر
فيه اختلافا ومن فروع أصل المسئلة لو ادعى البائع انه فضولى لم يقبل ومنها
لوضع الدرك ثم ادعى المبيع لم يقبل اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الهدية وفي كتاب
العتق وفي كتاب الوقف وكتاب الوصايا وكتاب الكفالة (ثم قال في كتاب القضاء

أيضا) القاضى اذا قضى في مجتهده فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل الى ان قال أو بصحة
بيع نصيب الساكت من قن حرره أحدهما اه وقد نقلناه في كتاب العتق
(ثم قال) أو يبيع متروك التسمية عمدا اه وقد نقلناه في كتاب الذبايح (ثم
قال) أو يبيع أم الولد على الاظهر وقيل ينفذ على الاصح اه وقد نقلناه في كتاب
العتق (ثم قال) أو يبيع درهم بدرهمين يدايد اه (ثم قال في كتاب القضاء
أيضا مانصه) فعل القاضى حكمه منه الى ان قال وأما اذا اشترى القاضى مال
اليتيم لنفسه من نفسه أو من وصى اقامه فذ كور في جامع الفصولين من فصل
تصرف الوصى والقاضى في مال اليتيم فقال لم يجز بيع القاضى ماله من يتيم وكذا
عكسه وأما اذا اشتراه من وصيه أو باعه من يتيم وقبله وصيه فانه يجوز ولو وصيا
من جهة القاضى اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) ولو باع القاضى
ما وقفه المريض في مرض موته بعد موته لغرمائه ثم ظهر مال آخر لليت لم يبطل البيع
ويشترى الثمن أرضا توقف بخلاف الوارث اذا باع الثلثين عند عدم الاجازة فانه
لا يشترى بقيمة الثلثين أرضا توقف لان فعل القاضى حكمه بخلاف غيره كما في
الظهيرية من الوقف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال فيه أيضا في بحث
الابراء العام مانصه) وقد ذكرنا بعد هذا ان البراء عن الربا لا يصح فتسمع
الدعوى به وتقبل البيئته اه (ثم قال بعد ذلك في كتاب القضاء أيضا مانصه)
وقال أى صاحب الفنية في كتاب المداينات قال استاذنا وقعت واقعة في زماننا
ان رجلا كان يشترى الذهب الردى زمانا الدينار بخمسة دراقم ثم تشبه فاستحل
منهم فابراؤه عما بقي لهم عليه حال كون ذلك مستهلا كما فكتبت أنا وغيرى انه يبرأ
وكتب ركن الدين الزانجى انى البراء لا يعمل فى الربا لان رده محق الشرع وقال به
أجاب نجم الدين الحامى معللا به هذا التعليل وقال هكذا سمعته عن ظهري الدين
المرغينانى قال رضى الله تعالى عنه فقرب من ظنى ان الجواب كذلك مع تردد
فكنت اطلب الفتوى به لا محجوبى عنه فعرضت هذه المسئلة على علاء الدين
الحناطى فأجاب انه يبرأ ان كان البراء بعد الهلاك وغضب من جواب غيره انه
لا يبرأ فارد ظنى بصحة جوابى ولم أحجبه ويدل على صحة ما ذكره البزدوى في غنا
الفقهاء من جملة صور المبيع الفاسد جملة العقود الربوية يملك العوض فيها
بالقبض فاذا استهلكه على ما ذكره ضمن مثله فلم يلزم صح البراء له مثله فيكون ذلك

رد ضمان ما استهلك لاردعين ما استهلك وبرد ضمان ما استهلك لا يرتفع العقد
السابق بل يتقرر فيه المالك في فضل الربا فلم يكن في رده فائدة نقض عقد الربا
ليجب ذلك حقا للشرع وانما الذي يجب حقا للشرع رد عين الربا ان كان قائما لارد
ضمانه اه (ثم قال فيه ايضا) ولا تخالف اذا اختلف في الاجل الا في أجل السلم
اه (ثم قال فيه ايضا) القول لمنكر الاجل الا في السلم فلردعيه اه (وقال فيه
ايضا) المجهر في المنكوحه تمنع العجة الى أن قال وفي البيع في المبيع والتمن
تمنع العجة الا اذا ادعى حقا في دار وادعى الآخر حقا عليه في دار أخرى فتبايعا
الحقين المجهرين فانه جائز اه (ثم قال فيه ايضا) لا يجوز للذعي عليه الانكار
اذا كان عالما بالحق الا في دعوى العيب فان للبائع انكاره ليقم المشتري البينة
عليه ليمتنع من الرد على بائعه وفي الوصي اذا علم بالدين ذكرهما في بيع النوزل
اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال في كتاب الوكالة) وكيل الاب في مال
ابنه كالاب الا في مستثنين من بيع الوالو الحجة اذا باع وكيل الاب لابنه لم يجز بخلاف
الاب اذا باع من ابنه وفيما اذا باع مال أحد الابنين من الآخر يجوز بخلاف
وكيله اه (وقال في كتاب الاقرار مانصه) الاقرار لا يحسم البينة لانها لا تقام
الا على منكر الا في أربع في الوكالة وفي الوصاية وفي اثبات الدين على الميت
وفي استحقاق العين من المشتري كافي وكالة الخاتمة اه (وقال في كتاب الاقرار
ايضا مانصه) الاقرار للمجهول باطل الا في مسألة ما اذا رد المشتري المبيع بعيب
فبرهن البائع على اقراره انه باعه من رجل ولم يعينه قبل وسقط حق الرد كافي ببيع
الذخيرة اه (وقال في كتاب الاقرار ايضا) من ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصي
الى أن قال ومن له الخساره (وقال فيه ايضا) المقر اذا صار مكذبا شرعا بطل
اقراره الى أن قال وكذا اذا أقر المشتري بأن المبيع للبائع ثم استحق من يدا المشتري
بالبينة بالقضاء له الرجوع بالتمن على بائعه وان أقرانه للبائع كذا في قضاء
الخلاصة اه (ثم قال) ونخرج عن هذا الاصل مستثنان الى أن قال الاولى ان
المشتري لو أقر أن البائع اعق العبد قبل البيع وكذبه البائع فقتضى بالتمن على
المشتري لم يبطل اقراره بالعق حتى يعتق عليه اه وقد نقلناه في كتاب العقق
(ثم قال) وزدت مسائل الاولى اقرار المشتري بالملك للبائع صريحا ثم استحق بيينة
ورجع بالتمن لم يبطل اقراره فلو عاد اليه يوما من الدهر فانه يؤمر بالتسليم اليه اه

(ثم قال) وعلى هذا لو أقر بحرية عبد ثم اشتراه عتق عليه ولا يرجع بالثمن
أبو بوقية دار ثم اشتراها كما لا يخفى ومسئلة الوقف مذكورة في الاسعاف قال لو أقر
بأرض في يد غيره انها وقف ثم اشتراها أو ورثها صارت وقفاً مؤخذة له بزعمه اه
وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال في كتاب الاقرار ايضاً مانصه) الاقرار حجة
قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره الى أن قال الا في مسائل الى أن قال باع المبيع
ثم أقر أن المبيع كان تجمة وصدقه المشتري فله الرد على بائعه بالعيب كما في المجمع
اه (وقال في كتاب الصلح مانصه) الصلح عن اقرار بيع الا في مسئلتين في المستصفي
الاولى ما اذا صلح من الدين على عبد وقبضه ليس له أن يبيعه مرابحة بلا بيان
الثانية لو تصادق على أن لا دين بطل الصلح وفي الشراء بالدين لا اه ويراد ما في المجمع
لوصالحه عن شاة على صوفها يحجزه بجزيرة أبو يوسف ومنعه محمد والمنع رواية وعلى
صوف غيرها لا يجوز اتفاقاً كما في الشرح مع أن بيع الصوف على ظهر الغنم لا يجوز
اه (ثم قال فيه أيضاً) صلح الوارث مع الموصى له بالمنفعة صحيح لا يبيعه و صلح
الوارث مع الموصى له بخمن الامنة صحيح وان كان لا يجوز بيعه وبيانه في حيل
التمارخانية اه (وقال في كتاب الهبة مانصه) والهبة قبل القبض تكون مجازاً
عن الاقالة في البيع والاجارة اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال في كتاب
المداينات) البراء لا يتوقف على القبول الا في البراء في بدل الصرف والسلم
كما في البدائع اه (وقال في كتاب المداينات ايضاً مانصه) البراء عن الدين فيه
معنى التملك ومعنى الاسقاط الى أن قال ولو أبرأ الوارث مدين موزنه غير عالم بموته
ثم بان ميتاً فالنظر الى أنه اسقاط يصح وكذا بالنظر الى كونه تملكاً لأن الوارث
لو باع عيناً قبل العلم بموت المورث ثم ظهر موته صح كما صرحوا به فهنا أولى اه
(وقال أيضاً في كتاب المداينات) القول للمالك في جهة التملك الى أن قال ولو ادعى
المشتري ان المدفوع من الثمن وقال الدلال من الاجرة فالقول للمشتري اه وقد
نقلناه في كتاب الدعوى (وقال فيه ايضاً) الدين المؤجل اذا قضاه قبل حلول
الاجل يجبر الطالب الى أن قال ولكن نقل في القنية قولين في السلم وظاهرهما
ترجيح انه لا جبر الا للضرورة بأن يقيم المدين بتملك البادئة الخ اه فراجع اه (وقال
في كتاب الشفعة مانصه) هي بيع في جميع الاحكام الا في ضمان الغرور والغرير
فلو استحق المبيع بعد البناء فلا رجوع للمشتري على الشفيع كالموهب له والمالك

القديم واستملا دالاب بخلاف البائع فرؤية المشتري ورضاه بالعيب لا يظهر في حق
 الشفيع كالأجل ويردها على البائع لانه لم للمشتري ودلت المسئلة على الفسخ دون
 التحول قال الاسبيجاني والتحويز أصح والابطال به اه وقد نقلناه به في كتاب
 الكفالة (وقال فيه أيضا) لو باع ما في اجارة الغير وهو شفيعها فان أجاز البيع
 أخذها بالشفعة والابطال الاجارة ان ردها كذا في الولوالجية اه وقد نقلناه
 في كتاب الاجارة (وقال أيضا في كتاب الشفعة) الفتوى على جواز بيع دور مكة
 وجوب الشفعة فيها اه (وقال فيه أيضا) هبة بعض الثمن تظهر في حق الشفيع
 الا اذا كانت بعد الفرض حط الوكيل بالبيع لا يتحقق فلا يظهر في حق الشفعة
 اه وقد نقلنا المسئلة الاولى في كتاب الهبة والثانية في كتاب الوكالة (وقال
 في كتاب الاكره) بيع المكره يخالف البيع العاسد في أربع يجوز بالاجارة
 بخلاف الفاسد وينتقض تصرف المشتري منه وتعتبر القيمة وقت الاعة قد دون
 القبض والتمن وأمانة في يد المكره مضمون في غيره كذا في المجتبى اه وقد
 نقلناه في كتاب العتق (ثم قال فيه أيضا) اذا تصرف المشتري من المكره فانه
 يفسخ تصرفه من كتابة واجارة الا للتدبير والاستملا ودوا لاعة اه وقد نقلناه
 في كتاب الاعناق (وقال في كتاب الغصب) لا يجوز التصرف في مال غيره بغير
 اذنه ولا ولاية الا في مسائل في السراجية يجوز للولد والوالد الشراء من مال المريض
 ما يحتاج اليه بغير اذنه الى أن قال الثالثة مات بعض الرفقة في السفر فباعوا قاشه
 وعادته وجهزوه بثمنه وردوا البقية الى الورثة أو أغنى عليه فاتفقوا عليه من ماله
 لم يضمنوا واستحسننا اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال فيه أيضا) والعقار
 لا يضمن الا في مسائل اذا حذر المودع واذا باعه الغاصب وسلمه الخ (وقال في كتاب
 الصيد) أسباب الملك ثلاثة مثبت للملك من أصله وهو الاستملا على المباح وناق
 بالبيع والهبة ونحوهما وخلافة كملك الوارث الى أن قال وأما الثاني فشرطه وجود
 الملك في المحل فلا يجوز بيع ضربة القانص والغائص لعدم الملك اه (ثم قال فيه
 أيضا) اشترى سمكة مشدودة بالشبكة في الماء وقبضها كذلك فجاءت سمكة
 فابتلعها فامتنعة للبائع والمشدودة للمشتري فان كانت الممتنعة هي المشدودة فهما
 للمشتري قبضهما واولاه (وقال في كتاب المحظر) العنق حرام فلا يجوز اعطاء
 الزئوف لدائن ولا بيع العروض المغشوشة بلا بيان الا في شراء الاسير من دار الحرب

الثانية في اعطاء الجمل يجوز له اعطاء الزئوف والمستوفة اه وقد نقلناه في كتاب
 المداينات (ثم قال فيه ايضا) خالف الوعد حرام كذا في اصححة الذخيرة
 وفي القنية وعنده أن يأتيه فلم يأتيه لا يأنم ولا يلزم الوعد الا اذا كان معلقا كما في
 كفالة البنزابة وفي بيع الوفاء كذا ذكره الزيلعي اه وقد نقلنا بعضه في كتاب
 الايمان (وقال في كتاب الرهن) ما قبل البيع قبل الرهن الا في أربعة بيع
 المشاع جائز لارهنه بيع المشغول جائز لارهنه بيع المتصل بغيره جائز لارهنه بيع
 المدام عتقه بشرط قبل وجوده في غير المدبر جائز لارهنه كذا في شرح الاقطع اه
 (ثم قال فيه ايضا) باع الرهن من زيد ثم باعه من المرتن انفسخ الاول اه (ثم
 قال فيه ايضا) لا يبيع القاضى الرهن بغيبة الراهن اه (وقال في كتاب الوصايا)
 لا يجوز للوصى بيع عتقار اليتيم عند المتقدمين ومنعه المتأخرون أيضا الا في ثلاث
 كما ذكره الزيلعي اذا بيع بضع القيمة وفيما اذا احتاج اليتيم الى النفقة ولا مال
 له سواء وفيما اذا كان على الميت دين لا وفاء له الا منه وزدت أربعة فصار المستثنى
 سبعة ثلاثة في الظهيرة فيما اذا كان في التركة وصية مرسلة لا نفاذ لها الا منه وفيما اذا
 كانت غلاته لا تزيد على مؤنته وفيما اذا كان حائوا أو دارا يخشى عليه النقصان اه
 والرابعة من يبيع الخنانية فيما اذا كان العقار في يده متعلب وخاف الوصى عليه فله
 بيعه اه (ثم قال فيه ايضا) وفيه أى المجمع وبيع الوصى من اليتيم أو شراؤه لنفسه
 وفيه نفع لاصبي جائز اه واختلفوا في تفسير النفع فقيل نقصان النصف في البيع
 وفي الشراء بزيادة نصف القيمة وقيل درهمان في العشرة نقصا وازيادة وتمامه
 في وصايا الخنانية (وقال ايضا في كتاب الوصايا ما نصه) وفي بيع القنية ولو باع
 القاضى من وصى الميت شيئا من التركة بمن لا ينفذ لانه محجور به والوصى لا يملك
 الشراء لنفسه ولو اشتراه القاضى لنفسه من الوصى الذى نصبه عن الميت جاز اه
 (ثم قال فيه ايضا) وصى القاضى كوصى الميت الا في مسائل الاولى وصى الميت ان
 يبيع من نفسه ويشتري لنفسه اذا كان فيه نفع ظاهر بشرط الحيرية عند الامام
 خلافا لما وأما وصى القاضى فليس له ذلك اتفاقا لانه كالوكيل وهو لا يعتد لنفسه
 كذا في شرح المجمع من الوصايا الثانية اذا خصه القاضى تخصص بخلاف وصى
 الميت الثالثة اذا باع من لا تقبل شهادته له لم يصح بخلاف وصى الميت وهو ما
 في الخلاصة وذكر في تلخيص الجامع استواءهما في رواية في الاولى اه (وقال فيه

أيضا) لا يملك الوصي بيع شيء بأقل من ثمن المثل الا في مسألة ما اذا أوصى ببيع عبده من فلان فلم يرض الموصى له بثمن المثل فله المخط اهـ (وقال في كتاب الفرائض) الارث يجري في الاعيان وأما المحقوق فنهسا ما لا يجري فيه كحق الشفعة وخيار الشرط وحدا القذف والنكاح لا يورث وحبس المبيع والرهن يورث والوكالات والعواري والودائع لا تورث واختلفوا في خيار العيب فنهـ من قال يورث ومنهم من أنبته للوارث ابتداء الى ان قال وأما خيار التعيين فاتفقوا انه يثبت للوارث ابتداء اهـ (ثم قال فيه أيضا) وصى الميت كالأب الا في مسائل الى ان قال الثانية يشتري ويبيع لنفسه بشرط الحرية لا يتم وللأب ذلك بشرط ان لا ضرر اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) السادسة لا تقوم عبارة مقام عبارتين فاذا باع أو اشترى لنفسه بالشرط فلا بد من قوله قبلت بعد الإيجاب بخلاف الأب اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا * قال صاحب الاشباه *

* (كتاب الكفالة والحوالة) *

براءة الاصيل موجبة لبراءة الكفيل الا اذا ضمن له الألف التي له على فلان فبرهن فلان على انه قضاها قبل ضمان الكفيل فان الاصيل يبرأ دون الكفيل كذا في الثانية التأخير عن الاصيل تأخير عن الكفيل الا اذا صالح المكاتب عن قتل العمد بمال ثم كفه له انسان ثم عجز المكاتب تأخرت مطالبة المصالح الى عتق الاصيل وله مطالبة الكفيل الآن كذا في الثانية اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق وفي الجنايات (ثم قال) ولو كان الدين مؤجلا فكفل به فبات الكفيل حل بموته عليه فقط فللطالب أخذه من وارث الكفيل ولا رجوع للوارث ان كانت الكفالة بالامر حتى يحل الاجل عندنا كذا في المجمع اهـ وقد نقلناه في كتاب المراكبات (ثم قال) أداء الكفيل يوجب برأتها للأعاليب الا اذا أحاله الكفيل على مدونه وشرط براءة نفسه خاصة كما في الهداية الغرور لا يوجب الرجوع فلو قال اسلك هذا الطريق فانه آمن فسله فأكذه للصوم أو كل هذا الطعام فانه ليس بمسوم فأكله فبات لاضمان عليه اهـ وقد نقلناه في الجنايات (ثم قال) وكذا لو أخبره رجل انها سحرة فمزوجها ثم ظهرت مملوكة فلا رجوع بقيمة الولد على الخبر الا في ثلاث الاولى اذا كان الغرور بالشرط كالمزوجة امرأة على انها سحرة

ثم استحققت فانه يرجع على الخبير بما غرمه للاستحقاق من قيمة الولد الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على البائع بقيمة الولد اذا استحققت بعد الاستيلاء ويرجع بقيمة البناء لو بنى المشتري ثم استحققت الدار بعد ان يسلم البناء له اهـ وقد نقلناه في كتاب البيع وفي كتاب الدعوى تبعاً للمتلون والشروح وفي كتاب النكاح (ثم قال) واذا قال لاهل السوق بايعوا ابني فقد أذنت له في التجارة فظهر انه ابن غير درجوع واعليه للغرور وكذا اذا قال بايعوا عبيدي فقد أذنت له فبايعوه ونحوه دين ثم ظهر انه عبد الغير رجوع واعليه اذا كان الاب حراً والاف بعد العتق وكذا اذا ظهر حراً أو مديراً أو مكاتباً ولا بد في الرجوع من اضافته اليه والامر بمبايعته كذا في مأذون السراج الوهاج اهـ وقد نقلناه في كتاب الاذن والمحرر (ثم قال) الثالثة ان يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع كالوديعة والاجارة حتى لو هلك الوديعة أو العين المستأجرة ثم استحققت وضمن المودع والمستأجر فانهما يرجعان على الدافع بمقتضاهما وكذلك ان كان بمقتضاها وفي العارية والهبة لا رجوع لان القبض كان لنفسه وتماه في الحائمية في فصل الغرور من البيوع اهـ وقد نقلناه في كتاب الامانات وفي كتاب الهبة وفي كتاب الاجارة (ثم قال) وقد ذكر في القنية مسائل مهمة من هذا النوع منها الوجه عمل المالك نفسه دلاً لا فاشتره ببناء على قوله ثم ظهر انه أزيد من قيمته وقد أنلف المشتري بعضه فانه يرد مثل ما أنلف ويرجع بالثمن ومنها اذا غر البائع المشتري وقال قيمة متاعى كذا فاشتره فاشتره ببناء على قوله ثم ظهر فيه غبن فاحش فانه يرد به وبه يفتى وكذا اذا غر المشتري البائع ويرده المشتري بغرور الدلال وبما قريناه ظهر ان قول الزبائى في باب ثبوت النسب ان الغرور بأحد أمرين بالشرط أو بالمعاوضة قاصر ونفرض على الشرط الشائى مسألتان في باب متفرقات بيوع الكنز اشترى فأناعيداً وأرتنى فأناعبد اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع ونقلناه مسألة الرهن في كتاب الرهن وقوله في متفرقات بيوع الكنز اذا ذكر ذلك في الكنز في باب الاستحقاق لافي متفرقات البيوع (ثم قال) لا يلزم أحد احضار أحد فلا يلزم الزوج احضار زوجته الى مجلس القاضى اسماع دعوى عليهم ولا يمنعها منه اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) لافي مسائل الكفيل بالنفس عند القدرة وفي الاب اذا أمر أجنبياً بضمان ابنه فطلبه الضامن منه فعلى الاب

احضاره لكونه في تدبيره كما في جامع الفصولين الثالثة سبحانه القاضي خلى
رجلا من المسجونين حبسه القاضي بدين عليه فلب الدين ان يطالب المسجون
باحضاره كما في القيمة الرابعة ادعى الاب مهر بنته من الزوج فادعى الزوج انه
دخل بها وطالب من الاب احضارها فان كانت تخرج في حوايجها أمر الاب القاضي
باحضارها وكذا الوادعى الزوج عليها شيئا آخر والا أرسل اليها أمينا من أمنائه
ذكره الولوالجي في القضاء اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى ونقلنا الأخيرة
في كتاب النكاح أيضا (ثم قال) من قام عن غيره بواجب بأمره فانه يرجع عليه
بمادفع وان لم يشترطه كالامر بالانفاق عليه وبقضاء دينه الا في مسائل أمره
بتعويض عن هبة وبالاطعام عن كفارته أو باداء زكاة ماله أو بأن يهب فلانا
وأصله في وكالة البرازية في كل موضع يملك المدفوع اليه المال المدفوع اليه
مقابل بملك ماله فان المأمور يرجع بالشرطه والا فلا وذكروه أصلا في السراج
الوهاب فليراجع الكفيل بالنفس مطالب بتسليم الاصيل الى الطالب مع
قدرته الا اذا كفل بنفسه فلان الى شهر على ان يبرأ بعده لم يصركفلا أصلا في
ظاهر الرواية وهي المحيلة في كفالة لا تلزم كما في جامع الفصولين ابراء الاصيل
يوجب ابراء الكفيل الا كفيل النفس كما في جامع الفصولين كفل بنفسه فأقر
طالبه انه لا حق له على المطلوب فله أخذ كفيله بنفسه اه هكذا في البرازية
الاذا قال لاحق لي قبله ولا وكلي ولا ليتيم أنا وصيه ولا لوتف أنا متولي في نذ
يبرأ الكفيل وهو ظاهر وفي آخر وكالة البدائع ضمان الغرور في الحقيقة هو
ضمان الكفالة اه لا كفيل يمنع الاصيل من السفر اذا كانت الكفالة حالة
ليخلصه منها ما بالاداء أو الابراء وفي الكفيل بالنفس برده اليه كما في الصغرى
وينبغي ان يقيده بما اذا كانت الكفالة بأمره لانصح الكفالة الابدين صحيح وهو
مالا يسقط بالا بداء أو الابراء فلا يصح بغيره كذلك الكتابة فانه يسقط بالتجيز
قلت الا في مسألة لم أر من أوضحها قالوا كفل بنفقة المقررة الماضية صحت مع
انها تسقط بدونها بموت أحدهما وكذا لو كفل بنفقة بشهر مستقبل وقد قرر لها
في كل شهر كذا أو يوم يأتي وقد قرر لها في كل يوم كذا فانها صحيحة كما صرحوا به
والله سبحانه وتعالى أعلم اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) القاضي
ياخذ كفلا من المدعى عليه بنفقه اذا برهن المدعى ولم ترك شهوده أو اقام واحدا

أو ادعى وقال شهودي حضوراً يأخذ كفيلاً باحضار المدعى به ولا يصح على
اعطاء كفيلاً بالمال ويستثنى من طلب كفيلاً بنفسه ما إذا كان المدعى عليه وصياً
أو وكلاً ولم يثبت المدعى الوصاية والوكالة وهما في أدب القضاء للخصاف وما إذا
ادعى بدل الكتابة على مكاتبه أو ديناً غيرها وما إذا ادعى العبد المأذون الغير
المديون على مولاه دية بخلاف ما إذا ادعى المكاتب على مولاه أو المأذون المديون
فانه يكفل كذا في كافى المحاكم والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب اه وقد
نقلناه في كتاب القضاء والدعوى (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة
المحققة بكتاب الكفالة والحوالة قال المؤلف فى القاعدة الرابعة من الخامسة
الحاجة تنزل منزلة الضرورة الى ان قال ومنها ضمان الدرك جوز على خلاف
القياس اه (وقال فى القاعدة الثانية اذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام
المحلال مانصه) * ثقة * يدخل فى هذه القاعدة ما اذا جتمع بين حلال وحرام فى عقد
أوثية ويدخل ذلك فى أبواب الى ان قال ومنها الكفالة والابراء وينبغى ان
لا يتعدى الى الجائز ولو قال لها ضمنت لك نفقتك كل شهر فانه يصح فى شهر
واحداه وقد نقلناه فى كتاب الطلاق (وقال فى القاعدة الرابعة التابع تابع مانصه)
ومما خرج لو أسقط حقه فى حبس الرهن قالوا يصح ذكره العمادى فى الفصول ومنها
الكفيل لو أبرأ الطالب صح مع ان الرهن والكفيل تابعان للدين وهو باق
ووافقنا الشافعية فى الرهن والكفيل على الاصح اه وقد ذكرنا بقية هذه العبارة
فى كتاب الرهن فراجعهم (ثم قال تنبيه) يقرب من ذلك ما قيل بسقط الفرع اذا
سقط الاصل ومن فروعه قولهم اذا برئ الاصيل برئ الكفيل بخلاف العكس وقد
يثبت الفرع وان لم يثبت الاصل ومن فروعه لو قال لزيد على عمرو ألف وأنا ضامن
به وأنكر عمرو ولم يكفيل اذا ادعاه زيد دون الاصيل كفى الخاتمة اه (وقال
فى القاعدة السادسة المحدود تدرب بالشبهات مانصه) ولا تصح الكفالة بالمحدد
والقصاص اه وقد نقلنا ذلك فى كتاب المحدود أيضاً (وقال فى القاعدة العاشرة
الخارج بالضمان هو حديث صحيح مانصه) وقال أبو يوسف ومحمد فيما اذا دفع الاصيل
الدين الى الكفيل قبل الاداء عنه فربح الكفيل فيه وكان مما تبين ان الربح
يطيب له واستدل لهما فى فتح القدير بالحديث وقال الامام برده على الاصيل فى رواية
ويتصدق به فى رواية اه وقد نقلنا بقية ذلك فى كتاب البيوع وفى كتاب الغصب

أيضا (وقال في القامدة التاسعة عشر اذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحكم الى المباشر مانصه) ولا ضمان على من قال تزوجها فانها حرة فظهر بعد الولادة انها أمة اه (ثم قال) وخرج عنها مسائل الى أن قال الثانية لو قال ولي امرأة تزوجها فانها حرة الثالثة قال وكيلها ذلك فولدت ثم ظهر انها أمة الغير يرجع المغرور بقيمة الولد اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في الفن الثالث في أحكام الصبيان مانصه) وكفالاته باطلة ولو عن أبيه وصحت له وعنه مطلقا اه وقد نقلناه في كتاب الاذن والمحرر أيضا (وقال في أحكام العبيد) ولا تصح كفالاته حالة الاباذن سيده اه ونقلناه في كتاب الاذن والمحرر (وقال في أحكام العقود مانصه) هي أقسام لازم من الجانبين البيع الى ان قال والمحوالة الا في مسئلتين ذكرناهما في الفوائد منها أى من كتاب المحوالة اه (ثم قال) وجائز من أحد الجانبين فقط الرهن الى ان قال والكفالة جائزة من الطالب لازمة من جانب الكفيل اه (ثم قال) * تكميل * الباطل والفساد عندنا في العبادات مترادفان الى ان قال وأما في الكفالة فقال في جامع الفصولين اذا أدى بحكم كفالة فاسدة رجع بما أدى والكفالة بالامانات باطلة اه ولم يتضح الفرق بين الفاسد والباطل في الرهن والكفالة بما ذكرنا فراجع في الكتب المطولة اه (وقال في أحكام الكتابة مانصه) وأما المحوالة بالكتابة فذكرها في كفالة الواقعات المحسامة في فصل السفينة وفصل فيها تفصيلا حسنا فراجع اه (وقال في بحث القول في الدين) واختص الدين بأحكام منها جواز الكفالة به اذا كان ديناً صحيحاً وهو مالا يسقط الا بالاداء أو الأبراء ولا يجوز ببطل الكتابة لانه يسقط بدونهما بالتبجز ومنها جواز الرهن به فلا تجوز الكفالة والرهن بالاعيان الامانة والمضمونة بغيرها كالبيع وأما المضمونة بنفسها كالمنصوب وبطل الخلع والرهن وبطل الصلح عن دم العمد والمبيع فاسد والمقبوض على سوم الشراء فتصح الكفالة والرهن بها لانها ملحقة بالديون اه وقد نقلناه في كتاب الرهن وفي كتاب المداينات (ثم قال) وخرج عن تمليك الدين غير من هو عليه المحوالة فانها كذلك مع صحتها كما أشار اليه الزيلعي منها اه وقد نقلناه في المداينات (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) ومنها قيمة ولد المغرور المحرر في الخلاصة تعتبر قيمته يوم الخصومة واقصر عليه وحكاؤه في النهاية ثم حكى عن الاسيبياي انها تعتبر يوم القضاء والنظا هارانه

لا خلاف في اعتبار يوم الخصومة ومن اعتبر يوم القضاء فأنما اعتبره بناء على
 ان القضاء لا يترأخى عنها وله مذاكر الزيلعى أو لا اعتبار يوم الخصومة وثانيا
 اعتبار يوم القضاء ولم أر من اعتبر به يوم وضعه اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى
 (وقال في بحث ما افرق فيه الوكيل بالبيع والوكيل بقبض الدين مانصه) صح
 من الاول قبول الحوالة لامن الثانى وصح من الاول أخذ الرهن لامن الثانى
 وصح منهما أخذ الكفيل وصح ضمان الوكيل بالقبض المدينون فيه ولا يصح
 ضمان الوكيل في البيع للشترى في الثمن اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
 (وقال في آخرون الفرق والجمع مانصه) فائدة * اذا بطل الشيء بطل ما في ضمانه وهو
 معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح الى ان قال وخرج عنها
 ما ذكره في البيوع الى ان قال وما ذكره في الشفعة لوصالح الشفع بطل لم
 يصح لكن كان اسقاط الشفعة مع ان المتضمن للاسقاط صلحه وقد بطل ولم يبطل
 ما في ضمانه وقالوا لو باع شفعته بمال لم يصح وسقطت فقه بطل المتضمن ولم يبطل
 المتضمن الى ان قال وقالوا الكفالة بالنفس بمنزلة الشفعة على الصحيح فلا يجب
 المال وتسقط اه وقد نقلناه في كتاب الشفعة (ثم قال في فن الانغاز مانصه)
 * الكفالة * أى كفيل بالامرا اذى لم يرجع فقل عبد كفيل عن سيده بأمره فأدى
 بعدئذ اه (وقال أخوا المؤلف في تكلمه لفر الحيل من بحث الكفالة مانصه)
 أراد الطالب ان يأخذ بعض المال من الكفيل ويبرئه ويرجع بجميع ما ضمن
 فالحيلة ان يعطى عن الدراهم المضمونة دنانير او عكسه زيادة عن قيمتها كفلا بنفس
 رجل فدفعه أحدهما لا يبرأ الاخر والحيلة ان يشهد أن كل واحد قد كفل صاحبه
 فيما كفل هو فيه خاف الكفيل بالنفس من توارى المكفول فالحيلة ان يأخذ منه
 كفلا بنفسه الرهن في كفالة النفس لا يجوز والحيلة ان يضع المال على انه
 ان وفي يوم كذا فاه وبرئ من المال ويرتن بالمال اه وقد نقلناه في كتاب
 الرهن (ثم قال في بحث الحوالة) الحيلة في عدم الرجوع اذا افلس المالك
 عليه أومات فغلسان يكتب ان الحوالة على فلان مجهول والحيلة في عدم براءة
 الحيل ان يضع المال عن المال عليه خاف المالك عليه ان المطلوب اذا حاله
 يدينه يتولى على المحتمل فالحيلة ان يوكل الطالب بقبض الدين من غريمه فلان
 ويقر الغريم بالوكالة ولو خاف ان يقبض الوكيل ويقول قبضته من ثمن متاع لي

فالحيلة ان يكفل غريم المطلوب عند الطالب على ان يكون كل واحد منهما كفيلاً بجميع المال كذا في المحيط اهـ (وقال أخو المؤلف في تكملته لافن السادس فن الفروق) * كتاب الكفالة * ان هبت الريح فأنا كفيل بنفس فلان لا يصير كفيلاً ولو قال كفلت بنفسه الى هبوب الريح يصير كفيلاً ويبطل الاجل والفرق ان في الاول تعليق الكفالة وفي الثانية تعليق الخروج عنها والاصل الابرأ صحيح في حقه دون الكفيل والفرق ان الاصل رضى ببقاء الدين القاضى اذا أخذ الكفيل لا يبرأ الكفيل الا بالتسليم اليه والطالب اذا أخذ الكفيل لا يبرأ بالتسليم الى القاضى الا اذا أضاف القاضى الى الطالب فيبرأ بالتسليم اليه أو الى أمينه والفرق ان القاضى عامل للطالب من وجهه ولنفسه من وجهه فعند الاضافة اليه يحل العمل له وعند عدمها يجعل نائباً عن الشرع كل من أقر بكفالة أو حق لا يحبس أول مرة بخلاف ما لو ثبت بالينة والفرق ان تعنته ظهر بخلاف الاقرار اهـ وقد نقلنا في كتاب القضاء (ثم قال) دفع الى صبي محبور عشرة فضعها انسان لا يصح ولو قال ادفعها اليه على اني ضامن لك صح والفرق انه في الاول ضمن ما ليس بمضمون وفي الثاني ينزل الضامن مستقرضاً من الدائن أمره بالدفع الى الصبي والله الموفق (ثم قال أخو المؤلف في الفن السادس فن الفروق) * كتاب المحوالة * أحاله بعبث فاستحق بطلت وان هلك لا والفرق ان الاستحقة لا يمكن له ان يكون وبالهلاك ينتقل الى ضمانه اهـ وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال) أحاله بصدقة فاستحق بطلت وبه من المحال عليه على فساد النكاح لا يقبل ولو على ابرائها قبل والفرق ان مدعى الفساد متناقض بخلاف مدعى الابرأ اهـ (وقال المؤلف في الفن الثاني أول كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) ويتبعها في الرهن فاذا ولدت المرهونة كان رهناً معها بخلاف المستأجرة والكفيلة اهـ (ثم قال) ولا يتبعها في الكفالة اهـ (وقال في الفن الثاني في كتاب النكاح مانصه) ولو زوج بنته وسلمها الاب الى الزوج فهو رتب ولا تدرى لا يلزم الزوج طلبها اهـ وقد نقلنا بقية في كتاب الغصب والمجنسات (وقال في كتاب البيوع مانصه) رد المبيع بعيب بقضاء فسخ في حق السكك الاتي مسئلتين احدهما لو أحال البائع بالثمن ثم رد المبيع بعيب بقضاء لم تبطل المحوالة اهـ (ثم قال أيضاً في كتاب البيوع مانصه) الاعتبار للعنى

لأنه لا يفسد صرحوا به في مواضع منها الكفالة فهي بشرط براءة الأصل حواله
وهي بشرط عدم براءته كفالة اهـ (ثم قال أيضا في كتاب البيوع مانصه) كل عقد
أعيد وجدد فان الثاني باطل الى ان قال والحواله بعد الحواله باطله كما في التلقيح اهـ
(ثم قال) الا في مسائل الى ان قال الثانية الكفالة بعد الكفالة صحيحة لزيادة التوفيق
بخلاف الحواله فانها نقل فلا يجتمعان كما في التلقيح اهـ (ثم قال في كتاب البيوع أيضا)
الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها الى ان قال والكفيل بالنفس اذا صالح
المكفول له بمال لم يصح ولم يجب وفي بطلانها روايتان اهـ (وقال في كتاب القضاء
والشهادات مانصه) الشهادة بالمجهول غير صحيحة الا في ثلاث اذا شهدوا انه كفول
بنفس فلان ولا يعرفه اهـ (وقال فيه أيضا مانصه) لا تسمع الدعوى بعد البراءه
العام فحول الحق لم يقبله الاضمار الدرك فانه لا يدخل بخلاف الشفعة فانها
تسقط به اهـ وقد نقلناه في كتاب الشفعة (وقال أيضا في كتاب القضاء والدعوى
في بحث البراءه العام مانصه) ولكن في جامع الفصولين من التناقض كفل عنه
بأنف رجل يدعيه فبرهن الكفيل على اقرار المكفول له وهو يحدد انها قمار
أو ثمن خمر لا تقبل ولو أقر بها الطالب عند القاضي برثا وانما لا تقبل البيعة على
الاقرار لانها تسمع عند صحة الدعوى وقد بطلت هنالك تناقض لان كفالته اقرار
بصحتها اهـ (ثم قال فيه أيضا) من سعى في نقض ما تم من جهة فسعيه مردود
عليه الا في موضعين الى ان قال ومن فروع أصل المسئلة لو ادعى البائع انه فضولي
لم يقبل ومنها الوضمن الدرك ثم ادعى المبيع لم يقبل اهـ وقد نقلناه في كتاب
البيوع (وقال فيه أيضا) القاضي اذا قضى في مجتهده فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل
الى ان قال أو بصحة ضمان الخلاص اهـ (ثم قال فيه أيضا) القضاء الضمني
لا يشترط له الدعوى والخصومة الى ان قال وأصل القضاء الضمني ما ذكره
أصحاب المتون من انه لو ادعى كفالة على رجل بمال باذنه فأقر بها وأنكر
الدين فبرهن على الكفيل بالدين وقضى عليه بها كان قضاء عليه قصدا وعلى
الأصل الغائب ضمنا اهـ (وقال في كتاب الوكالة مانصه) المأمور
بالشراء اذا خالف في الجنس نفذ عليه الا في مسئلة في بيع الولوالجنية الاسير
المسلم في دار الحرب اذا أمر اسانبا أن يشتريه بألف درهم فخالف في الجنس فانه
يرجع عليه بالالف الوكيل اذا سمى له الموكل الثمن فاشترى بأكثر منه نفذ على

الوكيل الا لو كـيل بشراء الاسير فانه اذا اشتراه بأكثر من الزم الامر المسمى كما في
 الوقعات اه (وقال في كتاب الاقرار) المقر اذا صار مكذبا شرعا بطل اقراره
 الى ان قال ومنه ما في الجامع ادعى عليه كفالة معينة فأنكر فبرهن المدعى وقضى
 على الكفيل كان له الرجوع على المدين اذا كان بأمره اه وقد نقلناه في كتاب
 الدعوى (وقال في كتاب المداينات) اذا قال الطالب لمطلوبه لا تعلق لي عليك
 كان ابراء عاما كقوله لاحق لي قبله الا اذا طالب الدائن الكفيل فقال له طالب
 الاصيل فقال لا تعلق لي عليه لم يبرأ الاصيل وهو المختار كما في القنية الا براء يرتد
 بالرد الا في مسائل الاولى اذا أبرأ المحتال المحال عليه فردّه لم يرتد كما ذكرناه في شرح
 الكنز الثانية اذا قال المدين ابرئني فأبرأه فردّه لم يرتد كما في البرازية الثالثة
 اذا أبرأ الطالب الكفيل فردّه لم يرتد كما ذكرناه في الكفالة وقيل يرتد الرابعة
 اذا قبله ثم ردّه لم يرتد كما ذكرناه في من مسائل شتى من مسائل القضاء اه (ثم
 قال فيه ايضا) وحكى في الجمع خلافا في صحة ابراء المحتال المحيل بعد المحاولة فأبطله
 أبو يوسف بناء على أنها نقل الدين وصحة محمد بناء على أنها نقل المطالبة فقط اه
 (وقال فيه ايضا) هبة الدين كالابراء منه الا في مسائل منها لو وهب المحتال الدين
 من المحال عليه رجع به على المحيل ولو أبرأه لم يرجع ومنها الكفالة كذلك اه
 (وقال ايضا في كتاب المداينات) القول للمالك في جهة التملك فلو كان عليه دينان
 من جنس واحد دفع شيئا فالتعيين للدافع الا اذا كان من جنسين لم يصح تعيينه
 من خلاف جنسه ولو كان واحدا فأدى شيئا وقال هذا من نصفه فان كان التعيين
 مفيدا بان كان أحدهما حالا وبه رهن أو به كفيل والاخر لا صلح والا لا اه
 وقد نقلناه في كتاب الرهن (وقال فيه ايضا) وفي مداينات القنية أحالت انسانا
 على الزوج على أن يؤدى من المهر ثم وهبت المهر من الزوج لا يصح قال أستاذنا
 وله ثلاث حيل احدها اشراه شيئا مملوكا من زوجها بالمهر قبل الهبة والثانية صلح
 انسان معها عن المهر بشيئا مملوكا قبل الهبة والثالثة هبة المرأة المهر لابن صغير
 لها قبل الهبة اه وفي الاخيرة نظرنه ذكره في أحكام الدين من الجمع والفرق اه
 وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الهبة (وقال في كتاب الامانات ما نصه)
 وفي البرازية لو جعل للكفيل أجر الم يصح اه (وقال في كتاب الشفعة ما نصه) هي
 بيع في جميع الاحكام الا في ضمان الغرور للخبير فلو استحق المبيع بعد البناء فلا

رجوع للشترى على الشفيع كما هو بوله والمالك القديم واستيلا دالاب بخلاف
 البائع اه وقد نقلنا بقيقته في البيوع (وقال في كتاب الرهن) ما جازت الكفالة به
 جاز الرهن به الا في ذلك المبيع تجوز الكفالة به دون الرهن وتجوز الكفالة بما
 على الكفيل والرهن وفي الكفالة المتعلقة بمجوز أخذ الكفيل قبل وجود الشرط
 دون الرهن ذكرهما في ايضاح الكرماني اه (قال صاحب الاشباه)

(كتاب القضاء والشهادات والدعوى)

لا يعتمد على الخط ولا يعمل به فلا يعمل بكتابة الوقف الذي عليه خطوط القضاء
 الماضين لان القاضي لا يقضى الا بالحجة وهي البيينة أو الاقرار والنكول كما في وقف
 الخانية ولو اضر المدعى خط اقرار المدعى عليه لا يحلف انه ما كتب وانما يحلف
 على أصل المسال كما في قضاء الخانية وفي بيوع القنية اشترى حافوتا فوجد بعد
 القبض على بابيه مكتوبا وقف على مسجد كذا لا يرده لانها علامة لا تبني الاحكام
 عليها اه وعلى هذا الاعتبار بكتابة وقف على كتاب أو محض اه وقد نقلناه
 في كتاب البيع وكتاب الوقف (ثم قال) قلت الا في مسألتين الاولى كتاب أهل
 الحرب بطلب الامان الى الامام فانه يعمل به ويثبت الامان لحامله كما في سبر الخانية
 ويمكن المحاق البرأت السلطانية بالوظائف في زماننا ان كانت العلامة لا يزور
 وان كانت العلامة الاحتياط في الامان لحقن الدم فلا الثانية يعمل بدفتر السمسار
 والصراف والبيع كما في قضاء الخانية وتعبه الطرسوسي بأن مشايخنا ردوا على
 الامام مالك في عمله بالخط ليكون الخط يشبه الخط فكيف علموا به هنا ورده ابن
 وهبان عليه بأنه لا يكتب في دفتره الاماله وعليه وتسامه فيه من الشهادات
 وفي اقرار البرازية ادعى ما لا فقال المدعى عليه كل ما يوجد في تذكرة المدعى بخطه
 فقد اتزمته لا يكون اقرارا وكذا لو قال ما كان في جريدك فعلى الا اذا كان
 في الجريدة شيء معلوم أو ذكر المدعى شيئا معلوما فقال المدعى عليه ما ذكرنا كان
 تصديقا لان التصديق لا يلحق بالمجهول وكذا اذا أشار الى الجريدة وقال ما فيها
 فهو على كذا يصح ولولم يكن مشارا اليه لا يصح للجهالة اه وقد نقلناه في كتاب
 الاقرار (ثم قال) من عليه حق اذا امتنع عن قضائه فانه لا يضرب ولذا قالوا ان
 المدينون لا يضرب في الحبس ولا يقيد ولا يغسل قلت الا في ثلاث اذا امتنع عن

الانفاق على قريبه كما ذكره في النفقات واذا لم يقسم بين نسائه ووعظ فلم يرجع
 كذا في السراج الوهاج من القسم واذا امتنع عن كفارة الظهار مع قدرته
 كما صرحوا به في بابه والعلة الجامعة أن الحق يفوت بالتأخير فيها لأن القسم
 لا يقضى وكذا نفقة القريب تسقط بمضى الزمن وحقها في الجماع يفوت بالتأخير
 لا إلى خلفها وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الطلاق (ثم قال) لا يخلف
 القاضى على حق مجهول فلو ادعى على شريكه خيانة مبهمة لم يحلفه الا في مسائل
 الاولى اذا اتهم القاضى وصى اليتيم الثانية اذا اتهم متولى الوقف فانه يحلفهما
 نظر اليتيم والوقف كما في دعوى الخيانة الثالثة اذا ادعى المودع على المودع
 خيانة مطلقة فانه يحلفه كما في الغنية الرابعة الرهن المجهول الخامسة في دعوى
 الغصب السادسة في دعوى السرقة وهى الثلاث التى تسمع فيها المدعى بمجهول
 فصارت ستة اه وقد نقلنا هذه المسائل فى أبوابها (ثم قال) القضاء يقتصر على
 المقضى عليه ولا يتعدى الى غيره الا فى خمسة فى أربعة يتعدى الى كافة الناس
 فلا تسمع دعوى أحده فى بعده فى الحرية الاصلية والنسب وولاء العتاقة والنكاح
 كما فى الفتاوى الصغرى اه وقد نقلناه فى كتاب العتق وكتاب النكاح (ثم قال)
 والقضاء بالوقف يقتصر ولا يتعدى الى الكافة فتسمع الدعوى بالملك فى الوقف
 المحكوم به كما فى الخيانة وجامع الفصولين اه وقد نقلناه فى كتاب الوقف (ثم
 قال) وفى واحدة يتعدى الى من تلقى المقضى عليه الملك منه فلو استحق المبيع من
 المشتري باليدنة والقضاء كان قضاء عليه وعلى من تلقى الملك منه فلو برهن البائع
 بعده على الملك لم يقبل ولو استحققت عين من يد وارث بقضاء بينة ذكرت انه ورثها
 كان قضاء على سائر ورثة الميت فلا تسمع بينة من وارث آخر كما فى البرازية وفى شرح
 الدرر والنور للاخسر وفى باب الاستحقاق والحكم بالحرية الاصلية حكم على الكافة
 حتى لا تسمع دعوى الملك من أحد وكذا العتق وفروعه وأما الحكم فى الملك المؤرخ
 فعلى الكافة من التاريخ لا قبله يعنى اذا قال زيد لبركانك عبدى ملكتك منذ
 خمسة أعوام فقال بكرانى كنت عبد بمر ملكنى منذ ستة أعوام فأعتقنى وبرهن
 عليه اندفع دعوى زيد ثم اذا قال عمرو لبركانك عبدى ملكتك منذ سبعة أعوام
 وأنت ملكى الآن فبرهن عليه تقبل ويغسخ الحكم بحريته ويجعل ملكا لعرو
 يدل عليه ان قاضيخان قال فى أول البيوع فى شرح الزيادات مسائل الباب على

قسمين أحدهما عتق في ملك مطلق وهو جنزلة حرية الاصل والقضاء به قضاء على
 كافة الناس والثاني القضاء بالعتق في الملك المؤرخ وهو قضاء على كافة الناس
 من وقت التامخ ولا يكون قضاء قبله فليكن هذا على ذكر منك فان الكتب
 المشهورة خالية عن هذه الفائدة اهـ وهما فائدة أخرى هي أنه لا فرق في كونه
 على الكافة بين أن يكون بيينة أو بقوله أنا حر اذ لم يسبق منه اقرار بالرق كما صرح
 به في المحيط البرهاني اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع وفي كتاب العتق (ثم قال)
 اختلاف الشاهدين مانع من قبولها ولا بد من التطابق لفظا ومعنى الا في مسائل
 الاولى في الوقف يقضى بأقلهما كما في شهادات فتح القدير معزيا له الخصاصف
 الثانية في المهر اذا اختلفا في مقداره يقضى بالأقل كما في البرازية الثالثة شهد
 أحدهما بالهبة والآخر بالعطية تقبل الرابعة شهد أحدهما بالنكاح والآخر
 بالتزويج وهما في شرح الزياي الخامسة شهدان له عليه ألفا والآخر أنه أقر
 له بألف تقبل كما في العدة السادسة شهدانه أعتقه بالعربية والآخر بالفارسية
 تقبل بخلاف الطلاق والاصح القبول فيهما وهي السابعة واجمعوا أنها لا تقبل
 في القذف كذا في الصيرفية وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) وذكر
 في الشرح ستة عشر آخر فالمستثنى ثلاث وعشرون ثم رأيت في الخصاصف في باب
 الشهادة بالوكالة مسائل تزداد عليها فلتراجع وقد ذكرت في الشرح ان المستثنى
 اثنان وأربعون مسئلة وسنبينها مفصلة يوم الموت لا يدخل تحت القضاء ويوم القتل
 يدخل كذا في البرازية والولوالحجية والفصول وعليهما فروع الا في مسئلة
 في الولوالحجية فان يوم القتل لا يدخل فيها وهي مسئلة الزوجة التي معها ولد فانه
 تقبل بيئتها بتسار يخ مناقض لما قضى به من يوم القتل وفي القنية من باب الدفع
 في الدعوى ذكر مسئلة الصواب فيها ان يوم الموت يدخل تحت القضاء فارجع
 اليها ان شئت وذكر مسائل في الخزانة في الدعوى في ترجمة الموت فلتراجع وقد
 أشبعنا الكلام عليهما في الشرح من باب دعوى الرجلين شاهد الحسبة اذا أقر
 شهادته بغيره نذر لا تقبل لفسقه كما في القنية أبي أحمد الشريكين العمار مع
 شريكه فلا جبر عليه الا في جدار يتيمين لهما ارضيان ويخاف سقوماه وعلم ان
 في تركه ضرر فان الآتي من الوصيين يجبر كما في الحسانية وينبغي ان يكون
 في الوقف كذلك اهـ وقد نقلناه في كتاب الشركة (ثم قال) الشهادة بالمجهول

غير صحيحة الا في ثلاث اذا شهدوا انه كفل بنفسه فلان ولا نعرفه واذا شهدوا برهن
لا يعرفونه أو بغصب شيء مجهول كما في قضاء الخيانة الشهادة برهن مجهول
صحيحة اذا لم يعرفوا قدر ما رهن عليه من الدين كما في القنية اهـ وقد نقلناه هذه
المسائل في أبوابها (ثم قال) للقاضي أن يسأل عن سبب الدين احتياطاً فان أوى
الخصم لاجبر كما اذا طالب منه الخصم اخراج دفتر الحساب بأمره بانواجه ولا يجبره كذا
في الخيانة قضاء القاضي في موضع الاختلاف جائز لا في موضع الخلاف ومحل
الاول فيما اذا كان فيه اختلاف السلف والنسلي ما ليس فيه وانما هو حادث
كذا في التارخانية ومنهم من فرق بينهما ما بأن الاول دليل لا دون الثاني كل من
قبل قوله فعليه اليمين الا في مسائل عشرة في القنية الوصي في دعوى الانفاق على
اليتيم أو رقيقه وفي بيع القاضي مال اليتيم وأدعى اشتراط البراءة من كل عيب
واذا ادعى على القاضي اجارة مال الوقف أو اليتيم وفيما اذا ادعى الموهوب له
هلاك العين أو اختلفا في اشتراط العوض وفي قول العبد للبائع أنا مأذون
وللاب في مقدر الثمن اذا اشترى لابنه الصغير واختلف مع الشفيع وفيما اذا
أنكر الاب شراءه لنفسه وادعاه لابنه وفيما يدعيه المتولى من الصرف اهـ وقد
نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) المقضى عليه في حادثة لا تسمع دعواه
ولا يثبت الا اذا ادعى تلقى الملك من المدعى أو انتاج أو برهن على ابطال القضاء
كما ذكره العمادى والدفع بعد القضاء بواحد مما ذكر صحيح وينتقض القضاء به
فكما يسمع الدفع قبله يسمع بعده لكن بهذه الثلاث وتسمع الدعوى بعد القضاء
بأنه كقول كما في الخيانة التناقض غير مقبول الا فيما كان محل الخفاء ومنه تناقض
الوصي والمناظر والوارث كما في الخيانة اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال)
الشهادة اذا بطلت في البعض بطلت في الكل كما في شهادات الظهيرة الا اذا كان
عبد بين مسلم ونصراني فشهد نصرانيان عليه ما بالعتق فانها تقبل في حق النصراني
فقط كما في العتاق منها اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) بينة المقي غير
مقبولة الا في عشر فيما اذا عاق طلاقها على عدم شيء فشهدا بالعدم وفيما اذا
شهدا انه أسلم ولم يستثن وفيما اذا شهدا انه قال المسيح ابن الله ولم يقل قول
النصارى وفيما اذا شهدا بنتاج الدابة عنده ولم تنزل على ملكه وفيما اذا شهدا
بخلع أو طلاق ولم يستثن وفيما اذا آمن الامام أهل مدينة فشهدا ان هؤلاء

لم يكونوا فيها وقت الامان وفيما اذا شهدا ان الاجل لم يذكروا في عقد السلم
وفي الارث اذا قالوا لا وارث له غيره وفيما اذا شهدا انها أرضعت الصغير بلبن شاة
لا بلبن نفسها كما في جامع الفصولين وتقبل بينة النسب في المتواتر كما في الظهيرية
والبزازية وفي ايمان الهداية لا فرق بين أن يحيط به علم الشاهد أو لا في عدم القبول
تيسيرا ذكره في قوله عبده حران لم يحج العام فشهدا بخبره في الكوفة لم يعتق بناء
على انه نفي معني بمعنى انه لم يحج القضاء محمول على الصحة ما أمكن ولا ينتقض بالشك
كذا في شهادة الظهيرية العتوى على عدم العمل بعلم القاضى في زماننا كما في جامع
الفصولين العتوى على قول أبي يوسف فيما يتعلق بالقضاء كما في القنية والبزازية
لا يجوز الاحتجاج بالمفهوم في كلام الناس في ظاهر المذهب كالدلة وما ذكره
محمد في السير الكبير من جواز الاحتجاج به فهو خلاف ظاهر المذهب كما في
الدعوى من الظهيرية وأما مفهوم الرواية فحجة كما في غاية البيان من الحج المحق
لا يسقط بتقدم الزمان قدفا أو قصاصا أو أمانا أو حقا العبد كذا في لعان الجوهرة
اذا سئل المفتي عن شيء فانه يفتي على الصحة جملا على السكال وهو وجود الشرائط كذا
في صلح البزازية المفتي انما يفتي بما يقع عنده من المصلحة كذا في مهر البزازية
ويتعين الافاء في الوقف بالانفع له كما في شرح الجمع والمحامى القدسي اهـ وقد
نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) يقبل قول الواحد العدل في احد عشر موضعا
كما في منظومة ابن وهبان في تقويم المتلف وفي المجرح والتعديل والمترجم
وفي جودة المسلم فيه وردائه وفي الاخبار بالفلس بعدمضى المدة وفي رسول القاضى
الى المزكى وفي اثبات العيب وفي رؤية رمضان عند الاعتدال وفي اخبار الشاهد
بالموت وفي تقدير أرش المتلف اهـ وقد نقلنا بعض هذه المسائل في أبوابها (ثم قال)
وزدت أخرى يقبل قول أمين القاضى اذا أخبره بشهادة شهود على عين تعدد
حضورها كما في دعوى القنية بخلاف ما اذا بعته لتخفيف المخدرة فقال حلفتها
لم يقبل الا بشهادة دين معه كما في الصغيرى الناس أحرار بلا يمان الا في الشهادة
والقصاص والمحدود والدية اهـ وقد نقلناه في كتاب الجنائيات وفي كتاب الحدود
(ثم قال) اذا أخطأ الدافى كان خطاؤه على المقتضى له وان تعدد كان عليه كذا
في سير المخناتية وتسامه في قضاء الخلاصة لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام نحو
لاحق لى قبله الا صمان الدرك فانه لا يدخل بخلاف الشفعة فانها تسقط به اهـ

وقد قلناه في كتاب الكفالة وكتاب العتق (ثم قال) وما إذا أبرأ الوارث الوصي
أبرأ عما بأن أقر أنه قبض تركته والده ولم يبق له حق فيها إلا استوفاه ثم ادعى في يد
الوصي شيئا من تركته أبيه وبرهن تقبل وكذا إذا أقر الوارث أنه قبض جميع ما على
الناس من تركته أبيه ثم ادعى على رجل ديناً تسمع كذا في الحثانية وبحث فيه
الطرسوسي بمخارذه ابن وهبان الرابعة صالح أحد الورثة وأبرأ عما ثم ظهر رثي
من التركة لم يكن وقت الصلح الاصح جواز دعواه في حصته كذا في صلح البرازية
اه وقد قلناه في كتاب الاقرار وفي كتاب الصلح (ثم قال) الخامسة الابراء
العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى كما في دعوى البرازية وقد ذكرنا بعد هذا
أن الابراء عن الربا لا يصح فتدفع الدعوى به وتقبل المينة اه وقد قلناه في كتاب
اليومع (ثم قال) وفي اليتيمة لو قال لاحق لي في هذه الضيعة ثم ادعى ان البذر
له تسمع (ثم قال) لو قال لاحق لي في هذه الضيعة ثم ادعى انها وقف عليه وعلى
أولاده ففيه اختلاف المتأخرين وفي اليتيمة مات أيساعن ورثة فاقسموا التركة
بينهم وأبرأ كل واحد منهم صاحبه من جميع الدعاوى ثم ان واحداً من الورثة
ادعى ديناً على الميت وعلى تركته الميت تسمع اه وفي قسمة القنية قسمها أرضاً
مشتركة وأقر كل واحد منهم ما انه لا دعوى له على صاحبه وزرع نصيبه ثم أراد
أحدهم الفسخ بالغبن فله ذلك ان كان الغبن فاحشاً عند بعض المشايخ اه وقد
قلناه في كتاب القسمة (ثم قال) وفي اجارات البرازية ان الابراء العام انما يمنع
اذا لم يقربان العين للدعي فان أقر بعده أن العين للدعي سلمها له ولا يمنع الابراء
وفي دعوى القنية ان الابراء العام لا يمنع من دعوى الوكالة وفي الرابع عشر من
دعوى البرازية أبرأه عن الدعاوى ثم ادعى عليه بوكالة أو وصاية صح اه وقد
قلناه في كتاب الوكالة وكتاب الوصية (ثم قال) أقر أنه له ثم ادعى شراءه
بلا تاريخ قبل بخلاف ما لو قال لاحق لي قبله ثم ادعى لا تسمع حتى يبرهن أنه حادث
بعد الابراء والفرق في جامع الفصولين ثم اعلم ان قولهم لا تسمع الدعوى بعد الابراء
العام لا يوجب حادث بعده فيجد جواب حادثة أقر أن في ذمته لفلان كذا وأبرأ عما
ثم ادعى بعدهما أنه أقر بعدهما أن لا شيء له في ذمته فانه تسمع دعواه وتقبل بينته
ولا يمنع الابراء العام لانه انما ادعى بما يطل بعده لا قبله وقول قاضي خان
في الصلح انه لو برهن بعده على اقراره قبله بأنه لاحق له لم تقبل ولو برهن بعده على

اقراره بعده أنه لاحق له وأنه مبطل فيما ادعى تقبل اه يدل على ما ذكرناه من أن اقراره بعد البراء العام مبطل ولكن في جامع الفصولين من التناقض كفل عنه بألف رجل يدعيه فبرهن الكفيل على اقرار المكفول له وهو يجب أن أقار أو نحن خير لا تقبل ولو أقربها الطالب عند القاضي برئنا وإنما لا تقبل البيعة على الاقرار لانها تسمع عند صحة الدعوى وقد بطلت هنا للتناقض لان كفالته اقرار بصحتها اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال) وانظر ما كتبناه في المداينات في مسألة دعوى الربا بعد البراء وآخر ما في الجامع يدل على ان التناقض من الاصيل معفو عنه حيث قال ويقال له اطلب خصمك فخاصمه اه تسمع الشهادة بدون الدعوى في المحد الخالص والوقف وعق الامة وحرية الاصلية وفيما تسمع لله سبحانه وتعالى كرمضان وفي الطلاق والايلاء والظهار وتماه في شرح ابن وهبان اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) دفع الدعوى صحيح وكذا دفع الدفع وما زاد عليه يصح هو المختار وكما يصح الدفع قبل اقامة البيعة يصح بعدها وكما يصح قبل المحكم يصح بعده الا في المسئلة الخمسة كما بيناه في الشرح وكما يصح عند المحاكم الاول يصح عنده غيره وكما يصح عند الاستمهال يصح بعده هو المختار الا في ثلاث الاولى اذ قال لي دفع ولم يبين وجهه لا يلتفت اليه الثانية لو بينه لكن قال ينبغي به غائبة عن البلد لم يقبل الثالثة لو بين دفعا فاسد لم يقبل ولو كان الدفع صحيحا وقال ينبغي حاضرة في المصر يمهله الى المجلس الثاني كذا في جامع الفصولين والامهال هو المفتي به كذا في البرازية وعلى هذا لأقرب بالدين وادعى ايفائه أو البراءة فان قال ينبغي بالمصر لا يقضى عليه بالدفع والاقضى عليه الدفع بعد المحكم صحيح الا في المسئلة الخمسة كما ذكرته في الشرح أقرب بالدين بعد الدعوى ثم ادعى ايفائه لم يقبل للتناقض الا اذا ادعى ايفائه بعد اقراره والتفرق في المجلس كذا في جامع الفصولين الدفع من غير المدعى عليه لا يصح الا اذا كان أحد الورثة لا ينتصب أحد خصما عن أحد قصد ابعار وكالتي ونيابة وولاية الا في مسلتين الاولى أحد الورثة ينتصب خصما عن الباقيين الثانية أحد الموقوف عليهم ينتصب خصما عن الباقي كذا حرره ابن وهبان عن القنية لا يجوز للقاضي تأخير المحكم بعد وجود شرائطه الا في ثلاث الاولى ارجاء الصلح بين الاقارب الثانية اذا استمهال المدعى الثالثة اذا كانت عنده رتبة البقاء أسهل من الابتداء الا في مسلتين

اذا فسق القاضى فانه ينعزل واذا ولى فاسقا يصح وهو قول البعض وجوابه في
 النهاية والمعراج الثانية الاذن للابن صحيح واذا أبى المأذون صار محجورا عليه
 ذكره الزياي رحمه الله سبحانه وتعالى في القضاء اهـ وقد نقلناه في كتاب الاذن
 والحجر (ثم قال) من عمل اقراره قبلت بينته ومن لا فلا اذا ادعى اربأاً ونفقة
 أو حضنة فلو ادعى انه أخوه أو جده أو ابن ابنه لا يقبل بخلاف الابوة والبنوة
 والزوجية والولاء بنوعيه وكذا ما عتق أياه وهو من مواليه وتماه في باب دعوى
 النسب من الجامع اهـ وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثم قال) لا تقبل شهادة
 كافر على مسلم الاتباعا وضرورة فالاول اثبات توكيل كافر كافر با كافرين بكل حق
 له بالكوفة على خصم كافر فيمتدى الى خصم مسلم آخر وكذا شهادتهما على عبد
 كافر بدين ومولاه مسلم وكذا شهادتهما على وكيل كافر موكله مسلم وهذا بخلاف
 العكس في المسئلتين لكونها شهادة على المسلم قصد او فيما سبق ضمناه وقد
 نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) والثاني في مسئلتين في الايصاء شهد كافر ان
 على كافر انه أوصى الى كافر فاحضر مسلما عليه حق لم يثبت اهـ وقد نقلناه
 في كتاب الوصية (ثم قال) وفي النسب شهد أن النصراني ابن الميت فادعى
 على مسلم بحق وتماه في شهادات الجامع لا يقضى القاضى لنفسه ولا لمن لا يقبل
 شهادته له الا في الوصية لو كان القاضى غريم ميت فثبت أن فلانا وصيه صح
 وبرئ بالدفع اليه بخلاف ما اذا دفع له قبل القضاء امتنع القضاء وبخلاف الوكالة
 عن غائب فانه لا يجوز القضاء بها اذا كان القاضى مدينون الغائب سواء كان قبل
 الدفع أو بعده وتماه في قضاء الجامع اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة وفي
 كتاب الوصاية (ثم قال) أمين القاضى كالقاضى لاهدة عليه بخلاف الوصى
 فانه تلحقه العهدة ولو كان وصى القاضى فبين وصى القاضى وأمينه فرق من
 هـ. هـ. ومن أخرى هي ان القاضى محجور عن التصرف في مال اليتيم مع وجود
 وصى له ولو كان منصوب القاضى بخلافه مع أمينه وهو من يقول له القاضى
 جعلتك أمينا في بيع هذا العبد واختلفوا فيما اذا قال بيع هذا العبد ولم يزد
 والاصح انه أمينه فلان تلحقه عهدة وقد أوضحناه في شرح الكنز وصحح البرازي
 من الوكالة انه تلحقه العهدة فليراجع اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا وكتاب
 الحجر والاذن (ثم قال) ينصب القاضى وصيا في مواضع اذا كان على الميت دين

أوله أو لتنفيذ وصية وفيما إذا كان للميت ولد صغير وفيما إذا اشترى من مورثه شيئا أو أراد رده بعيب بعد موته وفيما إذا كان أبوا الصغير مسرفا مبتذرا فينصبه للحفاظ وذكر في قسمة الولوالجية موضعا آخر ينصب فيه فاليراجع وطريق نصبه ان يشهدوا عند القاضي ان فلانا مات ولم ينصب وصيا فلونصبه ثم ظهر للميت وصي فالوصي وصي الميت ولا يلي النصب الا القاضي القضاة المأمور بذلك اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) لا يقبل القاضي الهدي الامن قريب محرم أو ممن جرت عادته به قبل القضاء بشرط ان لا يزيد ولا خصومة لهما وزدت موضعين من تهذيب القلانسي من السلطان ووالي البلد وجهه ظاهر فان منعها انما هو للخوف من مراعاته لاجلها وهو ان راعى الملك وثابته لم يراعى لاجلها اذا ثبت اقل اس المحبوس بعد المدة والسؤال فانه يطلق بلا كفيل الا في مال اليتيم كافي النزائية وألحقته به مال الوقف وفيما إذا كان رب الدين غائبا لا يجوز قضاء القاضي لمن لا تقبل شهادته له الا اذا ورد عليه كتاب قاضي لمن لا تقبل شهادته له فانه يجوز له القضاء به ذكره في السراج الوهاج للقاضي ان يفرق بين الشهود الا في شهادة النساء قال في الملتقط حكى أن أم بشر شهدت عند المحاكم فقال فرقوا بينهما فقامت ليس لك ذلك قال الله سبحانه وتعالى ان تفضل احدهما فتذكر احدهما الاخرى فسكت المحاكم شاهد الزور اذا تاب تقبل قوله به

الا اذا كان عدلا عنه والناس لم تقبل كذا في الملتقط قضاء الامير جائز مع وجود قاضي البلد الا ان يكون القاضي مولى من الخليفة كذا في الملتقط المحكم كالقاضي الا في أربعة عشر مسألة ذكرناها في شرح المكنز وفيه ان حكمه لا يتعدى الا في مسألة وذكرنا خلاص في باب الشهادة بالوكالة مسألة في اختلاف الشاهدين خالف المحكم فيها القاضي كل موضع تجرى فيه الوكالة فان الولي ينتصب خصما عن الصغير وفيه وما لا فلا فانتصب عنه في التغريق بسبب الحب وخيار البلوغ وعدم الكفاية ولا ينتصب عنه في الفرقة بالاباء عن الاسلام واللعان كذا في المحيط اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الطلاق (ثم قال) ولا تقام البينة على مقر الا في وارث مقردين على الميت فتقام البينة للتعدي وفي مدعى عليه أقرب بالوصاية فبرهن الوصي وفي مدعى عليه أقرب بالوكالة فيثبتها الوكيل دفعا للشر فقال في جامع الفصولين فهو لا يدل على جواز اقامتها مع الاقرار في كل

موضع يتوقع الضرر من غير المقر لولا هاهنا فيكون هذا أصلاً اهـ ثم رأيت رابعاً
كتبته في الشرح من الدعوى وهو الاستحقاق تقبل البيئته به مع الاقرار المستحق
عليه ليمتكن من الرجوع على يائعه ولا تسمع على ساكت الا في مسألة ذكرناها
في دعوى الشرح ثم رأيت خامساً في القضية معزياً الى جامع البرعزى لو خصم
الاب بحق على العبي فأقر لا يخرج عن الخصومة ولكنه تقام البيئته عليه مع
اقراره بخلاف الوصى وأمين القاضى اذا أقر خرج عن الخصومة اهـ ثم رأيت
سادساً في القضية لو أقر الوارث للموصى له فانها تسمع البيئته عليه مع اقراره ثم رأيت
سابعاً في اجارة منية المفتى آجرداية بعينها من رجل ثم من آخر فاقام الاول البيئته
فان كان الاخر حاضراً تقبل عليه البيئته وان كان مقرباً يدعيه هذا المدعى وان
كان غائباً لا تقبل اهـ وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها ونقلناها كلها في
كتاب الاقرار أيضاً (ثم قال) كتمان الشهادة كبيرة ويحرم التأخير بعد
الطلب الا في مسائل ان يكون عاجزاً عن الذهاب وفيما اذا قام الحق بنفيه الا ان
يكون أسرع قبولاً وان يكون الحماكم جائراً وان يخبره عدلان بما يسقط الشهادة
وان يكون معتقداً للقاضى خلاف معتقد الشاهد وان يعلم ان القاضى لا يقبله
الفساق اذا تاب تقبل شهادته الا المحدث في القذف والمعرّوف بالكذب وشاهد
الزور اذا كان عدلاً على ما في المنظومة وفي الخاتمة القبول لا تقبل شهادة الفرع
لاصله والاصل لفرعه الا اذا شهد المجدلان ابنه على ابنه شهادة الفرع على أصله
جائزة الا اذا شهد على أبيه لانه لا يثبت على أبيه بطلاق صرة امه والام في كاحه
اذا تعارضت بينة الطوع مع بينة الاكراه فيبيئته الاكراه اولى في البيع والاجارة
والصلح والاقرار وعند عدم البيئات فالقول لمضى الطوع كما اذا اختلفا في صحة
بيع وفساده فالقول لمضى الصحة واذا اختلف المتبايعان تحالفوا وتغاسخا
الا في مسألة ما اذا كان المبيع عبداً اختلف كل بعته على صدق دعواه فلا تحالف
ولا فسخ و يلزم البيع ولا يعتق واليمين على المشتري كفى في الوقعات اهـ وقد
نقلنا في كتاب البيوع ونقلنا بعضها في كتاب الاجارة وكتاب الصلح وكتاب
الاقرار وكتاب العتق (ثم قال) القضاء يجوز تخفيفه وتقييده بالزمان والمكان
واستثناء بعض الخصوصات كفى في الخلاصة وعلى هذا لو أمر السلطان بعدم سماع
الدعوى بعد خمسة عشر سنة لا تسمع ولا يجب عليه سماعها الرأى الى القاضى

في مسائل في السؤال عن سبب الدين المدعى وليكن لاجبره الى بيانه وفي طلب
الحاسبة بين المدعى والمدعى عليه فان امتنع لاجبر وهو ما في الخاتمة وفي التفريق
بين الشهود وفي السؤال عن الزمان والمكان وفي تخفيف الشاهد ان رآه جاز كما في
الصيرفية وفيما اذا باع الاب أو الوصي عقارا لمغير فالرأى الى القاضي في نفيه
كما في بيع يوع الخاتمة اه وقد نقلنا هذه في كتاب البيوع وفي كتاب الوصايا
(ثم قال) وفي مدة حبس المديون وفي تقييد المحبوس اذا خيف فراره وفي حبس
المديون في حبس القاضي والصوص اذا خيف فراره كما في جامع الفصولين وفي سؤال
الشاهد عن الايمان اذا اتهمه وفيما اذا تصرف الناظر بما لا يجوز كبيع
الوقف أو رهنه فالرأى للقاضي ان شاء عزله وان شاء ضم اليه ثقة بخلاف العاجز
فانه يضم اليه ثقة كما في القنية اه وقد نقلنا هذه في كتاب الوقف (ثم قال) من
سعى في نقض ما تم من جهته فسميه مردود عليه الا في موضعين اشترى عبدا وقبضه
ثم ادعى ان البائع باعه قبله من فلان الغائب بكذا وبرهن فانه يقبل وهب
جارية واستولدها الموهوب له ثم ادعى الواهب انه كان دبرها أو استولدها وبرهن
تقبل ويستردّها والعقر كذا في بيع الخلاصة والبرازية وفي فتح القدير نقلا عن
المشايخ التناقض لا ضرر في الحرية وفروعها اه وظاهر ان البائع اذا ادعى
التدبير أو الاستيلاء سمع فالحكمة في كلام الفتاوى مثال وفي دعوى البرازية
سوى بين دعوى البائع التدبير والاعتناق وذكر خلافا فيهما وزدت عليهما مسائل
الاولى باعه ثم ادعى انه كان أعتقه الثانية اشترى أرضا ثم ادعى أن بائعها كان
جعلها مقبرة أو مسجدا الثالثة اشترى عبدا ثم ادعى أن البائع كان أعتقه الرابعة
باع أرضا ثم ادعى انها وقف وهي في بيع الخاتمة وقضاؤها وفصل في فتح القدير
فيه في آخرباب الاستحقاق فالب تطرئة وفصل في الظهيرية فيه تفصيلا آخر ورجمه
فظاهر ما في العمادية ان المعتقد القبول مطلقا الخامسة باع الاب مال ولده
ثم ادعى انه وقع بغبن فاحش السادسة الوصي اذا باع ثم ادعى كذلك السابعة
المتولي على الوقف كذلك الثلاث في دعوى القنية (ثم قال) وكذا كل من باع
ثم ادعى الفساد وشرط العادى التوفيق بانه لم يكن عالما به وذكر فيه اختلافا ومن
فروع أصل المسئلة لو ادعى البائع انه فضولي لم يقبل ومنه الوضمن الدرك ثم ادعى
المبيع لم يقبل اه وقد نقلنا ذلك في كتاب البيوع ونقلنا بعض هذه المسائل أيضا

في أبوابها (ثم قال) لا يشترط في صحة المدعى بيان السبب الا في دعوى العين
 كما في دعوى البرازية لا تثبت اليد في العقار الا بالبينة أو علم القاضي ولا يكفي
 التصديق لصحة الدعوى الا في دعوى الغصب كما في القنية أو الشراء منه كما في
 البرازية الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت والا لا في مسائل ادعى ديناً بسبب
 فشهادا مطلق لو كان المشهود به أقل ادعى انه تزوجها فشهادا أنها منكوحته
 ادعى ما يكاملها بلا تاريخ فشهادا به بتاريخ على المختار ادعى انشاء فعل كغصب
 وقتل فشهادا بالقرار به ادعى ألفاً كفالة عن فلان فشهادا به كفالة عن آخر
 ادعى ملك عين بالنزاع من رجل لم يعينه فشهادا بالمطلق ادعى ما يكاملها فشهادا
 بسبب وقال المدعى هو لي بذلك السبب ادعى الا بقاء فشهادا بالبراء أو التحليل ادعى
 الهبة فشهادا بالصدقة كما في التخيص وما قبلها من الخلاصة وفتح القدير وقد
 ذكرنا في الشرح ثلاثة وعشرين مسألة فالراجع الامام يقضى بعمه الا في حد القذف
 والقصاص والتعزير كذا في الولوالجنية وفي التهذيب يقضى القاضي بعمه
 الا في الحدود والقصاص القاضي اذا قضى في مجتهديه نفذ قضاؤه الا في مسائل
 نص أصحابنا فيها على عدم النفاذ فلو قضى ببطلان الحق بمضى المدة أو بالتفريق
 للجزع عن الانفاق غائباً على الصحيح لا حاضراً أو بصدقة نكاح مزنية أبيه أو ابنته عند
 أبي يوسف رحمه الله سبحانه وتعالى أو بصدقة نكاح أم مزنيته أو بنتها أو بنه نكاح
 الممتعة أو بسقوط المهر بالتقادم أو بعدم تأجيل العنين أو بعدم صحة الرجعة
 بلارضائها أو بعدم وقوع الثلاث على الحبلى أو بعدم وقوعها قبل الدخول أو بعدم
 الوقوع على الحائض أو بعدم وقوع ما زاد على الواحدة أو بعدم وقوع الثلاث
 بكامة أو بعدم وقوعه على الموطوعة عقبه أو بنصف الجهاز ان طلقها قبل الوطء
 بعد المهر والتجهيز أو بشهادة بخط أبيه أو بشاهدوين أو في الحدود والقصاص
 بشهادة شاهد على صل لا يذكروا فيه الا أنه يعرف خطه وخاتمه أو بشهادة من شهد
 على قضية محتومة من غير أن تقرأ عليه ويقضاء المرأة في حد أو بقود أو في قسامة بقتل
 أو بالتفريق بين الزوجين بشهادة المروضة أو قضى لولده أو رفع اليه حكم صبي أو عبد
 أو كافراً أو المحكم بحجر سفيه مفسد يستحق أي الحجر أو بصدقة بيع نصيب الساكن
 من قن حرره أحدهما أو يبيع متروك التسمية عمداً أو يبيع أم ولد على الاظهر
 وقيل ينفذ على الاصح أو ببطلان عفو المرأة عن القود أو بصدقة ضمان الخلاص

أو بزيادة أهل المحلة في معلوم الامام من أوقاف المسجد أو بحل المطلقة ثلاثا بمجرد عقد الثاني أو بعدم ملك الكافر مال المسلم بأحرازه بدارهم أو بيع درهم بدرهمين يدايد أو بجهة صلاة المحدث أو بقسامة على أهل المحلة بتلف مال أو بمجد القذف بالتعريض أو بالقرعة في معتق البعض أو بعدم تصرف المرأة في مالها بغير إذن زوجها لم ينفذ في **الكل** هـ. إذا ما حورته من البرازية والعنادية والصيرفية والتارخانية اهـ وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) الشاهد إذا ردت شهادته لعله ثم زالت العلة فشهد في تلك الحادثة لم تقبل إلا أربعة العبد والكافر على المسلم والاعلى والصبي إذا شهدوا فردت ثم زال المانع فشهدوا تقبل كذا في الخلاصة وسواء شهد عند من رده أو غيره وسواء كان بهدسين أو لا كما في القضية للخصم أن يطعن في الشاهدين بثلاثة انهـ ما عبدان أو محدودان أو شريكان في المشهود به كذا في الخلاصة القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى والتخصومة فإذا شهدا على خصم بحق وذكروا اسمه واسم أبيه وجده وقضى بذلك المحق كان قضاء بنبه ضمنا وإن لم يكن في حادثة النسب وقد ذكرنا الهادي في فصوله فرعين مختلفين حكما وذكر أن أحدهما يقاس على الآخر وقرق بينهما في جامع الفصولين فالنظر وهو من مهمات مسائل القضاء وعلى هذا لو شهدا أن فلانة زوجة فلان وكذا زوجها فلانا في كذا على خصم منكر وقضى بتوكيها كان قضاء بالزوجية بينهما وهي حادثة الفتوى اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الوكالة (ثم قال) ونظيره ما في الخلاصة في طريق الحكم بثبوت الرضائية أن يعاق رجل وكالة فلان بدخول رمضان ويدعي بحق على آخر ويتنازعا في دخوله فتقوم البيعة على رؤياه فيثبت رمضان ضمن ثبوت التوكيل اهـ وقد نقلناه في كتاب الصوم (ثم قال) وأصل القضاء الضمني ما ذكره أصحاب المتون من أنه لو ادعى كفاالة على رجل بمال باذنه فأقر بها وأنكر الدين فبرهن على الكفيل بالدين وقضى عليه بها كان قضاء عليه قصدا وعلى الأصل الغائب ضمنا اهـ وقد نقلناه في كتاب الكفاالة (ثم قال) وله فروع وتفصيل ذكرناها في الشرح قال في خزانة الفتاوى إذا مات القاضي انعزل خلفاؤه ولومات واحد من الولاة انعزل خلفاؤه ولومات الخليفة لا ينعزل ولاته وقضاته اهـ وفي الخلاصة وفي هداية الناطق لومات القاضي انعزل خلفاؤه وكذا موت أمراء الناحية بخلاف موت الخليفة السلطان إذا عزل القاضي انعزل النائب

بخلاف موت القاضي وفي المحيط اذا عزل السلطان القاضي اعزل نائبه بخلاف
 ما اذامات القاضي حيث لا يعزل نائبه هكذا قيل وينبغي أن لا يعزل النائب بعزل
 القاضي لانه نائب السلطان أو نائب العامة لا ترى أنه لا يعزل بموت القاضي
 وعليه كثير من المشايخ اه وفي البرازية مات الخليفة وله أمراء وعمال فالكل على
 ولايته وفي المحيط مات القاضي اعزل خلفاؤه وكذا أمراء الناحية بخلاف موت
 الخليفة واذا عزل القاضي يعزل نائبه واذا مات لا والفتوى على أنه لا يعزل بعزل
 القاضي لانه نائب السلطان أو العامة ويعزل السلطان نائب القاضي لا يعزل
 القاضي اه وفي العمادى وجامع الفصولين كما في الخلاصة وفي فتاوى قاضى خان
 واذا مات الخليفة لا يعزل قضاؤه وعماله وكذا لو كان القاضي مأذونا بالاستقلال
 واستخلف غيره مات القاضي لا يعزل خليفته اه فقهر من ذلك اختلاف المشايخ
 في انعزال النائب بعزل القاضي وموته وقول البرازى الفتوى على أنه لا يعزل بعزل
 القاضي يدل على أن الفتوى على أنه لا يعزل بموته بالاولى لكن علله بأنه نائب
 السلطان فيسدل على أن النواب الآن يعزلون بعزل القاضي وموته لانهم نواب
 القاضي من كل وجه فهو كالوكيل مع الموكل ولا يفهم أحد الآن أنه نائب السلطان
 ولهذا قال العلامة بن العرس ونائب القاضي في زماننا يعزل بعزله وموته فانه نائبه
 من كل وجه اه فهو كالوكيل مع الموكل لكن جعل في المعراج كونه كوكيل
 قاضى القضاة مذهب الشافعى وأحمد وعندنا انما هو نائب السلطان وفي التتارخانية
 أن القاضي انما هو رسول عن السلطان في نصب النواب اه وفي وقف القنية
 لومات القاضي أو عزل يبقى ما نصبه على حاله ثم رقم يبقى قضاؤه وفي التمهيد
 وفي زماننا ما عذرت التركية بغلبة الفسق اختصار القضاة استخلاف الشهود
 كما اختاره ابن أبي ليلى لمحصل غلبة الظن اه وفي مناقب الكردرى في باب أبى
 يوسف اعلم أن تخليف المدعى والشاهد أمر منسوخ باطل والعمل بالمنسوخ حرام وقد
 ذكر في فتاوى القاعدى وخزانة المفتين أن السلطان اذا أمر قضاؤه بتخليف
 الشهود يجب على العلماء أن ينهكوا السلطان ويقولوا له لا تكف قضاؤك أمرا أن
 أطاعوك يلزم منه سخط الخصال وان عصوك يلزم منه سخطك الى آخر ما فيها
 لا يصح رجوع القاضي عن قضائه فلو قال رجعت عن قضائى أو وقعت فى تلبيس
 الشهود أو أبطلت حكمى لم يصح والقضاء ماض كما فى الخبانية وقيده فى الخلاصة

بما اذا كان مع شرائط الصحة وفي الكنز بما اذا كان بعد دعوى صحيحة وشهادة
 مستقيمة اهـ الا في مسائل الاولى اذا كان القضاء بعلمه فله الرجوع عنه كما ذكره
 ابن وهبان مستنبطاً من تعميم الخلاصة بالبيضة الثانية اذا ظهر له خطأؤه وجب
 عليه نقضه بخلاف ما اذا تبدل رأى المجتهد الثالثة اذا قضى في مجتهد فيه مخالفاً
 لمذهبه فله نقضه دون غيره كما في شرح المنظومة أمر القاضى بحكم كقوله سلم
 المحدود الى المدعى والامر بدفع الدين والامر بحبس الافرقة في المسئلة في العاديه والبرازيه
 وقف على الفقهاء فاحتاج بعض قرابة الواقف فأمر القاضى أن يصرف شئ من
 الوقف اليه كان بمنزلة الفتوى حتى لو أراد أن يصرفه الى فقير آخر صرح اهـ وقد نقلناه
 في كتاب الوقف (ثم قال) فعل القاضى حكم منه فليس له أن يزوج اليتيمه التي
 لاولى لها من نفسه ولا ابنه ولا من لا تقبل شهادته له وأما اذا اشترى القاضى مال
 اليتيم لنفسه من نفسه أو من وصى أقامه فذكر في جامع الفصولين من فصل
 تصرف الوصى والقاضى في مال اليتيم فقال لم يجز بيع القاضى ماله من يتيم وكذا
 عكسه وأما ما اشتراه من وصيه أو باعه من يتيم وقبله وصيه فانه يجوز ولو وصيا من
 جهة القاضى اهـ ولو باع القاضى ما وقفه المريض في مرض موته بعد موته لغرمائه
 ثم ظهر مال آخر لليت لم يبطل البيع ويشترى بالثمن أرضاً توقف بخلاف الوارث
 اذا باع الثلثين عند عدم الاجازة فانه يشترى بقيمة الثلثين أرضاً توقف لان فعل
 القاضى حكم بخلاف غيره كما في الظهيرية من الوقف الا في مسئلة ما اذا أعطى
 فقيراً من وقف الفقهاء فانه ليس بحكم حتى كان له أن يعطى غيره كما في
 جامع الفصولين وفيما اذا أذن الولي للقاضى في تزويج الصغيرة فزوجها
 القاضى كان وكذا فلا يكون فعله حكماً حتى لو رفع عقده الى مخالف
 كان له نقضه كذا في القاسمية فالمستثنى مستثنان اهـ وقد ذكرنا هذه
 المسائل في أبوابها (ثم قال) فقولهم ان فعله حكم يدل على ان الدعوى انما هي
 شرط الحكم القولى دون الفعل فليتنبه له وقد ذكرناه في الشرح اذا قال المقر
 لسامع اقراره لا تشهد علي وسعه ان يشهد عليه كما في الخلاصة الا اذا قال له المقر
 لا تشهد عليه بما أقر فحينئذ لا يسعه كما في حيل التتار خاتمة من حيل المداينات
 (ثم قال) واختلفوا فيما اذا رجع المقر له وقال انما نسيته لك لعذر وطلب منه
 الشهادة قبل يشهد وقيل لا يشهد بخلاف القاضى غريم الميت بان الدين واجب

لك على الميت وما أبرأته منه ولو كان ثابتاً باقرار المريض في مرض موته كافي
 التارخانية من كتاب المحمل انما يجوز اقامة البينة على المسخر اذا لم يعلم القاضي
 أنه مسخر وان علم به فلا اثبات التوكيل عند القاضي بلا خصم جائز ان كان
 القاضي عرف الموكل باسمه ونسبه اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال)
 لا يعزل القاضي بالردة والفسق ولا يعزل والى الجمعة بالعلم بالعزل حتى يعدم
 الثاني اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) واختلف المشايخ في القاضي
 الان يكون في المنشور اذا أتاك كتمانى فقد عزلت فلا يعزل الا به طالب من
 القاضي كتابة حجة الابرأ في غيبة خصمه لم يكتب له عند أبي يوسف خلافاً لـ
 واجه واعلى انه يكتب له حجة الاستيفاء ولما حجة الطلاق قال القاضي قضيت
 بكذا عليك بينة أو اقرار يقبل يرسل القاضي الى المخدرة للدعوى واليمين
 لا يمين على الصبي في الدعوى ولو كان محجوراً لا يحضره القاضي لسماعها ويحلف
 العبد ولو محجوراً يعرض بشكوله ويؤاخذ به بعد العتق اه وقد نقلناه في
 كتاب الاذن والمحرر (ثم قال) الاصح انه لا يحلف على الدين المؤجل قبل حلول
 الاجل اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) لا يقبل قول أمين
 القاضي انه حلف المخدرة الابشاهدين القضاء يتخصص بالزمان والمكان فاذا
 ولاه قاضياً يمكن كذا لا يكون قاضياً في غيره وفي الملتقط وقضاء القاضي في غير
 مكان ولايته غير صحيح واختلفوا فيما اذا كان العقار لاني ولايته واختار في الكنز
 عدم صحة قضائه وصح في الخلاصة الحجة واقتصر قاضي خان عليه والخلاف انما
 هو في العقار لاني العين والدين كافي البرازية وفي التقنية قضى في ولايته ثم أشهد
 على قضائه في غير ولايته لا يصح الاشهاد اه ولا تقبل شهادة من قال لأدري
 أمؤمن أنا أولاً للشك في الايمان وكذا امامته كذا في شهادات الوالوجية اه
 وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) تقبل الشهادة حسبة بلا دعوى في طلاق
 المرأة وعتق المرأة والوقف وهلال رمضان وغيره الا هلال الغطر والاضحى
 والمحدود الاحد القذف والسرقه واختلفوا في قبوطه بلا دعوى في النسب كافي
 الظهيرية من النسب وجرم بالقبول ابن وهبان وفي تدبير الامية وحرمة المصاهرة
 والمخاع والايلاء والظهار ولا تقبل في عتق العبد بدون دعواه عنده خلافاً لما
 واختلفوا على قوله في الحرية الاصلية والمعتمد لا والناكح يثبت بدون الدعوى

كالطلاق لان حل الفرج وحرمة حق الله سبحانه وتعالى بخازن بوثه من غير
دعوى كذا في فروق الكرايسى من النكاح اه وقد نقضنا هذه المسائل
في أبوابها (ثم قال) المشهود عليه بشئ ان كان حاضرا كفت الاشارة اليه وان
كان غائبا فلا بد من تعريفه باسمه وأبيه وجده ولا تكفى النسبة الى الفخذ ولا الى
المحرفة ولا يكفى الاقتصار على الاسم الا ان يكون مشهورا وتكفى النسبة الى
الزوج لان المقصود الاعلام ولا بد من بيان حليتها ويكفى في العبد اسمه واسم
مولاه وأب مولاه ولا بد من النظر الى وجهها في التعريف والقوى على قولها
انه لا يشترط في الخبر للشاهد باسمها ونسبها أكثر من عدلين لانه أيسر والقاضي
هو الذي ينظر الى وجه المرأة ويكتب حلالها لا الشاهد الكل في البرازية
لا اعتبار بالشاهد الواحد الا اذا أقامه وأراد أن يكتب القاضي الى أخوانه
يكتب كما في البرازية وذكري القنية في باب ما يبطل دعوى المدعى قال سمعت
شيخ الاسلام القاضي علاء الدين المروزي يقول يقع عندنا كثيرا ان الرجل يقر
على نفسه بمال في صل ويشهد عليه ثم يدعى ان بعض هذا المال قرض وبعضه
ربا ونحن نفى ان أقام على ذلك بينة تقبل وان كان متناقضا لاننا علم انه مضطر
الى هذا الاقراراه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثم قال) وقال في كتاب
المداينات قال استاذنا وقعت واقعة في زماننا ان رجلا كان يشتري الذهب الرديئ
زمانا الدينار بخمسة دنانق ثم تنبه فاستحل منهم فابرووه عما بقي لهم عليه حال
كون ذلك مستهلكا فكشفت أنا وغيرى انه يبرأ وكتب ركن الدين الزانجاني الابرار
لا يعمل في الربا لان رده محقق الشرع وقال به أجاب نجم الدين المحلبي معللا بهذا
التعليل وقال هكذا سمعته عن ظهير الدين المرغيناني قال رضى الله تعالى عنه
فقرب من ظنى ان الجواب كذلك مع تردد فكشفت أطلب الفتوى به لا محجوبى
عنه فعرضت هذه المسئلة على علاء الأئمة الخناطى فأجاب انه يبرأ ان كان
الابرار بعد الهلاك وغضب من جواب غيره انه لا يبرأ فأزاد ظنى بحجة جوابى ولم
أحجج ويدل على صحة ما ذكره السبزووى في غناء الفقهاء من جملة صور
البيع الفاسد جملة العقود الربوية تلك العوض فيها بالقبض قال رضى الله تعالى
عنه فاذا كان فضل الربا مملوكا للقبض بالقبض فاذا استهلكه على ملكه ضمن
مثلها فلم يصح الابرار لرد مثله فيكون ذلك رد ضمان ما استهلك لارد عين ما استهلك

وبرد ضمان ما استهلك لا يرتفع العقد السابق بل يتقرر فيه الملك في فضل الربا
فلم يكن في رده فائدة نقض عقد الربا فكيف يجب ذلك حقا للشرع وانما الذي
يجب حقا للشرع رد عين الربا ان كان قائما لا رده ضمانه اه وقد نقلناه في كتاب
اليووع (ثم قال) وقد اُفتيت اخذ من الاولى بان اليهود اذا شهدوا ان
البعض لاحقيقة له وانما فعل مواطاة وحياله تقبل لا يجوز اطلاق المحبوس
الابرصا خصمه الا اذا ثبت اعساره أو أحضر الدين للقاضي في غيبة خصمه تصرف
القاضي على الاوقاف مبنية على المصلحة فما خرج عنها منه باطل وقد ذكرنا من
ذلك أشياء في القواعد وما يدل عليه انه لو عزل ابن الواقف عن النظر المشروط له
ووليه غيره بالاختيار لم يصح كما في فصول العمادى من الوقف وجامع الفصولين من
القضاء ولو عين لناظر شيئا معلوما وعزل نظرا لثاني ان كان ما عينه له بقدر أجر مثله
أو دونه أجره الثاني عليه والا جعل له أجر المثل وحفظ الزيادة كما في القنية وغيرها
ومن سحرمة احداث تقرير فرائش للمجدد بغير شرط الواقف كما في الذخيرة وغيرها
وقد ذكرنا في القاعدة الخامسة ان من اعتمد على أمر القاضي الذي ليس بشري
لم يخرج عن العهدة ونقلنا هناك فرعا من فتاوى الولوالجي ولا يعارضه ما في
القنية طالب القيم أهل المهلة ان يقرض من مال المسجد للإمام فأنى فأمره القاضي
به فأقرضه ثم مات الإمام مفلسا لا يضمن القيم اه لانه لا يضمن بالاقرض باذن
القاضي لان للقاضي الاقرض من مال المسجد اه وقد نقلناه في كتاب الوقف
(ثم قال) وفي الكافي من الشهادات الاصح ان القاضي اذا علم ان المحضر مسخرا
لا يجوز اقامة البينة عليه ولا يجوز اثبات الوكالة والوصاية بالاخصم حاضر اه
وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الوصية (ثم قال) لا تقبل شهادة المغفل ولا يقبل
اقراره كما في الولوالجية اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثم قال) شهدا على انه
مات وهي امراته وآخرا ان طلقها فالاولى أولى تنازعا في ولاه رجل بعد موته
فبرهن كل انه أعتقه وهو يملكه فالمرات يدينهما كما لو برهنسا على نسب ولد كان
بينهما أو أي بينة سبقت وقضى به لم تقبل الاخرى سئل الشهود بالبيع عن الثمن
فقالوا لا نعم لم لا تقبل وبالنسكاح عن المهر فقلوا لا نعم لم تقبل كما في الصيرفة الاصح
انه لا يبقى بجواز تهميل الشهادة على المتنقصة واجهوا على انه لا يتملها من وراء
جدار كذا في المجتبى وفي البرازية شهدا بطلاق أو عتاق وقلالا ندرى أكان في صحة

أورض فهو على المرض ولو قال الوارث كان يهذى يصدق حتى يشهد أنه كان
صحيح العقل وفي الخزانة قالوا هو زوج الكبرى لكن لا ندري الكبرى يكلفه
إقامة البينة أن الكبرى هذه شهد أنها زوجت نفسها منه وقالوا بعد ما شهدا
بالتزويج لا نعلم هل هي في الحال أم أم لا أو شهدا أنه باع منه هذا العين ولا
ندري هل هو في ملكه في الحال أو لا يقضى بالنكاح والملك في الحال بالاستصحاب
والشاهد في العقد شاهد في الحال وفي البرازية معزيا إلى الجامع الشاهد عاين
دابة تتبع دابة وترتفع منها أنه ان يشهد بالملك والنتاج لا يحلف المدعى إذا حلف
المدعى عليه إلا في مسألة ذكرناها في الدعوى من الشرح عن المحيط وقال فيه
أنها من خواص هذا الكتاب وغرائبه فيجب حفظها للعب بالشرع لا يسقط
العدالة إلا بواحد من خمس القمار عليه وكثرة الحلف عليه وإخراج الصلاة
عن وقتها بسببه والعب به على الطريق وذكر شيء من الفسق عليه كما بيناه
في شرح الكسنى الدعوى على غير ذى اليد لا تسمع إلا في دعوى الغصب
في المنقول وأما في الدور والعقار فلا فرق كما في اليمينية شهادة الزوج على
زوجته مقبولة إلا بزناها وقد قذفها كما في حد القذف وفيما إذا شهد على إقرارها
بأنها أمة لرجل يدعيها فلا تقبل إلا إذا كان الزوج أعطاها المهر والمدعى
يقول أذنت لها في النكاح كما في شهادات الخبائية تقبل شهادة الذمي على
مثله إلا في مسائل فيما إذا شهد نصرانيان على نصراني أنه قد أسلم حيا كان
أو ميتا فلا يصلى عليه بخلاف ما إذا كانت نصرانية كما في الخلاصة إلا إذا كان
ميتا وكان له ولي مسلم يدعيه فإنها تقبل للآثر ويصلى عليه بقول وليه كما في
الخبائية وفيما إذا شهدوا على نصراني ميت بدين وهو مديون مسلم وفيما إذا شهدا
عليه بعين اشتراها من مسلم وفيما إذا شهد أربعة نصارى على نصراني أنه زنى
بمسلمة إلا إذا قالوا استكرهها فيجد الرجل وحده كما في الخبائية اهـ وقد نقلناه في كتاب
المحدود (ثم قال) وفيما إذا ادعى مسلم عبدا في يد كافر فشهد كافران أنه عبده
قضى به فلان القاضي المسلم لم له كما في البدائع لا تقبل شهادة الإنسان لنفسه إلا في
مسئلة القتال إذا شهد بعمفو ولى المقتول وصورته في شهادات الخبائية ثلاثة قتلا
رجلا عبدا ثم شهدوا بعد التوبة أن الولي عفى عنا قال الحسن لا تقبل شهادتهم إلا أن
يقول اثنان منهم عفى عنا وعن هذا الواحد في هذا الوجه قال أبو يوسف تقبل

في حق الواحد وقال المحسن تقبل في حق الكل اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات
(ثم قال) وكتبنا في قاعدة اليقين لا يزول بالشك أن من أذنب لمحمد انسان وادعى
انه ميتة فلا شهود أن يشهدوا انه ذكبة بحكم المحال كما في البرازية وعلى هذا
فرعت لورأوا شخصاً ليس عليه آثار مرض أقر بشئ لهم أن يشهدوا أنه أقر وهو صحيح
وكذا عكسه لورأوه في فراش أو به مرض ظاهر فلهم أن يشهدوا انه كان مريضاً
عمل بالمحال لكن لو قال لهم أنا صحيح هل لهم أن يشهدوا بصحته أو يحكموا قوله فان
ظهر لهم ما يدل على صحته شهدوا بها والا حكموا قوله وينبغي أن يسألهم القاضي هل
ظهر عليه ما يدل على مرضه فان أخبروه به لم يعمل بأخباره أنه صحيح والعمل به وهي
حادثة الفتوى وفي جنائيات البرازية شهدوا على رجل انه جرحه ولم يزل صاحب
فراش حتى مات بحكم به وان لم يشهدوا انه مات من جراحته لانهم لا علم لهم به وكذا
لا يشترط في المحائط المسائل أن يقولوا مات من سقوطه لان اضافة الاحكام الى
السبب الظاهر لازم لا الى سبب يتوهم الا ترى أنه لا يجب القسامة في ميت بمجمل على
رقبته حية ماتوية اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال) تقبل شهادة العتيق
لمعتقه لا في مسئلة ما اذا شهدا بالثمن عند اختلافهما كما في الخلاصة وتقبل عليه الا
في مسئلة ذكرناها في الشرح قال في بسط الانوار للشافعية من كتاب القضاء ما لفظه
وذ كرجاعة من أصحاب الشافعي وأبي حنيفة اذا لم يكن للقاضي شيء من بيت المال
فله أخذ عشر ما يتولى من أموال اليتامى والاقواق ثم بالغ في الانكار اه ولم أر هذا
لاصحابنا لكن في الخبائية ذكر العشر للمتولى في مسئلة الطاحونة لا تخلف مع
البرهان الا في ثلاث ذكرناها في الشرح دعوى دين على الميت وفي استحقاق
المبيع ودعوى الا بقاء لا تخلف بلا طلب المدعى الا في أربع على قول أبي يوسف
مذكورة في الخلاصة تقبل الشهادة حسبة بلا دعوى في ثمانية مواضع
مذكورة في منظومة ابن وهبان في الوقف وطلاق الزوجة وتعليق طلاقها وحرية
الامة وتديرها والخلع وهلال رمضان والنسب وزدت خمسة من كلامهم أيضاً
حد الزنا وحد الشرب والابلاء والظهار وروحة المصاهرة والمراد بالوقف الشهادة
بأصله وأما بر يه فلا وعلى هذا لا تجمع الدعوى من غير من له الحق فلا جواب لها
فالدعوى حسبة لا تجوز والشهادة حسبة بلا دعوى جائزة في هذه المواضع فليحفظ
ثم زدت سادسة من القنية فصارت أربعة عشر موضعاً وهي الشهادة على دعوى

مولاه نسبة ولم أر صريحاً جرح الشاهد بحسبة من غير سؤال القاضي وأعلم أن شاهد
الحسبة إذا أخر شهادته بالاعتذار بفسق ولا تقبل شهادته نصوا عليه في الحدود
وطلاق الزوجة وعق الامه وظاهر ما في القنية أنه في السك والظهيرية
واليتيمة وقد ألفت فيها رسالة ولنا شاهد بحسبة وليس لنا مدعى بحسبة الا في دعوى
الموقوف عليه أصل الوقف فانها تسمع عند البعض والفتوى على أنه لا تسمع
الدعوى الا من المتولى كما في البرازية من الوقف فاذا كان الموقوف عليه لا تسمع
دعواه فالاجنبى بالاولى وظاهر كلامهم انها لا تسمع من غير الموقوف عليه اتفاقاً
وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) وهل يقبل تجريح الشاهد بحسبة
الظاهر نعم لكونه حقاً لله سبحانه وتعالى لا يحسمال بين المولى وعبده قبل ثبوت
عقته الا في ثلاث مذكورة في منية المفتى اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال)
ولا يحسمال بين المنقول وبين المدعى عليه الا في موضعين منها أيضاً لا يلزم المدعى
بيان السبب وتصح بدونه الا في المثالبات ودعوى المرأة الدين على تركه زوجها
والثانية في جامع الفصولين والاولى في الشرح من الدعوى الشهادة بحرية العبد
بدون دعواه لا تقبل عند الامام الا في مسألتين الاولى اذا شهد بحريته الاصلية
وأمه حية تقبل لا بعد موتها الثانية شهدا بأنه أوصى له باعتاقه تقبل وان لم يدع
العبد وهما في آخر الهادية والاولى مفرعة على الضعيف فان الصحيح عنده اشترط
دعواه في العارضة والاصلية كما قدمناه ولا تسمع دعوى الاعتاق من غير العبد
الا في مسألة من باب التحالف من المحيط باع عبداً ثم ادعى على المشتري الشراء
والاعتاق وكان في يدا المائع تسمع فيهما وان كان في يدا المشتري تسمع في الشراء فقط
ولا يشترط لصحة دعوى الحرية الاصلية ذكر اسم أمه ولا اسم أبيه ولا اسم أبي أمه مجواز
أن يكون حراً الاصل وأمه رقيقة صرح به في آخر الهادية وجامع الفصولين وكذا في
الشهادة بحرية الاصل كما في دعوى القنية اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال)
القضاء بعد صدوره صحيحاً لا يبطل بابطال أحد الا اذا أقر المقتضى له ببطلانه فإنه
يبطل الا في المقتضى بحريته اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) وفيما اذا ظهر
الشهود عبداً أو محمدين في قذف بالبدنية فإنه يبطل القضاء لكونه غير صحيح
يخالف المنكر الا في احدى وثلاثين مسألة بينها في شرح السكندر اذا ادعى رجلان
كل منهما على ذي اليد استحقاق ما في يده فأقر لا أحدهما وأنكر الآخر لم يستحق

للمسكر منهما الا في ثلاثة دعوى الغصب والايديع والاعارة فانه يستخلف للمسكر
 بعد اقراره لاحدهما كما في الخاتمة مفصلا اه وقد نقلناه في كتاب الغصب وكتاب
 الامانات (ثم قال) في الخلاصة كل موضع لو اقر به يلزمه فاذا أنكره يستخلف
 الا في ثلاث وذكرها والصواب الا في اربع وثلاثين وقد ذكرتها في الشرح
 يجوز قضاء الامر الذي يولي القضاة وكذلك كتابته الى القاضي الا ان يكون
 القاضي من جهة الخليفة فقضاء الامر لا يجوز كذا في المتن وقد اقيمت بأن تولية
 باشا مصر قاضيه بالبحكم في قضية بمصر مع وجود قاضيه المولى من السلطان باطلة لانه لم
 يفوض اليه ذلك ذكر الصدر الشهيد في شرح ادب القاضي ان المولى لا يكون
 قاضيا قبل وصوله الى محله فقضاءه جواز قبول الهدية قبل الوصول مطلقا وعدم
 جوازه استنابته بارسال نائب له في محل قضائه وعمل القضاة الا ان على ارسال
 نائب حين التولية في بلاد السلطان وانظاره باذن السلطان وحينئذ لا كلام
 فيه حادثه ادعى انه غرس اثلاثي أرض محدودة بكذا من مدة ثمانية عشر سنة
 على ان الارض ان ظهر لها مالك دفع أجرتها وان المدعى عليه يتعرض بغير حق
 وطالبه بذلك فأجاب المدعى عليه بأن الاصل المذكور غرسه مستأجر الوقف له
 فأحضر المدعى شاهدين شهدا بأنه غرسه في المدة المذكورة وزاد أحدهما بأنه
 واصل يده عليه في حكم القاضي بالملك للمدعى ولم يطلب المينة من المدعى عليه فثبتت
 عن الحكم فأجبت بأنه غير صحيح لان المدعى لم يبين فيها انه خارج أو ذو يدوعلى
 كل لا مطابقة بين الدعوى والشهادة والحاصل ان القاضي يستأنف الدعوى
 فان ذكر المدعى ان المدعى عليه واصل اليد وان كان خارج وصدقه المدعى عليه على
 وضع اليد أو برهن عليه ثم برهن على الغرس وشهدا على طبق الدعوى طلب من
 الناظر البرهان فان برهن على ما ادعى قدم برهانا الخارج لان الغرس مما يتكرر
 وليس كالتأجير وان ذكر المدعى انه واصل اليد وان الناظر المدعى عليه يعارضه
 وبرهن فبرهن الناظر على غراس المستأجر قدم برهانا الناظر لكونه خارجا وهل
 الترجيح لبينة الناظر لكونها تثبت الغرس بحق والاولى تثبته غصبا قلت لا ترجيح
 بذلك ثم ثبتت لو ارجأ في الغرس فأجبت بتقديم بينة الخارج الا اذا سبق تاريخ
 ذي اليد فقدم لان الغرس مما يتكرر وقال الزيلعي انه بمنزلة الملك المطلق وهذا
 حكمه ثم رأيت في غصب القنية لو غرس المسلم في أرض مسيحية كانت سبيلا اه

مقتضاه انه يكون الاثل وقفاً اذا كانت الارض وقفاً على أبناء السبيل وظاهر
 ما في الاسعاف انه لو غرس في الوقف ولم يغرس له كانت ملكاً لا وقفاً وذكر
 في خزانة المفتين من الوقف حكم ما اذا غصب أرضاً وبني فيها أو غرس اه وقد
 نقلناه في كتاب الوقف وكتاب الغصب (ثم قال) ولا تخالف اذا اختلف في الاجل
 الا في أجل السلم اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) دعوى دفع التعرض
 مسهوعة على المفتي به كما في دعوى النزاع لا كما في فتاوى
 قارئ الهداية اختلف الشاهدين مانع الا في احدى ودلائل مسئلة ذكرناها
 في الشرح اذا أخبر القاضى بشئ حال قضائه قبل منه الا اذا أخبر باقرار رجل
 بحد وتماه في شرح أدب القضاء للصدر الشهيد لا تسمع الدعوى بدين على الميت
 الاعلى وارث أو وصى أو موصى له فلا تسمع على غريم له كما في جامع الفصولين الا اذا
 وهب جميع ماله لاجنبي وسلم له فانها تسمع عليه لا كونه ذابداً كما في خزانة المفتين
 المدعى عليه اذا دفع دعوى المدعى الملك من فلان بأن فلاناً أودعه اياه اندفعت
 الدعوى بلا بينة الا في مسألتين الاولى اذا ادعى الارث منه فلا تدفع بخلاف
 دعوى الشراء منه الثانية اذا ادعى الشراء منه وقال أمرني بالقبض منك
 لم تدفع والفرق في فروق الكرايسى دعوى القضاء والشهادة عليه
 من غير تسمية القاضى لا تصح الا في مسألتين الاولى في الشهادة بالوقف
 أى بأن قاضياً من قضاة المسلمين قضى بخصته صحت اه وقد نقلناه
 في كتاب الوقف (ثم قال) الثانية الشهادة بالارث أى بأن قاضياً من
 القضاة قضى بأن الارث له صحت وهما في الخزانة ودعوى الفـعل من غير
 بيان الفاعل لا تسمع الا في أربعة مسألتين القضاء والثالثة الشهادة بأنه اشتراه
 من وصيه في صغره صحيحة وان لم يسموه الرابعة الشهادة بان وكيله باعه من
 غير بيان وكيله من خزانة المفتين الخامسة نسبة فعل الى متولى وقف من غير
 بيان من نصبه على التعمين اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) السادسة
 نسبة فعل الى وصى يتيم كذلك ويمكن رجوع الاخيرة الى الاولى اه وقد
 نقلناه هذه المسائل في أبوابها باب الوكالة والوقف والوصايا (ثم قال) القضاء
 بالحرية قضاء على الكافة الا اذا قضى بعق عن ملك مؤرخ فانه يكون قضاء على
 الكافة من ذلك التار يخ فلا تسمع فيه دعوى ملك بعده وتسمع قبله كما ذكره من لا

خسرو في الدرر والغرر اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) القول المنسكح
 الاجل الا في السلم فلم يدعيه اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) طلب الشراء
 يمنع دعوى الملك وكذا الاستيداع الا لضرورة كما اذا خاف من الغاصب تلف العين
 فاشترها أو أخذها ودیعه ذكره العماد في الفصول وفي جامع الفصولين يمكن
 بصيغة ينبغي اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثم قال) الجهالة في المنكوحه
 تمنع الصحة وفي المهران كانت فاحشة فمهر المثل والا فالوسط كعبد وفي البيع
 في المبيع أو الثمن تمنع الصحة الا اذا ادعى حقا في دار وادعى الا سحر حقا عليه في دار
 أخرى فتبايعا المحققين الجهولین فانه جائز وفي الاجارة تمنع الصحة في العين أو في
 الاجرة كهذا وهذا وفي الدعوى تمنع الصحة الا في الغصب والسرقة وفي الشهادة
 كذلك الا فيهما وفي الرهن وفي الاستحلاف تمنعه الا في ست هذه الثلاثة ودعوى
 حسانه مبهمه على المودع وتحويل الوصي عند انتهاء القاضی له وكذا المتولى وفي
 الاقرار لا تمنعه الا في مسئلة ذكرناها في بابه وفي الوصية لا تمنعها والبيان الى الموصي
 أو وارثه وفي المتيقن لو قال اعطوا فلانا شيئا أو جزأ من مالي اعطوه ماشاء واوفي
 الوكالة فان في الموكل فيه وتفاحشت منعت والا فلا وفي الوكيل تمنع كهذا وهذا
 وقيل لا وفي الطلاق والعتاق لا وعليه البيان وفي الحدود تمنع كهذا ان اه
 اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) لا يجوز لادعي عليه الانسكار اذا
 كان عالما بالحق الا في دعوى العيب فان للبايع انسكاره ليقم المشتري البيعة عليه
 ليقم من الرد على بائعه وفي الوصي اذا علم بالدين ذكره ما في بيوع النوازل اه
 وقد نقلناه في كتاب البيوع وفي كتاب الوصايا (ثم قال) اذا أقام الخسار ج بيعة على
 التساج في ملكه وذو اليد كذلك قدمت بيعة ذي اليد هكذا أطلق أصحاب المتون
 قلت الا في مسئلتين ذكرهما في خزنة الاكل من دعوى النسب الاولى لو كان
 النزاع في عبد رفق قال الخارج انه ولد في ملكي وأعتقته وبرهن وقال ذو اليد ولد
 في ملكي فقط قدم على ذي اليد بخلاف ما اذا قال الخارج دبرته أو كاتبته فانه
 لا يقدم الثانية لو قال الخارج ولد في ملكي وهو ابني من أمتي هذه قدم على ذي
 اليد اذا برهن الخارج وذو اليد على نسب صغير قدم ذو اليد الا في مسئلتين
 في الخزنة الاولى لو برهن الخارج على انه ابنه من امرأته هذه وهما حران واقام
 ذو اليد بيعة انه ابنه ولم ينسبه الى أمه فهو للخارج الثانية لو كان ذو اليد ذميا

والخارج مسلم فبرهن الذي بشهود من الكفار وبرهن الخارج قدم
 الخارج سواء برهن بمسلمين أو بكافرين ولو برهن الكافر بمسلمين قدم على
 المسلم مطلقا لا يقدم المسلم على الكافر ولا الكتابي على المجوسي في الدعاوى
 الادعوى النسب كفي خزنة الاكل اذا شهدوا له بانه وارث فلان من غير بيان
 سببه لا تقبل الا اذا شهدوا بان فلانا القاضي قضى بانه وارثه فانه يقبل كفي خزنة
 الاكل آخر الدعاوى اذا شهدوا له بقرابة بانه أخوه أو عمه أو ابن عمه لا بدان
 بينه وبينه أو أمه أو لأمه أو أمه الأبي وابن والبنت وابن الابن والاب والام كما
 في الخزنة المحجة بينة عادلة أو اقرار أو نكول عن عين أو عيدين أو قسامة أو علم
 القاضي بعد تولية أو قرينة قاطعة وقد أوضحناه في الشرح من الدعوى الا ان
 القوي على قول محمد المرجوع اليه انه لا اعتبار بعلم القاضي وفي جامع الفصولين
 وعليه القوي وعليه مشايخنا كفي البرازية من المسائل الخمسة من الدعاوى
 القول قول الاب انه أنفق على ولده الصغير مع العين ولو كانت النفقة مفروضة
 بالقضاء أو بفرض الاب ولو كذبت له الام كفي نفقات الخيانة بخلاف ما لو ادعى
 الاتفاق على الزوجة وانكرت وعلى هذا يمكن ان يقال المدينون اذا ادعى الايقاع
 لا يقبل قوله الا في مسألة اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وكتاب المداينات
 (ثم قال) اذا تنازع رجلان في عين ذكر العجادي أنها على ست وثلاثين وجها
 وقلت في الشرح انها على خمسة وأثنى عشر التصديق اقرار الا في الحدود
 كفي الشرح من دعوى الرجلين اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار وفي كتاب
 الحدود (ثم قال) لا يقضى بالقرينة الا في مسائل ذكرتها في الشرح من باب
 التحالف القاضي اذا حكم في شيء وكتب في السجل يجعل كل ذي حجة على حجة
 اذا كانت له وخمس من السجلات لا يجعل القاضي كل ذي حجة على حجة النسب
 والمحكم بشهادة القابلة وفسخ النكاح بالعنة وفسخ البيع بالاباق وتفسيق
 الشاهد كذا في الخلاصة من كتاب المحاضر والسجلات اه (يقول جامعه) وهذه
 هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب القضاء والشهادات والدعوى (قال المؤلف
 في القاعدة الاولى لاثواب الايانية مانصه) وأما القضاء فقالوا انه من العبادات
 فالثواب عليه متوقف عليها وكذا اقامة الحدود والتعازير وكل ما يتعاطاه
 المحكام والولاية وكذا تحمل الشهادة وادائها اه (وقال في القاعدة الثانية

الامور بمقتضاها في ضابط فيما اذا عين وأخما مانصه) وعلى هذا الشاهد اذا
 ذكر ما لا يحتاج اليه فاختطأ فيه لا يضره قال في البرازية لو سأهم القاضي عن لون
 الدابة فذكر اللون ثم شهدوا عند الدعوى وذكروا اللون أخريقبل والتماقض فيما
 لا يحتاج اليه لا يضره (وقال في القاعدة الثالثة اليقين لا يزول بالشك من
 بحث الاصل بقاء ما كان على ما كان مانصه) ومن فروغ ذلك ما لو كان لزيد على
 عمرو ألف مثلاً فبرهن عمرو على الاداء أو البراء فبرهن زيد على ان له عليه ألفاً
 لم تقبل حتى يبينوا انها حادثة بعد الاداء أو البراء اه (ثم قال) ادعت المرأة
 عدم وصول النفقة والكسوة المقررتين في مدة مديدة فالقول لها لان الاصل
 بقاءه ما في ذمته كالمدينون اذا أنكر أو ادعى دفع الدين وانكر الدائن الخ وقد
 نقلنا بقية هذه العبارة في كتاب الطلاق وفي كتاب البيع للنسابة فراجعها
 (وقال في بحث الاصل بقاء ما كان على ما كان مانصه) اختلف المتابعان في
 الطوع فالقول لمن يدعيه لانه الاصل وان برهننا بقيمة مدعى الاكراه أو لى وعليه
 الفتوى كما في البرازية ولو ادعى المشتري ان اللحم لحم ميتة أو ذبيحة المحوسى وأنكر
 البائع لم أره الآن ومقتضى قولهم القول لمدعى البطلان لكونه منكراً أصل
 البيع ان يقبل قول المشتري وباعتبار ان الشاة في حال حياتها محرمة فالمشتري
 متمسك بأصل التحريم الى ان يتحقق زواله اه وقد نقلناه في كتاب البيوع
 أيضاً (ثم قال) قاعدة الاصل براءة الذمة * ولذا لم يقبل في شغلها شاهد واحد ولذا
 كان القول قول المدعى عليه لموافقة الاصل والبيئة على المدعى لدعواه ما خالف
 الاصل فاذا اختلفا في قيمة المتلف والمغصوب فالقول قول الغارم لان الاصل البراءة
 عما زاد اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال في قاعدة ما ثبت بيقين
 لا يرتفع الا بيقين مثله والمراد به غالب الظن مانصه) وهنا فروغ لم أره الآن الاول
 لو كان عليه دين وشك في قدره وينبغي لزوم اخراج القدر المتيقن اه وقد نقلناه
 في كتاب المداينات (ثم قال) وفي البرازية من القضاء اذا شك فيما يدعى عليه
 ينبغي أن يرضى خصمه ولا يخالف احترازاً عن الوقوع في المحرام وان أبى خصمه
 الا حلفه أن اكبر رأيه ان المدعى محق لا يخلف وان انه مبطل ساغ له الخلف اه
 (وقال في قاعدة الاصل عدم مانصه) ولو ادعت المرأة النفقة على الزوج بعد
 فرضها فادعى الوصول اليها وأنكرت فالقول لها كالدائن اذا أنكر وصول الدين

ولو ادعت المرأة نفقة أولادها الصغار بعد فرضها ادعى الأب الاتفاق فالقول له
مع اليقين كما في الحمانية والثانية خرجت عن القسادة وليتأمل اه وقد نقلناه
في كتاب الطلاق (ثم قال) ومنها لو اختلفا في قبض المبيع والعين المؤجرة فالقول
لمنكره وهي في اجارة التهذيب اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) ومنها
لو ثبت عليه دين باقراره أو ببينة فادعى الاداء أو البراءة فالقول للدائن لان الاصل
العدم اه (ثم قال) ومنها لو اختلفا في قدم العيب وأنكره البائع فالقول له
واختلف في تعيله قيل لان الاصل عدمه وقيل لان الاصل لزوم العقد ومنها
لو اختلفا في اشتراط الخيار ف قيل القول لمن نفاه عملاً بأن الاصل عدمه وقيل لمن
ادعاه لانه ينكر لزوم العقد وقد حكمنا القولين في الشرح والمعتمد الاول اه وقد
نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) ومنها لو اختلفا في رؤية المبيع فالقول للمشتري
لان الاصل عدمها ولو اختلفا في تغيير المبيع بعد رؤيته فلا بائع الخ وقد نقلنا بقيته
في كتاب البيوع فراجع (وقال في قاعدة الاصل اضافة الحادث الى اقرب أوقاته
مانصه) ومنها ادعت ان زوجها أباها في المرض وصار فارافترت وقالت
الورثة أباها في الصحة فلا ترث كان القول قولها فترث اه وقد نقلناه في كتاب
الطلاق (ثم قال) ونخرج عن هذا الاصل مسألة السكر من مسائل شتى من القضاء
وان مات ذمي فقالت زوجته أسلمت بعد موته وقالت الورثة أسلمت قبل موته
فالقول لهم مع ان الاصل المذكور يقتضي ان يكون القول لها وبه قال زفر واما
نحو جوارن هذه القاعدة فيها لاجل تحكيم الحال وهو ان سبب الحرمان ثابت
في الحال فثبت فيما مضى اه (ثم قال) ومما فرعته على الاصل في التهمة وغيرها
لو أقر لوارث ثم مات فقال المقر له أقر في الصحة وقالت الورثة في مرضه فالقول قول
الورثة والبيينة بيينة المقر له وان لم تقم بيينة وأراد استخلاصهم فله ذلك اه ومما
فرعته على هذا الاصل قولهم لو مات مسلم وتحتة نصرانية فجاءت مسلمة بعد موته
فقالت أسلمت قبل موته وقالت الورثة بعد موته فالقول لهم ذكره الزيلعي في مسائل
شتى من القضاء ومما خرج عن هذا الاصل لو قال القاضى بعد عزله لرجل أخذت
منك ألفاً ودفعتها الى زيد قضيت بها عليك فقال الرجل أخذتها ظمأ بعد العزل
فالصحيح ان القول للقاضى مع ان الفعل حادث فكان ينبغي ان يضاف الى اقرب
أوقاته وهو وقت العزل وبه قال البعض واختاره السرخسي لمكن المعتمد الاول

لان القاضي أسنده الى حالة منافية للضمان وكذلك اذا زعم المأخوذ منه انه فعله
 قبل التقليد للقضاء اهـ (ثم قال) وخرج منه أيضا ما لو قال العبد لغيره بعد العتق
 قطعت يدك وأنا عبد و قال المقر له بل قطعتها وأنت حر كان القول للعبد وكذا
 لو قال المولى لعبد قد أعتقه قد أخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وأنت عبد
 فقال المعتق أخذتها بعد العتق كان القول قول المولى (ثم قال) وكذا الوكيل
 بالبيع اذا قال بعث وسلمت قبل العزل وقال الموكل بعد العزل كان القول للوكيل
 ان كان المبيع مستهلكا وان كان قائما فالقول قول الموكل اهـ وقد نقلناه في كتاب
 الوكالة (ثم قال في الفائدة الثالثة في الاستصحاب مانصه) وفي اقرار البرازية صب
 دهن الانسان عند الشهود فادعى مالكة الضمان وقال كانت نجمة لوقوع فارة
 فالقول للصاب لانكاره الضمان والشهود يشهدون على الصب لا على عدم
 النجاسة وكذلك أنلف لمح طواف فطوبى بالضمان فقال كان مبيتة فالتفتها
 لا يصدق وللشهود أن يشهدوا انه لم يذكي بحكم المحال قال القاضي لا يضمن
 فاعترض عليه بمسئلة كتاب الاستحسان وهو ان رجلا قتل رجلا وقال كان ارتد
 أو قتل أبي فقتلته قصاصا أو لردة لا يسمع فأجاب وقال لانه لو قبل لادى الى فتح
 باب العدوان فانه يقتل ويقول كان القتل لذلك وأمر الدم عظيم فلا يهل بخلاف
 المال فانه بالنسبة الى الدم أهون حتى حكم في المال بالنكول وفي الدم يحبس
 حتى يقرأ ويخلف واكتفى بيمين واحدة في المال وبخمس يمين في الدم اهـ (وقال
 في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) ووقعنا عزل الوكيل على علمه
 دفعا للمعرج عنه وكذا القاضي وصاحب وظيفة ومنه ايا حجة النظر للطبيب
 وللشاهد وعند الخطبة والسيد اهـ وقد نقلنا بعضه في كتاب النكاح وكتاب
 الوكالة وكتاب العتق (ثم قال) ومنه استقاط الاثم عن المجتهدين في الخطاء والتيسير
 عليهم بالاكتفاء بالظن ولو كفوا الاخذ باليقين لشق وعسر الوصول اليه ووسع
 أبو حنيفة في باب القضاء والشهادات تيسيرا فصح تولية الفاسق وقال ان فسقه
 لا يعزله وانما يستحقه ولم يوجب تركية الشهود ولا محال المسكين على الصلاح
 ولم يقبل المجرح المجرد في الشاهد ووسع أبو يوسف في القضاء وفي الوقف والغتوى
 على قوله فيما يتعلق بما يجوز للقاضي تلقين الشاهد وجوز كتاب القاضي الى
 القاضي في غير سفر ولم يشترط فيه شيئا مما شرطه الامام اهـ (وقال في الثامنة

ما يبيع للضرورة يتقدر بقدرها وينبغي ان يخرج على هذه القاعدة الشهادة
 على الشهادة اذا كان الاصل مريضا فصح بعد الاشهاد أو مسافرا فقدم ان يبطل
 الاشهاد على القول بأنها لا تجوز الموت الاصل أو مرضه أو سفره اه (ثم قال
 في الثالثة الضرر لا ينزل بالضرر مانصه) ومن فروعه اعدم وجوب العماراة على
 الشريك وانما يقال لمريدها أنفق واحبس العين الى استيفاء قيمة البناء أو ما
 أنفقته فالاول ان كان بغير اذن القاضى والثانى ان كان باذنه وهو المعتمد وكتبنا
 في شرح المكنز في مسائل شتى من كتاب القضاء ان الشريك يجبر عليها في ثلاث
 مسائل اه وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب الشراكة أيضا (قال في تنبيهه يحمل
 الضرر الخاص لدفع ضرر عام وعليه فروغ مانصه) ومنها يبيع مال المديون
 المحبوس عندهما القضاء دينه دفعا للضرر عن الغرماء وهو المعتمد اه وقد نقلنا
 هذه العبارة في المحرر أيضا (ثم قال) ومنها منع اتخاذ نفوت للطبخ بين البزازين
 وكذا كل ضرر عام كذا في الكافي وغيره وتماه في شرح منظومة ابن
 وهبان من الدعوى اه وقد نقلناه في الخطر (ثم قال) ومنها حبس الاب
 اذا امتنع عن الاتفاق على ولده بخلاف الديون اه أى فان الاب لا يجبس في دين
 ولده اه (قال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) ومنه قبول الهدية
 للقاضى ممن له عادة بالاهداء له قبل توليته بشرط ان لا يزيد على العادة فان زاد
 عليها رد الزائد اه (وقال في المبحث الثانى من القاعدة السادسة العادة محكمة
 مانصه) ومنها البطالة في المدارس الى ان قال وقد اختلف في أخذ القاضى ما رتب
 له من بيت المال يوم بطالته فقال في المحيط انه يأخذ يوم البطالة لانه يستريح
 لليوم الثانى وقيل لا يأخذ اه وفي المنية القاضى يستحق الكفاية من بيت
 المال في يوم البطالة على الاصح واختاره في منظومة ابن وهبان وقال انه الاظهر
 اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الوقف فراجع اه (ثم قال) الثالث لم أر بماذا تثبت
 العادة بالاهداء للقاضى المقضية للقبول اه (وقال في فصل تعارض العرف مع
 اللغة من المبحث الرابع العرف الذى تحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن والسابق
 دون المتأخر مانصه) وكذا الدعوى لا تنزل على العادة لان الدعوى والاقرار اخبار
 بما تقدم فلا يقيده العرف المتأخر بخلاف العقد فانه باشره للحال فقيده العرف
 قال في البزازية من الدعوى معزيا الى اللامشى اذا كانت النقود في البلد مختلفة

أحدها أروج لا تصح الدعوى ما لم يبين اه وقد نقلنا تمام هذه العبارة في الاقرار
فراجعهم (ثم قال في المبحث الرابع مانصه) لو كان اليتيم في بلد وماله في بلد آخر فهل
النظر عليه لقاضي بلد اليتيم أو لقاضي بلد ماله مرحوبا بالاول اه وقد نقلناه
في كتاب الوصايا وفي كتاب الوقف (ثم قال) وقد اختلفوا فيما اذا كان العقار
لا في ولاية القاضى وتنازع فيه عند قاض آخر فمنهم من لم يصح قضاءه ومنهم من نظر
الى التداعى والتراجع واختلف التصحيح في هذه المسئلة اه وقد نقلنا هذه المسئلة
في مسائل منثورة أيضا اه وقد نقلناه في كتاب الوقف أيضا (ثم قال في القاعدة
الاولى الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد مانصه) ومنها لو حكم القاضى برد شهادة
الغاسق ثم تاب فأعادها لم تقبل وعليه لبعضهم بأن قبول شهادته بعد التوبة يتضمن
نقض الاجتهاد بالاجتهاد وأصله كما في الخلاصة من ردت شهادته لعلة ثم زالت ثم
أعادها في تلك المحادثة لم تقبل الا في أربعة الصي والعبد والكافر والاعمى اه
(يقول جامعهم) وقوله فأعادها أى عند القاضى الاول أما لو كان عند قاض آخر فانه
يقبل كما أفاده المحوى اه (ثم قال) وعلى هذا مسئلة في الشهادات شهدت طائفة بقتله
يوم النحر بمكة وطائفة بموته بالكوفة لغسان قضى بأحدهما قبل حضور الاخرى
لم تعتبر الثانية لاتصال القضاء بها اه (ثم قال) ومنها لو حكم الحاكم بشئ ثم
تغير اجتهاده لا ينقض الاول ويحكم في المستقبل بما رآه ثانيا ومنها حكم القاضى
في المسائل الاجتهادية لا ينقض وهو معنى قول أصحابنا في كتاب القضاء واذ ارفع
اليه حكم الحاكم اه ضاه ان لم يخالف الكتاب والسنة والاجماع وقد بينا شروط
القضاء ومعنى الامضاء في شرح الكنز وكتبنا المسائل المستثناة في النوع الثانى اه
(ثم قال) ثم اعلم ان بعضهم استثنى من هذه القاعدة أعنى الاجتهاد لا ينقض
بالاجتهاد مسئلتين احدهما انقض القضية اذا ظهر فيها غيب فاحش الى ان قال
فهو كالوظهر خطأ القاضى بفوات شرط فانه ينقض قضاؤه الثانية اذا رأى الامام
شيئا ثم مات أو عزل فللثانى تغييره حيث كان من أمور العامة والجواب ان هذا حكم
يدور على المصلحة فان رآها الثانى وجب اتباعها (تنبيهات) الاول كثر في زماننا
وقبله ان المؤثمين يكتبون عقب الواقعة عند القاضى من يسمع ونكاح واجارة
ووقف واقرار وحكم بوجبه فهل يمنع النقض لورفع الى قاض آخر فأجبت مرارا
بأنه ان كان في حادثة خاصة به ودعوى صحيحة من خصم على خصم منعه والا فلا

ما أوجب للضرورة يتقدر بقدرها وينبغي ان يخرج على هذه القاعدة الشهادة على الشهادة اذا كان الاصل مريضاً فصح بعد الاشهاد أو مسافراً فقدم ان يبطل الاشهاد على القول بأنها لا تجوز الاموت الاصل أو مرضه أو سفره اه (ثم قال في الثالثة الضرر لا يزال بالضرر مانصه) ومن فروعه اعدم وجوب العمارة على الشريك وانما يقال لمريدها أنفق واحبس العين الى استيفاء قيمة البناء أو ما أنفقته فالاول ان كان بغير اذن القاضي والثاني ان كان باذنه وهو المعتمد وكتبنا في شرح السكز في مسائل شتى من كتاب القضاء ان الشريك يحبس عليها في ثلاث مسائل اه وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب الشركة أيضاً (قال في تنبيهه يحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام وعليه فروغ مانصه) ومنها يبيع مال المديون المحبوس عندهما القضاء دينه دفعا للضرر عن الغرماء وهو المعتمد اه وقد نقلنا هذه العبارة في المجزأ أيضاً (ثم قال) ومنها منع اتخاذ نفوت للطبخ بين البازين وكذلك كل ضرر عام كذلك في الكافي وغيره وتمامه في شرح منظومة ابن وهبان من الدعوى اه وقد نقلناه في الحظر (ثم قال) ومنها حبس الاب اذا امتنع عن الانفاق على ولده بخلاف الديون اه أى فان الاب لا يحبس في دين ولده اه (قال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) ومنه قبول الهدية للقاضي ممن له عادة بالاهداؤه قبل توليته بشرط ان لا يزيد على العادة فان زاد عليها رد الزائد اه (وقال في المبحث الثاني من القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) ومنها البطالة في المدارس الى ان قال وقد اختلف في أخذ القاضي ما رتب له من بيت المال يوم بطالته فقال في المحيط انه يأخذ يوم البطالة لانه يستريح لليوم الثاني وقيل لا يأخذ اه وفي المنية القاضي يستحق الكفاية من بيت المال في يوم البطالة على الاصح واختاره في منظومة ابن وهبان وقال انه لا يظهر اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الوقف فراجع اه (ثم قال) الثالث لم أر بماذا ثبت العادة بالاهداء للقاضي المتقاضى للقبول اه (وقال في فصل تعارض العرف مع اللغة من المبحث الرابع العرف الذي تحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن والسابق دون المتأخر مانصه) وكذا الدعوى لا تنزل على العادة لان الدعوى والاقرار اخبار بما تقدم فلا يبيده العرف المتأخر بخلاف العقد فانه باشره للعالم فبيده العرف قال في البزاية من الدعوى معزي الى اللامشى اذا كانت النقود في البلد مختلفة

أحدها أروج لا تصح الدعوى ما لم يمين اه وقد نقلنا تمام هذه العبارة في الاقرار
 فراجع اه (ثم قال في المبحث الرابع مائة هـ) لو كان اليتيم في بلد وماله في بلد آخر فهل
 النظر عليه لقاضي بلد اليتيم أو لقاضي بلد ماله صرحوا بالاول اه وقد نقلناه
 في كتاب الوصايا وفي كتاب الوقف (ثم قال) وقد اختلفوا فيما اذا كان العقار
 لافي ولاية القاضي وتنازع فيه عند قاض آخر فمنهم من لم يصح قضاءه ومنهم من نظر
 الى التداعي والترافع واختلف التصحيح في هذه المسئلة اه وقد نقلنا هذه المسئلة
 في مسائل منشورة أيضا اه وقد نقلناه في كتاب الوقف أيضا (ثم قال في القاعدة
 الاولى الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد ما نصه) ومنها لو حكم القاضي برد شهادة
 الفاسق ثم تاب فأعادها لم تقبل وعلله لبعضهم بأن قبول شهادته بعد التوبة يتضمن
 نقض الاجتهاد بالاجتهاد وأصله كما في الخلاصة من ردت شهادته لعله ثم زالت ثم
 أعادها في تلك النجاسة لم تقبل الا في أربعة الصبي والعبد والكافر والاعمى اه
 (يقول جامعهم) وقوله فأعادها أي عند القاضي الاول أما لو كان عند قاض آخر فإنه
 يقبل كما أفاده المحوى اه (ثم قال) وعلى هذا مسئلة في الشهادات شهدت ما ثبته بقوله
 يوم النحر بمكة وما ثبته بموتة بالكوفة لغتسا فان قضى بأحدهما قبل حضور الاخرى
 لم تعتبر الثانية لاتصال القضاء بها اه (ثم قال) ومنها لو حكم الحاكم بشئ ثم
 تغير اجتهاده لا ينقض الاول ويحكم في المستقبل بما رآه ثانيا ومنها حكم القاضي
 في المسائل الاجتهادية لا ينقض وهو معنى قول أصحابنا في كتاب القضاء واذا رفع
 اليه حكم حاكم اه ضاه ان لم يخالف الكتاب والسنة والاجماع وقد بينا شروط
 القضاء ومعنى الامضاء في شرح المكنز وكتبنا المسائل المستثناة في النوع الثاني اه
 (ثم قال) ثم اعلم ان بعضهم استثنى من هذه القاعدة أعنى الاجتهاد لا ينقض
 بالاجتهاد مسلتين احدهما نقض القسمة اذا ظهر فيها غبن فاحش الى ان قال
 فهو كما لو ظهر خطأ القاضي بفوات شرط فإنه ينقض قضاؤه الثانية اذا رأى الامام
 شيئا ثم مات أو عزل فللثاني تغييره حيث كان من أمور العامة والجواب ان هذا حكم
 يدور على المصلحة فان رآها الثاني وجب اتباعها (تنبهات) الاول كثير في زماننا
 وقبله ان الموثقين يكتبون عقب الواقعة عند القاضي من يبيع ونكاح وإجارة
 ووقف وقرار وحكم بموجبيه فهل يمنع النقص لو رفع الى قاض آخر فأجبت مرارا
 بأنه ان كان في حادثة خاصة به ودعوى صحيحة من خصم على خصم منعه والا فلا

يكون حكماً صحيحاً تمسكاً بما ذكره العمادى فى فصوله وتبعه فى جامع الفصولين
 والكردرى فى فتاواه السبازية والعلامة قاسم فى فتاواه من ان شرط نفاذ
 القضاء فى المجتهدين بان يكون فى حادثة ودعوى فان فات هذا الشرط كان
 فتوى لاحكام وزاد العلامة قاسم ان الاجماع عليه فقال ولو قضى شافعى بموجب
 بيع العقار لا يكون قضاءً بانه لا شفعة للجار ولو كان القاضى حنفياً لا يكون
 قضاءً بان الشفعة للجار الى آخر ما ذكره من الفروع ومشى عليه ابن الغرس
 وأوضحه بامثلة الثانية لوقال الموثق وحكم بموجب حكم صحيح شرعياً مستوفياً
 شرائطه الشرعية فهل يكتب به فأجبت مراراً بأنه لا يكتب به ولا بد من بيان تلك
 الحادثة والدعوى وكيفية الحكم لما فى الملتقط من كتاب الشهادات ولو
 كتب فى السجل ثبت عندى بما ثبت به المحوادث المحكمية انه كذا لا يصح
 ما لم يبين الامر على التفصيل بل ثم قال وحكى انه لما استقضى قاضى عنبسة ببخارى
 كان يكتب الامام المحلوى فى محاضرهم لا فإوردوا عليه اجوبته فى سجلات
 كتبت تلك النسخة بعينها بنعم فقال انكم لا تفسرون الشهادة وقبلك القاضى على
 السجدى وقبله شيخنا أبو على النسفى وكان لا يخفى عليه او ما أذنت وأمثالك لا تتق
 بالوقوف على حقيقة ذلك فلا بد من التفسير وعن السيد الامام أبى شجاع قال كنا
 نتسائل فى ذلك كما شيخنا حتى طالبهم بتفسير الشهادة فلم يأتوا بها صحيحة فتحقق
 عندى ان المواب هو الاستفسار اه وفى الخلاصة من كتاب المحاضر والسجلات
 الاصل فى المحاضر والسجلات أن تبالغ فى الذكروا البيان بالصرح ولا يكتب
 بالاجمال حتى قيل لا يكتب فى المحضر أن يكتب حضر فلان وأحضر معه فلانا هادعى
 هذا الذى حضر عليه ولا يمكن يكتب هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره الى
 أن قال وكذا لا يكتب فى بذكر قوله فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد ما لم يذكر
 عقب دعوى المدعى هذا الى أن قال ويكتب فى السجل حكم القاضى ولفظة
 الشهادة بتمامها ولا يكتب بمباي كتب ثبت عندى على الوجه الذى ثبت به
 المحوادث المحكمية الخ وحكى فيها واقعة المحلوى مع قاضى عنبسة الى أن قال
 والمختار فى هذا الباب أن يكتب فى السجلات دون المحاضر لان السجل لا يرد من
 مصر آخر فلا يكون فى التدارك خرج اه الثالث انه لا فرق بين الحكم بالصحة وبين
 الحكم بالموجب باعتبار الاستواء فى الشرط السابق فان وقع التنازع بين الخصمين

في الحجة كان الحكم بها صحيحا وان لم يقع بينهما تنازع فيها فلا وكذا الحكم بالموجب
 ان وقع التنازع في موجب خاص من مواجب ذلك الشيء الثابت عند القاضى
 ووقعت الدعوى بشرطها كان حكما بذلك الموجب فقط دون غيره والا فلا فاذا
 أقر بوقف عقاره عند القاضى وشروط فيه شروطا وثبت ملكه لما وقفه وسلمه الى
 ناظر ثم تنازعا الى قاض حنفى وحكم بحجة الوقف ولزومه وموجبه لا يكون حكما
 بالشروط فلو وقع التنازع في شرط من الشروط عند مخالف كان له ان يحكم
 بمقتضى مذهبه ولا يمنع حكم الحنفى السابق اذ لم يحكم بمقتضى الشرط انما حكم
 بأصل الوقف وما تضمنه من صحة الشروط فليس للشافعى الحكم باطله باعتبار
 شرط الغلة له أو النظر أو الاستبدال اهـ وقد نقلنا هذه العبارة ايضا في كتاب الوقف
 (ثم قال) الرابع بينا في الشرح حكم ما اذا حكم بقول ضعيف في مذهبه أو برواية
 مرجوع عنها وما اذا خالف مذهبه عامدا أو ناسيا الخامس مما لا ينفذ القضاء به
 ما اذا قضى بشئ مخالف للاجماع وهو ظاهر وما خالف الأئمة الاربعة بخالف للاجماع
 وان كان فيه خلاف لغيرهم فقد صرح في التحرير ان الاجماع انعقد على عدم
 العمل بمذهب مخالف للاربعة لانضباط مذاهبهم وانتشارها وكثرة اتباعهم
 السادس القضاء بخلاف شرط الواقف كالتضاء بخلاف النص لا ينفذ لقول العلماء
 شرط الواقف كنص الشارع صرح به في شرحي المجمع للمصنف وابن ملك اهـ
 وقوله للمصنف أى مصنف المجمع وهو ابن الساعاتى (ثم قال) وصرح السبكي
 في فتاواه بأن ما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص فهو حكم لا دليل عليه سواء
 كان نصه في الوقف نصا أو ظاهرا اهـ ويدل عليه قول أصحابنا كما في الهداية ان
 الحكم اذا كان لا دليل عليه لا ينفذ وعبارته أو يكون قول لا دليل عليه وفي بعض
 نسخ القدورى بان الى آخره ويدل عليه أيضا ما في الذخيرة والولوالحجة وغيرهما
 من ان القاضى اذا قرر فراشا للسجود بغير شرط الواقف لم يحل له ولا يحل للفراش
 تساول المعلوم اهـ وبهذا علم حرمة أحداث الوظائف وأحداث المراتب بالاولى
 وان فعل القاضى اذا وافق الشرع نفذ ولا رد عليه والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ
 وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب الوقف أيضا (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع
 الحلال والمحرام غلب المحرام الحلال مانصه) * ثمرة * يدخل في هذه القاعدة ما اذا
 جمع بين حلال وحرام في عقد أو نية ويدخل ذلك في أبواب الى أن قال ومنها الاهداء

قالوا لو أهدى إلى القاضي من له عادة بالاهداء له قبل القضاء وزاد مرد القاضي الزائد
 لا الكل كما في فتح القدير فلم يتعد إلى الجائز وظاهر كلامه أنه زاد في القدر وأما إذا زاد
 في المعنى كأن كان عادة اهـ داء نوب **ص** كان واهـ دى نوب جبر المأرأة الآن
 لا صليها وينبغي وجوب رد الكل لابقه مدر ما زاد في قيمته لعدم تغيرها من الجائز
 اهـ (ثم قال) ومنها باب الشهادة فإذا جاع فيها بين من تجوز شهادته ومن لا تجوز
 ففي الظهيرية منها رجل مات وأوصى لفقرائه جيرانه بشئ وأنكر المورثة وصيته فشهد
 على الوصية رجلان من جيرانه لهما أولاد محضون ومجيد قال محمد لا تقبل شهادتهما لأنهما
 شهدا الأولادهما فيما يخص أولادهما فبطلت شهادتهما في ذلك فإذا بطلت في حق
 الأولاد بطلت أصلا لأن الشهادة واحدة كالمشهداء على رجل أنه قذف أمهما
 وفلان لا تقبل شهادتهما ما ذكر محمد في وقف الأصل إذا وقف على فقراء جيرانه
 فشهد بذلك فقيران من جيرانه جازت شهادتهما ما قال الفقيه أبو الوليث **م** ما ذكر
 في الوقف قول أبي يوسف أما على قياس قول محمد فينبغي أن لا تقبل في الوقف أيضا
 لأن عند أبي يوسف يجوز أن تبطل الشهادة في البعض وتبقى في البعض وعلى قول
 محمد لا تقبل أصلا ويحتمل أن يكون ما ذكر في الوقف محجولا على ما إذا كانوا قلة لا
 يحصون اهـ وفي القنية أخ وأخت آدميا أرضا فشهد زوجها ورجل آخر ترد
 شهادتهما في حق الاخت والأخ لأن الشهادة متى ردي بعضها ركد كلها وفي روضة الفقهاء
 إذا شهد بمن لا تجوز له الشهادة ولغيره لا تجوز لمن لا تجوز له الشهادة بالاتفاق
 واختلف في حق الآخر فقيل تبطل وقيل لا تبطل اهـ وكتبنا في شرح المكنزان
 شهادة العدو لا تقبل إذا كانت لأجل الدنيا سواء كانت على عدوه أو على غيره بناء
 على أنها فسق وهو لا يتجزئ ومن هذا القبيل اختلاف الشاهدين مانع من قبولهما
 لأن أحدهما طابق الدعوى والآخر خالفها وكتبنا في الفوائد المستتنبى من ذلك
 ومنها القضاء فإذا امتنع القضاء لبعض امتنع للباقين كما في شهادات البرازية اهـ
 وقوله فإذا امتنع القضاء لبعض الخ أي بأن قضى لابنه وأبني (ثم قال في قاعدة
 إذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع مانعه) وقد رجحوا المانع على
 المقتضى في مسألة السفل لرجل والعلول آخر فان كلا منهما ممنوع من التصرف
 في ملكه لحق الآخر فلكه مطابق له وتعلق حق الآخر به مانع اهـ وقد نقلناه
 في كتاب الشركة (وقال في القواعد الرابعة السابع تابع في بحث من لا تجوز

اجازته ابتداء وتجوزا انتهاء مانصه) ومنه القاضي اذا اختلف مع ان الامام لم يوليه
الاستخلاف لم يجوز مع هذا لو حكم خبايته وهو يصلح أن يكون قاضيا وأجاز القاضي
أحكامه يجوزاه (ثم قال) ومنه القاضي لو قضى في كل أسبوع يومين بأن كان له
ولاية القضاء في يومين من كل أسبوع لا غير فقضى في الأيام التي لم يكن له ولاية
القضاء فإذا جاءت نوبته وأجاز ما قضى جازت اجازته اهـ (ثم قال فائدة) ظفرت
بمسئلتين يغتفر في الابتداء ما لا يغتفر في الانتهاء عكس القاعدة المشهورة الاولى
يصح تقليد الفاسق القضاء ابتداء ولو كان عدلا ابتداء ففسق انعزل عنه وبعض
المشايخ وذوكر ابن السكال ان الفتوى عليه اهـ (وقال في القاعدة الخامسة
تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة مانصه) تنبيهه * اذا كان فعل الامام مبنيا
على المصلحة فيما يتعلق بالامور العامة لم ينفذ أمره شرعا الا اذا وافقه فان خالفه
لم ينفذوه. هذا قال الامام أبو يوسف في كتاب الخراج من باب احياء الموات وليس
للامام أن يخرج شيئا من يدا أحد الابحاث ثابت معروف اهـ وقد نقلنا هذه العبارة
في كتاب المجاهد (وقال في تنبيهه تصرف القاضي فيما له فعله من أموال التامى
والتركات والاقواف مقيدا بالمصلحة فان لم يكن مبنيا عليها لم يصح مانصه) وفي قضاء
الولوية رجل أوصى الى رجل وأمره أن يتصدق من ماله على فقراء بلدة كذا
بمائة دينار وكان الوصى بعيدا من تلك البلدة وله بتلك البلدة غريم له عليه دراهم
ولم يجد الوصى الى تلك البلدة سبيلا فأمر القاضي الغريم أن يصرف ما عليه من
الدراهم للفقراء فالدين عليه باق وهو متطوع في ذلك ووصية الميت قائمة اهـ
وبهذا علم ان أمر القاضي لا ينفذ الا اذا وافق الشرع اهـ وقد نقلنا هذه العبارة
في الوصية (وقال في القاعدة السادسة المحدود تدبر بالشبهات مانصه) ومما ينبغي
على انها تدبر أهمها انها لا تثبت بشهادة النساء ولا بكتاب القاضي الى القاضي ولا
بالشهادة على الشهادة ولا تقبل الشهادة بخدمة مقدم سوى حد القذف الا اذا كان
لغيرهم عن الامام ولا يصح اقرار السكران بالمحدود الخالصة الا أنه يضمن المال
ولا يستخلف فيها لانه لرجاء النكول وفيه شبهة حتى اذا أنكر القذف ترك من غير
يمين ولا تصح الكفالة بالمحدود والقصاص ولو برهن القاذف برجلين أو رجل
وأمرأتين على اقرار المقتوف بالزنا فلا حد عليه اهـ فلو برهن بثلاثة على الزنا حد
وحدوا اهـ (ثم قال) ويسقط القطع بدعواه كون المسروق ملكه وان لم يثبت

وهو والصل الظريف وكذا اذا ادعى ان الموطوءة زوجته ولم يعلم ذلك * تنبيه * يقبل قول المترجم في الحدود كغيرها فان قيل وجب ان لا يقبل لان عبارة المترجم بدل عن عبارة الجعفي والحدود لا تثبت بالابدال الا ترى انه لا يثبت بالشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي أجيب بأن كلام المترجم ليس ببديل عن كلام الجعفي لكن القاضي لا يعرف لسانه ولا يتف عليه وهذا الرجل المترجم يعرفه ويقف عليه فكانت عبارته كعبارة ذلك الرجل لا بطريق البديل بل بطريق الاصل لانه يصار الى الترجمة عند المجتز عن معرفة كلامه كالشهادة يصار اليها عند عدم الاقرار اهـ (ثم قال) وكتبت في الفوائد ان القصاص كالمحدود الا في مسائل الاولى يجوز القضاء بعلمه في القصاص دون الحدود كما في الخلاصة الثمانية المحدود لا تورث والقصاص موروث الثالثة لا يصح العفو في الحدود ولو كان حد القذف بخلاف القصاص الرابعة التقدم لا يمنع من الشهادة بالقتل بخلاف الحدود سوى حد القذف الخامسة يثبت بالاشارة والكتابة من الاخرس بخلاف الحدود كما في الهداية من مسائل شتى السادسة لا تجوز الشفاعة في الحدود وتجوز في القصاص السابعة الحدود سوى حد القذف لا تتوقف على الدعوى بخلاف القصاص فانه لا بد فيه من الدعوى * تنبيه * التعزير يثبت مع الشبهة ولهذا قالوا يثبت بما يثبت به المال ويجرى فيه الخلف ويقضى فيه بالنكول والكفارات تثبت معها الخ فراجعوه وقد نقلنا بقيته في كتاب الحدود (وقال في القاعدة السابعة المحرلا يدخل تحت اليمين انصه) وخرج عن هذه القاعدة قول أصحابنا اذا تنازع رجلان في امرأة وكانت في بيت احدهما أو دخل بها احدهما فهو الاولى لكونه دليلا على سبق عقده والاولى ان يقال ان الزوجة في يد الزوج لما قدمناه ولقولهم في باب التحالف ان القول قوله فيما يصلح لهما معللين بأنها في يد الزوج فهي ومافي يدها في يده فيقال في أصل القاعدة المحرلا يدخل تحت يد أحد الزوجين فانها تدخل في يد زوجها والله سبحانه وتعالى أعلم ثم رأيت في جامع الفصولين من التاسع عشر ما نصه امرأة في دار رجل يدعى انها امرأته وخارج يدعيها وهي تصدقه فالقول لرب الدار فقد صرح بأن اليد تثبت على المحرة بحفظ الدار كما في المتاع اهـ (وقال في القاعدة الثمانية عشر لا ينسب الى ساكت قول ما نصه) وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى أن قال الرابعة والعشرون

سكوته عند بيع زوجته أو قريبه عقارا اقرار بأنه ليس له على ما أفتى به مشايخ
 سمرقند خلافاً لما شيخ بخارى فينظر المقتضى الخامسة والعشرون رأه يبيع عرضاً
 أو داراً فتصرف فيه المشتري زماناً وهو ساكت تسقط دعواه اهـ وقد نقلناه
 في مسائل شتى أيضاً (ثم قال) وزدت أخرى على خلاف فيها سكوت المدعي
 عليه ولا عذره إنكار وقيل لا ويحبس وهي في قضاء الخلاصة اهـ (ثم قال) ثم
 رأيت أخرى كتبها في الشرح من الشهادات سكوت المزكى عند سؤاله عن الشاهد
 تعديل اهـ (وقال في القاعدة الرابعة عشر) ما حرم أخذه حرم إعطاؤه الا في مسائل
 الرشوة مخوف على ماله أو نفسه أو ليسوى أمره عند سلطان أو أميراً للقاضي فإنه
 يحرم الأخذ والإعطاء كما بيناه في شرح الكنز من القضاء اهـ وقد نقلنا ذلك
 في الحظر أيضاً (ثم قال) * تنبيه * يقرب من هذا قاعدة ما حرم فعله حرم طلبه
 الا في مسائلين الاولى ادعى دعوى صادقة وأنكر الغريم فله تحليفه اهـ (وقال
 في القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة مانصه)
 وفي القدية لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان من موهبه
 وعلى هذا لا يملك القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظره ولو من قبله اهـ وقد
 نقلنا ذلك في كتاب الوقف وفي كتاب الوصية أيضاً (وقال في القاعدة التاسعة
 عشر إذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحكم إلى المباشر مانصه) ولا ضمان
 على من قال تزوجها فانها حرة فظهر بعد الولادة انها أمة اهـ (ثم قال) وخرج
 عنها مسائل الى أن قال الثمانية لوقال ولي امرأة تزوجها فانها حرة الثالثة قال
 وكيفية ذلك فولدت ثم ظهر انها أمة الغير رجوع المغرور بقيمة الولد اهـ وقد نقلنا
 ذلك في كتاب الكفالة (وقال في الفن الثالث في أحكام الناس مانصه) وقالوا
 لو استلم جارية متعقبة أو ثوباً ما غوفوا فظهر أنه ملكه بعد الكشف قيل يعذر إذا
 ادعاه للجهل في موضع الخفاء وقيل لا والعمدة الاول وقالوا يعذر الوارث والوصي
 والمتولى بالتناقض للجهل وقالوا إذا قبلت الخراج ثم ادعت الثلاث قبله تسمع فإذا
 برهنت استردت البديل للجهل في محله ولو قبل الكتابة وأدى البديل ثم ادعى
 الاعتاق قبله تسمع ويسترد إذا برهن وقالوا إذا باع الأب أو الوصي ثم ادعى أنه
 وقع بغيره فاحش وقال لم أعلم تقبل وقالوا في باب الاستحقاق ولا يضر التناقض
 في الحرية والنسب والطلاق كما أوضحناه في البحر من باب المتفرقات اهـ وقد نقلناه

في كتاب الاقرار ونقلنا هذه المسائل في أبوابها (وقال في أحكام الصبيان مانصه)
 وليس هو من أهل الولايات فلا يلي إلا نكاح ولا القضاء ولا الشهادة مطلقا اه
 (ثم قال) وتصح سلطنته ظاهرا قال في النزائية مات السلطان وانفقت وعيته على
 سلطنة ابن صغير له ينبغي أن يفوض أمورا التقليد الى والي وبعد هذا والي نفسه
 تبعه الابن السلطان لشرفه والسلطان بالرسم هو الابن وفي الحقيقة هو والي لعدم
 صحة الاذن بالقضاء والجمعة من لا ولاية له اه وقد نقلناها في كتاب الصلاة أيضا
 كما فعل صاحب الدر في أول باب الامامة (ثم قال) وفي الاسعاف وفي الملتقط
 ولا تصح خصومة الصبي إلا أن يكون مأذونا بالخصومة اه (ثم قال) وفي الملتقط
 ولا تصح الخصومة من الصبي إلا أن يكون مأذونا اه وقد نقلناها في كتاب الاذن
 والمجهر (وقال فيه أيضا) ولو كان مأذونا فباع فوجد المشتري به عيبا لا يحلفه حتى
 يدرك كما في العدة اه وقد نقلناها في كتاب الاذن والمجهر (ثم قال) ولو قال السلطان
 لصبي اذا أدركت فصل بالناس الجمعة جاز وفي النزائية السلطان أو والي اذا كان
 غير بالغ فباع يحتاج الى تقليد جديد اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الصلاة أيضا (ثم
 قال) ولو ادعى على صبي محجور ولا يدينه له لا يحضره الى باب القاضي لانه لو حلف
 فنسكل لا يقضى عليه كذا في العدة اه وقد نقلناها في كتاب الاذن والمجهر أيضا (وقال
 في أحكام الصبيان أيضا مانصه) لو كان مأذونا فباع فوجد المشتري به عيبا
 لا يحلفه حتى يدرك كما في العدة اه وقد نقلناها في كتاب البيوع (وقال في أحكام
 السكنان مانصه) وقد من في الفوائد انه من محرم كالصاحي الا في ثلاث الردة
 والاقرار بالمحدود الخالص والاشهاد على شهادة نفسه اه (وقال في أحكام
 العبيد مانصه) ولا يجوز كونه شاهدا ولا مزكيا لانيته اه (ثم قال) ولا كاتب حكم
 ولا أمينا لحاكم ولا اماما أعظم ولا قاضيا اه (ثم قال) ولا يلي أمرا عاما لانيته
 عن الامام الاعظم فله نصب القاضي نيابة عن السلطان ولو حكم بنفسه لم يصح ولو
 أذن لعبده بالقضاء ففوض بعد عتقه جاز بلا تجديدا اذن اه (ثم قال) ولا تسمع
 الدعوى والشهادة عليه الا بحضور سيده ولا يحبس في دين اه وقد نقلناها في كتاب
 الاذن والمجهر (وقال في أحكام الاعمي مانصه) ولا يصلح للشهادة مطلقا على
 المعتد والقضاء والامامة العظمى اه (وقال في أحكام النقود وما يتعين فيه
 وما لا يتعين مانصه) والصحيح تعيينه في الصرف الى أن قال وفيما اذا تبين بطلان

القضاء فلو ادعى على آخر ما لا يقبضه ثم أقرانه لم يكن له على خصمه حق فعلى المدعى رد عين ما قبض ما دام قائما اهـ (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانصه) وأما حق المطالبة برفع جذوع الغير الموضوعة على حائطه تعديا فلا يسقط بالابراء ولا بالصلح ولا بالعفو ولا بالبيع ولا بالاجارة كما ذكره البرزقي من فصل الاستخلاف اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب الغصب أيضا (وقال في بحث الاسقاط لا يعود مانصه) وقد وقعت حادثة الفتوى أبراها عاما ثم أقرب عنه بالمسال المبراه عنه فهل يعود بعد سقوطه فأجبت بأنه لا يعود لما في جامع الفصولين برهن أنه أبرأني من هذه الدعوى ثم ادعى المدعي ثانيا أنه أقر لي بالمسال بعد أبرأني فلو قال المدعي عليه أبرأني وقبلت الابراء أوقال صدقت فيه لا يصح هذا الدفع يعني دعوى الاقرار ولو لم يقبله يصح الدفع لاحتمال الرد والابراء يرتد باردا فيبقى المسال عليه اهـ وفي التمارخانية من كتاب الاقرار لو قال لاحق لي عليك فأشهد لي عليك بألف درهم فقال نعم لاحق لك على ثم أشهد ان له عليه ألف درهم والشهود يسمعون هذا كله فهذا باطل ولا يلزمه شيء ولا يسمع الشهود أن يشهدوا عليه اهـ وقد نقلتها في كتاب الاقرار أيضا (ثم قال) وفرغت على قولهم ان الساقط لا يعود قوله-م إذا حكم القاضي برده شهادة الشاهد مع وجود الاهلية لنفسه أولتهمة فانه لا يقبل بعد ذلك في تلك الحادثة اهـ (وقال في أحكام الخنثى مانصه) ولو قال المشكل أنا ذكر وأنتي لم يقبل قوله اهـ وقد ذكرناها في كتاب النكاح (ثم قال) ولو شهد شهود أنه ذكر وشهود أنه أنثى فان كان يطلب ميراثا قضيت بشهادة من شهد أنه غلام وأبطلت الاخرى وان كان رجل يدعى انه امرأته قضيت بشهادة أنه أنثى وأبطلت الاخرى وان كان امرأته تدعى أنه زوجها أوقفت الامر الى أن يستبين وان لم يطلب الخنثى شيئا ولا يطلب منه شيء لا قبل واحدة منهما حتى يستبين اهـ (وقال في أحكام الانثى مانصه) ولا تقبل شهادتها في الحدود والنكاح اهـ (ثم قال) وهي على النصف من الرجل في الارث والشهادة اهـ (ثم قال) ولا ينبغي ان تولي القضاء وان صح منها في غير الحدود والنكاح اهـ (ثم قال) ولا تكلف الحضور للدعوى اذا كانت مخدرة ولا ليمين بل يحضر اليها القاضي أو يبعث اليها نائبا يحلفها بمحضرة شاهدين ويقبل توكيلها بالارضاء الخصم ان كانت مخدرة اتفاقا اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في أحكام المحارم مانصه) وتختص

الاصول والفروع من بين سائر المحارم بأحكام الى أن قال ومنها لا يقضى ولا يشهد
 أحدهم الآخر (ثم قال) وتختص الاصول بأحكام الى أن قال ومنها لو ادعى
 الأصل ولد جارية ابنه ثبتت نسبته والمجدب الأب كالأب عند عدمه ولو كمال عدم
 الاهلية بخلاف الفرع اذا اتهم ولد جارية أصله لم يصح الابتصديق الأصل اه
 وقد نقلناها في كتاب النكاح وفي العتق أيضا (ثم قال) ومنها لا يجبس بدین
 الفرع والاجداد والمجندات كذلك اه (وقال في أحكام غيبوبة المحشفة مانعه)
 ويرتب عليها وجوب الغسل الى أن قال واستحقاق العزل عن القضاء والولاية
 والوصاية ورد الشهادة لو كان زنا اه (وقال في أحكام العقة ودما نصح) وجائز من
 المجانبين الشركة الى أن قال والقضاء وسائر الولايات الا امامة العظمى اه (ثم قال)
 * تنبيه * من المجائز من المجانبين تولية القضاء فللسلطان عزله ولو بلا جحقة كما في
 الخلاصة وله عزل نفسه ولو بلا جحقة اه (وقال في أحكام الفسوخ مانعه) يجوز
 ماء النكاح فسخه اذا ساعده صاحبه عليه واختلافه في جعور الموصى
 للوصية اه وقد نقلناه في كتاب البيوع وفي القضاء وفي كتاب الوصية أيضا
 (وقال في أحكام الكتبة مانعه) وأما الاقرار بها ففي اقرار البزاية كتب كتابا
 فيه اقرار بين يدي الشهود فهذا على أقسام الاول ان يكتب ولا يقول شيئا وانه
 لا يكون اقرارا فلا تحمل الشهادة بانه اقرار قال القاضي النسفي ان كتب مصدرا رسوما
 وعلم الشاهد حل له الشهادة على اقراره كالأقرار كذلك وان لم يقل اشهد على به الخ
 وقد نقلنا بقيته في كتاب الاقرار فراجع اه (ثم قال) وذكر القاضي ادعى عليه مالا
 وأخرج خطأ فقال انه خط المردعي عليه بهذا المال فأنكر أن يكون خطه
 فاستكتب فكان بين الخطين مشابهة ظاهرة دالة على انهما خط كاتب واحد
 لا يحكم عليه بالمسأل في الصحيح لانه لا يزيد على ان يقول هذا خطي وأنا حرته لكن
 ليس على هذا المال وثمة لا يوجب كذا هنا الا في يادكار العامة والصراف والسمسار
 اه وقوله العامة صوابه الباعة كما في شرحها (ثم قال) وكتبنا في القضاء من
 الفوائد انه يعمل بدفتر البياع والسمسار والصراف فالخط فيه حجة وفي كتاب ملك
 الكفار بالاستئمان حتى لو وجد حربي في دارنا فقال انار رسول الملك لم يصدق الا
 اذا كان معه كتابه كما في سرائر الخانية فيعمل بها وأما عماد الراوي على ما في
 كتابه والشاهد على خطه والقاضي على علامته عند عدم التذكر فغير جائز عند

الامام وجوزه أبو يوسف للراوى والغاضى دون الشاهد وجوزه محمد بن فى الكل
 ان يثق به وان لم يثق كرتسعة على الناس وفي الخلاصة قال شمس الأئمة المحلوانى
 ينبغي ان يفتى بقول محمد وهكذا فى الاجناس اه (ثم قال) وفي المبتغى بالمعجزة من
 رأى خطه وعرفه وسعه ان يشهد اذا كان فى حوزة وبه تأخذ اه ويجوز
 الاعتماد على كتب الفقه المصححة قال فى فتح القدير من القضاء وطريق نقل المفتى
 فى زماننا عن المجتهدين أحد أمرين اما ان يكون له سند فيه اليه أو يأخذه من كتاب
 معروف تدواته الايدى نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف
 المشهورة اه ونقل الاسيوطى عن أبي اسحاق الاسفرائينى الاجماع على جواز
 النقل من الكتب المعتمدة ولا يشترط اتصال السند الى مصنفها اه ويجوز
 الاعتماد على خط المفتى أخذاً من قولهم يجوز الاعتماد على اشارته فالكتابة أولى
 وأما الدعوى من الكتاب والشهادة من نسخة فى يده فقال فى الخانية ولو ادعى
 من الكتاب تجميع دعواه لانه عسى لا يقدر على الدعوى لكن لا بد من الاشارة
 فى موضعها وفى اليتيمة سئل عن وكيل عن جماعة بالدعوى لاشياء عن نسخة يقرأها
 بعض الموكلين هل يسمعها القاضى قال اذا تلقىها الوكيل من لسان الموكل صح
 دعواه والا لا اه وفى شهادات البرازية تشهد احدهما من النسخة وقرأه بلسانه
 وقرأ الشاهد الثانى منها وقرأ غير الشاهد أيضاً معه مقارناً لقراءته لا يصح لانه
 لا يتبين القارئ من الشاهد وذكر القاضى ادعى المدعى من الكتاب يسمع اذا
 أشار الى موضعها اه وفى الصبرية شهدا بالكتابة فطالب القاضى ان يشهدوا
 باللسان يجب وهذا اصطلاح القضاة وفى اليتيمة سئل على بن أحمد عن الشاهد اذا
 كان يصف حدود المدعى حين ينظر فى الصك وان لم ينظر فيه لا يقدر هل تقبل
 شهادته فقال اذا كان ينظره بعقله ويحفظه عن النظر فلا يقبل وأما اذا كان يستعين
 به نوع استعانة كقارئ القرآن من المحفف فلا بأس به اه (وقال) وأما الوصية
 بالكتابة فقال فى شهادات المجتبي كتب صكاً بخط يده اقراراً بمال أو وصية ثم
 قال لا تخشاه على من غير ان يقرأه وسعه ان يشهد اه وفى الخانية من الشهادات
 رجل كتب صكاً وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصيته عليهم فقال
 علماؤنا لا يجوز للشهود ان يشهدوا بما فيه وقال بعضهم وسعهم ان يشهدوا بالصحيح
 انه لا يسمعهم وانما يحل لهم ان يشهدوا باحدى معان ثلاثة اما ان يقرأ الكتاب

عليهم أو كتب الكتاب غيرهم وقرئ عليه بين يدي الشهود وهم يعلمون بما فيه
ويقول لهم أشهدوا على بما فيه أو يكتب هو بين يدي الشاهد والشاهد يعلم بما
فيه ويقول أشهدوا على بما فيه وتقامه فيها اه وقد نقلناه في كتاب الوصية
(وقال في أحكام الإشارة مانصه) وأما عينه في الدعاوى ففي إيمان خزنة الفتاوى
وتحليف الأخرس أن يقال له عليك عهد الله وميثاقه أن كان كذا فيشير به نعم
ولو حلف بالله كانت إشارته إقرارا بالله تعالى اه (وقال قبيل ذلك مانصه) ويزاد
عليها الشهادة فلا تقبل شهادته كفي التهذيب اه وقد نقلناه بقية ذلك في مسائل
شئى تبعاً للمتون (وقال في بحث القول في الملك مانصه) والدين المستغرق للتركة
يتمتع ملك الوارث قال في جامع الفصولين من الفصل الثامن والعشرين لو استغرقها
الدين لا يملكها بآث إلا إذا أبرأ الميت غريمه أو أداه وارثه بشرط التبرع وقت
الاداء أما لو أداه من مال نفسه مطلقاً بلا شرط التبرع أو الرجوع يجب له على
الميت حين قصير مشغولة يدينه فلا يملكها فلو ترك أبناؤه أو ديناً مستغرقاً فأداه
وارثه ثم أذن للقرن في التجارة أو كاتبه لم يصح إذ لم يملكه ولا ينفذ بيع الوارث التركة
المستغرقة بالدين وإنما يبيعه القاضى اه (ثم قال) ولوارث استخلاص التركة
بقضاء الدين ولو مستغرقاً اه وقد ذكرنا بقية في الفرائض (ثم قال) ثم اعلم أن
ملك الوارث بطريق الخلاف عن الميت فهو قائم مقامه كأنه حي فيرد المبيع بعيب إلى
أن قال ويصح إثبات دين الميت عليه اه وقد نقلناه في الفرائض أيضاً وفي كتاب
الوصية وفي كتاب البيوع (وقال في بحث القول في الدين مانصه) ومنها صحة الأبراء
عنه فلا يصح الأبراء عن الأعيان والأبراء عن دعواها صحيح فلو قال أبرأتك عن
دعوى هذا العين صح الأبراء فلا تسمع دعواها بعده ولو قال برئت من هذه الدار
أو من دعوى هذه لم تسمع دعواها ولا بينته ولو قال أبرأتك عنها أو عن خدمتي فيها
فهو باطل وله أن يخاصم وإنما أبرأه عن ضمانه كذا في النهاية من الصلح وفي كافي
الحاكم من الإفراز لاحق لى قبله يبرأ من العين والدين والكفالة والجاراة
والمحدود القصاص اه وبه علم أنه يبرأ من الأعيان في الأبراء العام اه وقد نقلناه
بقية ذلك في كتاب الصلح فراجع اه (وقال في بحث اجتماع الفضيلة والنقصية
مانصه) * خاتمة * لا يقدم أحد في التزام على المحقوق إلا بمرج ومنه السابق
كالإدحام على الدعوى والافتاء والدرس فان استووا في الجهى أقرع بينهم اه

(وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) ومنها قيمة ولد المغرب والمغرب في الخلاصة
تعتبر قيمته يوم الخصومة واقصر عليه وحكاه في النهاية ثم حكى عن الاسيحياني انه
تعتبر يوم القضاء والظاهر انه لا خلاف في اعتبار يوم الخصومة ومن اعتبر يوم
القضاء فانما اعتبره بناء على ان القضاء لا يترأخى عنها ولهذا ذكر الزيلعي أولاً اعتبار
يوم الخصومة وثانياً اعتبار يوم القضاء ولم أر من اعتبر يوم وضعه اهـ وقد نقلناه
في كتاب الكفالة (وقال في بحث القول في أجرة المثل مانصه) ومنها يستحق
القاضي على كتابة المحاضر والسجلات أجر مثله اهـ (ثم قال) الرابع اذا وجب
أجر المثل وكان متفاوئاً منهم من يستقصي ومنهم من يتساهل في الاجر يجب الوسط
حتى لو كان أجزاً المثل اثني عشر عند بعضهم وعند البعض عشرة وعند البعض أحد
عشر وجب أحد عشر بخلاف التقويم لاختلاف المقومون في مستهلك فشهد اثنان
ان قيمته عشرة وشهد اثنان ان قيمته أقل وجب الاخذ بالاكثر ذكره الاقطع
في باب السرقة اهـ وقد نقلنا بقيته في كتاب الاجارة وفي كتاب الغصب (وقال
في بحث أحكام المسجد مانصه) ويستحب عقد النكاح فيه وجلس القاضي اهـ
وقد نقلنا بقيته في كتاب الصلاة (وقال) في بحث ما افترق فيه المدبر وأم الولد
ثلاثة عشر كما في فروق الكراييسي لا تضمن بالغصب وبالاعتاق والبيع الفساد
ولا يجوز القضاء ببيعها بخلافه الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب العتق فراجع اهـ (وقال في
بحث ما افترق فيه الامامة العظمى والقضاء مانصه) يشترط في الامام ان يكون
قرشياً بخلاف القاضي ولا يجوز تعدده في عصر واحد وجاز تعدد القاضي ولو في
مصر واحد ولا ينزل الامام بالفسق بخلاف القاضي على قول * ما افترق فيه
القضاء والمحاسبة * للقاضي سمع الدعوى عموماً وللحاسب فيما يتعلق بخمس
أو تطفيف أو غش ولا يسمع البيعة ولا يخلف * ما افترق فيه الشهادة والرواية يشترط
العدد فيها دون الرواية لا تشترط المذكورة في الرواية متفاوتة تشترط في الشهادة
بالحدود والقصاص تشترط الحرية فيها دون الرواية لا تقبل الشهادة لاصـ له
وفرعه ورقية بخلاف الرواية للعالم الحكم بعلمه في الجرح والتعديل في الرواية
اتفاقاً بخلاف القضاء بعلمه ففيه اختلاف والاصح قبول الجرح منهم من العالم به
بخلافه في الشهادة لا تقبل الشهادة على الشهادة الا عندئذ ذكر الاصل بخلاف
الرواية اذا روى شيئاً ثم رجع عنه لا يعمل به بخلاف الرجوع عن الشهادة قبل

المحكم لا تقبل شهادة المحدث في قذف بعد التوبة وتقبل روايته اه (وقال في بحث ما افترق فيه الوكيل بالبيع والوكيل بالقبض مانصه) وتقبل شهادة الوكيل بالقبض بالدين لا الوكيل بالبيع به اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الوكالة (وقال في بحث ما افترق فيه الوكيل والوصى مانصه) وفي ان الوصى اذا باع شيئا من التركة فادعى المشتري انه معيب ولا يئنه فانه يحلف على البتات بخلاف الوكيل فانه يحلف على نفي العلم وهي في القنية اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) ولا يملك الوارث بيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية ولو في غيبة الوصى الا بأمر القاضى وهي في الخاتمة اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال في آخره الفرق والمجمع مانصه) * فائدة * الفسق لا يمنع أهلية الشهادة والقضاء والامرة والسلطنة والامامة والولاية في مال الولد والتولية على الاوقاف اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الوقف وكتاب الحجر (ثم قال) ولم أر حكم شهادة السفينة ولا شك انه ان كان مضيعا لماله في الشرف فهو فاسق لا تقبل شهادته وان كان في الحجر لا تقبل وان كان مغفلا لا تقبل شهادته لكن هل المراد بالمغفل في الشهادة المغفل في الحجر قال في الخاتمة ومن اشتدت غفلته لا تقبل شهادته اه وفي المغرب رجل مغفل على اسم المفعول من التغفيل وهو الذي لا فطنة له اه وفي المصباح الغفلة غيبة الشيء عن بال الانسان وعدم تذكره اه والظاهر ان المغفل في الحجر غيره في الشهادة وهو انه في الحجر من لا يهتدى الى التصرف الراجح وفي الشهادة من لا يتذكر ما رآه أو سمعه ولا قدرة له على ضبط المشهود به اه وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب الحجر فراجع اه (ثم قال) * فائدة * ذكر الافي من القضاء في شرح مسلم الفرق بين علم القضاء وفقه القضاء فرق ما بين الاخص والاعم ففقه القضاء اعم لانه العلم بالاحكام الكلية وعلم القضاء الفقه بالاحكام الكلية مع العلم بكيفية تنزيهاها على النوازل الواقعة ومن هذا المعنى ما ذكره ابن الرقيق أمير افر يقية أسد تنقئ أسد بن الفرات في دخوله المحام مع جواريه دون سائر له ولهن فأفتاه بالجواز لانهن ما مكه وأجاب أبو محرز بمنع ذلك وقال ان جازله النظر اليهن ولهن النظر اليه لم يجوز لهن نظره لبعض لبعض فأهمل أسد اعمال النظر في هذه الصورة الجزئية فلم يعتبرها لهن فيما يدين واعتبرها أبو محرز والفرق المذكور هو أيضا الفرق بين علم الفتيا وفقه الفتيا ففقه الفتيا هو العلم بالاحكام الكلية

وعلمها هو العلم بتلك الاحكام مع ترتيبها على النوازل ولما ولي الفقيه الصالح
 أبو عبد الله بن شعيب قضاء القير وان ومحل تحصيله في الفقه واصوله شهر فلما
 جلس الخصوم اليه وفصل بينهم دخل منزله مقبوضا فقالت له زوجته ما شأنك
 فقال لها عسر علي علم القضاء فقالت له رأيت الفتيا عليك سهلة اجعل الخصمين
 كمتفتحين سألك قال فاعتبرت ذلك فسهل علي اه (ثم قال) *فائدة* ذكر الامة
 ان شروط الامامة المتفق عليها ثمانية الاجتهاد في الاحكام الشرعية وان يكون
 بصيرا بأمر الحرب وتديرا لجميوش وان يكون له قوة بحيث لا تهوله اقامة الحدود
 وضرب الرقاب وانصاف المظلوم من الظالم وان يكون عدلا ورعا بالغاذ كرا حانا فذ
 الحكم مطاعا قادرا على من خرج عن طاعته وأما المختلف فيها فكونه قريبا
 وهاشميا ومعصوما وأفضل أهل زمانه اه (ثم قال) *فائدة* اذا ولي السلطان مدرسا
 ليس بأهل لم تصح توليته الى أن قال وقد قالوا في كتاب القضاء لو ولي السلطان قاضيا
 عدلا فسق ان عزل لانه لما عتد عدالته صارت كأنها مشروطة وقت التولية قال
 ابن السكال وعليه الفتوى الى أن قال وقد مناعن رسالة أبي يوسف الى هارون
 الرشيد ان الامام ليس له أن يخرج شيئا من يده أحد الا بحق ثابت معروف وعن
 فتاوى قاضي خان أمر السلطان انما ينفذ اذا وافق الشرع والا فلا ينفذه وقد
 نقلنا بقية في كتاب الوقف فراجع اه (ثم قال) *حادثة* سئلت عن مدرسة بها صفة
 لا يصلي فيها أحد ولا يدرس والقاضي جالس فيها للحكم فهل له وضع خزنة بها حفظ
 المحاضر والسجلات للنفع العام أم لا فأجبت بالجواز اخذ من قولهم لوضاق
 الطريق على المسارة والمسجد واسع فلهم أن يوسعوا الطريق من المسجد ومن قولهم
 لو وضع أثاث بيته ومتاعه في المسجد للخوف في الفتنة العامة جاز ولو كان المحبوب
 ومن قولهم بأن القضاء في الجامع أولى وقالوا لنا ظران يؤخر فناءه للتجار ليتجروا
 لمصلحة المسجد وله وضع السرير لاجارة ولا شك ان هذه الصفة من الغناء وحفظ
 السجلات من النفع العام فهم جوزوا جعل بعض المسجد طريقا دفعا للضرر العام
 وجوزوا اشغاله بالمحجوب والاثاث والمتاع دفعا للضرر الخاص وجوزوا وضع
 النعل على رقبته وصرحوا بأن القضاء في الجامع أولى من القضاء في بيته وصرحوا
 بأن القاضي يضع قطره من عيونه اذا جالس فيه للقضاء وهو ما فيه السجلات
 والمحاضر والوثائق فجوزوا اشغال بعضها بما اذا كثرت ومدرستها كل يوم من

يبت القاضى الى الجماع دعت الضرورة الى حفظها به اه وقد قلناه في كتاب الوقف
وفي كتاب الصلاة (ثم قال) *فائدة* معنى قولهم الاشبه انه أشبه بالمنصوص رواية
والراجح دراية فتكون الفتوى عليه كذا في قضاء النزائية اه (ثم قال) *فائدة*
اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكسر بطل
المتضمن بالفتح قالوا لو أبرأه أو قرله ضمن عقد فاسد فسد الأبراء كافي النزائية اه
وقد قلناه في كتاب الصلح (ثم قال) وقالوا لو اشترى عيने بمال لم يحز فيه كان له
أن يستحلفه اه قلت لان الشراء الما بطل بطل ما في ضمنه من اسقاط عيने اه
(ثم قال) *فائدة* يقرب من هذه القاعدة قولهم المبني على الفاسد فاسد ويستثنى منه
مسئلة الدفع الصحيح للدعوى الفاسدة صحيح على المختار وقيل لا لان البناء على
الفساد فاسد ذكره النزائي في الدعوى اه (ثم قل في فن الغار ما نصه)
القضاء أى يبيع يجبر القاضى عليه فقل يبيع العبد المسلم للكافر والمصحف للملوك
لكافرا اه وقد قلناه في كتاب البيوع (ثم قال) أى قوم وجبت عليهم العين
فلما حلف واحد منهم سقطت عن الباقي فقل رجل اشترى دارا بابها في سكة
نافذة وقد كان قد مافى سكة غير نافذة فأراد أن يفتح بابا الى تلك السكة فجدد
الجيران ولا يئنه حلفوا فان نكحوا قضى له بفتح الباب وان حلف واحد فلا يمين على
الباقي لان فائدة النكول وقد امتنع المحكم به بحلف البعض ذكره العمادى عن
فتاوى أبي الليث اه (ثم قال في فن الغار ما نصه) *الشهادة* أى شهود شهدوا
على شريكين فقبلت على أحدهما دون الآخر فقل شهود نصارى شهدوا على
نصرانى ومسلم بعثق عبده مشترك أى شهود تقبل شهادتهم ولا يعرفون المشهود
عليه فقل في الشهادة على الشهادة أى شاهد حازه الكتمان فقل اذا كان
الحق يقوم بغيره أو كان القاضى فاسقا أو كان يعلم انه لا يقبل شهادته أى مسلمين
لم تقبل شهادتهم ما بشئ وشهد نصرانيان بضده فقبلت فقل نصرانى مات وله ابنان
مسلمان شهدا بنياه انه مات نصرانيا والنصرانيان شهدا انه مات مسلما قبل
النصرانيان اه (وقال في فن الغار في بحث الوديعه ما نصه) أى رجل ادعى
وديعه فصدقه المدعى عليه ولم يأمره القاضى بالتسليم اليه فقل اذا أقر الوارث بأن
المتروك وديعة وعلى الميت دين لم يصح اقراره ولو صدقه الغرماء فيقضى القاضى دين
الميت ويرجع المدعى على الغرماء لتصدقهم وكذا في الاجارة والمضاربة والعارية

والرهن اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (وقال في فن الحيل في بحث المداينات بعد كلام طويل مانصه) ونظرفيه بأن للشاهد أن يشهد وأن قال له المقر لا تشهد وجوابه ان محله فيما اذا لم يقل له المقر له لا تشهد على المقر أما اذا قال له لا يسعه الشهادة اه وقد نقلناه في كتاب المداينات فراجعهم (وقال أيضا في فن الحيل مانصه) * الثامن عشر في منع الدعوى * اذا ادعى شيئاً باطلاً فالحكمة لمنع اليمين أن يقربه لابنه الصغير أو لاجني وفي الثاني اختلاف أو يعيره لغيره خفية فيعرضه المستعير للبيع فيساومه المدعي فيبطل دعواه ولو ادعى عدم العلم به ولو صبغ الثوب فساومه بطات ولو قال لم أعلم أو يبيع المدعي عليه ممن يثق به ثم يهبه للمدعي ثم يستحقه المشتري بالبيئة اه ونقلناه في كتاب الاقرار (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث النكاح مانصه) يثبت بدون الدعوى كالاتفاق والملك بالبيع ونحوه فلا والفرق ان النكاح فيه حق الله سبحانه وتعالى لان المحل والمحرمه فيه حقه تعالى بخلاف الملك لانه حق العبد اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وقوله يثبت بدون الدعوى أي بالشهادة حسبة (وقال أخو المؤلف في تكملة الفن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب المحذود * حد الزنا والشرب والسرقة يبطل بالتقادم وحد القذف والقصاص لا والفرق أن حد القذف والقصاص يتوقف على الدعوى فيعمل التأخير في الشهادة على عدم الدعوى بخلاف التأخير فيها عدا السرقة فانه يحمل على ضغينة جاته على الشهادة لعدم توقفها عليها وحد السرقة وان توقف عليها لكن ضمن المال لانه بتأخير الدعوى بعد تخيير تارك للحسبة فتمكنت التهمة في الدعوى الخ وقد نقلناه بقرينة في كتاب الحدود فراجعهم (ثم قال أخو المؤلف في تكملة الفن السادس في كتاب اللقطة مانصه) أتانان ربطتا في موضع واحد ليلا فولدتا ذكرا وأنثى أو أحدهما بغلا والآخرى جشفاً فدعى كل واحد منهما البغل أو الذكراً فهو بينهما والثاني ليبت المال لانه لقطة والاضحية على هذا اه وقد نقلناه في كتاب اللقطة (وقال أخو المؤلف في تكملة الفن السادس فن الفروق) * كتاب القضاء * التقاضي لا يملك الاستخلاف إلا بالاذن بخلاف المأمور بإقامة الجمعية والفرق تحقق الضرورة في الثاني مجوازاً ن يسبقه حدث قبل الصلاة بخلاف الاول اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) وكذا وصى الميت يملك الايصاء بالأمر بخلاف الوكيل

والفرق تعذر الاذن من الميت بخلاف الموكل اه وقد نقلناه في كتاب الوصية وكتاب
الوكالة (ثم قال أخو المؤلف في تكلمته للفن السادس فن الفروق في كتاب
الوديعة ما نصه) أخذت منك ألفي درهم ألفا وديعة وألفا غصبا وهلك الوديعة
وبقيت المغصوبة وقال رب المال بل الهالك المغصوبة فالقول له ولو قال أودعني
ألفا وغصبتك ألفا فهلك الوديعة وهذه المغصوبة فالقول للمقر والفرق انه في
الاول أقرب بسبب الضمان وهو الاخذ ثم ادعى خروجه عنه وفي الثاني لم يقر بالضمان
وانما أقرب بفعل الغير وهو الايداع اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (ثم قال
أخو المؤلف في الفن السادس فن الفروق) * كتاب الشهادة * شهدوا عليه ان
زيد أقرضه ألفا وقضى بها فبرهن على الدفع قبل القضاء لا يضمن الشاهد ولو على
البراء قبل القضاء ضمن والفرق انه في الاول لم يظهر كذبهم مجاوزا انه أقرضه
ثم أبرأه وفي الثاني ظهر لانهم شهدوا عليه بالالف في الحال وقد تبين كذبهم
ارتمنا عينا وقبضها فشهدا للمدعى بها تقبل ولو أنكر الزه فشهد الزهنان
لا تقبل والفرق انه في الاول لم يجر لانفسهم ما غنما ولا دفعها عنهما مغرما ولا بطلا
حقا أو جبا للغير وفي الثاني سعي في ابطال ما تم من جهتهما وهو ملك اليد والمحبس
والله سبحانه وتعالى الموفق اه (ثم قال أخو المؤلف في الفن السادس فن الفروق)
* كتاب الدعوى * المدعى به اذا كان دينيا لا يصح الابعديان القدر والمجنس
والصفة بخلاف العين لان التعريف فيها حاصل بالاشارة وفي الدين بالبيان ادعى
ألفا فقال ما كان لك على شيء قط فلما برهن برهن المدعى عليه على القضاء والبراء
تقبل ولو زاد ولا أعرفك لا تقبل في رواية الجماع وقال القدوري تقبل أيضا والفرق
على ما في الجماع وهو الاظهار ان التناقض ظهر في الكلام الثاني دون الاول لي
عليك ألف فقال ان حلفت أديتها خلف فأداهان دفعها على الشرط كان له أن
يسترده والا والفرق ان الاداء بالشرط لا يكون اقرارا وبذونه يكون اقرارا أو هبة
فلا يستردها تعلم في الاعسار فالأصح ان القول لرب الدين فيما اذا كان المدعى به بذل
مال كالقرض وان لم يكن كالدية فالقول للمديون والفرق ان بدله في الاول قائم غالبا
بضد الاف الثاني اذ لا بد له ادعى عبد في يد عبد أوديتا أو شرا فالعبد المخصم الا ان
يقر المدعى انه محجور والفرق انه اذا كان محجورا فلا بد له وان كان مأذونا له يد
اه وقد نقلناه في كتاب الاذن والمجر (ثم قال) ادعى مملوكا فقال المملوك أنا

ملوك فلان فان جاء المملوك ببينة اندفعت خصومته فان جاء المقر له فلا سيبل له
على العبد الابينة يقيمها الان الغائب ما صار مقضيا عليه اه (وقال أخو المؤلف
أيضا في التكملة المذكورة في كتاب الكفالة مانصه) كل من أقر بكفالة
أو حق لا يحبس أول مرة بخلاف ما لو ثبت بالبينة والفرق أن نعمته ظهر بخلاف
الاقرار اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (وقال المؤلف في الفن السابع من
المحركات مانصه) وخرج الامام الى بستان فلما رجع مع أصحابه اذا هو بياض أبي
ليلى راكب على بغلة فتسارعا فزعا الى نسوة يغنين فسكنن فقال الامام
أحسنن فنظر ابن أبي ليلى الى قطره فوجد قضية فيها شهادته فدعاه ليشهد في
تلك القضية فلما شهد اسقط شهادته وقال قات للغنيات أحسنن فقال متى قلت
ذلك حين سكنن أم حين كن يغنين قال حين سكنن قال اردت بذلك أحسنن
بالسكوت فامضى شهادته اه (وقال المؤلف في الفن الثامن في كتاب الزكاة
مانصه) الفقيه لا يكون غنيا بكتبه المحتاج اليها الا في دين العباد فتباع لقضاء الدين
كذا في متقومة ابن وهبان اه وقد نقلناه في كتاب المحر والاذن وفي كتاب
المداينات (وقال أيضا في كتاب الزكاة مانصه) الولد من الزنا لا يثبت نسبه من
الزاني في شيء الا في الشهادة لا تقبل شهادته للزاني وفي الزكاة اه (وقال في كتاب
الحج مانصه) ولا تقبل بينة الوارث انه كان يوم النحر بالكوفة الا اذا برهنوا على
اقراره انه لم يحج اه (وقال في كتاب الطلاق مانصه) السكران كالصالح الا في
الاقرار بالحدود الخاصة والردة والاشهاد على شهادته كذا في خلع المخانبة اه
وقد نقلناه في كتاب الحدود وفي كتاب المجهاد (ثم قال في كتاب الطلاق أيضا
مانصه) ولدا الملاعنة لا يثبت نسبه في جميع الاحكام من الشهادة اه (وقال
في كتاب العتق اذا وجبت قيمة على انسان واختلف المقومون فانه يقضى بالوسط
الا اذا كانته على قيمة نفسه فانه لا يعتق حتى يؤدي الا على كفاي الظهيرة اه (ثم
قال فيه أيضا) المدبر في زمن سعايته كالمكاتب عنده فلا تقبل شهادته لولا كفاي
البرازية من العتق في المرض وجنائه جنائية المكاتب كفاي الكافي وفسرعت
عليه لا يجوز ذكاه مادام يسعى وعندهما حرمدون في الكل اه وقد نقلناه
في كتاب النكاح وكتاب المجنات (وقال في كتاب الحدود مانصه) قال له يا فاسق
ثم أراد اثبات فسقه بالبينة لم يقبل لانه لا يدخل تحت المحكم كذا في القنية اه

(ثم قال في كتاب الحدود مانه) علق عتق عبده على زناه فادعى العبد وجود الشرط
 حلف المولى فان نكل عتق واختلفوا في كون العبد قاذفا كما في قضاء الولوالجية
 اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في كتاب الوقف مانه) يصح تعليق
 المقرير في الوظائف أخذ من جواز تعليق القضاء والامارة بجامع الولاية فلمومات
 المعلق بطل المقرير فاذا قال القاضى ان مات فلان أو شغرت وظيفة كذا فقد
 قررنا فيها صح و قد ذكره في أنفع الوسائل تفقها وهو فقه حسن وفي فوائد
 صاحب المحيط للامام والمؤذن وقف فلم يستوفيا حتى ماتا سقط لانه في معنى الصلة
 وكذا القاضى وقيل لا يسقط لانه كالاجرة اه ذكره في الدرر والغرور وخم في
 البغية تلخيص الغنية بانه يورث قال بخلاف رزق القاضى اه (وقال المؤلف
 في الفن الثاني أول كتاب البيوع في بحث الحمل مانه) ولا يتبع أمه في شيء من
 الاحكام بعد الوضع الا في مسألة وهي ما اذا استحققت الام بيينة فانه يتبعها ولدها
 وبالأقرار لا كما في السكز اه (ثم قال) المذرع وصف للمذرع الا في الدعوى
 والشهادة كذا في دعوى البرازية اه (ثم قال أيضا في البيوع) اذا اختلف
 المتبايعان في الصحة والمطلان فالقول لمدعى البطلان كما في البرازية وفي الصحة
 والفساد القول لمدعى الصحة كذا في الحائنية والنظيرية الا في مسألة في اقالة فتح
 القدير لو ادعى المشتري انه باع المبيع من البائع بأقل من الثمن قبل النقد وادعى
 البائع الاقالة فالقول للمشتري مع انه يدعى فساد العقد ولو كان على القلب تحالفا
 اه (ثم قال) يشترط قيام المبيع عند الاختلاف للتحالف الا اذا استهلكه في يد
 البائع غير المشتري كما في الهداية اه (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرور
 لا يوجب الرجوع مانه) وكذا لو أخبره رجل انه ساحرة فتزوجها ثم ظهرت مملوكة
 فلا رجوع بقيمة الولد على المخبر الا في ثلاث الاولى اذا كان بالشرط كما لو تزوجه
 امرأة على انه ساحرة ثم استحققت فانه يرجع على المخبر بما غرمه للمستحق من قيمة
 الولد الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على البائع بقيمة
 الولد اذا استحق بعد الاستيلاء ويرجع بقيمة البناء لو بنى المشتري ثم استحققت المдар
 بعد ان يسلم النساء له الخ وقد نقلناه في كتاب البيوع وفي كتاب النكاح (وقال
 في كتاب الكفالة أيضا مانه) لا يلزم أحدا احضارا حذفا لا يلزم الزوج
 احضار الزوجة الى مجلس القاضى لسماع الدعوى عليها ولا يمنعها منه الا في

مسائل الى ان قال الثالثة سبحانه القاضي خلال حلامن المبحونين حيدسه القاضي
 بدين عليه فلرب الدين ان يطلب سبحانه باحضاره كافي الغنية الرابعة ادعى الاب
 مهر ابنته من الزوج فادعى الزوج انه دخل بها وطلب من الاب احضارها فان
 كانت تخرج في حوائجها أمر الاب القاضي باحضارها وكذا الوادعى الزوج عليها
 شيئا آخر والا أرسل اليها أمينا من أمنائه ذكره اللؤلؤجي اه وقد نقلناه
 في كتاب النكاح (وقال في كتاب الكفالة مانصه) القاضي يأخذ كفيلا من
 المدعى عليه بنفسه اذا برهن المدعى ولم ترك شهوده أو اقام واحدا أو ادعى وقال
 شهودي حضور و يأخذ المدعى كفيلا من المدعى عليه باحضار المدعى به ولا يحير
 على اعطاء كفيل بالمال ويستثنى من طلب كفيل بنفسه اذا كان المدعى عليه
 وصبا أو وكيل أو لم يثبت المدعى الوصاية والوكالة وهما في أدب القضاء للخصاف وما
 اذا ادعى بدل الكتابة على مكاتبه أو دينة اغيرها وما اذا ادعى العبد المأذون الغير
 المديون على مولاه دينة بخلاف ما اذا ادعى المكاتب على مولاه أو المأذون المديون
 فانه يكفل كذا في كافي الحماكم اه (وقال في كتاب الوكالة مانصه) الشيء
 المفوض الى اثنين لا يملك احدهما كالوكيلين والوصيين والناظرين والقاضين
 والمحكمين الخ اه (وقال في كتاب الاقرار مانصه) الاقرار لا يجمع بينه لانهما
 لا تمام الاعلى منكر الا في أربع في الوكالة وفي الوصاية وفي اثبات الدين على الميت
 وفي استحقاق العين من المشتري كافي وكالة الخانية اه (وقال في كتاب الاقرار)
 المقر اذا صار مكذبا شرعا بطل اقراره الى ان قال ومنه ما في الجماع ادعى عليه
 كفالة معينة فأنكر فبرهن المدعى وقضى على الكفيل كان له الرجوع على
 المديون ان كان بأمره اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال) وخرج عن هذا
 الاصل مسئلتان الى ان قال الثانية اذا ادعى المديون الايفاء أو البراء على رب المال
 فجدد وحلف وقضى له بالدين لم يضر الغريم مكذبا حتى لو وجد دينة تقبل اه
 (ثم قال) وكذا في خزانة الأكل مسألة في الوصية من كتاب الدعوى وهي رجل
 مات عن ثلاثة أعبس وله ابن فقط فادعى رجل ان ابنته أوصى له بعدد يقال له
 سالم فأنكر الابن وأقر بأنه أوصى له بعدد يقال له بزيغ فبرهن المدعى قضى له
 بسالم ولا يبطل اقرار الوارث بزيغ فلو اشتراه الوارث بزيغ صح وغرم قيمته للموصى
 له ثم ذكر بعد هذا مسألة فخالها فليراجع اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا

(وقال أيضا كتاب الاقرار مانصه) الاقرار حجة قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره الى ان قال الا في مسائل الى ان قال واذا ادعى ولد امته المبيعة وله أخ ثبت نسبه وتعدى الى حرمان الاخ من الميراث لكونه للابن وكذا المكاتب اذا ادعى نسب ولد حره في حياة أخيه صحته وميراثه لولده دون أخيه كافي الجامع اه (وقال فيه أيضا) أقر بالرق ثم ادعى الحرية لا تقبل الا برهان كذا في البرازية وظاهر كلامهم ان القاضي لو قضى بكونه مملوكا ثم برهن على انه حر فانه يقبل لان القضاء بالملك يقبل النقض لعدم تعديه كافي البرازية بخلاف ماله حكم بالنسب لانه لا تسمع دعوى أحد فيه لغير المحكوم له ولا برهانه كافي البرازية لما قدمنا ان القضاء بالنسب مما يتعدى فعلى هذا لو أقر عبد لجهول انه ابنه فصدقه ومثله يولد له وحكم به بطريقه لم تصح دعواه بعد ذلك انه ابن لغير العبد المقر وهي تصلح حيلة لدفع دعوى النسب وشرط في التهذيب تصديق المولى وفي اليتيمية من الدعوى سئل على بن أحمد عن رجل مات وترك مالا فاقسمه الوارثون ثم جاء رجل وادعى ان هذا الميت كان أبي وأثبت النسب عند القاضي بالشهود أن أباه أقر أنه ابنه وقضى القاضي له بثبوت النسب ويقول له الوارثون بين أن هذا الرجل الذي مات نسكح أمك هل يكون هذا فدفعما فقال ان قضى القاضي بثبوت النسب ثبت نسبه وبنوته ولا حاجة الى الزيادة اه وقد نقضنا بعضه في كتاب العتق (وقال في كتاب الصلح مانصه) الحق اذا أجله صاحبه فانه لا يلزم وله الرجوع في ثلاث مسائل الى ان قال استعمل المدعى عليه فأمهله المدعى صح وله الرجوع اه (وقال في كتاب الصلح أيضا مانصه) الصلح علة يرفع النزاع الى ان قال ويصح بعد حلف المدعى عليه دفعا للنزاع باقامة البيينة ولو برهن المدعى بعده على أصل الدعوى لم يقبل الا في صلح الوصي عن مال اليتيم على انه كذا اذا صلح على بعضه ثم وجد البيينة فانها تقبل ولو بلغ الصبي وأقامها تقبل ولو طلب عينه لا يحلف كافي القنية الثانية ادعى ديناً فأقر به وادعى الا بغشاء أو الا براء فأذكر فصالحه ثم برهن عليه تقبل لان الصلح هنا ليس لافتداء اليمين كذا في العمادية من العاشر ولو برهن المدعى عليه على اقرار المدعى انه مبطل في الدعوى فان كان على اقراره قبل الصلح لم يقبل وان بعده يقبل ولو برهن على صلح قبله بطل الثاني اذا صلح بعد الصلح باطل كافي العمادية اه (وقال) في كتاب المداينات اذا قال

الطالب لمطوبه لاتعلق لي عليك كان ابراء عاما كقوله لاحق لي قبله اه (وقال فيه أيضا) هبة الدين كالأبراء منه الا في مسائل الى أن قال ومنها لو شهد أحدهما بالهبة والآخر بالأبراء ففيها قولان قيل لا يقبل ويبان في العشرين من جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (وقال أيضا في كتاب المدائيات) القول للملك في جهة التملك الى أن قال ولو ادعى المشتري أن المدفوع من الثمن وقال الدلال من الاجرة فالقول للمشتري اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) ولو ادعى الزوج أن المدفوع من المهر وقالت هدية فالقول له الا في المهر الا لكل كذا في جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال أيضا في كتاب المدائيات) الأبراء العام يمنع الدعوى بحق قضاء لاديانة اذا كان بحيث لو علم بماله من الحق لم يبرأ كذا في شفعة الولو الحجة ليكن في خزانة الفتاوى القنوى على أنه يبرأ قضاء وديانة وان لم يعلم به اه (ثم قال فيه أيضا) اذا تعارضت بينة الدين وبينة البراءة ولم يعلم التاريخ قدمت بينة البراءة واذا تعارضت بينة البيع وبينة البراءة قدمت بينة البيع كذا في المحيط من باب دعوى الرجلين اه (وقال في كتاب الاجارة) اختلف صاحب الطعام والملاح في مقدار داره فالقول لصاحبه وبأخذ الاجر بحسابه الا أن يكون الاجر مسما له اختلفا في كونها مشغولة أو فارغة يحكم المحال اذا اختلفا في صحتها وفسادها فالقول للمدعي الصحة قال الفضلي الا اذا ادعى المؤجر أنها كانت مشغولة له بالزرع وادعى المستأجر أنها كانت فارغة فالقول للمؤجر كما في آخرا جارة البرازية اه (ثم قال فيه) اختلفا في الحشب والاجر والغلق والميزاب فالقول لصاحب الدار الا في المابين الموضوع والباب والاجر والمحص والمجدع الموضوع فانه للمستأجر اه (وقال في كتاب الامانات مانصه) الامانات تنقلب مضمونة بموت عن تجهيل الا في ثلاث الى أن قال والقاضي اذا مات مجهلا أموال اليتامى عندهم أو دعهما اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال فيه أيضا) كل أمين ادعى اصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمدعى اذا ادعى الرد ولو كبل والناسط راذا ادعى الصرف الى الموقوف عليه وسواء كان في حياة مستحقها أو بعد موته الا في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعدم موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل الا بينة بخلاف الوكيل بقبض العين والفرق في الولو الحجة القول للامين مع اليمين الا اذا كذبه الظاهر فلا يقبل قول الوصي في نفقة زائدة

خالف الظاهر وكذا المتولى اه وقد نقلناه في كتاب الوقف وكتاب الوكالة وكتاب
 الوصايا (وقال فيه أيضا) الامين اذا خلط بعض أموال الناس ببعض أو الأمانة
 بماله فإنه ضامن الى أن قال الا في مسائل لا يضمن الامين بالخلط القاضى اذا خلط
 ماله بمال غيره أو مال رجل بمال آخر اه الخ فراجع اه (وقال فيه أيضا) تحليف
 الامين عند دعوى الرد أو الهلاك قبل لنفي التهمة وقيل لا نكراه الضمان ولا يثبت
 الرد عليه حتى لو ادعى الرد على الوصى وحلف لم يضمن الوصى اه وقد نقلناه
 في كتاب الوصايا وكتاب الوكالة (وقال أيضا في كتاب الأمانات) ادعى المودع
 دفعها الى مأذون ماله كها وكذبا فالحق له في براءته لافي وجوب الضمان عليه
 المأذون له بالدفع اذا ادعى وكذبا فان كانت أمانة فالقول له وان كان مضمونا
 كالغصب والدين لا يكفي فتاوى قارئ الهداية اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
 وكتاب الغصب وكتاب المديونات (وقال فيه أيضا) القول للمودع في دعوى
 الرد والهلاك اذا قال أمرتني بدفعها الى فلان فدفعتم اليه وكذبه ربه في الامر
 فالقول لربه والمودع ضامن عنه ادعى أصحابنا خلافا لابن أبي ليلى كذا في آخر الوديعه
 من الاصل لمجرد اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال فيه أيضا) المودع اذا
 قال لا أدري أيكما استودعني وادعاهما رجلان وأبى أن يحلف له ما ولا يئنه يعطيا
 لهما نصفين ويضمن مثلهما بينهما لانه أئلف ما استودع بجهله اه (وقال في كتاب
 الحجر والمأذون) ولا يصح اقرار السفه ولا الاشهاد عليه اه وقد نقلناه في كتاب
 الاقرار (وقال فيه أيضا) * وقعت حادثة * حجر القاضى على سفه ثم ادعى الرشد
 وادعى خصمه بقاءه على السفه وبرهنا فلم أر فيه نقلا صريحا وينبغي تقديم بينة البقاء
 على السفه لما في المحيط من الحجر الظاهر زوال السفه لان عقله يمنعه عنه ذكره
 في دليل أبي يوسف على ان السفه لا ينحجر الا بحجر القاضى وقال الزياي وغيره
 في باب التحالف اذا اختلف الزوجان في المهر فضى لمن برهن فان برهنا فشهد له
 مهر المثل لم تقبل بينته لانها لا ثبات فكل بينة شهد لها الظاهر لم تقبل وهذا بينة
 زوال السفه شهد لها الظاهر فلم تقبل اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال
 في كتاب الشفعة) البراء العام من الشفيع يبطلها قضاء مطلقا ولا يبطلها ديانة
 ان لم يعلم بها اه (ثم قال فيه أيضا) أنكرا المشتري طلب الشفعة حين علم فالقول
 له مع يمينه على نفي العلم ادعى الشفيع على المشتري انه احتال لا بطاله يحلف فان

نكل فله الشفعة وفي منظومة ابن وهبان خلافه اشترى الاب لابنه الصغير
 ثم اختلف مع الشفيع في مقدار الثمن فالقول للاب بلاعين اه (ثم قال فيه ايضا)
 له دعوى في رقة الدار وشفعة فيها بقول هذه الدار داري وأنا أدعيها فان وصلت
 الى والا فانا على شفعتي فيها اه (وقال في كتاب الغصب) اذا تصرف في ملك غيره
 ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف في مال امرأته فاعت وادعى
 انه كان باذنها وانكر الوارثون فالقول للزوج كذا في القنية اه (ثم قال فيه ايضا)
 والعقار لا يضمن الا في مسائل الى أن قال واذا رجع الشاهد به بعد القضاء اه
 (وقال في كتاب المحظر) الفتوى في حق الجاهل بمنزلة الاجتهاد في حق المجتهد
 كذا في قضاء الخسائية اه (وقال في كتاب الرهن مانعه) القول لمنكره مع اليمين
 وفي تعيين الرهن ومقدار ما رهن به للمرتهن اختلف الراهن والمرتهن فيما يباع به
 العدل الرهن فالقول للمرتهن وان صدق العدل الراهن كما اذا اختلفا في قيمة الرهن
 بعد هلاكه ولو مات في يد العدل فالقول للراهن ولو كان رهنا بمثل الدين فباعه
 العدل وادعى المرتهن انه باعه بأقل من قيمته وكنز به الراهن فالقول للراهن
 بالنسبة الى المرتهن لا العدل اه (وقال في كتاب الجنائيات) اذا قاتل المجرور
 قتلني فلان ثم مات لم يقبل قوله في حق فلان ولا يدينه الوارث أن فلانا أنكر قتله بخلاف
 ما اذا قاتل جرحني فلان ثم مات فبرهن ابنه ان فلانا أخرجه عنه يقبل كما في شرح
 المنظومة اه (ثم قال فيه ايضا) المحدود تدبر بالشبهات فلا تثبت معها الا في الترجمة
 فانها تدخل في المحدود مع ان فيها شبهة كما في شرح أدب القاضي اه وقد نقلناه
 في كتاب المحدود (وقال في كتاب الوصايا) الاشارة من الناطق باطالة في وصية
 وغيرها الا في الافتاء والاقرار بالنسب والاسلام والكفر كما في التلقيح اه وقد
 نقلناه في كتاب المجاهد وكتاب الاقرار (وقال ايضا في كتاب الوصايا) المعتق
 في مرض الموت كالمكاتب في زمن سعايته الى أن قال ولو شهد في زمن السعاية لم تقبل
 كما في شهادات الصغرى الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب الجنائيات فراجع اه (وقال
 فيه ايضا) للوصي اطلاق غريم الميت من الحبس ان كان معسر الا ان كان موسرا
 لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه كما في بيع
 القنية اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الغصب (وقال في كتاب الفرائض) والدية
 تورث اتفاقا واختلفوا في القصاص فذكر في الاصل انه يورث ومنهم من جعله

للاورثة ابتداء ويجوز أن يقال لا يورث عنده خلافا لهما أخذ من مسئلة لو برهن أحد الورثة على القصاص والباقي غيب فلا بد من اعادته اذا حضر واعنده خلافا لهما كذا في اليتيمة اه (وقال فيه أيضا) المجد الفاسد من ذوى الارحام وليس كتاب الاب الى أن قال ولو ادعى نسب ولد جارية ابن ابنته لم يثبت بل تصديق اه (وقال فيه أيضا) لو مات المستأمن في دارنا عن مال وورثته في دار الحرب وقف ماله حتى يقدموا فاذا قدموا فلا بد من بيئته ولو أهمل ذمة ولا بد أن يقولوا ولا تعلم له وارثا غيرهم ويؤخذ منهم كفيلا ولا يقبل كتاب ملكهم ولو ثبت أنه كتمه كذا في مستأمن فتح القدير اه وقد نقلناه في كتاب المجاهد (قال صاحب الاشباه)

(كتاب الوكالة)

الاصل ان الموكل اذا قيد على وكيله فان كان مفيدا اعتبر مطلقا والا لا وان كان نافعاً من وجه ضاراً من وجه فان أكد به بالنفي اعتبر والا لا وعليه فروع منها بعه بخيار فبإياه بغيره لم ينفذ لانه مفيد بعه من فلان فبإياه من غيره كذلك وهو ما في المحيط ومن هذا النوع بعه بكفيل بعه برهن بعه بتقيد بخلاف بعه بنسبته له بعه نقداً أولاً لا تتبع الا بالنسبة له بعه نقداً بعه في سوق كذا فبإياه في غيره نفذ لا تتبع الا في سوق كذا لا وتظهر بعه بشهود لا تتبعه الا بشهود ولا يخالف مع النهي الا في قوله لا تتبع الا بالنسبة وفي قوله لا تسلم حتى تقبض الثمن كما في الصغرى فله المخالفة بخلاف لا تتبع حتى تقبض لان التسليم من الحقوق وهي راجعة الى الوكيل فلا يملك النهي الوكيل يملك الموقوف كالنفاق ولا ينهي أو تمامه في تكاح الجماعة وقوله ينهيها بضم أوله من أنه ينهي نهية أي لا ينهي العقد الموقوف الوكالة فلا يخرج به عن الوكالة (ثم قال) والوكيل مصدق في براءته دون رجوعه فلو دفع اليه أمراً وأمره ان يشتري بها عبداً أو يزيده من عنده الى خمسة مائة فاشتري وادعى الزيادة وكذبه إلا أمرت بالفاو بقم الثمن اثلاثاً مائة بخلاف شراء المعينة حال قيامها بها وتمامه في الجماعة لا يصح عزل الوكيل نفسه الا بعلم الموكل الا الوكيل بشرائه شيء بغير عينه أو يبيع ماله ذكره في وصايا الهداية قلت وكذا الوكيل بالنكاح والطلاق والعاقبة فانصرف في الوكيل بشرائه معين والخصوصية لا يجبر الوكيل اذا امتنع

عن فعل ما وكل فيه لـ كونه متبرعا في مسائل اذا وكله في دفع عين وغاب لـ كن
لا يجب عليه الحمل اليه والمغضوب والامانة سواء وفيما اذا وكله ببيع الرهن سواء
كانت مشروطة فيه أو بعده وفيما اذا كان وكيله بالخصومة بطلب المدعى
وغاب المدعى عليه ومن فروع الاصل لا جبر على الوكيل بالاعتاق والتدبير
والكتابة والهبسة من فلان والبيع منه وطلاق فلانة وقضاء دين فلان اذا غاب
الموكل ولا يجبر الوكيل بغير أجر على تقاضي الثمن وانما يحصل الموكل ولا يجبس الوكيل
بدين موكله ولو كانت وكالته عامة الا ان ضمن لا يوكل الوكيل الا باذن أو تعميم
تفويض الا الوكيل يقبض الدين له ان يوكل من في عياله بدونه ما فيبر المديون
بالدفع اليه والوكيل بدفع الزكاة اذا وكل غيره ثم وثم فدفعت الاستحجاز ولا يتوقف
كفاي اضمحمة الخاتمة الوكيل بالشراء اذا دفع الثمن من ماله فانه يرجع على موكله
به الا فيما اذا ادعى الدفع وصدقه الموكل وكذبه البائع فلا رجوع كفاي كفالة
الخاتمة وكيل الاب في مال ابنه كالاب الا في مسئلتين من بيع الوالو الحجة اذا
باع وكيل الاب لابنه لم يجز بخلاف الاب اذا باع من ابنه وفيما اذا باع مال أحد
الابنين من الآخر يجوز بخلاف وكيله اه وقد نقلناه في كتاب الحجج والاذن
وفي كتاب البيوع وفي كتاب الوصايا وقوله اذا باع وكيل الاب لابنه أي وكان
الاب غائبا (ثم قال) الأمور بالشراء اذا خالف في الجنس نفذ عليه الا في مسألة
في بيع الوالو الحجة الاسير المسلم في دار الحرب اذا أمر انسانا بانه يشتريه بألف
درهم فخالف في الجنس فانه يرجع عليه بالالف الوكيل اذا سمى له الموكل الثمن
فاشتري بأكثر منه نفذ على الوكيل الا الوكيل يشتريه الاسير فانه اذا اشتراه بأكثر
لزم الأمر المسمى كفاي الوقعات اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال) الوكالة
لا تقتصر على المحاس بخلاف التملك فاذا قال رجل طلقها لا يقتصر وطلق نفسه
يقتصر الا اذا قال ان شئت فمقتصروك اذا طلقها ان شئت كفاي الخاتمة اه وقد
نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) الوكيل عامل لغيره حتى كان عاملا
لنفسه بطلت ولذا قال في الكنز وبطل توكيله الكفيل بمال الا في مسألة ما اذا
وكل المديون ببراءة نفسه فانه صحيح ولذا لا يتقيد بالمحاس ويصح عزله وان كان عاملا
لنفسه بخلاف ما اذا وكله بقبض الدين من نفسه أو من عبده لم يصح كفاي النزاهة
الوكيل اذا أمسك مال الموكل ونفذ من مال نفسه فانه يكون متعديا فلو أمسك

دينار الموكل وباع ديناره لم يصح كفاي الخلاصة الا في مسائل الاولى الوكيل
بالانفاق على أهله وهي مسألة الكنز الثانية الوكيل بالانفاق على بناء داره
كفاي الخلاصة اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) الثالثة الوكيل بالشراء
اذا أمسك المدفوع ونقدم مال نفسه الرابعة الوكيل بقضاء الدين كذلك
وهما في الخلاصة أيضا وقيد الثالثة فيها بما اذا كان المال قائما ولم يضاف الشراء
الى نفسه الخامسة الوكيل باعطاء الزكاة اذا أمسكه وتصدق بماله ناويا الرجوع
أجزأه كفاي القيمة اه وقد نقلناه في كتاب الزكاة (ثم قال) السادسة ابراء
الوكيل بالبيع المشتري عن الثمن قبل قبضه وهبته صحيح عند أبي حنيفة وأما حظ
الكل عنه فغير صحيح عنده ما خلا لما محمد كذا في حيل التارخانية ومما خرج
عن قولهم يجوز التوكيل بكل ما يعقده الموكل لنفسه الوصى فان له ان يشتري مال
اليتم لنفسه والنفع ظاهر ولا يجوز ان يكون وكيله لا في شرائه لا في بيعه
البرازية اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا وقوله يعقده الموكل الخ يفتح الكاف على
صيغة اسم المفعول (ثم قال) الا مراد اقيد الفعل بزمان كبع هذا غدا أو اعطه
غدا ففعله المأمور بعد غدا جاز كذا في حج الخانية من ملك التصرف في شيء ملكه
في بضعه فلو وكله ببيع عبده فباع نصفه صح عند الامام وتوقف عندهما
أوفي شراء عبد بن معينين ولم يسم ثمنه فاشترى أحدهما صح أوفي قبض دينه
ملك قبض بعضه الا اذا نص على ان لا يقبض الا الكل مع كفاي البرازية واذا
وكله بشراء عبدا فاشترى نصفه توقف ما لم يشتري الباقي كفاي الكنز الوكيل اذا
وكل بغير اذن وتعميم وأجاز ما فعله وصح عليه نعم الا الطلاق والعناق التوكيل
بالتوكيل صحيح فاذا وكله أن يوكل فلانا في شراء كذا ففعل واشترى الوكيل رجوع
بالثمن على المأمور وهو على أمره ولا يرجع الوكيل على الا مراد بقاء كذا في فروق
الكرابيسي اه الوكيل اذا كنت وكالته عامة مطلعة ملك كل شيء الا طلاق
الزوجة وعتق العبد ووقف البيت وقد كتبت فيها رسالة المأمور بالدفع الى فلان
اذا ادعاه فكذبه فلان فالقول له في براءة نفسه الا اذا كان غاصبا أو مدبونا كفاي
منظومة ابن وهبان اه (يقول جامعه) قال المحوى لم يوجد هذا الاستثناء في منظومة
ابن وهبان وإنما هي مطلقة اه وقال هبة الله هذا الاستثناء الذي ذكره المصنف
ليس في الوهبانية وإنما هو في شرحها أي للبيري اه (ثم قال) صاحب الاشباه

بعث المديون المسأل على يد رسول فهلك فان كان رسول الدائن هلك عليه وان كان رسول المديون هلك عليه وقول الدائن ابعث بهما مع فلان ليس رسالة له منه فاذا هلك هلك على المديون بخلاف قوله ادفعها الى فلان فانه ارسال فاذا هلك هلك على الدائن ويمايه في شرح المنظومة اه وقد نقلناه في كتاب المداينات وكتاب الامانات (بقول جامع) وقوله بخلاف قوله ادفعها الى فلان الخ عبارة البرازية بخلاف قوله ادفع الدين الى غلامى أو غلامك الخ والمراد بالمنظومة منظومة النسي كفاي أى السعور وذكره أيضا في البرازية من الوكالة أول فضل في المأمور بدفع المسأل (ثم قال) لا يصح توكيل مجهول الاسقاط عدم الرضا بالتوكيل كما ينه في مسائل شتى من كتاب القضاء من شرح الكنز ومن التوكيل المجهول قول الدائن لمديونه من جاءك بعلامة كذا أو من أخذ اصبعك أو قال لك كذا وكذا فادفع مالى عليك اليه لم يصح لانه توكيل مجهول فلا يبرأ بالدفع اليه كفاي القنية التوكيل يقبل قوله يمينه فيما يدعيه الا التوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعدم موت الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه اليه فانه لا يقبل قوله الابينة كفاي فتاوى الولوالجي من الوكالة وقد ذكرناه في الامانات اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) والافيماء اذا ادعى بعدم موت الموكل انه اشترى لنفسه وكان الثمن منقودا وفيما اذا قال بعد عزله بعته أمس وكذبه الموكل وفيما اذا قال التوكيل بعدم موت الموكل بعته من فلان بألف درهم وقبضتها وهلك وكذبه الورثة في البيع فانه لا يصدق ان كان المبيع قائما بعينه بخلاف ما اذا كان مستهلكا الكل من الولوالجية من الفصل الرابع في اختلاف التوكيل مع الموكل وفي جامع الفصولين كما ذكرنا في الاولى قال فلو قال كنت قبضت في حياة الموكل ودفعت اليه لم يصدق اذا أخبر عملا عليك انشاءه فمكان منه ما وقد بحث بأنه ينبغي أن يكون التوكيل بقبض الوديعة كذلك ولم يتنبه لما فرق به الولوالجي بينهما بأن التوكيل بقبض الدين يريد ايجاب الضمان على الميت اذا الدينون تقضى بأثمانه بخلاف التوكيل بقبض العين لانه يريد نفي الضمان عن نفسه اه وكتبنا في شرح الكنز في باب التوكيل بالخصومة والقبض مسألة لا يقبل فيها قول التوكيل بالقبض انه قبض وفي الواقعات المسامية التوكيل بقبض القرض اذا قال قبضته وصدقه المقرض وكذبه الموكل فالقول للموكل اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) اذا مات الموكل بطلت الوكالة الا في التوكيل

في البيع وفاء كما في بيع العزلة اذ قبض الموكل الثمن من المشتري صح استحسانا
 الا في الصرف كما في منية المفتي الوكيل اذا أجاز فعل الغضول أو وكل بلا اذن
 وتعميم وحضره فانه ينفذ على الموكل لان المقصود حصول رايه الا في الوكيل
 بالطلاق والعناق لان المقصود عبارة والخلع والكتابة كالبيع كما في منية المفتي
 الشيء المفوض الى اثنين لا يملكه أحدهما كالوكيلين والوصيين والناظرين
 والقاضيين والمحكمين والمودعين والمشروط لهما الاستبدال أو الادخال والاخراج
 الا في مسئلة فمما اذا شرط الواقف النظر له والاستبدال مع فلان فان للواقف
 الانفراد دون فلان كما في الخانية من الوقف اه وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها
 (يقول جامعهم) وقوله والمودعين يصح على صيغة اسم الفاعل والمفعول والاولى
 على صيغة اسم المفعول تأمل مع صحة الحكم في الاثنين (ثم قال) الوكيل لا يكون
 وكيل قبل العلم بالوكالة الا في مسئلة ما اذا علم المشتري بالوكالة ولم يعلم الوكيل البائع
 بالوكالة كما في البرازية وفي مسئلة ما اذا أمر المودع المودع بدفعها الى فلان فدفعها
 له ولم يعلم بكونه وكيلًا وهي في الخانية بخلاف ما اذا وكل رجلا بقضها ولم يعلم المودع
 والوكيل معا بالوكالة فدفعها له فان المالك مخير في تضمين ايها شاء اذ اهلك
 وهي في الخانية أيضا اه وقد نقلناه في كتاب الامانات والله سبحانه وتعالى اعلم
 (يقول جامعهم) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الوكالة (قال المؤلف
 في القاعدة الاولى لاثواب الابالية مانصه) وأما الاقرار والوكالة فيصحان
 بدونها اه (وقال في قاعدة الاصل اضافة المحادث الى أقرب أوقاته في بحث
 ما خرج عنه مانصه) وكذا الوكيل بالبيع اذا قال بعث وسلمت قبل العزل وقال
 الموكل بعد العزل كان القول للوكيل ان كان المبيع مسهلًا وان كان قائمًا
 فالقول قول الموكل اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في قاعدة الاصل في
 الابضاع التحريم مانصه) ثم اعلم ان البضع وان كان الاصل فيه المحظر يقبل في حله
 خبر الواحد قالوا له شراءة لزيد قال بكر وكافي زيد يبيعها ويحل له وطؤها وكذا
 لوجأت أمة قالت لرجل ان مولاي بعثني اليك هدية وظن صدقها حل له وطؤها
 ولم أر حكم ما اذا وكل شخص في شراء جارية ووصفها فاشتري الوكيل جارية بالصفة
 ومات قبلي ان يسلمها الى الموكل فيقتضى القواعد عدم متاعه على الموكل لاحتمال أنه
 اشتراها لنفسه لان الوكيل بشراء غير المعين له ان يشتريه لنفسه وان كان شراء

الوكيل التجارية بالصيغة المعينة ظاهر في الحل لكن الاصل التحريم وينبغي الرجوع الى قول الوارث لانه خليفة وله نظائر في الفقه اهـ وقد نقلنا هذه العبارة في المحظر أيضا (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) ووقفنا عزل الوكيل على علمه دفعا للحرج عنه وكذا القاضى وصاحب وظيفة اهـ وقد نقلناه في كتاب القضاء (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع في بحث يعتفر في التابع ما لا يعتفر في غيره مانصه) ومنه فضولى وزوجه امرأة برضاها ثم الزوج وكله بعده وزوجه امرأة وقال نقضت النكاح لم ينتقض ولو لم ينتقضه قولنا ولكن زوجه اياها بعد ذلك انتقض النكاح الاول اهـ وقد نقلناها في كتاب النكاح أيضا (ثم قال في بحث من لا تجوز اجازته ابتداء وتجاوز انتهاء مانصه) ومنه الوكيل بالبيع لا يملك التوكيل به ويعلمك اجازة يبيع باثنته فضولى والمعنى فيه انه اذا أجاز يحيط علمه بما أتى به خليفة ووكيل الوكيل كذلك فتكون اجازته في الانتهاء عن بصيرة بخلاف الاجازة في الابتداء اهـ (وقال في القاعدة السادسة المحدود تدرك بالشبهات مانصه) ومنها انه لا يجوز التوكيل باستيفاء المحدود واختلف في التوكيل باثباتها اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب المحدود أيضا (وقال في القاعدة الثانية عشر) لا ينسب الممسكت قول فلورأى أجنبيا يبيع ماله فسكت ولم ينه لم يكن وكى لا بسكوته اهـ وقد نقلناها أيضا في البيوع فراجعه (ثم قال) وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى أن قال السابعة سكوت الوكيل قبول ويرتد برده اهـ (ثم قال) السابعة والعشرون سكوت الموكل حين قال له الوكيل بشراء معين انى أريد شراءه لنفسى فشرأه كان له اهـ (وقال في القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة مانصه) الثانية السفلى وهى ولاية الوكيل وهى غير لازمة وللموكل عزله ان علم والوكيل عزل نفسه بعلم موكله اهـ (وقال في الفن الثالث فى أحكام الناسى مانصه) والثالث المجمل فى دار الحرب من مسلم لم يهاجر وانه يكون عذرا ويحققه جهل الشفيع وجهل الامة بالاعتناق وجهل البكر بنكاح الولي وجهل الوكيل والمأذون بالاطلاق وضده اهـ (ثم قال) ولو باع الوكيل قبل العلم بالوكالة لم يجز البيع اهـ (ثم قال) ومما فرقوا به بين العلم والمجهل ما فى وكالة الخامسة الوكيل بقضاء الدين اذا دفعه الى الطالب بعدما وهب الدين من المدينون قالوا ان علم الوكيل بالهبة ضمن والا لا ولودفع الى الطالب بعد

ردته قالوا ان علم الوكيل بطريق الفقه ان الدفع الى الطالب بعد رده لا يجوز
ضمن مادفعه والا لا ولدفع بعد مادفع الموكل فعن أبي يوسف الفرق بين العلم
والجهل والمذهب الضمان مطلقا كالمفاوضين اذا أذن كل واحد منهما لصاحبه
بأداء الزكاة فأدى أحدهما عن نفسه وعن صاحبه ثم أدى الثاني عن نفسه وعن
صاحبه فإنه يضمن مطلقا اهـ وقد نقلناها في كتاب الشركة أيضا (ثم قال) والمأمور
بقضاء الدين اذا أدى الامر بنفسه ثم قضى المأمور فانه لا يضمن اذا لم يعلم بقضاء
الموكل قالوا هذا على قولهما أما على قوله فيضمن على كل حال اهـ (ثم قال) وفي وكالة
المنية أمر رجلا يبيع غلامه بمائة دينار فباعه بألف درهم ولم يعلم الموكل بمبايعه
فقال المأمور بعث الغلام فقال أجزت جازا لبيع وكذا في النكاح وان قال قد أجزت
ما أمرتك به لم يجزاه وقد نقلناها في كتاب النكاح أيضا (ثم قال) وفي جامع
الفصولين وكله بقبض دينه فقبضه بعد ابراء الطالب ولم يعلم فهلك في يده لم يضمن
ولا ضمان على الموكل اهـ (وقال في أحكام الصبيان مانصه) ويصح توكيله
اذا كان بعقل العقْد ويقصده ولو مجورا ولا ترجع الحقوق اليه في نحو يبيع بل
الى الموكل وكذا في دفع الزكاة والاعتبار لدية الموكل اهـ وقد نقلناها في كتاب
الزكاة (وقال في أحكام السكران مانصه) الثالثة الوكيل بالبيع لو سكر فباع
لم ينفذ على موكله اهـ (وقال في أحكام العبيد مانصه) ولا ترجع الحقوق اليه
لو وكيله مجورا اهـ (وقال في أحكام النقود ما يتعين فيه وما لا يتعين مانصه)
ولا يتعين في النذر والوكالة قبل التسليم وأما بعده فالعامة كذلك اهـ وقد نقلناه
في كتاب الايمان والنذور (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانصه)
وأما ما ليس بلازم من العقود فلا يتصف بالاسقاط كالوكالة اهـ (وقال في أحكام
الائتماني مانصه) ويقبل توكيلها بالارضاء الخصم ان كانت مخدرة تغافا اهـ وقد
نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في أحكام العقود مانصه) وجائز من المجانين
الشركة والوكالة اهـ (وقال في بحث القول في الدين مانصه) ولو أعطى الوكيل
بالبيع للامر الثمن من ماله قضاء عن المشتري الى أن يكون الثمن له كان القضاء
على هـ مذا فاسد ويرجع البائع هـ الى الأمر بما أعطاه وكان الثمن على المشتري على
حاله اهـ وقد نقلناه في المداينات (ثم قال) وقرع الامام الاعظم على عدم صحة
تخليكه من غير من هو عليه أنه لو وكاه بشراء عبد بعا عليه ولم يعين المبيع والبائع

لم يصح التوكيل وصح ان عين أحدهما واجمع وأعلى أنه لو وكل مدينونه بأن يتصدق
بمساعيه فإنه يصح مطلقا اهـ وقد نقلناه في الزكاة وفي كتاب المداينات (ثم قال)
ولو وكل المستأجر بأن يجر العين من الاجرة يصح وقد أوفضناه في وكالة البحر اهـ
وقد نقلناه في المداينات وكتاب الاجارة (وقال في بحث القول في الشرط والتعليق
مانعه) * فائدتان * من ملك التخيير ملك التعليق الا لو كـ بالطلاق يملك التخيير
ولا يملك التعليق الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب العتق وكتاب الطلاق فراجعـه
(وقال في الفن الثالث أيضا في بحث ما فترق فيه الوكيل بالبيع والوكيل
بقبض الدين) صح ابراء الاول من الثمن وحطه وضمن ولا يصح من الثاني اهـ وقد
نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) صح من الاول قبول الحوالة لامن الثاني
وصح من الاول أخذ الرهن لامن الثاني اهـ وقد نقلناه في كتاب الرهن (ثم قال)
وصح منهما أخذ الكفيل وصح ضمان الوكيل بالقبض المدين فيه ولا يصح ضمان
الوكيل في البيع للشترى في الثمن اهـ وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال)
وتقبل شهادة الوكيل بالقبض بالدين لا الوكيل بالبيع به اهـ وقد نقلناه في كتاب
الشهادات (ثم قال) ولم يشترى مطالبة الوكيل بما دفعه له اذا سلمه للموكل بعد دفع
البيع بخيار بخلاف الوكيل بالقبض للثمن ولا يصح نهى الموكل المشتري عن الدفع
الى الوكيل بالبيع بخلاف الوكيل بالقبض اهـ (وقال في بحث ما فترق فيه
لو كـ والوصى) يملك الوكيل عزل نفسه لا الوصى بعد القبول لا يشترط الغبول
في الوكالة وبشترط في الوصاية ويتقيد الوكيل بما قيده الموكل ولا يتقيد الوصى
ولا يستحق الوكيل اجرة على عمله بخلاف الوصى وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم
قال) ولا تصح الوكالة بعد الموت والوصاية تصح وتصح الوصاية وان لم يعلم بها
الوصى بخلاف الوكالة ويشترط في الوصى الاسلام والحرية والبلوغ والعقل
ولا يشترط في الوكيل الا العقل واذا مات الوصى قبل تمام المقصود نصب القاضى
غيره بخلاف موت الوكيل لا ينصب غيره الا عن مفقود للحفظ وفي ان القاضى
يعزل وصى الميت بخيانة أو تهمة بخلاف الوكيل وفي ان الوصى اذا باع شيئا من
التركة فادعى المشتري انه معيب ولا يبنه فإنه يحلف على البتات بخلاف الوكيل
فانه يحلف على نفي العلم وهى في القنية اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال)
ولو أوصى لفقراء أهل بلخ فالفضل للوصى أن لا يجاوز أهل بلخ فان أعطى في كورة

أخرى جاز على الأصح ولو أوصى بالتصدق على فقراء المحتاج يجوز أن يتصدق
 على غيرهم من الفقراء ولو خص فقال لفقراء هذه السكة لم يجز كذا في وصايا
 خزانة المفتين وفي الحاشية لوقال الله - على أن أتصدق على جنس فتصدق على
 غيره لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو أمر غيره بالتصدق ففعل المأمور ذلك ضمن المأمور
 اهـ وقد نقلناه في كتاب الأمانات (ثم قال) وهذا ما خالف فيه الوصي الوكيل
 ولو استأجر الوصي الوصي لتنفيذ الوصية كانت وصية له بشرط العمل وهي في الحاشية
 ولو استأجر الموكل الوكيل فإن كان على عمل معلوم صححت والا فلا اهـ وقد نقلناه
 في كتاب الاجارة (ثم قال) ويحتمل أن في ان كلامهم ما أمين مقبول القول مع
 العيين ويصح إبراؤه ما عموما وجب بعقدهما ويضمنان وكذا يصح حطهما
 وتأجيلهما ولا يصح ذلك منهما فيما لم يجب بعقدهما اهـ وقد نقلناه في كتاب
 الوصايا ونقلناه بعضه في كتاب المداينات (وقال في فن الحيل ما نصه) السابع
 عشر في الاجارات اشتراط المزمة على المستأجر يفسدها والحيلة أن ينتظر الى قدر
 ما يحتاج اليه فيضم الى الاجرة ثم يؤمر المؤجر بصرفه اليها فيكون المستأجر وكيلا
 بالانفاق واذا ادعى المستأجر الانفاق لم يقبل منه الا بحجة ولو أشهد له المؤجر أن
 قوله مقبول بلا حجة لم يقبل الا بها والحيلة أن يجعل المستأجر له قدر المزمة ويدفعه الى
 المؤجر ثم المؤجر يدفع الى المستأجر ويأمره بالانفاق في المزمة فيقبل بلا بيان أو يجعل
 مقداره في يدفع الخ وقد نقلناه بقيته في كتاب الاجارة فراجع (ثم قال) التاسع
 عشر في الوكالة الحيلة في جواز شراء الوكيل المعين لنفسه أن يشتره
 بخلاف جنس ما أمر به أو بأكثر مما أمره أو يصرح بالشراء لنفسه بحضرة الموكل
 أو يوكل في شرائه الحيلة في صحة إبراء الوكيل عن الثمن اتفاقا انه امان يدفع له
 الوكيل قدر الثمن ثم يدفع المشتري الثمن له اهـ وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال)
 أراد الوكيل انه اذا أرسل المتاع للموكل لا يضمن فالحيلة أن يأذن له في بيعه وكذا
 لو أراد الايداع يستأذنه أو يرسله الوكيل مع أجيره لان أجير الواحد من عياله
 أو يرفع الوكيل الامر الى القاضي فيأذنه في إرسالها اهـ وقد نقلناه في كتاب
 الأمانات (وقال في الفن السادس من الفروق في بحث الزكاة ما نصه) الوكيل
 يدفعها له دفعها الى قرابته ونفسه وبالبيع لا يجوز والفرق ان مبنى الصدقة على
 المساحقة والمعاوضة على المضايقة اهـ وقد نقلناه في كتاب الزكاة (وقال أيضا)

في فن الفروق في بحث الطلاق مانصه) للموكل عزل وكيله بالطلاق ولو وكلها بطلاقها
 لانه تمليك لها هـ (وقال أخو المؤلف في تكميلته
 للفن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب الوكالة * الوكيل بشرائه شيء بعينه لو اشتراه
 لنفسه لا يصح الا اذا خالف في الثمن الى خير أو الى جدس آخر غير الذي سماه
 والوكيل بشكاح امرأة بعينها اذا زوجها من نفسه صح لانه فيه سفير ومعبى هـ
 وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) قال له اشتر عبد زيد يدي ويديك فقال
 نعم ثم قال له آخر كذلك فقال نعم فاشتره كان بين الأمرين دون المشتري فلو لم يشتر
 حتى لقيه ثالث فقال كذلك فأجابه أيضا فهو للأمرين الأولين ولو كانا حاضرين
 علمنا بذلك كان بين المشتري والثالث لان وكالهما ارتدت لما علمنا كما لو قال لا آخر
 اشترني عبد فلان ثم وكله آخر بشرائه فان قبل الوكالة لاجبضة الأول فهو للأول
 وان بجبضته فهو للثاني والفرق ما قلناه هـ وقد نقلناه في كتاب الشركة (ثم قال)
 التوكيل بغير رضا الخصم لا يجوز عند الامام الا ان يكون الموكل مسافرا أو مريضا
 أو مخدرة لكن انما لا يصح اذا لم يكن الموكل حاضرا بنفسه فان كان حاضرا فابي
 الخصم التوكيل لا يسمع منه والفرق انه اذا كان غائبا تحقق نهيته من التلميس
 بخلاف ما اذا كان حاضرا والله الموفق هـ (وقال أخو المؤلف في التكميلة المذكورة
 من كتاب القضاء مانصه) وكذا وصى الميت بملك الا بصاء بلا أمر بخلاف الوكيل
 والفرق تعذر الاذن من الميت بخلاف الموكل هـ وقد نقلناه في كتاب القضاء
 والوصية (وقال المؤلف في كتاب الزكاة مانصه) المأمور بأداء الزكاة اذا تصدق
 بدراهم بنفسه اجزا اذا كان على نية الرجوع وكانت دراهم المأمور قائمة هـ (وقال
 في كتاب الشركة مانصه) اختلاف رب المال مع المضارب في التقيد والاطلاق
 فالقول للمضارب وفي الوكالة القول للموكل هـ وقد نقلناه في كتاب المضاربة
 (وقال في كتاب البيوع مانصه) من باع أو اشترى أو أجز ملك الاقالة الا في مسائل
 الى ان قال والوكيل بالشراء لا يصح اقالته بخلافه بالبيع تصح ويضمن والوكيل
 بالعلم على خلافه هـ (وقال أيضا في كتاب البيوع) ولو وكله بطلاق زوجته
 منجزا فعلقه على كائن لم تطاق هـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أيضا في
 كتاب البيوع مانصه) الشراء اذا وجد نفاذا على المباشر نفذ عليه فلا يتوقف
 شراء الفضولي ولا شراء الوكيل المخالف ولا اجارة المتولي أجيرا بدراهم ودائق بل

ينفذ عليهم اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الوقف وكتاب الوصية (وقال في كتاب
القضاء والمدعى في بحث البراء العام مانصه) وفي دعوى القنية أن البراء العام
لا يمنع من دعوى الوكالة وفي الرابع عشر من دعوى البرازية أبرأه عن الدعوى ثم
ادعى عليه بوكالة أو وصاية صح اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (وقال فيه أيضا
مانصه) لا تقبل شهادة كافر على مسلم الاتبع أو ضرورة فالأول اثبات توكيل
كافر كافرًا بكافرين بكل حق له بالـ كوفعة على خصم له كافر فليتعدى إلى خصم
مسلم آخر وكذا شهادتهم على عبد كافر بدين ومولاه مسلم وكذا شهادتهم على
وكيل كافر موكله مسلم وهذا بخلاف العكس في المسئلتين - كونهما شهادة على المسلم
قصدًا وفيما سبق ضمننا اه (ثم قال فيه مانصه) لا يقضى القاضى لنفسه ولا لمن
لا تقبل شهادته له إلا في الوصية لو كان القاضى غريم ميت فثبت أن فلانا وصيه
صح وبرئ بالدفع إليه بخلاف ما إذا دفع له قبل القضاء امتنع القضاء وبخلاف
الوكالة عن غائب فإنه لا يجوز القضاء بها إذا كان القاضى مدعيون الغائب سواء
كان قبل الدفع أو بعده وتماه في قضاء الجماع اه وقد نقلناه في كتاب الوصاية
(وقال في كتاب القضاء أيضا) ولا تسمع البيعة على مقر إلا في وارث مقر بدين على الميت
فتمام البيعة للتعدي إلى أن قال وفي مدعى عليه أقرب بالوكالة فثبتها الوكيل دفعًا
للضرر اه (وقال فيه أيضا) القضاء الضعيف لا يشترط له الدعوى والخصومة إلى
أن قال وعلى هذا لو شهد أن فلانة زوجة فلان وكلمت زوجها فلان في كذا على
خصم منكر وقضى بتوكيلها كان قضاء بالزوجية بينهما وهي حادثة الفتوى
اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال فيه أيضا) اثبات التوكيل عند القاضى
بلا خصم حائزان كان القاضى عرف الموكل باسمه ونسبه اه (ثم قال أيضا) ولا يجوز
اثبات الوكالة والوصاية بلا خصم حاضرا اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال
في كتاب القضاء أيضا مانصه) ودعوى الفعل من غير بيان الفاعل لا تسمع
إلا في أربعة إلى أن قال الرابعة الشهادة بأن وكيله باعه من غير بيان اه (وقال
فيه أيضا) المجعالة في المنكوحه تمنع الصحة إلى أن قال وفي الوكالة فإن في الموكل فيه
وتما حشمت منعت والأفلا وفي الوكيل تمنع كهذا وهذا وقيل لا اه (وقال في
كتاب الأقراء مانصه) الإقرار لا يجماع البيعة لأنها لا تقام إلا على منكر إلا في أربع
في الوكالة وفي الوصاية الخ اه (وقال في كتاب الأقراء أيضا) من ملك الانشاء

ملك الاخبار كالوصى والمولى والمراجع والوكيل بالبيع اه (وقال في كتاب الهبة
 مانصه) التملك الدين من غير من عليه الدين باطل الا اذا سلطه على قبضه ومنه لو
 وهبت من ابنها ماعلى أبيه لها فالمعتمد الصحة للتسلط ويتفرع على هذا الاصل
 لو قضى دين غيره على ان يكون له الدين لم يجز ولو كان وكيله بالبيع كما في جامع
 الفصولين اه (وقال في كتاب المداينات) ويفترع على ان الديون تقضى بأموالها
 مسائل الى ان قال ومنها الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان
 قبضه في حياته ودفعه له فانه لا يقبل قوله الابينة لانه يريد ايجاب الضمان على
 الميت بخلاف الوكيل بقبض العين كما في وكالة الولوالحجة اه (وقال فيه أيضا
 مانصه) البراء عن الدين فيه معنى التملك ومعنى الاسقاط الى ان قال ولو وكل
 المدين ببراء نفسه قالوا صح التوكيل نظرا الى جانب الاسقاط ولو نظر الى جانب
 التملك لم يصح كالموكل به بان يبيع من نفسه واستشكل بأنه عامل لنفسه وهو براءة
 نفسه والوكيل من يعمل لغيره وأجيبنا عنه في شرح الكنز في باب تفويض الطلاق
 اه (وقال أيضا في كتاب المداينات) الوكيل بالبراء اذا أبرأ ولم يضيف الى موكله
 لم يصح كذا في المخزاة اه (وقال في كتاب الامانات) اذا تعدى الامين ثم أزاله
 لا يزول الضمان كالمستعير والمستأجر الا في الوكيل بالبيع أو بالمحفظ أو بالاحارة
 أو بالاستئجار اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال فيه أيضا) والوكيل
 بقبض الدين بعده مودع فلا يملك الثلاثة كما في جامع الفصولين اه أى الايداع
 والاجارة والاعارة (ثم قال فيه) ولا أجر للوكيل الا بالشرط وفي جامع الفصولين
 الوكيل بقبض الوديعة اذا سمى لها أجر الباقى بها جاز بخلاف الوكيل بقبض الدين
 لا يصح استئجاره الا اذا وقت له وقتا اه (وقال في كتاب الامانات أيضا) كل أمين
 ادعى اصال الامانة الى مستحقة قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والناظر
 اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم وسواء كان في حياطة مستحقة أو بعد موته
 الا في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته
 لم تقبل الابينة بخلاف الوكيل بقبض العين والفرق في الولوالحجة القول للامين
 مع اليمين الا اذا كذبه الظاهر فلا يقبل قول الوصى في نفقة زائدة خالفت الظاهر
 وكذا التولي اه وقد نقلناه في كتاب الوقف وكتاب الدعوى وكتاب الوصايا
 (ثم قال) الامين اذا خلط بعض أموال الناس ببعض أو الامانة بماله فانه ضامن

الى ان قال والسمسار اذا خلط أموال الناس وأثمان ما باعه ضمن الا في موضع
جرت العادة بالاذن بالخلط الخ فراجعه (وقال فيه أيضا) المأذون له في شيء كاذبه
امانة وضمانا ورجوعا وعدم رجوع وخرج عنه مسـئلتان المودع اذا أذن
انسانا في دفع الوديعة الى المودع فدفعها له ثم استحق بيمينه بعد الهلاك فلا ضمان
على المودع والمستحق تفهين الدافع كما في جامع الفصولين اهـ وقد نقلناه في كتاب
الغصب (ثم قال فيه) تخليف الامين عند دعوى الرد والهلاك قيل لنفي التهمة
وقيل لا نكاره الضمان ولا يثبت الرد بيمينه حتى لو ادعى الرد على الوصي وحاف
لم يضمن الوصي كذا في وديعة المبسوط اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا وكتاب
الدعوى (وقال في كتاب الامانات أيضا) ادعى المودع دفعها الى مأذون مال كرها
وكذباه فالقول له في براءته لافي وجوب الضمان عليه المأذون له بالدفع اذا ادعاه
وكذباه فان كانت امانة فالقول له وان كان مضمونا كالغصب والدين لا كما
في فتاوى قارئ الهداية اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى وكتاب الغصب وكتاب
المدائيات (وقال أيضا في كتاب الامانات مائنه) وفي وكالة البرازية المستبضع
لا يملك الابضاع ولا الايداع والابضاع المطلقة كالوكالة المقرونة بالمسئلة حتى
اذا دفع له ثوبا وقال له اشترى به ثوبا صح كما اذا قال اشترى به أي ثوب شئت وكذلك
لو دفع اليه بضاعة وأمره ان يشتري له ثوبا صح والبضاعة كالمضاربة الا ان
المضارب يملك البيع والمستبضع لا الا اذا كان في قصده ما يعلم انه قصد الاسترباح
أو نصـه الى ذلك اهـ وقد نقلناه في كتاب المضاربة (وقال فيه أيضا) القول
للمودع في دعوى الرد والهلاك الا اذا قال أمرتني بدفعها الى فلان فدفعتم اليه وكذبه
رهباني الامر فالقول لربها والمودع ضامن هـ عند أصحابنا خلافا لابن أبي ليلى كذا
في آخر الوديعة من الاصل لمحمد اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في
كتاب الشفعة) يصح الطلب من الوكيل بالشراء ان لم يسلم أي الدار الى موكله فان
سـلم لم يصح وبطلت وهو المختار والتسليم من الشفيع له صحيح مطلقا اهـ (وقال
فيه أيضا) حظ الوكيل بالبيع لا يمتنع فلا يظهر في حق الشفعة اهـ وقد نقلناه
في كتاب البيوع (وقال في كتاب الوصايا) وفي الملتقط أنفق الوصي على الموصي
في حياته وهو معتل اللسان يضمن ولو أنفق الوكيل لا يضمن اهـ (يقول جامعهم)
وقوله يضمن أي يضمن الموصي ما أنفق الوصي وقوله لا يضمن أي لا يضمن الموكل

ما أنفقه الوكيل كذا في شرحها (وقال فيه أيضا) الوصي إذا أبرأ عما وجب
بعقد صح ويضمن إلا إذا أبرأ من كاتبه عن بدل الكتابة وكذا الوكيل والاب اه
وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال فيه أيضا) قال القاضي جعلتك وكيلا في تركة
فلان كان وكيلا بالمحظ لا غير ولو زاد تشتري وتبييع كان وكيلا فيهما ولو قال
جعلتك وصيا في تركة فلان كان وصيا في الكل اه (وقال في كتاب الفرائض)
الارث يجرى في الاعيان وأما المحقوق فنهما لا يجرى فيه كحق الشفعة الى أن قال
والوكالات والعواري والودائع لا تورث اه (قال صاحب الاشباه)

(كتاب الاقرار)

المقر له إذا كذب المقر بطل اقراره الا في الاقرار بالمحرية والنسب وولا العتاق
كما في شرح المجمع معلا بأنها لا تحتل النقص ويزاد الوقف فان المقر له اذا رده
ثم صدقه صح كما في الاسعاف والطلاق والنسب والرق كما في البرازية اه وقد
نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) الاقرار لا يجامع البيعة لأنها لا تقام الا على
منكر الا في أربع في الوكالة وفي الوصاية وفي اثبات الدين على الميت وفي استحقاق
العين من المشتري كما في وكالة الخساية اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها
ونقلناها كما هي في كتاب القضاء أيضا (ثم قال) الاقرار للمجهول باطل الا في مسألة
ما اذا ارد المشتري المبيع ببيع فبرهن البائع على اقراره انه باعه من رجل ولم يعينه
قبل وسقط حق الرد كما في بيعوع الذخيرة اه وقد نقلناه في كتاب البيوع
(ثم قال) الاستحجار اقرار بعدم الملك له على أحد القواين الا اذا استأجر المولى
عبد من نفسه لم يكن اقرارا بغيره كفي القنية اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة
وفي كتاب العتق (ثم قال) اذا أقرب شئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل كما في الخساية
الا اذا أقرب بالطلاق بناء على ما فتى به المفتي ثم تبين عدم الوقوع فإنه لا يقع كما في
جامع الفصولين والقنية اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) اقرار
المكره باطل الا اذا أقر لسارق مكره فقد أفنى بعض المتأخرين بحدته كذا في سرقة
الظهيرية اه وقد نقلناه في كتاب الحدود والسرقة (ثم قال) الاقرار اخبار
لا انشاء فلا يطيب له لو كان كاذبا الا في مسائل فانه انشاء يرتد بالرد ولا يظهر في حق
الزوائد المستهانة ولو أقر ثم أنكر يحلف على أنه ما أقرب بناء على أنه انشاء ملك

لكن الصحيح تعليقه على أصل المال من ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصى والولى
 والمراجع والوكيل بالبيع ومن له الخيار وتفاريحه في أيمان الجامع اهـ (يقول جامعه)
 وقوله كالوصى أى الوصى لئلا يفتنه لو أقر بالاستيفاء من مدينون الميت صح بخلاف
 وصى القاضى وقوله والولى أى فى النكاح فانه لو أقر الولى بالنكاح على الصغير لم
 يحز الا بشهود او تصديقه بعد البلوغ عند الامام وقلا يصدق كذا فى شرحها (ثم قال
 صاحب الاشباه) قلت فى الشرح الا فى مسألة استدانة الوصى على اليتيم فانه
 يملك انشاءها دون الاخبار بها اهـ وقد نقلناه هذه المسائل فى أبوابها (ثم قال)
 المقر له اذا رد الاقرار ثم عاد الى التصديق فلا شئ له الا فى الوقف كما فى الاسعاف
 فى باب الاقرار بالوقف اهـ وقد نقلناه فى كتاب الوقف (ثم قال) الاختلاف
 فى المقر به يمنع النكحة وفى سببه لا أقربعين ودية أو مضاربة أو مائة فقال ليس لى
 ودية لكن لى عليك ألف من ثمن مبيع أو قرض فلا شئ له الا أن يعود الى
 تصديقه وهو مصرّ ولو قال له أقرضتك كها فله أخذها لاتفاقهما على ملكه الا اذا
 صدقه خلافا لابي يوسف رحمه الله سبحانه وتعالى ولو أقرانه اغصب فله مثله الرد
 فى حق العين كذا فى الجامع الكبير المقر اذا صار مكذبا بشرع باطل اقراره فلو ادعى
 المشتري الشراء بألف والبائع بالفين وأقام البيينة فان الشفيع يأخذها بالفين لان
 القاضى كذب المشتري فى اقراره وكذا اذا اقر المشتري بأن المبيع للبائع ثم استحق
 من يد المشتري بالبيينة بالقضاء له الرجوع بالثمن على بائعه وان أقرانه للبائع كذا
 فى قضاء الخلاصة ومنه ما فى الجامع ادعى عليه كفالة معينة فأنكر فبرهن المدعى
 وقضى على الكفيل كان له الرجوع على المدينون اذا كان بأمره وخرج عن هذا
 الاصل مسألان فى قضاء الخلاصة يجمعهما ان القاضى اذا قضى باستصحاب المحال
 لا يكون تكذيبا له الاولى ان المشتري لو أقر ان البائع أعتق العبد قبل البيع
 وكذبه البائع فقضى بالثمن على المشتري لم يبطل اقراره بالعتق حتى يعتق عليه
 الثانية اذا ادعى المدينون الايفاء أو البراء على رب المال فجحد وحلف وقضى له
 بالدين لم يصر الغريم مكذبا حتى لو وجد بيينة تقبل وزدت مسائل الاولى اقر المشتري
 بالملك للبائع صريحا ثم استحق بيينة ورجع بالثمن لم يبطل اقراره فلو عاد اليه يوما
 من الدهر فانه يؤمر بالتسليم اليه اثباتية ولدت وزوجها غائب وفطم بعد المدة
 وفرض القاضى له النفقة ولها بيينة ثم حضر الاب ونفاه لا عن وقطع النسب ولهما

أختان في تلخيص الجامع الكبير من الشهادة وعلى هذا لو أقر بحريرة عبد ثم اشتراه
عق عليه ولا يرجع بالثمن أو بوقفية دار ثم اشتراها كما لا يخفى ومسئلة الوقف
مذكورة في الاسعاف قال لو أقر بأرض في يد غيره انما وقف ثم اشتراها أو ورثها
صارت وقفا مؤاخذه له بنعمه اه وقد ذكر في البرازية من الوكالة طرفان من
مسائل المقر اذا صار مكذبا شرعا وذكر في خزنة الاكل مسئلة في الوصية من
كتاب الدعوى وهي رجل مات عن ثلاثة أعمد وله ابن فقط فادعى رجل أن
اليت أوصى له بعبد يقال له سالم فأنكر الابن وأقر بأنه أوصى له بعبد يقال له
بزيغ فبرهن المدعى قضي له بالسالم ولا يبطل اقرار الوارث ببزيغ فلو اشتراه
الوارث ببزيغ صح وغرم قيمته للموصى له اه وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها
(ثم قال) ثم ذكر بعد مسئلة تخصا لفهما فالترا جمع قبل قوله وكذا * الاقرار
حجة قاصرة على المقر ولا ينعدي الى غيره فلو أقر المؤجر أن الدار لغيره لا تنسخ
الاجارة الا في مسائل لو أقرت الزوجة بدين فللدائن حبسها وان تضرر الزوج
ولو أقر المؤجر بدين لا وفاء له الا من ثمن العين فله بيعها بالقضائه وان تضرر
المستأجر ولو أقرت بحجولة النسب بأنها ابنة أب زوجها وصدقها الاب انفسخ
النكاح بينهما بخلاف ما اذا أقرت بالرق ولو طلقها نكحتين بعد الاقرار بالرق لم يملك
الرجعة واذا ادعى ولد أمته المبيعة وله أخ ثبت نسبه وتعدى الى حرمان الاخ من
الميراث لكونه لابن وكذا المكاتب اذا ادعى نسب ولد حرة في حياة أخيه صحت
وميراثه لولده دون أخيه كما في الجامع باع المبيع ثم أقر ان المبيع كان تلحسة
وصدقه المشتري فله الرد على بائعه بالعيب كما في الجامع اه وقد نقلنا هذه المسائل
في أبوابها (ثم قال) الاقرار بشئ محال باطل كما لو أقر له بارش يده التي قطعها
نحو مائة درهم ويدها صحتان لم يلزمه شئ كما في التتارخانية من كتاب الحيل وعلى
هذا أدبت بطلان اقرار انسان بقدر من السهام لوارث وهو أزيد من الغريضة
الشرعية لكونها محال شرعا مثل اللومات عن ابن وبنت فأقر الابن ان التركة بينهما
نصفين بالسوية فالأقرار باطل لما ذكرنا ولكن لا بد من كونه محال من كل وجه
والا فقد ذكر في التتارخانية من كتاب الحيل انه لو أقر ان لهذا الصغير على ألف
درهم قرض أقرضه أو ثمن مبيع باعنيه صح الاقرار مع ان البصير ليس من أهل
المبيع والقرض ولا يتصور ان منه لكن انما يصح باعتباره ان هذا المقر محل الثبوت

الدين للمصغير عليه في الجملة اه وانظر الى قولهم ان الاقرار للحمل صحيح ان بين سببها
صالحا كالميراث والوصية وان بين ما لا يصلح كالبيع والقرض بطل لكونه محالا
يملك الاقرار من لا يملك الانشاء فلو اراد احد الدائنين تأجيل حصته في الدين
المشترك وأبى الآخر لم يجز ولو اقر أنه حين وجب وجب مؤجلا صح اقراره اه وقد
نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) ولا يملك المقذوف العفو عن القاذف ولو
قال المقذوف كنت مبطلا في دعوى سقط المحرر كما في حيل التارخانية من حيل
المداينات اه وقد نقلناه في كتاب الحدود (ثم قال) وفرغت عليه لو اقر
المشروط له الربع أنه يستحقه فلان دونه صح ولو جعله لغيره لم يصح وكذا المشروط
له النظر على هذا اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) وعلى هذا لو قال
المريض في مرض الموت لاحق لي على فلان الوارث لاتباع الدعوى عليه
من وارث آخر وهي الحيلة في ابراء المريض وارثه في مرض موته بخلاف ما اذا قال
أبرأه فانه يتوقف كما في حيل المحامى القدسي وعلى هذا لو اقر المريض بذلك
لاجنبي لا تسمع الدعوى عليه بشئ من الوارث فكذا اذا اقر لبعض ورثته كما في
البرازية وعلى هذا يقع كثير ان البنت في مرض موتها تقر بان الامتعة الفلانية
ملك ابها لاحق لها فيها وقد اجبت فيها مرارا بالصحة ولا تسمع دعوى زوجها
فيها مستند الماس في التارخانية من باب اقرار المريض معزيا الى العيون ادعى
على رجل مالا وائنته وأبرأه لا يجوز براءته ان كان عليه دين وكذا لو أبرأ الوارث
لا يجوز سواء كان عليه دين أولا ولو انه قال لم يكن لي على هذا المطلوب شئ ثم مات
جاز اقراره في القضاء اه وفي البرازية معزيا الى حيل الخصاص قالت فيه ليس
لي على زوجي مهرا وقال فيه لم يكن لي على فلان شئ يبرأ عندنا خلافا لاشافعي اه
وفيها قبله وبراء الوارث لا يجوز فيه قال فيه لم يكن لي عليه شئ ليس لوارثه ان
يدعى عليه شيئا في القضاء وفي الديانة لا يجوز هذا الاقرار وفي الجماع اقرار الابن
فيه انه ليس له على أبيه شئ من تركة أمه صح بخلاف ما لو أبرأه أو وهبه وكذا
لو اقر بقبض ماله منه اه فهذا صريح فيما قلناه ولا ينافيه ما في البرازية معزيا
الى الذخيرة وقوله ما فيه لا مهر لي عليه أولا شئ لي عليه أو لم يكن لي عليه مهر قيل
لا يصح وقيل يصح والصحيح انه لا يصح اه لان هذا في خصوص المهر لظهور انه
عليه غالباً وكلامنا في غير المهر ولا ينافيه أيضا ما ذكر في البرازية بعده أيضا ادعى

عليه مالا وديونا ووديعة فصالح مع الطالب على شيء يسير سراً أو قراً الطالب في العلانية انه لم يكر له على المدعى عليه شيء وكان ذلك في مرض المدعى ثم مات ليس لورثته ان يدعوا على المدعى عليه وان برهنوا على انه كان لمورثنا عليه أموالاً لكنه بهذا الاقرار قد صدح ما نالنا تسمع وان كان المدعى عليه وارث المدعى وجرى ما ذكرنا فبرهن بقية الورثة على ان أبانا قد صدح ما نالنا بهذا الاقرار وكان عليه أموال تسمع اهـ لكونه متهم في هذا الاقرار لا تقدم الدعوى عليه والصالح معه على يسير والكلام عند عدم قرينة تدل على التهمة ولا ينسأ فيه أيضاً ما في البرازية اقربيه بعد لامرأته ثم أعتقه فان صدقه الورثة فيه فالعق باطل وان كذبوه فالعق من الثلث اهـ لان كلامنا فيما اذا نفاه من أصله بقوله لم يكن لي أو لاحق لي وأما مجرد الاقرار للوارث فوقوف على الاجازة سواء كان بعين أو دين أو قبض دين منه أو ابراء الا في ثلاث لو اقربا تلاف وديعته المعروفة أو اقرب بقبض ما كان عنده وديعة أو قبض ما قبضه الوارث بالوكالة من مديونه كذا في تلخيص الجامع وينبغي ان يلحق بالثانية اقراره بالامانات كلها ولو مال الشركة أو العارية والمعنى في الكل انه ليس فيه إثبات لبعض فاعتنم هذا التحريف فانه من مفردات هذا الكتاب وقد ظن كثير مما لا خبره له بنقل كلامهم وفهمه ان النفي من قبيل الاقرار للوارث وهو خطأ كما سمعته وقد ظهر لي ان الاقرار منه بان الشيء الفلاني ملك أبي أو أمي وانه عندى عارية منزلة قولها لاحق لي فيه فيصح وليس من قبيل الاقرار بالعين للوارث لانه فيما اذا قال هذا فلان فليأمل ويراجع المنقول وفي جنائيات البرازية ذكر بكراتشيد المجرورح ان فلانا لم يكن جرحه ومات المجرورح منه ان كان جرحه معروفاً عند المحاكم والناس لا يصح اشهادهم وان لم يكن معروفاً عند المحاكم والناس يصح اشهادهم لاحتمال الصدق فان برهن الوارث في هذه الصورة ان فلانا كان جرحه ومات منه لم يقبل لان القصاص حق الميت الخ اهـ وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال) ونظيره ما اذا قال المذدوف لم يقدفني فلان ان لم يكن قدف فلان معروفاً يسمع اقراره والا لا اهـ وقد نقلناه في كتاب الحدود (ثم قال) الفعل في المرض أحط رتبة من الفعل في الصحة الا في مسألة اسناد الناظر للنظر لغيره بلا شرط فانه في مرض الموت صحيح لافي الصحة كما في اليتيمة وغيرها اهـ وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) وفي كافي المحاكم من باب الاقرار

في المضاربة لو أقر المضارب بربح ألف درهم - ثم في المال ثم قال غلطت انها خمسة مائة
ليصدق وهو ضامن لما أقر به اهـ وقد نقلناه في كتاب المضاربة (ثم قال) اختلغا
في ككون الاقرار للوارث في الهبة أو في المرض فالقول لمن ادعى انه في المرض
أو في كونه في الصغير أو البلوغ فالقول للمدعى الصغير كذا في اقرار البزازية وكذا
لو طلق أو أعتق ثم قال كنت صغيرا فالقول له وان أسند الى حال المجنون فان كان
معه ودائق - لا لا اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق وكتاب العتق (ثم قال) مات
المقر له فبرهن وارثه على الاقرار ولم يشهد وان المقر له صدق المقر أو كذبه يقبل
كما في القنية أقر في مرض موته بشئ وقال كنت فعلته في الهبة كان بمنزلة الاقرار
في المرض من غير اسناد الى زمن الهبة قال في الخلاصة ولو أقر في المرض الذي
مات فيه انه باع هذا العبد من فلان في صحته وقبض الثمن وادعى ذلك المشتري
فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الثمن الا بقدر اثبات وفي العمادية
لا يصدق على استيفاء الثمن الا ان يكون العبد قد مات قبل مرضه اهـ وتما مـ
في شرح منظومة ابن وهبان مجهول النسب اذا أقر بالرق لانسان فصدقه المقر له
صح وصار عبده ان كان قبل تناكح ربه بالقضاء أما بعد قضاء القاضي عليه بحد
كامل أو بالقصاص في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك واذا صح اقراره
بالرق فأحكامه بعده في الجنائيات والحدود أحكام العبد وتما مـ في شرح المنظومة
وفي المشتق يصدق الا في خمسة زوجه ومكاتبه ومدره وأم ولده ومولى عتقه
أقر بالرق ثم ادعى الحرية لا تقبل الا برهان كذا في البزازية وظاهر كلامهم ان
القاضي لو قضى بكونه مملوكا ثم برهن على انه حر فانه يقبل لان القضاء بالملك
يقبل النقض لعدم تعديه كما في البزازية بخلاف ما لو حكم بالنسب فانه لا يسمع
دعوى أحد فيه لغير المحكوم له ولا برهانه كما في البزازية لما قدمنا ان القضاء
بالنسب مما يتعدى اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) فعلى هذا لو أقر
عبد لمجهول انه ابنه فصدقه ومثله يولد له وله وحكم به بطريقه لم يصح دعواه بعد
ذلك انه ابن لغير العبد المقر وهي تصلح حيلة لدفع دعوى النسب وشرط في
التهذيب تصديق المولى وفي البيهقي من الدعوى مثل علي بن أحمد عن رجل
مات وترك مالا فاقسمه الوارثون ثم جاء رجل وادعى ان هذا الميت كان أبي
وأثبت النسب عند القاضي بالشهود ان أياه أقرانه ابنه وقضى القاضي له بثبوت

النسب ويقول له الوارثون بين ان هذا الرجل الذي مات نسح أمك هل يكون هذا دفعا فقال ان قضى القاضى بثبوت النسب ثبت نسبه وبنوته ولا حاجة الى الزيادة اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) جهالة المقر مع صحة الاقرار الا في مسألة ما اذا قال لك على أحدنا ألف درهم وجمع بين نفسه وعبد له الا في مسألةين فلا يصح ان يكون مديونا أو مكاتبا كذا في المتن كما في الاقرار بالمجهول صحيح الا اذا قال على عبد أو دارفانه غير صحيح كفا في البرازية (ثم قال) على من شاة الى بقرة لا يلزمه شيء سواء كان بيينه أولا اه اذا أقر بمجهول لزمه بيانه الا اذا قال لا أدري له على سدس أو ربع فانه يلزمه الاقل كفا في البرازية اذا تعدد الاقرار بموضعين يلزمه الشيطان الا في الاقرار بالقتل لو قال قتل ابن فلان ثم قال قتل ابن فلان وكان له ابنان وكذا في العبد وكذا في التزويج وكذا في الاقرار بالمجرحة فهي ثلاث كما في اقرار منسية المفتى اه وقد نقلناه في كتاب المجناتيات وكتاب النكاح (ثم قال) اذا أقر بالدين بعد البراءة منه لم يلزمه كما في التتار خانية الا اذا أقر لزوجه بمهر بعد هبتها المهر على ما هو المختار عند الفقيه ويجعل زيادة ان قبلت والاشبه خلافه لعدم قصد ها كفا في مهر البرازية واذا أقر بأن له في ذمته كسوة ماضية ففي فتاوى الهداية انها تلزمه ولا يمكن يذبحى للقاضى ان يستفسرها اذا ادعت فان ادعتها بلا قضاء ولا رضاه لم يسمعها الا سقوط والاسماعها ولا يستفسر المقر اه يعنى فاذا أقر بأنها في ذمته حمل على انها بقضاء أو رضاه فيلزمه اللهم الا اذا صدقت المرأة انها بغير قضاء أو رضاه بعد اقراره المطلق فيذبحى ان لا يلزمه اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الطلاق والله سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جامعهم) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الاقرار (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) وأما الاقرار والوكالة فيصحان بدونها أى النية وكذا الايداع والاعارة وكذا القذف والسرقة اه (ثم قال في أواخر القاعدة الثانية الامور بمقتضى صدها في الفروع مانصه) ولو كرر لفظ الطلاق فان قصد الاستثناف وقع الكل أو التوكيد فواحدة ديانة والكل قضاء وكذا اذا أطلق ولو قال أنت طالق واحدة في اثنتين فان نوى مع اثنتين فملا ثلاث دخل بها أولا والا فان نوى واثنتين فثلاث ان كان دخل بها والا فواحدة كما اذا نوى الظرف أو أطلق ولو نوى الضرب والحساب فكذلك وكذا في الاقرار اه (وقال في قاعدة الاصل براءة الذمة

مانصه) ولو أقرب بحق أو شيء قبل تفسيره بماله قيمة والقول للقرم مع يمينه ولا يرد
 عليه ما لو أقرب بدراهم فانهم قالوا يلزمه ثلاثة دراهم لانها أقل الجمع مع ان فيه
 اختلافاً فقيس أقله انسان فينبغي ان يحمل عليه لان الاصل البراءة لانا نقول
 المشهور أنه ثلاثة وعليه يبقى الاقرار اهـ (وقال في قاعدة الاصل العدم
 مانصه) ولذا قال في الكنز وان قال أخذت منك ألفاً ودية وهلكك وقال
 أخذتها غصبا فهو ضامن ولو قال أعطيتها ودية وقال غصبتني الا اهـ وقد
 نقلنا بقية في كتاب الغصب (ثم قال) ومنها لو قال غصبت منك ألفاً
 وربحت فيها عشرة آلاف فقال المغصوب منه بل كنت أمرتك بالتجارة بها
 فالقول للمالك كما في اقرار البرازية يعني التمسكه بالاصل وهو عدم الغصب اهـ
 وقد نقلناه في كتاب الغصب (وقال في قاعدة الاصل اضافة الحادث الى أقرب
 أوقاته مانصه) ومنها لو كان في يد رجل عبد فقال رجل فقأت عينه وهو في ملك
 البائع وقال المشتري فقأتها وهو في ملكي فالقول للمشتري فيما أخذ أرشه اهـ (وقال
 في قاعدة الاصل اضافة الحادث الى أقرب أوقاته مانصه) ومما فرغته على الاصل
 ما في التهمة وغيره ما لو أقر لوارث ثم مات فقال المقر له أقر في الصحة وقالت الورثة
 في مرضه فالقول قول الورثة والمينة بينة المقر له وان لم تقم بينة وأراد استخلاصهم
 فله ذلك اهـ (ثم قال) ونرج عنه أيضاً ما لو قال العبد لغيره بعد العتق قطع
 يدك وأنا عبد وقال المقر له بل قطعتها وأنت حر كان القول للعبد وكذا لو قال
 المولى لعبد قد أعتقه قد أخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وأنت عبد فقال
 المعتق أخذتها بعد العتق كان القول قول المولى اهـ وقد نقلناه في كتاب الغصب
 (ثم قال) وكذا لو كمل بالبيع اذا قال بعت وسلمت قبل العزل وقال الموكل بعد
 العزل كان القول للموكل ان كان المبيع مستهلكاً وان كان قائماً فالقول قول
 الموكل وكذا في مسألة الغلة لا يصدق المولى في الغلة القائمة اهـ وقد نقلناه في كتاب
 الغصب (ثم قال) ومما وافق الاصل ما في النهاية لو أعتق أمته ثم قال لها قطعت
 يدك وأنت أمتي فقالت هي بل قطعتها وأنا حرة فالقول لها وكذا في كل شيء أخذ
 منها عند أبي حنيفة وأبي يوسف ذكره قبيل الشهادات وتحتاج هذه المسائل الى
 نظر دقيق للفرق بينها وفي الجمع من الاقرار لو أقر حربي أسلم بأخذ المال قبل
 الاسلام أو باتلاف خبر بعده أو مسلم بمال حربي في الحرب أو بقطع يده متعقه قبل

العتق فكذبوه في الاسناد أفتى محمد بعدم الضمان في الكل وقال لا يضمن اه وقد نقلنا هذه العبارات في المجناتيات أيضا (وقال في قاعدة الأصل في الكلام المحمية مانصه) ومنه الوقال هذه الدار لزيد كان اقرارا بالملك له حتى لو ادعى انها مسكنه لم يقبل وفي البزازية قوله فلان ساكن هذه الدار اقرارا بكونها له بخلاف زرع فلان أو غرس أو بني وادعى انه فعل ذلك بالاجر فهو وللقراه (وقال في خاتمة فيها فوائد في تلك القاعدة أعني اليقين لا يزول بالشك الى أن قال في الفائدة الثانية مانصه) وحاصله ان الظن عند الفقهاء من قبيل الشك لانهم يريدون به التردد بين وجود الشيء وعدمه سواء استويا أو ترجح أحدهما ولذا قالوا في كتاب الاقرار لو قال له عـلى ألف في ظني لا يلزمه شيء لانه للشك اه (ثم قال في الفائدة الثالثة في الاستصحاب مانصه) وفي اقرار البزازية صب دهننا لانسان عند الشهود فادعى مالكة الضمان وقال كانت نجسة لوقوع فارة فالقول للمصاب لانكاره الضمان والشهود يشهدون على العصب لا على عدم النجاسة وكذلك أتلّف لمح طواف فطوب بالاضمان فقال كانت ميتة فأتلّفها لا يصدق وللشهود أن يشهدوا انه لمح ذكي بحكم الحال قال القاضي لا يضمن فاعترض عليه بمسئلة كتاب الاستحسان وهو لو ان رجلا قتل رجلا وقال كان ارتد أو قتل أبي فقتلته قصاصا أو للردة لا يسمع فأجاب وقال لانه لو قبل لادى الى فتح باب العدو وان فانه يقتل ويقول كان القتل لذلك وأمر الدم عظيم فلا يـمـل بخلاف المال فانه بالنسبة الى الدم أهون حتى حكم في المال بالاكل وفي الدم يحبس حتى يقر أو يحلف أو كفى بيمين واحدة في المال وبخمس يمين في الدم اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الغصب ونقلناه في كتاب المجناتيات (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) وكذا لفظ الناذر والموصى والمحالف وكذا الاقرار بتبني عليه أى العرف الا فيما يذكروا سمعنا في مسائل الايمان اه (قال في فصل تعارض العرف مع الشرع من المبحث الرابع العرف الذي تحمله عليه الالفاظ انما هو المتعارن والسابق دون المتأخر مانصه) وأما الاقرار فهو اخبار عن وجوب سابق وربما يقدم الوجوب على العرف الغالب ولذا لو أقر بدراهم ثم فسرها انها زئوف أو بنهرجة يصدق ان وصل وان أقر بألف من ثمن متاع أو قرض لم يصدق عند الامام اذا قال هي زئوف وصل أو فصل وصدقه ان وصل وان أقر بألف غصبا أو وديعة ثم قال هي زئوف يصدق

مطلقا وكذا الدعوى لا تنزل على العادة لان الدعوى والاقرار اخبار بما تقدم
فلا يقيد العرف المتأخر بخلاف العدة فانه باشره للحال فقيده العرف قال
في البرازية من الدعوى معزيا الى اللامشى اذا كانت النقود في البلد محتلفة
أحدها أروج لا تصح الدعوى ما لم يبين وكذا لو أقر بعشرة دنانير حمر وفي البلد نقود
مختلفة حمر لا يصح بلا بيان بخلاف البيع فانه ينصرف الى الأروج اه وقد أوسعنا
الكلام على ذلك في شرح الكنز من أول البيع اه وقد نقلنا بعضه في كتاب
البيع وكتاب الدعوى (قال في القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلل والمحرم غلب
المحرم المحلل مانصه) ومنها الاقرار قال الزيلعي فيما لو أقر بعين أو دين لوارثه
ولا جنبي لم يصح في حق الاجنبي أيضا اه وفي الجمع من الاقرار لو أقر لوارث مع
أجنبي فتمسكنا بالشركة فهو صحيح في الاجنبي اه (وقال في القاعدة الرابعة
التابع تابع مانصه) ومنها يصح الاقرار له أى المحل ان بين المقر سببا صالحا
وولد لاقل من ستة أشهر اه (ثم قال في القاعدة المذكورة) ومنها يصح الاقرار به
وان لم يبين له سببا اذا جاءت به لاقل المدة في الادعى وفي مدة يتصور عند أهل الخبرة
في البهاثم اه (وقال في القاعدة السادسة المحدود تدبراً بالشبهات مانصه) ولا يصح
اقرار السكران بالمحدود والمخالصة الا أنه يضمن المال اه وقد نقلنا هذه في كتاب
المحدود أيضا (وقال في القاعدة الحادية عشر السؤال معاد في الجواب مانصه)
وفي اقرار الغنية قال لا تحرقى عليك كذا فادفعه الى فقال استهزاء نعم أحسنت
فهو اقرار عليه وبؤاخذ به اه (وقال في القاعدة الثامنة عشر لا ينسب الى ساكت
قول مانصه) وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى أن قال الثامنة سكوت المقر له
قبول ويرتد بربه اه (ثم قال) الثامنة عشر سكوت القن وانقياده عند بيعه
أو رهنه أو دفعه بجنابة اقرار بربه ان كان يعقل بخلاف سكوته عند اجارته
أو عرضه للبيع أو تزويجه اه (ثم قال) الرابعة والعشرون سكوته عند بيع
زوجته أو قرينه عقارا اقرار بأنه ليس له على ما أفتى به مشايخ سمرقند خلافا
لمشايخ بخارى فينظر المفتي الخامسة والعشرون رأى يبيع عرضاً أو داراً فتصرف
فيه المشتري زماناً وهو ساكت تسقط دعواه اه وقد نقلنا ذلك أيضاً في مسائل
شئى كما فعل في الكنز والتنوير (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسى والمجاهل
مانصه) وقالوا واستام جارية متنتبة أو ثوباً ملفوفاً فظهر انه ملكه بعد الكشف

قبل يعذر اذا ادعاه للجهل في موضع الخفاء وقبل لا والمعمد الاول وقالوا يعذر
 الوارث والوصي والمتولي بالتناقض للجهل وقالوا اذا قبلت المخلع ثم ادعت الثلاث
 قبله تسمع فاذا برهنت استردت البديل للجهل في محله ولو قبل الكتابة وأدى البديل
 ثم ادعى الاعناق قبله تسمع ويسترد اذا برهن وقالوا اذا باع الاب أو الوصي ثم ادعى
 انه وقع بغبن فاحش وقال لم أعلم تقبل وقالوا في باب الاستحقاق ولا يضر التناقض
 في الحرية والنسب والطلاق اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) وفي اقرار
 اليتيم سئل علي بن أحمد عن رجل أقر أن لفلان عليه حنطة من سلم عقدها بينهما
 ثم نه قال بعد ذلك سألت الفقهاء عن العقد فقلوا هو فاسد فلا يجب على تثنى والمقرر
 معروف بالجهل هل يلزموا خذبا قراره فقال لا يسقط عنه الحق بدعوى الجهل اه
 (وقال قبله) اذا أقر بالطلاق الثلاث على ظن صدق المفتي بالوقوع ثم تبين
 خطاؤه بافتاء الاله لم يقع ديانة ولا يصدق في الحكم اه وقد نقلناه في كتاب
 الطلاق أيضا (وقال في أحكام السكران مانصه) وقد منافي الفوائد انه من
 محرم كالصاحي الا في ثلاث الردة والاقرار بالمحدود والخلاصة والشهادة على شهادة
 نفسه اه (وقال في أحكام العبد مانصه) ولا ينفذ اقراره بما لمأذونا كان
 أو مكتبا بالاباذن مولاه الا اذا أقر المأذون بما في يده ولو بعد سحره وكذا اقراره
 بجنابة موجبة للدفع أو الفداء غير صحيح بخلافه بخذا وقوداه وقد نقلناه في كتاب
 الاذن والمجر (وقال في بحث الساقط لا يعود مانصه) وقد وقعت حادثة الفتوى
 ابراه عالما ثم أقر بعده بالمال المبرأ عنه فهل يعود بعد سقوطه فأجبت بأنه لا يعود
 لما في جامع الفصولين أي من العاشر برهن انه ابرأني من هذه الدعوى ثم ادعى
 المدعي نائما انه أقر لي بالمال بعد ابرأني فلو قال المدعي عليه ابرأني وقبلت الابراء
 أو قال صدقت فيه لا يصح هذا الدفع يعني دعوى الاقرار ولو لم يقبله يصح الدفع
 لاحتمال الرد والابراء يرتد بالرد فيبقى المال عليه اه وفي التارخانية من كتاب
 الاقرار لو قال لاحق لي عليك فأشهد لي عليك بألف درهم فقال نعم لاحق لك علي
 ثم أشهد أن له عليه ألف درهم والشهود يسمعون اه هذا كله فهذا باطل ولا يلزمه
 شيء ولا يسع الشهود أن يشهدوا عليه اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى أيضا
 (وقال آخر أحكام المحارم مانصه) * فائدة * يترتب على النسب اثنا عشر حكما الى أن
 قال وعدم صحة الوصية عند المزاجعة ويلحق بها الاقرار بالدين في مرض موته اه

(وقال في أحكام الكتابة مانصه) وأما الاقرار بها ففي اقرار البرازية كتب كتابا فيه
اقرار بين يدي الشهود فهدا على أقسام الاول أن يكتب ولا يقول شيئا وأنه لا يكون
اقرارا فلا تحمل الشهادة بأنه اقرار قال القاضي النسفي ان كتب مصدرا مرسوما
وعلم الشاهد حل له الشهادة على اقراره كما لو أقر كذلك وان لم يقل اشهد على
به فعلى هذا اذا كتب للغائب على وجه الرسالة أما بعد فلك على "كذا يكون
اقرار الان الكتاب من الغائب كالخطاب من المحاضر فيكون متكاما والعامّة
على خلافه لان الكتابة قد تكون للتجربة وفي حق الآخرس يشترط أن يكون
معنونا مصدرا وان لم يكن الى الغائب الثاني كتب وقرأ عند الشهود لهم أن يشهدوا به
وان لم يقل اشهدوا على الثالث أن يقرأ هذا عندهم غيره فيقول الكاتب اشهدوا
على "بما فيه الرابع أن يكتب عندهم ويقول اشهدوا على "بما فيه ان علموا بما فيه
كان اقرارا والافلا اه وقد نقلنا بقبته في كتاب الطلاق وكتاب الدعوى والعق
(ثم قال) وفي اجارة البرازية أمر الصكك بكتابة الاجارة وأشهد أولم يجر العقد
لا ينعقد بخلاف ذلك الاقرار والمهر اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال)
واختلفوا فيما لو أزوج بكتب الصك بطلاقها فقبل يقع وهو اقرار به وقيل
هو توكيل ولا يقع حتى يكتب وبه يفتى وهو الصحيح في زماننا كذا في القنية وفيها
بعده وقيل لا يقع وان كتب الا اذا نوى الطلاق اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
(ثم قال) وأما الوصية بالكتابة فقال في شهادات المجتبي كتب صكها بخط يده اقرارا
بمال أو وصية ثم قال لا نخر اشهد على من غير أن يقرأه وسعه ان يشهد الخ وقد نقلنا
بقبته في كتاب الوصايا فراجع (وقال في بحث القول في الدين مانصه) وفي كافي
الحاكم من الاقرار لاحق لى قبله يبرأ من العين والدين والكفالة والاجارة والحد
والقصاص اه وبه علم انه يبرأ من الاعيان في البراء العام اه وقد نقلنا بقية
ذلك في كتاب الصلح فراجع (ثم قال) ثم قال فيها اي القنية لوقالت المهر الذي
على زوجي لو الذي لا يجوز اقرارها به اه أي ولا يعتبر عليه كعدم الاضافة اه
شرح وقد نقلناه في المداينات (وقال في بحث اجتماع الفضيلة والنقصانة مانصه)
ومنها تقدم الدين المقربة في الصحة وما كان معلوم السبب على الدين المقربة
في المرض اه (وقال في آخر الفل الثالث مانصه) * فائدة * اذا بطل الشيء بطل ما في
ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالاكسر بطل المتضمن بالفتح قالوا لو أبرأه

أو أقر له ضمن عقد فاسد فسد الأبراء اه وقد نقلناه في كتاب الصلح (وقال في فن
 الالغاز في بحث العتق مانصه) أي رجل أقر بعتق عبده ولم يعتق فقل إذا أسنده
 إلى حال صباه اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في فن الالغاز مانصه)
 * الأقرار * أي أقرار لا بد من تكراره فقل الأقرار بالزنا والأقرار بالدين على غير ظاهر
 الرواية ذكره ابن الشحنة والثاني من أغرب ما يكون والظاهر أنه لا وجود لتلك
 الرواية اه (ثم قال في فن الالغاز في بحث الوديعة مانصه) أي رجل ادعى وديعة
 فصدقه المدعي عليه ولم يأمره القاضي بالتسليم إليه فقل إذا أقر الوارث بأن المتروك
 وديعة وعلى الميت دين لم يصح إقراره ولو صدقه الغرماء فيقضي القاضي دين الميت
 ويرجع المدعي على الغرماء لتصدقهم وكذا في الاجارة المضاربة والعارية
 والرهن اه وقد نقلناه في كتاب الامانات ونقلناه هذه المسائل في أبوابها (وقال في
 فن الحيل مانصه) * الثامن عشر في منع الدعوى * إذا ادعى شيئاً باطلاً فاحيلة تمنع
 اليمين أن يقربه لابنه الصغير أو لاجنبي وفي الثاني اختلاف أو يعيره لغيره خفية
 فيعرضه المستعير للبيع فيساومه المدعي فتبطل دعواه ولو ادعى علم العلم به ولو
 صبغ الثوب فساومه بطلت ولو قال لم أعلم الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب الدعوى
 (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث العتق مانصه) أعتق أحد عبديه ثم
 قال لم أعن هذا بعتق الآخر وكذا في الطلاق بخلافه في الأقرار فإنه لا يعين الآخر
 لأن البيان واجب فيه ما كان تعييننا إقامة له اه وقد نقلناه في كتاب العتق
 (وقال أخو المؤلف في تكميلته للفن السادس فن الفروق في بحث اللقيط مانصه)
 لو كان اللقيط امرأة أقرت بالرق لرجل وصدقها كانت أمة له غير أنه لا يقبل قولها
 في حق الزوج حتى لا يبطل نكاحه ولو أقرت أنها ابنة أب الزوج وصدقها الأب
 ثبت النسب وبطل النكاح والفرق أن الابنية تنافي النكاح ابتداءً وبقاءً
 والرق لا ينافيه ولو طلقها واحدة وأقرت بالرق صار طلاقها ثنتين ولو كان طلقها
 ثنتين ثم أقرت به ملك رجعتها والفرق أنها بالأقرار به بعد الثنتين تريد إبطال
 حق ثابت له بخلاف ما لو كان بعد رجعة لأن حق الرجعة لا يبطل بهذا الإقرار ولو
 كانت معتدة فأقرت بالرق بعد مضي حيضتين كان له أن يراجعها في الثالثة ولو
 أقرت في الحيضة الأولى فتركها حتى مضت حيضتان لا يمكن من الرجعة والفرق
 أن إقرارها غير مبطل ههنا وقته ومبطل في الفصل الأول والله تعالى الموفق اه وقد

نقلناه في كتاب المقيط (ثم قال أخو المؤلف في الفن السادس من الفروق) * كتاب
 الاقرار * قال غيره لي عليك ألف فقال ذلك الغير الحق أو الصدق أو قال حقا حقا
 أو صدقا صدقا كان اقرارا ولو قال الحق حق والصدق صدق لا والفرق انه
 صدقه في الاول دون الثاني كتب بخطه حقا على نفسه أو أملاه وقال اشهد واعي
 به جازا قراره وان لم يقرأه عليهم ولم يامرهم بالشهادة لا يكون اقرارا والفرق ان
 الكتاب محتمل فاذا أمر زال الاحتمال فان كتب لنفسه لا يكون اقرارا اه
 (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة في كتاب الوديعة مانصه) أخذت منك
 ألفي درهم ألفا وديعة وألفا غصصا وهاهنا كتب الوديعة وهذه المغصوبة وقال رب
 المال بل الهالك المغصوبة فالقول له ولو قال أودعتني ألفا وغصبتك ألفا فهنا كتب
 الوديعة وهذه المغصوبة فالقول للمقر والفرق انه في الاول أقر بسبب الضمان
 وهو الاخذ ثم ادعى خروجه عنه وفي الثاني لم يقر بالضمان وإنما أقر بفعل الغير
 وهو الايداع اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (وقال أخو المؤلف في التكملة
 المذكورة من كتاب الاكراه مانصه) ولو أكره ليقرب محمد أو نسب أو قطع لا يلزمه
 اه وقد نقلناه في كتاب الاكراه (وقال المؤلف في الفن الثاني في كتاب الطلاق
 مانصه) السكران كالصاحي الا في الاقرار بالحدود المخالصة والردة الخ وقد
 نقلناه بقبته في كتاب الحدود (وقال أيضا في كتاب الطلاق مانصه) استثناء
 الكل من الكل باطل وفترع عليه في النهاية من مسائل شتى من القضاء انه لو أقر
 بقبض عشرة دراهم جيا د وقال متصلا الا انه سار يوفى لم يصح الاستثناء لانه استثناء
 الكل من الكل كما لو قال له علي مائة درهم ودينار الا مائة درهم ودينار
 لا يصح اه (وقال في كتاب العتق مانصه) المعتق لا يصح اقراره بالرق قلت الا في
 مسألة لو كان المعتق مجهول النسب وأقر له بالرق لرجل وصدقه المعتق فانه يبطل
 اعتناقه كما في اقرار التخيص اه (وقال أول كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه)
 ولا يفرد بمحكم ما دام متصلا فلا يبيع ولا يوهب الا في مسائل احدى عشرة يفرد
 فيها في الاعتناق والتدبير والوصية والاقرار اه (وقال في أول كتاب القضاء
 مانصه) وفي اقرار البرازية ادعى ما لا فقال المدعى عليه كل ما يوجد في تذكرة المدعى
 بخطه فقد التزمته لا يكون اقرارا وكذا لو قال ما كان في جريدتك فعلى الا اذا كان
 في الجريدة شيء معلوم أو ذكر المدعى شيئا معلوما فقال المدعى عليه ما ذكرنا كان

تصديق الان التصديق لا يلحق بالمجهول وكذا اذا أشار الى الجريدة وقال ما فيها
فهو وعلى كذا ذلك يصح ولو لم يكن مشارا اليه لا يصح للجهالة اهـ (وقال في كتاب
القضاء أيضا مانصه) لا تسمع الدعوى بعد البراء العام نحو لاحق لي قبله الاضمان
الدرك فانه لا يدخل فيه الى ان قال وما اذا أبرأ الوارث الوصى ابرأ عما بان اقراره
قبض تركته والده ولم يبق له حق فيها الا استوفاه ثم ادعى في يد الوصى شيئا من
تركة أبيه وبرهن تقبل وكذا اذا أقر الوارث انه قبض جميع ما على الناس من
تركة أبيه ثم ادعى على رجل ديناً تسمع كذا في المحامية وبحث فيه الطرسوسى بحثا
رده ابن وهبان الخ فراجعوه وقد نقلناه في كتاب الصلح (ثم قال فيه بعد ذلك مانصه)
وفي اجارات البزاية ان البراء العام انما يمنع اذ لم يقر بأن العين للدعى فان أقر
بعده ان العين للدعى سلمها له ولا يمنع البراء اهـ (ثم قال) أقر انه له ثم ادعى انه
شراء بل اتارىخ يقبل بخلاف ما لو قال لاحق لي قبله ثم ادعى لا تسمع حتى يبرهن انه
حادث بعد البراء والفرق في جامع الفصولين ثم اعلم ان قولهم لا تسمع الدعوى بعد
البراء العام لا يحق حادث بعده في جواب حادثة أقر ان في ذمته لفلان كذا
وأبرأ عما ثم ادعى بعده ما انه أقر بعدهما ان لا شيء له في ذمته فانه تسمع دعواه
وتقبل بينته ولا يمنعها البراء العام لانه انما ادعى بما يبطل بعده لا قبله وقول
فاضل بخلاف في الصلح انه لو برهن بعده على اقراره قبله بأنه لاحق له لم يقبل ولو
برهن بعده على اقراره بعده انه لاحق له وانه مبطل فيما ادعى يقبل اهـ يدل على
ما ذكرناه من ان اقراره بعد البراء العام مبطل ولكن في جامع الفصولين من
التناقض كفيل عنه بالفرد جل يدعيه فبرهن الكفيل على اقراره المكفول له وهو
يوجد انها سقار أو ثمن نخر لا تقبل ولو أقر بها الطالب عند القاضي برئ او انما
لا تقبل البيعة على الاقرار لانها تسمع عند حصة الدعوى وقد بطلت هنا للتناقض
لان كفالته اقرار ببحثها اهـ (وقال فيه أيضا مانصه) من عمل اقراره قبل بينته
ومن لا فلا اذا ادعى اربنا أو نفقة أو حضنة فلو ادعى انه أخوه أو جده أو ابن ابنته
لا يقبل بخلاف الابوة والبنوة والزوجة والولاء بنوعيه وكذا معتنى أبيه وهو من
مواليه وتماه في باب دعوى النسب من الجامع اهـ (وقال في كتاب القضاء
أيضا مانصه) ولا تسمع البيعة على مقر الافى وارث مقر بدين على الميت فتقام البيعة
للمعدى وفي مدعى عليه أقر بالوصاية فبرهن الوصى وفي مدعى عليه أقر بالوكالة

فثبتها الوكيل دفعا للضرر قال في جامع الفصولين فهذا يدل على جواز اقامتها مع الاقرار في كل موضع يتوقع الضرر من غير المقر لولاها فيكون هذا أصلا اه
ثم رأيت رابعا كتبت في الشرح من الدعوى وهو الاستحقاق تقبل البيعة به مع اقرار المستحق عليه ليمتكن من الرجوع على بائعه ولا تسمع على ساكت الافي
مسئلة ذكرناها في دعوى الشرح ثم رأيت خامسا في القنية مزبالي جامع
البر عزى لو خصم الاب بحق على الصبي فأقر لا يخرج عن الخصومة ولكن تقام
البيعة عليه مع اقراره بخلاف الوصي وأمين القاضى اذا أقر خرج عن الخصومة اه
ثم رأيت سادسا في القنية لو اقر الوارث للوصى له فانها تسمع البيعة عليه مع اقراره
ثم رأيت سابعيا في اجارة منية المفتى أجردا بة بعينها من رجل ثم من آخر
فاقام الاول البيعة فان كان الآخر حاضرا تقبل عليه البيعة وان كان مقرا
بما يدعيه هذا المدعى وان كان غائبا لا تقبل اه (ثم قال أيضا في كتاب
القضاء ما نصه) اذا تعارضت بيعة الطوع مع بيعة الاكراه فيبيد الاكراه
أولى في البيع والاجارة والصلح والاقرار وعند عدم البيان فالقول بالمدعى
الصحة اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال فيه أيضا ما نصه) وذكر
في القنية في باب ما يبطل دعوى المدعى قال سمعت شيخ الاسلام القاضي
علاء الدين المروزي يقول يقع عندنا كثيرا ان الرجل يقر على نفسه بمال في صلح
ويشهد عليه ثم يدعى ان بعض هذا المال قرض وبعضه ربا ونحن نفى ان أقام
على ذلك بيعة تفيل وان كان متناقضا لاننا نعلم انه مضطر الى هذا الاقرار اه (وقال
فيه أيضا) لا تقبل شهادة المغفل ويقبل اقراره كما في الولوالجية اه (وقال فيه أيضا)
طلب الشراء يمنع دعوى الملك وكذا الاستيداع الا لضرورة كما اذا خاف من
الغاصب تلف العين فاشترها أو أخذها وديعة ذكره الحمادى في الفصول وفي جامع
الفصولين لكن بصيغة يتبعى اه (وقال فيه أيضا) الجهالة في المنكوحه تمنع
الحجة الى أن قال وفي الاقرار لا تمنعه الافي مسئلة ذكرناها في بابها اه (وقال فيه
أيضا) التصديق اقرار الافي المحدود كما في الشرح من دعوى الرجاين اه (وقال
في كتاب الصلح ما نصه) طلب الصلح والابراء عن الدعوى لا يكون اقرارا
وطلب الصلح والابراء عن المال يكون اقرارا اه (وقال في كتاب الهبة تمليك
الدين من غير من عليه الدين باطل الا اذا سلمه على قبضه الى أن قال وليس منه

ما اذا أقر الدائن الدين لفلان وان اسمه عارية فيه فهو صحيح لكونه اخبارا
لا تملك او يكون للمقرولاية قبضه كفاي البرازية اه (وقال في كتاب المداينات)
اذا أقر بأن دينه لفلان صح وحمل على أنه كان وكيلاعنه ولهذا كان حق القبض
للمقروير المديون بالدفع الى ايهما كان كفاي الخلاصة والبرازية الا في مسألة هي
ما اذا قالت المرأة المهر الذي لي على زوجي افلان اولو الذي فانه لا يصح كفاي شرح
المنظومة والقنية وهو ظاهر اعدم امكان حمله على انها وكيل في سبب المهر كما لا يخفى
والحيلة في ان المقرر لا يصح قبضه ولا ابرأؤه منه بعد اقراره مذكور في فن
المحيل منه اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في كتاب الحجر) ولا يصح
اقرار السفية ولا الاشهاد عليه اه وقد نقلناه في كتاب الشهادات (وقال في كتاب
الوصايا) الاشارة من الناطق باطالة في وصية وغيرها الا في الافتاء والاقرار بالنسب
والاسلام والكفر كذا في التلخيص اه وقد نقلناه في كتاب الجهاد وكتاب القضاء
(قال صاحب الاشباه)

(كتاب الصلح)

الصلح عن اقرار بيع الا في مسئلتين في المتصف في الاولى ما اذا صالح من الدين على
عبد وقبضه ليس له ان يبيعه مباحة بلايمان الثانية لو تصادقا على ان لادين
بطل الصلح وفي الشراء بالدين لاه ويزاد ما في المجمع لو صالحه عن شاة على صوفها
يجزه يحيزه أبو يوسف ومنعه محمد والمنع رواية وعلى صوف غيرها لا يجوز اتفاقا كفاي
الشرح مع ان بيع الصوف على ظاهر الغنم لا يجوز اه وقد نقلناه في كتاب البيوع
(ثم قال) الحق اذا أجله صاحبه فانه لا يلزم وله الرجوع في ثلاث مسائل في شفعة
الولوالجمة أجل الشفيع المشتري بعد الطالبين لا اخذ صح وله الرجوع أجلت
امراة الغنمين زوجها بعد التحول صح ولها الرجوع استعمله المدعي عليه فأمله
المدعي صح وله الرجوع اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) الصلح
عقد يرفع النزاع فلا يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك اذ لا نزاع اه وقد نقلناه
في كتاب الامانات (ثم قال) ويصح بعد حلف المدعي عليه دفعا للنزاع باقامة
المينة ولو برهن المدعي بعده على أصل الدعوى لم يقبل الا في صلح الوصي عن مال
اليتيم على انه كرا اذا صالح على بعضه ثم وجد المينة فانها تقبل ولو بلغ العبي

واقامها تقبل ولو لم يطلب يمينه لا يحلف كما في القنية اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا
(ثم قال) الثانية ادعى ديناً فأقر به وادعى الایفاء والابراء فانكر فصاحه ثم
برهن عليه تقبل لان الصلح هنا ليس لافتداء اليمين كذا في العمادية من العاشر ولو
برهن المدعى عليه على اقرار المدعى انه مبطل في الدعوى فان برهن على اقراره
قبل الصلح لم يقبل وان بعده يقبل ولو برهن على صلح قبله بطل الثاني اذ الصلح بعد
الصلح باطل كما في العمادية اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) الصلح
عن انكار بعد دعوى فاسدة فاسد كما في القنية ولكن في الهداية في مسائل شتى من
القضاء ان الصلح عن انكار جائز بعد دعوى مجهول فليحفظ ويحمل على فسادها
بسبب مناقضة المدعى لالتزك شرط الدعوى كما ذكره في القنية وهو توفيق
واجب فيقال الا في كذا والله سبحانه وتعالى أعلم صلح الوارث مع الموصى له بالمنفعة
صحیح لا يبعه وكذا صلح الوارث مع الموصى له بيمين الامنة صحیح وان كان لا يجوز
بيعه وبيانه في حيل التارخانية اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) طاب
الصلح والابراء عن الدعوى لا يكون اقراراً وطاب الصلح والابراء عن المال يكون
اقراراً اهـ وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثم قال) الصلح عن انكار على شيء انما
يرفع النزاع في الدنيا لا في العقبى الا اذا قال صاحبك على كذا وبرأتك عن الباقي
الصلح اذا كان عن مال بمنفعة كان اجارة ولو كان على خدمة العبد المدعى الا اذا
صالحه على غلته أو غلة الدار فانه غير جائز كثرة النخل كما في الخلاصة اذا استحق
المصالح عليه رجوع الى الدعوى الا اذا كان مما لا يقبل النقص فانه يرجع بقرينة
كالقصاص والعقق والنكاح والمخلع كما في الجامع الكبير الصلح جائز عن دعوى
المنافع الا في دعوى اجارة كما في المستصفي لا يصح الصلح عن الحد ولا يقطع به
الاحد الا ندف اذا كان قبل المرافعة كما في الخانية اهـ وقد نقلناه في كتاب
الحدود (ثم قال) صالح المحبوس ثم ادعى انه كان مكرها لم يقبل الا اذا كان في حبس
الوالي لان الغالب حبسه ظلماً كما في البرزیه الصلح يقبل الاقالة والنقض
الا اذا صالح عن العشرة على خمسة كما في القنية ادعى فانكر فصالحه ثم ظهر بعده
ان لا شيء عليه بطل الصلح كما في العمادية من العاشر والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ
(يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة للمحة بكتاب الصلح (قال المؤلف
في القاعدة الرابعة المشنة تجاب التيسير مانعه) فسهل الامر باباحة الانتفاع بمالك

الغير بطريق الاجارة والاعارة الى ان قال وباسقاط بعض الدين صلحا أو كراه
 ابراء أو حاجة افتداء يمينه جوزنا الصلح على انكارا (وقال) في القاعدة الخامسة
 تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة وقد صرحوا بها في مواضع منها في كتاب
 الصلح في مسألة صلح الامام عن الظلمة المبنية في طريق العامة وصرح به الامام أبو
 يوسف في كتاب الخراج في مواضع اه (يقول جامعه) قال شارحها نقلا عن الخزانة
 بعد قوله في طريق العامة مانصه فان خاصه الامام فصالح على ان يعطى صاحب
 الظلمة مالا معلوما على ان يترك الظلمة في موضعها فان كانت حديثة ورأى الامام
 مصلحة المسلمين في ان يأخذ مالا ويضعه في بيت مال المسلمين جاز ذلك اذا كانت
 الظلمة لا تضر بالعامة لان الامام يملك الاعتراض فيما يكون للعامة اذا كان
 أخذ العوض مصلحة لهم اه وذكر ذلك في الخزانة في باب الصلح عن العقار وقد
 نقلنا بعض ذلك في كتاب المجانيات أيضا (ثم قال) وفي صلح البرازية له عطاء
 في الديوان مات عن ابنين فاصطالحا على ان يكتب في الديوان اسم أحدهما وبأخذ
 العطاء والاخر لا شيء له من العطاء ويمنح من كان له العطاء له مالا معلوما فالصلح
 باطل ويرد بدل الصلح والعطاء لا يذى جعل الامام العطاء له لان الاستحقاق
 للعطاء باثبات الامام لا يدخل فيه لرضاء الغير وجعله غير أن السلطان ان منع حق
 المستحق فقد ظلم مرتين في قضية حرمان المستحق واثبات غير المستحق مقامه اه
 وقد نقلنا ذلك في كتاب الجهاد أيضا (وقال في الفن الثالث في أحكام النقود ما
 يتعين منه ومالا يتعين مانصه) والصحيح تعيينه في الصرف الى ان قال وفي الدين
 المشترك في مؤمر برن نصف ما قبض على شريكه اه وقد نقلناه في كتاب
 المدانيات (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانصه) وذكر في الكتاب
 اذا أوصى لرجل بثلاث ماله ومات الموصى فصالح الوارث الموصى له من الثلث على
 السدس جاز الصلح اه (وقال في أحكام العقود مانصه) هي أقسام لازم من
 المجانين البيوع الى ان قال والصلح اه (ثم قال) * تكميل * الباطل والفساد عندنا
 في العبادات مترادفان الى ان قال وأما في الصلح فقا لوامن الفاسد الصلح عن انكار
 بعد دعوى فاسدة والصلح الباطل الصلح عن الكفالة والشفعة وخيار المتيقن
 وقسم المرأة وخيار الشرط وخيار البلوغ فيها يبطل الصلح ويرجع الدافع بما
 دفع كذا في جامع الفصولين اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) والدين

المستغرق يمنع جواز الصلح والقسمة أى فى التركة فان لم يستغرق فـ لا ينبغي ان
يصالحوا ما لم يقضوا دينه ولو فعلوا جاز اه وقد نقلنا بقبته فى الفرائض (ثم قال)
الثانية عشر الملك أمانة والعين والمنفعة معا وهو الغالب أول العين فقط أو المنفعة فقط
كالعبد الموصى بمنفعته أبدا ورقبته للوارث الى ان قال ويصح الصلح مع الموصى له
على شئ وتبطل الخ وقد نقلنا بقبته فى كتاب الوصايا فراجع (وقال فى بحث القول
فى الدين ما نصه) ومنها صحة البراء عنه فلا يصح البراء عن الاعيان والابراء عن
دعواها صحيح اه وقد نقلناه فى كتاب المداينات (ثم قال) فلو قال ابراءك عن دعوى
هذه العين صح البراء فلا تجمع دعواها بعده ولو قال برئت من هذه الدار ومن
دعوى هذه لم تجمع دعواه ولا بينته ولو قال ابراءك عنها أو عن خمسة متى فيها فهو
باطل وله ان يخصم وانما ابراءه عن ضمانه كذا فى النهاية من الصلح وفى كافى المحاكم
من الاقرار لاحق لى قبله يبرأ من العين والمدين والكفالة والجارعة والمحدث والقصاص
اه وبه علم انه يبرأ من الاعيان فى البراء العام اه وقد نقلناه فى كتاب الاقرار
(ثم قال) لكن فى مداينات القنية افتقر الزوجان وأبرأ كل واحد منهما صاحبه
عن جميع الدعاوى وكان لازوج بذور فى أرضها وأعيان قائمة فاحصا والاعيان
القائمة لا تدخل فى البراء عن جميع الدعاوى اه ويدخل فى البراء العام الشفعة
فهو مسقط لما قضاه لادبانه ان لم يقصدها كما فى الواو المجمية وفى الخيانة البراء
عن العين المغصوبة ابراء عن ضمانها وتصير أمانة فى يد الغاصب وقال زفر لا يصح
البراء وتبقى مضمونة ولو كانت العين مستهلكة صح البراء وبرئ من قيمتها اه
فقولهم البراء عن الاعيان باطل معناه انها لا تكون ملكا له بالبراء والا فلا يبرأ
عنها السقوط الضمان صحيح أو يحمل على الامانة الثالث قبول الاجل فلا يصح
تأجيل الاعيان لان الاجل شرع رفقا للتخصيل والعين حاصلة اه وقد نقلناه
فى كتاب المداينات وفى كتاب الدعوى بعضه (ثم قال) الثانية ما فى الذمة
لا يتبعين الا بالقبض ولذا لو كان له مدين بسبب واحد فقبض أحدهما نصيبه فان
لشريكه أن يشاركه ويصح تفريعه على ان ما فى الذمة لا تصح قسمته اه وقد
نقلناه فى كتاب المداينات (وقال فى آخر الفتن الثالث ما نصه) فائدة اذا بطل
الشئ بطل ما فى ضمانه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح
قالوا لو أبرأه أو أقرله ضمن عقد فاسد فسد البراء كما فى البرازية اه وقد نقلناه

في كتاب الدعوى وفي كتاب الاقرار (ثم قال) وخرج عنها ما ذكره في البيوع
 الى أن قال وما ذكره في الشفعة لوصالح الشفع بقال لم يصح لكن كان اسقاطا
 للشفعة مع أن المتضمن للاسقاط صلحه وقد بطل ولم يبطل ما في ضمنه اهـ وقد نقلنا
 بقيته في كتاب الشفعة فراجعه (وقال في فن الاغاز ما نصه) * الصلح * أي صلح
 لو وقع فإنه يبطل حق المصالح ويرد الخصم البطل اليه فقل الصلح عن الشفعة اهـ
 وقد نقلناه في كتاب الشفعة (ثم قال في فن التحيل ما نصه) * الحادى والعشرون
 في الصلح * مات وترك ابنا وزوجة ودارا فادعى رجل الدار فصالحها على مال فان
 صالحها على غير اقرار فالمال عليه ما ائتمنا والدار بينهما ائتمنا والا فالمال
 عليهما انصفان كالدار والحيلة في جعل الاقرار كغيره أن يصالح أجنبي منهما على
 اقرار على أن يسلم لها الثمن وله سبعة ائمان أو يقر المديعي بأن لها الثمن والباقي
 للابن اهـ (وقال أخو المؤلف في تكميلته للغن السادس فن الفروق ما نصه) * كتاب
 الصلح * صلحه عن ألف درهم على مائة وقبضها ثم استحققت المائة أو وجدها
 ستوقه يرجع عليه بمائة سواء كان الصلح عن اقرار أو انكار ولو صلحه من
 الدراهم على دنانير فاستحققت بعد الافتراق بطل الصلح والفرق انه في الاول حط
 وفي الثاني صرف قضاءه زيوفا عن جباة قائله نفقة فان لم ترج ردها فلم ترج له
 أن يردها ولو وجد بالمبيع عيبا فقال له بعه فان لم يشترده فعرضه على البيع
 لم يكن له رده والفرق أن المقبوض في الاول ليس عين حقه الا برضاه فان لم يرض
 كان متصرفا في ملك الدافع برضاه أما البيع فعين حقه وقد تصرف فيه فيبطل
 حقه في الرد اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع وفي كتاب المداينات (ثم قال)
 صالحت المنكوحه تزوجها من النفقة على دراهم جاز ولو كانت مائة لا والفرق
 ان السكني حق الله تعالى وفي حال قيام النكاح حقه فكذا النفقة وكذا
 لو شترت المنكوحه سقطت نفقة بخلاف المستوتة حال العدة اهـ وقد نقلناه في كتاب
 الطلاق (وقال المؤلف في كتاب البيوع في بحث الاعتبار للمعنى لا الالفاظ ما نصه)
 ولو صلحه عن ألف على نصفه قالوا انه اسقاط لباقي نفقة قضاء عدم اشتراط القبول
 كالابراء وكونه عقد صلح يقتضى القبول لان الصلح ركنه الايجاب والقبول اهـ
 وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال أيضا في كتاب البيوع ما نصه) كل عقد
 أعيد وجد دفن الثماني باطل فالصلح بعد الصلح باطل كفي جامع الفصولين اهـ وقد

تقلنا بقية في كتاب النكاح (ثم قال فيه) المحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض
عنها كحق الشفعة فلو صالح عنه بمال بطلت ورجع به ولو صالح الخيرة بمال
لغتناره بطل ولا شيء لها ولو صالح إحدى زوجتيه بمال لتترك نوبتها لم يلزم ولا شيء
لها هـ وقد قلناه في كتاب النكاح وكتاب الشفعة (وقال في كتاب الكفالة
مانصه) التأخير عن الاصيل تأخير عن الكفيل الا اذا صالح المكاتب عن قتل
العبد بمال ثم كفله انسان ثم يحجز المكاتب تأخرت مطالبة المصالح الى عتق الاصيل
وله مطالبة الكفيل الآن كذا في الخسائية هـ وقد قلناه في كتاب العتق وفي كتاب
الجنائيات (وقال في كتاب القضاء في بحث البراء العام مانصه) وما اذا أبرأ
الوارث الوصي ابراءا ما بان اقراره قبض تركته والده ولم يبق له حق فيها الا استوفاه
ثم ادعى في يد الوصي شيئا من تركه أبيه وبرهن تقبل وكذا اذا أقر الوارث انه قبض
جميع ما على الناس من تركه أبيه ثم ادعى على رجل ديننا سمع كذا في الخسائية
وبحث فيه الطرسوسي بمشاردة ابن وهبان الرابعة صالح أحد الورثة وابراأ عاما
ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح الاصح جواز دعواه في حصته كذا في صلح
البرازية الخامسة البراء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع المدعى كما في دعوى
البرازية الخ فراجع هـ وقد ذكرنا بعضه في كتاب الاقرار (ثم قال أيضا في كتاب
القضاء مانصه) اذا تعارضت بيعة الطوع مع بيعة الاكراه فبيعة الاكراه أولى
في البيع والاجارة والصلح والاقرار وعند عدم اليان فالقول للمدعى الطوع هـ
وقد قلناه في كتاب البيوع (وقال في كتاب الفرائض مانصه) قال الشيخ
عبد القادر في الطبقات في باب الهمزة في أحد قال المجراني في الخزانة قال أبو
العباس الناطقي رأيت بخط بعض مشايخنا في رجل جعل لاحد ابنه دارا بنصه
على أن لا يكون له بعد موت الاب ميراث جاز وأفتى به أبو جعفر محمد بن اليمان أحد
أصحاب محمد بن شجاع البلخي وحكي ذلك لأصحاب أحمد بن المحارث وأبو عمر والطبري
هـ وقد قلناه في كتاب الوصايا (قال صاحب الاشياء)

﴿كتاب المضاربة﴾

اذا فسدت كان للمضارب أجر مثله ان عمل الا في الوصي يأخذ مال المتيمة مضاربة
فاسدة فلا شيء له اذا عمل كذا في احكام الصغار هـ وقد قلناه في كتاب الوصايا

(ثم قال) اذا ادعى المضارب فسادها فالقول لرب المال أو عكسه فله المضارب
فالقول لمدعى الصحة الا اذا قال رب المال شرطت لك الثلث وزيادة عشرة وقال
المضارب الثلث فالقول للمضارب ولو قال رب المال ثلث الربح الا عشرة وقال
المضارب الثلث فالقول لرب المال كما في الذخيرة من البيوع للمضارب الشراء
لا الاخذ بالشفعة فلا يملكه الا بالنص كما في البزازية اهـ وقد نقلناه في كتاب
الشفعة (ثم قال) وللمضارب البيع بالنسيئة الا الى أجل لا يبيع اليه التجار
ويملك البيع الفاسد لا الباطل لا يتجاوز المضارب ما عينه له رب المال الا اذا قيد
عليه بسوق بخلاف التقييد بالبلد والاذان قيد بأهل بلد كاهل الكوفة فلا يقيّد
بهم بخلاف المعين منهم المضاربة تقبل التقييد بالوقت فتبطل بمضيه تصرف أولاً
كما في الهداية يصح نسي رب المال مضاربه الا اذا صار المال عروضاً اذا قال له
اعمل برأيك ثم قال له لا تعمل برأيك صح نسيه الا اذا كان بعد العمل أطلقها ثم نهاه
عن السفر عمل نسيه الا اذا كان بعد الشراء والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ
(يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحققة بكتاب المضاربة (قال المؤلف)
في قاعدة الاصل عدم فيها فروع مانصه ومنها القول قول الشريك والمضارب
انه لم يربح لان الاصل عدمه وكذا لو قال لم أربح الا كذا لان الاصل عدم الزائد
وفي المجمع من الاقرار وجعلنا القول للمضارب اذا أنى بالفين وقال هما أصل وربح
لارب المال اهـ لان الاصل وان كان عدم الربح لكن عارضه اصل آخر وهو
ان القول قول القابض في مقدار ما قبضه وكذا في مقدار رأس المال اهـ وقد
نقلنا بعضه في كتاب الشركة (ثم قال بعد ذلك) وكذا أي القول للمضارب
في قدر رأس المال لان الاصل عدم الزيادة وكذا في أنه مانهاه عن شراء كذا لان
الاصل عدم النهي ولو ادعى المسالك انها فرض والاخر أنها مضاربة القول فيها
قول الاستحذال انهما اتفاقا على جواز التصرف له والاصل عدم الضمان اهـ وقد
نقلنا بقيته في كتاب الغصب (وقال في الفن الثالث في أحكام النقود وما يتبع فيه
وما لا يتبع مانصه) ويتبع في الامانات والهبة والصدقة والشركة والمضاربة
اهـ (وقال في أحكام العقود مانصه) وجائز من المجانبين الشركة والوكالة
والمضاربة اهـ (وقال في بحث الكلام على أجرة المثل مانصه) ومنها اذا فسدت
المضاربة فلا يعمل أجر مثل عمله الا في مسئلة ذكرناها في الفوائد اهـ (وقال في فن

(الاعازمانه) * المضاربة * أى مضارب يغرر ما أنفق من عنده فقل إذا لم يبق من
 ما لحاق يده شيء (وقال أيضا في فن الاعازمانه) * الوديعة * أى رجل ادعى
 وديعة وصدقة المدعى عليه ولم يأمره القاضي بالتسليم اليه فقل إذا أقر الوارث بأن
 المتروك وديعة وعلى الميت دين لم يصح إقراره ولو صدقة الغرماء فيقضى القاضي
 دين الميت ويرجع المدعى على الغرماء لتسديدهم وكذا في الاجارة والمضاربة
 والعارية والرهن وقد نقلناه في كتاب الاقرار (وقال أخو المؤلف في تكملة للفن
 السادس من الفروق) * كتاب المضاربة * لا تجوز بغير الدراهم والدنانير مكبلا
 أو موزونا أو عرضا ولو قال بعه وأعمل بعه مضاربة جاز والفرق انها أضيفت
 الى الثمن لالى العرض حتى لو باعه بالمكيل أيضا لا تجوز المضاربة وفي حق جواز
 البيع بالمكيل خلاف عند الامام جاز لا عندهما والدراهم اذا كانت وديعة
 أو غصبا جازت المضاربة بها ولو كانت دينالا ولو أمر الغير أن يقبض الدين ويعمل
 مضاربة جاز بالاجماع والفرق ان الدين باق على ملك المضارب فلا تصح
 المضاربة لأن الدينون تقضى بأمثاله ما في شرط القبض لثبوت الملك للدين بخلاف
 الغصب والوديعة لأنهما على ملك رب المال ذكر نصيب رب المال دون نصيبه
 جاز وعلى القاب لا يجوز قياسا ويجوز استحسانا والفرق على القياس ان السكوت
 عن نصيب رب المال لا يمنع استحقاقه لأنه تمام ملكه أما عن نصيب المضارب
 فيمنع للجهالة والله سبحانه وتعالى الموفق اه (وقال في كتاب الشراكة مانعه)
 اختلاف رب المال مع المضارب في التقييد والاطلاق فالقول للمضارب وفي الوكالة
 القول للموكل اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال المؤلف في الفن الثاني من
 كتاب البيوع في بحث الاعتبار للعنى لا الفاظ مانعه) ولو شرط رب المال
 للمضارب كل الربح كان المال قرضا ولو شرط رب المال كان بضاعة اه (وقال في
 كتاب الاقرار مانعه) وفي كافى المحاكم من باب الاقرار في المضاربة لو أقر
 المضارب بر مئ ألف درهم في المال ثم قال غلطت انها خمسة مائة لم يصدق وهو
 ضامن لما أقر به اه (وقال في كتاب الامانات) اذا تعدى الأمين ثم أزاله
 لا يزول الضمان كالاستعير والمستأجر لا في الوكيل بالبيع الى ان قال والمضارب
 والمستبضع اه (وقال في كتاب الامانات أيضا) وفي وكالة البرازية المستبضع
 لا يملك الا بضاع ولا الايداع ولا البضاع المعاملة كالوكالة المقرونة بالمشيئة حتى

اذا دفع له ثوبا وقال له اشترى به ثوبا صح كما اذا قال اشترى به أى ثوب شئت وكذلك لو دفع اليه بضاعة وأمره أن يشتري له ثوبا صح والبضاعة كالمضاربة إلا أن المضارب يملك البيع والمستبضع لا الا اذا كان في قصده ما يعلم انه قصد الاسترباح أو نص على ذلك اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في كتاب المحجور والمأذون) الاذن بالتجارة لا يقبل التخصيص الا اذا كان الاذن مضاربا في نوع واحد فاذن لعبد المضاربة فانه ~~يكون~~ مأذونا في ذلك النوع خاصة وقال السرخسي الاصح عندي التهميم كافي الظهيرية اهـ (قال صاحب الاشباه)

(كتاب الهبة)

هبة المشغول لا تجوز الا في مسألة ما اذا وهب الاب لولده الصغير كافي الذخيرة قبول الصبي العاقل الهبة صحح الا اذا وهب له أى لا تنفع له وتلقه مؤنته فان قبوله باطل ويرد الى الواهب كافي الذخيرة تملك الدين من هـ -يرمن عليه الدين باطل الا اذا ساطه على قبضه ومنه لو وهبت من ابنها ما على أبيه لها فالعقد الهبة للتسليط ويتفرع على هـ - هذا الاصل لو قضى دين غيره على أن يكون له الدين لم يحجز ولو كان وكيل بالبيع كافي جامع الفصولين وليس منه ما اذا أقر الدائن ان الدين لفلان وان اسمه عارية فيه فهو صحيح لكونه اخبارا لا تملك كايكون للمقر ولاية قبضه كافي البرازية اهـ وقد نقلناه في كتاب المداينات ونقلنا بعضه في كتاب الوكالة وفي كتاب الاقرار وفي كتاب النكاح (ثم قال) والهبة قبل القبض تكون مجازا عن الاقالة في البيع والاجارة كافي اجارة الولوالجية اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع وكتاب الاجارة (ثم قال) لاجبر على الصلوات الا في مسائل منها نفقة الزوجة والثانية العـ - ين الموصى بها يجب على الوارث دفعها الى الموصى له بعدموت الموصى مع انها صلة الثالثة الشفعة يجب على المشتري تسليم العقار الى الشفيع مع انها صلة شرعية وكذا الوثامات الشفيع بطلت الشفعة كذا في شرح أدب القضاء للصدر الشهيد من النفقات قات الرابعة مال الوقف يجب على الناظر تسليمه الى الموقوف عليه مع انه صلة محضة ان لم يكن في مقابلة عمل والا ففيه شائتها اهـ وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الهبة (قال المؤلف في القاعدة الاولى

لا ثواب الا بالنية مانصه (وأما الهبة فلا تتوقف على النية قالوا لو وهب ما زاحمت
 كما في البرازية وليكن لو لقن الهبة ولم يعرفها لم تصح لا لاجل ان النية شرط لها وانما
 هو لفقد شرطها وهو الرضاء وكذا لو أكره عليها لم تصح بخلاف الطلاق والعتاق
 فانما ينعان مان بالملقين عن لا يعرفه - ما لان الرضاء ليس بشرطهما وكذا لو أكره
 عليه ما ينعان اه (وقال في قاعدة الاصل العدم مانصه) وفي البرازية دفع لا آخر
 عيناتم اختلافاف قال الدافع قرص وقال الاخر هدية فالقول للدافع اه لان
 مدعي الهبة يدعي الابراء عن القيمة مع ان العين ممتومة بنفسها اه وقد نقلنا بقية
 في كتاب الغصب (وقال في القواعد الثانية اذا اجتمع المحلل والمحرم غلب
 المحرم المحلل مانصه) * تمة * يدخل في هذه القاعدة ما اذا جع بين حلال وحرام
 في عقد أونية ويدخل ذلك في أبواب الى أن قال ومنها الهبة وهي لا تبطل بالشرط
 الفاسد فلا يتعدى الى الجائر اه (وقال في القاعدة الثالثة الا يثار في القرب
 مكره مانصه) ثم رأيت في الهبة من منية المفتي فقير محتاج معه دراهم فأراد أن يؤثر
 الفقراء على نفسه ان علم انه يصبر على الشدة فلا يثار أفضل والا فلا نفاق على نفسه
 أفضل اه وقد نقلنا ذلك في المحظاريضا (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع
 مانصه) ومن فروعهما المجل يدخل في بيع الام تبعاً ولا يفرد بالبيع والهبة كالبيع
 اه (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) وخرج
 عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون السكوت فيها رضاء كالنطق الى أن قال
 الخامسة سكوت المتصدق عليه قبول لا الموهوب له السادسة سكوت المالك عند
 قبض الموهوب له أو المتصدق عليه اذن اه (وقال في الفن الثالث في أحكام
 العبدان مانصه) واذا أهدى للمبي شئ وعلم انه له فليس للوالدين الا كل منه
 لغير حاجة كما في الملتقط اه (ثم قال) ويهيج قبضه للهبة اه وقد نقلناها
 في كتاب الاذن والمجبر ايضاً (وقال في أحكام العبيد) ولا يملك وان ملكه سيده
 اه (ثم قال) واعتماقه باطل الى أن قال وكذا وصيته وهبته وصدقته وتبرعه
 الا اهداء اليسير من المأذون والمأباة اليسيرة منه اه وقد نقلناها في كتاب الاذن
 والمجبر (وقال في أحكام النقد وما يتبع فيه وما لا يتبع مانصه) ويتبع بين
 في الامانات والهبة والصدقة اه (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من المحقوق
 مانصه) وقالوا حق الرجوع في الهبة لم يسقط به حتى لو قال الواهب أسقطت حتى

في الرجوع في الهبة لم يسقط كفي هبة البزازية اه (وقال في أحكام المحارم مانصه)
 ومنها ان المحرمية مانعة من الرجوع في الهبة اه (وقال في أحكام العقود مانصه)
 هي أقسام لازم من الجانبين البيع الى أن قال والهبة بعد القبض ووجود مانع
 من الموانع السبعة اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفيه مسائل الاولى
 أسباب التملك المعاصرات المالية الى أن قال والهبات والصدقات اه (ثم قال)
 الثانية لا يدخل في ملك الانسان شيء بغير اختياره الا الارث الى أن قال وزدت
 ما وهب للعبد وقبله بغير إذن السيد يملكه السيد بلا اختياره اه (ثم قال)
 كما وهب اذا رجع الواهب فيه اه أي فانه لا يصح الرجوع الا بترضايهما
 أو بحكم الحاكم اه شرح (ثم قال) الثالثة عشر تلك الهبة والصدقة بالقبض
 ويستقر الملك في الهبة بوجود مانع من الرجوع من سبعة معلومة في الفقه
 وفي الصدقة بما ذكرناه في أصل الملك اه (وقال في بحث القول في الدين مانصه)
 الحكم الرابع لا يصح تملكه من غير من هو عليه الا اذا سلطه على قبضه فيكون
 مكسبا لا قابضا للموكل ثم لنفسه ومقتضاه صحة عزله عن التسليط قبل القبض
 وفي وكالة الواقعات الحسامية لوقال وهبت منك الدراهم التي لي على فلان فاقبضها
 منه فقبض مكانها دنانير جازت لانه صار الحق للوهاب له فذلك الاستبدال اه وهو
 مقتضى لعدم صحة الرجوع عن التسليط اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم
 قال) وفي هبة البزازية وهب له ديناه على رجل وأمره بقبضه جاز استحسانا وان لم
 يأمره لا وبيع الدين لا يجوز ولو باعه من المدين أو وهبه جاز والبت لو وهبت
 مهرها من أبيها أولا بنها الصغير من هذا الزوج ان أمرت بالقبض صح والا لانه
 هبة الدين من غير من عليه الدين اه وفي مداينات القنية قبض دين غيره لي يكون له
 ما على المطلوب فرضي جاز ثم رقم لا يخرج بخلافه ولو أعطى الوكيل بالبيع للأمر
 الثمن من ماله فضاء عن المشتري على أن يكون الثمن له كان القضاء على هذا فاسدا
 ويرجع البائع على الأمر بما أعطاه وكان الثمن على المشتري على حاله اه (ثم قال)
 فيها لو قالت المهر الذي على زوجي لو الذي لا يجوز اقرارها به اه ولا يعتبر تقليد
 لعدم الاضافة اه شرح وقد نقلناه في المداينات (وقال في بحث ما يقدم عند
 الاجتماع من غير الدين مانصه) ولو وهب لهم أي لثلاثة في سفر جنب وحائض
 وميت قد رما يكفي لاحدهم قالوا الرجل أولى به لان الميت ليس من أهل القبول

للحبة والمرأة لا تصح لامامة الرجال قال مولانا وهذا الجواب انما يستقيم على قول من يقول ان حبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تفيد الملك وان اتصل به القبض كذا في فتاوى قاضي خان اهـ وقد نقلنا بقيته في كتاب الطهارة (وقال في بحث ما افترق فيه الحبة والابراء) يشترط لها القبول بخلافه له الرجوع فيها عند عدم المانع بخلافه مطلقا اهـ وقد نقلناه في كتاب المداينات (وقال في فن الالغاز مانصه) الحبة أي أب وهب لابنه وله الرجوع فقل اذا كان الابن مملوكا لا جنبي أي موهوب وجب دفع ثمنه الى الواهب فقل المسلم فيه اذا وهبه رب السلم من المسلم اليه وجب عليه رد رأس المال اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال في فن الحمل مانصه) الثالث عشر في الحبة أرادته حبة المهر من الزوج على انها ان خلصت من الولادة يعود المهر عليه فالحيلة أن يبيعها شيئا مستورا بمقدار المهر فاذا ولدت تنظر اليه فترده بخيار الرؤية وان ماتت فقد برئ الزوج وهكذا فيمن له دين وأراد السفر على أنه ان مات برأ المدين والافه وعلى حاله يفعل ذلك اهـ وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) قال لها ان لم تهينيني صداقك اليوم فانت طالق فالحيلة أن تشتري منه ثوبا مافوقا بمهرها ثم ترده بعد اليوم فيبقى المهر ولا يبحث اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث النكاح مانصه) للاب قبض صداقها قبل الدخول وهي بكر بالغة لا قبض ما وهبه الزوج لها ولو قبض لها كان له الاسترداد والفرق انها تسحق من قبض صداقها فكان اذا دالة بخلافها في الموهوب اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال أيضا في الفن السادس في بحث الطلاق مانصه) يقع الطلاق والعناق والابراء والتدبير والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتلقين بخلاف البيع والحبة والاجارة والاقالة والفرق ان تلك متعلقة بالالفاظ بالارضاء بخلاف الثانية اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أخوا المؤلف في تكلماته للفن السادس فن الفروق من كتاب الاكرام مانصه) أكره على بيع أو شراء لكتنه سلم طائعا جازا البيع وفي الحبة والصدقة لا يجوزاه والفرق انه عقد لازم والرجوع بعد النكاح لا يصح والحبة غير لازمة فلما أمكن الرجوع بعد العقد فلا تنفذ عند عدم الرضاء أولى وقد نقلنا بقيته في كتاب الاكرام فراجع به (وقال المؤلف في الفن الثاني في كتاب النكاح مانصه) ينبغي عقد النكاح بما أفاد ملك العين للرجال الا في لفظ المتعة فانه يفيد ملك العين كما

في هبة الخائسة حتى لو قال متعتك هذا الثوب كان هبة مع ان النكاح لا ينعقد
 به اه (وقال في كتاب العتق مانصه) المتكلم بما لا يعلم معناه يلزمه حكمه
 في الطلاق والعتاق والنكاح والتدبير الا في مسائل البيع والمخلع على الصحيح فلا
 يلزمها المال والاجارة والهبة والابراء عن الدين اه (وقال المؤلف أول كتاب
 البيوع في بحث الحمل مانصه) وفي فتح القدير بعدما أعتق الحمل لا يجوز بيع
 الام وتجاوز هبتها ولا تجوز هبتها بعد تدبير الحمل على الاصح كذا في المبسوط اه وقد
 نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) وكذا لا يتبعها في حق الرجوع في الهبة اه (ثم
 قال) ولا يفرد بحكم مادام متصلا فلا يباع ولا يوهب اه (وقال أيضا في كتاب
 البيوع في بحث الاعتبار للمعنى لا اللفاظ مانصه) ولو وهب الدين لمن عليه كان
 ابراء للمعنى فلا يتوقف على القبول على الصحيح اه وقد نقلناه في كتاب المداينات
 (ثم قال في المبحث المذكور مانصه) وينعقد أي البيع بلفظ الهبة مع ذكر
 البدل اه (ثم قال) وخرج عن هذا الاصل مسائل منها لا تنعقد الهبة بالبيع بلا
 ثمن اه (ثم قال في المبحث المذكور) وفي الهبة بشرط العوض نظروا الى جانب
 اللفظ ابتداء والى جانب المعنى فكانت بينهما انتهاء فتثبت أحكامها من الحجارات
 ووجوب الشفعة اه (وقال أيضا في البيوع مانصه) التحلية تسليم الا في مسائل
 الى ان قال الثالثة في الهبة الفاسدة اتفاقا الرابعة في الهبة المجاورة في رواية اه
 (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرور ولا يوجب الرجوع الا في ثلاث مانصه)
 الثالثة ان يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع كالوديعة والاجارة حتى
 لو ملكت الوديعة أو العين المستأجرة ثم استحققت وضمن المودع والمستأجر فانهما
 يرجعان الى الدافع بما ضمناه وكذا من كان بعناه وفي العارية والهبة لا رجوع
 لأن القبض كان لنفسه وضمناه في الخائسة في فصل الغرور من البيوع اه وقد
 نقلناه في كتاب الاجارة وفي كتاب الامانات (وقال في كتاب القضاء مانصه)
 اختلاف الشاهدين مانع من قبولها ولا بد من التطابق لفظا ومعنى الا في مسائل
 الى ان قال الثالثة شهد أحدهما بالهبة والا تخرب العطية تقبل اه (وقال فيه
 أيضا مانصه) كل من قبل قوله فعليه اليمين الا في مسائل عشرة في القنية الى ان
 قال وفيما اذا ادعى الموهوب له هلاك العين أو اختلغا في اشتراط العوض اه
 (وقال فيه أيضا) من سعى في نقض ما تم من جهته فسيب مردود عليه الا في موضعين

الى ان قال وهب جارية واستولدها الموهوب له ثم ادعى الواهب انه كان دبورها
أواستولدها وبرهن تقبل ويستردها والعقر كذا في ييوع الخلاصة والبرزابة اه
وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في كتاب المداينات مانصه) هبة الدين كالابراء
عنه الا في مسائل الى ان قال ومنها توقفها على القبول على قول بخلاف الابراء ومنها
لوشهد أحدهما بالهبة والاخر بالابراء ففيها قولان قيل لا يقبل ويبان في
العشرين من جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال فيه
أيضا) وفي مداينات الغنية حالات انسانا على الزوج على ان يؤدي من المهر ثم
وهبت المهر من الزوج لا يصح قال استأذنا وله ثلاث حبل احداها شرا شيئا
ملغوف من زوجها بالمهر قبل الهبة والثانية صلح انسان معها من المهر بشي
ملغوف قبل الهبة والثالثة هبة المرأة المهر لابن صغير لها قبل الهبة اه وفي
الاخيرة نظرن ذكره في أحكام الدين من المجمع والفرق اه وقد نقلناه في كتاب
النكاح وكتاب الموالة (وقال في كتاب الاجارة) داري لك هبة اجارة
أو اجارة هبة فهي اجارة اه قال شارحها أي كل شهر بكذا اه (وقال في كتاب
الحجر والمأذون مانصه) العبد المأذون المديون اذا أوصى به سيده جل ثم مات
ولم يجز الغريم كان ملكا لأوصى له اذا كان يخرج من الثلث ويملكه كما يملكه
الوارث والدين في رقبته ولو وهبه في صحته فلا غريم ابطاها ويبيعه القاضي فها
فضل عن نمذه فلا واهب كذا في خزنة المفتين من الوصايا اه وقد نقلناه
في كتاب الوصايا (وقال في كتاب الشفعة مانصه) هي بيع في بعض الاحكام الا في
ضمنان الغرور والجبر فلواستحق المبيع بعد البناء فلا رجوع للشترى على الشفيع
كالموهوب له والمالك القديم واستيلاد الاب بخلاف البائع المخفراجه (وقال
في كتاب الشفعة) هبة بعض الثمن تظهر في حق الشفيع الا اذا كانت بعد القبض
اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في كتاب الغصب) الخشب اذا كسره
الغاصب فاحشا لا يملكه ولو كسره الموهوب له لم ينقطع حق الرجوع اه (وقال
في كتاب الصيد) أسباب الملك ثلاثة مثبت للملك من أصله وهو الاستيلاء على المباح
وناقل بالبيع والهبة ونحوهما وخلافة كملك الوارث الى ان قال وأما الثاني فشرطه
وجود الملك في المحل المخفراجه (وقال في كتاب الجنائيات) هبة القصاص
لغير القتلى لا تجوز لانه لا يجري فيه التملك كذا في اجارة الولوالجية اه

* (كتاب المداينات) *

وفيه مسائل * الابرء عن الدين * اذا قال الطالب لمطلوبه لا تعلق لي عليك كان ابراء
عاما كقوله لاحق لي قبله اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) الا اذا
طالب الدائن الكفيل فقال له طالب الاصيل فقال لا تعلق لي عليه لم يبرأ الاصيل
وهو المختار كما في القنية الابرء يرتد بالرد الا في مسائل الاولى اذا أبرأ المحتال المحال
عليه فرده لم يرتد كما ذكرناه في شرح الكنز الثانية اذا قال المدينون ابرئني فابراه
فرده لا يرتد كما في البزازية الثالثة اذا أبرأ الطالب الكفيل فرده لم يرتد كما ذكره
في الكفالة وقيل يرتد الرابعة اذا قبل له ثم رده لم يرتد كما ذكره الزيلعي من
مسائل شتى من مسائل القضاء اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة والحوالة (ثم
قال) الابرء لا يتوقف على القبول الا في الابرء عن بدل الصرف والسلم كما في
البدائع اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) الابرء بعد قضاء الدين صحيح
لان الساقط بالقضاء المطالبة لا أصل الدين فيرجع المدينون بمأداه اذا أبرأه
براءة اسقاط واذا أبرأه براءة استيفاء فلا رجوع واختلاف فيما اذا أطلقها
كذافي الذخيرة من البيوع وصرح به ابن وهبان في شرح المنظومة وعلى هذا
لوعاقط لا قها بابرأه عن الله - ثم دفعه له لا يطل التعليق فاذا ابرأته براءة
اسقاط وقع ورجع عليها اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) وحكي
في المجمع خلافا في صحة ابراء المحتمل المهيل بعد الحوالة فابطله أبو يوسف بناء
على انها نقل الدين وصححه محمد بن بناء على انها نقل المطالبة فقط اه وقد
نقلناه في كتاب الحوالة (ثم قال) وفي مداينات القنية تبرع بقضاء دين عن
انسان ثم أبرأ الطالب المطلوب على وجه الاسقاط فلا تبرع ان يرجع عليه بما تبرع
به اه ويفرغ - على ان الديون تقضى بأمثالها مسائل منها لو هلك الرهن بعد
الابرء من الدين فانه يكون مضمونا بخلاف هلاكه بعد الايفاء ذكره الزيلعي اه وقد
نقلناه في كتاب الرهن (يقول جامعهم) وقوله يكون مضمونا صوابه لا يكون مضمونا
كما في شرحها (ثم قال) ومنها الوكيل بقبض المدين اذا ادعى بعده موت الموكل انه
كان قبضه في حياته ودفعه له فانه لا يقبل قوله الابينة لانه يريد ايجاب الضمان

على الميت بخلاف الوكيل بقبض العين كما في وكالة الوالو الجمية اه وقد نقلناه في
 كتاب الوكالة (ثم قال) هبة الدين كالابراء منه الا في مسائل منها لو وهب
 المحتال الدين من المال عليه رجوعه على المحيل ولو أبرأ لم يرجع ومنها الكفالة
 كذلك اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة والمحالة (ثم قال) ومنها توقفها
 أي الهبة على القبول على قول بخلاف الابراء اه وقد نقلناه في كتاب الهبة اه
 (ثم قال) ومنها الوشهد أحدهما بالهبة والآخر بالابراء ففيه ما قولان قيل
 لا يقبل وبيانه في العشرين من جامع القمولين اه وقد نقلناه في كتاب الهبة
 وكتاب المدعى (ثم قال) الابراء عن الدين فيه معنى التملك ومعنى الاسقاط فلا
 يصح تعليقه بصريح الشرط للاول نحو ان أدبت الى غدا كذا فأنت برى من
 الباقي واذا ومتى كان ويصح تعليقه بمعنى الشرط للثاني نحو قوله أنت برى من
 كذا على ان تؤدي الى غدا كذا وتقام تفاريعه في كتاب الصلح من باب الصلح
 عن الدين وللاول يرتد بالرد وللثاني لا يتوقف على القبول ويصح الابراء عن
 المجهول للثاني ولوقال الدائن لمديونية أبرأت أحدكم لم يصح للثاني ذكره في فتح
 القدير من خيار العيب ولو أبرأ الوارث مديون ورثه غير عالم بعوته ثم بان ميتا
 فبالنظر الى انه اسقاط يصح وكذا بالنظر الى كونه تملك لان الوارث لو باع عينها
 قبل العلم بموت المورث ثم ظهر موته صح كما صرحوا به فهنا بالاول اه وقد نقلناه
 في كتاب البيوع (ثم قال) ولو وكل المديون ببراءة نفسه قالوا صح التوكيل نظرا
 الى جانب الاسقاط ولو نظر الى جانب التملك لم يصح كما لو وكاله بان يبيع
 من نفسه واستشبه كل بانه تام على نفسه وهو براءة نفسه والوكيل من
 يعمل لغيره واجبنا عنه في شرح الكنز من باب تفويض الطلاق اه وقد
 نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) كل قرض جرنفع حرام فذكره للرتين
 سكنى الدار المرهونة باذن الراهن كما في الظهيرية اه وقد نقلناه في كتاب الرهن
 (ثم قال) وما روى عن الامام رضى الله تعالى عنه انه كان لا يقف في ظل
 جدار مديونه فذلك لم يثبت كذا في كراهيتها القول للمالك في جهة التملك
 فلو كان عليه دينان من جنس واحد دفع شيئا فالتعيين للدافع الا اذا كان
 جنسين لم يصح تعيينه من خلاف جنسه ولو كان واحدا فادى شيئا وقال هذا
 من نصفه فان كان التعيين مقيدا بان كان أحدهما حالا أو به رهن أو به كفيل

والآخر لا يصح والا لا اه وقد نقلناه في كتاب الرهن وكتاب السككالة (ثم قال) ولو ادعى المشتري ان المدفوع من الثمن وقال الدلال من الاجرة فالقول للمشتري اه وقد نقلناه في كتاب البيع وكتاب الاجارة وكتاب الدعوى (ثم قال) ولو ادعى الزوج ان المدفوع من المهر وقالت هدية فالقول له الا في المهر لا كل كذا في جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الدعوى (ثم قال) كل دين أجله صاحبه فانه يلزمه تأجيله الا في سبعة الاولي القرض الثانية الثمن عند الاقالة الثالثة الثمن بعد الاقالة وهما في القنية الرابعة اذا مات المدين المستقرض فأجل الدائن الوارث الخامسة الشفيع اذا أخذ الدار بالسبعة وكان الثمن حالا فأجله المشتري السادسة بدل الصرف السابعة رأس مال السلم آخر الدينين قضاء الاول عليه ألف قرص فباع من مقرضه شيئاً بألف مؤجلة ثم حلت في مرضه وعليه دين تقع المقاصة والمقرض اسوة للغرماء كذا في المجامع اقرض لاي لزم تأجيله الا في وصية كما ذكره قبيل باب الربا وفيما اذا كان محجوداً فانه يلزم تأجيله كما في صرف الظهيرية وفيما اذا حكم بالكي يلزمه بعد ثبوت أصل الدين عنده وفيما اذا أحال المقرض به على انسان فأجله المستقرض كذا في مداينات القنية الوكيل بالابراء اذا أبرأ ولم يضاف الى موكله لم يصح كذا في الخزنة اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) الابراء العام يمنع الدهوى بحق قضاء لاديانة اذا كان بحيث لو علم بماله من المحق لم يبرأ كذا في شفعة الولوالجية امكن في خزنة العتوى العتوى على انه يبرأ قضاء وديانة وان لم يبرأ به اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) وفي مداينات القنية أحالت انسانا على الزوج على أن يؤدي من المهر ثم وهبت المهر من الزوج قبل الدفع لا يصح قال أسامة وناوله ثلاث حل احداها شراء شيء ملفوف من زوجها بالمهر قبل الهبة والثانية صلح انسان معهما عن المهر بشيء ملفوف قبل الهبة والثالثة هبة المرأة للمهر لابن صغيرها قبل الهبة اه وفي الاخيرة نظرند كره في أحكام الدين من المجمع والفرق اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الهبة وكتاب الحوالة (ثم قال) الدين المؤجل اذا قضاؤه قبل حلول الاجل يحبر الطالب لان الاجل حق المدين فله أن يسقطه هكذا ذكره الزيلعي في الكفالة وهي أيضا في الخسائية والنهيائية وقد وقعت حادثة عليه بر مشروط تسليمه في بولاق فلقية الدائن في الصعيد فطالب تسليمه فيه مسقطا عنه

مؤنة الحمل الى بولاق فقتضى مسئلة الدين أن يجبر على تسليمه بالصعيد ولكن نقل
 في القنية قولين في السلم وظاهرهما ترجيح انه لا جبر الا للضرورة بأن يقيم المديون
 بتلك البلدة اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) وقد أفتيت به في الحادثة
 المذكورة لانه وان أسقط عنه مؤنة الحمل الى بولاق فقل لا يتيسر له بر في الصعيد
 اذا أقرب بأن دينه لفلان صح وحمل على انه كان وكيل عنه ولهذا كان حق القبض
 للأقرب ويبرأ المديون بالدفع الى أيهما كان كافي للخلاصة والبرازية الا في مسئلة هي
 ما اذا قالت امرأة المهر الذي لي على زوجي لفلان أو لوالدي فانه لا يصح كافي شرح
 المنظومة والقنية وهو ظاهر لعدم امكان حمله على انها وكيلة في سبب المهر كما لا يخفى
 والحيلة في ان المقر لا يصح قبضه ولا ابرأؤه منه بعد اقراره مذكورة في الحمل منه
 اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وفي كتاب الاقرار (ثم قال) وفي وكالة البرازية
 للزوج عليها دين وطلبت النفقة لا تقع المقاصة بدين النفقة بالرضا الزوج بخلاف
 سائر المديون لان دين النفقة أضعف فصار كاختلاف الجنس فشابه ما اذا كان أحد
 المحقين جيدا والآخر ديثا لا يقع التقاص بالاتراض اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
 (ثم قال) عند رجل وديعة ولمودع عليه دين من جنس الوديعة لم يصرقاصا
 بالدين - متى يجتمع او بعد الاجتماع لا تصير قصاصا لم يحدث فيه قبض او ان في يده
 يكفي الاجتماع بلا تجديد قبض وتقع المقاصة اه وقد نقلناه في كتاب الامانات
 (ثم قال) وحكم المغصوب عند قيامه في يد رب الدين كالوديعة اه وقد نقلناه
 في كتاب الغصب (ثم قال) اذا تعارضت بينة الدين وبينة البراءة ولم يعلم التاريخ
 قدمت بينة البراءة واذا تعارضت بينة البيع وبينة البراءة قدمت بينة البيع كذا
 في المحيط من باب دعوى الرجلين اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (يقول جامعه)
 وهذه هي المسائل المهمة المحققة بكتاب المدائيات (قال المؤلف في قاعدة ما ثبت
 بيقين لا يرتفع الا بيقين مثله والمراد به غالب الظن مانسه) وهذا فروع لم أرها
 الا أن الاول لو كان عليه دين وشك في قدره ينبغي لزوم اخراج القدر المتيقن اه
 وقد نقلناه في كتاب القضاء (وقال في قاعدة الاصل العدم مانسه) وفي البرازية
 دفع لا نوعين ثم اختلغا فقال الدافع قرض وقال الآخر هبة فالقول للدافع اه
 لان مدعى الهبة يدعى البراءة عن القيمة مع ان العين متقومة بنفسها اه وقد نقلنا
 هذه العبارة في كتاب الهبة (وقال في القاعدة الرابعة من الخامسة الحاجة

تنزل منزلة الضرورة الخ مانصه) وفي القنية والبغية يجوز للمحتاج الاستقراض بالربح
 اه وقد نقلناه في كتاب البيع (يقول جامعه) وقوله الاستقراض بالربح أى
 الاستقراض بشئ يسير بمن غال بالتراضى من المقرض ليتوصل به الى الربح
 لا الربح المحض لانه حينئذ يكون رباحاً كذا في شرحها وأفاد أبو السعود نقلا عن
 البيهقي عدم جواز الأخذ بالضرورة تدفع ببيع العينة وذلك أيضاً في قاعدة
 ما حرم أخذه حرم إعطاؤه وقوله يبيع العينة أى لما فى القنية لأبى بالبيع التى
 يبيعها الناس للتحرز من الربا قال عين الأئمة الكواكبيسى هي مكروهة وذكر البقالى فى
 تفسيره انها مكروهة عند محمد وعند الامام وأبى يوسف لأبى به قال الزنجرى خلاف
 محمد فى العقد بعد القرض أما اذا باع ثم دفع الدراهم فلا بأس به بالاتفاق اه كذا
 فى شرحها (وقال فى البحث الثالث العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط مانصه)
 منها الوجرت عادة المقرض بردا زيد مما افترض هل يحرم اقراضه تنزىلا لعادته منزلة
 الشرط اه وقد نقلناه فى كتاب البيع (يقول جامعه) وقوله هل يحرم فى حاشية أبى
 السعود نقلا عن البيهقي نعم يحرم انما هو ما فى شرح الطحاوى للاسيديجاني حيث قال
 المعروف بالعرف كالمشروط باللفظ اه وفى شرحها نقلا عن البيهقي عن العتابة
 ولو تسموا على بيع المحرأ والربا لا يفتى بالحل فهذا يرجع فى المسئلة بأنه يحرم اه
 (وقال فى البحث الرابع العرف الذى تحمله اللفاظ انما هو المقارن
 والسابق دون المتأخر مانصه) * تنبيه * هل المعتبر فى بناء الاحكام العرف العام
 أو مطلق العرف ولو كان خاصا المذهب الاول الى أن قال ويتفرع على ذلك
 لو استقرض ألعوا واستأجر المقرض لمحفظم آة أو ملعة كل شهر بعشرة وقيمتها لا تزيد
 على الجرف فيها ثلاثة أقوال صحة الاجارة بلا كراهة اعتبار العرف خواص بخارى
 والصحة مع الكراهة للاختلاف والفساد لان صحة الاجارة بالتمعارف العام ولم يوجد
 وقد أفتى الاكابر بفسادها اه وقد نقلناه فى كتاب البيع وفى كتاب الاجارة
 (وقال فى القاعدة الرابعة التابع تابع مانصه) وخرج عنها أيضا ما لوقال المديون
 تركت الاجل أو أبطلته أو جعلت المال حالا فانه يبطل الاجل كما فى الحاشية
 وغيرهامع أنه صفة للدين والصفة تابعة لموصوفها فلا تفردهم وعما يخرج عنها
 لو أسقط الدائن الجودة فانه يصح لانها حنه كما فى الحاشية اه وقد ذكرنا بقية هذه
 العبارة فى كتاب الرهن فراجع (وقال فى القاعدة الخامسة عشر من استيجل

بالشيء قبل أو أنه عوقب بحرمانه مانصه) ونخرج عنها مسائل إلى أن قال الثالثة لو قتل صاحب الدين المدينون حل دينه اهـ وقد نقلنا ذلك أيضا في كتاب الجنائيات (وقال في القواعد السابعة عشر لا عبرة بالظن البين خطأؤه مانصه) ولو ظن أن عليه ديناً فبان خلافه رجح بما أدى اهـ (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسي مانصه) ومن مسائل النسيان لو نسي المدينون الدين حتى مات فان كان ثمن مبيع أو قرض لم يؤخذ به وإن كان غصباً يؤخذ به كذا في الخاتمة اهـ وقد نقلنا هذه العبارة في الغصب (وقال في أحكام النقد وما يتبع منه وما لا يتبع مانصه) والصحيح تعينه في الصرف إلى أن قال وفي الدين المشترك فيؤثر برده نصف ما قبض على شريكه اهـ وقد نقلناه في كتاب الصلح وكتاب البيوع (وقال في بحث ما يقبل الاستقاط من الحقوق مانصه) ومنها الدين يسقط بالابراء اهـ (وقال في أحكام العقود مانصه) وجائز من المجانبيين الشركة المان قال والقرض اهـ (وقال في بحث القول في الملك مانصه) السادسة اختلفوا في القرض هل يملكه المستقرض بالقبض أو بالتصرف وفائدة ما في البيزازية باع المقرض من المستقرض السكر المستقرض الذي في يد المستقرض قبل الاستهلاك لا يجوز لانه صار ملكاً للمستقرض وعند الثاني يجوز لانه لا يملكه المستقرض قبل الاستهلاك وبيع المستقرض يجوز اجماعاً وفيه دليل على أنه يملك بنفس القبض وإن كان مما لا يتعين كالتقدين يجوز بيع ما في الذمة وإن كان قائماً في يد المستقرض ويجوز للمقرض التصرف في السكر المستقرض بعد القبض قبل التكليف بخلاف البيع اهـ فليتأمل في مناسبة التعديل للحكم اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) التاسعة اختلفوا في وقت ملك الوارث قبل في آخره من أجزاء حياة المورث وقيل بموته وقد ذكرناه مع فائدة الاختلاف في الفرائض من الفوائد والدين المستغرق للتركة يمنع ملك الوارث قال في جامع الفصولين من الفصل الثامن والعشرين لو استغرقها الدين لا يملكها بآثر إلا إذا أبرأ الميت غريمه أو أداه وارثه بشرط التبرع وقت الأداء أم لو أداه من مال نفسه مطلقاً بلا شرط التبرع أو الرجوع يجب له على الميت دين فتصير مشغولة بدينه فلا يملكها فلو ترك ابننا وقنا وديننا مستغرقاً فأداه وارثه ثم أذن للقرن في التجارة أو كاتبه لم يصح إذ لم يملكه ولا ينفذ بيع الوارث التركة المستغرقة بالدين وإنما يبيعه القاضى والدين المستغرق يمنع

جواز الصلح والقسمة فان لم يستغرق فلا ينبغي ان يصالحوا ما لم يقضوا دينه ولو فعلوا
جاز ولو اقتسموها ثم ظهر دين محيط أو لاردت القسمة وللوارث استخلاص التركة
بقضاء الدين ولو مستغرقا وهنا مسألة لو كان الدين للوارث والمال منصرفه
فهـل يسقط الدين وما يأخذه ميراث أو لا وما يأخذه دينه قال في آخر البزازية
استغرق التركة يدين الوارث اذا كان هو الوارث لا غير لا يمنع الميراث اهـ وقد
نقلنا بقيته في كتاب القرائض (ثم قال فيه أيضا) المحادية عشر في استعراة الملك
الى ان قال ولا فرق بين الدين والعين وجميع الديون بعد لزومها مستقرة الا دين السلم
لقبوله الفسخ بالانقطاع الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب البيوع (وقال في بحث
القول في الدين) وعرفه في المحاوي القدسي بأنه عبارة عن مال حكمي يحدث
في الذمة ببيع أو استهلاك أو غيرهما وبغائره واستيفائه لا يكون الا بطريق
المقاصة عند أبي حنيفة مثاله اذا اشترى ثوبا بعشرة دراهم صار الثوب ملكا
للمشتري وحدث بهذا الشراء في ذمته عشرة دراهم مكاللبيع فاذا دفع المشتري
عشرة الى البائع وجب مثلها في ذمة البائع دينيا وقد وجب للبائع على المشتري
عشرة بدلا عن الثوب ووجب للمشتري على البائع مثله بدلا عن المدفوعة اليه
فالتقيا قصاصا وتفرع على ان طريق ايفائه انما هو المقاصة انه لو أبرأه عنه
بعد قضاءه صح ورجع المدينون على الدائن بما دفعه وقد ذكرناه في المداينات من
قسم الفوائد واختص الدين بأحكام منها جواز الكفالة به اذا كان دينيا صحيحا
وهو ما لا يسقط الا بالاداء أو الأبراء ولا يجوز ببطل الكتابة لانه يسقط بدونهما
بالتجيز ومنها جواز الرهن به الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب الكفالة وفي كتاب
الرهن فراجع (ثم قال) ومنها صحة الأبراء عنه فلا يصح الأبراء عن الأعيان
والأبراء عن دعواها صحيح اهـ وقد نقلنا بقيته ذلك في كتاب الصلح فراجع (ثم
قال) الثالث قبول الأجل فلا يصح تأجيل الأعيان لان الأجل شرع رفقا
للتحصيل والعين حاصلة اهـ وقد نقلناه في كتاب الصلح أيضا (ثم قال) «فوائد»
الاولى ليس في الشرع دين لا يكون الا حالا الرأس مال السلم وبطل الصرف
والقرض والثمن بعد الاقالة ودين الميت وما أخذه الشفيع العقار كما كتبناه في
شرح الكنتر عند قوله وصح تأجيل كل دين الا القرض وليس فيه دين لا يكون
الا مؤجلا الا الدية والمسلم فيه وأما بطل الكتابة فيصح عندنا حالا ومؤجلا اهـ وقد

نقلناه في كتاب البيوع وكتاب العتق وكتاب الشفعة وكتاب المجنانيات (ثم قال) الثامنة
 ما في الذمة لا يتعين الا بالقبض ولذا لو كان له ما دين بسبب واحد فقبض احدها
 نصيبه فان لشريكه ان يشاركه ويصح تفريعه على ان ما في الذمة لا تصح قسمة
 اه وقد نقلناه في كتاب الصلح بين الملتصين (ثم قال) الثالثة الاجل لا يحصل
 قبل وقته الا ان يموت المديون ولو حكم بالحق مرتدا بدار الحرب ولا يحصل يموت
 الدائن وأما المحربي اذا استترق وله دين مؤجل فنقول بسقوط الدين مطلقا
 لا بسقوط الاجل فقط كما قال الشافعي وأما المجنون فظاهرا كلامهم انه لا يوجب
 الحلول لامكان التحصيل بوليّه الرابعة المحال يقبل التأجيل اما قد مضى
 والحيلة في لزوم تأجيل القرض شيان حكم المالكي بلزومه بعد ما بدت عنده
 أصل الدين أو ان يحيل المستقرض صاحب المال على رجل الى سنة أو سنتين
 فيصح ويكفون المال على المحتال عليه الى ذلك الوقت وعند الشافعية المحال
 لا يقبله بعد الزوم الا اذا نذر ان لا يطالبه به الا بعد شهر أو وصى بذلك وشرط
 التأجيل القبول والا فلا يصح والمال حال وشرطه أيضا ان لا يكون مجهولا
 جهالة فاحشة فلا يصح التأجيل الى مذهب الرمح وجهي المطر ويصح الى الحصاد
 والدياس وان كان البيع لا يجوز بثمن مؤجل اليها في الاصح كذا في القنية
 * تنبيه * قال الدائنيون اذهب واعطى كل شهر كذا فليس بتأجيل لانه أمر
 بالاعطاء المحكم الرابع لا يصح تمليكك من غير من هو عليه الا اذا سلطه على قبضه
 فيكون وكذا قبض الموكل ثم لنفسه ومقتضاه صحة عزله عن التسليط قبل القبض
 وفي وكالة الواقعات الحسامية لو قال وهبت منك الدراهم التي على فلان فاقبضها
 منه فقبض مكانها داناير جازت لانه صار الحق للموهب له فذلك الاستبدال اه وهو
 مقتضى لعدم صحة الرجوع عن التسليط اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال)
 وفي منية المفتي من الزكاة لو تصدق بالدين الذي على فلان على زيد بنية الزكاة
 وأمره بقبضه فقبضه اجزاه اه وقد نقلناه في كتاب الزكاة (ثم قال) وفي هبة
 البزارية وهب له دين على رجل وأمره بقبضه جاز استحسانا وان لم يأمره لا ويصح
 الدين لا يجوز ولو باعه من المديون أو وهبه جازاه اه وقد نقلناه في البيوع (ثم قال)
 والبنت لو وهبت مهرها من أبيها أو لابنها الصغير من هذا الزوج ان أمرت بالقبض
 صح والا لانه هبة الدين من غير من عليه الدين اه وفي مديونات القنية قبض

دين غيره ليكون له ما على المطلوب فرضي جاز ثم رقمه لا آخر بخلافه ولو أعطى
الوكيل بالبيع للأمر الثمن من ماله قضاء عن المشتري على أن يكون الثمن له كان
القضاء على هذا فاسدا ويرجع البائع على الأمر بما أعطاه وكان الثمن على
المشتري على حاله اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) ثم قال فيها وقالت المهر
الذي لي على زوجي لو الذي لا يجوز إقرارها به اهـ (يقول جامعهم) أي ولا يعتبر عليك
لعدم الإضافة اهـ من شرحها وقد نقلناه في كتاب الهبة وكتاب الأقرار (ثم
قال) ونخرج عن تمليك الدين لغير من هو عليه المحالة فانها كذلك مع صحتها كما
أشار إليه الزيلعي منها اهـ وقد نقلناه في كتاب المحالة (ثم قال) ونخرج أيضا
الوصية به لغير من هو عليه فانها جائزة كما في وصايا البنات اهـ وقد نقلناه
في كتاب الوصية (ثم قال) فالمستثنى ثلاث وفرع الامام الأعظم على عدم صحة
تمليك من غير من هو عليه انه لو وكله بشراء عبد بما عليه ولم يعين المبيع
والبائع لم يصح التوكيل وصح أن عين أحدهما وأجمعوا على أنه لو وكل مديونه
بان يتصدق بما عليه فانه يصح مطلقا اهـ وقد نقلناه في كتاب الزكاة
(ثم قال) ولو وكل المستأجر بأن يجر العين من الاجرة يصح وقد أوقفناه في وكالة
البحر اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في أحكام السفر ما نصه) وتصريه
على المديون الا باذن الدائن الا اذا كان الدين مؤجلا اهـ وقد نقلناه في الحظر
(وقال في بحث ما افترق فيه الهبة والابراء) يشترط لها القبول بخلافه له الرجوع
فيها عند عدم المانع بخلافه مطلقا اهـ وقد نقلناه في كتاب الهبة (وقال في بحث
ما افترق فيه الوكيل بالبيع والوكيل بقبض الدين ما نصه) صح ابراء الاول من
الثمن وحظه وضمن ولا يصح من الثاني اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال
في بحث ما افترق فيه الوكيل والوصى ما نصه) ويصح ابراؤه معهما اجماعا وجب بعقد هما
ويضمنان وكذا يصح حطهما وتأجيلهما ولا يصح ذلك منهما فيما لم يجب بعقد هما
اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في فن الحيل من بحث الهبة ما نصه)
أرادت هبة المهر من الزوج على أنها ان خلصت من الولادة يعود المهر عليه فالحيلة أن
يبيعها شيئا مستورا بمقدار المهر فاذا ولدت تنظر اليه فتدبره بخيار الرؤية وان ماتت
فقد برئ الزوج وهكذا فيمن له دين وأراد السفر على أنه ان مات يبرأ المديون
والافهو على حاله يفعل ذلك اهـ وقد نقلناه في كتاب الهبة (وقال في فن الحيل

في الرابع عشر في البيع والشراء ما نصه (لم يرغب في القرض الا بربح فالحيلة أن يشتري منه شيئا قليلا بقدر مراده من الربح ثم يستقرض اهـ وقد قلنا في كتاب البيوع (وقال في فن الحيل ما نصه) السادس عشر في المداينات * الحيلة في ابراء المديون ابراء باطلا وتأجيله كذلك أو صلحه كذلك أن يقرأ الدائن بالدين رجل يشق به ويشهد أن اسمه كان عارية ويوكل بقبضه ثم يذهب الى القاضي ويقول المقر له أنه كان لي باسم هذا الرجل على فلان كذا وكذا فيقر له بذلك فيقول المقر له للقاضي امنع هذا المقر من قبض المال وان يحدث فيه حدثا واجر عليه في ذلك فيحجر القاضي عليه ويمنعه من قبضه فاذا فعل ذلك ثم أبرأ أو أجل أو صلح كان باطلا وانما احتجج الى حجر القاضي لان المقر هو الذي يملك القبض فلا تنفيذ للحيلة فتنبه فانه يفعل عنه ثم قال الخصاف بعده وقال أبو حنيفة يجوز قبض الذي كان باسمه المال بعد اقراره وتأجيله وبراءة وهبته لانه لا يرى الحجر جائزا الحيلة في تحويل الدين لغير الطالب اما الاقرار كما سبق أو الحوالة أو أن يبيع رجل من الطالب شيئا بماله على فلان أو يصلح عمالا على المطلوب بعينه فيكون الدين لصاحب العبد اذا أراد المديون التأجيل وخاف ان الدائن ان أجله يكون وكيل في البيع فلا يصح تأجيله بعد العقد فالحيلة ان يقرأ المال حين وجب كان مؤجلا الى وقت كذا اذا أراد أحد الشريكين في دين ان يؤجل نصيبه وأبي الاخر لم يجز الا برضاه فالحيلة ان يقرأ حصته من الدين حين وجب كان مؤجلا الى كذا ولو أراد المديون التأجيل وخاف ان يكون الطالب أقر بالدين لغيره وأخرج نفسه من قبضه فالحيلة ان يضمن الطالب للمطلوب ما يدركه من درك من قبله من اقرار الخبطة أو هبة أو توكيل وتقليد وحدث حدثه يبطل به التأجيل الذي استحققه فهو ضامن حتى يخلصه من ذلك أو مرد عليه ما يلزمه واذا احتال بهذا ثم ظهر انه أقر بالمال قبل التأجيل وأخذ المال منه كان له حق الرجوع على الطالب فيه كون عليه الى أجله وحيلة أخرى أن يقرأ الطالب بقبض الدين بتار يضمنه ثم يقر المطلوب بعينه بيوم بمثل الدين لطالب مؤجلا فاذا خاف كل واحد من صاحبه أضر الشهود وقالوا لا تشهدوا عليه الا بعد قراءة الكتابين فاذا أقرأ حدثنا وامتنع الاخر فلا تشهدوا على المقر ونظر فيه بان للشاهد ان يشهد وان قال له المقر لا تشهد وجوابه ان محله فيما ذم يقر له المقر له لا تشهد على

المقرأما اذا قال له لا يسعه الشهادة اه وقد نقلناه في كتاب الشهادات والدعوى
(ثم قال) المحيلة في تأجيل الدين بعدموت من عليه فانه لا يصح اتفقا على الاصح
أن يقر الوارث بأنه ضمن ما على الميت في حياته مؤجلا الى كذا ويصدقه الطالب
انه كان مؤجلا عليهم او يقر الطالب ان الميت لم يترك شيئا والا فقد حل الدين بموته
فيؤمر الوارث بالبيع لقضاء الدين وهذا على ظاهر الرواية من أن الدين اذا حل بموت
المدين لا يحل على كفيله اه (وقال في فن المحيل في بحث الوكالة مانصه) المحيلة
في صحة ابراء الوكيل عن الفن اتفقا أن يدفع له الوكيل قدر الفن بطريق
الهبة ثم يدفع المشتري الفن له اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في الفن
السادس فن الفروق في بحث الطلاق مانصه) يقع الطلاق والعتاق والابراء
والتدبير والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتلقين بخلاف البيع والهبة والاجارة والاقالة
والفرق ان تلك متعلقة باللفاظ بالارضاء بخلاف الثانية اه وقد نقلناه في كتاب
الطلاق (وقال اخو المؤلف في تكملته للفن السادس فن الفروق في كتاب الصلح
مانصه) قضاء زيوفا عن جيات قائلا أنفقه فان لم ترج ردها فلم ترج له أن يردّها
اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الصلح فراجع اه (وقال المؤلف في الفن الثاني من كتاب
الزكاة مانصه) الفقيه لا يكون غنيا بكتبه المحتاج اليها الا في دين العباد فتباع
لقضاء الدين كذا في منظومة ابن وهبان اه وقد نقلناه في كتاب القضاء
وفي كتاب الحجر والاذن (وقال في كتاب العتق مانصه) المتكلم بما لا يعلم معناه
يلزمه حكمه في الطلاق والعتاق والنكاح والتدبير الا في مسائل البيع والمخلع على
الصحيح فلا يلزمها المال والاجارة والهبة والابراء عن الدين كما في نكاح الخسائية اه
(وقال في كتاب البيوع من بحث الاعتبار للعنى لا اللفاظ مانصه) ولو وهب
الدين لمن عليه كان ابراء للعنى فلا يتوقف على القبول على الصحيح اه وقد نقلناه
في كتاب الهبة (ثم قال في المبحث المذكور مانصه) ولو صالحه عن ألفه على
نصفه قالوا انه اسقاط للباقى فقتضاه عدم اشتراط القبول كالابراء وكونه عقد
صلح يقتضى القبول لان الصلح ركنه الايجاب والقبول اه وقد نقلناه في كتاب
الصلح (وقال في كتاب الكفالة مانصه) ولو كان الدين مؤجلا فكفل به فقات
الكفيل حل بموته عليه فقط فلا طالب أخذه من وارث الكفيل ولا رجوع للوارث
ان كانت الكفالة بالامر حتى يحل الاجل عندنا كذا في المجموع اه (وقال في كتاب

القضاء) الاصح انه لا يحلف على الدين المؤجل قبل حلول الاجل اهـ (وقال فيه
 أيضا مانصه) القول قول الاب انه أنفق على ولده الصغير مع اليمين ولو كانت
 النفقة مفروضة بالقضاء أو بفرض الاب ولو كذبه الام كافي نفقات الحامية
 بخلاف ما لو ادعى الانفاق على الزوجة وأنكرت وعلى هذا يمكن أن يقال المديون
 اذا ادعى الابفاء لا يقبل قوله الا في مسألة اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال
 في كتاب الوكالة مانصه) بعث المديون المال على يد رسول فهلك فان كان
 رسول الدائن هلك عليه وان كان رسول المديون هلك عليه وقول الدائن بعث بها
 مع فلان ليس رسالة منه فاذا هلك هلك على المديون بخلاف قوله ادفعتها الى فلان
 فانه ارسال فاذا هلك هلك على الدائن وبيان في شرح المنظومة لا يصح توكيل
 مجهول الا لاسقاط عدم الرضا بالتوكيل كما بيناه في مسائل شتى من كتاب القضاء
 من شرح الكنز ومن التوكيل المجهول قول الدائن لارسله من جاءك بعلامة كذا
 أو من أخذ أصبعك فادفع مالي عليك اليه لم يصح لانه توكيل مجهول فلا يبرأ بالدفع
 اليه كافي القنية الوكيل يقبل قوله بيمينه فيما يدعيه الا الوكيل بقبض الدين
 اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه اليه فانه لا يقبل قوله
 الابينة كافي فتاوى الولوالجي من الوكالة وقد ذكرناه في الامانات اهـ (ثم قال)
 وفي جامع الفصولين كما ذكرناه في الاولى قال فلو قال كنت قبضت في حياة الموكل
 ودفعت له لم يصدق اذا أخبر بما لا يملك انشاءه فكان متهمًا وقد بحث بأنه
 ينبغي أن يكون الوكيل بقبض الوديعة كذلك ولم يتنبه لاسا فرقه الولوالجي
 بين ما بأن الوكيل بقبض الدين يريد ايجاب الضمان على الميت اذا الدين تقضى
 بأمره لما بخلاف الوكيل بقبض العين لانه يريد نفى الضمان عن نفسه اهـ وكتبنا
 في شرح الكنز في باب التوكيل بالخصوص والقبض مسألة لا يقبل فيها قول الوكيل
 بالقبض انه قبض وفي الواقيات المحسامة الوكيل بقبض القرض اذا قال قبضته
 وصدقه المقرض وكذبه الموكل فالقول للموكل اهـ (وقال في كتاب الاقرار مانصه)
 يملك الاقرار من لا يملك الانشاء فلو أراد أحد الدائنين تأجيل حصته في الدين
 المشترك وأبى الآخر لم يجز ولو أقرانه حين وجب وجب مؤجلا صح اقراره اهـ
 (وقال في كتاب الهبة مانصه) تملك الدين من غير من عليه الدين باطل الا اذا سلطه
 على قبضه ومنه لو وهبت من ابنه ما على أبيه لما فاعلم بعد الصحة للتسلط ويتفرع

على هذا الاصل لو قضى دين غيره على أن يكون له الدين لم يجوز ولو كان وكيل بالبيع
 كما في جامع الفصولين وليس منه ما إذا أقر الدائن ان الدين لفلان وان اسمه طارية
 فيه فهو صحيح لكونه اخبارا لا تمليكا ويكون للمقر ولاية قبضه كما في البرازية اه
 (وقال في كتاب الامانات) المأذون له بالدفع اذا ادعاه وكذبا فان كانت أمانة
 فالقول له وان كان مضمونا كالغصب والدين لا كما في فتاوى قارئ الهداية اه
 وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الدعوى وكتاب الغصب (وقال فيه أيضا)
 ولو دفعه المودع الى الوارث بلا أمر القاضي ضمن اذا كانت مستغرقة بالدين ولم يكن
 مؤتمنا والا فلا الا اذا دفع لبعضهم ولو قضى المودع به الدين المودع ضمن على الصحيح
 ولا يبرأ مديون الميت بدفع الدين الى الوارث وعلى الميت دين اه وقد نقلناه في كتاب
 الوصايا (وقال فيه أيضا) مات رجل وعليه دين وعنده ودعة بغير عينها فجميع
 ما ترك بين الغرماء وصاحب الدفعة بالمخصص كذا في الاصل أيضا اه وقد نقلناه
 في كتاب الوصايا (وقال في كتاب القسمة) تنتقض القسمة بظهور دين أو وصية
 الا اذا قضى الورثة الدين ونفذوا الوصية ولا بد من رضا الموصى له بالثلث وهذا
 اذا كانت بالتراضي أما اذا كانت بقضاء القاضي لا تنتقض تنتقض بظهور ووارث
 واختلفوا في ظهور الموصى له اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال في كتاب
 المحظر) الغش حرام فلا يجوز اعطاء الزئوف لدائن ولا العروص المغشوشة بلا بيان
 الا في شراء الاسير من دار الحرب الثانية في اعطاء الجعل يجوز له اعطاء الزئوف
 والمستوفة اه وقد نقلناه في كتاب البيع (وقال في كتاب الجنايات) القصاص
 يجب للميت ابتداء ثم ينتقل الى الوارث الى أن قال ونقضى دينه منه لو انقلب مالا اه
 (قال صاحب الاشباه)

* كتاب الاجارات *

وفي ايضاح الكرماني من باب الاستصناع والاجارة عندنا تتوقف على الاجازة فان
 اجازها المالك قبل استيفاء المعقود عليه فالاجرة وان كان بعده فلا وان كان بعد
 استيفاء البعض فالمالك عند أبي يوسف وقال محمد الماضي للغاصب
 والمستقبل للمالك اه الغصب يسقط الاجرة عن المستأجر الا اذا أمكن اخراج
 الغاصب بشفاعة أو جاية كما في القنية والتتارخانية اه وقد نقلناه في كتاب

الغصب (ثم قال) المتمكن من الانتفاع يوجب الاجر الا في مسائل الاولى انه
 اذا كانت الاجارة فاسدة فلا يوجب الاجرة حقيقة الانتفاع كما في فصول العمادي
 وظاهر ما في الاسعاف اخراج الوقف فحبب أجرته في الفاسدة بالمتمكن الثانية اذا
 استأجره لركوبه للركوب خارج المصرف فبسيما عنده فلا أجر كما في الخاتمة بخلاف ما اذا
 استأجره للركوب في المصرف فبسيما عنده ولم يركبها الثالثة اذا استأجر ثوبا كل يوم
 بدانق فامسكه سنين من غير لبس لم يجب أجر ما بعد المدة التي لولبسيها التخرق كما في
 الخلاصة ويتفرع على الثانية انها لو هلكت في زمان امساكها عنده يضمنها لانه
 لما لم يجب الاجر لم يكن مأذونا في امساكها بخلاف ما اذا استأجرها للركوب
 في المصرف هلكت بعد امساكها كما في فروق الكراي يسي الزيادة في الاجرة
 من المستأجر من غير أن يزيد عليه احد فان بعد مضي المدة لم يصح والمحط والزيادة
 في المدة جائز وان زيد على المستأجر فان في الملك لم تقبل مطلقا كما لو رخصت أو غات
 وهو شامل لمال اليتيم بعمومه وان كانت العين وقفا فان كانت الاجارة فاسدة
 أجرها الناظر بلا عرض على الاول اذ لا حق له لكن الاصل وقوعها صحيحة بأجرة
 المثل فاذا ادعى رجل انها غبن فاحش رجع القاضى الى أهل البصرة والامانة
 فان أخبروا انها كذلك فسخطها والواحد يكفي عندهما خلافا لمحمد كما في وصايا
 الخاتمة وانفع الوسائل وتقبل الزيادة ولو شهدوا وقت العقد انها بأجرة المثل كما في
 أنفع الوسائل والا فان كانت اضرارا وتعتلم تقبل وان كانت زيادة أجر المثل
 فالمتعار قبولها فيفسخها المتولى ويضمنه القاضى وان امتنع المتولى فسخطها القاضى
 كما حرره في أنفع الوسائل ثم يؤجرها القاضى من زاد فان كانت دارا أو حانوتا عرضها
 على المستأجر فان قبلها فهو الا حق وكان عليه الزيادة من وقت قبولها لا من أول
 المدة وان أنكر زيادة أجر المثل وادعى انها اضرار فلا بد من البرهان عليه وان
 لم يقبلها أجرها المتولى وان كانت أرضا فان فارغة عن الزرع فكالدار وان
 مشغولة لم تصح اجارتها لغير صاحب الزرع لكن تضم الزيادة من وقتها على
 المستأجر وأما الزيادة على المستأجر بعد ما بنى أو غرس فان كان استأجر مشاهرة فانها
 توجر لغيره اذا فرغ الشهران لم يقبلها والبناء يقلل كنهه الناظر بقيمة مستحق القلاع
 للوقوف أو يصبر حتى يخلص بناؤه وان كانت المدة باقية لم يوجر لغيره وانما تضم
 عليه الزيادة كالزيادة وبها زرع وأما اذا زاد أجر المثل في نفسه من غير أن يزيد عليه

أحد فلامتولى فسخطها وعليه الفتوى وما لم يفسخ كان على المستأجر المسمى كافي
المصري هـ. إذا ما حررت في هـ. هذه المسئلة من كلام مشايخنا اهـ وقد نقلنا
بعضه في كتاب الوقف (ثم قال) إذا فسخ العقد بعد التحجيل البدل صحيحا كان
العقد أوفاسدا فلم يحل حبس المبدل حتى يستوفي البدل ذكره الزيلعي في البيع
الفاسد مصرحاً بأن المستأجر حبس العين حتى يستوفي ما يحله ولا يخالف ما في آخر
اجارة الولوالجية لانه فيما اذا كانت العين في يد المؤجر وما ذكره الزيلعي انما هو
فيما اذا كانت في يد المستأجر وقد صرح به في الاجارة الفاسدة من جامع الفصولين
الاجارة عقد لازم لا يفسخ بغير عذر الا اذا وقعت على استهلاك عين كالاستئجار
فلا صاحب الورق فسخطها بلا عذر وأصله في المزارعة لرب البذر الفسخ دون العامل
ومن اعذارها المجوزة للفسخ الدين على المؤجر ولا وفاء له الا من ثمنها فله فسخطها ضمن
بيها الا اذا كانت الاجرة المجهلة تستغرق قيمتها لا يصح الاستئجار لمن تعين عليه
الفعل كغسل الميت وحملة ودفنه والاجازت صح استئجار قريبيان الاجر والمدة
آجر الغاصب ثم ملك نفذت اهـ وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال) استأجر
أرضاً لوضع شبكة الصيد جاز وكذلك استئجار طريق للمروران بين المدة استأجر
مشغولاً وفارغاً صح في الفارغ فقط آجرها المستأجر من المؤجر لم يصح استأجر
نصراني مسلماً للخدمة لم يحجز ولغيرها جاز كالاستئجار لكتابة الغناء أو لبناء بيعة
أو كنيسة استأجره ليمدله أو ليحطب أو ليستسقي جازان وقت استأجرت زوجها
لغمرزجلها لم يحجز استأجر شاة لارضاع ولده أو جدي لم يحجز استأجر الى مائتي سنة
لم يحجز اضافة الاجارة الى منافع الدار جائزة دفع داره الى آخر ليرمها ولا أجر عليه
فهى عارية المستأجر فاسدا اذا آجر صحيحاً جازت وقيل لا استأجر دراهم ليعمل
فيها كل شهر يكذا فهى فاسدة ولا أجر ويضمنها ولو ليرين بها جازت ان وقت ولا
يجوز اجارة الشجر والكرم بأجر على ان يكون الثمرة وكذا ألبان الغنم وصفوها
ولو استأجر الشجر مطلقاً قال خواهر زاده لقائل ان يقول بالجواز وينصرف الى
شد الثياب عليها أو الدابة وبعدها لان المنفعة المقصودة منها الفترة دفع فزلا الى
حائل لينسججه بالنصف فسدت كاستئجار الكتاب للقراءة مطلقاً يفسدها الشرط
كاشتراط طعام العبد وعلف الدابة وتطمين الدار ومتمها وتعليق الباب وادخال
جذع في سقفها على المستأجر لا يجوز الاستئجار لاستيفاء المحمد والقصاص استعان

برجل في السوق لبيع متاعه فطالب منه اجرا فالعبرة لعادتهم وكذا لو ادخل رجلا
 في حانوته ليعمل له استأجر شيئا لينتفع به خارج المصر فانتفع به في المصر فان كان
 ثوبا وجب الاجر وان كان دابة لا ساقها ولم يركبها فعليه الاجر الا لعذر بها الاجير
 المكاتب اذا اخطأ في البعض فان كان الخطأ في كل ورقة خسر ان شاء أخذ
 واعطاه أجر مثله وان شاء تركه عليه وأخذ منه القيمة وان كان في البعض فقط
 أعطاه بحسابه من المسمى استخدمه بعد جردها وجب الاجر وقيمتها لو هلك عمل
 أحد الاجيرين فقط فان كانا شريكين وجب لهما كله والا فلا مالم النصف قصر
 الثوب المنجود فان قبله فله الاجر والا فلا وكذا الصباغ والفساج لا يستحق
 الخياط أجر التفصيل بلا خياطة الصيرفي بأجر اذا ظهرت الزيافة في الكل استرد
 الاجرة وفي البعض بحسابه دفع المؤجر له المفتاح فلم يقدر على الفتح لضياعه ان
 أمكنه الفتح بلا كلفة وجب الاجر والا فلا آجرت دارها من زوجها ثم سكنها فيها
 فلا أجر من داني على كذا فله كذا فهو باطل فلا أجر لمن دله ان دللتني على كذا
 فلك كذا فله فله أجر المثل لثمنه لاجله وفي السير الكبير قال أمير السرية من
 دلنا على موضع كذا فله كذا يصح ويتعين الاجر بالدلالة فيجب الاجر كذا في
 البزازية وظاهره وجوب المسمى والظاهر وجوب أجر المثل اذا عقد اجارة هنا
 وهذا مختص لمسئلة الدلالة على العموم لكونه بين الموضع اجارة المنادي
 والسمسار والحمام ونحوها جائزة للحاجة السكون في الاجارة رضاء وقبول قال
 الراعي لا أرضى بالمسمى وانما أرضى بكذا فسكت المالك فرعى لزمته وكذا لو قال
 لساكن اسكن بكذا والا فانتقل فسكن لزمه مسمى الاجرة للأرض كالتخارج
 على المعتقد فاذا استأجرها للزراعة فاصطلم الزرع آف فوجب منه لما قبل الاصطلام
 وسقط ما بعده لا يلزم المكاري الذهب معها ولا ارسال غلام معها وانما يجب
 الاجر بتخليتها استأجره لحفر حوض عشرة في عشرة وبين العمق فحفر خمسة
 في خمسة كان له ربع الاجر لان العشرة في العشرة مائة والخمسة في الخمسة خمسة
 وعشرون فسكن ربع العمل استأجره لحفر قبر فحفره فدفن فيه غير ميت المستأجر
 فلا أجر له بيع كذا اولك كذا فباع له أجر المثل متى وجب أجر المثل وجب
 الوسط منه اكثرها بمثل ما يكرى الناس ان متفاوتا لم تصح والاصح داري لك
 هبة اجارة او اجارة هبة فهي اجارة اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال)

أجر تلك بغير شيء فاسدة لا عارية اهـ وقد نقلناه في كتاب الامانات (ثم قال) أجير
 القصار أمين لا يضمن الا بالتعدي والقصار على الاختلاف في المشترك ومحل له عند
 عدم اشتراط الضمان عليه أمامه فيضمن اتفاقا المستأجر اذا بنى فيها بلا اذن
 فان بلبس فله رقبته وان تبرأها فلا لا ضمان على المحامي والقبلي الا بما يضمن
 به المودع اهـ وقد نقلناه في كتاب الامانات (ثم قال) تفسد اجارة الحمال لطعام
 معين ببيان المدة وكذا بشرط الورق على الكاتب شرط المحامي أن أجر زمن
 التعطيل محطوط عنه صحيح الا ان يحط كذا وتفسد بشرط كون مؤنة الرد على
 المستأجر أو باشتراط خراجها أو عشرها على المستأجر ويردها مكروية أجره جمال
 حنطة القرض على من استأجره الا اذا استأجره المقرض باذن المستقرض امتنع
 عن العمل في اليوم الثاني أجبره نزع بيت الخلاء لا يجب على المؤجر ولكن بخير
 المستأجر للعيب وكذا اصلاح الميزاب وتطيين السطح ونحوها لان المالك لا يجب
 على اصلاح ملكه واخراج تراب المستأجر عليه وكذا ناسته ورماده لا تغريغ
 بالبوحة رد المستأجر على المؤجر واجب في مكان الا حارة الصحيح ان الاجارة الاولى
 اذا انقضت انقضت الثانية الاجارة من المستأجر أو من مستأجره للتوخر لا تصح
 ولا تنقض الاولى النقصان عن أجر المثل في الوقف اذا كان يسيرا جاز اهـ وقد
 نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) أجرها ثم أجرها من غيره فالثانية موقوفة على
 اجارة الاول فان ردها بطلت وان أجازها فالاجرة له استأجره لعمل سنة فضى نصفها
 بلا عمل فله الفسخ تنفسخ الاجارة بموت المؤجر العاقد لنفسه الا ضرورة كونه في
 طريق مكة ولا قاضي في الطريق ولا سلطان فتبقى الى مكة فيرفع الامر الى القاضي
 ليفعل الاصلح لايت والورثة فيؤجرها له ان كان أمينا أو يبيعها بالقيمة فان برهن
 المستأجر على قبض الاجرة لا ياب رد عليه حصته من الثمن وتقبل البيعة هنا بلا خصم
 لانه يريد الاخذ من ثمن ما في يده واذا أعتق الاجير في اثناء المدة يخير فان فسخها
 فلمعولى أجر ما مضى وان أجازها فلا جر كنه للمولى ولو بلغ اليتيم في اثناءها لم يكن له
 فسخ اجارة الوصي الا اذا أجر اليتيم فله فسخها أجر العبد نفسه بلا اذن ثم أعتق
 نفذت وماعمل في رقبه فلمولاه وفي عتقه له ولومات في خدمته قبل عتقه ضمنه اهـ
 وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال) مرض العبد وسرقته واباقه عذر للمستأجر
 في فسخها وكذا اذا كان عـ له فاسد الا عدم حذقه ادعى نازل الخسان ودخل

الحمام وساكن المعدل للاستقلال الغصب لم يصدق والاجر واجب اه وقد نقلناه
 في كتاب الغصب وكتاب الوقف (ثم قال) اختلف صاحب الطعام والملاح
 في مقداره فالقول لصاحبه وبأخذ الاجر بحسابه الا أن يكون الاجر مسما له اختلفا
 في كونها مشغولة أو فارغة بحكم الحال اذا اختلفا في صحته وفسادها فالقول مدعى
 الحق قال الفضل الا اذا ادعى المؤجر أنها كانت مشغولة بالزرع وادعى المستأجر
 أنها كانت فارغة فالقول للمؤجر كما في آخر اجارة البرازية اه وقد نقلناه في كتاب
 الدعوى (ثم قال) آجرها المستأجر بأكثر مما استأجر لا تطيب له الزيادة
 ويتصدق بها الا في مسئلتين أن يؤجرها بخلاف جنس ما استأجر وان يعمل بها عملاً
 كبناء كذا في البرازية اختلف في الحطب والاجر والغلق والميزاب فالقول
 لصاحب الدار الا في اللبن الموضوع والباب والاجر والجص والمجذع الموضوع
 فانه للمستأجر اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى والله سبحانه وتعالى
 أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الاجارة (قال
 المؤلف في القاعدة الاولى لاثواب الابالية مانصه) وأما المعاملات فأشأنها فليبيع
 لا يتوقف عليها وكذا الاقالة والاجارة المخ وقد نقلنا بقية في كتاب البيوع فراجع
 (وقال في القاعدة الثانية الامور عقاصدها في الخامس في بيان الاخلاص مانصه)
 ورأيت فرعا في بعض كتب الشافعية حكاه النووي فيمن قال له انسان صل الظهر
 ولك دينار ف صلى بهذه النية انه تجزئه صلاته ولا يستحق الدينار اه ولم أر مثله
 لا محابنا وينبغي على قواعدنا أن يكون كذلك أما الاجزاء فلما قدمنا ان الربا
 لا يدخل الفرائض في حق سقوط الواجب وأما عدم استحقاق الدينار فلا أن أداء
 الفرائض لا يدخل تحت عقد الاجارة الا ترى الى قولهم لو استأجر الاب ابنه للخدمة
 لا أجر له ذكره في البرازية لان الخدمة عليه واجبة بل أفتى المتقدمون بأن العبادات
 لا تصح الاجارة عليها كالامامة والاذان وتعليم القرآن والفقه والمكن المعتمد
 ما أفتى به المتأخرون من المجوازا اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الصلاة (وقال
 في قاعدة الاصل العدم مانصه) ومنها لو اختلفا في قبض المبيع والعين المؤجرة
 فالقول لمنكره وهي في اجارة التهذيب اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال
 في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) ولقد قدمنا شرحت الاجارة له لوجعل

المنافع أجرة عند اتحاد الجنس قلنا لا يجوز وقلنا الاجارة على منفعة غير مة صودة من
العين لا يجوز للاستغناء عنها بالعمارة كما علم في اجارة البزازية اه (ثم قال) القاعدة
الرابعة من الخامسة الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة ولهذا
جوزوا الاجارة على خلاف القياس للحاجة ولذا قلنا لا يجوز اجارة بيت بمنافع بيت
لاتحاد جنس المنفعة فلا حاجة بخلاف ما اذا اختلف اه (ثم قال) ومنها جواز
الاستصناع للحاجة ودخول الحمام مع جهالة مكنته فيها وما يستعمله من مائها
وشربة السقا اه وقد قلنا ذلك في البيوع أيضا (وقال في القاعدة السادسة
العامة محكمة ما نصه) ومنه اجارة الظئرا اه (ثم قال) ومنها في استئجار المكاتب
قالوا المحبر عليه والحيا ما قالوا الخية والابرة عليه عملا بالعرف وينبغي أن يكون
الكحل على الكحل للعرف ومن هذا القبيل طعام العبد فانه على المستأجر
بخلاف علف الدابة فانه على المؤجر حتى لو شرط على المستأجر فسدت كما في البزازية
بخلاف استئجار الظئر بطعامها وكسوتها فانه جائز وان كان محجها ولا للعرف
ويفرع على ان علف الدابة على مالكها دون المستأجر ان المستأجر لو تركها بلا علف
حتى ماتت جوعا لم يضمن كما في البزازية اه (ثم قال) المبحث الثالث العادة المطردة
هل تنزل منزلة الشرط قال في اجارة الظهيرية والمعروف عرفا كالمشروط شرط اه
وقالوا في الاجارات لو دفع ثوبا الى خياط ليخيطه أو الى صباغ ليصبغه ولم يعين له أجرا
تم اختلاف في الاجر وعدمه وقد جرت عادته بالعمل بالاجرة فهو هل ينزل منزلة شرط
الاجرة فيه اختلاف قال الامام الاعظم لا أجر له وقال أبو يوسف ان كان الصانع
حريفا له أى معاملة له وله الاجر والافلا وقال محمدان كان الصانع معروفا به هذه
الصناعة بالاجر وقيام حاله بها كان القول قوله والافلا اعتبارا للظاهر المعتاد قال
الزياحي والفتوى على قول محمداه ولا خصوصية للصانع بل كل صانع نصب نفسه
للعمل بأجر فان السكوت كالاشتراط ومن هذا القبيل نزول الختان ودخول الحمام
والدلال كما في البزازية ومن هذا القبيل المعد للاستغلال كما في الملتقط ولذا قالوا
المعروف كالمشروط فعلى الفتى به صارت العادة كالمشروط صريحا اه (ثم قال)
وحين تأليف هذا المحل ورد على سؤال فيمن أجره مطبخا الطبخ السكر وفيه فخار اذن
للمستأجر في استعماله فتملفت وقد جرى العرف في المطابخ بضمائها على المستأجر
فأجبت بأن المعروف كالمشروط فصارك أنه صرح بضمائها عليه والعمارة اذا

اشترط فيها الضمان على المستعير تصير مضمونة عندنا في رواية ذكره الزياحي في العسارية وجرمه في المجوهرة ولم يقل في رواية لندن نقل بعده فرع البرازية عن الينابيع (ثم قال) أما الوديعة والعين المؤجرة فلا يضمنان بحال اهـ ولكن في البرازية قال أعرفني هـ مذا على انه ان ضاع فانا ضامن له فأجابه فضاع لم يضمن اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب الامانات أيضا (ثم قال في ائتناء تجهيز الاب بفته مانصه) كمن دفع ثوبا الى قصار ليتمره ولم يذكر الاجرافه يحمل على الاجارة بشهادة النظاهر اهـ (ثم قال) وفيه أيضا ان حمل الاجرا لاجمال الى داخل الباب مبني على التعارف ذكره في الاجارات وفي اجارة منية المفتي دفع غلامه الى حائك مدة معلومة ليتعلم النسيج ولم يشترط الاجر على أحد فلما علم اهل طلب الاستاذ الاجر من المولى والمولى من الاستاذ ينظر الى عرف اهل تلك البلدة في ذلك العمل فان كان العرف يشهد للاستاذ يحكم بأجر مثل تعلم ذلك اهل على المولى وان كان يشهد للمولى فبأجر مثل ذلك الغلام على الاستاذ وكذا الودفع ابنه اهـ ومما بنوه على العرف ان أكثر اهل السوق اذا استأجر واحارسا وكره الباقون فان الاجرة تؤخذ من الكل وكذا في منافع القرية وتما في منية المفتي وفيه الودفع غزلا الى حائك لينسجه بالنصف جوزه مشايخ بخاري وأبو الليث وغيره للعرف اهـ (وقال في المبحث الرابع العرف الذي تحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن والسابق دون المتأخر مانصه) * تنبيه * هل المعتبر في بناء الاحكام العرف العام أو مطلق العرف ولو كان خاصا المذهب الاول الى أن قال وية فرغ على ذلك لو استقرض ألفا واستأجر المقرض لمحفظ امرأة أو معلقة كل شهر بعشرة وقيمتها لا تزيد على الاجر ففيه اثلاثة أقوال صحة الاجارة بلا كراهة اعتبار العرف خواص بخاري والصحة مع الكراهة للاختلاف والفساد لان صحة الاجارة بالتعارف العام ولم يوجد وقد أفقئ الاكابر بفسادها اهـ وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) وفي اجارة البرازية وفي اجارة الاصل استأجره ليحمل طعامه بغير منة فلا اجارة فاسدة ويجب أجر المثل لا يتجاوز به المسمى وكذا اذا دفع الى حائك غزلا مسمى على أن ينسجه بالثلاث ومشايخ بلخ وخوارزم أفتوا بجواز اجارة الحائك للعرف وبه أفقئ أبو عبيد النسي أيضا والعنوي على جواب السكاك لانه منصوص عليه فيلزم ابطال النص به اهـ (ثم قال) وفيها أي البرازية من البيع الفاسد في الكلام على بيع الوفاء في القول

السادس من أنه صحيح قالوا الحاجة الناس اليه فرار من الربا فيلج اعتادوا الدين
والاجارة وهي لا تصح في الكرم وبخارى اعتادوا الاجارة الطويلة وهي لا تمكن
في الاستئجار فاضطروا الى بيعها وفاء وماضاق على الناس أمر الاتسع حكمه اه
وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلل
والمحرّم غلب المحرّم المحلل مانصه) * تنه * يدخل في هذه القاعدة ما اذا جمع بين
حلال وحرام في عقد أو نية ويدخل ذلك في أبواب الى أن قال ومنها الاجارة وهي
كالبيع لا اشتراكهما في أنها جارية بالشرط الفاسد اه وقد نقلناه في كتاب
البيوع (ثم قال) وصرحوا بأنه لو استأجر دارا كل شهر بكذا فانه يصح في الشهر
الاول فقط ولم أر الا أن حكم ما اذا استأجر نساء لينسج له ثوبا طوله كذا وعرضه كذا
نحو الف بزيادة أو نقص هل يستحق بقدره أو لا يستحق أصلا اه (ثم قال) ومنها
لو شرط الواقف أن لا يؤجر وقفه أكثر من سنة فزاد الناظر عليها وظاهر كلامهم
الفاسد في جميع المدة لا فيمّا زاد على المشرط لانها كالبيع لا يقبل تغريق الصفقة
وصرح به في غمّاوى قارئ الهداية ثم قال والعقد اذا فسد في بعضه فسد في جميعه اه
وقد نقلناه هذه العبارة في كتاب الوقف أيضا ونقلنا بعضه في كتاب البيوع (وقال
في قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى قدم المانع مانصه) وكذا تصرف الرهن
والمؤجر في المرهون والعين المؤجرة منع بحق المرتهن والمستأجر وانما قدم الحق
هنا على المالك لانه لا يفوت به الامنعة بالتأخير وفي تقديم المالك تفويت عين على
الآخر اه وقد نقلناه هذه العبارة في كتاب الرهن أيضا (وقال في الفن الثالث
في أحكام الصبيان مانصه) ونصح الاجارة له اه (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط
من المحقوق مانصه) وأما حق الاجارة فينبغي أن لا يسقط الا بالاقالة اه (وقال
في أحكام العقود مانصه) هي أقسام لازم من الجانبين البيع الى أن قال والاجارة
الافى مسئلة ذكرناها في الفوائد منها اه (ثم قال) * تسكّميل * الباطل والفاسد عندنا
في العبادات مترادفان الى أن قال وأما في الاجارة فتباينان قالوا لا يجب الاجر
في باطله كما اذا استأجر أحد الشريكين شريكه لمجمل طعام مشترك ويجب أجر
المثل في فاسده اه (وقال في أحكام الفسوخ مانصه) وحقيقة حل ارتباط العقد
اذا انعقد البيع لم يتطرق اليه الفسخ الا باحد أشياء خيار الشرط الى أن قال وظهور
البيع مستأجرا أو موهونا الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب البيوع (وقال في أحكام

(الكتابة مانصه) وفي اجارة البرازية أمر الصكك بكتابة الاجارة وأشهدوا لم يحبر
 العقد لانه قد بخلاف صك الاقرار والمهر اه وقد نقلنا في كتاب الاقرار وفي كتاب
 النكاح (وقال في بحث القول في الملك مانصه) الخامسة لا يملك المؤجر الاجارة بنفس
 العقد وإنما يملكها بالاستيفاء أو بالتمكن منه أو بالتجبريل أو بشرطه فلو كانت
 عبدا فأعتقه المؤجر قبل وجود واحد مما ذكرناه لم ينفذ عتقه لعدم الملك وعلى
 هذا لا يملك المستأجر المنافع بالعقد لانها تحدث شيئا فشيئا وبهذا فارتقت البيع فان
 المبيع عين موجودة فما لم تحدث فهو على ملك المؤجر ولذا قلنا ان المستأجر
 لا تصح اجارته من المؤجر اه وقد نقلنا بعضه في كتاب البيوع وقوله فهو على
 ملك المؤجر لعله فهي أى المنافع (ثم قال) الثانية عشر الملك اما لعين والمنفعة
 معا وهو الغالب أو للعين فقط أو للمنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعة له أبدا ورقبته
 للوارث وليس له شيء من منافعه ومنفعته للموصى له الى أن قال وليس للموصى له
 الاجارة الخ وقد نقلنا بقبته في كتاب الوصايا فراجع اه (ثم قال) * تنبيه *
 قد علمت ان الموصى له وان ملك المنفعة لا يتجر وينبغي ان له الاعارة وأما
 المستأجر فيؤجر ويغير ما لا يختلف باختلاف المستعمل اه وقد نقلنا بقيمة ذلك
 في كتاب الامانات فراجع اه (ثم قال) وأما اجارة المقطع ما أقطعه الامام فافتي
 العلامة قاسم بن قطلوبغا بحكمته قال ولا أثر لجواز اخراج الامام له في اثناء المدة
 كما لا أثر لجواز موت المؤجر في اثناءها ولا لكونه ملك المنفعة لا في مقابلة مال فهو
 نظير المستأجر لانه ملك منفعة الاقطاع بمقابلته استعداده ما أعد له لا نظير المستأجر
 لما قلنا واذا مات المؤجر أو أخرج الامام الارض عن المقطع تنفسخ الاجارة لا تنتقل
 الملك الى غيره المؤجر كالأنتة على الملك في النظائر التي خرج عليها اجارة الاقطاع
 وهي اجارة المستأجر واجارة العبد الذي صوحن على خدمته مدته معلومة واجارة
 الموقوف عليه الغلة واجارة العبد المأذون ما يجوز عليه عقد الاجارة من مال التجارة
 واجارة أم الولد اه وقد ألفت رسالة في الاقطاعات وأخرى وسعيتها التحفة
 المرضية في الاراضي المصرية وفيما أفتي به العلامة قاسم التصريح بان للامام ان
 يخرج الاقطاع عن المقطع متى شاء وهو محمول على ما اذا أقطعه أرضا عامرة من
 بيت المال أما اذا أقطعه مواتا فأحياه ليس له اخراجه عنه لانه صار مال كالرقبة
 كما ذكره أبو يوسف في كتاب الخراج اه وقد نقلنا في كتاب المجاهد (وقال

في بحث القول في الدين مانصه (ولو وكل المستأجر بأن يعمر العين من الاجرة يصح
 وقد أوضحناه في وكالة البحراه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في بحث
 الكلام في أجرة المثل مانصه) تجب في مواضع أحدها الاجارة في صور منها
 الفاسدة ومنها لو قال له المؤجر بعد انقضاء المدة ان فرغتها اليوم والافعل بك
 كل شهر كذا وقيل يجب المسمى ومنها لو قال مشتري العين للاجير اعمل كذا كنت
 ولم يعه لم بالاجرة بخلاف ما اذا علم فانه يجب ومنها لو عمل له شيئا ولم يستأجره وكان
 الصانع معروفا بتلك الصناعة وجب أجر المثل على قول محدود به يقتضى ومنها في
 غصب المنافع اذا كان المغصوب مال يقيم أو وقفا أو معد للاستغلال على المفتى به
 اه وقد نقلناه ذلك في كتاب الغصب (ثم قال) وليس منها ما اذا خالف
 المستأجر الى شرب أن حمل أكثر من المشر وطفانه لا يجب أجر ما زاد لان الضمان
 والاجر لا يجتمعان اه (ثم قال) ومنها اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض زرع
 فانه يترك بأجر المثل الى ان يستحصد اه (ثم قال) * فروع * الاول قولهم
 في الزرع بعد انقضاء مدة الاجارة يترك بأجر المثل معناه بالقضاء أو الرضاء والا فلا
 أجر كما في القنية الثاني اذا وجب أجر المثل وكان هناك مسمى في عقد فاسد فان
 كان معلوما لا يزداد عليه وينقص منه وان كان مجهولا وجب بالغما بالغ الثالث
 يجب أجر المثل من جنس الدراهم والدنانير الرابع اذا وجب أجر المثل وكان
 متغافا وتامهم من يستقضى ومنهم من يتساهل في الاجر يجب الوسط حتى لو كان أجر
 المثل اثني عشر عند بعضهم وعند البعض عشرة وعند البعض أحد عشر وجب أحد
 عشر بخلاف التقويم لو اختلف المقومون في مستهلك فشهد اثنان أن قيمته عشرة
 وشهد اثنان أن قيمته أقل وجب الاخذ بالاكثر ذكره الاقطع في باب السرقة
 اه وقد نقلناه في كتاب الغصب وفي كتاب الحدود والسرقة وفي كتاب
 الشهادات والدعوى (ثم قال) الخامس أجر المثل في الاجارة الفاسدة بطيب
 وان كان السبب حراما والسكل من القنية وقدمنا حكم زيادة أجر المثل في الفوائد
 اه (وقال في بحث ما افترق فيه الاجارة والبيع) التاقيت يفسده ويصحها ويملك
 العوض فيه بالعقد وقها الا ابو احمد من أربعة وتفسخ بالاعذار بخلافه وتفسخ
 بعيب حادث بخلافه وتفسخ بموت أحدهما اذا عقدها لنفسه بخلافه واذا هلك
 الثمن قبل قبضه لا يبطل البيع واذا هلك الاجرة العين قبله انفسخت اه وقد

نقلناه في كتاب البيوع (وقال في بحث ما افترق فيه الوكيل والوصى مانصه)
ولا يستحق الوكيل أجره على عمله بخلاف الوصى اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة
(ثم قال) ولو استأجر الموصى الوصى لتنفيذ الوصية كانت وصية له بشرط العمل
وهي في الحاشية ولو استأجر الموكل الوكيل فان كان على عمل معلوم صحت والا فلا
اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في آخره الفرق والجمع مانصه) * فائدة *
اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قوله اذا بطل المتضمن بالكسر بطل
المتضمن بالفتح الى ان قال وقالوا كما في الخزانة لو آجر الموقوف عليه ولم يكن
ناظرا حتى لم يصح واذن للمستأجر في العمارة فانفق لم يرجع على أحد فكان
متطوعا فقلت لان الاجارة لم تسلم تصح لم يصح ما في ضمنها اهـ وقد نقلناه في كتاب
الوقف (ثم قال) ونخرج عنها ما ذكره في البيوع لو باعه الثمار وآجره الاشجار
طاب له تركها مع بطلان الاجارة فقتضى القاعدة ان لا يطيب لبوت الاذن
ضمن الاجارة اهـ وقد نقلناه في البيوع (وقال في فن الانغاز في بحث الوقف
مانصه) أي وقف آجره انسان ثم مات وانقضت فقبل الواقف اذا آجره ثم
ارتد ثم مات فانه يصير مالا لورثته وتنسخ بموته اهـ وقد نقلناه في كتاب الوقف
(ثم قال في فن الانغاز من بحث الاجارة مانصه) خاف المستأجر من فسخ الاجارة
باقرار المؤجر بدين ما الحيلة فقل ان يجعل للسنة الاولى قايلا من الاجرة ويجعل
للاخيرة الاكثر اهـ (وقال أيضا في فن الانغاز مانصه) * الوديعة * أي رجل ادعى
الوديعة وصدقه المدعي عليه ولم يأمره القاضي بالتسليم اليه فقل اذا أقر الوارث
بأن المتروك وديعة وعلى الميت دين لم يصح اقراره ولو صدقه الغرماء فيقتضى
القاضي دين الميت ويرجع المدعي على الغرماء لتسديدهم وكذا في الاجارة
والمضاربة والعارية والرهن اهـ وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثم قال في فن
الحيل مانصه) * السابع عشر في الاجارات * اشتراط المزمة على المستأجر يفسدها
والحيلة ان ينظر الى قدر ما يحتاج اليه فيضم الى الاجرة ثم يأمره المؤجر بصرفه اليها
فيكون المستأجر وكيلًا بالانفاق واذا ادعى المستأجر الانفاق لم تقبل منه الابحجة
ولو أشهد له المؤجر ان قوله مقبول بلا حجة لم يقبل الابها والحيلة ان يجعل المستأجر
له قدر المزمة ويدفعه الى المؤجر ثم المؤجر يدفع الى المستأجر ويأمره بالانفاق
في المزمة فيقبل بلا بيان أو يجعل مقدارها في يد عدل اهـ وقد نقلناه في كتاب

الوكالة (ثم قال) ولو استأجر عرصة بأجرة معينة وأذن له رب العرصة في
 البناء من الاجر جاز واذا انفق في البناء استوجب عليه قدر ما أنفق فيلتميان
 قضاوا ويتراذان الفضل ان كان والبناء للأجر ولو أمره بالبناء فقط فبني
 اختل فوا قبل للاجر وقبل للمستأجر المحيلة في جواز اجارة الارض المشغولة
 بالزرع ان يبيع الزرع من المستأجر أو لا ثم يؤجره وقيد به بعضهم بما اذا كان
 يبيع رغبة أما اذا كان يبيع هزل أو تلجئة فلا يبقائه على ملك البائع وعلامة
 الرغبة أن يكون بقيته أو بأكثر أو بتقصان يسير اشتراط خراج الارض على
 المستأجر غير جائز كاشتراطه المرمة والمحيلة ان يزيد في الاجرة بقدره ثم يأذن
 بصرفه وفيه ما تقدم في المرمة اشتراط العلف أو طعام الغلام على المستأجر غير
 جائز والمحيلة ما تقدم في المرمة الاجارة تنفسح بموت أحدهما واذا أراد المستأجر ان
 لا تنفسح بموت المؤجر يقر المؤجر بأنه للمستأجر عشر سنين يزرع فيها ماشاء وما خرج فهو له
 أو يقر بأنه أجبره الرجل من المسلمين ويقر المستأجر بأنه استأجره الرجل من المسلمين
 فلا تبطل بموت أحدهما واذا كان في الارض عين فقط أو قير وأراد ان تكون للمستأجر
 يقر بها انها للمستأجر عشر سنين وله حق الانتفاع عشر سنين فيجوز اذا آجر أرضه
 وفيها نخل فأراد ان يجعل النخل للمستأجر يدفع النخل الى المستأجر معاملة على أن الرب
 المال جزأ من الف جزأ من الثمرة والباقي للمستأجر اه (وقال في الفن السادس فن
 الفروق في بحث الطلاق مانعه) يقع الطلاق والعتاق والبراء والتدبير والنكاح
 وان لم يعلم المعنى بالتلقين بخلاف البيع والهبة والاجارة والاقالة والفرق ان تلك
 متعلقة باللفاظ لا بالارضاء بخلاف الثانية اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
 (وقال أخو المؤلف في تكميلته للفن السادس فن الفروق مانعه) * كتاب الاجارة *
 استأجر دابة ليركبها الى وقت موته لا يجوز ولو نكحها الى هذا الوقت يجوز والفرق
 ان التأجير يبطل الاجارة بخلاف النكاح اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم
 قال) انهم حاطوا الدار المؤجرة لا يملك الفسخ بغية المالك بخلاف ما لو انهدمت
 كلها والفرق ان انهدام الحائط لا يفوت المنفعة من كل وجه بخلاف الكل قال
 الامران قتلت هذا الفارس فملك كذا فقتله فلا شيء له ولو قال كل من قطع رأسه
 فله كذا فقطع فله ماسمي والفرق ان القتل جهاد والاستحجار عليه لا يجوز بخلاف
 القطع اه وقد نقلناه في كتاب الجهاد (ثم قال) مات أحد المتعاقدين وفي الارض

زرع يبقى بالمعنى ولو انقضت المدة يبقى بأجر المثل حتى يحز والفرق انه في الاول لا يحتاج الى التجديد لبقاء المدة وفي الثاني اذا جدد تجدد بأجر المثل استه أجوبة ليركبها خارج المصر فبمسها في بيته فهلكت ضمن ولولير كبحا في المصر لا يضمن والفرق ان هذا المحبس في الاول لا يوجب الاجر فلم يكن مأذونا وفي الثاني يوجبه فكان مأذونا هـ (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة في كتاب العارية مانصه) استه عارداية الى موضع لا يركب في الرجوع ولو استأجرها الى موضع له أن يركب والفرق ان رد المستعار على المستعير ورد المستأجر على صاحبه هـ وقد نقلناه في كتاب الامانات (وقال المؤلف في الفن السابع فن المحكمات مانصه) لما جلس أبو يوسف للتدريس من غير اعلام الامام الاعظم فأرسل اليه أبو حنيفة رجلا فسأله عن مسائل خمسة الاولى قصار جحد الثوب وجاء به مقهورا هل يستحق الاجرام لا فأجاب أبو يوسف يستحق الاجر فقال له الرجل أخطأت فقال لا يستحق فقال أخطأت ثم قال له الرجل ان كانت القصارة قبل المحجود استحق والا لا هـ (وقال المؤلف في الفر الثاني في كتاب الحج مانصه) يصح استئجار الحاج عن الغير وله أجر مثله هـ وقوله يصح استئجار الحاج الخ صوابه لا يصح كما في شرحها (وقال في كتاب الطلاق مانصه) المعاق بالشرط لا ينفذ في الفقيه أبو الليث والاسكاف ينفذ الى أن قال الا في مسئلتين الى أن قال الثانية قال الفقيه أبو الليث والاسكاف لو قال أجرتك غدا أو اذا جاء غد فقد أجرتك حكت مع ان الاجارة لا يصح تعليةها وتصح اضافتها هـ (ثم قال فيه أيضا) وفي الخانية تصح اضافة فسخ الاجارة المضافة ولا يصح تعلية هـ (وقال في كتاب العتق مانصه) التأقيت الى مدة لا يعيدش الانسان اليها غالباً تأييد معنى في التدبير على المختار فيكون مديرا مطلقا وفي الاجارة مفسداً الى نحو مائتي سنة الا في النكاح فتأقيت فيفسد هـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال أيضا في كتاب العتق مانصه) المتكلم بما لا يعلم معناه يلزمه حكمه في الطلاق والعتاق والنكاح والتدبير الا في مسائل البيع والخلع على الصحيح فلا يلزمها المال والاجارة هـ (وقال في كتاب الوقف) الناظر اذا أجزم مات فان الاجارة لا تنفسخ الا اذا كان هو الموقوف عليه وكان جميع الربيع له فانها تنفسخ بموته كما حره ابن وهبان معزي الى عدة كتب ولكن اطلاق المتون يخالفه هـ (ثم قال) اقالة الناظر عقد الاجارة جائزة الا في مسئلتين الاولى

إذا كان العاقد ناظرا قبله كما فهم من تعليمهم الثانية إذا كان الناظر يجعل الاجرة
 كما في الهبة وهشي عليه ابن وهبان اهـ (ثم قال فيه أيضا مانصه) اجارة الوقف
 باقل من اجرة المثل لا تجوز الا اذا كان أحد لا يرغب في اجارتها الا بالاقل وفيها
 اذا كان النقصان يسيرا اهـ (ثم قال فيه أيضا) شرط الواقف يجب اتباعه الى
 أن قال الا في مسائل الى أن قال الثانية شرط أن لا يؤثر وقفه أكثر من سنة
 والناس لا يرغبون في استئجاره سنة أو كان في الزيادة نفع للفقراء فلا يقاضى المخالفة
 دون الناظر اهـ (ثم قال في كتاب الوقف أيضا مانصه) اعلم أنه قد كثرت في زماننا
 اجارة الارض مقبلا ومراجعا قاصدين بذلك لزوم الاجر وان لم يترتب له النبل ولا شك
 في صحة الاجارة لانها تستأجر للزراعة وغيرها وهما منفعتان مقصودتان كما في اجارة
 الهداية الارض تستأجر للزراعة وغيرها قال في البناية أى لغير الزراعة نحو البناء
 وغرس الاشجار ونصب الغسائط ونحوها وفي المراج وفتح القدير من البيع
 الفاسد ولا تجوز اجارة المراعى أى السكلا والمجسلة في ذلك أن يستأجر الارض
 يضرب فيها غسائطه أو يجعلها حظيرة لغنمه ثم يستبيع المريع وذكر الزبائى المجسلة
 أن يستأجرها لا يقف الدواب أو منفعة أخرى اهـ فراجع اهـ (ثم قال في كتاب
 الوقف أيضا مانصه) وتخلى البعيد باطله فلو استأجر قرية وهو بالمهر لم يصح
 تخليتهاء الى الاصح كما في المخانية والظهيرية في البيع والاجارة بيع وهى كثيرة
 الوقوع في اجارة الاوقاف فينبغي للتولى أن يذهب الى القرية مع المستأجر فيضلى بينه
 وبينها أو يرسل وكيله أو رسوله احياء لمال الوقف اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع
 (ثم قال أيضا) الدور والمخوانيت المسجلة في يد المستأجر يسكنها بعين فاحش نصف
 اجرة المثل أو نحوها لا يعدر أهل المحلة بالسكوت عنه اذا أمكنهم رفعه ويجب على
 المحاكم أن يأمره بالاستئجار بأجر المثل ويجب عليه تسليم زود السنين الماضية
 ولو كان القيم ساكنا مع قدرته على الرفع الى القاضى لا غرامة عليه وانما هى على
 المستأجر واذا غفر الناظر بمال الساكن فله أخذ النقصان منه فيصرفه في مصرفه
 قضاء وديانة كذا في الغنية اهـ (وقال فيه أيضا) الجسامكية في الاوقاف لها شبهة
 الاجرة وشبهة الصلة وشبهة الصدقة فيعطى كل شبهة ما يناسبه فاعتبرنا شبهة الاجرة
 في اعتبار زمن المباشرة وما يقابلها من المعلوم والمحل للاغنياء الخ فراجع اهـ (ثم قال
 فيه أيضا مانصه) لا تنفخ الاجارة بموت المؤجر للوقف الا في مسئلتين ما اذا أجرها

الوقف ثم ارتد ثم مات لبطالان الوقف برده فانتقلت الى ورثته وفيما اذا آجر أرضه
ثم وقفها على معين ثم مات تنسخ ذكره ابن وهبان في آخر شرحه الناظر اذا آجر
انسانا ثم هرب ومال الوقف عايبه لم يضمن ككافي التتارخانية الخ فراجعهم (وقال
في أول كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) ويتبعها في الرهن فاذا ولدت المهرونة
كان رهنها معها بخلاف المستأجرة اه (ثم قال) ولا يتبعها في الكفالة والاجارة
اه (ثم قال) ولم أر الا أن حكم الاجارة له ويتبع فيه الحقة لانها تجوز للعدوم
فالحمل أولى اه (وقال فيه من بحث الاعتبار للعنى لا الالفاظ مانصه) وتنعقد الاجارة
بلفظ المبة والتملك ككافي الخيانة وبالغظ الصلح عن المنافع وبالغظ العارية اه
(وقال فيه أيضا مانصه) الشراء اذا وجد نقدا على المباشرة نفذ عليه فلا يتوقف
شراء الفضولي ولا شراء الوكيل المخالف ولا اجارة المتولى أجير للوقف بدرهم
ودانق بل ينفذ عليه م والوصى كالمولى وقيل تقع الاجارة لليتيم وتبطل الزيادة
ككافي القنية الا في مسألة الامير والقاضي اذا استأجر أجيريا أكثر من أجره المثل
فان الزيادة باطلة ولا تقع الاجارة له ككافي سير الخيانة اه وقد نقلناه في كتاب
الوقف وكتاب الوصية (ثم قال أيضا في البيوع مانصه) العقود تعتمد صحتها
القائدة فما لا يفيد لا يصح فلا يصح بيع درهم بدرهم استويا وزنا وصفة ككافي
الذخيرة ولا يصح اجارة ما لا يحتاج اليه كسكنى دار بسكنى دار اه (ثم قال
في كتاب البيوع في بحث كل عقد أعيد وجد دفان الثاني باطل الا في مسائل مانصه)
وأما الاجارة بعد الاجارة من المستأجر الاول فالثانية فسخ للاولى ككافي البرازية اه
(ثم قال فيه أيضا) من باع أو اشترى أو آجر ملك الاقالة الا في مسائل الى أن قال
والمتولى على الوقف لو آجر الوقف ثم أقال ولا مصلحة لم تجز على الوقف اه وقد نقلناه
في كتاب الوقف (ثم قال أيضا في كتاب البيوع مانصه) العقد الفاسد اذا تعلق به
حق عبد لزم دار تقع الفساد الا في مسائل آجر فاسدا فآجر المستأجر صحيحا فلا لاول
نقضه والمشتري من المكره لو باع صحيحا فلا مكره نقضه والمشتري فاسدا اذا آجر
فللبائع نقضه وكذا اذا زوج اه وقد نقلناه في كتاب النكاح ونقلنا بعضه
في كتاب الاكراه (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرر ولا يوجب الرجوع
الا في ثلاث مانصه) الثالثة أن يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع كالوديعة
والاجارة حتى لو ملك الوديعة أو العين المستأجرة ثم استحققت وضمن المودع

والمستأجر فانه امر جعان على الدافع بما ضمنه وكذا من كان بمعناه وفي العارية
والهبة لا رجوع لان القبض كان لنفسه وتماه في الخيانة في فصل الغرور ومن
اليسوع اه وقد نقلناه في كتاب الهبة وفي كتاب الامانات (وقال في كتاب
القضاء مانصه) كل من قبل قوله فعليه اليمين الا في مسائل عشرة في القنية الى أن
قال واذا ادعى على القضاى اجارة مال الوقف أو اليتيم اه (ثم قال فيه أيضا
مانصه) ولا تسمع البينة على مقر الا في وارث مقر يدين على الميت فت تمام البينة
للمتعدى الى أن قال ثم رأيت سابعاً في اجارة منية المفتى آجرداية بعينها من رجل
ثم من آخر فاقام الاول البينة فان كان الآخر حاضراً تقبل عليه البينة وان كان
مقرعاً يدينه هذا المدعى وان كان غائباً لا تقبل اه (ثم قال في كتاب القضاء أيضا
مانصه) اذا تعارضت بينة الطوع مع بينة الاكراه فبينة الاكراه أولى في البيع
والاجارة والصلح والاقرار وعند عدم البيان فالقول للمدعى الطوع اه وقد نقلناه
في كتاب اليسوع (وقال فيه أيضا) المجاهرة في المنكوحه تمنع الصحة الى أن قال
وفي الاجارة تمنع الصحة في العين أو في الاجرة كهذا وهذا اه (وقال في كتاب الاقرار
مانصه) الاستحجار اقرار بعدم الملك له على أحد القولين الا الاستحجار المولى عبده
من نفسه لم يكن اقراراً بحريته كافي القنية اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال
في كتاب الاقرار أيضا مانصه) الاقرار حجة قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره
فلو أقر المؤجر ان الدار لغيره لا تنسخ الاجارة الا في مسائل لو أقرت الزوجة بدين
فلما دأب حبسها وان تضرر الزوج ولو أقر المؤجر بدين لا وفاء له الا من ثمن العين فله
بيعهما القضاء وان تضرر المستأجر اه (وقال في كتاب الهبة مانصه) والهبة قبل
القبض تكون مجازاً عن الاقالة في البيع والاجارة كما في اجارة اللواحجية اه وقد
نقلناه في كتاب اليسوع (وقال في كتاب المداينات مانصه) ولو ادعى المشتري ان
المدفوع من الثمن وقال الدلال من الاجرة فالقول للمشتري اه (وقال في كتاب
الامانات) اذا تعدى الامن ثم أراه لا يزدل الضمان ~~ك~~ المستعبر والمستأجر الا
في الوكيل بالبيع أو بالحفظ أو بالاجارة أو بالاستحجار اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
(ثم قال فيه أيضا) الوديعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن والمستأجر يؤجر
ويعار ولا يرهن والعارية تعار ولا تؤجر قبل يودع المستأجر والعارية اذا تصح
اعارته ما هو أقوى من الابداع وقبل لان الامين لا يسلمها الى غير عياله وانما

جازت الاعارة لاذن المعير والمؤجر للاطلاق في الانتفاع وهو معدوم في الايداع
فان قيل اذا أعار فقد أودع قلنا ضمنى لا قصدى والرهن كالوديعة لا يودع ولا يعار
ولا يؤثر وأما الوصى فملك الايداع والاجارة دون الاعارة كما في وصايا الخلاصة
وكذا المتولى على الوقف والوكيل بقبض الدين بعده مودع فلا يملك الثلاثة كما في
جامع الفصولين العامل لغيره امانة لأجرة له الا الوصى والناظر فيستحقان بقدر
أجرة المثل اذا عمل الا اذا شرط الواقف للناظر شيئا ولا يستحقان الا بالعمل فلو كان
الوقف طاحونة والموقوف عليه يستغلها فلا أجر للناظر كما في الخسائية ومن هنا
يعلم انه لا أجر للناظر في المسقف اذا أحيل عليه المستحقون ولا أجر للوكيل
الا بالشرط وفي جامع الفصولين الوكيل بقبض الوديعة اذا سمي لها أجر لياقي
بها جاز بخلاف الوكيل بقبض الدين لا يصح استجاره الا اذا وقت له وقتا وفي
البرازية لوجهه ليل للكميل أجرا لم يصح وذكر الزبلي ان الوديعة بأجرة مضمونة
وفي الصيرفية من أحكام الوديعة اذا استأجر المودع مودع صح بخلاف الرهن اذا
استأجر الرهن اه (وقال في كتاب الامانات أيضا مانصه) المأذون له في شيء كاذنه
امانة وضمانا ورجوعا وعدم رجوع وخرج عنه مسئلتان الى ان قال الثانية
محام مشترك بين اثنين آجر كل واحد منهما حصته لرجل ثم أذن أحدهما
مستأجرا بالعمارة فعمرا لا رجوع للمستأجر على الشريك الساكت ولو عمرا أحد
الشريكين المحام بلا اذن شريكه فانه يرجع على شريكه بمحصله كذا في اجارة
الولو المجبية اه وقد ذكرنا في كتاب الشركة (وقال أيضا في كتاب الامانات) للمعير
ان يسترد العارية متى شاء الا في مسائل لو استعار أمه لارضاع ولده وصار
لا يأخذ الا بهياله الرجوع لا الردف له أجر المثل الى الفطام ولو رجع في فرس
الغازي قبل المدة في مكان لا يقدر على الشراء أو الكراء فله أجر المثل وهم في
الخسائية وفيما اذا استه ارضا للزراعة وزرعها لم تؤخذ منه حتى تحصد ولو لم
يؤقت وتترك بأجر اه (وقال فيه أيضا) المأذون له بالدفع اذا ادعاه وكذا بان
كانت امانة فالقول له وان كان مضمونا كالغصب والدين لا كما في فتاوى قارئ
الهداية ومن الثاني ما اذا أذن المؤجر للمستأجر بالتعمير من الاجرة فلا بد من البيان
وهي في أحكام العمارة من العمادى استأجر بعيرا الى مكة فهو على الذهاب دون
المجيء ولو استعار بعيرا فهو عليهم كما في اجارة الولو المجبية اه (وقال فيه أيضا العارية

كالاجارة تنفسح يموت أحدهما كما في المنية اه (وقال في كتاب الحجر والمأذون
 مانصه) المأذون اذا لمحقه دين يتعلق بكسبه ورقبته الا اذا كان أجيرا في البيع
 والشراء كما في اجارة منية المغنى اه (وقال في كتاب الشفعة مانصه) باع ما في اجارة
 الغر وهو شفعيها فان أجاز البيع أخذها بالشفعة والابطالت الاجارة ان ردها
 كذا في الوالوجية اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في كتاب الغصب
 مانصه) منافع الغصب لا تضمن الا في ثلاث في مال اليتيم ومال الوقف والمعد
 للاستهلال منافع المعدل للاستغلال مضمونة الا اذا سكن بتأويل ملك أو عقد
 كمدت سكنه أحد الشرىكين في الملك أما الوقف اذا سكنه أحدهما بغير إذن
 الاخر سواء كان موقوفا للسلطنة أو للاستغلال فانه يجب الاجر ويستثنى من مال
 اليتيم مسئلة سكنت أمه مع زوجها في داره بلا أجر ليس له ما ذاك ولا أجر عليهما
 كذا في وصايا الغنية لانصير الدار معدة له باجارتها انما تصير معدة اذا بنىها
 لذلك أو اشتراها له وباعداد البائع لا تصير معدة في حق المشتري الغاصب اذا
 أجر ما منافع مضمونة من مال وقف أو يتيم أو معدل للاستغلال فعلى المستأجر
 المسمى لا أجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل انما يرد ما قبضه من
 السلطنة بتأويل عقد سكنى المرتهن لو استأجرها سنة بأجر معلوم فسكنها سنتين
 ودفع أجرتهما ليس له الاسترداد والتخريج على الاصول يقتضى أن له ذلك اذا لم
 تمكن معدة له لكونه دفع ما ليس بواجب فيسرد الا اذا دفع على وجه الهبة
 فاستهلكه المؤجر أجر الفضولي دارا موقوفة وقبض الاجر عرج المستأجر عن
 المهدة ان كان ذلك أجر المثل ويرده الى الوقف أجرها الغاصب ورد أجرتها
 للمالك يطالب له لان أخذ الاجرة اجازة اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال في
 كتاب الغصب أيضا) حفر قبر ادفن فيه آخر ميتا فهو على ثلاثة أوجه فان كان في
 أرض مملوكة للمحافر فللمالك النديش عليه واخراجها وله التوبة والزرع فوقها
 وان كان في أرض مباحة ضمن المحافر قيمة حفره من دفن فيه وان كان في أرض
 موقوفة لا يكره ان كان في الارض سعة لان المحافر لا يدري بأى أرض يموت
 ذكر هذه الفروع الثلاثة في الوقفات الحسامية من الوقف وينبغي ان يكون
 الوقف من قبيل المباح فيضمن قيمة الحفر ويحمل سكوته عن الضمان في صورة
 الوقف عليه فهي صورتان في أرض مملوكة فللمالك الخيار وفي مباحة فله

تضمن قيمة الحفر اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة وكتاب الوقف (وقال في كتاب
 الحظر استخدام اليتيم بالأجرة حرام ولولا خيه ومعلمه الألامه وفيما اذا أرسله معلمه
 لاضرار شريكه كما في القنية اه (وقال في كتاب الرهن) فاذا أجره المرتهن
 لا يطيب له الاجر اذن الراهن للمرتهن في الاجارة فاجزأ عن الرهن ولا
 يعود الا جراذ رهن العين عند المستأجر على دين له صح وانفسخت اه (ثم قال
 فيه أيضا) واذا اذن له في السكنى فلا رجوع له باجرة اه (وقال في كتاب
 الجماعات) قطع الحجام محمد من عينه وكان غير حاذق فعميت فعليه نصف الدية
 اه (وقال في كتاب الوصايا) وصى القاضى كوصى الميت الا في مسائل الى أن قال
 الرابعة لو وصى الميت ان يؤجر الصبي لخياطة الذهب وسائر الاعمال بخلاف وصى
 الفاسخى كما في القنية اه (وقال فيه أيضا) تبرع المريض في مرض موته انما ينفذ
 من الثلث عند عدم الاجارة الا في تبرعه بالنافع نافذ من جميع المال كذا في
 الفتاوى الصغرى وظاهر ما في تلخيص الجامع الكبير من الوصايا بخلافه
 وصورها الزباجي في كتاب الغصب بأن المريض اعار من أجنبي والمقصود
 عليه انه اذا أجر بأقل من أجر المثل فانه ينفذ من الجميع وقال الطرسوسى انها
 خالفت القواعد وليس كما قال فان الاجارة والاعارة بطلان بموته فلا ضرر على
 الورثة بعد موته للانفساخ وفي حياته لا ملك لهم فافهم اه وقد نقلناه في كتاب
 الامانات (وقال في كتاب الوصايا أيضا) الغلام اذا لم يكن أبوه حائثا كالفليس لمن هو
 في حجره تعليمه الحياكة لانه يعير بها اولادهم ولاية اجارة ابنها ولو في حجر عمته اه
 (وقال في كتاب الفرائض) وصى الميت كالأب الا في مسائل الى ان قال الرابعة للأب
 الا كل من مال ولده عند الحاجة وللوصى بقدر عمله اه (ثم قال) العاشرة
 لا يستخذه بخلاف الأب اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب الامانات) *

من الوديعة والعارية وغيرهما الامانات تنقلب مضمونة بموت عن تجهيل الا في
 ثلاث الناظر اذا مات مجبه للاغلات الوقف والقاضى اذا مات مجهلا أموال اليتامى
 عند من أودعها والسلطان اذا أودع بعض الغنمة ثم مات ولم يبين عند من أودعها
 كذا في فتاوى قاضخان من الوقف وفي الخلاصة من الوديعة وذكرها الولوالجي

وذكر من الثلاثة أحدا المتفاوضين اذامات مجهر لا ولم يبين حال المال الذي في يده
 ولم يذكر القاضى فصار المستثنى بالتلفيق أربعة وزدت عليها مسائل الاولى
 الوصى اذامات مجهر فلا ضمان عليه كفى جامع الفصولين الثانية الاب اذامات
 مجهر لا مال ابنه ذكره فيها أيضا الثالثة اذامات الوارث مجهر لا ما أودع عند مورثه
 الرابعة اذامات مجهر لا ما القته الریح في بيته الخامسة اذامات مجهر لا ما وضعه
 مالكه في بيته بغير علمه السادسة اذامات الصبي مجهر لا ما أودع عنده
 محجورا وهذه الثلاثة في تلخيص الجامع الكبير للحنبل الأولى فصار المستثنى عشرة
 وقيل وباتجهيل العلة لان النظار اذامات مجهر لا مال البدل فانه يضمنه كفى
 الحنابلة اه وقد نقلنا هذه المسائل في مواضعها (ثم قال) ومعنى موته مجهر لا
 ان لا يبين حال الامانة وكان يعلم ان وارثه لا يعلمها فان بينها وقال في حياته
 رددها فلا تجهيل ان برهن الوارث على مقالته والى ما قبل قوله فان كان يعلم ان
 وارثه يعلمها فلا تجهيل ولهذا قال في النزازية والمودع انما يضمن بالتجهيل اذا
 لم يعرف الوارث الوديعة أما اذا عرف الوارث الوديعة والمودع يعلم انه يعلم ومات ولم
 يبين لم يضمن ولو قال الوارث أنا علمتها فأنكر الطالب ان فسرهما وقال هي كذا وكذا
 وهما كذا صدق اه ومعنى ضمانها صيرورتها ديناً في تركته وكذا الوادعى
 الطالب التجهيل وادعى الوارث انها كانت قائمة يوم مات وكانت معروفة ثم
 هلكت فالقول للطالب في الصحيح كفى النزازية تلزم العارية فيما اذا استعار
 جديداً غيره لوضع جديده ووضعه اثم باع المعبر المجرد فان المشتري لا يضمن
 من رفعها وقيل لا بد من شرط ذلك وقت البيع كذا في القنية اذا تعدى
 الامين ثم أزاله لا يزول الضمان كالاستعير والمستأجر الا في الوكيل بالبيع
 أو بالحفظ أو بالاجارة أو بالاستئجار والمضارب والمستبضع والتمريك عندنا
 أو مفوضة والمودع والمستعير الرهن وهى في الفصول الاخرية فهى
 في المبسوط اه وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) الوديعة
 لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن والمستأجر يؤجر ويعار ولا يرهن والعارية
 تعار ولا تؤجر قيل يودع المستأجر والعارية اذا تصح عايرتها وهى أقوى من
 الايداع وقيل لان الامين لا يسلمها الى غيره عياله وانما جازت الاعارة لاذن
 المعير والمؤجر لا لطلاق الانتفاع وهو معدوم في الايداع فان قيل اذا أعار

فقد أودع قلنا ضمنى لا قصدى والرهن كالوديعة لا يودع ولا يعار ولا يؤجر ولا يرهن وأما الوصى فيملك الأيداع والأجارة دون الأمانة كما في وصايا الخلاصة وكذا المتولى على الوقف والوكيل بقبض الدين بعده مودع فلا يملك الثلاثة كما في جامع الفصولين العامل لغيره أمانة لأجره لا الأوصى والناسطر فيستحقان بقدر أجر المثل إذا عمل إلا بالشرط وأوقف للناسطر شيئاً من غلة الوقف ولا يستحقان إلا بالعمل فلم كان الوقف طاحونة والموقوف عليه يستغلها فلا أجر للناسطر كما في الأمانة ومن هنا يعلم أنه لا أجر للناسطر في المسقف إذا أحيل عليه المستحقون ولا أجر للوكيل إلا بالشرط وفي جامع الفصولين الوكيل بقبض الوديعة إذا سمى له أجر الباقى بها جاز بخلاف الوكيل بقبض الدين لا يصح استئجاره إلا إذا وقت له وقتاً وفي البرازية لو جعل للوكيل أجر المصحح وذكر الزيلعي أن الوديعة بأجر مضمونة وفي الصيرفة من أحكام الوديعة إذا استأجر المودع المودع صح بخلاف الرهن إذا استأجر المرتهاين اه وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها كل آمين ادعى إصال الأمانة إلى مستحقها قبل قوله كالمودع إذا ادعى الرد والوكيل والناسطر إذا ادعى الصرف إلى الموقوف عليهم وسواء كان في حياة مستحقها أو بعد موته إلا في الوكيل بقبض الدين إذا ادعى بعدم موت الموكل أنه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل إلا ببينة بخلاف الوكيل بقبض العين والفرق في الولوالجية القول للأمين مع الأمين إلا إذا كذبه الظاهر فلا يقبل قول الوصى في نفقة زائدة خالف الظاهر وكذا المتولى اه وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها كتاب الوقف وكتاب الوكالة وكتاب الوصايا وكتاب الدعوى (ثم قال) الأمين إذا خلط ببعض أموال الناس ببعض أو الأمانة بماله فانه ضامن فالمودع إذا خلطها بماله بحيث لا يتميز ضمها وكذا الوأفق بعضها فردّه وخلطها بها ضمها والعامل إذا سأل الفقراء شيئاً وخلط الأموال ثم دفعها ضمها لاربابها ولا تجزئهم عن الزكاة إلا أن يأمره الفقراء أو لا بالأخذ والمتولى إذا خلط أموال أوقف مختلفة يضمن إلا إذا كان باذن القاضى والسهمار إذا خلط أموال الناس وأتم ما يباعه ضمن إلا في موضع جرت العادة بالاذن بالمخلط والوصى إذا خلط مال اليتيم بماله ضمنه إلا في مسائل لا يضمن الأمين بالمخلط كالقاضى إذا خلط ماله بمال غيره أو مال رجل بمال آخر والمتولى إذا خلط مال الوقف بمال نفسه وقيل يضمن ولو أنفق المولى مال الوقف ثم وضع

مثله لم يبرأ وحيلة براءته انفاقه في التعمير أو ان يرفع الامر الى القضاة فيمنصب
 القاضي من يأخذه منه فيبرأ ثم يرد عليه اه وقد نقلناه هذه في ابوابها كتاب الوقف
 والوكالة والوصايا وكتاب الدعوى وكتاب الغصب وكتاب الزكاة (ثم قال) الامين
 اذا ملك الامانة عنده لم يفتن الا اذا سقط من يده شيء عليها فهل يكت كذا في
 الوالدية وفي البرازية الرقيق اذا اكتسب فاشترى شيئا من كسبه وأودعه
 وملكه عند المودع فانه يضمه له كونه مال المولى مع ان للعبد ديدا معتبرة حتى
 لو أودع شيئا وغاب فليس للمولى أخذه المأذون له في شيء كآذنه امانة وضمانا
 ورجوعا وعدم رجوع وخرج عنه مسئلتان المودع اذا أذن افسانا في دفع
 الوديعة الى المودع فدفعها له ثم استحققت بيينة بعد الهلاك فلا ضمان على المودع
 وللمستحق تضمين الدافع كافي جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
 وكتاب الغصب (ثم قال) الثانية جام مشترك بين اثنين أجر كل واحد منهما
 حصته لرجل ثم أذن أحدهما مستأجره بالعمارة فعمر فلارجع للمستأجر على
 الشريك الساكت ولو عمر أحدهما الشريكين المحام بلا اذن شريكه فانه يرجع
 على شريكه بحصته كذا في اجارة الوالدية اه وقد نقلناه في كتاب الشركة وكتاب
 الاجارة (ثم قال) لا يجوز للمودع المنع بعد الطلب الا في مسائل لو كانت سيفا فطلبه
 ليضرب به ظمأ ولو كانت كتابا فبه اقرار بمال غيره أو قبض كافي الخانية المودع
 اذا أزال التعدي زال الضمان الا اذا كان الايداع مؤقفا فتعدي بعده ثم أزاله
 لم يزل الضمان كذا في جامع الفصولين المودع اذا جدها ضمنها الا اذا ملكه
 قبل النقل كافي الاجناس الوديعة امانة الا اذا كانت بأجرة فمضمونة ذكره
 الزيلعي وتقدمت للعمران يسترد العارية متى شاء الا في مسائل لو استعار أمة
 لارضاع ولده وصار لا يأخذ الا نديها له الرجوع لا الرد فله أجر المثل الى الفطام
 ولورجع في فرس الغازي قبل المدة في مكان لا يقدر على الشراء أو السكراء فله
 أجر المثل وهما في الخانية وفيما اذا استعار أرضا للزراعة وزرعها لم تؤخذ منه
 حتى تحصد ولولم يؤقت وتترك بأجر اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الاجارة (ثم قال)
 مؤنة رد العارية على المستعير الا في عارية الرهن كافي المبسوط اه وقد نقلناه
 في كتاب الرهن (ثم قال) تخليف الامين عند دعوى الرد والهلاك قبل لنفي
 التهمة وقبل لانكاره الضمان ولا يثبت الرديمينه حتى لو ادعى الرد على الوصي

وحالف لم يضمن الوصى كذا في ودبعة المبسوط اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا
وكتاب الوكالة (ثم قال) لورد الودبعة الى عبد ربها لم يبرأ سواء كان يقوم
عليها أولا وهو الصحيح واختلف الافتاء فيما اذاردها الى بيت مال كرها او الى
من في عياله ولودفعها المودع الى الوارث بالأمر القاضى ضمن اذا كانت مستغرقة
بالدين ولم يكن مؤتمنا ولا فلا الا اذا دفع لبعضهم ولو قضى المودع بهادين
المودع ضمن على الصحيح ولا يبرأ مديون الميت بدفع الدين الى الوارث وعلى
الميت دين اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا وفي كتاب المداينات (ثم قال) ادعى
المودع دفعها الى مأذون مال كرها وكذا به فالقول له في براءته لافي وجوب الضمان
عليه المأذون له بالدفع اذا ادعاه وكذا به فان كانت امانة فالقول له وان كان
مضمونا كالغصب والدين لا يكفي فتاوى قارئ الهداية اه وقد نقلناه في كتاب
الوكالة وكتاب الدهوى وكتاب الغصب وكتاب المداينات (ثم قال) ومن الثاني
ما اذا أذن المؤجر للمستأجر بالتعمير من الاجرة فلا بد من البيان وهي في أحكام
العمارة من العمادى استأجر بعيرا الى مكة فهو على المذهب دون الجحى ولو استعار
بعيرا فهو وعليهما كما في اجارة الولا نجمة اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) وفي
وكالة البزازية المستبضع لا يملك الابضاع ولا الايداع والابضاع المطلق كالوكالة
المقرونة بالمشيئة حتى اذا دفع اليه ألفا وقال له اشترى به ثوبا صح كما اذا قال
اشترى به أى ثوب شئت وكذلك لو دفع اليه بضاعة وأمره ان يشتري له ثوبا صح
والبضاعة كالضاربة الا ان المضارب يملك بيع ما اشتراه والمستبضع لا الا اذا كان
في قصده ما يعلم انه قصد الاسترباح أو نص على ذلك اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
وكتاب المضاربة (ثم قال) الاعارة كالاجارة تنفسخ بموت أحدهما كما في المنية
اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) القول للمودع في دعوى الرد والهلاك الا
اذا قال أمرتنى بدفعها الى فلان فدفعها اليه وكذب ربه في الأمر فالقول لربها
والمودع ضامن به عند أصحابنا خلافا لابن أبي ليلى كذا في آخر الودبعة من الاصل
لمحمد اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الدعوى (ثم قال) المودع اذا
قال لا أدري ايكما استودعنى وادعاهما رجلا ن وأبى ان يحلف لهما ولا بينة يعطيها
لهم انصفين ويضمن مثلها بينهما ما لانه أتلف ما استودع بجهله اه وقد نقلناه
في كتاب الدعوى (ثم قال) مات رجل وعليه دين وعنده ودبعة بغير عينها

في جميع ما ترك بين الغرماء وصاحب الوديعة بالخصص كذا في الاصل أيضا اه
 وقد نقلناه في كتاب المداينات وكتاب الوصايا والله سبحانه وتعالى أعلم اه
 (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحققة بكتاب الامانات (قال في
 القاعدة الاولى لاثواب الابالية مانصه) وأما الاقرار والوكالة فيصحبان بدونها
 وكذا الايداع والاعارة اه (ثم قال) وأما الضمان فهو ل يترب في شيء بمجرد
 النية من غير فعل فقولوا في المحرم اذ البس ثوبا الى ان قال وقالوا في المودع اذ البس
 ثوب الوديعة ثم نزع ومن نيته ان يعود الى لبسه لا يبرأ عن الضمان اه (ثم قال في
 القاعدة الثمانية الامور بمقاصدها من العاشر في شروط النية في الرابع ان
 لا يأتي عناق بين النية والمنوي مانصه) وامانة الخبائث في الوديعة فلم أرها صريحة
 لكن في الفتاوى الظهيرية من جنائيات الاحرام ان المودع اذا تعدى ثم أزال
 التعدى ومن نيته ان يعود اليه لا يزول التعدى اه (وقال في قاعدة الاصل العدم
 مانصه) ولذا قال في الكنز وان قال أخذت منك ألفا وديعة وهلك وقال
 أخذت ما غصب فهو ضمان ولو قال أعطيتها وديعة وقال غصبتها الا اه وقد
 نقلنا بقيته في كتاب الغصب (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة في المبحث
 الثالث العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط مانصه) وحين تأليف هذا
 المحل ورد على سؤال فيمن أجر طبيب السكر وفيه فصار أذن للمستأجر
 في استعماله فتلقت وقد جرى العرف في المطابخ بضمائمها على المستأجر فأجبت
 بان المعروف كالمشروط فصار كأنه صرح بضمائمها عليه والعارية اذا اشترط فيها
 الضمان على المستعير نصير مضمونة عندنا في رواية ذكره الزيلعي في العارية
 وجزم به في المحمودة ولم يقل في رواية لكن نقل بعده فرع البرازية عن الينابيع
 ثم قال أما الوديعة والعين الموجرة فلا يضمنان بحال اه وليكن في البرازية
 قال أعرفني هذا على انه ان ضاع فأنا ضامن له فأعاده فضاع لم يضمن اه وقد نقلنا
 ذلك في كتاب الاجارات أيضا (وقال في القاعدة الثمانية عشر لا ينسب الى ساكت
 قول مانصه) وفي عارية الخبائية الاعارة لا تنبت بالسكوت اه (وقال في القاعدة
 التاسعة عشر اذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحكم الى المباشر مانصه)
 وخرج عنها مسائل الاولى لودل المودع السارق على الوديعة طانه يضمن لترك الحفظ
 اه (وقال في الفن الثالث في أحكام النقد وما يتبع فيه وما لا يتبع مانصه)

ويتعين في الامانات اه (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من المحقوق ما نصه)
 وأما ماليس بالازم من العدة ودفع لا يتصف بالاسقاط كالكالة والعارية وقبول
 الوديعة اه (وقال في أحكام العدة ما نصه) وجائز لمن الجانبين الشركة الى
 أن قال والعارية والايداع اه (وقال في بحث القول في الملك ما نصه) وفي الهداية
 من النفقة لو أنفق المودع على أبوي المودع بلا اذنه واذن القاضي ضمنها ثم اذا ضمن
 لم يرجع عليها لانه لما ضمن ملكه بالضمن فظهر أنه كان متبرعا وذكرا ان يلى
 أنه بالضمن استند ملكه الى وقت التعدي فتبين انه تبرع بملكه فصار كما اذا قضى
 دين المودع بها اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الغصب وفي كتاب الطلاق (ثم قال)
 منها الغاصب اذا أودع العين ثم ملكه عند المودع ثم ضمن المالك الغاصب
 فلا رجوع له على المودع لانه ملكها بالضمن فصار مودعا مال نفسه اه وقد
 نقلنا بقيته في كتاب الغصب (ثم قال) * تنبيه * قد علمت ان الموصى له وان
 ملك المنفعة لا يؤثر وينبغي ان له الاعارة وأما المستأجر فيؤجر ويعبر ما لا يختلف
 باختلاف المستعمل والموقوف عليه السكنى لا يؤثر ويعبر والشافعية جعلوا لذلك
 أصلا وهو ان من ملك المنفعة ملك الاجارة والاعارة ومن ملك الانتفاع ملك
 الاعارة لا الاجارة ويحملون المستعير والموصى له بالمنفعة مالا للانتفاع فقط
 وهذا يخرج على قول الكرخي من أن العارية اباحة المنافع لامتلاكها والمذهب
 عندنا انها امتلاك المنافع بغير عوض فهي كالاجارة تملك المنافع وانما الاملاك
 المستعير الاجارة لانه ملك المنفعة بغير عوض فلا يملك أن يملكها بعوض ولانه
 لو ملك الاجارة ملك أكثر مما ملك فانه ملك المنفعة بغير عوض فيملكها نظير ما ملك
 ولانه لو ملكها لازم أحد الامرين الغير المجائزين لزوم العارية أو عدم لزوم الاجارة
 وهذا ان التعليق لا يشتمل ان الموقوف عليه والمستعير ومما سواء على الرابع فيملك
 الموقوف عليه السكنى المنفعة كالمستعير وقيل انما أبيع له الانتفاع وهو ضعيف
 بأن له الاعارة وقسمه في فتح القدير من الوقف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف
 ونقلنا بعضه في كتاب الاجارات وفي كتاب الوصية (وقال في أحكام السفر ما نصه)
 ويختص ركوب البحر بأحكام الى أن قال وضمن المودع لوسافر بها في البحر
 وكذا الوصى اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (وقال في فن الغنا ما نصه)
 * الوديعة * أي رجل ادعى وديعة فصدقه المدعى عليه ولم يأمره القاضي بالتسليم

اليه فقل اذا اقر الوارث بان المتروك وديعة وعلى الميت دين لم يصح اقراره ولو صدقه
 الغرماء فيقضى القاضى دين الميت ويرجع المذمى على الغرماء لتصدق بغيرهم وكذا
 في الاجارة والمضاربة والعارية والرهن اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى وكتاب
 الاقرار (ثم قال في فن الاغزام انصه) * العارية * أى مسمية بملك المنع بعد الطلب
 فقل اذا طلب السفينة في حجة البحر أو السيف ليقول به ظمناً أو الظئر بعد ما صار
 الصبي لا يأخذ الا ذريته أو فرس الغازي في دار الحرب أو عارية الرهن قبل قضاء
 الدين أى مودع ضمن بالهلاك فقل اذا ظهر مستحقه أى مودع لم يخالف وضمن
 فقل اذا أمر به دفعها الى بعض ذريته فدفعها اليه بعد موته اه (وقال في فن
 المذكور في بحث الغصب مانصه) أى مودع يضمن بلا تعد فقل مودع الغاصب
 اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (وقال في فن الحمل في بحث الوكالة مانصه) أراد
 الوكيل انه اذا أرسل المتاع للوكيل لا يضمن فالحيلة أن يأذن له في بعثه وكذا لو أراد
 الايداع يستأذنه أو يرسله الوكيل مع أجير له لان الاجير الواحد من عباله أو يرفع
 الوكيل الامر الى القاضى فيأذنه في ارسالها اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
 (وقال أخو المؤلف في تكملته لفن السادس فن القروق مانصه) * كتاب الوديعة *
 أنفق بعض المخططة المودعة ثم رده الى الباقي فهلك ضمن الباقي ولو لم يرد ضمن
 المأخوذ فقط والفرق ان المردود لم يخرج عن ملكه فخطئه يوجب الاستهلاك
 في الباقي بخلاف ما اذا لم يرد أخذت منك ألفى درهم ألفاً وديعة وألفاً غصباً
 وهلك الوديعة وهذه المغصوبة وقال رب المال بل المالك المغصوبة فالقول له
 ولو قال أودعني ألفاً وغصبتك ألفاً فهلك الوديعة وهذه المغصوبة فالقول للمقر
 والفرق انه في الاول أقرب بسبب الضمان وهو الاخذ ثم ادعى خروجه عنه وفي
 الثاني لم يقرب بالضمان وإنما أقرب بفعل الغير وهو الايداع اه وقد نقلناه في كتاب
 الدعوى وفي كتاب الاقرار وفي كتاب الغصب (ثم قال أخو المؤلف في التكملة
 المذكورة مانصه) * كتاب العارية * استعار دابة الى موضع لا يركب
 في الرجوع ولو استأجرها الى موضع له أن يركب والفرق ان رد المستعار على
 المستعير ورد المستأجر على صاحبه اه وقد نقلناه في كتاب الاجارات (ثم قال)
 للمستعير أن يعير الا اذا عين نفسه والفرق ان الاعارة مطالعة والمطابق يجري على
 اطلاقه وفي الثاني مقيدة فتبقى على التقيد ثم في المطابقة لو اركبها غيره تعين حتى

لو ركب هو بعد ضمن عند غفر الاسلام وقال خواهر زاده والسر حسي لا يضمن عملا
 بالاطلاق قال مجيبا الطالب اعارة الثور نعم فأخذته في غيبته من بيته فعطب
 لا يضمن ولو لم يزوجته ضمن والفرق ان اعارة الدواب لا تكون للنساء وقد
 وجد القامع للاجارة وهو وقعها استعار دابة الى مكان فجاوزه ثم ردها الى مكانها
 فهاكت ضمن ولو ركب الوديعه ثم ردها الى مكانها فهاكت لا يضمن والفرق
 ان يدا المودع كيد ولا كذلك المستعير والله الموفق اه (وقال المؤلف في كتاب
 الوقف) كل من بنى في أرض غيره بأمره فالبناء ملكه ولو بنى لنفسه بلا أمره
 فهو له وله رفعه الا أن يضر بالارض وأما البناء في أرض الوقف الخ اه فراجعه
 وقد نقلناه في كتاب الغصب (وقال أيضا في كتاب الوقف مانصه) واذا قلنا
 بتضمن الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى التمهيد بل يرجع عليهم بما دفعه
 لكونهم قبضوا ما لا يستحقونه أولا لم أره صريحا لكن نقلوا في باب النفقات ان
 مودع الغائب اذا أنفق الوديعه على أبوي المودع بغير اذنه واذن القاضي فانه يضمن
 واذا ضمن لا يرجع عليهم لانه لما ضمن تبين ان المدفوع ملكه لاستئذنه ملكه الى
 وقت التعدي كما في الهدية وغيرها اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال
 أيضا في كتاب الوقف مانصه) وكذا لا يرد ما اذا أذن القاضي بالدفع الى زوجة
 الغائب فلما حضر حدد النكاح وحلف فانه ذكر في العتبية ان شاء ضمن المرأة وان
 شاء ضمن الدافع ويرجع هو على المرأة اه لانه غيره مع ذلك وقت الدفع وانما ظهر
 الخطأ في الاذن وانما دفع بناء على صحة اذن القاضي فكان له الرجوع عليهم لانه
 وان ملك المدفوع بالضمنان فليس بمتمتع به اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
 (وقال في كتاب البيوع في بحث الاعتبار للعنى لا اللفاظ مانصه) وخرج عن هذا
 الاصل مسائل منها لا تنعقد الهبة بالبيع بلائمن ولا العارية بالاجارة بلاجرة اه
 (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرور لا يوجب الرجوع الا في ثلاث مانصه)
 الثالثة أن يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع كالوديعه والاجارة حتى
 لوهاكت الوديعه أو العيين المستأجرة ثم استحققت ضمن المودع والمستأجر فانهما
 يرجعان على الدافع بما ضمناه وكذا ما كان بعينه وفي العارية والهبة لا رجوع
 لان القبض كان لنفسه وتماه في الخيانة من فصل الغرور من البيوع اه وقد
 نقلناه في كتاب الاجارة وفي كتاب الهبة (وقال في كتاب القضاء مانصه) لا يختلف

القاضي على حق مجهول الى أن قال الا في مسائل الى أن قال الثالثة اذا ادعى المودع على المودع خيانة مطلقة فانه يحلفه كما في القنية اه (وقال فيه أيضا) اذا ادعى رجلان كل منهما على ذي اليد استحقاق ما في يده فأقر لاحدهما وأنكر الآخر لم يستحلف للمنكر منهما الا في ثلاثة دعوى الغصب والايديع والاعارة فانه يستحلف للمنكر بعد اقراره لاحدهما كما في الخيانة مفصلا اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (وقال فيه أيضا) المجتهلة في المنكوححة تمنع الصحة الى أن قال وفي الاستحلاف تتمعه الا في ست هذه الثلاثة ودعوى خيانة مبهمة على المودع اه (وقال في كتاب الوكالة مانصه) بعث المديون المال على يد رسول فهلك فان كان رسول الدائن هلك عليه وان كان رسول المديون هلك عليه وقول الدائن ابعث بها مع فلان ليس رسالة منه فاذا هلك هلك على المديون بخلاف قوله ادفعها الى فلان فانه ارسال فاذا هلك هلك على الدائن ويبرأه في شرح المنظومة اه (وقال في كتاب الوكالة أيضا مانصه) الشيء الغرض الى اثنين لا يملكه أحدهما كالوكيلين والمضاربين والوصيين والناظرين والقاضيين والمحكمين والمودعين الخ اه (ثم قال فيه أيضا مانصه) الوكيل لا يكون وكيلًا قبل العلم بالوكالة الا في مسألة ما اذا علم المشتري بالوكالة ولم يعلم الوكيل البائع بالوكالة كما في النزاية وفي مسألة ما اذا أمر المودع المودع بدفعها الى فلان فدفعها له ولم يعلم بكونه وكيلًا وهي في الخيانة بخلاف ما اذا وكل رجلا بقبضها ولم يعلم المودع أو المودع والوكيل معا بالوكالة فدفعها له فان المسالك مخير في تضمين أيهما شاء اذا هلكت وهي في الخيانة أيضا اه (وقال في كتاب الصلح مانصه) الصلح عقد يرفع النزاع فلا يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك اذ لا نزاع اه (وقال في كتاب المداينات) عند رجل وديعة وللمودع عليه دين من جنس الوديعة لم تصرف صا صا بالدين حتى يجتمع أي الدائن والمودع وبعد الاجتماع لا يصير ذلك قصاصا ما لم يحدث فيه قبضا وان في يده يكفي الاجتماع بلا قبض وبقبض وتوقع المقاصة اه (وقال فيه أيضا) آجرتك بغير شيء فاسدة لاعارية اه (وقال في كتاب الاجارة) لا ضمان على المحامي والشيابي الا بما يضمن به المودع اه (وقال في كتاب الحجر مانصه) الصبي المجبور عليه مؤاخذا بفعاله فيضمن ما أتلفه من المال واذا قتل فالدية على عاقلته الا في مسائل لو أتلف ما اقترضه وما أودع عنده بلا اذن وليه

وما أغبرله وما بيع منه بلاذن ويستثنى من ايداعه ما اذا أودع صبي محجور مثله وهي ملك غيره مما للمالك تضمن الدافع أو لاخذ قال في جامع الفصولين وهي من مثلكلات ايداع الصبي قلت لا اشكال لانه انما لم يضمنها الصبي للتسليم من مال كها وهما لم يوجد كما لا يخفى اهـ وقد نقلنا بعضه في كتاب الغصب وفي كتاب المجنات (وقال في كتاب الغصب) لا يجوز التصرف في مال غيره بغير اذنه ولا ولاية الا في مسائل الى ان قال الثانية اذا انفق المودع على أبوى المودع بغير اذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأى القاضى لم يضمن استفسانا اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال فيه أيضا) والعقار لا يضمن الا في مسائل اذا جهده المودع الخ (وقال فيه أيضا) لا يجوز دخول بيت انسان الا باذنه الا في الغزو وكفى منية المفتى وفيما اذا سقط ثوبه في بيت غيره وخاف لو أعلمه أخذه كفى الوديعة اهـ (يقول جامعه) وقوله كفى الوديعة أى كفى يجوز له دخول بيت المودع بغير اذنه اذا ذكرها اهـ من الشرح وقد نقلناه في كتاب المحظر (وقال في كتاب الوصايا) تبرع المريض في مرض موته انما ينفذ من الثلث عند عدم الحاجة الا في تبرعه بالمنافع فانه نافذ من جميع المال كذا في الفتاوى الصغرى وظاهر ما في تلخيص الجامع الكبير من الوصايا يخالفه وصورها الزيلعي في كتاب الغصب بان المريض اعار من أجنبي والمنصوص عليه أنه اذا أجر بأقل من أجر المثل فانه ينفذ من الجميع وقال الطرسوسى انها خالفت القواعد وليس كما قال فان الاعارة والاجارة يطلان بموته فلا ضرر على الورثة بعدمونه لانفساخ وفي حياته لا ملك لهم فافهم اهـ وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال في كتاب الفرائض) الارث يجري في الاعيان وأما المحقوق فنهى ما لا يجري فيه كحق الشفعة الى ان قال والوكالات والعواري والودائع لا تورث اهـ (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب الحجر والمأذون) *

المحجور عليه بالسفاهة على قوله المفتى به كالمصغر في جميع أحكامه الا في النكاح والطلاق والعتاق والاستيلاء والتدبير ووجوب الزكاة وال الحج والعبادات وزوال ولاية أبيه وجدّه وفي صحة اقراره بالعقوبات وفي الانفاق وفي

صحة وصاياه بالقرب من الثالث فهو كالبايع في هذه وحكمه كالعبد في الكفارة فلا
 يكفر الا بالصوم حتى لو اعتق عن كفارة ظهاره صح أى صح العتق ونفذ ولا يجزئه
 عنها ويصوم لمساومه في شرح منظومة ابن وهبان وأما اقراره ففي التتارخانية
 انه صحيح عند أبي حنيفة لا عندهما اه يعنى بناء على الحجر بالسفاه الصبي المحجور
 عليه مؤاخذة بما له فيضمن ما تلفه من المال واذا قبل فالدية على عاقلة الا في
 مسائل لو تلف ما اقترضه وما أودع عنده بلاذن وليه وما أعير له وما بيع منه
 بلاذن ويستثنى من ايداعه ما اذا أودع صبي محجور مثله وهى ملك غيرهما
 فلما ملك تضمن الدافع أو لاخذ قال في جامع الفصولين وهى من مشكلات
 ايداع الصبي قلت لا اشكال لانه انما يضمنها الصبي للتسليط من مال كها وهذا
 لم يوجد كما لا يخفى اه وقد نقلناه في كتاب الامانات وكتاب الغصب وكتاب المجنوبات
 (ثم قال) الاذن في الاجارة اذن في التجارة وعكسه كذا في السراجية لا يصح
 الاذن للآبق والمغصوب المحجود ولا بينة ولا يصير محجورا بها على الصحيح اذن
 لعبد له ولم يعلم لا يكون اذنا الا اذا قال بايعوا عبدى فاني قد اذنت له في التجارة
 فبايعوه وهو لا يعلم بخلاف ما اذا قال بايعوا ابني اذا قال له آجر نفسك ولم يقل من
 فلان أو قال بيع ثوبي ولم يقل من فلان كان اذنا بالتجارة كذا في المخاضية والامر
 بالشراء كذلك كذا في الولو المجبة فلو قال اشتر ثوبا ولم يقل من فلان ولا لبس كان
 اذنا وهى حادثة القتوى فليحفظ الاذن بالتجارة لا يقبل التخصيص الا اذا كان
 الاذن مضاربا في نوع واحد فاذن لعبد المضاربة فانه يكون مأذونا في ذلك النوع
 خاصة وقال السرخسى الاصح عندى التعميم كافي الظهيرية اه وقد نقلناه في كتاب
 المضاربة (ثم قال) اذا رأى المولى عبده يبيع ويشترى فسكت كان مأذونا
 اذا كان المولى قاضيا كافي الظهيرية السفهية اذا زوجت نفسها من كفؤ صح
 فان قصرت عن مهر مثلها كان للاولياء الاعتراض ولو اختلعت من زوجها على
 مال وقع ولا يلزمها ولا يصح اقرار السفهية ولا الاشهاد عليه اه وقد نقلناه هذه
 المسائل في أبوابها من كتاب النكاح وكتاب الطلاق وكتاب الاقرار وكتاب الشهادات
 وقوله وقع أى ويكون رجعا كافي شرحها (ثم قال) ولو دفع الوصى المال الى

اليتيم بعد بلوغه سفها ضمه ولولم يحجر عليه اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) ولو حجر القاضي على سفه فأطلقه أخرجنا إطلاقه لان الحجر ليس بقضاء ولا يجوز ثالث تنفيذ الحجر الاول خلافا للخصاف ووقف المحجور عليه بالسفه باطل واختلفوا فيما اذا وقف باذن القاضي فصححه البلخي وأبطله أبو القاسم اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) ولا يصير السفه محجورا عليه بالسفه عند الثاني فلا بد من حجر القاضي ولا يرتفع عنه الحجر بالرشد ولا بد من اطلاق القاضي خلافا لمحمد فيهما ولا يشترط حضرته لصحة الحجر عليه كما في خزنة المفتين ووقعت حادثة حجر القاضي على سفه ثم ادعى الرشد وادعى خصمه بقاءه على السفه وبرهنا فلم أرفيه نقلا صريحا وينبغي تقديم بينة البقاء على السفه لما في المحيط من الحجر الظاهر زوال السفه لان عقله بمنعه منه ذكره في دلائل أبي يوسف على ان السفه لا ينحجر الا بحجر القاضي وقال الزياطي وغيره في باب التحالف اذا اختلف الزوجان في المهر قضى لمن برهن فان برهنا فنشهد له مهر المثل لم تقبل بينته لانها للآيات فكل بينة شهد لها الظاهر لم تقبل وهنا بينة زوال السفه شهد لها الظاهر فلم تقبل اه وقد نقلناه في كتاب الشهادات والدعوى وفي كتاب النكاح (ثم قال) المأذون اذا لحقه دين يتعلق بكسبه ورقبه الا اذا كان أجيرا في البيع والشراء كما في اجارة منية المتي اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) العبد المأذون المدين اذا أوصى به سيده لرجل ثم مات ولم يحجز الغريم كان ماله كالوصى له اذا كان يخرج من الثلث ويملكه كما يملكه الوارث والدين في رقبته ولو وهبه في صحته قلل الغريم ابطالها وبيعه القاضي ففاضل عن ثمنه فللواهب كذا في خزنة المفتين من الوصايا اه وقد نقلناه في كتاب الهبة وكتاب الوصايا (ثم قال) المأذون لا يكون مأذونا قبل العلم به الا في مسألة ما اذا قال المولى لاهل السوق بايعوا عبدى ولم يعلم العبد والله سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحققة بكتاب الحجر والاذن (قال المؤلف في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) السبب السابع النقص فانه نوع من المشقة فناسب التخفيف فن ذلك عدم تكليف الصبي والمجنون ففوض أمر أموالهما الى الولى اه (وقال في نبيه يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام وهذا مقيد لوقولهم الضرر لا يزال بثله وعليه فروع مانصه) ومنها جواز الحجر على البالغ العاقل المحر عند أبي حنيفة رحمه الله

سبحانه وتعالى في ثلاث المفتي المساجن والطبيب المجاهر والمكاري المفلس دفعا
 للضرر العام ومنها جوازها على السفينة عندهما وعليه القنوي لدفع الضرر العام
 ومنها بيع مال المدينون المحبوس عندهما القضاء دينه دفعا للضرر عن الغرماء وهو
 المعتمد اه وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب القضاء أيضا (وقال في آخر القاعدة
 الرابعة التابع تابع مانصه) * فائدة * ظفرت بمسئلتين يغتفر في الابتداء ما لا يغتفر
 في الانتهاء عكس القاعدة المشهورة الى أن قال الثانية لو أبق المأذون انجح ولو أذن
 للأبق صح كافي القضاء من المعراج وقيد قاضي خان بما في يده اه (وقال
 في القامدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) ولو رأى القاضي
 الصبي أو المعتوه أو عبدهما يبيع ويشترى فسكت لا يكون اذنا في التجارة اه
 (ثم قال) واذ رأى عبده يبيع عبثا من أعيان المالك فسكت لم يكن اذنا ذكره
 الزيلعي في المأذون اه (ثم قال) ونخرج عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون
 السكوت فيها رضاء كالنطق الى أن قال السادسة عشر سكوت المولى حين رأى
 عبده يبيع ويشترى اذن في التجارة السابعة عشر لو حلف المولى لا يأذن له فسكت
 حث في ظاهر الرواية اه (يقول جامعهم) وقوله فسكت أي حين رأى يبيع
 ويشترى كافي شرحها وقد نقلنا ما في كتاب الايمان (ثم قال) الثامنة والعشرون
 سكوت ولي الصبي العاقل اذ ارآه يبيع ويشترى اذن اه (وقال في القامدة
 السادسة عشر الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة مانصه) ضابط المولى قد
 يكون وليا في المال والنكاح وهو الاب والمجد وقد يكون وليا في النكاح فقط وهو
 سائر العصبات والام وذوو الارحام وقد يكون في المال فقط وهو الوصي الاجنبي
 فظاهر كلام المشايخ أنها مراتب الاولى ولاية الاب والمجد وهي وصف ذاتي لهما
 ونقل ابن السبكي الاجماع على أنهما لو عزلأنفسهما لم ينزلأه اه وقد نقلنا ذلك
 في كتاب النكاح أيضا (وقال في الفن الثالث في أحكام النامى مانصه) والثالث
 الجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وأنه يكون عذرا ويلحق به جهل الشيع
 وجهل الامة بالاعتناق وجهل البكر بنكاح المولى وجهل الوكيل والمأذون
 بالاطلاق وضده اه (ثم قال في أحكام المديان) وقيل قوله في الهدية والأذن
 اه وقد نقلنا ما في المحظر أيضا (ثم قال) والحجر عليه في الاقوال كلها الا في
 الافعال فيضمن ما تلفه الا في مسائل ذكرناها في النوع الثاني من الفوائد في الحجر

اه وقال وفي الماتنط ولا تصح خصومة الصبي الا أن يكون مأذونا بالخصومة اه
 وقد نقلناها في كتاب القضاء (ثم قال) ولو كان مأذونا فبإع فوجد المشتري به
 عيبا لا يحلفه حتى يدرك كما في العدة اه وقد نقلناها في كتاب البيوع أيضا
 وفي كتاب القضاء (ثم قال) ولو ادعى على صبي محجور ولا يئنه له لا يحضره الى
 باب القضاغى لانه لو حلف فنكل لا يقضى عليه كذا في العدة اه وقد نقلناها
 في كتاب القضاء أيضا (ثم قال) وتتوقف عقوده المترددة بين النفع والضرر
 على اجازة وليه ويصح قبضه للهبة ولا يتوقف من أقواله ما تحض ضررا ومنه
 اقراره واستقرضه لو محجور الا لو مأذونا وكفالاته باطلة ولو عن أبيه وصحت له
 وعنه مطلقا اه وقد نقلناها في كتاب الكفالة أيضا ونقلنا بعضها في كتاب الهبة
 (وقال في أحكام العبيد مانصه) ولا ينفذ اقراره بمال مأذونا كان أو مكاتب
 الاباذن مولا الا اذا أقر المأذون بما في يده ولو بعد حجه وكذا اقراره بجناية
 موجبة للدفع أو الغداء غير صحيح بخلافه بمحد أو قود اه وقد نقلناه في كتاب
 الاقرار وفي كتاب الجنائيات وفي كتاب الحدود (ثم قال) ولا تصح كفالاته حالة
 الاباذن سيده اه ونقلناها في كتاب الكفالة (ثم قال) ويباع في دينه اه (ثم
 قال) ولا تسمع الدعوى والشهادة عليه بالبحضور سيده ولا يحبس في دين اه
 وقد نقلناها في كتاب القضاء (ثم قال) واعتاقه باطل الى ان قال وكذا وصيته
 وهبته وصدقته وتبرعه الا هدايا السر من المأذون والمحاباة اليسيرة منه اه
 وقد نقلناها في كتاب الهبة أيضا (وقال في أحكام الانثى مانصه) وتزيد في أسباب
 البلوغ بالمحض والحمل اه (وقال في أحكام المحارم مانصه) واختص الاب
 والمجدب بأحكام منها ولاية المال فلا ولاية للام في مال الصغير الا لحفظ وشراء
 ما لا بد للصغير منه اه (ثم قال) *فائدة* يترتب على النسب اثنتا عشر حكما الى ان
 قال وولاية المال اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) قال في فتح القدير
 الملك قدرة يثبتها الشارع ابتداء على التصرف فخرج نحو الوكيل اه وينبغي
 ان يقال الا مانع كالحجور عليه فانه مالك ولا قدرة له على التصرف اه (وقال)
 في بحث ما افرق فيه الخيض والنفاس مانصه) ويكون به البلوغ والاستبراء دون
 النفاس اه (يقول جامعه) أى فان البلوغ في صورة النفاس مضاف الى الحمل
 لا الى النفاس وقد نقلناه في كتاب الطهارة (وقال في آخر الفرق والمجمع مانصه)

«فائدة في الفسق لا يمنع أهلية الشهادة والقضاء والامرة والسلطنة والامامة
 والولاية في مال الولد والتولية على الاوقاف ولا تحل توليته كما كتبناه في الشرح
 واذا فسق لا ينعزل وانما يستحقه به في انه يجب عزله أو يحسن عزله الا بال
 السفه فانه لا ولاية له على مال ولده كما في وصايا الخانية وقست عليه النظر فلا
 نظره في الوقف وان كان ابن الواف المشروطه لان تصرفه لنفسه لا ينفذ
 فكيف يتصرف في ملك غيره ولا يؤمن على ماله ولهذا لا يدفع الزكاة بنفسه ولا
 ينفق على نفسه كما ذكره في محله فكيف يؤمن على مال الوقف اه وقد نقلنا
 بقيته في كتاب الوقف وكتاب الشهادات (ثم قال بعد ذلك مانصه) ثم اعلم ان السفه
 لا يستلزم الفسق لما في الذخيرة من الحجر السفه المبذر المضيع لماله سواء كان
 في الشربان جمع أهل الشرب والفسقة في داره ويطعمهم ويسقيهم ويسرف
 في النفقة ويفتح باب الجائرة والعطاء عليهم أو في الخمر بأن يصرف ماله في بناء
 المساجد واشياء ذلك فيحجر عليه القاضي صيانة لماله اه وذكر الزبلي ان
 السفه من عاداته التبذير والاسراف في النفقة بأن يتصرف تصرفا للعرض
 أو لغرض لا يبعد العقل من أهل الديانة غرضاً مثل دفع المال الى المغني والالعاب
 وشراء الحمام لطيارة بمن غال والغبن في التجارات من غير محجة وأصل المسامحات
 في التصرفات من البر والاحسان مشروع والاسراف حرام كالاسراف في الطعام
 والشراب اه والغفلة من أسباب الحجر عندهم ايضا والغافل من ليس بفاسد
 ولا يصدده لكن لا يهتدي الى التصرفات الراجحة فيغيب في البياعات لسلامة قلبه
 ذكره الزبلي رحمه الله تعالى ايضا ولم أر حكم شهادة السفه ولا شك انه ان كان
 مضيعا لماله في الشرفه وفاسق لا تقبل شهادته وان كان في الخير تقبل وان كان
 مغفلا لا تقبل شهادته لكن هل المراد بالمغفل في الشهادة المغفل في الحجر قال في
 الخانية ومن اشتدت غفلته لا تقبل شهادته اه وفي المغرب رجل مغفل على
 اسم المغفل من التغفيل وهو الذي لا فطنة له اه وفي المصباح الغفلة غيبة
 الشيء عن بال الانسان وعدم تذكره اه والظاهر ان المغفل في الحجر غره في
 الشهادة وهو انه في الحجر من لا يهتدي الى التصرف الراجح وفي الشهادة من لا يتذكر
 ما رآه أو سمعه ولا قدرته على ضبط المشهود به اه وقد نقلناه في كتاب الشهادات
 (وقال أخو المؤلف في تكملته للفن السادس فن الفروق في كتاب الدعوى)

ما نصه (ادعى عبد الله يد عبد أو ديناً أو شراءاً فاعبد خصم الا ان يقر المدعى انه
 محجور والفرق انه اذا كان محجوراً فلا يذله وان كان مأذوناً له يذاه وقد نقلناه
 في كتاب الدعوى (وقال المؤلف في الفن الثاني أول كتاب الزكاة مانصه) الفقيه
 لا يكون غنياً بكتبه المحتاج اليها الا في دين العباد فتماع لقضاء الدين كذا في
 منظومة ابن وهبان اه وقد نقلناه في كتاب القضاء وفي كتاب المداينات (وقال
 في كتاب العتق مانصه) المدبر اذا خرج من الثلث فانه لاسماية عليه الا اذا كان
 السيد سفيهاً وقت التدبير فانه يسعى في قيمته مدبراً كما في الخاتمة من المحرر وفيما اذا
 قتل سيده كما في شرحنا اه وقد نقلناه في كتاب المجانيات (وقال في كتاب الشركة)
 ولو اختلف المولى مع غرماء العبد فالقول لهم اه (وقال أول كتاب البيوع
 في بحث أحكام الحمل مانصه) هو تابع لأمه في أحكام العتق الى ان قال وفي الدين
 فبيع مع أمه للدين اه (يقول جامعه) أى اذا كانت مأذونة مديونة (وقال
 في كتاب البيوع في بحث العبرة للمعنى لا اللفاظ مانصه) ولو قال لعبد ان أدبت
 الى ألف فأنت حر كان اذناؤه في التجارة وتعلق عتقه بالاداء نظر للمعنى لا كتابة
 فاسدة اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال أيضاً في كتاب البيوع مانصه) من
 باع أو اشترى أو أجر ملك الاقالة الا في مسائل اشترى الوصى من مديون الميت داراً
 بعشرين وقيمتها خمسون لم تصح الاقالة اشترى المأذون غلاماً بألف وقيمتها ثلاثة
 آلاف لم يصح ولا يملك الرد بالعيب ويملكه بخيار شرماً أو رؤية اه وقد
 نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال أيضاً في كتاب البيوع مانصه) لا تصح الاجازة
 بعد هلاك العين الا في الاقامة وفي اجازة الغرماء يبيع المأذون المديون بعد هلاك
 الثمن (ثم قال أيضاً في كتاب البيوع مانصه) الربا حرام الا في مسائل الى ان قال
 وبين المولى وعبد اه (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرور مانصه) واذا
 قال لاهل السوق بايعوا ابني فاني أذنت له في التجارة فظهر انه ابن غيره رجعوا
 عليه للغرور وكذا اذا قال بايعوا عبدى فقد أذنت له فبايعوه ولمحقه دين فظهر
 انه عبد الغير رجعوا عليه اذا كان الاب حراً والاف بعد العتق وكذا اذا ظهر حراً
 أو مدبراً أو مكاتباً ولا بد في الرجوع من اضافته اليه والامر بمبايعته كذا في
 مأذون السراج الوهاج اه (وقال في كتاب القضاء مانصه) كل من قبل قوله
 فعليه اليمين الا في مسائل عشرة في القنية الى ان قال وفي قول العبد البائع أنا مأذون

اه (ثم قال فيه أيضا مانصه) البقاء أسهل من الابتداء الا في مسئلتين الى ان
 قال الثانية الاذن لا لا بقی صحیح واذا أبى المأذون صار محجورا عليه ذكره الزيلعي
 في القضاء اه (وقال فيه أيضا مانصه) أمين القاضى كالقاضى لعهده عليه
 بخلاف الوصى فانه تلحقه العهدة ولو كان وصى القاضى فبين وصى القاضى
 وأمينه فرق من هذه ومن أخرى هي ان القاضى محجور عن التصرف في مال
 اليتيم مع وجود وصى له ولو كان منصوب القاضى بخلافه مع أمينه وهو من يقول
 له القاضى جعلتك أميناً في بيع هذا العبد واختلافه وافياً اذا قال بعهده هذا
 العبد ولم يزد والاصح انه أمينه فلا تلحقه عهدة وقد أوضحناه في شرح الكنتز وصحح
 البرازي من الوكالة انه تلحقه العهدة فليراجع اه وقد نقلناه في كتاب
 الوصايا (ثم قال أيضا مانصه) القاضى اذا قضى في مجتهد فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل
 الى ان قال أو المحكم بمحجور سفيه اه (ثم قال) أو بعدم تصرف المراه في مالها بغير
 اذن زوجها لم ينفذ اه (ثم قال في كتاب القضاء أيضا مانصه) لا يمين على الصبي
 في الدعاوى ولو كان محجورا لا يحضره القاضى لسماعها ويحلف العبد ولو محجورا
 ويقضى بشكواه ويؤاخذ به بعد العتق اه (وقال في كتاب الوكالة مانصه)
 وكيل الاب في مال ابنه كالاب الا في مسئلتين من بيع الولولة الجبة اذا باع وكيل
 الاب لابنه لم يجز بخلاف الاب اذا باع من ابنه وفيما اذا باع مال أحد الابنين من
 الآخر يجوز بخلاف وكيله اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال في كتاب
 الامانات مانصه) الامانات تنقلب مضمونة بموت عن تجهيل الا في ثلاث الى ان قال
 وزدت عليها مسائل الى ان قال السادسة اذا مات الصبي مجهولاً لما أودع عنده
 محجوراً اه (وقال في كتاب الوصايا) وصى العاضى كوصى الميت الا في مسائل الى
 ان قال الثامنة وصى القاضى اذا جعل وصياً عنده موته لا يصير لثاني وصياً بخلاف
 وصى الميت كما في اليتيمة وفي الخزانة وصى وصى القاضى كوصيه اذا كانت الوصية
 عامة اه وبه يحصل التوفيق اه (يقول جامعه) وقوله كوصيه أى كوصى الميت كما
 في شرحها (ثم قال فيه أيضا) الوصى يملك الا بصا سواء كان وصى الميت أو القاضى
 منها كما في الخاتمة اه (وقال) في كتاب الفرائض المجدد كالاب الا في إحدى
 عشرة مسألة الى ان قال الخامسة لومات وترك أولاد أصغارا ومالاً فالولاية للاب
 وهو كوصى الميت بخلاف الجد اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال فيه أيضا)

المجد الفاسد من ذوى الارحام وليس كاب الاب فلا يلى الانكاح مع العصبات ولا يملك التصرف فى مال الصغير اه وقد نقلناه فى كتاب الوصايا (قال صاحب الاشياء)

* (كتاب الشفعة) *

هى بيع فى جميع الاحكام الا فى ضمان الغرور والجبر فلو استحق المبيع بعد البناء فلا رجوع للمشتري على الشفيع كالموهوب له والمالك القديم واستيلاد الاب بخلاف البائع اه وقد نقلناه فى كتاب الكفالة وكتاب الهبة (يقول جامعهم) وقوله فلا رجوع للمشتري المخ صوابه العكس كما فى شرحها (ثم قال) فروية المشتري ورضاه بالعيب لا يظهروا حق الشفيع كالا جمل وبردها على البائع لا تسلم للمشتري ودلت المسئلة على الفسخ دون التحول قال الاسديجابي والتحويل أصح والابطال به اه وقد نقلناه فى كتاب البيوع (ثم قال) المعلوم لا يؤخر للوهوم فلو قطع بمنى رجلاين فحضر أحدهما اقض له وللاخر نصف الدية ولو حضر أحد الشفيعين قضى له بكلاهما كذا فى جنائيات شرح المجمع اه وقد نقلناه فى كتاب الجنائيات (ثم قال) باع ما فى اجارة الغير وهو شفعيها فان أجاز البيع أخذها بالشفعة والابطال الاجارة ان ردّها كذا فى الولوالجية اه وقد نقلناه فى كتاب البيوع وكتاب الاجارة (ثم قال) الاب اذا اشترى دار لابنه الصغير وكان شفيعها كان له الاخذ بها والوصى كالأب اه وقد نقلناه فى كتاب الوصايا (ثم قال) اذا كانت دار الشفيع ملازقة لبعض المبيع كان له الشفعة فيما لازقه فقط وان كان فيه تقرييق الصفقة الفتوى على جواز بيع دور مكية ووجوب الشفعة فيها اه وقد نقلناه فى كتاب البيوع (ثم قال) يصح الطلب من الوكيل بالشراء ان لم يسلم أى الدار الى موكله فان سلم لم يصح وبطلت وهو المختار والتسليم من الشفيع له صحيح مطلقا اه وقد نقلناه فى كتاب الوكالة (ثم قال) سمع بالبيع فى طريق مكية يطلب طلب المواثبة ثم يشهد ان قدر والا وكل أو كتب كتابا وأرسله والابطال تسليم الجار مع الشريك صحيح حتى لو أسلم الشريك لم يأخذ الجار سلام الشفيع على المشتري لا يبطلها هو المختار الا براء العام من الشفيع يبطلها قضاء مطلقا ولا يبطلها ديانة ان لم يعلم بها اذا صنع المشتري البناء فجاء الشفيع فهو مخير ان شاء اعطاه ما زاد الصنع وان شاء ترك كذا فى الولوالجية وفيه نظر اخر الشفيع الجار الطلب لكون القضاى

ابراهيم ومعدنور وكذا لو طالب من القاضي احضاره فامتنع فاخر اليهودي
 اذا سمع بالبيع يوم السبت فلم يطلب لم يكن عذرا تعليق ابطالها بالشرط جائز
 أنكر المشتري طلب الشفعة حين علم فالقول له مع يمينه على نفى العلم ادعى الشفيع
 على المشتري انه احتمال لابطالها يخلف فان نكل فله الشفعة وفي منظومة ابن
 وهبان خلافة اشترى الاب لابنه الصغير ثم اختلف مع الشفيع في مقدار الثمن
 فالقول للاب بلا يمين اه وقد نقلناه هذه المسائل في كتاب الدعوى (ثم قال) هبة
 بعض الثمن تظهر في حق الشفيع الا اذا كانت بعد القبض اه وقد نقلناه في كتاب
 الهبة وكتاب البيوع (ثم قال) حط الوكيل بالبيع لا يلحق فلا يظهر في حق
 الشفعة اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة وفي كتاب البيوع (ثم قال) له دعوى
 في رقة الدار وشفعة فيها يقول هذه الدار داري وأنا أدعيها فان وصلت الي والافأنا
 على شفعتي فيها اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الدعوى (ثم قال) استولى الشفيع
 عليها بلا قضاء ان اعمد قول عالم لا يكون ظالما والا كان ظالما وفي جنائيات
 الملقط وعن أبي حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى أشياء على عدد الرؤس العقل
 والشفعة وأجرة القسام والطريق اذا اختلفوا فيه والله سبحانه وتعالى أعلم اه
 وقد نقلناه في كتاب الجنائيات وكتاب القسمة (يقول جامعه) وهذه هي
 المسائل المجموعة للمحققة بكتاب الشفعة (قال المؤلف في خاتمة فيها فوائد في تلك
 القاعدة أعني البقين لا يزول بالشك الى أن قال في الفائدة الثالثة في الاستصحاب
 مانصه) ومما فرغ عليه الشقص اذا بيع من الدار وطلب الشريك الشفعة فأنكر
 المشتري ملك الطالب فيما في يده فالقول له ولا شفعة له الا بيمينه اه (وقال
 في القاعدة الثمانية عشر لا ينسب الى ساكت قول) ونخرج عن هذه القاعدة
 مسائل يكون السكوت فيها رضاء كالناطق الى أن قال الخامسة عشر سكوت
 الشفيع حين علم بالبيع اه (قال في الفن الثالث في أحكام النكاح)
 مانصه) والثالث الجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وانه يكون عذرا ويلحق به
 جهل الشفيع اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب العتق (يقول جامعه)
 وقوله ويلحق به أي بالجهل الذي يكون عذرا جهل الشفيع بالبيع فانه يكون
 عذرا في عدم سقوط الشفعة اذا البيع قد يخفى كذا في شرحها (وقال في بحث
 ما قبل الاسقاط من المحقوق مانصه) وصرحوا بأن حق الشفعة يسقط بالاسقاط

اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) الثانية لا يدخل في ملك الانسان شئ
 بغير اختياره الا الارث اتفاقا الى أن قال والشفيع اذا تملك بالشفعة دخل الثمن
 في ملك المأخوذ منه جبرا اه (ثم قال) الرابعة عشر تملك العقار للشفيع بالاخذ
 بالتراضي أو بقضاء القاضى فقبلهما الاملاك فلا تورث عنه لومات وتبطل اذا باع
 ما يشفع به اه وقد نقلناه في كتاب الفرائض (وقال في بحث القول في الدين
 مانصه) * فائدة * الاولى ليس في الشرع دين لا يكون الا حالا الارأس مال السلم
 الى أن قال وما أخذ به الشفيع العقار اه وقد نقلنا بقيته في كتاب البيوع وكتاب
 المداينات (وقال في بحث ما افترق فيه البيع الفاسد والصحيح مانصه) ولا شفعة
 فيه بخلاف الصحيح اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال آخر فن الفرق والجمع
 مانصه) * فائدة * اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن
 بالكسر بطل المتضمن بالفتح الى أن قال وخرج عنها ما ذكره في البيوع الى أن قال
 وما ذكره في الشفعة لوصالح الشفيع بمال لم يصح لـ لكن كان اسقاطا للشفعة مع
 ان المتضمن للاسقاط صلحه وقد بطل ولم يبطل ما في ضمنه وقالوا لو باع شفيعه بمال
 لم يصح وسقطت فقد بطل المتضمن ولم يبطل المتضمن اه وقد نقلنا بعضه في كتاب
 الصلح وفي كتاب البيوع (ثم قال) وقالوا الكفالة بالنفس بمنزلة الشفعة على
 الصحيح فلا يجب المال وتسقط اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (وقال في فن
 الاغاز في بحث الصلح مانصه) أى صلح لو وقع فانه يبطل حق المصالح ويرد الخصم
 البذل اليه فقل الصلح عن الشفعة اه وقد نقلناه في كتاب الصلح (ثم قال
 أيضا في فن الاغاز مانصه) * الشفعة * أى * مشترس له الشفيع ولم تبطل فقل هو
 الوكيل بالشراء اه (ثم قال في فن الحيل مانصه) * العشرون في الشفعة * الحيلة أن
 يهب الدار للشترى ثم هو يهبه قدر الثمن وكذا الصدقة أو يقر لم أراد شراءها بها
 ثم يقر لا تخله بقدر ثمنها أو يتصدق عليه بجزء مما يلى دارا تجار بطريقه ثم يبيعه
 الباقي اه (وقال المؤلف في كتاب البيوع في بحث الاعتبار للمعنى لا اللفاظ مانصه)
 وفي الهبة بشرط العوض نظروا الى جانب اللفظ ابتداء والى جانب المعنى فكانت
 بهما انتهاء فثبتت أحكامه من الخيارات ووجوب الشفعة اه (ثم قال فيه
 أيضا) المحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها كحق الشفعة فلو صالح عنه
 بمال بطلت ورجع به اه (ثم قال أيضا في كتاب البيوع مانصه) لا يجوز

تفريق الشفعة على البائع الا في الشفعة ولها صورتان في شفعة الولوالجية اه
 (ثم قال ايضا في البيوع مانصه) المشتري اذا قبض المبيع في الفاسد باذن بائعه
 ملكه ويثبت له أحكام الملك كلها الا في مسائل الى أن قال ولا شفعة لمجاره لو كان
 عقاراه وقد نقلنا بقية في كتاب الذكاح (وقال في كتاب القضاء مانصه)
 كل من قبل قوله فعليه العين الا في مسائل عشرة في القنية الى أن قال والاب
 في مقدار الثمن اذا اشترى لابنه الصغير واختلف مع الشفيع وفيما اذا أنكر
 الاب شراء لنفسه وادعاه لابنه اه (ثم قال فيه أيضا) لا تسمع الدعوى بعد الابراء
 العام فحول الحق لى قبله الا ضمان الدرك فانه لا يدخل بخلاف الشفعة فانها تسقط به
 اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (وقال في كتاب الاقرار مانصه) المقر اذا
 صار مكذبا شرعا بطل اقراره فلو ادعى المشتري الشراء بألف والبائع بألفين وأقام
 البينة فان الشفيع يأخذها بألفين لان القاضي كذب المشتري في اقراره اه
 (وقال في كتاب الصلح مانصه) الحق اذا أجله صاحبه فانه لا يلزم وله الرجوع
 في ثلاث مسائل في شفعة الولوالجية أجل الشفيع المشتري بعد الطلبين للاخذ
 وله الرجوع اه (وقال في كتاب المضاربة مانصه) للمضارب الشراء لا الاخذ
 بالشفعة فلا يملكه الا بالنص كما في البرازية اه (وقال في كتاب الهبة مانصه)
 لا جبر على الصلح الا في مسائل الى أن قال الثالثة الشفعة يجب على المشتري تسليم
 العقار الى الشفيع مع أنها صلة شرعية ولذا لومات الشفيع بطلت الشفعة اه
 (وقال في كتاب الفرائض) الارث يجري في الايمان وأما المحقوق فنهى
 ما لا يجري فيه حتى الشفعة اه (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب القسمة)

الغرامات ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان كانت لحفظ النفس
 فهي على عدد الرؤس وفرع عليها الولوالجي في القسمة ما اذا غرم السلطان أهل
 قرية فانها تقسم على هذا وهي في كفالة التتارخانية وفي فتاوى قارئ الهداية
 اذا خيف الغرق فاتفقوا على القسمة لبعض الامتعة منها فالقوا بالغرم بعدد الرؤس
 لانها تحفظ النفس اه القسمة الفاسدة لا تفيد الملك بالقبض وهي تبطل بالشروط
 الفاسدة يجوز بناء المسجد في الطريق العام ان كان واسعاً لا يضركه كذا لاهل

المحلة أن يدخلوا شيئا من الطريق في محلهم وفي دورهم أن لم يضر وله بناء ظلة
 في هواء الطريق أن لم يضر لكن إذا حوصم قبل البناء منع منه وبعده هدم وقد
 نقلناه في كتاب الجنائيات ونقلناه بعضه في كتاب الوفاق (ثم قال) المشترك إذا
 انهدم فأبى أحدهما التهمة فإن أحققت التهمة لاجبر وقسم والابن ثم أجره ليرجع
 بنى أحدهما بغير إذن الآخر فطالب أحدهما رفع بنائه قسم فإن وقع في نصيب
 الباقي فيها والاهدم اه وقد نقلناه في كتاب الشركة وبعضه في كتاب الغصب
 (ثم قال) له التصرف في ملكه وإن تأذى جاره في ظاهر الرواية وله أن يجعل
 فيها تنورا وحماما ولا يضمن ما تلف به اه وقد نقلناه في كتاب الغصب وكتاب
 الجنائيات (ثم قال) تنتقض القسمة بظهور دين أو وصية إلا إذا قضى الورثة
 الدين ونفذوا الوصية ولا بد من رضا الموصى له بالثالث وهذا إذا كانت بالتراضي
 أما بقبض القاضي لا تنتقض لا بد من ظهور وارث واختلاف في ظهور الموصى له اه
 وقد نقلناه في كتاب المداينات وكتاب الوصية والله سبحانه وتعالى أعلم اه
 (يقول جامعهم) وهذه هي المسائل المجموعة للمحكمة بكتاب القسمة (قال المؤلف
 في تنبيهه) يعمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام وعليه فروع إلى أن قال ومنها
 طالب صاحب الأكثر القسمة وشريكه يتضرر فإن صاحب الأكثر يجاب على
 أحد الأقوال لأن ضرره في عدم القسمة أعظم من ضرر شريكه بها اه (وقال
 في القواعد الأولى الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد مانصه) ثم أعلم أن بعضهم
 استثنى من هذه القاعدة أعني الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد مئة اثنين أحدهما
 نقض القسمة إذا ظهر فيها عيب فاحش فأنها وقعت باجتهاد فكيف ينقض
 بمثله والجواب أن نقضها لفوات شرطها في الابتداء وهو المعادلة فظهر أنها لم تكن
 صحيحة من الابتداء فهو كما لو ظهر خطأ القاضي بفوات شرط فانه ينقض قضاؤه
 اه (وقال في الفن الثالث في أحكام الميمان مانصه) ولا يدخل في الغرامات
 السلطانية كما في قسمة الولوالجية اه (وقال في أحكام العبيد مانصه) ولا يجوز
 كونه شاهدا إلى أن قال ولا قاسما ولا مقوما اه (وقال في أحكام الانثى مانصه)
 ولا تدخل النساء في الغرامات السلطانية كما في الولوالجية من القسمة اه (وقال
 في بحث القول في الملك مانصه) ولو اقسما أي التركة ثم ظهر دين محيط أو لاردت
 القسمة اه وقد نقلناه بقيته في الفرائض (وقال في بحث الكلام في أجره المثل

مانصه) ومنها القسام لولم يستأجر معين فانه يستحق أجره له اهـ (وقال في فن الالغاز مانصه) * القسمة * أى شركاء فيما يمكن قسمته اذا طلبوها لم تقسم فقل السكة الغير النافذة ليس لهم ان يقسموها وان أجمعوا على ذلك اهـ (وقال في الفن الثاني في كتاب البيوع مانصه) الموقوف يبطل بعوث الموقوف على اجازته ولا يقوم الوارث مقامه الا في القسمة كما في قسمة الولوالجية اهـ (ثم قال فيه أيضا) الموقوف عليه العقد اذا أجازته نفذ ولا رجوع الا في مسئلة في قسمة الولوالجية اذا أجاز الغريم قسمة الوارث فان له الرجوع اهـ (وقال في كتاب الدعوى في بحث الإبراء العام مانصه) وفي قسمة القنية قسمها أرضا مشتركة وأقر كل واحد منهما ما له لا دعوى له على صاحبه وزرع نصيبه ثم أراد أحدهما الفسخ بالغبن فله ذلك ان كان الغبن فاحشا عند بعض المشايخ الخ فراجع اهـ (وقال في كتاب الشفعة مانصه) وفي جنائيات الملقط وعن أبي حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى أشياء على عدد الدروس العقل والشفعة وأجرة القسام والطريق اذا اختلفوا فيه اهـ وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (وقال في كتاب الوصايا) وقسمة الوصى ما لا مشترك بينهما وبين الصغير تجوز ان كان فيه نفع ظاهر عند أبي حنيفة خلافا لمحمد كذا في قسمة القنية اهـ (يقول جامعه)

* (كتاب المزارعة والمساقاة) *

(قال المؤلف في بحث الكلام على أجرة المثل مانصه) ومنها اذا فسدت المساقاة والمزارعة كان للعامل أجره له اهـ (وقال أخو المؤلف في تكملته للفن السادس مانصه) * كتاب المزارعة * شرائط جوازها على قول من جوزها ستة ببيان الوقت خلافا لمشايخ بلخ ومن يكون البزرمه وجنس البزر ونصيب من لا بذره والتخلية بين الأرض والعامل وان يكون الخارج مشتركاً دفع أرضه مزارعة ليزرعها ببذره قرطه الخارج منها من عصفه وفولازرع والقرط لمرب الأرض فهو فاسد وكذلك لو دفعها ليزرعها حنطة وشعير على ان الحنطة لأحدهما والشعير للآخر وكذلك كل شيء له نوعان من الربيع كبذر الكتان والكتان والربطة وبذرها بخلاف البطيخ وبذره والغناء وبذره وبخلاف الحب مع التبن اذا شرط لصاحب البذر والحب بينهما والفرق ان هذه الاشياء تنبع غير مقصود أما بذر الكتان فمقصود

* (كتاب احياء الموات والشرب) *

(قال المؤلف في قاعدة هل الاصل في الاشياء الاباحة حتى يدل الدليل وهو مذهب الشافعي أو التحريم حتى يدل الدليل على الاباحة ونسبه الشافعية الى أبي حنيفة مانعه) ومنها اذا لم يعرف حال النهر هل هو مباح أو مملوك ومنها لو دخل برجه حمام وشك هل هو مباح أو مملوك ومنها مسئلة الزرافة ومذهب الشافعي القائل بالاباحة المحل في الكل اه (وقال في الفن الثالث في أحكام الصياد مانعه) ولو ملاك كوزا من حوض ثم صبه فيه لم يجعل لاحد أن يشرب منه اه (يقول جامعه) وفي أحكام الصغار للاستروشن من مسائل الكراهية الاب أو الام اذا أمر ولده الصغير لينقل الماء من الحوض الى منزل أبيه وودع اليه الكوز فنقل قال بعضهم الماء الذي في الكوز يصير ملكا للصبي حتى لا يجعل للاب شربه الا عند الحاجة لان الاستخدام في الاعيان المباحة باطل وقال بعضهم ان كان الكوز ملكا للاب يصير أي الماء ملكا للاب ويصير الابن محرز الماء لايه كالاجير اذا حمل الماء في كوز المستأمر يكون محرز الماء له اه (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانعه) لو قال الوارث تركت حتى لم يطل حقه اذا الملك لا يطل بالترك والمحق يطل به حتى ان أحد الغنمين لو قال قبل القسمة تركت حتى بطل حقه وكذا لو قال المرتحن تركت حتى في حبس الرهن بطل كذا في جامع الفصولين وظاهره ان كل حق يسقط بالاستقاط وهو أيضا ظاهر ما في الحاشية من الشرب ولغظها رجل له مسيل ماء في دار غيره فباع صاحب الدار داره مع المسيل ورضي به صاحب المسيل كان لصاحب المسيل ان يضرب بذلك في الثمن وان كان له حق اجراء الماء دون الرقبة لاشي له من الثمن ولا سبيل له على المسيل بعد ذلك كرجل أوصى لرجل بسكنى داره فسات الموصى وباع الوارث الدار ورضي به الموصى له جازا لبيع وبطل سكناه ولو لم يبيع صاحب الدار داره ولكنه قال صاحب المسيل ابطال حتى في المسيل فان كان له حق اجراء الماء دون الرقبة بطل حقه قياسا على حق السكنى وان كان له رقبة المسيل لا يطل ذلك بالابطال وذكر في الكتاب اذا أوصى لرجل بثلاث ماله ومات الموصى

فصالح الوارث الموصى له من الثلث على السدس جازا صلح وذكر الشيخ الامام
المعروف بن خواهر زاده ان حق الموصى له وحق الوارث قبل القسمة غير متما كذا
يحتمل السقوط بالاسقاط اه فقد علم ان حق الغائب قبل القسمة وحق المحبس
للهن وحق المسيل المجرد وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له بالثلث قبل
القسمة وحق الوارث قبل القسمة على قول خواهر زاده يسقط بالاسقاط اه
وقد نقلنا ببعض ذلك في كتاب الرهن وفي كتاب الوصية وفي كتاب المجاهد وفي
كتاب الفرائض أيضا فراجع (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفيه
مسائل الاولى اسباب التملك المعاضات المالية الى ان قال والاحياء اه (ثم
قال) الثانية لا يدخل في ملك الانسان شيء بغير اختياره الا الارث اتفقوا على ان
قال وكذا انما ملكه من الولد والتمار والماء النابيع في ملكه وما كان من انزال
الارض الا الكلا والمحشيش والصيد الذي باض في أرضه اه وقد نقلناه في كتاب
الصيد اه (يقول جامعهم) وقوله الا الكلا الخ صوابه حتى الكلا والمحشيش الخ كذا
في شرحها (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) اما ثمن المثل فذكره في
مواضع منها باب التيمم قال في الكنز واذا لم يعطه الا ثمن المثل وله ثمنه لا يتيمم والا
تيمم الى ان قال ويتعين ان لا يعتبر ثمن المثل عند الحاجة لسد الرمي وخوف الهلاك
وربما تصل الشربة الى دنا تبر فيجب شراؤها على القادر باضعاف قيمتها احياء
لنفسه اه وقد نقلنا بقيته في الطهارة وفي المحظر (وقال في فن الغزاة في بحث
الكراهية مانصه) أي ماء مسبل لا يجوز الشرب منه فقل ماء وضع الصبي فيه
كوزا من ماء اه وقد نقلناه في المحظر (وقال أخو المؤلف في تكملة للفن
السادس فن الفروق مانصه) * كتاب الشرب * رجل له نهر من نهر عظيم بين قوم
ولكل نهر كوة وأراد ان يفتح كوة أعلى من كوته ويسد هذه الكوة ليس له
ذلك ولو كان له طريق في سكة غير نافذة وباب داره أسفل فأراد ان يفتح بابا
أعلى من ذلك كان له والفرق ان الكوة العليا تأخذ أكثر مما تأخذ السفلى
بخلاف الطريق والباب لان الدخول في الباب لا يتفاوت رجل سقى أرضه
أوزره سقيا معتادا فتعدي الى أرض جاره لا يضمن وان سقيا غير معتاد ضمن
والفرق ان الزائد عد على العادة تعدي رجل القى شاة ميتة في نهر طاحونة فسال
الماء منها الى الطاحونة فخر بها ان كان النهر غير محتاج الى الكراة فلا ضمان

عليه والافعليه الضمان والفرق انه اذا كان لا يحتاج الى الكراء لا يضاف الى الملقى بل الى سيلان المساء بخلاف المحتاج اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (وقال المؤلف في كتاب اليسوع من الفن الثاني مانصه) المحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها الى ان قال وفي بيع حق المرور في الطريق روايتان وكذا بيع الشرب والمعمدلا الاتبعاه (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب الاكراه) *

بيع المكره بخلاف البيع الفاسد في أربع يجوز بالا جازة بخلاف الفساد وينتقض تصرف المشتري منه وتعتبر القيمة وقت الاعتاق دون القبض والتمن والمتمن أمانة في يد المكره مضمون في غيره كذا في المجتبى اه وقد نقلناه في كتاب البيع وكتاب العتق (ثم قال) أمر السلطان أكراه وان لم يتوعده وأمر غيره لا الا ان يعلم بدلالة الحال انه لو لم يمثل أمره يقتله أو يقطع يده أو يضربه ضربا يخاف على نفسه أو تلف عضوه منه كما في منية المفتي أجرى الكفر على لسانه بوعيد حبس أو قيد كفر و بان امرأته اه وقد نقلناه في كتاب المجاهد وكتاب الطلاق (ثم قال) أكره بالقتل على القطع لم يسعه اه وقد نقلناه في كتاب الجنايات (ثم قال) أكره المحرم على قتل صيد فأبي حتى قتل كان مأجورا اه وقد نقلناه في كتاب الحج (ثم قال) أكره على العفوع دم العمد لم يضمن المكره اه وقد نقلناه في الجنايات (ثم قال) أكره على الاعتاق فله تضمن المكره الا اذا أكره على شراء من يعتق عليه باليمين أو بالقراءة اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) اذا تصرف المشتري من المكره فانه يفسخ تصرفه من كتابة واجارة الا التدبير والاستيلاء والاعتاق اه وقد نقلناه في كتاب البيع وكتاب العتق (ثم قال) أكره على الطلاق وقع الا اذا أكره على التوكيل به فوكل اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) أكره على النكاح بأكثر من مهر المثل وجب قدره وبطلت الزيادة ولا رجوع على المكره بشئ اه وقد نقلناه في كتاب النكاح والله سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الاكراه (قال المؤلف في القاعدة الاولى لاثواب الابلية مانصه) وأما في العبادات كلها فهي شرط صحتها الاسلام فانه يصح بدونها دليل قوله من

اسلام المكره صحيح ولا يكون مسلما بمجرد نية الاسلام بخلاف الكفر كما سمينه
 في بحث التروك وأما الكفر فيشترط له النية لقولهم ان كفر المكره غير صحيح اه
 وقد نقلناه في كتاب المجاهد (وقال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها مانصه)
 ولوا كره على السجود للملك بالقتل فان أمره به على وجه العبادة فالفضل الصبر
 كنأ كره على الكفر وان كان للتحية فالفضل السجود اه وقد نقلنا بقيته
 في كتاب المحظرفراجع (وقال في القاعدة الخامسة الضرر يزال مانصه) الاولى
 الضرورات تبیح المحظورات ومن ثم جازا كل الميتة عند المنصة واساعة اللقمة بالخمر
 والتلفظ بكلمة الكفر لالا كراه وكذا اطلاق المال اه (ثم قال) فانهم قالوا
 لوأ كره على قتل غيره بقتل لا يرخص له فان فعل أثم لان مفسدة قتل نفسه أخف
 من مفسدة قتل غيره اه (وقال في بحث اذا تعارض مفسدتان روعي أعظمها
 ضررا بارتكاب أخفهما مانصه) وذكر الزياهي من آخر كتاب الاكراه لوقيل له
 لملعين نفسك في النار أو من الجبل أولأ قتلنك وكان الالتقاء بحيث لا ينجو منه ولكن
 فيه نوع خفة فله الخيار ان شاء فعل وان شاء لم يفعل وصبر حتى يقتل عند أبي حنيفة
 لانه ابتلى ببلتين فيختار ما هو والا هون في زعمه وعندهما يصبر ولا يفعل ذلك لان
 مباشرة الفعل سعى في اهلاك نفسه فيصير تحاميا عنه وأصله ان المحرق اذا وقع
 في سفينة وعلم انه لو صبر فيه يحترق ولو وقع في الماء غرق فعنده يختار أيهما شاء
 وعندهما يصبر اه وقد نقلنا هذه في كتاب المحظرفايضا (ثم قال) ثم اذا ألقى
 نفسه في النار فحترق فعلى المكره القصاص بخلاف ما لو قال لملعين نفسك من
 رأس الجبل أولأ قتلنك بالسيف فألقى نفسه فمات فعنده أي حنيفة تحب الدية
 وهي مسئلة القتل بالمثل اه وقد نقلناه في كتاب المجنات (وقال أخو المؤلف
 في تسكيتة المغن السادس فن الغروق مانصه) * كتاب الاكراه * كره على بيع
 أو شراء ولكنه سلم طائعا جازا لبيع وفي الهبة والصدقة لا يجوز والفرق أنه عقد
 لازم والرجوع بعد العقود لا يصح والهبة غير لازمة فلما أمكن الرجوع بعد العقد
 فلائ لا ينفذ عند عدم الرضا أولى اه وقد نقلناه في كتاب البيوع وكتاب الهبة
 (ثم قال) ولوا كره على الطلاق والعتاق فطاق وقع ولوا كره على الاقرار
 بهما لا يقع اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وكتاب العتق (ثم قال) ولوا كره
 ليقر بحد أو نسب أو قطع لا يلزمه اه وقد نقلناه في كتاب الحدود والاقرار (ثم

قال) ولوأ كرهت على الارضاع يثبت حكم الارضاع اهـ وقد نقلناه في كتاب
النسكاح (ثم قال) ولوأ كرهه على الاسلام صح اهـ وقد نقلناه في كتاب المجاهد (وقال
المؤلف في كتاب السير والردة من الفتن الثاني مانصه) كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يبت
الا المرأة ومن كان اسلامه تبعاً والصبي اذا أسلم والمكره على الاسلام اهـ (وقال
في كتاب البيوع مانصه) العقد الفاسد اذا اتفق به حق عبد لزمت وارتفع الفساد
الافى مسائل آخر فاسد فاجبر المستاجر صحها فلا قول نقضها والمشتري من المكره
لوياع صحها فلا مكره نقضه اهـ وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال في كتاب الغصب)
الا امر لا يضمن بالامر الا في خمسة الاول اذا كان الامر سلطاناً الثانية اذا كان مولى
للامور الخ فراجع (وقال في كتاب الجنائيات) لا يجب على المكره دية المكره
على القتل اذا قتله الا عند دفعه عن نفسه اهـ (قال صاحب الاشباه)

(كتاب الغصب)

المغصوب منه مخبر بين تضمن الغاصب وغاصب الغاصب الا في الوقف المغصوب
اذا غصب وقيمه أكثر وكان الثاني أملاً من الاول فان المتولى انما يضمن الثاني
كذافي وقف الخانية اهـ وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) اذا تصرف
في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف في مال امرأته
فانت وادعى انه كان باذنها وأنكر الوارث فالقول للزوج كذافي العنية اهـ وقد
نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) من هدم حائط غيره فانه يضمن نقصانها
ولا يؤمر بعمارتها الا في حائط المسجد كما في كراهية الخانية اهـ وقد نقلناه
في كتاب الوقف (ثم قال) الاجازة لا تلحق الاتلاف فلوأ تلف مال غيره متعدياً
فقال المالك أجزت أو رضيت لم يبرأ من الضمان كذافي دعوى البزاية الامر
لا يضمن بالامر الا في خمسة الاولى اذا كان الامر سلطاناً الثانية اذا كان مولى
للامور اهـ وقد نقلناه في كتاب الاكره (ثم قال) الثالثة اذا كان المأمور عبداً غيره
كأمره عبد الغير بالابق أو بقتل نفسه فان الامر يضمن الا اذا أمره باتلاف مال
سيده فلا ضمان على الامر بخلاف مال غيره سيده فان الضمان الذي يغرره المولى
يرجع به على الامر الرابعة اذا كان المأمور صديقاً كما اذا أمر صديقاً باتلاف مال
الغير فأتلفه ضمن الصبي ويرجع به على الامر الخامسة اذا أمره بجفرباب

في حائط الغير ففعل فالضمان على المحافر ويرجع به على الاثر وتسامه في جامع
 الفصولين وزدت اذا امر الاب ابنه بكافي القيمة اه وقد نقلناه في كتاب المجنات
 (ثم قال) لا يجوز التصرف في مال غيره بغير اذنه ولا ولاية الا في مسائل في السراجية
 يجوز للولد والوالد الشراء من مال المريض ما يحتاج اليه بغير اذنه الثانية اذا أنفق
 المودع على أبوي المودع بغير اذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأى القاضى
 لم يضمن استحقاقا الثالثة مات بعض الرفقة في السفر فباعوا قماشه وعبدته
 وجهازه بثمنه وردوا البقية الى الورثة أو أغنى عليه فأنفقوا عليه من ماله لم يضمنوا
 استحقاقا وهي واقعة أصحاب محمد ذكره الزيلعي في آراء النفاة اه وقد نقلناه هذه
 المسائل في أبوابها كتاب البيع وكتاب الامانات وكتاب الوصايا وكتاب الطلاق
 (ثم قال) ومن هذا النوع المسائل الاستحسانية ذبح شاة قصاب شدها لم يضمن
 ذبح أضحية غيره بلا أمره في أيامها لم يضمن أطلقه في الأصل وقيد بعضهم بما اذا
 أضجعه لا ذبح اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الذبائح والأضحية (ثم قال) وكذا
 لو وضع قدر افييه لحم على كانون ووضع الحطب فأوقد غيره وطبخه وكذا لو طحن
 بترابجه له في زورق وربط المحار فساقه وكذا لو حمل حمله الساقط في الطريق
 قتل ف وكذا لو أعانته في رفع الحجرة فأنكسرت وكذا لو فتح فوهة الارض فسقاها
 حين شدها صاحبها ومنها احرام رفيقه لا غناؤه اه وقد نقلناه في كتاب الحج
 (ثم قال) وسقى أرضه بعد بذر المنزراع وليس منها الخ الشاة بعد تعليمها للتفاوت
 والكل من أحكام المرضى من جامع الفصولين المباشر ضامن وان لم يتعمد
 والمتسبب لا الا اذا كان متعمدا فلورحمي سهمان ماله فاصاب انسانا ضمنه ولو حقر
 بئر في ماله فوقع فيها انسان لم يضمنه وفي غير ماله يضمنه اه وقد نقلناه في كتاب
 الجنات (ثم قال) ولو أرضعت الكبيرة الصغيرة لم تضمن نصف مهر الصغيرة
 الابتعاد الا فساد بان تعلم بالنكاح وبكون الارضاع مفسدا له وأن يكون لغير
 حاجة والجهل عندئذ لا يعتبر لدفع الفساد كافي رضاع اله داية اه وقد نقلناه
 في كتاب النكاح وكتاب الطلاق (ثم قال) والعقار لا يضمن الا في مسائل اذا
 جحد المودع واذا باعه الغاصب وسلمه واذا رجع الشاهد به بعد القضاء كافي
 جامع الفصولين اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها كتاب الامانات وكتاب
 البيع وكتاب الشهادات (ثم قال) منافع الغصب لا تضمن الا في ثلاث مال

اليتيم ومال الوقف والمعد للاستغلال منافع المعد للاستغلال مضمونة الا اذا سكن بتأويل ملك أو عقد كبيت سكنه أحد النريسين في الملك أما الوقف اذا سكنه أحدهما بالغلبة بغير إذن الآخر سواء كان موقوفاً لا سكني أو للاستغلال فانه يجب الاجر ويستثنى من مال اليتيم مسألة سكنت أمه مع زوجها في داره بلا أجر ليس لهما ذلك ولا أجر عليهما كذا في وصايا الغنية لانصير الدار معدة للاستغلال باجارتها انما تصير معدة اذا بناها لذلك واشترأها له وباعداد البائع لا تصير معدة في حق المشتري الغاصب اذا أجراها منافع مضمونة من مال وقف أو يتيم أو معدة للاستغلال فعلى المستأجر المسمى لأجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل انما يرد ما قبضه من السكني بتأويل عقد سكني المرئى لو استأجرها سنة بأجر معلوم فسكنها سنتين ودفع أجرتهما ليس له الاسترداد والتخريج على الاصول يقتضى ان له ذلك اذا لم تكن معدة له لكونه دفع ما ليس بواجب فيدستردّه الا اذا دفع على وجه الهبة فاستأجره المؤجر أجر الفضولي داراً موقوفة وقبض الاجر خرج المستأجر عن العهدة ان كان ذلك أجر المثل ويردّه الى الوقف أجرها الغاصب ورد أجرها للمالك تطيب له لان أخذ الاجرة اجازة اه وقد نقلناه في كتاب الوقف وكتاب الاجارة (ثم قال) اللحم قيمى قال للغاصب ضحك بها أنت فان هلك قبل المتخمة ضعتها وان بعده لا اه وقد نقلناه في كتاب الاضحية (ثم قال) الاجر قيمى وكذا الفخم أمره أن ينظر الى خابتيه فنظر فسال الدم فيها من أنفه ضمن نقصان الحبل الخشب اذا كسره الغاصب فاحشاً لا يملكه ولو كسره الموهوب له لم ينة قطع حق الرجوع اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال) عثر في زرق انسان وضعه في الطريق ضمنه الا اذا وضعه لغير ضرورة اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال) لا يجوز دخول بيت انسان الا باذنه الا في الغزو كما في منية المفتى وفيما اذا سقط ثوبه في بيت غيره وخاف لو أعلمه أخذه كما في الوديعة اه وقد نقلناه في كتاب الامانات وكتاب الحظر (ثم قال) حفر قبر ادفن فيه آخر ميتة فهو على ثلاثة أوجه فان كان في أرض مملوكة للحصافر فللمالك التمس عليه واخرجه وله التسوية والزرع فوقها وان كان في أرض مباحة ضمن الحصافر قيمة حفره من دفن فيه وان كان في أرض موقوفة لا يكره ان كان في الارض سبعة لان الحصافر لا يدرى بأى أرض يموت ذكره هذه الفروع الثلاثة في الواقعات الحسامية من الوقف

وينبغي ان يكون الوقف من قبيل المباح فيضمن قيمة المحفرو ويحمل
سكوته عن الضمان في صورة الوقف عليه فهي صورتان في أرض مملوكة
فللمالك الحمار وفي مباحة فله تضمين قيمة المحفر اه وقد نقلناه في كتاب
الاصالة وكتاب الوقف وكتاب الاجارة والله سبحانه وتعالى أعلم اه
(يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الغصب (قال المؤلف
في قاعدة الاصل براءة الذمة مانصه) فلما اختلفنا في قيمة المتلف والمغصوب فالقول
قول الغارم لان الاصل البراءة عما اراداه وقد نقلنا بقيته في كتاب القضاء (قال
في قاعدة الاصل العدم مانصه) ولو ادعى المالك انها قرض والاخر انها مضاربة
القول فيها قول الاخذ لانهم ما اتفقا على جواز التصرف له والاصل عدم الضمان
ولذا قال في الكنز وان قال اخذت منك ألفا ودعيتك وهلك وقال اخذت غصبا
فهو ضمان ولو قال أعطينيها ودعيتك وقال غصبتنيها لا اه وفي البزازية دفع لآخر
عيناتم اختلفا فقال الدافع قرض وقال الاخر هبة فالقول للدافع اه لان مدعى
الهبه يدعى الابراء عن القيمة مع ان العين متمومة بنفمها اه وقد نقلناه هذه
المسائل في أبوابها من كتاب المضاربة وكتاب الاقرار وكتاب الهبة وكتاب الامانات
(ثم قال) في القاعدة المذكورة ومنها لو قال غصبت منك ألفا وربحت فيها
عشرة آلاف فقال المغصوب منه بل كنت أمرتك بالتجارة بها فالقول للمالك
كما في اقرار البزازية يعني لقمه بالاصل وهو عدم الغصب اه وقد نقلناه في
كتاب الاقرار (وقال في قاعدة اضافة الحوادث الى أقرب أوقاتها في بحث ما خرج
عنه مانصه) وكذا لو قال المولى لعبد قد أعنته قد أخذت منك غلة كل شهر خمسة
دراهم وأنت عبد فقال الممتق أخذتها بعد العتق كان القول قول المولى اه (ثم
قال) وكذا في مسألة الغلة لا يصدق المولى في الغلة القائمة ومما وافق الاصل
ما في النهاية لو أعتق أمته ثم قال لها قطعت يدك وأنت أمتي فقالت هي بل
قطعتها وأنا حرة فالقول لها وكذلك في كل شيء أخذته منها الخ وقد نقلنا بقيته في
كتاب الاقرار (وقال في الفائدة الثالثة في الاستصحاب مانصه) وفي اقرار
البزازية صب دهننا لانسان عند الشهود فدعى مالكة الضمان وقال كانت نجاسة
لوفوق قارة فالقول للصاب لانكاره الضمان والشهود يشهدون على الصب لا على
عدم النجاسة وكذلك لو أنف لمحم طواف فطولب بالضمان فقال كانت مبيتة

فالتفتها لا يصدق وللهود ان يشهدوا انه محمد كى بحكم المحال قال القاضى
لا يضمن فاعترض عليه بمسئلة كتاب الاستحسان المخ وقد نقلنا سابقته فى كتاب
الاقرار (وقال فى تنبيهه يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام وعليه فروع
مانصه) ومنها لو غصب ساحة أى خشبة وأدخلها فى بناءه فان كانت قيمة البناء
أكثر ثمنها صاحبها بالقيمة وان كانت قيمتها أكثر من قيمته لم ينقطع حق المالك
عنها ومنها لو غصب أرضا فبنى فيها أو غرس فان كانت قيمة الأرض أكثر ثمنها
وردت والا ضمن له قيمتها ومنها لو ابتعت دجاجة لأولوة يتظر الى أكثرهما قيمة
فيضمن صاحب الأقل قيمة الأقل وعلى هذا لو دخل فصل غيره فى داره فكبر
فيها ولم يمكن إخراجه إلا بهدم الجدار وكذا لو أدخل البقر رأسه فى قدر من
النحاس فتعذر إخراجه هكذا ذكر أصحابنا كما ذكره الزيلعي فى كتاب الغصب
وفصل الشافعية فقالوا ان كان صاحب البهيمة معها فهو مفرط بترك الحفظ
فان كانت غير مأكولة كسر القدر وعليه ارش النقص أو مأكولة ففي ذبحها
وجهان وان لم يكن معها فان فرط صاحب القدر كسرت ولا ارش والا فله الارش
وينبغي ان يلحق بمسئلة البقرة ما لو سقط دينارها فى محبرة غيره ولم يخرج الابكرها
ومنها جواز دخول بيت غيره اذا سقط متاعه فيه وخاف صاحبه انه لو طأ به منه
لا يخفاه اه وقد نقلنا ذلك فى المحظر أيضا (ثم قال) ومنها جواز شق بطن الميتة
لاخراج الولد اذا كان يرجى حياته وقد أمر به أبو حنيفة فعاش الولد كما فى المنقط
قالوا بخلاف ما لو ابتلع أولوة فمات فانه لا يشق بطنه لان حرمة الادعى أعظم من
حرمة المال وسوى الشافعية بينهما فى جواز الشق وفى التهذيب للقائلين من
الخطروا والاباحة وقيمة الدرة فى تركته وان لم يترك شيئا لا يجب شيء اه (ثم قال
فى القاعدة الرابعة السابع تابع فى بحث يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى غيره مانصه)
ومنها لو غصب قنسا فابق من يده وضمنه المالك ملكه الغاصب ولو شراه قنسا
لم يجزاه وقد نقلناها فى كتاب اليسوع أيضا (وقال فى القاعدة العاشرة المخرج
بالضمان هو حديث صحيح رواه أحمد وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه
وابن حبان من حديث عائشة مانصه) وهناسؤا لان أرهما لأصحابنا الى ان
قال الشافعى لو كانت الغلة بالضمان لزم ان تكون الزوائد للغاصب لان ضمانه
أشد من ضمان غيره وبهذا احتج لابي حنيفة فى قوله ان الغاصب لا يضمن منافع

الغصب وأجيب بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم قضى بذلك في ضمان الملك وجعل
 خراجها من هو مال ملكه اذا تلف تلف على ملكه وهو المشتري والغاصب لا يملك
 المغصوب وبأن الخراج هو المنافع جعلها من عليه الضمان ولا خلاف ان الغاصب
 لا يملك المغصوب بل اذا أتلفها بالخلاف في ضمانها عليه فلا يتناول مواضع
 الخلاف ذكره الاسيوطي اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب البيوع أيضا فراجع
 يوضع لك (ثم قال) وقال أبو يوسف ومحمد فيما اذا دفع الاصيل الدين الى الكفيل
 قبل الاداء عنه فربح الكفيل فيه وكان مما يتعين ان الربح يطيب له واستدل
 له ما في فتح القدير بالحديث وقال الامام برده على الاصيل في رواية ويتصدق به
 في رواية وقالوا في المبيع الفاسد اذا فسخ فانه يطيب للبائع ماربح للمشتري
 فالمحصل ان الخبز ان كان لعدم الملك فان الربح لا يطيب كما اذا ربح في المغصوب
 والامانة ولا فرق بين المتعين وغيره وان كان لفساد الملك طاب فيما لا يتعين لا فيما
 يتعين ذكره الزبلي في المبيع الفاسد اهـ وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب البيوع
 وفي كتاب الكفالة أيضا (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الي ساكت
 قول مانصه) ولورأى غيره يتلف ماله فسكت لا يكون اذنا بتلافه اهـ (وقال فيها
 أيضا) ولو سكت عن وطء أمته لم يسقط المهر وكذا عن قطع عضوه أخذ من سكوته
 عند اتلاف ماله اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الجنائيات (ثم قال)
 ونخرج عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون السكوت فيها رضاه كالنطق الى ان
 قال التاسعة والعشرون سكوته عند رؤيته غيره يشق زقه حتى سال ما فيه رضاه
 اهـ (وقال في القاعدة التاسعة عشر اذا اجتمع المباشرو المتسبب أضيف الحكم
 الى المباشرو مانصه) ولا يضمن من دل سارقا على مال انسان فسرقة اهـ وقد
 نقلنا ما في مسائل شتى أيضا كما في التنوير (ثم قال) ونخرج عنها مسائل الى
 ان قال الخامسة الافتاء بتضمن الساعي وهو قول المتأخرين لغلبة الفساد اهـ
 (ثم قال) * تكميل * يضاف الحكم الى حفر البئر وشق الزق وقطع جبل القنديل بل
 وفتح باب القفص على قول محمد وعندهما لا ضمان كحل قيد العبد وتماسه في
 شرحنا على المنساراه وقد نقلنا ذلك في الجنائيات أيضا (وقال في الفن الثالث
 في أحكام النامى مانصه) ومن مسائل النسيان لو نسي المدينون الدين حتى مات فان
 كان ثمن مبيع أو قرض لم يؤخذ به وان كان غمبا يؤخذ به كذا في الخامسة اهـ

وقد نقلنا هذه في المديونات (ثم قال) وقالوا في كتاب الغصب ان المجمل
 بكونه مال الغير يرفع الاثم لا الضمان اه (وقال في أحكام الصبيان مانصه) ولا
 يداوى الاباذن وليه اه وقد نقلناها في الجنايات أيضا (وقال في أحكام
 السكران مانصه) الرابعة غصب من صاح ورده عليه وهو سكران اه
 (يقول جامعه) أي فانه لا يبرأ من الضمان كذا في الشرح (وقال في أحكام العبيد
 مانصه) وأمره عبده بالتلاف شيء موجب للضمان عليه وأمر عبده الغير بالتلاف
 مال غير مولاه موجب للضمان على الأمر مطلقا بخلاف الحر اذا كان سلطانا
 ويضمن بالغصب بخلاف الحر ولو صغيرا اه وقد نقلناه في الجنايات (وقال
 في بحث الأحكام الاربعة مانصه) والاستناد وهو ان يثبت في الحال ثم يستند
 وهو دائر بين التبيين والاقتصار وذلك كالمضمونات تملك عند أداء الضمان
 مستندا الى وقت وجود السبب اه (وقال في أحكام النقود وما يتعين فيه ومالا
 يتعين مانصه) ويتعين في الامانات الى ان قال والغصب اه (وقال في بحث
 ما يقبل الاسقاط من المحقوق مانصه) وأما حق المطالبة برفع جذوع الغير الموضوعة
 على حائطه تعديا فلا يسقط بالبراء ولا بالصلح ولا بالعفو ولا بالبيع ولا بالاجارة
 كما ذكره البرازي من فصل الاستحلاف اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الدعوى
 أيضا (وقال في بحث النائم كالمستيقظ في بعض المسائل مانصه) الثامنة اذا
 انقلب النائم على متاع وكسره وجب الضمان اه (ثم قال) العاشرة من رفع
 النائم ووضع تحت جدار فسقط عليه الجدار ومات لا يلزمه الضمان اه وقد
 نقلناها في الجنايات أيضا (وقال في أحكام الذمي مانصه) ولا يحسد شرب الخمر
 ولا يراق عليه بل ترد عليه اذا غصبت منه ويضمن متلفها له الا ان يظهر بيعها
 بين المسلمين فلا ضمان في اراقها أو يكون المتلف اماما يرى ذلك بخلاف اتلاف
 خمر المسلم فانه لا يوجب الضمان ولو كان المتلف ذميا وينبغي ان يكون اظهارة
 شربها كاظهاره بيعها ولم أره الا الآن اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الحدود (ثم
 قال) * تنبيه * الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله تعالى دون حقوق الادميين
 كالقصاص وضمان الاموال اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفيه
 مسائل الاولى أسباب القتل المعاوضات المالية الى ان قال والغاصب اذا فعل
 بالغصب شيئا أزال به اسمه وأعظم منافعه ملكه واذا خاط المثل بالمثلي بحيث

لا يميز ملكه اه (ثم قال) الحادية عشر في استنقاذ الملك الهان قال وأما الملك
 في المغصوب والمستهلك فستند عندنا الى وقت الغصب والاستهلاك فاذا غيب
 المغصوب وضمن قيمته ملكه عندنا مستند الى وقت الغصب وفائدته تملك
 الا كساب ووجوب الكفن ونفوذ البيع ولا يكون الولد له والتحقيق عندنا ان
 الملك يثبت للغاصب شرطا للقضاء بالقيمة لاحكامنا بتأيا بالغصب مقصودا ولذلك
 لا يملك الولد بخلاف الزيادة المتصلة كذا في الكشف من باب النسي وفي الهداية
 من النفقة لو أنفق المودع على أبوي المودع بلاذنه واذن القاضي ضمنها ثم اذا
 ضمن لم يرجع عليه - ما لانه لما ضمن ملكه بالضمهان فظهر انه كان متبرعا وذكر
 الزيلعي انه بالضمهان استند ملكه الى وقت التعدي فتبين انه تبرع بملكه فصار
 كانه قضى دين المودع بها اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وفي كتاب الامانات
 (ثم قال) وفي شرح الزيادات لقاضي خان من أول كتاب الغصب الاصل الاول ان
 زوال المغصوب من ملك المالك عند أداء الضمان عندنا يستند الى وقت الغصب
 في حق المالك والغاصب وفي حق غيره - ما يقتصر على التضمنين الا اذا تعلق
 بالاستناد حكم شرعي يمنعنا من ان نجعل الزوال مقصورا على الحال فيئذ
 يستند في حق الكل لان الزوال في حق المالك والغاصب استند لا لكون الغصب
 سببا للملك وضعا حتى يستند في حق الكل بل ضرره وجوب الضمان من وقت
 الغصب فلا يظهر ذلك في حق غيره - ما الا اذا اتصل بالاستناد حكم شرعي لان
 حكم الشرع يظهر في حق الكل فبظهر الاستناد في حق الكل ثم ذكر فروعا
 كثيرة على - هذا الاصل منها الغاصب اذا أودع العين ثم ملكت عند المودع ثم
 ضمن المالك الغاصب - فالرجوع له على المودع لانه ملكها بالضمان فصار
 مودعا مال نفسه اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (ثم قال) وفيه اذا غصب
 جارية وأودعها فابقت فضمنه المالك قيمتها ملكها الغاصب فلوا عتقها الغاصب
 ضم ولو ضمنها المودع فاعتقها لم يجز ولو كانت محرما من الغاصب عتقت عليه لا على
 المودع اذا ضمنها لان قرار الضمان على الغاصب لان المودع وان جاز تضمينه
 فله الرجوع بما ضمن على الغاصب وهو المودع لكونه عام - لاله فهو كوكيل
 الشراء ولو اختار المودع بعد تضمينه أخذها بعد عودها من الاياق ولا يرجع
 على الغاصب لم يكن له ذلك وان ملكت في يده بعد العود من الاياق كانت امانة

وله الرجوع على الغاصب بما ضمن وكذا اذا ذهبت عنها ولمودع حبسها عن
 الغاصب حتى يعطيه ما ضمنه المالك فان هلك بالمحبس هلكت بالقيمة وان ذهبت
 عنها بعد المحبس لم يضمنها كالكيل بالشراء لان الفاسد وصف وهو لا يقابل شيئا
 ولكن يتخير الغاصب ان شاء أخذها وأدى جميع القيمة وان شاء ترك كافي الوكيل
 بالشراء وان كان الغاصب أجرها أو رهنها فهو والوديعة سواء وان أعارها أو وهبها
 فان ضمن الغاصب كان المالك له وان ضمن المستعير أو الموهوب له كان المالك لهما
 لانهما لا يستويان الرجوع على الغاصب فكان قرار الضمان عليهما فكان
 المالك لهما ولو كان مكانهما مشترى فضمن سلمت الجارية له وكذا غاصب
 الغاصب اذا ضمن ملكها لانه لا يرجع على الاول فتعق عليه لو كانت محرما
 منه وان ضمنها الاول ملكها فتعق عليه لو كانت محرمة ولو كانت أجنبية
 فللاول الرجوع بما ضمن على الثاني لانه ملكها فيصير الثاني غاصبا ملك الاول
 وكذا لو أبرأه المالك بعد التضمن أو وهبها له كان له الرجوع على الثاني واذا
 ضمن المالك الاول ولم يضمن الاول الثاني حتى ظهرت الجارية كانت ملكا
 للاول وان قال انا أسلمها للثاني وأرجع عليه لم يكن له ذلك لان الثاني قد رد على
 رد العين فلا يجوز تضمينه وان رجع الاول على الثاني ثم ظهرت كانت للثاني
 وتسام التفريعات فيه اه (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) ومنها
 المغصوب التيمى اذا هلك فاعتبر قيمته يوم غصبه اتفاقا ومنها المغصوب المثل اذا
 انقطع قال أبو حنيفة تعتبر قيمته يوم الخصومة وقال أبو يوسف يوم الغصب وقال
 محمد يوم الانقطاع ومنها المثل بلا غصب تعتبر قيمته يوم التلف ولا خلاف فيه
 اه (ثم قال) ومنها قيمة الصيد المثل في الحرم أو الأحرار ففي السكر في الثاني
 بتقويم عدلين في مقتله أو أقرب موضع اليه ولم يذكر الزمان وان ظاهر فهم يوم
 قتله كافي المثل اه وقد نقلناه في كتاب الحج (وقال في بحث الكلام في أجرة
 المثل مانصه) ومنها في غصب المنافع اذا كان المغصوب مال يتيم أو وقفا أو معدا
 للاستغلال على المقتضى به اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) الرابع اذا
 وجب أجر المثل وكان متفاوتا منهم من يستقصى ومنهم من يتساهل في الاجر يجب
 الوسط حتى لو كان أجر المثل اثني عشر عند بعضهم وعند البعض عشرة وعند البعض
 أحد عشر وجب أحد عشر بخلاف التقويم لو اختلف المقومون في مستهلك فشهد

اثنتان ان قيمته عشرة وشهد اثنتان ان قيمته أقل. لوجب الاخذ بالاكثر ذكره
 الاقطع في باب السرقة اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة وفي كتاب الحدود والسرقة
 وفي كتاب الدعوى وفي الشهادات (وقال في بحث ما اختلف فيه المدبر وأم الولد)
 ثلاثة عشر كما في فروق الكرايم لا تضمن بالغصب وبالاعتاق والبيع الفاسد
 ولا يجوز القضاء ببيعها بخلافه الخ وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في فن الانغاز
 مانصه) * الغصب أي رجل استهلك شيئا فله شيءان فقل اذا استهلك أحد
 مصرعي الباب أو زوجي خف أي غاصب لا يبرأ بالرد على المالك فقل اذا كان
 المالك لا يعقل أي مودع يضمن بلا تعد فقل مودع الغاصب اه وقد نقلناه
 في كتاب الامانات (وقال أيضا في فن الانغاز من بحث الكراهية مانصه) أي
 رجل هدم دار غيره بغير إذنه ولم يضمنها فقتل اذا وقع الحريق في محلة فهو دمه
 لاطفائه ياذن السلطان اه وقد نقلناه في المحظر (وقال أخو المؤلف في
 تكملته للفن السادس فن الفروق في كتاب المحوالة مانصه) احاله بغصب
 فاستحق بطلان وان هلك لا والفرق ان الاستحقاق يجعله كأن لم يكن وباللهلاك
 ينتقل الى الضمان اه وقد نقلناه في كتاب المحوالة (وقال أخو المؤلف في تكملته
 للفن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب الغصب * غصب خمر او غلاها ثم ألتفها
 ضمن ولو جلد الميتة ودبغها ثم ألتفها لا يضمن والفرق أن الخمر مال في الجملة حتى
 لو ألتف خمر ذي ضمنه وجلد الميتة ليس بمال وانما صار مالا بفعله والانسان
 لا يضمن فعليه عض ذراع غيره فحذب يده فسقطت اسنان العاص وذبح لحم
 ذراعه فدية الاسنان هدر ويضمن ارش الذراع ولو جلس على ثوب رجل وهو
 لا يعلم فقام فانشق ثوبه ضمن الشاق النصف والفرق ان الجاني في الاول كلاهما
 وفي الثاني الجاني جان لا غير لكن انضم مع فعله فعل غيره فقتل بهما فيضمن
 المتلف نصفه اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال) تخلل الخمر في يد
 الغاصب فالتخلل له ولو تخلل بصبه الخمر قيل هو كذلك وقال أبو الليث هو بينهما على
 قدر تخليهما وهو الصحيح كأنه ما خلطاه بعد التخلل ولو صب على خمر غيره خلا كان
 الخمر بينهما اتفاقا والفرق انه اذا تخلل بنفسه نشأ مال في يده فكان مملوكا له
 بخلاف ما لو صب عليه الخمر لان التخلل مضاف الى السبب فصار كانه كان خلا
 في تلك الحالة اختلط مع حل آخر فكان بينهما اه (وقال أخو المؤلف في التكملة

المذكورة في كتاب الوديعة مانصه) أخذت منك ألفي درهم ألفا وديعة وألفا
غصبا وهلك الوديعة وهذه المغصوبة وقال رب المال بل المالك المغصوبة
فالقول له ولو قال أودعني ألفا وغصبتك ألفا فهلك الوديعة وهذه
المغصوبة فالقول لاقرار اهـ وقد نقلنا بقية في كتاب الامانات فراجع
(وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة من كتاب الشرب مانصه) رجل ألقى
شاة مبيعة في نهر طاحونة فسال الماء منها الى الطاحونة فخر بها ان كان النهر غير
محتاج الى الكراء فلا ضمان عليه والافعليه الضمان والفرق انه اذا كان
لا يحتاج الى الكراء لا يضاف الى الملقى بل الى سيلان الماء بخلاف المحتاج اهـ وقد
نقلناه في فصل الشرب (وقال المؤلف أول كتاب الحج مانصه) ضمان الفعل
يتعدد بتعدد الفاعل وضمان المحل لا فلو اشترك محرمان في قتل صيد تعدد الجزاء
ولو حلالان في قتل صيد المحرم لا كضمان حقوق العباد اهـ (وقال في كتاب
النكاح مانصه) المولى لا يستوجب على عبده ديناً فلا مهران زوج عبده من أمته
ولا ضمان عليه بالانلاف مال سيده اهـ (وقال أيضا في كتاب النكاح مانصه)
ولو زوج بنته وسلمها الاب الى الزوج فهو رب ولا تدري لا يلزم الزوج طلبها كذا
في الملتقط اهـ (ثم قال فيه أيضا) يحبس من خدع بنت رجل أو امرأته وأخرجها
من بيته الى أن يأتي بها أو يعلم موتها كذا في الملتقط اهـ وقد نقلناه في كتاب
الجنايات وفي كتاب الكفالة (وقال في كتاب العتق) اذا وجبت قيمة على انسان
واختلف المقومون فانه يقضى بالوسط الا اذا كاتبه على قيمة نفسه فانه لا يعتق حتى
يؤدى الاثم الى كفاي الظهيرية اهـ (وقال في كتاب الحدود مانصه) رجل خدع
امراة انسان وأخرجها وزوجها من غيره أو صغيرة يحبس الى أن يحدث توبة
أو يموت لانه ساع في الارض بالفساد كذا في قضاء الولوالجيسة اهـ وقد نقلناه
في الجنايات (وقال أول كتاب الوقف مانصه) كل من بنى في أرض غيره بأمره
فالبنا لمالكها ولو بنى لنفسه بلا أمره فهو له وله ربحه الا أن يضر بالارض وأما
البناء في أرض الوقف الخ اهـ فراجع وقد نقلناه في كتاب الامانات كالعارية
(وقال في كتاب الوقف مانصه) وقالوا في كتاب الغصب ان المضمونات يملكها
الضامن مستنداً الى وقت التمدى حتى لو غيب الغاصب العين المغصوبة وضمنه
المالك مالكها مستنداً الى وقت الغصب فينفذ بيعه السابق ولو أعتق العبد

المغصوب بعد التضمن نفذ ولو كان محرره عتق عليه كإيثاره في النوع الثالث من
 بحث الملك اه (وقال في كتاب اليسوع مانصه) يبيع الغصوب على موقوف الا في
 ثلاث فباطل الى أن قال وفيما اذا باع عرضا من غاصب عرض آخر للمالك به
 وهي في فتح القدير اه (وقال في كتاب القضاء مانصه) لا يحاف القاضي على
 حق مجهول الى أن قال الا في مسائل الى أن قال الخامسة في دعوى الغصب اه
 (وقال فيه أيضا) الشهادة بالمجهول غير صحيحة الا في ثلاث الى أن قال أو يغصب
 شيء مجهول كما في قضاء الخامسة اه (وقال في كتاب القضاء أيضا) يقبل قول الواحد
 العدل في أحد عشر موضعا كما في منظومة ابن وهبان في تقويم المتلف اه
 (وقال فيه أيضا) اذا ادعى رجلان كل منهما على ذي اليد استحقاق ما في يده
 فأقر لا حدهما وأنكر الآخر لم يستخلف للمكره منهما الا في ثلاثة دعوى الغصب
 والايديع والاعارة فانه يستخلف للمكره ما اقراره لا حدهما كما في الخامسة مفصلا
 اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (وقال فيه أيضا مانصه) حادثة * ادعى أنه
 غرس أثلا في أرض محدودة الى أن قال ثم رأيت في غصب القنية لو غرس المسلم
 في أرض مسجلة كانت سيلا اه فقتضاه أن يكون الأثر وقفا اذا كانت الأرض
 وقفًا على السبيل وظاهر ما في الاسماء أنه لو غرس في الوقف ولم يغرس له كانت
 ملكه لا وقفًا وزكر في خزانة المغتربين من الوقف حكم ما اذا غصب أرضا أو بنى فيها
 أو غرس اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال فيه أيضا) الجهالة في المنكوحه
 تمنع الصحة الى أن قال وفي الدعوى تمنع الصحة الا في الغصب والسرقة وفي الشهادة
 كذلك الا فيهما وفي الرهن وفي الاستخلاف تمنعه الا في ست هذه الثلاثة الخ اه
 وقد نقلناه في كتاب الحدود (وقال في كتاب المداينات) عند رجل ودبعة وللودع
 عليه دين من جنس الودبعة لم يصر قصاصا بالدين حتى يجتمع ما به من الاجتماع
 لا يصر قصاصا ما لم يحدث فيه قبض وان في يده يكفي الاجتماع بالقبض
 وتقع المقاصة وحكم المغصوب عند قيامه في يد رب الدين كالودبعة اه (وقال
 في كتاب الاجارة) وفي ابصاح الكرمانى من باب الاستصناع والاجارة عندنا
 نتوقف على الاجازة فان أجازها المالك قبل استيفاء المعقود عليه فالاجرة وان كان
 بعده فلا وان كان بعده استيفاء البعض فالكل للمالك عند أبي يوسف وقال محمد
 الماخى للغاصب والمستقبل للمالك اه الغصب يسقط الاجرة عن المستأجر الا اذا

أمكن إخراج الغاصب بشفاعة أوصاية كما في القنية والتأخرانية اهـ (وقال فيه
 أيضا) آجر الغاصب ثم ملك نفذت اهـ (وقال فيه أيضا) آجر العبد نفسه بلاذن
 ثم أعتق نفذت وما عمل في رقه فلمولاه وفي عتقه له ولومات في خدمته قبل عتقه
 ضمنه اهـ (ثم قال فيه أيضا) ادعى نازل المحن وداخل الحمام وساكن المهد
 للاستعمال الغصب لم يصدق والآخر واجب اهـ وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال
 في كتاب الأمانات ما نصه) المأذون له في شيء كآذنه أمانة وضمننا ورجوعا وعدم
 رجوع ونخرج عنه مئة مئة لئلا المودع إذا أذن إنسانا في دفع الوديعة إلى المودع
 فدفعها له ثم استحققت بيعة بعد الهلاك فلا ضمان على المودع ولستحق تضمين
 المدافع كما في جامع الفصولين اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال أيضا في كتاب
 الأمانات) الأمين إذا خلط بعض أموال الناس ببعض أو الأمانة بماله فإنه ضامن
 والمودع إذا خلطها بماله بحيث لا يتميز ضمنها وكذا لو أنفق بعضها فرتبه وخلط بها
 ضمنها والمعامل إذا سأل للفقر أو شيئا وخلط الأموال ثم دفعها ضمنها لربها
 ولا تجزئهم عن الزكاة إلا أن يأمره الفقراء أو لا بالأخذ والمتولى إذا خلط أموال
 أوقاف مختلفة يضمن إذا كان باذن القاضي والسامع إذا خلط أموال الناس
 وأثمان ما يباعه ضمنه في موضع جرت العادة بالاذن بالخط والوصى إذا خلط مال
 اليتيم بماله ضمنه في مسائل لا يضمن الأمين بالخط كالقاضي إذا خلط ماله بمال
 غيره أو مال رجل بمال آخر والمتولى إذا خلط مال الوقف بماله نفسه وقيل يضمن
 الخ فراجع اهـ (وقال فيه أيضا) المأذون له في الدفع إذا ادعاه وكذبه فإن كانت
 أمانة فالقول له وإن كان مضمونا كالغصب والدين لا كما في فتاوى قاضي الهدي
 اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الدعوى وكتاب المداينات (وقال في كتاب
 الحجر ما نصه) الصبي المحجور عليه مؤاخذة بأفعاله فيضمن ما أتلفه من المال
 وإذا قتل فالدية على عاقلة في مسائل لو أتلف ما اقترضه وما أودع عنده بلاذن
 وليه وما أعير له وما يبيع عنه بلاذن الخ اهـ وقد نقلنا بقيته في كتاب الأمانات وكتاب
 الجنائيات (وقال في كتاب القسمة) بني أحدهما أي الشريكين بغير إذن الآخر
 فطلب أحدهما رفع بنائه قسمه فان وقع في نصيب الثاني فيها والا هدم له التصرف
 في ملكه وإن تأذى جاره في ظاهر الرواية وله أن يجعل فيها تنورا وحما ولا يضمن
 ما أتلفه اهـ وقد نقلنا بعضه في كتاب الشركة (وقال في كتاب الجنائيات) لكل

أحد التعرض على من شرع جناحاً في الطريق ولا يأثمون بالسكوت عنه يضمن
المباشر وإن لم يكن متعدياً فيضمن الحد إذا طرق الحديد ففقهائنا والقصار إذا
دق في حائوته فأنه دم حائوت جاره لا اعتبار برضاء أهل الحلة في السكة النافذة
حفر بئر في بركة في غير ممر الناس لم يضمن ما وقع فيها اهـ (وقال في كتاب الوصايا)
الوصي إذا خلط مال الصغير بماله لم يضمن منها أى القنية أيضاً الوصي إطلاق غريم
الميت من الحبس إن كان معسراً لا إن كان موسراً لا يملك القاضى التصرف
في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه كفى بيع القنية لا يضمن
الوصي ما أنفق على وليمة ختان اليتيم إذا كان متعارفاً لا سرف فيه ومنهم من شرط
إذن القاضى وقيل يضمن مطلقاً كفى غصب اليتيمة اهـ (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب الصيد والذبايح والاضحية) *

الصيد مباح إلا للتهى أو حرفة كذا في البرازية وعلى هذا فالتخذه حرفة كصيادى
السمك حرام أسباب الملك ثلاثة مثبت للملك من أصله وهو الاستيلاء على المباح
وناقلاً كالبيع والهبة ونحوهما وخلافه كملك الوارث فالأول شرطه خلوه المثل عن
الملك اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع وكتاب الهبة وكتاب الفرائض (ثم قال)
فلو استولى على حطب جمعه غيره من المغارة لم يملكه ولا يحمل للفتش ما يجده
بلا تعريف ولو أرسل إنسان ملكه وقال من أخذه فهو له لا يملك بالاستيلاء
فلما حبه أخذه بعده حتى قشور الرمان الملقاة يمكن المختار أنه يملك قشور الرمان
ولو ألقى بهيته الميتة فجاء رجل سلخها وأخذ جلد ما فلما سلخها أخذها فلوربغته ردله
ما زاد الذبايح إن كان بماله قيمة اهـ وقد نقلناه في كتاب اللقطة (ثم قال)
والاستيلاء سبب حقيقى وحكمى فالأول بوضع اليد والثانى بالتهيئة فإذا نصب
الشبكة للصيد ملك ما تعقل بخلاف ما إذا نصبها للخفاف وإذا نصب القسطا طقة عقل
الصيد به ملكه لو نصبها له ولو لم ينصبها فتعقل الصيد بها فأخذه غيره فإن الأول
لو كان بحيث لو مديده أخذه ملكه فبأخذه من الثانى والأفلا ولو حفر بئر الصيد
الذئب وغاب فقدم آخر ميتة لصيد ما فوق الذئب في البئر فهو لمحافره وما تعقل
في أرضه فهو له وإن لم يهيئها لانه من انزالها بخلاف النخل والظبي إذا تكدس
أو باض الصيد فانه لا يكون لصاحبها إلا بالتهيئة ما لم يكن قريباً منه بحيث لو مديده

لا أخذه ولو وقع في حجره من النار شيئا أخذته غيره فهو لالا أخذ الا أن يهني حجره له
وأما الثاني فشرطه وجود الملك في الحمل فلا يجوز بيع ضربة القانص والغائص
لعدم الملك اه وقد نقلناه في كتاب البيع وكتاب الهبة (ثم قال) لا تحل ذبيحة
البحري إذا كان أبوه سنيا وإن كان جبريا حلت سمكة في سمكة فإن كانت صبيحة
حالا والا لا تنها مسنة ذرة وإن وجد فيها ذرة ملوكها حالا وإن وجد خاتما
أو دينار امضروبالا وهو لقطة له ان يصرها على نفسه بعد التعريف ان كان
محتاجا وكذا ان كان غنيا عندنا اه (يقول جامعه) وقوله وكذا ان كان غنيا الخ
صوابه لان كان غنيا كذا في شرحها (ثم قال) أرسلت السمكة في الماء النجس
فكبرت فيه لا بأس يأكلها للحال ويحل أكلها ان كانت بحروحة طافئة اشترى
سمكة مشدودة بالشبكة في الماء وقبضها كذلك فباع سمكة فابتاعها فالمتابعة
للبائع والمشدودة للشترى فان كانت المتابعة هي المشدودة فهو ما للشترى قبضها
أولا اه وقد نقلناه في كتاب البيع (ثم قال) ذبح لقدم الأمير أو واحد
من العظاماء يحرم ولو ذكر الله سبحانه وتعالى والاضيف لا النثر على الأمير لا يجوز
وكذا التقاطه وفي العرس جائز اه وقد نقلناه في كتاب اللقطة (ثم قال) العضو
المنفصل من الحي كيمثله الامن مذبح قبل موته فيحل أكله من الماء كقول كافي
منية المفتي اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الصيد
والذبايح والاضحية (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مأنصه)
وأما الأشخاص فلا بد فيها من النية لكن عند الشراء لا عند الذبح وتفرع عليه انه
لو اشترى بنسبة الاضحية فذبحها غيره بلا اذن فان أخذها مذبوحه ولم يضمه
اجزائه وان ضمنه لا تجزئه كافي أضحية الذخيرة وهذا اذا ذبحها عن نفسه أما اذا
ذبحها عن مال كها فلا ضمان عليه وهل تتعين الاضحية بالنية قالوا ان كان
فقيرا وقد اشترى ما بنيتها تعينت فليس له بيعها وإن كان غنيا لم تتعين والصحيح انها
تتعين مطلقا فيصدق بها الغنى بعد أيامها حية ولكن له ان يقيم غيرها مقامها
كما في البدائع من الاضحية قالوا والمدايا كالأضحية اه وقد نقلنا بعضه في كتاب
الحج (وقال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها) والذبح قد يكون لالا كل
فيكون مباحا أو مندوبا أو للاضحية فيكون عبادة أو لقدم أمر فيكون حراما
أو كفر على قول اه (ثم قال) في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها في الخامس

في بيان الاخلاص مانصه) ولكن ذكر وافي كتاب الاضحية ان البهائم تجزئ
 عن سبعة ان كان الكل مريدين القرية وان اختلفت جهاتها عن أضحية وقران
 ومتمعة قالوا فلو كان أحدهم مريدا لاهله أو كان نصرانيا لم تجز عن واحد منهم
 وعلاو بان البعض اذا لم يقع قربة خرج الكل عن أن يكون قربة لان الاراقة
 لا تجزأ فعلى هذا لو ذبحها أضحية لله تعالى ولغيره لا تجزئه بالاولى وينبغي أن
 تحرم وصرح في البرازية من ألفاظ التكفير أن الذبح للقادم من حج أو غزو أمير
 أو غيره يجعل المذبح ميتة واختلافوا في كفر الذابح فالشيخ السفي كدرى وعبد
 الواحد الدر في الحديدى والذسفي والحاكم على أنه يكفر والفضلي واسماعيل الزاهد
 على أنه لا يكفر اهـ (وقال بعد ذلك في آخر القاعدة المذكورة في الفروع مانصه)
 عطس الخطيب فقال الحمد لله ان قصد الخطبة صحت وان قصد الحمد للعطاس
 لم تصح ولو ذبح فعطس فقال الحمد لله فكذلك اهـ (وقال في قاعدة هل الاصل
 في الاشياء الاباحة حتى يدل الدليل وهو مذهب الشافعي أو التحريم مانصه) ومنها
 اذا لم يعرف حال النهر هل هو مباح أو ملوك ومنها لو دخل برجه حمام وشك هل
 هو مباح أو ملوك ومنها مسألة الزرافة ومذهب الشافعي القائل بالاباحة المحل
 في الكل وأما مسألة الزرافة فاختار عندهم حل اكلها وقال الاسيوطي ولم يذكرها
 أحدهم المالكية والخنفية وقواعدهم تقتضي حلها اهـ (وقال في خاتمة فيها
 فوائد في تلك القاعدة أعني اليقين لا يزول بالشك مانصه) السادسة رمى صيدا
 فجره ثم تعيب عن عينه ثم وجد ميتة أو لا يدري سبب موته يحرم مع وجود الشك
 لكن شرط في الكفر تحريمه أن يقع عن طالبه وشرط قاضي خان أن يتواري عن
 بصره واليه يشير ما في الهداية والمعتمد الاول اهـ (قال في القاعدة السادسة العادة
 محكمة مانصه) الثاني تعليم الكلب الصيد بترك أكله للصيدين ان يصير الترك
 عادة له وذلك بتركه لالاكل ثلاث مرات اهـ (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع
 المحرام والحلال غلب المحرام الحلال مانصه) ومنها من أحد أبويه مأكول والآخر
 غير مأكول لا يهل أكله على الاصح فاذا نرى كلب على شاة فولدت لا يؤكل الولد
 واذا نرى حمار على فرس فولدت بغلا لم يؤكل والا هـ اذا نرى على الوحش فتبع
 لا تجوز الاضحية به كذا في الفوائد التاجية ومنها لو شارك الكلب المعلم غير المعلم
 أو كلب مجوسى أو كلب لم يذكر اسم الله تعالى عليه عمدا حرم كفا في الهداية ومنها

ما في صيد الخنازية مجوسى أخذ بيد مسلم فذبح والسكين في يده المسلم لا يحل أكله
لا اجتماع الحرم والمبيع فيحرم كالموتى يحرم عن مدقوسه بنفسه فأعانه على مده
مجوسى لا يحل أكله اه (ثم قال) وهن لو كان بعض الشجرة في الحبل وبعضها
في الحرم ومنها لو كان بعض الصيد في الحبل وبعضه في الحرم والمنقول في الثانية
كما نقله الاسيحي أن الاعتبار لقوائمه لا لرأسه حتى لو كان قائما في الحبل ورأسه
في الحرم فلا شيء بقتله ولا يشترط أن يكون جميع قوائمه في الحرم حتى لو كان بعضها
في الحرم والبعض في الحبل وجب الجزاء بقتله لتغليب المحظر على الاباحة اه وقد
نقلنا هذه في كتاب الحج (ثم قال) وهن الورى صيدا فوق في ماء أو على سطح أو جبل
ثم تردى منه الى الارض حرم للاحتقال والاحتياط المحرمة بخلاف ما اذا وقع على
الارض ابتداء فانه يحل لانه لا يمكن الاحتراز عنه فسقط اعتباره وخرج عن هذه
القاعدة مسائل الاولى من أحد أبويه ككافي والآخر مجوسى فانه يحل ذكاحه
وذيبحته ويجعل ككيا اه وقد نقلنا بقية هذه العبارة في كتاب الذكاح (ثم قال)
الاربعة لوسقى شاة خمران ثم ذبحها من ساعتها تحل بلا كراهة ذكره في البرازية
ومقتضى القاعدة التحريم ومقتضى الفرع انه لو علغها علغا حراما لم يحرم لبنها ونجسها
وان كان الورع الترك ثم قال في البرازية بعده ولو بعد ساعة الى يوم تحل مع
الكراهة اه وقد نقلنا هذه العبارة في المحظر أيضا (وقال في الفن الثالث
في أحكام الناسى مانصه) وقد جعل له أى النسيان أصلا في التحريم فقال انه
ان كان مع مذكر ولا داعى له كاكل المصلى لم يسقط لتقصيره بخلاف سلامه
في القعدة أو لامعه مع داع كاكل الصائم سقط أو لا فاولى كترك الذابح التسمية
اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الصلاة أيضا (وقال في أحكام الصبيان مانصه)
واختلفوا في وجوب صدقة الفطر في ماله والاضحية والمعقة والوجوب في مؤدبها
الولى ويذبحها ولا يتصدق بشئ من نجسها فيطعمه منه ويتباع له بالباقي مات بقى عنه
اه وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب الزكاة (ثم قال) وتحل ذبيحته بشرط أن يعقل
التسمية ويضبطها بان يعرف ان الحبل لا يحصل الا بها كذا في الكافي ويؤكل
الصيد برميه اذا سمي اه (وقال في أحكام العبيد مانصه) ولا أضحية ولا هدى
عليه اه ونقلنا في كتاب الحج أيضا (وقال في أحكام الامعى مانصه) ولم أر حكم
ذبحه وصيده وحضائه ورؤيته لما اشتراه بالوصف وينبغي أن يكره ذبحه اه وقد

نقولنا بعضه في اليسوع وفي الطلاق (وقال في بحث النسايم كالمستقيمة في بعض
 المسائل مانصه) السابعة الصيد المرمى اليه بالسهم اذا وقع عندنا ثم فسات من تلك
 الرمية يكون حراما كما اذا وقع عند اليقظان وهو قادر على ذكاته اه (وقال في
 أحكام الانثى مانصه) والتخية بالذكرا فضل منها اه (وقال في أحكام الذمي
 مانصه) * نفيه آخر * اشترك اليهود والنصارى في وضع الجزية وحل المناكحة
 والذبايح وفي الدية وشاركهم المجوس في الجزية والدية دون الاخيرين واستوى
 أهل الدمة فيما ذكر اه وقد نقلناها في أبوابها من المجانيات وغيرها (وقال في
 أحكام الجان مانصه) ومنها ان ذبيحته لا تحل قال في الملتقط عن رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم انه نهى عن ذبايح الجن اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه)
 وفيه مسائل الاولى أسباب القتل المعاضات المالية الى أن قال والاستيلاء على
 المباح اه (ثم قال) الثانية لا يدخل في ملك انسان شئ بغير اختياره الا الارث
 اتفاقا الى أن قال وكذا غنمه ملكه من الولد والثمار والماء النابع في ملكه
 وما كان من انزال الارض الا السكلا والمحشيش والصيد الذي باض في أرضه
 اه وقد نقلناه في كتاب الشرب (يقول جامعه) قوله الا السكلا الخ صوابه حتى
 السكلا الخ كذا في شرحها (وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه وما يمنع مانصه)
 العاشر الاضحية يمنعها كما يمنع صدقة الفطرا اه وقد نقلناه في كتاب الزكاة (وقال
 في أحكام السفر مانصه) ومنها سقوط الجمعة والعديد والاضحية وتكبير
 التشريق اه وقد نقلنا بهيته في كتاب الصلاة (وقال في آخر الفن الثالث في
 قاعدة اذا أتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أم لا مانصه) ثم رأيتهم قالوا
 في الاضحية كما ذكره ابن وهبان عزيا الى الخلاصة الغنى اذا ضحى بشاتين وقعت
 واحدة فرضا والاخرى تطوعا وقبل الاخرى لحم اه (وقال في فن الغار
 مانصه) * الاضحية * أى والذبايح * أى مسلم عاقل ذبح وصحى ولم تحل فقل اذا سمى
 ولم يرد به التسمية على الذبيحة أى رجل ذبح شاة غيره تعديا ولم يضمن فقل شاة
 الاضحية في أيامها أو قصاب شدها بالذبح اه (وقال في الفن السادس فن الفروق
 في بحث الحج مانصه) ولو غلطوا في وقت الوقوف فلا إعادة وفي الصوم والاضحية
 أعادوا والفرق أن تداركه في الحج متعذرو في غيره متيسرا اه وقد نقلناه في كتاب
 الحج (وقال أخو المؤلف في تكملته للفن السادس في كتاب الالهة مانصه) سيد

دأبته فأصلحها رجل كان للالك أن يأخذها إذا قال جعلتها لمن يأخذها
والفرق أنه إذا قال ذلك فقدم لكها له وقد أنفق عليها فكانت هذه النفقة عوضا
فنع الاسترداد نثر السكر فوقع في حجر رجل وأخذه غيره لا يكره إذا لم يكن أعد
حجره لذلك كالموضع الشبكة للصيد فتمقل بها صيد كان لمن أخذه ولو نصبها لأجل
الصيد كان لصاحبها وقد نقلناه في كتاب اللقطة (ثم قال) أنا نأنا ربطنا
في موضع واحد ليلاف ولدنا ذكر أو أنثى أو أحدهما بغلا أو أخرى جشافا دعي
كل واحد منهما البغل أو الذي كرفه ويدينهما والثاني لبنت المال لأنه لقطة
والأضحية على هذا اه وقد نقلناه في كتاب اللقطة (وقال أخو المؤلف
في تكميلته للفقن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب الصيد والذبائح *
الحجامة إذا طارت ان كانت تهتمدى إلى بيتها فرماها لا تحل وان كانت
لا تهتمدى فرماها تحل والفرق أنه قادر على ذكاة الاختيار ثم لا هنا
كافر رمى دجاجة بسهمه وذبحها مسلم ان كان الاول مرهقا لا تؤكل ولولم يكن
مرهقا تؤكل والفرق ان الموت يضاف الى الاول في الاول وإلى الثاني في الثاني
قال الحمد لله لعطاسه وذبح لا يحل والخطيب اذا عطس فقال الحمد لله مقتصر عليه
جاز والفرق ان الواجب عند الذبح التسمية على المذبح ولم توجد وفي الجمعة
مجرد الذكرو قد وجداه (يقول جامعهم) وما ذكر رواية عن أبي حنيفة رجه الله
فلا منافاة بين ما هنا وما تقدم في فروع القاعدة الثانية الامور بمقاصدها اه وقد
نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) سمي على سكين ثم أخذ غيرها وذبح بها حلت ولو
سمي على سهم وأخذ غيره ورمي به لا يحل والفرق ان التسمية في الاول وقعت على
المذبح وفي الثاني على السهم لا على المرمى اليه لعدم القدرة عليه (كتاب
الأضحية) هي واجبة على الأغنياء المقيمين دون المسافرين والفرق ان السفر حال
المشقة وفقد الاموال والأضحية مؤقته فتفتوت بخلاف حال الإقامة لأنه زمان سعة
في الاحوال والاموال ضحوقهم تبين بالبرهان ان هذا اليوم يوم التاسع قبل أعادوا
الأضحية ولو وقفوا فاشهدوا انه العاشر لا قبل والفرق ان التدارك ممكن في
الأضحية دون الحج اه وقد نقلناه في كتاب الحج (ثم قال) تحب الأضحية وصدقة
الفقر في مال الصغير بخلاف الزكاة والفرق ان الزكاة عبادة من كل وجه كالصلاة
وهي عن الصبي مرفوعة بخلاف الأضحية وصدقة الفطر لانها مؤنة من وجه ونفقة

من وجهه ولذا جاز لا كل منها ووجبت صدقة الفطر عن عبده اه وقد نقلناه
 في كتاب الزكاة (ثم قال) موسر اشترى أضحيتة في أيام النحر فلم يضح حتى افتقر
 في آخرها سقطت عنه ولو كان معسرا لانسقط والفرق ان وجوبها على الموسر حقا
 للشرع فاذا افتقر ذهب الموجب والوجوب على المعسر بالنذر وبالشراء يصير
 كالنادر فلذا بقيت واجبة بعد أيام النحر ويتصدق بعيثها أو بقيتها اشترى شاة
 فماتت أو ضلت فان كان فقيرا لا تجب عليه أخرى وان كان غنيا وجب عليه أخرى
 اه (وقال المؤلف في الفن الثاني في كتاب الزكاة مانصه) دفعها لاخته المتزوجة ان
 كان زوجها معسرا جاز وان كان موسرا وكان مهرها أقل من النصاب فكذلك
 وان كان المجل قدره لم تجز به يفتى وكذا في لزوم الاضحية اه (وقال في كتاب
 الحج مانصه) وعن ابن المسيب كان اذا دخل العشر لا يقلم اظفاره ولا يأخذ من شعر
 رأسه قال ابن المبارك السنة لا تؤخر به أخذ الفقيه اه (وقال أول كتاب البيوع
 في بحث المجل مانصه) هو تابع لأمه في أحكام العتق الى ان قال وحق الاضحية اه
 (ثم قال) ولا يتدكى الجنين بذكاة أمه اه (وقال في كتاب القضاء) القاضي اذا قضى
 في مجتهد فيه نفذ قضاءه الا في مسائل الى ان قال أو يبيع متروكة التسمية عامدا
 اه وقد نقلناه في كتاب البيع (وقال في كتاب الغصب) لا يجوز التصرف في
 مال غيره بغير اذنه ولا ولاية الا في مسائل الى ان قال ذبح شاة فصاب شد هالم بضم
 ذبح أضحية غيره بالأمره في أيامها لم يضمنه أطلقه في الاصل وقيد بعضهم بما اذا
 أضحوها لا ذبحها (وقال فيه أيضا مانصه) قال للغاصب ضح بها أنت فان هلمكت
 قبل التضيعة ضمنها وان بعده لا اه (وقال في كتاب الفرائض) الميت لا يملك بعد
 الموت الا اذا نصب شريك للصيد ثم مات فتمتقل الصيد فيها بعد الموت فانه يملكه
 ويورث عنه ذكره الزيلعي من المكاتب اه (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب المحظر والاباحه) *

ليس زماننا زمان اجتناب الشبهات كما فيه أي في كتاب المحظر والاباحه من
 الحاشية والتجنيس الغش حرام فلا يجوز اعطاء الزیوف لدائن ولا بيع العروض
 المغشوشة بلایبان الا في شراء الاسير من دار الحرب والثانية في اعطاء المجل
 يجوز له اعطاء الزیوف والمستوفة وهما في واقعات المحاسبي من شراء الاسير اه

وقد نقلناه في كتاب البيع وكتاب المداينات (ثم قال) الغتوى في حق
 الجاهل بمنزلة الاجتهاد في حق المجتهد كذا في قضاء الخائفة اه وقد نقلناه
 في كتاب القضاء (ثم قال) الحرمة تعدد في الاموال مع العلم بها الا في حق الوارث
 فان مال مورثه حلال له وان علم بحرمته منه من الخائفة وقيدته في الظهيرية بأن
 لا يعلم أرباب الاموال من قبل يدعيه فسق الا اذا كان ذا علم وشرف كذا في
 مكفرات الظهيرية ويدخل السلطان العادل والامير تحت ذى الشرف يكره
 معاشرته من لا يصلى ولو كانت زوجته الا اذا كان الزوج لا يصلى لم يكره للمرأة
 معاشرته كذا في نفقات الظهيرية اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب
 الطلاق (ثم قال) الخلف في الوعد حرام كذا في اضية الذخيرة وفي الفدية وعده
 ان يأتيه فلم يأت به لا يأثم ولا يلزم الوعد الا اذا كان معلما كفا في كفالة البرازية وفي
 بيع الوفاء كما ذكره الزيلعي اه وقد نقلناه في كتاب الايمان وكتاب البيع
 (ثم قال) استخدام اليتيم بلا أجره حرام ولولا خفيه ومعلمه الا لاهه وفيما اذا أرسله
 معلمه لاحضار شريكه كفا في الفدية اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) لبس
 الحرير المحارص حرام على الرجل الا لدفع قتل أو حكمة كفا في الحداد من غاية البيان
 ولا يجوز الخالص في الحرب عنده ما حرم على البالغ فعلمه حرم عليه فعلمه بولده الصغير
 فلا يجوز ان يسقيه خمر او لان يلبسه حريرا او لان يخضب يده بخناء أو رجله ولا
 اجلاس الصغير لغائط أو بول مسقبلا أو مسقبلا تدبرا المحلوة بالاجنبية حرام الا
 للزومة ديونة هربت ودخلت خربة وفيما اذا كانت بحوزة شوها وفيما اذا كان
 بينهما حائل في بيت المحلوة بالمحرم مباحة الا الاخت من الرضاع والصهرة الشابة
 من مات على الكفر أبيع لعنه الا والدي رسول الله صلى الله عليه وسلم لثبوت ان
 الله سبحانه وتعالى احياه ماله حتى آتاه كذا في مناقب الكر دري اسماع
 القرآن افضل من قراءته كذا في منظومة ابن وهبان اه (يقول جامعه) وهذه
 هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب المحظور والاباحية (قال المؤلف في القاعدة
 الاولى لا ثواب الا بالنية ما نصه) وعلى هذا سائر القرب لا بد في سامن النية بمعنى
 توقف حصول الثواب على قصد التقرب بها الى الله سبحانه وتعالى من نشر العلم
 تعليم او افتاء وتصنيفا اه (ثم قال بعد ذلك فيها) وأما المباحات فانها تحتلف
 صفاتها باعتبار ما قصدت لاجله فاذا قصد بها التقوى على الطاعات والتوصل

إليها كانت عبادة كالاكل والنوم واكتساب المال والوطء اه (ثم قال
 في آخرها) وأما التروك كترك المنهي عنه فذكره في الاصول في بحث
 ما تترك به الحقيقة عند الكلام على حديث انما الاعمال بالنيات وذكره
 في نية الوضوء وحاصله ان ترك المنهي عنه لا يحتاج الى نية للخروج عن عهدة المنهي
 وأما المحصول الثواب فان كان كفوا وهو ان تدعوه النفس اليه قادر على فعله وكف
 نفسه عنه خوفا من ربه فهو مثاب والافلا ثواب على تركه فلا ثياب على ترك الزنا
 وهو يصلي ولا ثياب العنين على ترك الزنا ولا الاصحى على ترك النظر المحرم اه
 (وقال في الفائدة الثانية الامور بمقاصدها مانصه) وذكر قاضيخان ان بيع
 العصير ممن يتخذ خرا ان قصده به التجارة فلا يصح وان قصده لاجل التخمير
 حرم وكذا غرس الكرم على هذا اه وعلى هذا عصير العنب بقصد الخلية
 والمحمية والهجرفوق ثلاث دائر مع القصد فان قصد هجر المسلم حرم والا فلا اه
 (ثم قال بعد ذلك مانصه) وقال قاضيخان الفقاعى اذا قال عند فتح الفقاع للمشتري
 صلى الله على محمد قالوا يكون آثما وكذا المحارس اذا قال في الحراسة لا اله الا الله
 يعنى جعلها للاعلام بأنه مستيقظ الى آخر ما ذكره وقد تقدمت بقيمة عبارته هذه في
 المجاهد فراجع (ثم قال) بعد ذلك وفيها أى الخانية اذا قال المسلم للذمى أطال
 الله بقاءك قالوا ان نوى بقلبه ان يعطى بقاءه لعله ان يسلم أو يؤدى الجزية عن
 ذل وصغار لا بأس به لان هذا دعاءه الى الاسلام أو لمنفعة المسلمين ثم قال أى فى
 الخانية رجل أمسك المصحف فى بيته ولا يقرأ قالوا ان نوى به الخير والبركة لا يثم
 ويرجى له الثواب ثم قال أى فى الخانية رجل يذكر الله تعالى فى مجلس الفسق قالوا
 ان نوى ان الفسقة يشغلون بالفسقى واباشتهغل بالتسبيح فهو أفضل وأحسن
 وان سجد فى السوق ناويا ان الناس يشغلون بأمور الدنيا وأنا أسجد لله تعالى فى
 هذا الموضع فهو أفضل من ان يسجد وحده فى غير السوق وان سجد على وجه
 الاعتبار يؤجر على ذلك فان سجد على ان الفاسق يعمل الفسق كان آثما (ثم قال)
 أى فى الخانية ان يسجد لسلطان فان كان قصده التعظيم والتحية دون الصلاة
 لا يكفر أصله أمر الملائكة بالسجود لآدم وسجود اخوة يوسف عليهم الصلاة والسلام
 ولو أكره على السجود للملك بالقتل فان أمره به على وجه العبادة فالأفضل الصبر
 كن أكره على الكفر وان كان للتحية فالأفضل السجود اه وقد نقلنا بعضه

في كتاب الاكراه (ثم قال) وقالوا الا كل فوق الشبع حرام بقصد الشهوة وان قصد التقوى على الصوم أولا جل الضيف فمستحب (ثم قال بعد ذلك) وفي التتارخانية من المحظر والاباحة اذا توسد الكتاب فان قصد المحفظ لا يكره والاكره وان غرس في المسجد فان قصد الظل لا يكره وان قصد منفعة أخرى كرهه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) وكتابة اسم الله تعالى على الدرهم ان كان بقصد العلامة لا يكره وللتهاون يكره والمجلوس على جوالقي فيه مصحف ان قصد المحفظ لا يكره والا يكره اه يقول جامعه قوله وللتهاون يكره صوابه يكفر (وقال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها من الاصل الثاني من التاسع وهو انه لا يشترط معنية القلب التلطف في جميع العبادات) الى ان قال ونخرج عن هذا الاصل مسائل الى ان قال ومنها حديث النفس لا يؤاخذ به مالم يتكلم أو يعمل به كذا في حديث مسلم وحاصل ما قالوه ان الذي يقع في النفس من قصد المعصية على خمس مراتب الهاجس وهو ما يلقى فيها ثم جريانه فيها وهو الخاطر ثم حديث النفس وهو ما يقع فيها من التردد هل يفعل أولا ثم اللهم وهو ترجيح قصد الفعل ثم العزم وهو قوة ذلك القصد والمجزم به فالهاجس لا يؤاخذ به اجماعا لانه ليس من فعله وانما هو شئ ورد عليه لا قدرة له فيه ولا صنع والخاطر الذي بعده كان قادرا على دفعه بصرف الهاجس أول وروده ولكنه هو وما بعده من حديث النفس مرفوعان بالحديث الصحيح فاذا ارتفع حديث النفس ارتفع ما قبله بالاولى وهذه الثلاث لو كانت في المحسنات لم يكتب له بها اجر لعدم القصد وأما اللهم فتقديس في الحديث ان اللهم بالمحسنة يكتب حسنة والله بالسيئة لا يكتب سيئة وينتظر ان تركها الله تعالى كتبت حسنة وان فعلها كتبت سيئة واحدة والاصح في معناه انه يكتب عليه الفعل وحده وهو معنى قوله واحدة وان اللهم مرفوع فأما العزم فالهققون على انه يؤاخذ به ومنهم من جعله من اللهم المرفوع وفي البرازية من كتاب الكراهية هم بمعية لا يأتون ان لم يصم عزمه عليها وان عزم يأت ثم العزم لا يتم الفعل بالمجوارح الا ان يكون أمرا يتم بمجرد العزم كالكفر اه (ثم قال في العانر في شروط النية الاول الاسلام مانصه) فائدة قال في الملتقط قال أبو حنيفة أعلم النصراني الفقه والقرآن له لم يهتدي ولا عيس المصحف وان اغتسل ثم مس فلا بأس به اه (ثم قال في آخر القاعدة الثانية الامور بمقاصدها في خاتمة مانصه) وتجري هذه القاعدة

في خاتمة في العروض فان الشعر عند أهله كلام موزون مقصود به ذلك اماما يقع
موزونا اتفاقا لا عن قصد من المتكلم فانه لا يسمى شعرا وعلى ذلك خرج ما يقع في كلام
الله تعالى كقوله تعالى لن تنالوا البرحتى تنفقوا مما تصبون أو رسوله كقوله صلى
الله تعالى عليه وسلم هل أذت الا أصبغ دميته وفي سبيل الله ما لقيت اه (وقال
في قاعدة الاصل في الايضاع التحريم مانصه) ثم اعلم ان البضع وان كان الاصل
فيه الحظريه قبل في حله خبر الواحد قالوا له شراء أمة زيد قال بكر وكني زيد يبيعها
ويحل له وطؤها وكذا الوجاهة أمة قالت لرجل ان مولاي بعثني اليك هدية ووطن
صدقه احل وطؤها ولم أر حكم ما اذا وكل شخص في شراء جارية ووصفها فلشترى
الوكيل جارية بالصفة ومات قبل أن يسلمها الى الموكل فقتضى القاعدة حرمتها على
الموكل لاحتمال أنه اشتراها لنفسه لان الوكيل بشراء غير المعين له أن يشتريه لنفسه
وان كان شراء الوكيل الجارية بالصفة المعينة ظاهرا في التحمل لكن الاصل
التحريم وينبغي الرجوع الى قول الوارث لانه خلقته وله نظائر في الفقه اه وقد
قلنا هذه العبارة في كتاب الوكالة ايضا (وقال في القاعدة الرابعة المشقة محلب
التيسير مانصه) واعلم ان أسباب التخفيف في العبادات وغيرها سبعة الى أن قال
الثاني المرض ورخصه كثيرة التيم عند الخوف على نفسه الى أن قال والتداوى
بالنجاسات وبالمحرم على أحد القولين واختار قاضي خان عدمه واساغة اللقمة بها اذا
غص اتفاقا واباحة النظر للطبيب حتى لا عورة والسوء تن اه (ثم قال) وأكل
الميتة ومال الغير مع ضمان البدل اذا اضطر اه أي يباح ذلك (ثم قال) ولبس
الحري للعكة والقتال اه أي يباح ذلك (ثم قال) ومنه اباحة النظر للطبيب
ولاشاهد وعنده الخطبة والاسم يداه وقد قلناه في كتاب النكاح (وقال في آخر
القاعدة المذكورة) السادس تخفيف ترخيص كصلاة المستعمر مع بقية النجوى
وشرب الخمر للعصاة اه (وقال في بحث السبب السابع النقص مانصه) وعدم
تكليف النساء بكثير مما وجب على الرجال كالجماعة والجمعة والجهاد والحج
وتحمل العقل على قول والصحيح خلافه واباحة لبس الحري والذهب اه
(وقال في أول القاعدة الخامسة الضرر يزال مانصه) وفي البزاية من كتاب
الكراهية باع أغصان فرصاد واشترى اذا ارتقي لقطعها يطلع على عورات
المجيران يؤمر بأن يخبرهم وقت الارتقاء ليدتروا مرة أو مرتين فان فعل والارفع

للعالم لينعمه من الارتقاء اه (ثم قال) الاولى الضرورات تبيح المحظورات ومن
ثم جازاً كل الميتة عند الحاجة واساعة اللقمة بالمحرو واللفظ بكلمة الكفر لا كراه
وكذا اتلاف المال وأخذ المال من الممتنع من أداء الدين بغير اذنه ودفع الصائل
ولو أدى الى قتله وزاد الشافعية على هذه المساعدة بشرط عدم نقصانها أى
الضرورة قالوا يخرج ما لو كان الميت ندياً فإنه لا يحل أكله للمضطر لان حرمة أعظم
في نظر الشارع من مهجة المضطرا اه (ثم قال) في الثانية ما أبيع للضرورة يتقدر
بقدرها ولذا قال في إيمان الظهيرية ان اليمين الكاذبة لا تباح للضرورة وانما
يباح التعريض اه يعنى لا تدفعها بالتعريض ومن فروعه المضطر لا يأكل من
الميتة الا قدر سد الرمق اه (ثم قال) والطبيب انما ينظر من العورة بقدر الحاجة
اه (ثم قال في الثانية الضرر لا يزال بالضرر مانصه) ولا يأكل المضطر طعام
مضطر آخر ولا شيئاً من بدنه اه (وقال في تنبيهه يعمل الضرر الخاص لدفع ضرر
عام وعليه فروع مانصه) ومنها التسعير عند تعدى أرباب الطعام في بيعه بغبن
فاحش ومنها بيع طعام المحتكر جبراً عليه عند الحاجة وامتناعه عن البيع
دفعاً للضرر اه ومنها منع اتخاذ حنوت للطبخ بين البرازين وكذا كل ضرر عام كذا
في الكافي وغيره اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) ومنها جواز دخول
بيت غيره اذا سقط متاعه فيه وخاف صاحبه أنه لو طلبه منه لاختفاه اه وقد نقلناه
ذلك في الغصب أيضاً (ثم قال) ومنها مسئلة الظفر بجنس دينه اه (وقال بعد ذلك
في بحث اذا تعارض مفسدتان روى أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما مانصه)
ومن هذا النوع لواضطر وعنده ميتة ومال الغير فإنه يأكل الميتة وعن بعض
أصحابنا من وجد طعام الغير لا تباح له الميتة وعن ابن سماعة الغصب أولى من
الميتة وبه أخذ الطحاوى وخيره الكرخى كذا في البرازية اه (ثم قال) وأصله
ان الحراق اذا وقع في سفينة وعلم أنه لو صبر فيه يحترق ولو وقع في الماء غرق فعنده
يختار أيهما شاء وعندهما يصبر اه وقد نقلناه بقيته في كتاب الاكراه اه (وقال
في بحث دواء المفاسد أولى من جلب المصالح مانصه) وقد تراعى المصلحة لغلبة تعالي
المفسدة الى أن قال ومنه الكذب مفسدة محرمة ومتى تضمن جلب مصلحة تربو عليه
جاز كالكذب للإصلاح بين الناس وعلى الزوجة لاصلاحها وهذا النوع يرجع
الى ارتكاب أخف المفسدتين في الحقيقة اه (وقال في القاعدة السادسة العادة

محكمة مانصه) ولا خصوصية للربا وإنما العرف غير معتبر في المنصوص عليه قال
 في الظهيرية من الصلاة وكان محمد بن الفضل يقول السرة الى موضع نبات الشعر من
 العانة ليس بعورة تعامل العمل في الابداء عن ذلك الموضع عند الاضطراب
 وفي النزاع عن العادة الظاهرة نوع حرج وهذا ضعيف وبعيد لان التعامل بخلاف
 النص لا يعتبر اهـ بلفظه وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب الصلاة (ثم قال) والا كل
 من الطعام المقدم ضيافة بلا صريح الاذن اهـ أي يجوز ذلك (ثم قال في فصل
 تعارض العرف مع اللغة من المبحث الثالث مانصه) وفي الملتقط من البيوع وعن أبي
 القاسم المغيرة الاشياء على ظاهر ما جرت به العادة فان كان الغالب المحلل
 في الاسواق لا يجب السؤال وان كان الغالب المحرم في وقت أو كان الرجل يأخذ
 المال من حيث وجده ولا يتمل في المحرم والحلال فالسؤال عنه حسن اهـ (وقال
 في الفصل المذكور من المبحث الرابع مانصه) وقد اختلفوا فيما اذا كان
 العقار لاني ولاية القاضى وتنازع فيه عند قاض آخر فمنهم من لم يصح قضاءه ومنهم
 من نظر الى التداعي والترافع واختلف الصحيح في هذه المسئلة اهـ وقد نقلنا هذه
 المسئلة في كتاب القضاء أيضا (ثم قال تنبيه هل المعتبر في بناء الاحكام العرف
 العام أو مطلق العرف ولو كان خاصا المذهب الاول مانصه) وذكر فيها من كتاب
 الكراهية قبيل التحريم لو تواضع أهل بلدة على زيادة في صفحاتهم التي يوزن بها
 الدراهم والابريسم على مخالفة سائر البلدان ليس لهم ذلك اهـ (وقال في القاعدة
 الثانية اذا اجتمع الحلال والمحرم غلب المحرم الحلال مانصه) ومنها لو اختلطت
 مساليج المذكاة بمسالج الميتة ولا علامة تميز وكانت الغلبة للميتة أو استويا لم يجز تناول
 شئ منها ولا بالتحرى الا عند الحاجة وأما اذا كانت الغلبة للمذكاة فإنه يجوز التحرى
 ومنها لو اختلط ذلك الميتة بالزيت ونحوه لم يؤكل الا عند الضرورة والمسئلة ان
 في صلاة الخلاصة من فصل اشتباه القبلة ومقتضى الثانية انه لو اختلط لبن بقرابن
 أنان أو ماء وبول عـ دم جواز تناول ولا بالتحرى اهـ (ثم قال) وخرج عن هذه
 القاعدة مسائل الى أن قال الثانية الاجتهاد في الاواني اذا كان بعضها طاهرا
 وبعضها نجسا والاقول نجس جائز ويريق ما غلب على ظنه انه نجس مع ان الاحتياط
 أن يريق الكل ويتميم كما اذا كان الاقل طاهرا عـ لا بالاغلب فيهما المسئلة
 الاجتهاد في ثياب مختلطة بعضها نجس وبعضها طاهر جائز سواء كان الاكثر نجسا

أولاً والفرق بين الشباب والاولاد انه لاخلف له في ستر العورة وللوضوء خلاف في التطهير وهو التيمم وهذا كله حالة الاختيار وأما حالة الضرورة فيتحري للشرب اتفاقاً كذا في شرح المجمع قبيل التيمم اهـ وقد نقلناه في كتاب الطهارة (ثم قال) وينبغي أن يلحق بمسئلة الاولاد والشوب المنسوج تحته من حير وغيره فيحمل ان كان الحرير اقل وزناً واستوى باختلاف ما اذا زاد وزناً ولم أراه الاًسن وفي الخلاصة من التحري في كتاب الصلاة ولو اختلط اوانيه بأواني أصحابه في السفر وهم غيب أو اختلط رغيفه بأرغفة غيره قال بعضهم يتحري وقال بعضهم لا يتحري ويتربص حتى يجي أصحابه وهذا في حالة الاختيار وفي حالة الاضطرار جاز التحري مطلقاً اهـ (ثم قال) الرابعة لوسق شاة خمر اثم ذبحها من ساعتها فانه تحل بلا كراهة تذكره في البرازية ومقتضى القاعدة التحريم ومقتضى الفرع انه لو علفها علغاً حراماً لم يحرم لبنها ونمها وان كان الورع الترك ثم قال في البرازية بعده ولو بعد ساعة الى يوم تحل مع الكراهة اهـ وقد نقلناه هذه العبارة في كتاب الذبايح أيضاً (ثم قال) الثامنة اذا كان غائب مال المهدي حلالاً فلا بأس بقبول هديته وأكل ماله ما لم يتبين انه من حرام وان كان غائب ماله المحرام لا يقبلها ولا يأكلها اذا قال انه حلال ورثه أو استقرضه قال الخواري وكان الامام أبو القاسم المحاكمي يأخذ جوارث السلطان والمجيلة فيه ان يشتري شيئاً بمال مطلق ثم ينفقه من أي مال شاء كذا رواه الثاني عن الامام وعن الامام ان المبتلى بطعام السلطان والظلمة يتحري فان وقع في قلبه حله قبل وأكل والا لاله عليه الصلاة والسلام استفت قلبك الحديث وجواب الامام فبين فيه ورع وصفاء قلب ينظر بنور الله تعالى ويدرك بالفراسة كذا في البرازية من الكراهة اهـ (ثم قال) العاشرة قال في القنية من الكراهية غلب على ظنه ان أكثر بياعات أهل السوق لا تخلو عن الفساد فان كان الغالب هو المحرام تنزه عن شرائها ولكن مع هذا لو اشتراها يطيب له اهـ وقد مناه عن الملتقط في المبحث الثالث من قاعدة اعتبار العرف اهـ (ثم قال) ولا بأس بشراء جوز الدلال الذي يعد الجوز فيأخذ من كل ألف عشرة وشراء لحم السلاخين اذا كان المسالك راضياً بذلك عادة ولا يجوز شراء بيض المقامر من المكسرة وجوزاتهم اذا عرف انه أخذها قاراً اهـ وأما مسئلة الخلط أي خلط مال الغير بماله فذكر كورة باقسامها في البرازية من الوديعة وأما مسئلة ما اذا اختلط الحلال بالحرام في البلد

فانه يجوز الشراء والاخذ الا ان تقوم دلالة على انه من المحرام اه (وقال في
القاعدة الثالثة الا يثار في القرب) قال الشافعية الا يثار في القرب مكره وفي
غيرها محبوب قال الله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة اه
(ثم قال) وقال الشيخ أبو محمد في الفروق من دخل عليه وقت الصلاة ومعه ماء يكفيه
لطهارته وهناك من يحتاجه للطهارة لم يجز له الا يثار ولو أراد المضطر ايشار غيره
بالطعام لاستبقاء مہجته كان له ذلك وان خاف فوت مہجته والفرق ان الحق
في الطهارة لله تعالى فلا يسوغ فيه الا يثار والحق في حال المحصة لنفسه اه وقد
نقلنا بقية ذلك في كتاب الطهارة وكتاب الصلاة أيضا (ثم قال) وكراه يثار
الطالب غيره بنوبته غيره في القراءة لان قراءة العلم والمساواة اليه قرينة والا يثار
بالقرب مكره اه (ثم قال) ثم رأيت في الهبة من منية المتي فقير محتاج معه
دراهم فأراد ان يؤثر الفقراء على نفسه ان علم انه يصبر على الشدة فلا يثار أفضل
والا فلا نفاق على نفسه أفضل اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الهبة أيضا (وقال في
القاعدة السادسة المحدود تدرأ بالشبهات مانصه) ومنها أي الشبهة شرب الخمر
للنداء وان كان المعتمد تحريمه اه وقد نقلنا هذه في كتاب الحدود أيضا (وقال
في القاعدة الثمانية عشر لا ينسب الى صاحبك قول مانصه) وخرج عن هذه
القاعدة مسائل الى ان قال الرابعة والعشرون سكونه عند بيع زوجته أو قريبه
عقارا اقرار بأنه ليس له على ما أفتى به مشايخ سمرقند خلافاً لما يفتي بخاري فينظر
المفتي الخامسة والعشرون رآه يبيع عرضاً أو داراً فتصرف فيه المشتري زماناً
وهو ساكت تسقط دعواه اه وقد نقلنا ذلك أيضاً في كتاب الاقرار وفي كتاب
الدعوى أيضاً المناسبة (ثم قال) ثم زدت أخرى القراءة على الشيخ وهو ساكت
ينزل منزلة نطقه في الاصح اه (ثم قال) في القاعدة الثالثة عشر الفرض أفضل
من النفل الا في مسائل الاولى ابراء المعسر مندوب أفضل من انظاره الواجب
الثانية ابتداء السلام سنة أفضل من رده الواجب الثالثة الوضوء قبل الوقت
مندوب أفضل من الوضوء بعد الوقت وهو الفرض اه وقد نقلنا ذلك في كتاب
الطهارة أيضا (وقال في القاعدة الرابعة عشر ما حرم أخذ حرم اعطاؤه) كالربا
ومهر البغي وحلوان السكاكين والرشوة وأجرة النائحة والزنا في مسائل الرشوة
الخوف على ماله أو نفسه أو ليسوى أمره عند سلطان أو أمير الا لقاضى فانه يحرم

الاخذ والاعطاء كما بيناه في شرح الكنز من القضاء اه وقد نقلنا ذلك في كتاب
 القضاء (ثم قال) وفك الاسير واعطاء شيء لمن يخاف هجوه ولو خاف وصي صبي
 ان يستولي غاصب على المال فله أداء شيء ليخلصه كما في الخلاصة اه وقد نقلنا ذلك
 في كتاب الوصية أيضا (ثم قال) وهل يحل دفع الصدقة لمن يسأل وعنده قوت
 يومه ترد الاكل في شرح المشارق فيه فقتضى أصل القاعدة المحرمة الا ان يقال
 ان الصدقة هنا مبهمة كالتصدق على الغني اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الزكاة
 أيضا (وقال في القاعدة التاسعة عشر اذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحكم
 الى المباشر مانصه) ولا يضمن من دل سارقا على مال انسان فسرقة اه وقد ذكرناها
 في الغصب أيضا (وقال في الفن الثالث في أحكام الصبيان مانصه) وتصح
 عباداته وان لم تجب عليه واختلفوا في ثوابها والمعقد انه له وللعالم ثواب التعلیم وكذا
 جميع حسناته اه وقد نقلناها في كتاب الصلاة أيضا (ثم قال) وتقبل روايته
 وتصح الاجازة له أي في الحديث ويقبل قوله في الهدية والاذن اه وقد نقلناها
 في كتاب الاذن والمجر أيضا (ثم قال) وثقب أذن البنت الطفل مكسره قياسا
 ولا بأس به استحسانا كما في الملتقط اه (ثم قال) ويحل بقول المميز في المعاملات
 كهدية ونحوها اه (ثم قال) ويجب رد سلامه اه (ثم قال) وليس كالبالغ
 في النظر الى الأجنبية والمخلوة بها فيجوز له الدخول على النساء الى خمسة عشر
 سنة كذا في الملتقط اه (ثم قال) والصبي التي لا تشتهي يجوز السفر بها بغير
 محرم اه وقد نقلناها في كتاب النكاح (ثم قال) ولا يجوز للولي الياسه المحرير
 والذهب ولا ان يسقيه خرا ولا ان يجامسه للمول والغائب مسة قبلا أو مستدبرا ولا
 ان يخضب يده أو رجليه بالحناء اه (وقال في أحكام العبيد مانصه) وعورتها
 كالرجل وتزاد البطن والظهر ويحرم نظر غير محرم الى عورتها فقط وماعداها ان
 اشتهى اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الصلاة أيضا (ثم قال) ويحل سفرها بغير
 محرم اه وقد نقلناها في الطلاق (وقال في أحكام الختنى مانصه) ولا يلبس حريرا
 وحليما اه (ثم قال) ولا يخلو به رجل ولا امرأة ولا يخلو برجل ولا امرأة ولا يسافر
 ثلاثا الا بمحرم اه (ثم قال) وحاصله انه كالانثى في جميع الاحكام الا في مسائل
 لا يلبس حريرا ولا زهبا ولا فضة اه (ثم قال) ولا يخلو بامرأة اه (ثم قال في
 أحكام الانثى مانصه) يخالف الرجل في ان السنة في عانتها النفق ولا يسن ختانها

وانما هو مكرمة ويسن حلق لحيتها الوثبت وتنع من حلق رأسها اه (ثم قال)
وبدنها كله عورة الا وجهها وكفيها وقدميها على المعتمد وذراعيها على المرحوح
وصوتها عورة في قول اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) ويكره لها الحمام
في قول وقيل الا ان تكون مريضة أو نفساء والمعتمد لا كراهة مطلقا اه (ثم قال)
ولا تسافر الا بزوج أو محرّم اه (ثم قال) ويساح لها خضب يديها ورجليها
بخلاف الرجل الا للضرورة اه (ثم قال) ولا تبدأ الشابة بسلام وتغزية ولا
تجلب لوسلت ولا تشمت وتحرم الخلوة بالاجنبية ويكره الكلام معها واختلفوا في
جواز كونها نبيية واختار في المسامرة جواز كونها نبيية لارسولة لان الرسالة مبنية
على الاشهرار ومبنى حالها على الستر بخلاف النبوة اه (وقال في أحكام الذي
مانعه) ولا يمنع من لبس الحرير والذهب اه (ثم قال) وفي الكنز ويقبل
قول السكافر في المحل والحرمة وتعقبه الزبلي بأنه سهو ولا يقبل قوله فيه ما
وجوابه انه يقبل فيه ما ضمن المعاملات لا مقصودا وهو مراده كما أفصح به في
السكافي اه (ثم قال) ولا يبدأ الذي بسلام الحاجة ولا يراذ في الجواب على
وعليك وتكره مصافحته ويحرم تعظيمه ويكره للمسلم ان يؤجر نفسه من كافر لعصر
العنب وفي الملة قط كل شيء أمنع منه المسلم أمنع منه الذي الا انجر والمخزير ولا يكره
عبادة حاره الذي ولا ضيافته اه (وقال في أحكام المجان مانعه) ولا خلاف
في أنهم مكلفون مؤمنهم في الجنة وكافرهم في النار وانما اختلفوا في ثواب
الطائعين ففي البزارية معزى بالى الاجناس عن الامام ليس للجن ثواب وفي التفاسير
توقف الامام في ثواب الجن لانه جاء في القرآن فيهم يغفر لكم من ذنوبكم والمغفرة
لا تستلزم الاثابة لانه ستر ومنه المغفر للبيضة والاثابة بالوعد فضل قالت المعتزلة
أو عدظا لهم فيستحق العقاب ويستحق الثواب صالحهم قال تعالى وأما العاصون
فكانوا لهم حطبا قلنا الثواب فضل من الله تعالى لا بالاستحقاق فان قيل قوله
تعالى فبأى آلام يكذبون بعد دعائهم الجنة خطايا للثقلين يرد ما ذكرنا قلنا
ذكره وان المراد بالتوقف التوقف في المأكل والمشرب والملاذلة الدخول فيه
كالملائكة للسلام والزبارة والخدمة والملائكة يدخلون عليهم من كل باب اه
(ثم قال) ومنها قبول رواية المجنى ذكره صاحب آكام المرحان واذا أجاز
الشيخ من حضر دخل الجن كما في نظيره من الانس وأما رواية الانس عنهم فاعطاه

منعها العدم حصول الثقة بعد اتهم وذ كر الاسيوطى انه لاشك في جواز روايتهم
عن الانس ما سمعوه سواء علم الانس بهم أولا (ثم قال فوائد) الاولى المجهور على
انه لم يكن من الجن نبي وأما قوله سبحانه وتعالى يا معشر الجن والانس أليأتكم
رسل منكم فتأقولوه على انهم رسل عن الرسل سمعوا كلامهم فأنذروا قومهم عن
الله تعالى وذهب الضحاك وابن حزم الى انه كان منهم نبي تمسك بحديث وكان
النبي يبعث الى قومه خاصة وليس الجن من قومه ولا شك انهم أنذروا
فصح انهم جاءهم أنبياء منهم الثانية قال البغوي في تفسير الاحقاف
وقية دليل على أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان مبعوثا الى الانس والجن جميعا
قال مقاتل لم يبعث قبله نبي الى الانس والجن واختلف العلماء في حكم مؤمنى الجن
فقال قوم لا ثواب لهم الا للجنة من النار واليه ذهب أبو حنيفة وعن الليث ثوابهم
أن يجاروا من النار ثم يقال لهم كونوا ترابا كالبهائم وعن أبي الزناد كذلك وقال
آخرون يشابون كما يعاقبون وبه قال مالك وابن أبي ليلى وعن الضحاك انهم
يألهون التسبيح والذكر فيصيبون من لذه ما يصيبه بنو آدم من نعيم الجنة وقال
عمر بن عبد العزيز ان مؤمنى الجن حول الجنة في ربضها وليسوا فيها الثالثة
ذهب المحارث المحتاسبي ان الجن الذين يدخلون الجنة يكونون يوم القيامة نراهم
ولا يروننا عكس ما كانوا عليه في الدنيا الرابعة صرح ابن عبد السلام بأن الملائكة
في الجنة لا يرون الله سبحانه وتعالى قال لان الله تعالى قال لا تدركه الابصار
وهو يدرك الابصار وقد استثنى منه مؤمنوا البشر فيبقى على عمومهم في الملائكة
قال في آكام المرجان ومقتضى هذا ان الجن لا يرونه لان الآية باقية على العموم
فيهم أيضا ولم يتعقبه الاسيوطى وفي الاستدلال على عدم رؤية الملائكة والجن
بالآية نظرا لانها لا تدل على عدم رؤية أصلا فلا استثناء قال أيضا ولا تدركه
الابصار لا تحيط به واستدل المعتزلة بهذه الآية على امتناع الرؤية وهو ضعيف
اذ ليس الادراك مطابق الرؤية ولا النفي في الآية عام في الاوقات كلها فاعلم
مخصوص ببعض الحالات ولا في الاشخاص فانه في قوة قولنا لا كل بصر يدركه
مع ان النفي لا يوجب الامتناع اه (وقال في أحكام المحارم مانعه) وأحكامه
أى المحرم تحريم النكاح وجواز النظر والمخلوة والمسافرة الا المحرم من الرضاع
فان المخلوة بهما مكروهة وكذا بالاصرة الشابة اه وقد نقلنا بعضه في كتاب النكاح

(ثم قال) وكذا المشاركة للمحرم في جواز النظر والمخلوة والسفر وأما عيدها
فكما لا جني على المعتمد بل كن الزوج بشارك المحرم في هذه الثلاث والنساء
الثلاث لا يقمن مقام الزوج والمحرم في السفر اهـ (ثم قال) وتختص الاصول
باحكام الى ان قال ومنها لا تجوز مسافرة الفرع الاباذن أصله دون عكسه اهـ
(ثم قال) ومنها لا تجوز المسافرة الاباذنهم ان كان الطريق مخوفاً والافان لم يكن
ملتحياً وكذلك والا لا اهـ (ثم قال) ومنها كراهة جبه بدون اذن من كرهه
من أبويه ان احتاج الى خدمته اهـ وقد نقلناه في كتاب الحج (ثم قال) ومنها
جواز تأديب الاصل فرعاً وانما هو عدم الاختصاص بالاب فالام والاحداد
والجدات كذلك ولم أره الاّن اهـ وقد نقلناه في المحدود والتعازير وفي كتاب
الجنائيات (وقال في أحكام الاشارة مانصه) الاشارة من الاخرس معتبرة وقائمة
مقام العبارة في كل شيء من بيع واجارة وهبة ورهن ونكاح وطلاق وعتاق
وابراء وقصاص الا في المحدود ولو حد قذف وهذا ما خالف فيه القصاص المحدود
وفي رواية ان القصاص كالمحدود هنا فلا يثبت بالاشارة وتماه في الهداية وقد
اقتصر في الهداية وغيرها على استثناء المحدود اهـ وقد نقلناه في كتاب المحدود
(ثم قال) ويزاد عليها الشهادة فلا تقبل شهادته كافي التهذيب اهـ وقد نقلناه
في كتاب الشهادات (ثم قال) فظاهر اقتصار المشايخ على استثناء المحدود فقط
صحة اسلامه بالاشارة ولم أر الاّن فيها تالا صريحاً اهـ وقد نقلناه في كتاب
المجهاد (ثم قال) وكناية الاخرس كاشارته واختلافوا في أن عدم القدرة على
الكتابة شرط للعمل بالاشارة أولا والمعتمد لا ولذا في السكتز كرهه باو ولا بد
في اشارة الاخرس من أن تكون معهودة والا لا تعتبر وفي فتح القدير من الطلاق
ولا يخفى ان المراد بالاشارة التي يقع بها طلاقه الاشارة المقررة بتصويت منه لان
العادة منه ذلك فكانت بيانا لما أجهل الاخرس اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق
(ثم قال) وأما اشارة غير الاخرس فان كان معتقلاً اللسان ففيه اختلاف والفتوى
على انه اذا دامت العقلة الى الموت يجوز اقراره بالاشارة والاشهاد عليه ومنهم من
قدّر الامتداد بسنة وهو ضعيف وان لم يكن معتقلاً اللسان لم تعتبر اثارته مطلقاً
الا في أربع في الكفر والاسلام والنسب والفتوى كافي تنقيح المحبوبي ويزاد
أخذ من مسئلة الافتاء بالرأس اشارة الشيخ في رواية محدث وأمان السكافر

أخذنا من النسب لانه يحتاط فيه لحقن الدم ولذا ثبت بكتاب الامام كما قدمناه اه
وقد نقلنا ذلك ايضا في كتاب التجهاد (ثم قال) أو أخذنا من الكتاب والطلاق اذا
كان تفسير الميم منه كما لو قال أنت طالق هكذا وأشار بثلاث وقعت بخلاف ما لو قال
أنت طالق وأشار بثلاث لم يقع الا واحدة كما علم في الطلاق ولم أر الا أن حكم أنت
هكذا مشيرا بأصابعه ولم يقل طالق اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال)
ويزاد أيضا الإشارة من محرم الى صبيد فقطله يجب المجزاه على المشير اه وقد
نقلناه في كتاب الحج (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) منها باب التيمم
قال في الكنز وان لم يعطه الابن المثل وله ثمنه لا يتيمم ولا يتيمم الى ان قال ويتعين
أن لا يعتبر ثمن المثل عند الحاجة لسد الرمي وخوف الهلاك وربما تصل الشربة
الى دنائير فيجب شراؤها على القادر بأضعاف قيمتها احياء لنفسه اه وقد نقلناه
في الطهارة وفي كتاب الشرب (وقال في أحكام السفر مانصه) ومن أحكام
السفر حرمة على المرأة بغير زوج أو محرم ولو كان واجبا ومر ثم كان وجود
أحد هـ اشترطوا لجوب الحج عليها الى أن قال ويستتني من حرمة خروجها الا
بأحد هـ ما هجرته مان دار الحرب الى دار الاسلام ومن أحكامه منع الولد منه
الابرصاء أبويه الا في الحج اذا استغنيا عنه وتحريمه على المدينون الا ما ذن الدائن الا اذا
كان مؤجلا اه وقد نقلنا بقية في كتاب الحج ونقلنا بعضه في كتاب المداينات
(ثم قال) ويختصر ركوب البحر بأحكام منها سقوط الحج اذا غلب الهلاك وتحريم
السفر فيه اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الحج (وقال في بحث ما افترق فيه الحيض
والنفاس مانصه) ويكون به البلوغ والاستبراء دون النفاس اه وقد نقلناه
في كتاب الطهارة وفي كتاب النكاح (وقال في آخر الفن الثالث في قاعدة اذا أنى
بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أم لا مانصه) ولم أر حكم ما اذا وقف
بعرفات أزيد من القدر الواجب أو زاد على حالهما في نفقة الزوجة أو كشف
عورته في الخلائذ ادعاء الى القدر المحتاج اليه هل يأثم على الجميع أولا اه وقد
نقلناه في كتاب الحج وفي كتاب الطلاق وفي كتاب الطهارة (ثم قال) * فائدة *
تعلم العلم يكون فرض عين وهو بقدر ما يحتاج اليه لديه وفرض كفاية وهو
ما زاد عليه لنفع غيره ومنه دوا وهو التبخر في الفقه وعلم القلب وحراما وهو علم
الفلسفة والشعبذة والتنجيم والرمل وعلم الطب اعبيس والسحر ودخل

في الفلسفة المنطق ومن هذا القسم علم الحرف والموسيقى ومكر وهما وهما
 أشعار المولدين من الغزل والبطالة ومباحا كأشعارهم التي لا تخفى فيها اه
 (ثم قال) * فائدة * ذكر البزازي في المناقب عن الامام البخاري الرجل لا يصبر محدثا
 كاملا الا ان يكتب أربعين أربعين مع أربعين أربعين مع أربعين أربعين مع أربعين أربعين
 بأربعين على أربعين عن أربعين أربعين وهذه الأربعين لا تتم الا بأربعين مع أربعين
 فاذا تمت له كلها مات عليه أربعين وأبلى بأربعين فاذا صبر **ك**رمه الله تعالى
 بأربعين في الدنيا وأثابه في الآخرة بأربعين أما الاول فاخبار الرسول صلى الله
 تعالى عليه وسلم وشراعه واخبار الصحابة ومقاديرهم والتابعين وأحوالهم وسائر
 العلماء وتواريخهم مع أربعين أسماء رجالهم وكلامهم وأمكنهم وأزمنتهم كأربعين
 التخميد مع الخطبة والدعاء مع التوسل والتسمية مع السورة والتكبير مع الصلاة
 مع أربعين المسندات والمرسلات والموقوفات والمقطوعات في أربعين في صغره في
 ادراكه في شبابه في كهولته عند أربعين عند شغله عند فراغه عند فقره عند غناه
 بأربعين بالجبال بالبصار بالبلدان بالبراري على أربعين على الحجارة على الانخاف
 على المجلود على الاكتاف الى الوقت الذي يمكن نقلها الى الاوراق عن أربعين
 عن من هو فوقه ودونه ومثله وعن كتاب أبيه اذا علم انه خطه لأربعين لوجه الله
 تعالى ورضاه وللعمل به بان وافق كتاب الله ونشرها بين طالبيها ولا حياة ذكره بعد
 موته ثم لا يتم له هذه الاشياء الا بأربعين من كسب العبد وهى معرفة الكتاب
 واللغة والصرف والنحو مع أربعة من عطاء الله تعالى الحكمة والقدرة والحرص
 والحفظ واذا تمت له هذه الاشياء مات عليه أربعين الأهل والولد والمال والوطن
 وأبلى بأربعين بشماعة الاعداء وملامة الاصدقاء وماعن الجاهل وحسد العلماء واذا
 صبرا كرمه الله تعالى في الدنيا بأربعين بعز القناعة وهيبة النفس ولذة العلم وحياة
 الابد وأثابه في الآخرة بأربعين بالشفاعة لمن أراد من اخوانه وبطل العرش يوم
 لا ظل الاظله والشرب من الكوثر وجوار النبيين في أعلى عليين فان لم يطق
 احتمال هذه المشاق فعليه بالفقير الذي يمكن تعلمه وهو في بيته قارسا كن لا يحتاج
 الى بعد اسفار ووطء ديار وركوب بحار وهو مع ذلك ثمرة الحديث وليس ثواب
 الفقيه وعزه أقل من ثواب المحدث وعزه اه (فائدة) قال في آخر المستصفى اذا
 سئلنا عن مذهبنا ومذهب مخالفتنا في الفروع يجب علينا ان نجيب بان

مذهبنا صواب يحتمل الخطأ ومذهب مخالفينا خطأ يحتمل الصواب لانك لو
قطعت القول لما صح قولنا ان المجتهد يخطئ ويصيب واذا سلمنا عن معتقدا
ومعتق خصومنا في العقائد يجب علينا ان نقول الحق ما نحن عليه والباطل
ما عليه خصوصاً هذا نقل عن مشايخنا اه (ثم قال) *فائدة* قال بعض المشايخ
المعروف ثلاثة علم نفع وما احترق وهو علم النحو وعلم الاصول وعلم الانبياء ولا احترق
وهو علم البيان والتفسير وعلم نفع واحترق وهو علم الفقه والحديث اه (فائدة
من المجوهرة) قال محمد ثلاث من الدناءة استقرض الخبز والمجلس على باب المحام
والنظر في امرأة المحبام (فائدة من المستطرف) ليس في الحيوان من يدخل الجنة
الا خمسة كتاب أصحاب الكهف وكبدش اسماعيل وناقصة صالح وجماد عز ورواق
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (فائدة منه) المؤمن يقطع خمسة ظلمة الغفلة وغيم
الشك وريح الفتنة ودخان المحرام ونار الهوى (فائدة في الدعاء برفع الطاعون)
سـ ثلث عنه في طاعون سنة تسع وستين وتسعمائة بالقاهرة فأجبت باني
لم أره صريحاً ولكن صرح في العناية وعزاه الشافعي اليها بأنه اذا نزل بالمسلمين
نازلة قنت الامام في صلاة الفجر وهو قول الثوري وأحمد وقال جمهور أهل
المحدث القنوت عند النوازل مشروع في الصلوات كلها اه وفي فتح القدير ان
شرعية القنوت للنازلة مسقر لم ينسخ وبه قال جماعة من أهل الحديث وجملا عليه
حديث أبي جعفر عن أنس ما زال يقنت حتى فارق الدنيا أي عند النوازل وما
ذكرنا من اخبار الخلفاء بغيره تقرر له فعلهم ذلك بعده صلى الله تعالى عليه وسلم وقد
قنت الصديق رضي الله تعالى عنه في محاربة الصحابة مسيلة وعند محاربة أهل
الكتاب وكذلك قنت عمر رضي الله تعالى عنه وكذلك قنت علي رضي الله تعالى عنه
في محاربة معاوية وقنت معاوية رضي الله تعالى عنه في محاربة اه فالقنوت عندنا
في النازلة ثابت وهو الدعاء أي برفعها ولا شك ان الطاعون من أشد النوازل قال
في المصباح النازلة المصيبة الشديدة تنزل بالناس اه وفي القاموس النازلة
الشديدة اه وفي الصحاح النازلة الشديدة من شدة الدهر تنزل بالناس اه
وذكر في السراج الوهاج قال الطحاوي ولا يقنت في الفجر عندنا في غير بلية فان
وقعت بلية فلا بأس به كما فعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فانه قنت شهراً
فيها يدعوا على رعل وذكو ان وبنى لحيان ثم تركه كذا في المتن اه فان قلت

هل له صلاة قلت هو كالمخسوف لما في منية المفتي قبيل الزكاة وفي المخسوف والظلمة
 في النهار واشتداد الريح والمطر والثلج والافزاع وعموم الامراض يصلون وحدانا
 اه ولا شك أن الطاعون من قبيل عموم الامراض فيسن له ركعتان فرادى وذكر
 الزيلعي في خسوف القمر انه يتضرع كل واحد لنفسه وكذا في الظلمة الهائلة
 بالنهار والريح الشديدة والزلازل والصواعق وانتشار الكواكب والضوء الهائل
 بالليل والثلج والامطار الدائمة وعموم الامراض والخوف الغالب من العدو ونحو
 ذلك من الافزاع والاهوال لان كل ذلك من الآيات المخوفة اه فان قلت هل
 يشرع الاجتماع للدعاء برفعه كما يفعله الناس بالقاهرة باجماع * قلت هو كخسوف
 القمر وقد قال في خزائن المفتين والصلاة في خسوف القمر تؤدى فرادى وكذلك
 في الظلمة والريح والافزاع ولا بأس بأن يصلى فرادى ويدعون ويتضرعون الى أن
 يزول ذلك اه فظاهره انهم يجتمعون للدعاء والتضرع لانه أقرب الى الاجابة
 وان كانت الصلاة فرادى وفي المجتبى في خسوف القمر وقيل الجماعة جائزة
 عندنا لكنها ليست بسنة اه وفي السراج الوهاج يصلى كل واحد لنفسه
 في خسوف القمر وكذا في غير المخسوف من الافزاع كالريح الشديدة والظلمة
 الهائلة ومن العدو والامطار الدائمة والافزاع العالمية وحكمها حكم خسوف
 القمر كذا في الوجيز وحاصله ان العبد ينبغي له ان يفرغ الى الصلاة عند كل حادثة
 فقد كان عليه الصلاة والسلام اذا خربه أمر صلى اه وذكر شيخ الاسلام العيني
 في شرح الهداية الريح الشديدة والظلمة الهائلة بالنهار والثلج والامطار الدائمة
 والصواعق والزلازل وانتشار الكواكب والضوء الهائل بالليل وعموم
 الامراض وغير ذلك من النوازل والاهوال والافزاع اذا وقعت صلوا وحدانا
 وسألوا وتضرعوا وكذلك في الخوف الغالب من العدو اه فقد صرحوا بالاجتماع
 والدعاء لعموم الامراض اه وقد قلنا في كتاب الصلاة (ثم قال) وقد
 صرح شارحوا البخاري ومسلم والمتكلمون على الطاعون كابن حجر بأن الوباء اسم
 لكل مرض عام وان كل طاعون وباء وليس كل وباء طاعونا اه فتصريح
 أصحابنا بالمرض العام بمنزلة تصريحهم بالوباء وقد علمت انه يشمل الطاعون وبه
 علم جواز الاجتماع للدعاء برفعه لکن يصلون فرادى ركعتين وينوي ركعتي رفع
 الطاعون وصرح ابن حجر بأن الاجتماع للدعاء برفعه بدعة وأطال الكلام

فيه وذكر شيخ الاسلام العيني في شرح البخاري سببه وحكم من مات به ومن أقام
في بلده صابرا محتسبا ومن خرج من بلده وفها ومن دخلها وبذلك علم أن أصحابنا
لم يميلوا الكلام على الطاعون وقد أوسع الكلام فيه الامام الشبلي قاضي القضاة
من الحنفية كما ذكره شيخ الاسلام ابن حجر في كتابه المسمى ببذل الماعون في فوائد
فضل الطاعون وقد طالعته في تلك السنة من أوله الى آخره وقد ذكر فيه ان المريج
عندما تخرى الشافعية ان الطاعون اذا ظهر في بلدانه مخوف الى أن يزول عنها
فعتبر تصرفاته من القتل كالمرضى وعند المالكية روايتان والمرجح منهما
عندهم ان حكمه حكم الصحيح وأما الحنفية فلم ينصوا على خصوص المسئلة ولكن
قواعدهم تقتضي أن يكون الحكم كما هو المصحح عند المالكية هكذا قال في جماعة
من علمائهم اه قلت انما كانت قواعدنا في حكم الصحيح لانهم قالوا في باب
طلاق المريض لو طلق الزوج وهو محصور أو في صف القتال لا يكون في حكم
المريض فلا ميراث لزوجته لان الغالب السلامة بخلاف من يارزرجلا أو قدم
ليقتل بقود أو رجم فانه في حكم المريض لان الغالب الهلاك اه وغاية الامر
في الطاعون أن يكون من نزل ببلدهم كالواقفين في صف القتال فلذا قال جماعة
من علمائنا ابن حجر ان قواعدنا تقتضي أن يكون كالصحيح يعني قبل نزوله بواحد
أما اذا طعن واحد فهو مريض حقيقة فليس الكلام فيه انما الكلام فيمن
لم يطعن من أهل البلد الذي نزل بهم الطاعون اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
(ثم قال) وقد ذكر شيخ الاسلام ابن حجر في ذلك الكتاب المسئلة الثالثة يستنبط
من أحد الأوجه في النهي عن الدخول الى بلد الطاعون وهو منع التعرض الى
البلاء ومن الأدلة الدالة على مشروعية الدواء التحري في أيام الوباء من أمور
أوصى بها حذائق الأطباء مثل اخراج الرطوبات الفضلية وتقليل الغذاء وترك
الرياضة والمكث في الحمام وملازمة السكوت والدعة وان لا يكثرن استنشاق
الهواء الذي هو عفن وصرح الرئيس أبو علي ابن سينا بأن أول شيء يبدا به في
علاج الطاعون الشرط ان أمكن فيسيل ما فيه ولا يترك حتى يحمد فتزداد سميته
فان احتيج الى مصه بالمحجمة فليجعل بلطف وقال أيضا يعالج الطاعون بما يقبض
ويبردو بأستنجية مغموسة في خل وماء أودهن ورد أودهن تفاح أودهن آس
ويعالج بالاستفراغ أو بالقصد بما يحتمله الوقت أو يوجر ما يخرج المخلط ثم يقبل

على القلب بالحفظ والتقوية بالمبردات والمعتبرات ويجعل على القلب من
 أدوية أصحاب الحنفية المجبائر * قالت وقد أغفل الأطباء في عصرنا وما
 قبله هذا التدبير فوقع التفریط الشديد من قواطعهم على عدم التعرض
 لصاحب الطاعون باخراج الدم حتى شاع ذلك فيهم وذاع بحيث صار عامتهم
 يعتقد تحريم ذلك وهذا العقل عن رئيسهم يخالف ما اعتدوه والعقل
 يوافقهم كما تقدم ان الطعن يشتر الدم الكائن فيه ينج في البدن فيصل الى مكان
 منه ثم يصل اثر ضرره الى القلب فيقتل ولذلك قال ابن سينا ما ذكر العلاج
 بالشرط والفصدانه واجبا كلام شيخ الاسلام وفي البزاية واذا ترزلت
 الارض وهو في بيته يستحب له الفرار الى الصحراء لقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم
 الى التهلكة وفيه قيل الفرار مما لا يطاق من سنن المرسلين اه وهو يفيد جواز
 الفرار من الطاعون اذا نزل ببلدة والمحدث في الصحيحين بخلافه وروى العلائي
 في فتاواه انه صلى الله تعالى عليه وسلم مر بهدف مائل فأمره السير المشي ففعل له انفر
 من قضاء الله فقال عليه السلام فرارى الى قضاء الله تعالى أيضا نقل الامام
 (ثم قال) * فائدة * كل انسان غير الانبياء عليهم السلام لم يعلم ما اراد الله تعالى
 له وبه لان ارادته تعالى غيب عنا الا الفقهاء فانهم علموا ارادته تعالى بهم كخبر
 الصادق المصدوق صلى الله تعالى عليه وسلم من برد الله به خبرا فقهه في الدين كذا
 في أول شرح البهجة للعراقي اه (ثم قال) * فائدة * ثلاثة لا يستجاب دعاءهم رجل
 له امرأة سبيته الخنثى فلا يملكها ورجل أعطى ماله سفيرا ورجل دأب ولم يشهد
 كذا في حجر المحيط (فائدة) كل شيء يسأل عنه العبد يوم القيمة الا العلم فان الله سبحانه
 وتعالى لا يسأل عنه لانه طلب من نبيه ان يطلب الزيادة منه فقال تعالى وقل رب
 زدني علما فكيف يسأل عنه كذا في الفصوص اه (ثم قال في فن الالغاز ما نصه)
 * الكراهية * أي انا من غير التقدين يحرم استعماله فقل المتخذ من اجزاء
 الا دمي أي انا مباح الاستعمال يكره الوضوء منه فقل ما عينه لوضوئه دون غيره
 اه وقد قلناه في كتاب الطهارة (ثم قال) أي مكان في المسجد تكره الصلاة فيه
 فقل ما عينه لصلاته دون غيره اه وقد قلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) أي ماء
 مسبل لا يجوز الشرب منه فقل ماء وضع الصبي فيه كوزا من ماء اه وقد قلناه
 في كتاب الشرب (ثم قال) أي رجل هدم دار غيره بغير اذنه ولم يضعها فقل اذا

وقع الحريق في محلة فهدمها لا طغائه باذن السلطان اه وقد نقلناه في كتاب
 الغصب (ثم قال في فن الحيل مانصه) * الخامس عشر في الاستبراء * الحيلة في عدم
 لزومه ان يزوجها البائع أو لا يمن ليس تحت حرة ثم يبيعهها ويقبضها ثم يطلقها قبل
 الدخول ولو طلقها قبل القبض وجب على الاصح أو يزوجه المشتري قبل القبض
 كذلك ثم يقبضها فيطلقها ولو خاف ان لا يطلقها جعل أمرها بيده كلما شاء وانما
 قلنا كلما شاء لثلاثة تصير على المحاس أو يتزوجها المشتري قبله ثم يشتريها
 ويقبضها واختلغوا في كراهة الحيل لاسقاطه اه (وقال اخو المؤلف في تكميلته
 للفن السادس فن الفروق في كتاب الاداب مانصه) يكره دخول المجنب المسجد
 ولا يكره دخول المشرك والفرق ان منع المجنب منه داع الى التظاهر وفي منع
 المشرك تبعده من الايمان فلا يمنع اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة (ثم قال)
 التوسد بالكتاب مكره الا اذا قصدا المحفظ والفرق الضرورة اه (وقال في
 الفن السابع في المحكمات مانصه) وسئل الامام عن قال لا ارجو الجنة
 ولا أخاف النار ولا أخاف الله تعالى وأكل الميتة وأصلى بلا قراءة وبلا ركوع
 وسجدوا وأشهد بما لم أره وأبغض الحق وأحب الفتنه فقال أصحابه أمر هذا الرجل
 مشكل فقال الامام هذا رجل يرجو الله تعالى لا الجنة ويحاف الله تعالى لا النار
 ولا يخاف الظلم من الله تعالى في عذابه ويأكل كل السمك والمجراد ويصلي على الجنابة
 ويشهد بالتوحيد ويبغض الموت وهو حق ويجب المال والولد وهما فتنة فقام
 الرجل وقبل رأسه وقال أشهد أنك للعالم وعاء اه وفي آخر الفتاوى الظهيرية
 سئل الامام أبو بكر محمد بن الفضل عن يقول أنا لا أخاف النار ولا أرجو الجنة
 وانما أخاف الله تعالى وأرجوه فقال قوله لا أخاف النار ولا أرجو الجنة غلط
 فان الله تعالى خوف عباده بالنار بقوله تعالى واتقوا النار التي أعدت للكافرين
 ومن قيل له خف مما خوفك الله سبحانه وتعالى فقال لا أخاف رد ذلك فقد
 كفر اه وقد ذكرناه في كتاب الجهاد (وقال أيضا في الفن السابع مانصه)
 وحكي الخطيب الخوارزمي ان كلب الروم أرسل الى الخليفة مالا جزيل على يد
 رسوله وأمره ان يسأل العلماء عن ثلاث مسائل فانهم أجابوه ابذل المال لهم وان
 لم يجيبوك اطلب من المسلمين المخرج فسأل العلماء فلم يأت أحد بما فيه مقنع وكان
 الامام اذ ذاك صديقا حاضرا مع أبيه فاستأذنه في جواب الرومي فلم يأذن له فقام

واستأذن من الخليفة فأذن له وكان الرومي على المنبر فقال له أسألك أنت قال نعم
قال انزل مكانك الأرض ومكانى المنبر فنزل الرومي وصعد أبو حنيفة فقال سل
فقال أى شئ كان قبل الله تعالى فقال هل تعرف العدد قال نعم قال ما قبل
الواحد قال هو الاول ليس قبله شئ قال اذالم يكن قبل الواحد المجازى المفضى
شئ فكيف يكون قبل الواحد المحقيق شئ فقال الرومي فى أى جهة وجه الله
تعالى فقال اذا أوقدت سراجا فى أى جهة نوره قال ذاك نور يستوى فيه
الجهات الاربع فقال اذا كان النور المجازى المستعار الزائل لوجه له الى جهة
فنور خالق السموات والارض الباقى الدائم المفيض كيف يكون له جهة قال
الرومي بماذا يشغل الله تعالى قال اذا كان على المنبر مشبه مثلك أنزلته واذا كان
على الارض موحد مثلى رفعه كل يوم هو فى شأن فترك المال وعاد الى الروم اه
احتاج الامام رضى الله تعالى عنه الى الماء فى طريق الحج فساوم اعرابيا قربة
ماء فلم يبعه الا بجمسة دراهم فاشتراه بها ثم قال له كيف أنت بالسويق قال أريده
فوضعه بين يديه فأكل ما أراد فعطش فطلب الماء فلم يعطه حتى اشترى منه شربة
بجمسة دراهم اه وقد نقلناه فى كتاب اليبوع (ثم قال وصية الامام الاعظم أبى
حنيفة لابي يوسف) بعد أن ظهر له منه الرشد وحسن السيرة والاقبال على
الناس فقال له يا يعقوب وقر السلطان وعظم منزلته واياك والكذب بين يديه
والدخول عليه فى كل وقت ما لم يدعك حاجة علمية فانك ان أكثرت اليه
الاختلاف ثم اوبك وصغرت منزلتك عنده فكن منه كما أنت من النار تنفع بها
ونتباعد ولا تدن منها فان السلطان لا يرى لاحد ما يرى لنفسه واياك وكثرة
الكلام بين يديه فانه يأخذ عليك ما قلته ليرى من نفسه بين يديه حاشيته انه أعلم
منك وانه يخطئك فتصغر فى عين قومك واتكبر اذا دخلت عليه تعرف قدرك
وقدر غيرك ولا تدخل عليه وعنده من أهل العلم من لا تعرفه فانك ان كنت
أدون حاله لعلك ترتفع عليه فيضرك وان كنت أعلم منه لعلك تنحط عنه فتسقط
بذلك من عين السلطان واذا عرض عليك شيئان اعماله فلا تقبل منه الا بعد
ان تعلم أنه يرضاك ويرضى مذهبك فى العلم والقضايا كيلا تحتاج الى ارتكاب
مذهب غيرك فى الحكومات ولا تواصل أولياء السلطان وحاشيته بل تقرب
اليه فقط وتباعد عن حاشيته ليكون مجداك وجاهك باقيا ولا تتكلم بين يدي

العامة الامانة مسئلة عنه واياك والكلام في العامة والتجار الا بما يرجع
 الى العلم لكي لا يوقف على حبك ووغبتك في المال فانهم يسديثون الظن بك
 ويعتقدون ميلك الى اخذ الرشوة منهم ولا تفحك ولا تتبسم بين يدي العامة
 ولا تسكثر الخروج الى الاسواق ولا تكلم المراهقين فانهم فتنة ولا بأس ان تكلم
 الاطفال وتسمع رؤسهم ولا تمس في قارعه الطريق مع المشايخ والعامة فانك ان
 قدمتهم ازدرى ذلك بعلمك وان اخرتهم ازدرى بك من حيث انهم أسن منك فان
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس منا
 ولا تقعد على قوارع الطريق واذا دعاك ذلك فاقعد في المسجد ولا تأكل في
 الاسواق والمساجد ولا تشرب من السقايات ومن أيدي السقائين ولا تقعد على
 الحوائت ولا تلبس الديباج والمخلى وأنواع الابريس فان ذلك يفضي الى الرعونة
 ولا تسكثر الكلام في بيتك مع امرأتك في الفراش الا وقت حاجتك اليها بقدر ذلك
 ولا تسكثر اسماومسها ولا تقر بها الا بذكر الله تعالى ولا تسكلم بأمر نساء الغيبرين
 يديها ولا بأمر الجوارى فانها تنبسط اليك في كلامك ولعلك اذا تكلمت عن
 غيرها تكلمت عن الرجال الاجانب ولا تتزوج امرأة كان لها بعل أو اب وأم
 أو بنت ان قدرت الا بشرط أن لا يدخل عليها أحد من أقاربها فان المرأة اذا كانت
 ذامال يدعى أبوها ان جميع ما لهاله وانه عارية في يدها ولا تدخل بيت أبيها
 ما قدرت واياك ان ترضى ان تزف في بيت أبيها فانهم ياخذون أموالك ويعلمعون
 فيها غاية الطمع واياك ان تتزوج بذات البنين والبنات فانها تخرج جميع المال لهم
 وتسرق من مالك وتنفق عليهم فان الولد أعز عليها منك ولا تجمع بين امرأتين في دار
 واحدة ولا تتزوج الا بعد ان تعلم انك تقدر على القيام بجميع حوائجها واطلب
 العلم أولا ثم اجمع المال من الحلال ثم تزوج فانك ان طلبت المال في وقت التعلم
 عجزت عن طلب العلم ودعاك المال الى شراء الجوارى والعلمان وتشتغل بالدنيا
 والنساء قبل تحصيل العلم فيضيع وقتك وتجمع عليك الولد ويكثر عيالك فتحتاج
 الى القيام بصالحهم وتترك العلم واشتغل بالعلم في عفو ان شبابك ووقت فراغ
 قلبك وخاطر لك ثم اشتغل بالمال ليجمع عندك فان كثرة الولد والعيال يشوش
 المال فان جمعت المال فتزوج وعليك بقوة الله واداء الامانة والنصيحة لمجمع
 الخاصة والعامة ولا تستخف بالناس ووقرنفسك ووقرهم ولا تسكثر معاشرتهم

الابدان يعاشروك وقابل معاشرتهم بذكر المسائل فانه ان كان من اهل اشتغل
 بالعلم وان لم يكن من اهل احببك واياك أن تكلم العامة بأمر الدين في الكلام
 فانهم قوم يقدرونك فيشتغلون بذلك ومن جاءك يستفتيك في المسائل فلا تجب
 الا عن سؤاله ولا تضم اليه غيره فانه يشوش عليك جواب سؤاله وان بقيت عشر
 سنين بلا كتب ولا قوت فلا تعرض عن العلم فانك اذا اعرضت عنه كانت معيشتك
 ضئلا وأقبل على متفتحتك كنك اتخذت كل واحد منهم ابنا وولد التزيد هم
 رغبة في العلم ومن نافسك من العامة والسوقة فلاننافسه فانه يذهب ماء
 وجهك ولا تحش من أحد عند ذكر الحق وان كان ساطانا ولا تعرض لنفسك من
 العبادات الا بأكثر مما يفعله غيرك ويتعاطاها فان العامة اذا لم يروا منك الاقبال
 عليها بأكثر مما يفعلون اعتقدوا فيك قلة الرغبة واعتقدوا ان علمك لا ينفك
 الا مانعهم الجاهل الذي هم فيه واذا دخلت بلدة فيها أهل العلم فلا تتخذها لنفسك
 بل كن كواحد من اهلهم ليعلموا انك لا تقصد جاههم ولا يخرجون عليك بأجمعهم
 ويطعنون في مذهبك والعامة يخرجون عليك ويتطرون اليك بأعينهم فتصير
 مطعوناً عندهم بلا فائدة وان استعقوك في المسائل فلا تناسقهم في المناظرة
 والمطارحات ولا تذكر لهم شيئاً الا عن دليل واضح ولا تضع في أسألتهم فانهم
 يطعنون فيك وكن من الناس على حذر وكن لله تعالى في سر كما أنت له
 في علانيتك ولا يصلح أمر العالم الابدان يجعل سره كعلانيته واذا ولاك
 السلطان عملاً فلا تقبل ذلك منه الابدان تعلم انه انما يولي ذلك لعلك واياك
 ان تكلم في محاسن النظر على خوف فان ذلك يورث الخلل في اللفاظ والالكن
 في اللسان واياك ان تكثر الضحك فانه يبعث القلب ولا تمس الا على طمأنينة
 ولا تكن عجولاً في الامور ومن دعاك من خلفك فلا تجبه فان الهائم تنادي من
 خلفها واذا تكلمت فلا تكثر صياحك ولا ترفع صوتك واتخذ لنفسك السكون
 وقلة الحركة عادة كي يتحقق عند الناس ثباتك وأكثر ذكر الله تعالى فيما
 بين الناس ليعلموا ذلك منك واتخذ لنفسك وردا خلف الصلوات تقرأ فيه القرآن
 وتذكر الله تعالى وتشكره على ما أودعك من الصبر وأولاك من النعم واتخذ
 لنفسك أياماً معدودة من كل شهر تصوم فيها بالية حتى غيرك بك وراقب نفسك
 وحافظ على العلم لئلا تنفع من دنياك وأنت تركت بعلمك ولا تشتري نفسك ولا تبسع بل

اتخذ ذلك غلاما مصلحا يقوم بأشغالك وتعتمد عليه في أمورك ولا تطمئن إلى
 ذنبك أو إلى ما أنت فيه فان الله تعالى سائلك عن جميع ذلك ولا تشتر
 الغلمان المردان ولا تظهر من نفسك التقرب إلى السلطان وان قربك فانه
 ترفع اليك الخواص فان هانت أهالك وان لم تقم عابك ولا تتبع الناس في
 خطاياهم بل اتبع في صوابهم واذا عرفت انسانا بالشر فلا تذكره به بل
 اطلب منه خيرا فاذا كرهه الا في باب الدين فانك ان عرفت في دينه ذلك فاذكره
 للناس كيلا يتبعوه ويحذروه قال عليه الصلاة والسلام اذكروا الفاجر
 بما فيه حتى يحذره الناس وان كان ذاجاه ومنزلة والذي ترى منه الخلل
 في الدين فاذا كره ذلك ولا تسال من جاهه فان الله تعالى معينك وناصرك وناصر
 الدين فاذا فعلت ذلك مرة هابوك ولم يتجاسر أحد على اظهار البدعة في الدين واذا
 رأيت من سلطانك ما لا يوافق العلم فاذا كره ذلك مع طاعةك اياه فان يده أقوى من
 يدك تقول له أنا مطيع لك في الذي أنت فيه لأنك سلطان سلط على غيري اذكر
 من سيرتك ما لا يوافق العلم فاذا فعلت مع السلطان مرة كماك لأنك اذا واطبت
 عليه ودمت لعلهم يقهروك فيكون في ذلك قمع للدين فاذا فعلت مرة أو مرتين
 يعرف منك الجهد في الدين والمحرص في الامر بالمعروف فاذا فعل ذلك مرة أخرى
 فادخل عليه وحدك في داره واتصحه في الدين وناظره ان كان مبتدعا وان كان
 سلطانا فاذا كره ما يحضرك في كتاب الله تعالى وسنة رسول الله عليه الصلاة
 والسلام فان قبل ذلك منك والافاسأل الله تعالى ان يحفظك منه واذا كراموت
 واستغفر لاستاذك ومن أخذت عنهم العلم وداوم على التلاوة واكثر من زيارة
 القبور والمشايخ والمواضع المباركة واقبل من العامة ما يعرضون عليك من
 رؤياهم في النبي صلى الله عليه وسلم وفي رؤيا الصالحين في المساجد والمنازل
 والمقابر ولا تخالس أحدا من أهل الاهواء الا على سبيل الدعوة إلى الدين ولا
 كثيرا للعب والنشتم واذا أذن المؤذن فتأهب لدخول المسجد كيلا يتقدم عليك
 العامة ولا تتخذ دارك في جوار السلطان وما رأيت على جارك فاستره عليه فانه
 امانة ولا تظهر اسرار الناس ومن استشارك في شيء فأشتر عليه بما تعلم انه يقربك
 إلى الله تعالى واقبل وصيتي هذه فانك تنتفع بها في أولك واخراك ان شاء الله
 تعالى واياك والبخل فانه يبغض به المرء ولاتك ما ماعا ولا كذابا ولا صاحب

تخاليط بل احفظ مرؤتك في الامور كلها والبس من الثياب البيض في الاحوال
كلها وأظهر غنى القلب مظهر من نفسك قلة المحرص والرغبة في الدنيا وأظهر من
نفسك الغنى ولا تطهر القعر وان كنت فقيرا وكن ذاهمة فان من ضعفت همته
ضعفت منزلته واذا مشيت في الطريق فلا تلتفت يمينا وشمالا بل داوم النظر الى
الارض واذا دخلت الحمام فلا تساوى الناس في أجرة الحمام والمجلس بل ارجع
على ما يعطى العامة لتظهر مروءتك بينهم فيعظمونك ولا تسلم الا متعة الى المخائك
وسائر الصنائع بل اتخذ لنفسك ثمة يفعل ذلك ولا تعاكس بالحبات والدوايق
ولا ترن الدراهم بل اعتمد على غيرك وحق الدنيا المحقرة عند أهل العلم فان ما عند
الله تعالى خير منها وول أمورك غيرك لئلا يكتنك الاقبال على العلم فذلك
احفظ لمخاتك واياك ان تكلم المجانين ومن لا يعرف المناظرة والمجبة من أهل
العلم والذين يطلبون الجاه ويستغرقون بذكر المسائل فيما بين الناس فانهم
يطلبون تخبيلك ولا يبالون منك وان عرفوك على الحق واذا دخلت على قوم
كبار فلا ترتفع عليهم ما لم يرفعوك لئلا يلحق بك منهم أذية واذا كنت في قوم فلا
تتقدم عليهم في الصلاة ما لم يقدموك على وجه التعظيم ولا تدخل الحمام وقت
الظهرة أو الغداة ولا تخرج الى النظارات ولا تحضر مظالم السلاطين الا اذا
عرفت انك اذا قلت شيئا يزلون على قولك بالحق فانهم ان فعلوا ما لا يحل وأنت
عندهم رعا لا تملك منعهم وينظن الناس ان ذلك حق لسكوتك فيما بينهم وقت
الاقدام عليه واياك والغضب في مجلس العلم ولا تنقص على العامة فان القاص
لا بد له ان يكذب واذا أردت اتخاذ مجلس العلم لا خدم أهل العلم فان كان مجلس
فقه فاحضر بنفسك واذا كرفيه ما تعلمه كيلا يغتر الناس بحضورك فيظنون انه
على صفة من العلم وليس هو على تلك الصفة فان كان يصلح للفتوى فاذا كرمه ذلك
والافلا ولا تقعد ليدرس بين يديك بل اتركه عنده من أصحابك ليخبرك بكيفية
كلامه وكيفية علمه ولا تقهر مجالس الذكور أو من يتخذ مجلس عظيمة بجاهك
وتركيتك له بل وجه أهل محلتك وطاعتك الذين يعتمد عليهم مع واحد من
أصحابك وفوض أمر المناكح الى خطيب ناحيتك وكذا صلاة الجنائز والعديد
ولا تنسني من صالح دعائك واقبل هذه الموعظة مني وانما أوصيك لمصلحتك
ومصلحة المسلمين اه (وقال في القرن الثاني في كتاب الطهارة ما نصه) المرقاة اذا

أُشْتِتَ لَا تَجْسُ لَكِنْ فِي الْقَذِيَّةِ وَالطَّعَامِ إِذَا تَغَيَّرَ وَاشْتَدَّ تَغْيَرُهُ تَجْسُ وَحَرَمُ وَاللَّبَنِ
وَالزَّيْتِ وَالسَّمَنِ إِذَا أَتَيْنِ لَا يَحْرُمُ أَكْلُهُمَا (وَقَالَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ) وَضَعُ الْمُقْلَةِ عَلَى
الْكِتَابِ مَكْرُوهٌ إِلَّا جِلَّ الْكِتَابَةِ وَضَعُ الْمُخَفِّفِ تَحْتَ الرَّأْسِ مَكْرُوهٌ إِلَّا جِلَّ
الْمُخَفِّفِ (وَقَالَ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ) مَا نَصَهُ لَا يَجُوزُ لِلرَّأَةِ قَطْعُ شَعْرِهَا وَلَوْ بِإِذْنِ
الزَّوْجِ وَلَا يَحِلُّ لَهَا وَصْلُ شَعْرِ غَيْرِهَا بِشَعْرِهَا (وَقَالَ فِي كِتَابِ الْيُوعِ) مَا نَصَهُ
الْمُشْتَرِي إِذَا قَبِضَ الْمُبِيعُ فِي الْفَسَادِ بِإِذْنِ بَائِعِهِ مَلَكَهُ وَيُثْبِتُ أَحْكَامُ الْمَلِكِ كُلُّهَا
الْأَفِي مَسَائِلَ لَا يَحِلُّ لَهُ أَكْلُهُ وَلَا لِبَسُهُ وَلَا وَطْؤُهَا وَلَا جَارِيَةٌ وَلَوْ وَطِئَهَا ضَمِنَ عَقْرُهَا
أَهْ وَقَدْ تَقْلَنَسَاهُ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ (ثُمَّ قَالَ فِي الْيُوعِ) أَيُّضًا مَا نَصَهُ الْغَسْ
حَرَامٌ إِلَّا فِي مَسْئَلَتَيْنِ أَحَدَاهُمَا فِي الْوَلَوِ الْجَمْعُ اشْتَرَى الْإِسِيرَ الْمُسْلِمَ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ وَدَفَعَ
الْثَمَنَ دِرَاهِمَ زَوْقًا أَوْ عَرُوضًا مَغْشُوشَةً جَازَانِ كَانَ حُرًّا وَإِنْ كَانَ الْإِسِيرُ عَبْدًا لَمْ يَجُزْ
الْثَانِيَةَ يَجُوزُ إِعْطَاءُ الزَّيْفِ وَالنَّاقِصِ فِي الْجَبَابَاتِ (وَقَالَ فِي كِتَابِ الْغَصْبِ)
لَا يَجُوزُ دُخُولُ بَيْتِ أَنْسَانَ إِلَّا بِإِذْنِهِ إِلَّا فِي الْغَزْوِ وَكَافِي مَنِيَّةِ الْمُغْتَنِ وَفِيمَا إِذَا سَقَطَ
ثَوْبُهُ فِي بَيْتِ غَيْرِهِ وَخَافَ لَوْ أَعْلَمَهُ أَخَذَهُ كَمَا فِي الْوَدِيعَةِ أَهْ وَقَدْ تَقْلَنَسَاهُ فِي كِتَابِ
الْأَمَانَاتِ (قَالَ صَاحِبُ الْأَشْيَاءِ)

* (كِتَابُ الرِّهْنِ) *

مَا قَبِلَ الْبَيْعَ قَبْلَ الرِّهْنِ إِلَّا فِي أَرْبَعَةٍ يَبِيعُ الْمَشَاعَ جَائِزًا لِرَهْنِهِ يَبِيعُ الْمَشْغُولَ جَائِزًا
لِرَهْنِهِ يَبِيعُ الْمُتَصِلَ بِغَيْرِهِ جَائِزًا لِرَهْنِهِ يَبِيعُ الْمَعْلُوقَ عَقْدَهُ بِشَرَطِ قَبْلِ وَجُودِهِ فِي غَيْرِ
الْمَدِيرِ جَائِزًا لِرَهْنِهِ كَذَا فِي شَرْحِ الْقَطْعِ أَهْ وَقَدْ تَقْلَنَسَاهُ فِي كِتَابِ الْيُوعِ (ثُمَّ قَالَ)
لَا يَجُوزُ رَهْنُ الْبِنَاءِ بِدُونِ الْأَرْضِ فَإِذَا آجَرَهُ الْمُرْتَهَنُ لَا يَطِيبُ لَهُ الْإِجْرُ إِذْنُ الرَّاهِنِ
لِلْمُرْتَهَنِ فِي الْإِجَارَةِ فَآجِرٌ تَجْرُجُ عَنِ الرِّهْنِ وَلَا يَجُودُ وَالْآجِرُ إِذَا رَهْنُ الْعَيْنِ عِنْدَ
الْمُسْتَأْجِرِ عَلَى دِينٍ لَهُ صَحٌّ وَانْقَسَمَتْ أَهْ وَقَدْ تَقْلَنَسَاهُ فِي كِتَابِ الْإِجَارَةِ (ثُمَّ قَالَ) أَبَاحَ
الرَّاهِنُ لِلْمُرْتَهَنِ كُلَّ الثَّمَارِ كُلِّهَا لَمْ يَضَعِ بَاعَ الرِّهْنُ مِنْ زَيْدٍ ثُمَّ بَاعَهُ مِنَ الْمُرْتَهَنِ
انْقَسَمَ الْأَوَّلُ أَهْ وَقَدْ تَقْلَنَسَاهُ فِي كِتَابِ الْيُوعِ (ثُمَّ قَالَ) يَكْرَهُ لِلْمُرْتَهَنِ الْإِنْتِفَاعَ
بِالرِّهْنِ إِلَّا بِإِذْنِ الرَّاهِنِ فَإِذَا أذِنَ لَهُ فِي السَّكْنِ فَلَا رَجُوعَ لَهُ بِالْإِجَارَةِ أَهْ وَقَدْ
تَقْلَنَسَاهُ فِي كِتَابِ الْإِجَارَةِ (ثُمَّ قَالَ) رَهْنُهُ عَلَى دِينٍ مَوْعُودٍ فَدَفَعَ لَهُ الْبَعْضُ وَامْتَنَعَ لِأَجْرِ
لَا يَبِيعُ الْقَاضِي الرِّهْنَ بِغَيْرِةِ الرَّاهِنِ أَهْ وَقَدْ تَقْلَنَسَاهُ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ (ثُمَّ قَالَ)

المقبوض على سوم الرهن اذا الميبين المقدار ليس بمضمون في الاصح الاجل في الرهن
يفسده الوارث اذا عترف الرهن لا الراهن لا يكون لقطعة بل يحفظه الى ظهور
المالك اه وقد نقلناه في كتاب اللقطة (ثم قال) القول لمنكره مع اليمين وفي
تعيين الرهن وفي مقدار ما رهن به اختلاف الراهن والمرتهن فيما يباع به العدل
الرهن فالقول للمرتهن وان صدق العدل الراهن كما اذا اختلفا في قيمة الرهن بعد
هلاكه ولومات في يد العدل فالقول للراهن ولو كان رهنا مثل الدين فبإساعه
العدل وادعى المرتهن انه باعه بأقل من قيمته وكذبه الراهن فالقول للراهن
بالنسبة الى المرتهن لا العدل اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) ما جازت
الكفالة به جاز الرهن به الا في ذلك المبيع يجوز الكفالة به دون الرهن وتجاوز
الكفالة بماء الى الكفيل والرهن وفي الكفالة المتعلقة بجوز اخذ الكفيل قبل
وجود الشرط دون الرهن ذكره ما في ايضاح الكرماني اه وقد نقلناه في كتاب
الكفالة والله سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة
المحققة بكتاب الرهن (قال المؤلف في القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلل والمحرم
غلب المحرم المحلل مانصه) ومنها لو استعار شيئا لبرهنة على قدومه عين فرهنة بزيادة
قال في الكنز ولو عين قدرا أو جنسا أو بلدا فخالف ضمن المعتبر المستعير أو المرتهن
اه واستثنى الشارح ما اذا عين له أكثر من قيمته فرهنة بأقل من ذلك بمثل قيمته
أو أكثر فانه لا يضمن لكونه خلافا الى غير اه (ثم قال في قاعدة اذا تعارض
المانع والمقتضى فانه يقدم المانع مانصه) وكذا تصرف الراهن والمؤجر في
الرهن والعين المؤجرة منع لمحق المرتهن والمستأجر وانما قدم الحق هنا على
المالك لانه لا يفوت به الامتفعة بالتأخير وفي تقديم المالك تفويت عين على الآخر
اه وقد نقلناه هذه العبارة في كتاب الاجارة (وقال في القاعدة الرابعة السابع
تابع مانصه) وخرج عنها ايضا ما لو قال المدينون تركت الاجل أو باطلته أو جعلت
المال خلافا به يطل الاجل كما في الخائبة وغيرها مع انه صفة للدين والصفة تابعة
لموصوفها فلا تفرده بحكم ومما يخرج منها لو أسقط الدائن الجوده فانه يصح لانها حقه
كما في الاصل ومما خرج لو أسقط حقه في حبس الرهن قالوا يصح ذكره العمادي
في الفصول ومنها الكفيل لو أبرأه الطالب صح مع ان الرهن والكفيل تابعان
للدين وهو باق ووافقنا الشافعية في الرهن والكفيل على الاصح وخالفونا في الاجل

والمجودة فارقين بأن شرط القاعدة أن لا يكون الوصف مما يفرد بالعقد فان أفرد
كالرهن والكفيل أفرد بالحكم اهـ وقد نقلنا بعض هذه العبارات في كتاب المداينات
وفي كتاب الكفالة أيضا (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت
قول مانصه) ولورأى المرتهن الراهن يبيع الرهن فسكت لا يبطل الرهن ولا يكون
رضاء في رواية اهـ (ثم قال) ونخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال السابعة
والثلاثون سكوت الراهن عند قبض المرتهن العين المرهونة اذن كفي القيمة اهـ
(وقال في الفن الثالث في أحكام العبيد مانصه) ويكون رهنا اهـ (وقال في بحث
ما يقبل الاسقاط مانصه) وكذا لو قال المرتهن تركت حتى في حبس الرهن بطل كذا
في جامع الفصولين وفصول العمادي الى أن قال فقد علم ان حق الغنم قبل القسمة
وحق الحبس للرهن وحق المسيل للمجرد وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له
بالثالث قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة على قول خواهر زاده يسقط بالاسقاط
اهـ وقد نقلنا تمام ذلك في باب الشرب فراجع اهـ (وقال في أحكام العقود مانصه)
وجائز من أحد المجانبين فقط الرهن من جانب المرتهن ولازم من جانب الراهن
بعد القبض اهـ (ثم قال) * تمكمل * الباطل والغاسد عندنا في العبادات مترادفان
الى أن قال وأما في الرهن فقال في جامع الفصولين فاسده يتعلق به الضمان وباطله
لا يتعلق به الضمان بالاجماع وبذلك الحبس للدين في فاسده دون باطله ومن
الباطل لورهن شيئا باجرة نائمة أو مغنمية اهـ (ثم قال) ولم يتضح الفرق بين
الغاسد والباطل في الرهن والكفالة بما ذكره فليراجع في الكتب المطولة اهـ
(وقال في بحث القول في الملك مانصه) ولو جنى المرهون على وارث السيد مثلا
لم أره الآن ومقتضى ثبوتها للجنى عليه ابتداء أن يكون المحكم مخالفا لما لو جنى
على الراهن اهـ وقد نقلنا بقبته في كتاب الجنائيات (وقال في بحث القول في الدين
مانصه) واختص الدين بأحكام منها جواز الكفالة به اذا كان ديناً صحيحاً وهو
ما لا يسقط الا بالاداء أو البراء ولا يجوز بدل الكتابة لانه يسقط بدونه مما بالتجيز
ومنها جواز الرهن به فلا تجوز الكفالة والرهن بالايمان الامانة والمضمونة
بغيرها كالمبيع وأما المضمونة بنفسها كالمنصوب وبذل الخلع والرهن وبذل
الصالح عن دم العمد والمبيع فاسد والمتبوض على سوم الشراء فتصح الكفالة
والرهن بها لانها ملحقة بالديون اهـ وقد نقلناه في كتاب الكفالة وفي كتاب

المداينات (ثم قال) قال الاسيوطي معزيا الى السبكي في تكملة شرح المذهب
 (فرع) حدث في الاعصار القرية وقف كتب اشترط الواقف ان لا تعار الا برهن
 أو لا يخرج من مكان تحميمها الا برهن أو لا يخرج أصلا والذي أقول في هذا ان
 الرهن لا يصح بها لانها غير مضمونة في يد الموقوف عليه ولا يقال انها عارية أيضا بل
 الاتخذها ان كان من أهل الوقف استحق الانتفاع ويده عليها ايدامانة فشرط أخذ
 الرهن عليها فاسد وان أعطاه كان رهنا فاسدا ويدون في يد خازن الكتب امانة
 لان فاسد العقود في الغم ان كسبها والرهن امانة هذا اذا أريد الرهن الشرعي
 وان أريد مدلوله لغة وان يكون تذكرة فيصح الشرط لانه غرض صحيح واذا لم
 يعلم مراد الواقف فيحتمل ان يقال بالبطلان في الشرط المذکور حلا على المعنى
 الشرعي ويحتمل ان يقال بالصحة لجلا على اللغوى وهو الاقرب تصحيحا للكلام
 ما أمكن وحينئذ لا يجوز اخراجها بدونه وان قلنا سابط لانه لم يجز اخراجها به
 لتعذره ولا بدونه اما لانه خلاف شرط الواقف واما الفساد الاستثناء فكانه قال
 لا يخرج مطلقا ولو قال ذلك صح لانه شرط فيه غرض صحيح لان اخراجها مفسدة
 ضياعها بل يجب على ناظر الوقف ان يمكن كل من يقصد الانتفاع بتلك الكتب
 في مكانها وفي بعض الاوقاف يقول لا يخرج الا بتذكرة وهذا لا بأس به فلا وجه
 لبطلانه وهو كما جلت عليه قوله الا برهن في المدلول اللغوى فيصح ويكون المقصود
 ان تحوز الواقف الانتفاع لمن يخرج به مشروط بأن يضع في خزانة الكتب
 ما يتذكره به اعادة الموقوف ويتذكر الخازن به مطالبة فينبغي ان يصح هذا
 ومتى أخذه على غير هذا الوجه الذي شرطه الواقف يمنع ولا نقول بأن هذه
 التذكرة تبقى رهنا بل له ان يأخذها فاذا أخذها مطالبة الخازن برد الكتاب
 ويجب عليه ان يرده أيضا بغير طلب ولا يبعد ان يحتمل قول الواقف الا برهن على
 هذا المعنى حتى يصح اذا ذكره بلفظ الرهن تنزيلا لفظ على الصحة ما أمكن وحينئذ
 يجوز اخراجها بالشرط المذکور ويمنع بغيره لكن لا يثبت له أحكام الرهن ولا
 يستحق بيمه ولا يبدل الكتاب الموقوف اذا تلف بغير تقريط ولو تلف بتقريط ضمنه
 ولكن لا يضمن ذلك المرهون لو فاته ولا يمنع على صاحبه التصرف فيه اهـ وقول
 أصحابنا لا يصح الرهن بالامانات شامل للكتب الموقوفة والرهن بالامانات باطل
 فاذا هلك لم يجب شيء بخلاف الرهن الفاسد فانه مضمون كالصحيح وأما وجوب اتباع

شرطه وجهه على المعنى اللغوي فغير بعيداه وقد نقلنا ذلك في كتاب الوقف أيضا
 (وقال في بحث القول في ثمن المثل) ومنها الرهن اذا ملك بالاقل من قيمته ومن الدين
 فالمتبر قيمته يوم الهلاك له ولهم ان يده يد امانة فيه حتى كانت نفقته على الراهن
 في حياته وكفنه عليه اذ مات كما ذكره الزيلعي اه (وقال في بحث ما افترق فيه
 حبس الرهن والمبيع مانصه) لو كان المبيع غائبا لا يلزم المشتري تسليم الثمن مطلقا
 والرهن اذا كان غائبا عن المصرويلحق المرتهن مؤنة في احضاره لم يلزمه احضاره
 قبل اخذ الدين والمرتن اذا اعار الرهن من الراهن لم يبطل حقه في الحبس فله رده
 بخلاف البائع اذا اعار المبيع أو أودعه من المشتري سقط حقه فلا يملك رده وهما
 في بيع الوهب السراج الوهاج والبائع اذا قبض الثمن وسلم المبيع للمشتري ثم وجد فيه
 زيوا او بنهرجة وردها ليس له استرداد المبيع وفي الرهن يسترده ولو قبضه
 المشتري باذن البائع بعد نقد الثمن وتصرف فيه ببيع أو هبة ثم وجد البائع
 بعد نقد الثمن زيوا ليس له ابطال تصرف المشتري بخلاف الرهن ذكره الاستيعابي
 في البيوع وقاضى خان في الرهن اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في بحث
 ما افترق فيه الوكيل بالمبيع والوكيل بقبض الدين مانصه) وصح من الاول اخذ
 الرهن لامن الثاني اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في فن الافاز مانصه)
 * الوديعة * أى رجل ادعى الوديعة وصدقه المدعى عليه ولم يأمره القاضي بالتسليم
 اليه فقل اذا أقر الوارث بأن المتروكة وديعة وعلى الميت دين لم يصح اقراره ولو
 صدقه الغرماء فيقضى القضاى دين الميت ويرجع المدعى على الغرماء لتصدقهم
 وكذا في الاجارة والمضاربة والعارية والرهن اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار
 (وقال اخو المؤلف في تكميلته لفن الحيل في بحث الكفالة مانصه) الرهن في كفالة
 النفس لا يجوز والحيلة ان يضع المالك على انه ان وفي يوم كذا فهو برى عن المال
 ويرتن بالمال اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال الرابع والعشرون في
 الرهن) الحيلة في جواز رهن المشاع ان يبيع منه النصف بالحجارة ثم يرهنه النصف
 ثم يفسخ البيع الحيلة في جواز انتفاع المرتن بالرهن ان يستعيره بعد الرهن فلا
 يبطل بالعمارية ويبطل بالاجارة لكن يخرج عن الضمان مادام مستعيره لاله فاذا
 فرغ هاد الضمان الحيلة في اثبات الرهن عند القاضي في غيبة الراهن ان يدعيه
 انسان فيدفعه بانه رهن عنده ويثبت فيقضى القاضي بالرهنية ودفع الخصومة اه

(وقال المؤلف في الفن الثاني أول كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) هو تابع لاه
 في أحكام العتق الى ان قال والرهن اه (ثم قال) ويتبعها في الرهن فاذا ولدت
 المرهونة كان رهنا معها اه (وقال أيضا في كتاب البيوع مانصه) المجودة في الاموال
 الربوية هدر الا في أربع مسائل في مال المريض تعتبر من الثلث وفي مال اليتيم
 وفي الوقف وفي القلب الرهن اذا انكسر ونقصت قيمته فللراهن ثلثين المرتين
 قيمته ذهباً وتكون رهناً كما ذكره الزيلعي في الرهن اه وقد نقلناه في كتاب الوقف
 وفي كتاب الوصية (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرور لا يوجب الرجوع)
 الا في ثلاث الاولى اذا كان بالشرط الثانية أن يكون في ضمن عقد معاوضة
 الى آخره مانصه ويفرغ على الشرط الثاني مستلماً في متفرقات بيوع الكنز اشتري
 فلنا عبد ارتهني فانا عبيد اه وقوله في متفرقات بيوع الكنز انما ذكر ذلك في
 الكنز في باب الاستحقاق لا في متفرقات البيوع (وقال في كتاب القضاء مانصه)
 لا يحلف القاضي على حق مجهول الى أن قال الا في مسائل الى أن قال الرابعة
 الرهن المجهول اه (وقال فيه أيضاً) الشهادة بالمجهول غير صحيحة الا في ثلاث
 الى أن قال واذا شهدوا برهن لا يعرفونه أو بغصب شيء مجهول كما في قضاء الخانية
 الشهادة برهن مجهول صحيحة اذا لم يعرفوا قدر ما رهن عليه من الدين كما في القنية
 اه (وقال فيه أيضاً) الجهالة في المنكوحه تمنع الصحة الى أن قال وفي الرهن
 وفي الاستحلاف تمنعه اه (وقال في كتاب المداينات مانصه) ويفرغ على ان
 الديون تقضى بأماثلها مسائل منها لو هلك الرهن بعد ابرامه من الدين فانه يكون
 مضموناً بخلاف هلاكه بعد الايفاء ذكره الزيلعي اه (يقول جامعه) قوله فانه يكون
 مضموناً صوابه لا يكون مضموناً كما في شرحها (وقال فيه أيضاً) كل قرض جرنفاً
 حرام فذكره للزمن سكنى الدار المرهونة باذن الراهن كما في الظهيرية اه (وقال فيه
 أيضاً) القول للملك في جهة التملك فلو كان عليه دينان من جنس واحد دفع شيئاً
 فالتعيين للدافع الا اذا كان من جنسين لم يصح تعيينه من خلاف جنسه ولو كان
 واحداً فادى شيئاً وقال هذا من نصفه فان كان التعيين مفيداً بأن كان أحدهما
 حالاً أو به رهن أو به كفيل والآخر لا صح والا لا اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة
 (وقال في كتاب الامانات) اذا تعدى الامين ثم أزاله لا يزول الضمان كالاستعير
 والمستأجر الا في الوكيل بالبيع الى أن قال ومستعير الرهن اه (وقال فيه أيضاً)

الوديعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن والمستأجر يؤجر ويعار ولا يرهن
 أن قال والرهن كالموديعة لا يودع ولا يعار ولا يؤجر اهـ (وقال فيه أيضا)
 وفي الميراثية من أحكام الوديعة إذا استأجر المودع المودع صح بخلاف الرهن إذا
 استأجر المرتهن اهـ (وقال فيه أيضا) مؤنة رد العارية على المستعير لا في عارية
 الرهن كما في المدسوط اهـ (وقال في كتاب الفرائض) الإرث يجري في الأعيان
 وأما المحقوق فنهاما لا يجري فيه كحق الشفعة إلى أن قال وحبس المبيع والرهن
 يورث اهـ (ثم قال فيه أيضا) وصى الميت كالأب إلى أن قال الخامسة
 للآب أن يرهن ماله ولده على دينه بخلاف الوصي اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا
 (قال صاحب الأشباه)

﴿كتاب المجنانيات﴾

العاقلة لا تعقل العمد إلا في مسألة ما إذا عاقب بعض الأولياء أو صالح فإن نصيب
 الباقيين ينقلب مالا وتحملة العاقلة كما في شرح المجمع صلح الأولياء وعفوهم عن
 القتاتل يسقط حقتهم في القصاص والدية لاحق المقتول كذا في النية الواجب
 لا يتقيد بوصف السالمة والمباح بتقيديه فلا ضمان لو سرى قطع القاضي إلى
 النفس وكذا الوثام المعزور وكذا إذا سرى القصد إلى النفس ولم يجاوز المعتاد
 لوجوبه بالعقد ولو قطع المقطوع يده يد قاطعه فسرى ضمن الدية لأنه مباح فينقيد
 وضمن لو عزز زوجته فماتت ومنه المرو في الطريق مقيد بها ومنه ضرب
 الأب ابنه أو الأم أو الوصي تأديبا ومن الأول ضرب الأب ابنه أو الأم أو الوصي
 أو المعلم بأذن الأب تعليمات لا ضمان فضرر التأديب مقيد بكونه مباحا
 وضرب التعليم لا يكونه واجبا ومحل في الضرب المعتاد أما غيره فوجب للضمان
 في الكل اهـ وقد نقلناه في كتاب الحدود والتعزير (ثم قال) ونخرج عن هذا
 الأصل الثاني ما إذا وطئ زوجته فأفضاها أو ماتت فلا ضمان عليه مع كونه مباحا
 لكون الوطء قد أخذ موجهه وهو المهر فلم يجب به آخر وتماه في التعزير من
 الزياحي المجنانيان على شخص واحد في النفس وفيما دونها لا يتدخل إلا إذا
 كانا خطأ ولا يتخلل لهما أبره فتجب دية واحدة ذكره الزياحي القصاص يجب للميت
 ابتداء ثم ينقل إلى الوارث فلو قتل العبد مولا له ابنان فعفا أحدهما سقط

القصاص ولا شيء لغير العافي عند الامام وصح عفو المجرور و تنقض ديونه منه
 لو انقلب مالا وهو موروث على فرائض الله سبحانه وتعالى في رثته الزوجان
 كالاموال اه وقد نقلناه في كتاب الفرائض وفي كتاب المداينات (ثم قال)
 الاعتبار في ضمان النفس اعداد الجناة لا اعداد الجانيات وعليه فرع الولوالجي
 في الاجارة لو امره أن يضرب عبده عشرة أسواط فضربه حدة عشر فسات رفع عنه
 ما نقصته العشرة وضمن ما نقصه الاخير فيضمنه مضر وباعشرة أسواط ونصف
 قيمته دية القتل خطأ أو شبهه عمد على العاقلة الا اذا ثبت باقراره أو كان القتل
 في دار الحرب الاسلام في دار الحرب لا يوجب عهدة الدم فلا قصاص ولا دية
 على قاتله همة القصاص لغير القاتل لا تجوز لانه لا يجري فيه التملك كذا
 في اجارة الولوالجية اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال) لا يجب على المكره
 دية المكره على القتل اذا قتله الا خرد فعا عن نفسه اه وقد نقلناه في كتاب الاكراه
 (ثم قال) لكل أحد التعرض على من شرع جناح في الطريق ولا يأثمون
 بالسكوت عنه يضمن المباشرون لم يكن متعمدا فيضمن الحد اذا طرق الحديد
 ففقا عينا والقصار اذا دق في حانوته فانهدم حانوته جاره لا اعتبار برضى أهل الحلة
 في السكة النافذة حفر بئرا في بركة في غير ممر الناس لم يضمن ما وقع فيها اه وقد
 نقلناه هذه المسائل في كتاب الغصب (ثم قال) قطع الحجام مجسم من عينه وكان
 غير حاذق فعميت فعليه نصف الدية اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال)
 مذهب الاصوليين أن الامام شرطا لاستيفاء القصاص كالحذود ومذهب الفقهاء
 الفرق القصاص كالحذود والافى خمس ذكرناها في قاعدة الحدود وتدرأ بالشبهات
 اه وقد نقلناه هذه المسئلة والتي قبلها في كتاب الحدود (ثم قال) عفو الولي عن
 القاتل أفضل من القصاص وكذا عفو المجرور وعفو الولي يوجب براءة القاتل
 في الدنيا ولا يبرأ عن قتله كالوارث اذا أبرأ المديون برئ ولا يبرأ عن ظلم المورث
 ومطله اذا قاتل المجرور قتلني فلان ثم مات لم يقبل قوله في حق فلان ولا بينة الوارث
 ان فلانا آخر قتله بخلاف ما اذا قال جرحني فلان ثم مات فبرهن ابنه ان فلانا آخر
 جرحه يقبل كما في شرح المنظومة اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) يصح
 عفو المجرور والوارث قبل موته لا نعتقاد السبب لهما كما في البرازية المحدود وتدرأ
 بالشبهات فلا تنبت معها الا في الترجمة فانها تدخل في الحدود مع ان فيها شبهة كما في

شرح أدب القاضي اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى وكتاب الحدود والله سبحانه
وتعالى أعلم (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحققة بكتاب الجنائيات
والقصاص (قال المؤلف في القاعدة الاولى) وأما القصاص فتوقف على قصد
القاتل القتل لكن قالوا لما كان القصد أمراً بالنية أقيمت الا لثمة مائة فان قتله
بما يفرق الاجزاء عادة كان عمداً ووجب القصاص فيه والا فان قتله بما لا يفرق
الاجزاء عادة لكنه يقتل غالباً فهو شبه عمداً لا قصاص فيه عند الامام الاعظم وأما
الخطأ فان يقصد بما حافض آدمياً كما علم في باب الجنائيات اه من القاعدة
الاولى لا ثواب بالابنية (ثم قال في القاعدة الثانية الامور بمقتضاها في العاشر
في شروط النية الاول الاسلام الى أن قال الثاني التمييز مانصه) ومن فروعه عمداً
الصبي والمجنون خطأ ولكنه أهم من كون الصبي مميزاً أولاً اه (وقال في قاعدة
الاصل اضافة المحادث الى أقرب أوقانه مانصه) كالمجرع اذا لم يزل صاحب
فراش حتى مات يحال به على المجرع ومنها لو كان في يد رجل عمداً فقال رجل
فقات عينه وهو في ملك البائع وقال المشتري فقاتها وهو في ملكي فالقول للمشتري
في أخذ أرشه اه (ثم قال) ونخرج عنه أيضاً ما لو قال العبد لغيره بعد العتق
قطعت يدك وأنا عبد ود قال المقل له بل قطعتما وأنت حر كان القول للعبد وكذا
لو قال المولى لعبد قد أعتقه قد أخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وأنت عبد
فقال المعتق أخذتها بعد العتق كان القول قول المولى وكذا لو وكيل بالبيع اذا قال
بعث وسلمت قبل العزل وقال الموكل بعد العزل كان القول للوكيل ان كان المبيع
مستهلكاً وان كان قائماً فالقول قول الموكل وكذا في مسألة الغلة لا يصدق المولى
في الغلة القائمة ومما وافق الاصل ما في النهاية لو أعتق أمته ثم قال لها قطع يدك
وأنت أمي فقالت هي بل قطعتما وأنا حرة فالقول لها وكذا في كل شيء أخذته منها
عند أبي حنيفة وأبي يوسف ذكره قبيل الشهادات وتحتاج هذه المسائل الى نظر
دقيق لا يفرق بينها وفي المجموع من الاقرار ولو أقر حربي أسلم بأخذ المال قبل
الاسلام أو باتلاف خبر بعده أو مسلم بمال حربي في الحرب أو يقطع يده منه قبل
العتق فكذبوه في الاسناد أفتى محمد بن عبد الله الضمان في الكل اه وقد نقلناه هذه
العبارات في كتاب الاقرار أيضاً (وقال في الفائدة الثالثة في الاستصحاب مانصه)
وفي اقرار البرازية صب دهننا لانسان عند الشهود فادعى مالكة الضمان وقال

كانت نجسة لوقوع فأرة فالقول للصاب لانهكاره الضمان والشهود يشهدون
على الصاب لانه على عدم النجاسة وكذلك لو أئلف محم طواف فطولب بالضمان
فقال كان ميمية فالتفتها لا يصدق وللشهود أن يشهدوا أنه محم ذكرى بحكم المحال
قال القاضي لا يضمن فاعترض عليه بمسئلة كتاب الاستحسان وهو لو أن رجلا قتل
رجلا فلما طلب منه القصاص قال كان ارتد أو قتل أبي فقتلته قصاصا أو للردة
لا يسمع فأجاب وقال لانه لو قبل لادى الى فتح باب العدوان فانه يقتل ويقول كان
القتل لذلك وأمر الدم عظيم فلا يهمل بخلاف المال فانه بالنسبة الى الدم أهون
حتى حكم في المال بالنكول وفي الدم بجس حتى يقرأ ويخلف واكتفى بيمين
واحدة في المال وبخمسة مائة في الدم اهـ وقد نقلناه في كتاب الاقرار (وقال
في بحث السبب السابع النقص مانصه) وعدم تكليف النساء بكثير مما وجب
على الرجال كالجماعة والجمعة والمجاهد والحزبية وتحمل العقل على قول والصحيح
خلافه اهـ (وقال في بحث اذا تعارض مفسدتان روى أعظمهما ضررا بارتكاب
أخفهما الخ مانصه) ثم اذا ألقى نفسه في النار فاحترق فعلى المكره القصاص
بخلاف ما لو قال لثلاثين نفسك من رأس الجبل أو لاقتلنك بالسيف فالتفتي نفسه
فقات فعند أي خيفة تجب الدية وهي مسئلة القتل بالثقل اهـ وقد نقلنا بقيته
في كتاب الاكراه (وقال في تنبيه يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام مانصه)
ومنها وجوب نقض حائط مملوك مال الى طريق العامة على مالكه دفعا للضرر
العام اهـ (وقال في قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع مانصه)
ولو جرحه جرحين عمدا وخطأ أو مضمونا وهدرا ومات بهما فلا قصاص اهـ (وقال
في القاعدة الرابعة التابع تابع مانصه) ومنها لا كفارة في قتل المحل اهـ (ثم
قال في القاعدة المذكورة) ومنها انه يورث فتقسم الغرة بين ورثة الجنبين اذا
ضربت بطنها فالقتله اهـ وقد نقلناه في كتاب الفرائض (وقال أول القواعد
الخامسة) تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة وقد صرح حوايه في مواضع
منها في كتاب الصلح في مسئلة صلح الامام عن الظنونة البدنية في طريق العامة وصرح
به الامام أبو يوسف في كتاب الخراج في مواضع وصرح حوايه في كتاب الجنائيات أن
السلطان لا يصح عفو عن قاتل من لا ولي له وانما له القصاص والصلح وعلاه في
الابضاح بأنه نصب ناظرا وليس من النظر للمستحق العفو اهـ وقد نقلنا صدر

هذه العبارة في كتاب الصلح أيضا (وقال في آخر بحث تصرف القاضى فيما له فعله
 فى أموال اليتامى والتركات والاقاف مقيد بالمصلحة فان لم يكن مبنيا عليها لم يصح
 مانصه) ولهذا صرحوا بأن المحاط اذا مال الى الطريق فاشهد واحد على مالكة
 ثم أبرأه القاضى لم يصح كما فى التهذيب وكذا لا يصح تأجيل القاضى لان الحق ليس
 له كذا فى جامع الفصولين اهـ (قال فى القاعدة السادسة المحدود تدرب بالشبهات
 وهو حديث رواه الاسيوطى مانصه) * تنبيه * القصاص كالمحدود فى الدفع
 بالشبهة فلا يثبت الا بما يثبت به المحدود ومما فرغ عليه انه لو ذبح نائما فقال
 ذبحته وهو ميت فلا قصاص ووجب الدية كما فى العمدية ومنها لو جن القاتل
 بعد الحكم عليه بالقصاص فانه ينقلب دية ولا قصاص يقتل من قال اقتلنى فقتله
 واختلف فى وجوب الدية والاصح عدمه ولا قصاص اذا قال اقتل عبدى أو أختى
 أو ابنى أو أختى لكن لاشئ فى العبد وتجب الدية فى غيره واستثنى فى خزانة المفتين
 ما اذا قال اقتل ابنى وهو صغير فانه يجب القصاص وتسامه فى البرازية وينبغى
 أن لا قصاص يقتل من لا يعلم انه محققون الدم على التأيد أولا وفى الحنانية ثلاثة
 قتلوا رجلا عمدًا ثم شهدوا بعد التوبة أن الولي عفا عنا قال الحسن لا تقبل شهادتهم
 الا أن يقول اثنان منهم عفا عنا وعن هذا الواحد فى هذا الوجه قال أبو يوسف
 تقبل فى حق الواحد وقال الحسن تقبل فى حق الكل اهـ وكتبنا مسئلة العفو
 فى شرح الكنز من الدعوى عند قوله وقيل لمحمة اعطه كفيلا فليراجع وكتبنا
 فى الفوائد أن القصاص كالمحدود الا فى سبع مسائل الاولى يجوز القضاء بعلمه
 فى القصاص دون المحدود كما فى الخلاصة الثانية المحدود لا تورث والقصاص
 يورث اهـ وقد نقلنا هذه المسئلة فى كتاب الفرائض (ثم قال)
 الثالثة لا يصح العفو فى المحدود ولو كان حدا القذف بخلاف القصاص الرابعة
 التقادم لا يمنع من الشهادة بالقتل بخلاف المحدود سوى حد القذف الخامسة
 يثبت بالاشارة والكتابة من الاخرس بخلاف المحدود كما فى الهداية من
 مسائل شتى السادسة لا يجوز الشفاعة فى المحدود وتجاوز فى القصاص
 السابعة المحدود سوى حد القذف لا تتوقف على الدعوى بخلاف القصاص فانه
 لا بد فيه من الدعوى والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ وقد نقلنا ذلك فى كتاب المحدود
 أيضا (ثم قال) ومن الجائز ان الشافعية شرطوا فى الشبهة ان تكون

قوية قالوا فلو قتل مسلم ذمياً فقتله ولى الذمى فإنه يقتل به وإن كان موافقاً رأى أبي حنيفة اه وقد نقلنا ذلك أيضاً في كتاب الحدود (يقول جامعهم) وقوله فإنه يقتل به صوابه فإنه لا يقتل به (وقال في القاعدة السابعة) المحر لا يدخل تحت اليد فلا يضمن بالغصب ولو صيباً فلو غصب صبياً فأتى بيده فجأة أو بحصى لم يضمن ولا يرد ما لو مات بصاعقة أو نهمشة حية أو بنقله إلى أرض مسبعة أو إلى مكان الصواعق أو إلى مكان تغلب فيه الحمى والأمراض فإن دية على عاقلة الغاصب لأنه ضمان اتلاف لا ضمان بالغصب والمحرم يضمن بالاتلاف والعبد يضمن به ما والموالكات كالمحر لا يضمن بالغصب ولو صغيراً وتماه في شرح الزيلعي قيبيل باب القسامة اه (ثم قال) وأم الولد كالمحررة ولم أر إلا أن حكمها إذا وطئ حرة بشبهة فاجبها وماتت بالولادة وينبغي عدم وجوب ديتها بخلاف ما إذا كانت أمة ومن فروغ القاعدة لو طأ وعته حرة على الزنا فلا مهر لها كما في الثانية ولو كان الواطئ صبياً فلا حد ولا مهر وهذا مما يقال لنا وطأه خلاً عن العقرة والعقر بخلاف ما إذا طأ وعته أمة ليكون المهر حق السيد اه وقد نقلناه هذه في كتاب الحدود أيضاً (وقال في القاعدة الثامنة إذا اجتمع أمران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل أحدهما في الآخر بما انصه) ومن زنى بأمة فقتلها لزمه الحد والقيمة لاختلافهما ولو زنى بحرة فقتلها وجب الحد مع الدية اه وقد نقلنا بقية هذه العبارة في كتاب الحدود فراجع (ثم قال) وأما المجنونة إذا تعدت بقطع عضوه ثم قتلها فإنها لا تدخل فيها إلا إذا كانا خطأين على واحد ولم يتخالهاهما براء وصورة هاسته عشر لأنه إذا قطع ثم قتل فاما أن يكونا عديين أو خطأين أو أحدهما عداً والآخر خطأً وكل من الأربع ما على واحد أو اثنين وكل من الثانية اما أن يكون الثاني قبل البرء أو بعده وقد أوضحناه في شرح المنار في بحث الاداء والقضاء اه (وقال في القاعدة العاشرة المخرج بالضمنان مانصه) قال السيوطي خرج عن هذا الأصل مسألة وهي ما لو أعتقت المرأة عبداً فإن ولاءه يكون لابنها ولو جنى جنابة خطأ فالعقل على عصبتهادونه وقد يحى مثله في بعض العصبات بعقل ولا يرث اه وأما من قول مشايخنا فيها فكذلك قال في الهداية وكذا الولاء لابن المعتقة حتى يرثها هو دون أخيها لأن جنابة المعتق على أخيها لأنه قوم أبيها وجنابته كجنابته اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب

الى ساكت قول مانصه) ولو سكت عن وطء أمته لم يسقط المهر وكذا عن قطع
عضوه أخذ من سكوته عند اتلاف ماله اه وقد نقلنا في كتاب النكاح
وكتاب الغصب (وقال في القاعدة الخامسة عشر من استجمل بالشيء قبل أو انه
عوقب بحرمانه) ومن فروعها حرمان القاتل مورثه عن الارث اه وقد نقلنا
ذلك في كتاب الفرائض أيضا (ثم قال) وخرج عنها مسائل الاولى لو قتلت أم الولد
سيدها عتقت ولم تحرم الثانية لو قتل المدبر سيده عتق ولكنه يسعى في جميع
قيمه لانه لا وصية لقاتل اه وقد نقلنا ذلك في كتاب العتق أيضا (ثم قال) الثالثة
لو قتل صاحب الدين المدينون حل دينه اه وقد نقلنا أيضا ذلك في كتاب المداينات
(وقال في القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة مانصه)
والولي الخاص استيفاء القصاص والصلح والعفو جانا والامام لا يملك العفو ولا
يعارضه ما قال في السكندر ولا ب المعتوه القود والصلح لا العفو يقتل وليه لانه فيما
إذا قتل ولي المعتوه كابنه قال في السكندر والقاضي كالأب والوصي يصلح فقط أي فلا
يقتل ولا يعفو اه (وقال في القاعدة الثامنة عشر ذكر بعض ما لا يتجزأ كذكر
كله مانصه) ومنها العفو عن القصاص اذا عفا عن بعض القاتل كان عفوا عن
كله وكذا اذا عفا عن بعض الاولياء سقط كله وان اقلب نصيب الباقي مالا اه
(وقال في القاعدة التاسعة عشر اذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحكم الى
المباشر) فلا ضمان على حافر البئر تعدا بما تلف بالقائه غيره اه (ثم قال) ولا ضمان على
من دفع الى صبي سكيناً أو سلاحاً لمسكه له فقتل به نفسه اه (ثم قال) وخرج عنها
مسائل الى ان قال السادس لو دفع الى صبي سكيناً لمسكه له فوقع عليه فجرحته
كان على الدافع الضمان (فائدة) في حفر البئر قال الولي سقط وقال التحافر أسقط
نفسه فالقول للتحافر كذا في التوضيح (تكميل) يضاف الحكم الى حفر البئر وشق
الزق وقطع جبل القنديل وفاقا وفتح باب القفص على قول محمد وعندهما لا ضمان
كحل قيد العبد وتمايه في شرحنا على المنار اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الغصب
أيضا (وقال في الفن الثالث في أحكام الناس والجاهل مانصه) وفي وكالة
الولوية الجدية اذا عفا بعض الورثة عن القاتل عمدا ثم قتله الباقي ان علم ان عفو
البعض يسقط القصاص اقتصر منه والا لا لأن هذا مما يشكل على الناس
اه (وقال في أحكام الصبيان مانصه) فلا تكليف عليه في شيء من العبادات

حتى الزكاة عندنا ولا بشئ من المنهيات فلا حد عليه لو فعل أسبابها ولا قصاص عليه
وعنده خطأه (ثم قال) ولا يداوى إلا بأذن وليه اه وقد قلنا ما في الغصب
أيضا (ثم قال) ولا يدخل الصبي في القسامة والعاقلة وان وجد قتل في داره
فالدية على عاقلته كما في المغري اه (ثم قال) ولا يضمن الصبي بالغصب فلو
غصب صبيًا فمات عنده لم يضمنه الا اذا نقله الى مسبعة أو مكان الوياه أو المحي
وقد سئلت عن من أخذ ابن انسان صغيرا وأخرجهم من البلد هل يلزمه احضاره
الى أبيه فأجبت بما في الخانية رجل غصب صبيًا حرا فغاب الصبي عن يده فان
الغاصب يحبس حتى يبيح بالصبي أو يعلم انه مات اه ولو خدعه حتى أخذه برضاه
لم يفهم بما في الخانية لانه ما غضبه لانه لا خدعها وفي المثلث من النكاح وعن
محمد فممن خدع بنت رجل أو امرأته وأخرجها من منزلها قال أحبسها أبدا حتى يأتي
بها أو يعلم موتها اه ولو قطع ما راف صبي لم تعلم صحته فقيه حكومة عدل لادية
ولو دفع سكينه الى صبي فقتل نفسه لم يضمن الدافع وان قتل غيره فالدية على عاقلة
الصبي ويرجعون بها على الدافع وكذا لو أمر صبيًا بقتل انسان وقتله ولو أمر صبيًا
بالفوق من شجرة فوقع ضمن دية ولو أرسله في حاجة فغطب ضمنه وكذا لو أمره
بصعود شجرة لينقض ثمرتها فوقع وكذا لو أمره بكسر الحطاب كذا في الخانية
وفيهما أيضا صبي ابن تسع سنين سقط من سطح أو غرق في ماء قال بعضهم لاشئ على
الوالدين لانه ممن يحفظ نفسه وان كان لا يعقل أو كان أصغر سنا فالواي يكون على
الوالدين أو على من كان الصبي في حجره الكفارة لترك المحفظ وقال بعضهم ليس
على الوالدين شئ الا الاستغفار وهو الصحيح الا ان يسقط من يديه فعليه الكفارة
ولو جعل صبيًا على دابة وقال امسكها لي وهي واقفة فسقط ومات كان على عاقلة
الذي حمله الدية مطلقا وان سير الصبي الدابة فوطئت انسانا فقتلته فالدية على
عاقلة الصبي الا ان يكون الصبي لا يستمسك عليها فهو ولو كان الرجل راكبًا فحمل
صبيًا معه فقتلت الدابة انسانا فان كان الصبي لا يستمسك عليها فالدية على عاقلة
الرجل فقط والا فعلى عاقلته اه (ثم قال) وفي المثلث تزوج ابنته من رجل وذهبت
ولا يدري لا يجبر زوجها على الطاب اه (ثم قال في أحكام العبيد مانصه) ولا
يجوز كونه شاهدا الى أن قال ولا وليا في نكاح أو قوداه (وقال في أحكام العبيد
أيضا) وكذا اقراره بجناية موجبة للدفع أو الغداء غير صحيح بخلافه بحد أو قود

اهـ وقد نكحناه في كتاب الاذن والحجر (ثم قال) ولادية في قتله وقيمتها قائمة مقامها
 كالأوبعضا ولا تباعها ولا عاقلة له ولا هو منهم اهـ (ثم قال) وجنانيته متعلقة بقربته
 كديته اهـ (ثم قال) ويدفع في جنانيته ان لم يغده سيده اهـ (ثم قال) ولا قصاص
 بينه وبين المحرفي الاطراف بخلاف النفس وتجب المحكومة بحلق محبته اهـ
 (ثم قال) ولا يدخل في القسامة اهـ (ثم قال) ويضمن بالغصب بخلاف الحجر
 ولو صغرا اهـ وقد نكحناه في كتاب الغصب (وقال في أحكام الامعي مانصه) ولادية
 في عينه وانما الواجب المحكومة اهـ (وقال فيها يقبل الاسقاط من المحقوق
 مانصه) ومنها حق القصاص يسقط بالعفو اهـ (وقال في بحث النائم كالمستيقظ
 في بعض المسائل مانصه) التاسعة الاب اذا نام تحت جدار فوقع الابن عليه من سطح
 وهو نائم فسات الاب يحرم عن الميراث على قول البعض وهو الصحيح العاشرة من
 رفع النائم ووضعته تحت جدار فسقط عليه الجدار ومات لا يلزمه الضمان اهـ
 وقد نكحناه في الغصب ايضا (وقال في أحكام الخنثي مانصه) ولا قصاص على قاطع
 يده ولو عمد ولو كان القاطع امرأة ولا تقطع يده اذا قطع يد غيره عهدا وعلى عاقلة
 ارشها اهـ (ثم قال) واذا قتل خطأ وجبت دية المرأة ويوقف الباقي الى التيمين
 وكذا فيمادون النفس اهـ (وقال في أحكام الانثى مانصه) وهي على النصف
 من الرجل في الارث والشهادة والدية نفسها وبعضا اهـ (ثم قال) وتجب الدية
 بقطع ثديها أو حملته بخلافه من الرجال فالمحكومة ولا قصاص بقطع طرفها
 بخلافه ولا قسامة عليها ولا تدخل مع العاقلة فلا شيء عليهما من الدية لوقعات خطأ
 بخلاف الرجال فان القاتل كاحدهم اهـ (وقال في أحكام الذي) * تنبيه * الاسلام
 يجب ما قبله من حقوق الله تعالى دون حقوق الادميين كالقصاص اهـ (ثم قال)
 والكفار يتعاقلون فيما بينهم وان اختلفت مللهم اهـ (ثم قال) * تنبيه آخر *
 اشترك اليهود والنصارى في وضع الجزية وحل المناسحة والذبايح وفي الدية
 وشاركهم الجوس في الجزية والدية دون الآخرين واستوى أهل الذمة فيما
 ذكر ويقتل المسلم بالذمي ودية المسلم والكافر سواء ولا يقتل المسلم والذمي بمسأمة
 اهـ وقد نكحناه في أبوابها من كتاب النكاح وغيره (وقال في أحكام الجنى) ومنها
 لا يجوز قتل الجنى بغير حق كالانسي قال الزيلعي قالوا ينبغي ان لا يقتل الحية البيضاء
 التي تشي مستوية لانها من الجبان لقوله عليه الصلاة والسلام اقتلوا اذا الطفيتين

والأيتروا ياكم والحجة البيضاء فانها من الجن وقال الطحاوي لا بأس بقتل السكك
لانه عليه الصلاة والسلام عاهد الجن أن لا يدخلوا بيوت أمته ولا يظهر وأنفسهم
فاذا خالفوا فقد نقضوا عهدهم فلا حرمة لهم والاولى هو الانذار والاعذار فيقال لها
ارجعي باذن الله وخلي طريق المسلمين فان أبت قتلها والانذار انما يكون خارج
الصلاة اه وقد روى ابن أبي الدنيا أن عائشة رأت في بيتها حية فأمرت بقتلها
فقتلت فأبنت في تلك الليلة فقيل لها انها من النفر الذين استمعوا الوحي من النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم فارسات الى اليمن فابتيع لها أربعون رأسا فاعتقتهم
ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه وفيه فلما أصبحت أمرت بأثني عشر ألف درهم
ففرقت على المساكين اه (وقال في أحكام المحارم مانصه) وتختص الاصول
بأحكام الى أن قال ومنها لا يقتل الاصل بفرعه ويقتل الفرع بأصله اه (ثم قال)
ومنها الورث على أبيه قصاصا سقط اه (ثم قال) وتختص الاصول بأحكام الى
أن قال ومنها جواز تأديب الاصل بفرعه والظاهر عدم الاختصاص بالاب فالام
والاجداد والجدات كذلك ولم أره الاكن اه وقد قلناه في كتاب الحدود والتعزير
وفي كتاب المحظرات ايضا (ثم قال) واختص الاب والجد بأحكام الى أن قال وفي الملتقط
من النكاح لو ضرب المع - لم الولد باذن الاب فه - لك لم يجرم الا أن يضرب ضربا
لا يضرب مثله ولو ضرب باذن الام غرم الدية اذا هلك والجرد كالاب عند فقده الا في
اثنتي عشرة مسألة ذكرناها في الفوائد من كتاب الفرائض وذكرنا ما خالف فيها المجد
الصحيح الفاسد اه (ثم قال) * فائدة * يترتب على النسب اثني عشر حكما الى أن قال
وتحمل الدية اه (ثم قال) وسقوط القصاص اه (وقال في أحكام الاشارة مانصه)
الاشارة من الاخرس معتبرة وقائمة مقام العبارة في كل شيء من بيع وإجارة وهبة
ورهن ونكاح وطلاق وعتاق وإبراء وإقرار وقصاص الا في الحدود ولو حد قذف
وهذا ما خالف فيه الحدود والقصاص وفي رواية أن القصاص كالحدود وهذا فلا
يثبت بالاشارة وتسامه في الهداية وقد اقتصر في الهداية وغيرها على استثناء الحدود
اه وقد قلنا ببقية في مسائل شتى وقلناه في كتاب الحدود (وقال في بحث القول
في الملك مانصه) وفيه مسائل الاولى أسباب التملك المعارضات المسالية الى أن
قال ودية القتل يملكها أولادهم تنقل الى الورثة ومنها الغرة يملكها المجننين فتورث
عنه اه وقد قلناه في كتاب الفرائض (ثم قال) الثانية لا يدخل في ملك الانسان

شيء بغير اختياره الا الارث اتعاقا الى أن قال وأروش المجنات اه (ثم قال)
 السابعة دية القتل تثبت للقتول ابتداء ثم تنتقل الى الورثة فهي كسائر أمواله
 فتقتضى منه ديونه وتنفذ وصاياه ولو أوصى بثلاث ماله دخلت وعندنا القصاص بدل
 عنها فيورث كسائر أمواله ولهذا لو انقلب مالا تقتضى به ديونه وتنفذ وصاياه ذكره
 الزيلعي في باب القصاص فيمادون النفس وفرعت على ذلك ولم أر من فرعه لوقال
 اقلني فقتله وقتلنا لا قصاص باتفاق الروايات عن الامام فلا دية أيضا لأنها تثبت
 للقتول وقد أذن في قتله وهو احدى الروايتين وينبغي ترجيحها لما ذكرنا ثم رأيت
 في البرازية ان الاصح عدم وجوبها فظهر ما رجحته بحكمنا نقله الله الحمد
 ولو جنى المرحون على وارث السيد لم أره الا أن ومقتضى ثبوتها للمجنى عليه ابتداء
 أن يكون الحكم مخالفا لما لو جنى على المراهن اه وقد نقلناه في كتاب الرهن
 وفي كتاب الفرائض وفي كتاب الوصية (ثم قال) الثانية عشر المالك اما المالك
 والمنفعة معا وهو الغالب أو للعين فقط أو للنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعته ابدأ
 ورقبته لا وارث وليس له شيء من منافعه ومنفعته للموصى له فاذا مات الموصى له
 عادت المنفعة للمالك الى أن قال ولو جنى العبد فالغداء على الخدم فان مات
 رجع ورثته بالغداء على صاحب الرقبة فان أبي بيع العبد وان أبي الخدم فان مات
 الغداء فداه المالك أو دفعه وبطلت الوصية وارث المجنات عليه للمالك كما هو هو
 له وكسبه ان لم تنقصه الخدمة فان نقصته اشترى بالارث خادما ان باع والايبيع
 الاول وضم الى الارش واشترى به خادم ولا قصاص على قاتله عمدا لما يجتمع على
 قتله فان اختلغا ضمن القاتل قيمته فيشتري بها آخر الى أن قال بخلاف ما اذا قتل
 خطأ وأخذت قيمته يشتري بها عبد وبنقل حقه فيه من غير تجديد كالوقوف اذا
 استبدل انتقل الوقف الى بدله ذكره قاضيان من الوقف وكالمير اذا قتل خطأ
 يشتري ب قيمته عبد ويكون مديرا من غير تدبير الخ وقد نقلنا ب قيمته في كتاب الوصايا
 فراجع (وقال في بحث القول في الدين مانصه) «فوائد» الاولى ليس في الشرع
 دين لا يكون الا حالا الا رأس مال السلم الى أن قال وليس فيه دين لا يكون
 الا مؤجلا لا الدية والمسلم فيه اه وقد نقلنا ب قيمته في كتاب البيوع وكتاب المداينات
 (وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع مانصه) التاسع الدية لا يمنع وجوبها
 اه (وقال في بحث ما يثبت في ذمة المعسر وما لا يثبت مانصه) وما يكون الصوم

مشروطاً بأعساره ككفارة الفطر في رمضان وكفارة الظهار وكفارة القتل ودم
التمتع والقران فيعرق فيه بينهما أي بين الغني والفقير فلا اعتبار لا عساره وقت
التكفير بالصوم اه وقد نقلناه في كتاب الصوم والمج والطلاق (وقال
في بحث ما يقدم عند الاجتماع من غير الديون مانصه) ولم أر إلا أن ما اذا
اجتمع قتل القصاص والردة والزنا وينبغي تقديم القصاص قطعاً لحق العبد اه
وقد نقلنا بقيته في كتاب الحدود وفراجعاه (وقال في بحث القول في ثمن المثل
مانصه) ومنها العبد المجنى عليه تعتبر قيمته يوم المجنابة ومنها العبد اذا جنى
فأعتقه السيد غير عالم بها وقتلنا يضمن الأقل من قيمته ومن ارشسه هل يعتبر
يوم المجنابة أو قيمته يوم اعتاقه اه (ثم قال) ومنها ضمان جنين الامه قالوا لو كان
ذكر او جيب على الضارب نصف عشر قيمته لو كان حياً وعشر قيمته لو كان انثى كذا
في الكنز وفي المجنابة وهما في القدر سواء وظاهر كلامهم اعتبارها يوم وضعه اه
(وقال في أحكام المحرم مانصه) ولا يقتل ولا يقطع من فعل موجبها خارجة والتجاء
اليه اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الحج وفي كتاب الحدود والسرقه (ثم قال) وهو ومساو
لغيره عندنا في اللقطة والدية على القاتل فيه خطأ اه وقد نقلنا بقيته في كتاب
الحج (وقال في آخر فن الفرق والمجمع في فائدة تعلم العلم يكون فرض عين مانصه)
وكذا النكاح يدخله الاحكام الخمسة وكذا الطلاق وكذا القتل اه وقد نقلناه
في كتاب النكاح (ثم قال بعد ذلك) * فائدة * اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه الى ان
قال وقالوا قال بعتك دمي بألف فقتله وجب القصاص كما في خزانة المقيمين ولا يعتبر
ما في ضمنه من الاذن بقتله فانه لو قال اقتلني فقتله لا قصاص عليه لبطلانه فبطل
ما في ضمنه اه (ثم قال في فن الاغزامانصه) * المجنابات * أي جان اذا مات المجنى
عليه فعليه نصف الدية واذا عاش فالدية فقل المحتان اذا قطع حشفة الصبي خطأ
بأذن ابيه أي رجل لو قطع أذن انسان وجب عليه خمسمائة دينار وان قطع رأسه
فعليه خمسون ديناراً فقل اذا خرج رأس الولد فقطع انسان أذنه ولم يمت فعليه ديتها
وان قطع رأسه فعليه الغرة أي شيء في الانسان يجب بأقله دية وثلاثة أخماسها
فقل الاسنان اه (وقال أخو المؤلف في تنكح لته لافن السادس فن الغروق
مانصه) * كتاب الحدود * حد الرنا والشرب والسرقة يبطل بالتقادم وحد القذف
والقصاص لا والفرق ان حد القذف والقصاص يتوقف على الدعوى فيعمل

التاخير في الشهادة على عدم الدعوى بخلاف التأخير فيما عدا السرقة فانه يجعل
 على ضغينة جلته على الشهادة لعدم توقفهما عليه او حدا السرقة وان توقف عليها
 لكن ضمن المال لانه بتاخير الدعوى بعد تخيره تارك للحسبة فتمكنت التهمة
 في الدعوى اه وقد قلناه في كتاب الحدود (ثم قال) اقر عند القصاصي أربع
 مرات بالزنا فمربرجه فقرأ أو أنكر يقبل اقراره وينقعه فراره بخلاف مالو أقر
 بسرقة أو قذف أو قصاص والفرق ان الاول محض حق الله تعالى بخبري فيه
 الفضل ولا كذلك غيره اه وقد قلنا بقيته في كتاب الحدود (وقال أخو المؤلف
 في التكملة المذكورة مانصه) * كتاب السير * مسلم قطعت يده عمدا ثم ارتد ثم
 مات على ردة أو لمحق بدار الحرب ثم جاء مسلمات من ذلك فعلى القاطع نصف
 الدية لورثته فان لم يلحق ثم أسلم ثم مات فعليه دية كاملة وقال محمد وزفر نصف الدية
 في جميعها لان اعتراض الردة أو جب اهدار الجناية فاذا أسلم لا يعود الضمان
 والفرق لهما ان الجناية وقعت في محل معصوم ولا كذلك اذا لم يعد اه وقد
 قلناه في كتاب المجاهد (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة في كتاب الغصب
 مانصه) عض ذراع غيره فغذب يده فسقطت اسنان العاض وذهب لحم ذراعه
 فدية الاسنان هدر ويضمن ارض الذراع ولو جلس على ثوب رجل وهو لا يعلم
 فقسم فانشق ثوبه ضمن الشاق النصف اه وقد قلنا بقيته في كتاب الغصب
 فراجع اه (ثم قال) * كتاب الجنائيات * لا تقطع يد العبد بيد المرأة بيد
 المرأة والفارق ان يبدل يدها لا يختلف ويبدل يد العبد يختلف لان الواجب نصف
 قيمته وهي مختلفة أقبل أبي فقته له تجب الدية ولو قال اقطع يده فقهها يجب
 القصاص والفرق ان المحق للابن في استيفاء القصاص والدية فيصير ذلك شبهة في
 اسقاط القصاص فأما الامر بالقسط فالمستوفى الاب ولم يوجد منه اباحة فيجب
 القصاص قطع يده مسلم فارتد ومات من القطع أو لمحق بدار الحرب ثم عاد واسلم
 ومات من ذلك فعلى القاطع نصف الدية ولو لم يلحق حتى أسلم ومات تجب دية كاملة
 والفرق انه بالقضاء بالعاق انقطعت الميراثية الى اليد فوجب نصف الدية
 بالاسلام واذا لم يلحق لم يقطع فصارك انه لم يزل مسلماتي مات اه وقد قلناه في
 كتاب المجاهد (ثم قال) رمى عبدا فاعاقه المولى ثم أصابه السهم فعليه قيمته للمولى
 عنه دهما ولو لم يعتقه فعليه القصاص والفرق ان الاعاق قاطع للميراثية بخلاف

ما ذالم يعتقه قطع المحشفة خطأ واجب كل الدية والقصاص في اهد ولو قطع الذكر
 كله عمدا تجب الدية فقط والفرق انه عند قطع المحشفة يمكن استيفاء القصاص
 وعند قطع الكل لا يمكن لان الذكر يشنج قطع يعني رجائين عمدا فاقتص
 لاحدهما كان للآخر دية اليد ولو قتلهما فقتل باحدهما فلا شيء للآخر
 والفرق ان الاطراف يملك بها ممتلك الاموال واستيفاء احد المالين لا يمنع
 استيفاء الآخر فاما النفس فواحدة وفي استيفاء المحققين تضاييق فنع استيفاء
 للآخر ضربه بابررة فسات لا يقتصر ولو ضربه بمسئلة يقتض والفرق يتنى على
 الظاهر لان الموت من غرر الابرة نادر بخلاف المسئلة اصطدا ما فانا فلا شيء عليهما
 ان وقعما على وجههما وان على قفاهما فعلى عاقلة كل واحد دية صاحبه ولو وقع
 احدهما على قفاه والاخر على وجهه فدية الذي وقع على وجهه هدر والفرق
 ان الذي سقط على وجهه سقط بفعل نفسه بخلاف ما اذا سقط على قفاه لانه سقط
 بفعل صاحبه اه (وقال المؤلف في الفن الثاني اول كتاب الحج مانصه) ضمان
 الفعل يتعد دية تعدد الفاعل وضمان المحل لا فلو اشترك محرمان في قتل صيد تعدد
 الجزاء ولو حلالا في قتل صيد الحرم لا كضمان حقوق العباد اه (وقال
 في كتاب النكاح مانصه) ما ثبت مجاعة فهو بينهم على سبيل الاشتراك الا في مسائل
 الى ان قال الثانية القصاص الموروث يثبت لكل من الورثة على السكال حتى قال
 الامام للوارث الكبير استيفاءه قبل بلوغ الصغير بخلاف ما اذا كانوا بالغين فان
 المحاضر لا يملكه في غيبة الاخر اتفاقا لاحتمال العفو الثالثة ولاية المطالبة
 بازالة الضرر العام عن طريق المسلمين يثبت لكل من له حق المرور على السكال اه
 (ثم قال في كتاب النكاح مانصه) المولى لا يستوجب على عبده ديناً فلا مهر
 ان زوج عبده من أمته ولا ضمان عليه بانلاف مال سيده ولو قتل العبد سيده وله
 ابنان ففعلاً احدهما سقط القصاص ولم يجب شيء لغير العاني عند الامام اه (ثم
 قال في كتاب النكاح مانصه) ولو زوج بنته وسلمها الاب الى الزوج فهرت
 ولا تدرى لا يلزم الزوج طلبها كذا في المتنقط اه (ثم قال ايضا في كتاب النكاح)
 يحبس من خدع بنت رجل أو امرأته وأخرجها من بيته الى أن يأتي بها أو يعلم
 بموتها كذا في المتنقط اه وقد نلناه في كتاب الغصب وفي كتاب الكفالة
 (وقال في كتاب الطلاق مانصه) ولد الملاءنة لا يتنفي نسبه في جميع الاحكام من

الشهادة والزكاة والقصاص اه (وقال في كتاب العتق مانصه) معتق البعض
 كالمكاتب الا في ثلاث الى أن قال الثالثة اذا قتل ولم يترك وفاء لم يجب القصاص
 بخلاف المكاتب اذا قتل عن غير وفاء فان القصاص واجب ذكره الزيلعي
 في المجنات اه (ثم قال في كتاب العتق أيضا مانصه) والتوأمان كالولد الواحد
 فالثاني تبع للاول في أحكامه الى أن قال الا في مسـ ثمانين الاولى من جنات
 المبسوط لو ضرب بطن امرأة فالقت جنينين فخرج أحدهما قبل موته والاخر
 بعد موته اوهـ هما ميتان في الاول غرة فقط اه (وقال في كتاب العتق مانصه)
 المدبر اذا خرج من الثلث فانه لاسعاية عليه الا اذا كان السيد سفيها وقت التدبير
 فانه يسعى في قيمته مدبرا كما في الخسائية من الحجر وفيما اذا قتل سيده كما في شرحنا
 اه وقد نقلناه في كتاب الحجر (ثم قال) المدبر في زمن سعايته كالمكاتب عنده
 فلا تقبل شهادته لولاه كما في البرازية من العتق في المرض وجناتيه جناتية المكاتب
 كما في المكافى وقرعت عليه لا يجوز زكاه مادام يسعى وعندهما حرمدون في
 الكل اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الشهادات (وقال في كتاب
 الحدود وما نصه) مسلم دخل دار الحرب وارتكب ما يوجب الحد والعقوبة ثم رجع
 الى النـ لم يؤاخذ به الا في القتل فحبس المدية في ماله عدا أو خطأ اه (وقال أيضا
 في كتاب الحدود وما نصه) رجل خدع امرأة انسان وأخرجها وزوجها من غيره
 أو صغيرة يحبس الى أن يحدث توبة أو يموت لانه ساع في الارض بالفساد كذا
 في قضاء الولوالجية اه وقد نقلناه في الغصب (وقال أول كتاب البيوع في بحث الحمل
 مانصه) ولا يتبع أمه في الجنات فلا يدفع معها الى وليها اه (ثم قال) ولا في حق
 وجوب القصاص على الام ولا في وجوب الحد عليها فلا تقتل ولا تحدا لا بعد وضعها
 اه (ثم قال) ويرث ويورث فان ما يجب فيه من الغرة يكون موروثا بين ورثته اه
 وقد نقلناه في كتاب الفرائض (ثم قال في كتاب البيوع أيضا مانصه) المحقوق المجردة
 لا يجوز الاعتياض عنها الى أن قال وخرج عنها حق القصاص ومالك النـ كاح
 وحق الرق فانه يجوز الاعتياض عنها كما ذكره الزيلعي في الشفعة اه وقد نقلناه
 في كتاب الطلاق وفي كتاب العتق (وقال في كتاب الكفالة مانصه) التأخير عن
 الاصيل تأخير عن الكفيل الا اذا صالح المكاتب عن قتل العبد بمال ثم كفله
 انسان ثم هجز المكاتب تأخرت مطالبة المصالح الى عتق الاصيل وله مطالبة الكفيل

الآن كذا في الخانية اه وقد نقلناه في كتاب العتق وفي كتاب الصلح (وقال
 ايضا في كتاب الكفالة مانصه) الغرور لا يوجب الرجوع فلو قال اسلمت هذا
 الطريق فانه آمن فسلطه فأخذ له اللصوص أو كل هذا الطعام فانه ليس بمسوم
 فأكله فمات لا ضمان اه (وقال في كتاب القضاء مانصه) يقبل قول العدل في
 أحد عشر موضعا الى ان قال وفي تقدير ارض المثل اه (ثم قال فيه أيضا)
 الناس أحرار بلا بيان الا في الشهادة والقصاص والمحدود والدية اه وقد نقلناه
 في كتاب الحدود (وقال فيه أيضا) القاضي اذا قضى في مجتهده فيه نفذ قضاؤه الا في
 مسائل الى ان قال أو في قسامة يقتل اه (ثم قال) أو بطلان عفو المرأة عن
 الغود اه (ثم قال) أو قسامة عن أهل المحلة بتلف مال اه (وقال في كتاب القضاء
 مانصه) لا تقبل شهادة الانسان لنفسه الا في مسألة القتال اذا شهد بعفو ولى
 المقتول وصورته في شهادات الخانية ثلاثة قتلا وار جلاهما ثم شهدوا بعد التوبة
 ان الولي عفا عننا قال المحسن لا تقبل شهادتهم الا ان يقول ائمان منهم عفا عننا
 وعن هذا الواحد في هذا الوجه قال أبو يوسف تقبل في حق الواحد وقال المحسن
 تقبل في حق الكل اه (ثم قال فيه أيضا مانصه) وفي جنائيات البزازية شهدوا
 على رجل انه جرحه ولم يزل صاحب فراش حتى مات يحكم به وان لم يشهدوا انه
 مات من جراحته لانهم لا علم لهم به وكذا لا يشترط في الحائض المسائل ان يقولوا مات
 من سقوطه لان اضافة الاحكام الى السبب الظاهر لازم الى سبب يتوهم الا ترى
 انه لا تجب القسامة في ميت بمحلة على رقبته حية ملتوية اه (وقال في كتاب
 الاقرار مانصه) وفي جنائيات البزازية ذكر بكر أشهد المجرور ان فلانا لم يكن
 جرحه ومات المجرور منه ان كان جرحه معروفا عند المحاكم والناس لا يصح
 اشهادهم وان لم يكن معروفا عند المحاكم والناس يصح اشهادهم لاحتمال الصدق
 فان برهن الوارث في هذه الصورة ان فلانا كان جرحه ومات منه لم يقبل لان
 القصاص حق الميت الى آخره اه (وقال فيه أيضا) اذا تعدد الاقرار بموضعين
 يلزمه الشاهدان الا في الاقرار بالقتل لو قال قتل ابن فلان ثم قال قتل ابن فلان
 وكان له ابنتان وكذا في العبد وكذا في التزويج وكذا في الاقرار بالجراحة فهي
 ثلاثة كما في اقرار منية المفتي اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في كتاب
 الصلح مانصه) اذا استحق المصلح عليه رجوع الى الدعوى الا اذا كان مما لا يقبل

النقض فانه يرجع بقيته ~~كما~~ القصاص والعق والذكاح والخلع اه (وقال في كتاب الحجر مانصه) الصبي المحجور عليه مؤاخذ بأفعاله فيضمن ما أتلفه من المال واذا قتل فالدية على عاقلة الخ اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الامانات وكتاب الغصب (وقال في كتاب الشفعة) المعلوم لا يؤثر لاهووم فلو قطع يميني رجلين فحضر احدهما اقتص له وللاخر نصف الدية ولو حضر احد الشفعين قضى له بكاهما كذا في جنائيات شرح المجمع اه (وقال فيه ايضا) وفي جنائيات الملتقط وعن أبي حنيفة أشياء على عدد الرؤس العقل والشفعة وأجرة القسام والطريق اذا اختلفوا فيه اه وقد نقلناه في كتاب القسمة (وقال في كتاب القسمة يجوز بناء المسجد في الطريق العام ان كان واسعاً لا يضر وكذا لاهل المحلة ان يدخلوا شيئاً من الطريق في محلهم وفي دورهم ان لم يضر وله بناء ظلة في هواء الطريق ان لم يضر لكن اذا خوصم قبل البناء منع منه وبعده هدم اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الوقف (وقال في كتاب القسمة) له التصرف في ملكه وان تأذى جاره في ظاهر الرواية وله ان يجعل فيه سائر اوصاف ما ولا يضمن ما أتلفه اه (وقال في كتاب الاكرام) اكره بالقتل على القطع لم يسعه اه (ثم قال فيه) اكره على العفوع دم العمد لم يضمن المكره اه (وقال في كتاب الغصب مانصه) الاثر لا يضمن بالامر الا في خمسة الاولى اذا كان الامر ساطعاً الثانية اذا كان مولى للمأمور الثالثة اذا كان المأمور عبد الغيرة كأمه عبد الغير بالابق أو يقتل نفسه فان الامر يضمن الا اذا أمره بالتلاف مال سيده فلا ضمان على الامر بخلاف مال غير سيده فان الضمان الذي يغرمه المولى يرجع به على الامر الرابعة اذا كان المأمور صديداً كما اذا أمر صديداً بالتلاف مال الغير وأتلفه ضمن الصبي ويرجع به على الامر الخامسة اذا أمره بحفر باب في حائط الغير ففعل فالضمان على المحافر ويرجع به على الامر وتماه في جامع الفصولين وزدت اذا أمر الاب ابنه كما في القنية اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (وقال في كتاب الغصب أيضاً) المباشر ضامن وان لم يتعمد والتسبب لا اذا كان متعمداً فلورحمي سهم امن ملكه فأصاب انساناً ضمن ولو حفر بئراً في ملكه فوقه فيها انسان لم يضمنه وفي غير ملكه يضمنه اه (وقال فيه أيضاً) عثر في ريق انسان وضعه في الطريق ضمنه الا اذا وضعه لغير ضرورة اه (وقال في كتاب الوصايا) المعتق في مرض الموت كالمكاتب في زمن سعيته فلو أعتق عبده

فيه فقتل مولا خطأ فعليه قيمتان يسمى فيهما واحدة للاعتاق فيه لكونه وصية
ولا وصية للقاتل والاخرى وهي الاقل من قيمته ومن دية المقتول لجنايته كالمكاتب
اذا جنى خطأ ولو شهد في زمن السعاية لم تقبل كفاي شهادات الصغرى والمدين بعد
موت مولا كالمعتق في زمن المرض فلو قتل في زمان سعايته خطأ كان عليه الاقل
وعندهم الدية على عاقبته وهي من جنائيات المجمع وصرح أيضا في الكافي
قبيل القسامة بأن المدين في زمن سعايته كالمكاتب عنده وحمديون عندهما
وكذا الوثام وترك مدبر الامال له غيره فقتل هذا المدبر رجلا خطأ فعليه ان يسمى
في قيمته لولى القتل عنده كالمكاتب وعندهما عليه الدية اه وعلى هذا ليس
للمدبرة تزويج نفسها من سعايتها لان المدبرة لا تزوج نفسها وعندهما لهذا ذلك
لانها حرة وقد أفتيت به اه وقد نقلنا بعضه في كتاب النكاح وكتاب الشهادات
وقد نقلناه أيضا في كتاب العتق (وقال في كتاب الفرائض) كل انسان يرث
ويورث الاملثة الى أن قال والمجنين يرث ولا يورث كذا في آخر اليتيمة وفي الثالث
نظم يعلم مما قدمناه في البيوع اه أى فان الغرة يرثها المجنين وتورث عنه
(وقال في كتاب الفرائض) الارث يحرى في الاعيان وأما المحقوق فنهى ما لا يحرى
فيه كحق الشفعة الى أن قال والدية تورث اتفاقا واختلغا وفي القصاص فذكر
في الاصل انه يورث ومنهم من جعله للورثة ابتداء ويجوز أن يقال لا يورث عنه
خلافهما أخذان مسألة لو برهن أحد الورثة على القصاص والباقي غيب فلا بد
من اعادته اذا حضر وعنده خلافهما كذا في اليتيمة اه (وقال فيه أيضا)
المجد الفاسد من ذوى الارحام وليس كالمكاتب الى أن قال الا في مسألة ما لو قتل
ابن بنته فانه لا يقتل به كالمكاتب كذا كره الزيلعي والمحدثا في الجنائيات اه
(وقال فيه أيضا) الميت لا يرث الا في مسألة ما اذا ضرب بطن امرأة فالقته ميتا فان
الغرة يرثها المجنين لتورث عنه كفاي جنائيات الميسوط اه (ثم قال فيه) ولا يضمن
الا في مسألة ما اذا حفر بئرنا عديا ثم مات فوقه فيها انسان بعد موته كانت الدية
على عاقبته ولو حفر عديا فاعتقه مولا ثم مات العدو فوقه انسان فيها
فالدية على عاقلة المولى كفاي المجمع اه (قال صاحب الاشباه)

لا يجوز للوصي بيع عقار اليتيم عند بدالة تقدمين ومنعه المتأخرون أيضا الا في ثلاث
 كما ذكره الزيلعي اذا بيع بضعف قيمته وفيما اذا احتاج اليتيم الى النفقة ولا مال له
 سواء وفيما اذا كان على الميت دين لا وفاء له الا منه وزدت أربعة فصار المستثنى
 سبعة ثلاثة في الظاهرية فيما اذا كان في التركة وصية مرسلة لا فاعلها الا منه
 وفيما اذا كانت غلاته لا تزيد على مؤنته وفيما اذا كان حائونا أو دارا يخشى عليه
 النقصان اهـ والرابعة من بيع الخنانية فيما اذا كان العقار في يد متغلب
 وخاف الوصي عليه فله بيعه اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) وفي المجمع
 ويضم القاضي الى العايز من بيعه فان شكى اليه ذلك لا يجيبه حتى يتحققه فان ظهر
 بحجزه أصلا استبدل به وان شكى منه الورثة لا يعزله حتى يظهر له خيانتاه اهـ وفيه
 بيع الوصي من اليتيم أو شراؤه لنفسه وفيه نفع للصبي جائز اهـ واختلغوا في تفسير
 النفع فقيل نقصان النصف في البيع وفي الشرا من زيادة نصف القيمة وقيل درهمان
 في العشرة نقصانها وزيادة تمامه في وصايا الخنانية اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع
 (ثم قال) وقسم الوصي المالا مشتركا بينه وبين الصغير تجوز ان كان فيها نفع ظاهر
 عند الامام خلافا للمحمد كذا في قصة الغنية اهـ وقد نقلناه في كتاب القسمة (ثم
 قال) وفي جامع الفصولين قضى وصيه دينًا بغير أمر القاضي فلما كبر اليتيم أنكر
 دينًا على أبيه ضمن وصيه ما دفعه لولم يجد بينة اذا قرر بسبب الضمان وهو الدفع
 الى الاجنبى فلوظهر غريم آخر يغرم له حصته لدفعه باختياره بعض حقه الى غيره
 فلم ولم يكن للغريم الاول بينة على الدين يضمن الوصي كل ما دفعه لوقوعه بغير حجة
 وصى ادى دينها بذكر الورثة تقبل بينته ولولم يكن بينة فله تحليف الورثة اهـ فقد
 علم ان الوصي لا يقبل قوله في قضاء الدين على الميت سواء كان المنازع له اليتيم بعد
 بلوغه أو لا في مهر المرأة فانه لا ضمان عليه اذا دفعه بلا بينة كما في خزانة المفتين
 وقيل - وفي جامع الفصولين على قول بالمرء - جمل عرفا وفي الملتقط أنفق الوصي على
 الوصي في حياته وهو معتقل اللسان يضمن ولو أنفق الوكيل لا يضمن اهـ وقد نقلناه
 في كتاب الوكالة (يقول جامعهم) وقوله يضمن أى يضمن الموصى ما أنفقه الوصى
 وقوله لا يضمن أى لا يضمن الموكل ما أنفقه الوكيل كذا في شرحها ولو ادعى الوصى
 بعد بلوغ اليتيم انه كان باع عبده وأنفق ثمنه صدق ان كان هالكا والا لا كذا
 في خزانة الاكل وفي بيع الغنية ولو باع القاضي من وصى الميت شيئا من التركة

لا ينفذ لانه محجور والوصى لا يملك الشراء لنفسه ولو اشتراه القاضى لنفسه من
الوصى الذى نصبه عن الميت جازاه وقد نقلناه فى كتاب البيوع (ثم قال) ويقبل
قول الوصى فيما يدعيه من الاتفاق بلاينة الا فى ثلاث واحدة اتفاقا وهى ما اذا
فرض القاضى نفقة ذى الرحم المحرم على اليتيم فادعى الوصى المدفع كذا فى شرح
المجمع معللا بأن هذا ليس من حوائج اليتيم وانما يقبل قوله فيما اذا كان من
حوائجه اه فينبغى أن لا تكون نفقة زوجته كذلك لانها من حوائجه ولا يشكل
عليه قبول قول الناظر فيما يدعيه من الصرف على المستحقين بلاينة لان هذا من
جمله عمله فى الوقف اه وقد نقلناه فى كتاب الوقف (ثم قال) وفى ثنتين اختلاف
لوقال أدت خراج أرضه أو جعل عبده الأبق قال أبو يوسف لا يمان عليه وقال
محمد بالبيان كفى المجمع والحاصل ان الوصى يقبل قوله فيما يدعيه الا فى مسائل
الاولى ادعى قضاء دين الميت الثانية ادعى ان اليتيم استهلك مال آخر فدفع
ضمانه الثالثة ادعى أنه دفع جعل عبده الأبق من غير اجازة الرابعة ادعى أنه
ادى خراج أرضه فى وقت لا يصلح للزراعة الخامسة ادعى الاتفاق على محرم
اليتيم السادسة ادعى أنه أذن لليتيم فى التجارة وأنه ركبته ديون فقضاه ما عنه
السابعة ادعى الاتفاق عليه من مال نفسه حال غيبته ماله وأراد الرجوع الثامنة
ادعى الاتفاق على رقيقه الذين ماتوا التاسعة أخرج رجوع ثم ادعى انه كان مضاربا
العاشرة ادعى انه فدى عبده الجمانى الحادية عشر ادعى قضاء دين الميت من
ماله بعد بيع التركة قبل قبض ثمنها الثانية عشر ادعى انه تزوج اليتيم امرأة
ودفع مهرها من ماله وهى ميتة الكل فى فتاوى العتاي من الوصايا وذكر
ضابطا وهو أن كل شئ كان مسلطا عليه فانه مصدق فيه ومالا فلا وصى القاضى
كوصى الميت الا فى مسائل الاولى لوصى الميت أن يبيع من نفسه ويشترى
لنفسه اذا كان فيه نفع ظاهر عند الامام خلافا لما أواموصى القاضى فليس له
ذلك اتفاقا لانه كالوكيل وهو لا يبيع لنفسه كذا فى شرح المجمع من الوصايا
الثانية اذا خصه القاضى بخصص بخلاف وصى الميت الثالثة اذا باع من
لا تقبل شهادته له لم يصح بخلاف وصى الميت وهما فى الخلاصة وذكر فى تلخيص
المجامع استواءهما فى رواية فى الاولى اه وقد نقلناه فى كتاب البيوع (ثم قال)
الرابعة لوصى الميت أن يؤجر الصبي لمخاطبة الذهاب وسائر الاعمال بخلاف وصى

القاضي كما في القنية اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) الخامسة ليس
للقاضي أن يعزل وصي الميت العدل الكافي وله عزل وصي القاضي كما في القنية
خلافاً لما في اليتيمة السادسة لا يملك وصي القاضي القبض الا باذن مبتدأ من
القاضي بعد الايضاح بخلاف وصي الميت كذا في الخلاصة من المحاضر والسجلات
السابعة يعمل نهي القاضي عن بعض التصرفات ولا يعمل نهي الميت كما في البرازية
وهي راجعة الى قبول التخصيص وعدمه الثامنة وصي القاضي اذا جعل وصياً
عند موته لا يصير الثاني وصياً بخلاف وصي الميت كما في اليتيمة وفي الخزانة وصي
وصي القاضي كوصيه أي كوصي الميت كما في شرحها اذا كانت الوصية عامة اه
وبه يحصل التوفيق اه وقد نقلناه في كتاب المنجز (ثم قال) تبرع المريض
في مرض موته انما ينفذ من الثلث عند عدم الاجازة الا في تبرعه بالمنافع فانه نافذ
من جميع المال كذا في وصايا الفتاوى الصغرى وظاهر ما في التخصيص الجامع
الكبير من الوصايا بخلافه وصورها الزيلعي في كتاب الغصب بأن المريض أعار
من أجنبي والمنصوص عليه انه اذا أجر بأقل من أجر المثل فانه ينفذ من الجميع وقال
الطرسوسي انها خالفت القواعد وليس كما قال فان الاجارة والاعارة تبطلان بموته
فلا اضرار على الورثة بعدم موته للانفساخ وفي حياته لا يملك لهم فافهم اه وقد نقلناه
في كتاب الامانات وفي كتاب الاجارة (ثم قال) اذا أبرأ الوصي من مال اليتيم ولم يجب
بعقه لم يصح والاصح وضعن الا في مسألة لو كانت الوصي عبد اليتيم ثم أبرأه من
البذل لم يصح وكذا الوكيل والاب كما في الخسائية والمتولى على الوقف كالوصي كما في
جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الوقف وفي كتاب العتق (ثم قال) الاشارة
من الناطق باطالة في وصية وغيرها الا في الافتاء والاقراء بالنسب والاسلام
والكفر كذا في التلخيص اه وقد نقلناه في كتاب القضاء وكتاب الجهاد وكتاب الاقرار
(ثم قال) واختلغوا في وصية معتقل اللسان كما في المجمع والفتاوى على صحتها ان
دامت العقلة الى الموت والابطال ليس للقاضي عزل الوصي العدل الكافي فان
عزله كان جائراً آثمًا كما في المحيط واختلغوا في صحة عزله والاكثر على الصحة كما
ذكره ابن الشحنة لكن يجب الافتاء بعدم صحته كما جامع الفصولين وأما عزل
الخائن فواجب وأما العاجز فينضم اليه آخر كما قد مناه والعدل الكافي لا يملك
عزل نفسه والحيلة فيه شيان أحدهما أن يجعله الميت وصياً على أن يعزل نفسه

مضى شاء الثاني ان يدعى ديناه على الميت فيتمه القاضى فيخرجه كذا في الولوالجية
وفي الخانية القاضى اذا اتهم الوصى لا يخرجه على قول أبي حنيفة وانما يضم
اليه آخر وقال أبو يوسف يخرجه وعليه القتموى المعتبر في مرض الموت كالمكاتب
في زمن سعيته فلو أعتق عبده فيه فقتل مولاة خطأ فعليه قيمته ان يسمى فيها
واحدة للاعتاق لكونه وصية ولا وصية للاقتال والاخرى وهى الاقل من قيمته
ومن دية المقتول بجنائته كالمكاتب اذا جنى خطأ ولو شهده في زمن السعاية
لم تقبل كفا في شهادته الصغرى والمدير بعد موت مولاة كالمعتق في زمان المرض
فلو قتل في زمان سعيته خطأ كان عليه الاقل وعندهما الدية على عاقبته وهى من
جنائيات الجمع وصرح أيضا من الكفا في قبيل القسامة بأن المدير في زمن سعيته
كالمكاتب عنده وحرمدون عندهما وكذا الوما وتترك مدبر الامال له غيره
فقتل هذا المدير رجلا خطأ فعليه ان يسمى في قيمته لولى القتل عنده كالمكاتب
وعندهما عليه الدية اه وعلى هذا الدس للدبرة تزويج نفسها من سعايتها لان
المكاتب لا تزوج نفسها وعندهما لها ذلك لانها حرة وقد اقيمت به اه وقد نقلناه في
كتاب الجنائيات ونقلناه بعضه في كتاب الشهادات وكتاب النكاح وقد نقلناه ايضا في
كتاب العتق (ثم قال) القاضى لا يعزل وصى الميت الا في ثلاث فيما اذا ظهرت خيانتاه
أو تصرف في ما لا يجوز عالمًا مختارًا أو ادعى ديناه على الميت وعجز عن اثباته ولكنه
في هذه يقول له اما ان تبرئ الميت أو عزلته ولا ينصب وصيا مع وجوده الا اذا
غاب غيبة منقطعة أو أقر مدعى الدين كفا في الخيانة لا يملك الوصى بيع شئ بأقل
من ثمن المثل الا في مسئلة ما اذا أوصى ببيع عبده من فلان فلم يرض الموصى له بثمن
المثل فله المخط اه وقد نقلناه في كتاب البيع (ثم قال) الوارث اذا تصدق
بالثلث الموصى به للفقر اه وهناك وصى لم يجز وبأخذ الوصى الثالث مرة أخرى
ويتصدق به كفا في القيمة الوصى يملك الايصاء سواء كان وصى الميت أو القاضى
وفي الثانية خلاف كفا في الخيانة اه وقد نقلناه في كتاب المحرر (ثم قال) الوصى
اذا خلط مال الصغير بماله لم يضمن وفيها أيضا الوصى اطلاقاً غير ميم الميت من
المحس ان كان معسر الا ان كان موهراً لا يملك القاضى التصرف في مال اليتيم مع
وجود وصيه ولو كان منصوبه كفا في بيع القنينة اه وقد نقلناه هذه المسئلة
والتي قبلها في كتاب القضاء وكتاب الغصب (ثم قال) لا يضمن الوصى ما أنفقته على

وليمة ختان اليتيم اذا كان متعارفا لا سرف فيه ومنهم من شرط اذن القاضي
 وقيل يضمن مطلقا كما في غصب اليتيم اه وقد نقلناه هذه المسائل في كتاب الغصب
 (ثم قال) القاضي اذا اقام فيها المجزأ الوصي لا ينعزل الاول وان اقامه مقام
 الاول انعزل كما في قسمة الولول المجزية اذ اقامت أحد الوصيين اقام القاضي المحي وصيا
 أو ضم اليه آخر ولا تبطل الا اذا أوصى له ما بالتصدق بالثلث يضعه عنه حيث شاء
 كذا في الخزانة وفي الثاني خلاف الوصي اذا أبرأ عما وجب بعقده صح ويضمن
 الا اذا أبرأ من كاتبه عن بدل الكتابة وكذا الوكيل والاب اه وقد نقلناه في
 كتاب العتق وكتاب الوكالة (ثم قال) الغلام اذا لم يكن أبوه حائثا كما ليس لمن هو
 في حجره تعليمه الحياكة لانه يعير بها وللأم ولاية اجارة ابنها ولو كان في حجره اه
 وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) قال القاضي جعلت لك وكيلا في تركة
 فلان كان وكيلا بالمحفظ لا غير ولو زاد تشتري وتبيع كان وكيلا فيهما ولو قال
 جعلت لك وصيا في تركة فلان كان وصيا في الكل اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
 (ثم قال) اذ اقامت الموصى خرج الموصى به عن ملكه ولم يدخل في ملك أحد حتى
 يقبل الموصى له فيدخل في ملكه أو يرد فيدخل في ملك الورثة كذا في التهذيب
 أوصى الى رجل ثم الى آخر فهم ما شريكان في كله كذا في التهذيب قضى الوصي
 الدين ثم ظهر آخر ضمن له حصته الا اذا قضى بأمر القاضي أنفق الوصي على اليتيم
 من مال نفسه ثم أراد الرجوع لم يقبل الابينة اه (يقول جامعه) وهذه هي
 المسائل المجموعة للمحققة بكتاب الوصايا (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب
 الابالنية مانصه) وأما الوصية فكأن عتق ان قصد التقرب فله الثواب والافهى
 صحيحة فقط اه (وقال في قاعدة الاصل في الكلام المحققة مانصه) ومنها أوصى
 لمواليه وله عتقاء ولهم عتقاء اختصت بالاولين لانهم مواليه حقيقة والآخرين مجازا
 بالسبب ومنها أوصى لابنائه زيد وله صليبيون وحفدة فالوصية للصليبيين اه (وقال
 في القاعدة المذكورة قبيل ذلك مانصه) ومنها لو وقف على ولده أو أوصى لولد زيد
 لا يدخل ولد ولده ان كان له ولد أصليه والا استحقه ولدا لابن واختلف في ولد
 البنات فظاهر الرواية عدم الدخول وصح واذا ولد للواقف ولد رجوع من ولد الابن
 اليه لان اسم الولد حقيقة في ولد الصلب الى آخر عبارته وقد نقلناه في الوقف
 فراجعها (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) وأكل الولي

والوصي من مال اليتيم بقدر أجرة عمله اه أي يباح له ذلك (ثم قال) ومنه مشروعية
الوصية عند الموت ليتداولك الانسان ما فرط منه في حال حياته وفسح له في الثلث
دون ما زاد عليه دفعا للضرر الورثة حتى أجزأها بالجميع عند عدم الوارث وأوقفناها
على اجازة بقية الورثة اذا كانت لوارث وأبقينا للتركة على ملك الميت حكما حتى
تقضى حوائجه منها رجمة عليه ووسعنا الامر في الوصية فحوزناها بعد دوم ولم نبطلها
بالشروط الفاسدة اه (وقال في القاعدة السادسة العامة محكمة مانصه) وكذا
لفظ الناذر والموصى والمخالف وكذا الاقارب تبني عليه أي العرف الا فيما يذكر
وساكن في مسائل الايمان اه (ثم قال) في فصل تعارض العرف مع الشرع فاذا
تعارض اقدم عرف الاستعمال مانصه) فلو كان الشرع يقتضي الخصوص واللفظ
يقتضي العموم اعتبرنا خصوص الشرع قالوا الوصي لا قاربه لا يدخل الوارث
اعتبارا لخصوص الشرع ولا يدخل الوالدان والولد للعرف الشرعي اه (ثم قال
في المبحث الرابع من الفصل المذكور مانصه) لو كان اليتيم في بلد وماله في بلد آخر
فهل النظر عليه للقاضي بلد اليتيم أولا القاضي بلد ماله صرحوا بالاول اه وقد قلناه
في كتاب القضاء (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلل والمحرم غلب المحرم
للمحلل مانصه) ومنها الوصية فلو أوصى لأجنبي ووارثه فلا جني نصفها وبطلت
للوارث كما في السكندر وكذا لو أوصى للقائل ولأجنبي اه (وقال في القاعدة الرابعة
التابع تابع مانصه) وخرج منها مسائل منها يصح اعتاق المحل دون أمه بشرط
ان تلده لا قبل من ستة أشهر ومنها يصح افراده بالوصية بالشرط المذكور ومنها يصح
الايصاء به ولو جعل دابة اه (وقال في تنبيهه) تصرف القاضي فيما له فعله في أموال
اليتامى والتركات والاقواف مقيد بالصحة فان لم يكن مبنيا عليها لم يصح ولهذا
قال في شرح تلخيص الجامع من كتاب الوصايا أوصى بأن يشتري بالثلث عبدا ويعتق
فبان بعد الاثني عشر يومين يحيط بالثلاثين فشرأ القاضي عن الموصي كما لا يكون خصما
بالعهدة واعتاقه لغو لثبوت الوصية وهي الثلث بعد الدين قال شارحه الفارسي
وأما اعتاقه فهو نحو اعتاقه لثبوت الوصية العامة لان ولاية القاضي مقيدة
بالنظر ولم يوجد بالنظر فتلغوا اه وفي قضاء الوالوة الحجة رجل أوصى الى رجل وأمره
ان يتصدق من ماله على فقراء بلدة كذا بمائة دينار وكان الوصي بعيه دامن تلك
البلدة وله بتلك البلدة غريم له عليه دراهم ولم يجد الوصي الى تلك البلدة سبيلا

فأمر القاضى الغريم أن يصرف ما عليه من الدراهم الى الفقراء فالدين عليه باق
وهو متطوع في ذلك ووصية الميت قائمة اه وبهذا علم أن أمر القاضى لا ينفذ الا
اذا وافق الشرع اه وقد نقلنا هذه العبارة في القضاء (وقال في القاعدة التاسعة
اعمال الكلام أولى من اهـ ما له مانصه) وان تعذرت الحقيقة والجواز وكان
اللفظ مشتركاً بلامرجح أهمل لعدم الامكان الى ان قال والثاني لو أوصى لمواليه
وله معتق بالكسرو ومعتق بالفتح بطلت ولولم يكن له معتق بالكسرو وله موالى
أعتقهم وله موالى أعتقوهـم انصرف الى مواليه لانهم الحقيقة ولا شىء لوالى
مواليه لانهم الجواز ولا يجمع بينهما اه (وقال في القاعدة الرابعة عشر ما حرم
أخذه حرم اعطاؤه مانصه) ولو خاف وصى أن يستولى غاصب على المال فله أداء
شىء ليخاطبه كما في الخلاصة اه وقد نقلنا ذلك في المحطرات أيضاً (وقال في القاعدة
الخامسة عشر من استجمل بالشىء قبل أو انه عوقب بحرمانه مانصه) ومن فروع
القاعدة اذا أوصى لرجل فقتله حرم ما أوصى له اه (وقال في القاعدة السادسة
عشر الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة مانصه) الثالثة الوصية وهى بينهما
فلم يحزله أى الوصى ان يعزل نفسه اه (وقال في القاعدة المذكورة أيضاً
مانصه) * ضابط * الولى قد يكون ولياً فى المال والنكاح وهو الاب والمجد
وقد يدىكون ولياً فى النكاح فقط وهو سائر العصبات والام وذوو الارحام
وقد يدىكون فى المال فقط وهو الوصى الاجنبى الخ وقد نقلنا بقيته فى كتاب
النكاح فراجع (ثم قال) وفى الغنية لا يملك القاضى التصرف فى مال اليتيم مع
وجود وصيه ولو كان منصوبه وعلى هذا لا يملك القاضى التصرف فى الوقف
مع وجود ناظره ولو من قبله اه وقد نقلنا ذلك فى كتاب الوقف أيضاً وفى كتاب
القضاء (وقال فى الفن الثالث فى أحكام الناسى مانصه) ومنها لو علم الوصى بان
الموصى أوصى بوصايا الا انه نسى مقدارها وحكمه فى وصايا خزنة المفتين اه
(ثم قال) ولو باع الوصى قبل العلم بالايضا عازاه (ثم قال) ولو أجاز الورثة
الوصية ولم يعلموا أوصى به لم يصح اجازتهم كذا فى وصايا الحسانية اه (ثم قال)
وقالوا بعد نذر الوارث والوصى والمتولى بالتناقص للجهل اه وقد نقلنا بقيته
فى كتاب الدعوى (ثم قال أيضاً) وقالوا اذا باع الاب أو الوصى ثم ادعى انه وقع
بغيره فاحش وقال لم أعلم تقبل اه وقد نقلنا بقيته فى كتاب القضاء (وقال

في أحكام الصبيان مانصه) ويصلح وصيا وناظرا ويقيم القاضى مكانه بالغالى
 بلوغه كفى منظومة ابن وهبان من الوصايا اه وقد دة لناها في الوقف (وقال
 في أحكام العبيد مانصه) ولا يجوز كونه شاهدا الى أن قال ولا وصيا الا اذا كان
 عبد الموصى والورثة صغار عند الامام الاعظم اه (ثم قال) واعتاقه باطل الى
 أن قال وكذا وصيته اه (وقال في أحكام الاعمى مانصه) ويصلح ناظرا ووصيا
 والثانية في منظومة ابن وهبان والاولى في وقف هلال كفى الاسعاف اه وقد
 نقلناها في كتاب الوقف (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانصه)
 كرجل أوصى لرجل بسكنى داره فمات الموصى وباع الوارث الدار ورضى به
 الموصى له جاز البيع وبطل سكه الى أن قال وذ كفى الكتاب اذا أوصى لرجل
 بثلاث ماله ومات الموصى فصالح الوارث الموصى له من الثلث على السدس جاز الصلح
 وذ كرا الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده ان حق الموصى له وحق الوارث قبل
 القسمة غير متما كد يحمّل السقوط بالاسقاط اه فقد علم ان حق العاقل قبل القسمة
 وحق المجنس للرهن وحق المسيل المجرد وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له
 بالثلث قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة على قول خواهر زاده يسقط
 بالاسقاط اه وقد نقلنا تمام ذلك في باب الشرب فراجع اه (وقال في أحكام
 الخنثى مانصه) واذا أوصى رجل لما في بطن امرأة بألف ان كان غلاما وبخمسة مائة
 ان كان أنثى فولدت خنثى مثلكا فالوصية موقوفة في الخمسة مائة الزائدة الى أن
 يتبين أمره اه (وقال في أحكام المحارم مانصه) وتحتصر الاصول والفروع
 من بين سائر المحارم بأحكام الى أن قال ومنها لا يدخلون في الوصية للاقارب اه
 (ثم قال) «فائدة» يترتب على النسب اثنا عشر حكما الى أن قال وعدم صحة الوصية
 عند المزاجمة اه (وقال في أحكام غيبوبة المحشقة مانصه) ويترتب عليها
 وجوب الغسل الى ان قال واستحقاق العزل عن القضاء والولاية والوصاية ورد
 الشهادة لو كان زنا اه (وقال في أحكام العقود مانصه) وجائز من الجانبين
 الشركة الى أن قال والوصية اه (ثم قال) وأما الولاية على مال اليتيم بالوصاية فان
 كان وصى الميت فهي لازمة بعد موت الموصى فلا يملك القاضى عزله بالاختيار
 أو بحظر ظاهر ومن جازب الوصى فلا يملك الوصى عزل نفسه الا في مسئلتين ذكرناهما
 في وصايا الفوائد وان كان وصى القاضى فلا لأن للقاضى عزله كفى القنية وله

عزل نفسه بحضرة القاضي وقد ذكرنا التولية على الاوقاف في وقف الفوائد اه
وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب الوقف ايضا (وقال في أحكام الفسوخ مانصه)
خاتمة بخود ما عدا النكاح فصح له اذا ساعده صاحبه عليه واختلفوا في بخود
الموصى للصية اه وقد نقلناه في كتاب القضاء (وقال في أحكام الكتابة
مانصه) وأما الوصية بالكتابة فقال في شهادات المجتبي كتب صك بخط يده اقرارا
بمال أو وصية ثم قال لا نسأله على من غير أن يقرأه وسعه أن يشهد اه وفي
الحاشية من الشهادات رجل كتب صك وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه
ولم يقرأ وصيته عليهم فقال علماءنا لا يجوز للشهود أن يشهدوا بما فيه وقال
بعضهم وسعه أن يشهدوا والصحيح أنه لا يسعهم وإنما يحل لهم أن يشهدوا بأحدى
معان ثلاثة إما أن يقرأ الكتاب عليهم أو كتب الكتاب غيره وقرئ عليه بين يدي
الشهود وهم يعلمون بما فيه ويقول لهم اشهدوا على بما فيه أو يكتب هو بين يدي
الشاهد والشاهد يعلم بما فيه ويقول اشهدوا على بما فيه وتسامه فيها اه وقد
نقلناه في كتاب الشهادات ونقلنا بعضه في كتاب الاقرار (وقال في بحث القول
في الملك مانصه) وفيه مسائل الاولى أسباب التملك المعامضات المالية الى أن
قال والوصايا اه (ثم قال) الثانية لا يدخل في ملك الانسان شيء بغیر اختياره
الا الارث اتفاقا وكذا الوصية في مسألة وهي أن يموت الموصى له بعد موت الموصى
قبل قبوله قال الزياي وكذا اذا أوصى للجنين يدخل في ملكه من غير قبول
استحسانا لعدم من يلي عليه حتى يقبل عنه اه (ثم قال) الرابعة الموصى له يملك
الموصى به بالقبول الا في مسألة قد منها فلا يحتاج اليه فله شيهان شبه بالهبة فلا بد
من القبول وشبهه بالميراث فلا يتوقف الملك على القبض واذا وقع الاياس من
القبول اعتبرت ميراثا فلا يتوقف على القبول واذا قبلها ثم ردها على الورثة ان
قبلوها انفسهم ملكه والا فلا يجبرون كما في الولو بالحجة والملك بقبوله يستند الى وقت
موت الموصى بدليل ما في الولو بالحجة رجل أوصى بعبد لانيسان والموصى له غائب
فنفقته في مال الموصى فان حضر الغائب ان قيل يرجع عليه بالنفقة ان فعل ذلك
بأمر القاضي وان لم يقبل فهو ملك الورثة اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الطلاق
والنفقة (ثم قال) السابعة دية القتل تثبت للقبول ابتداء ثم تنقل الى الورثة
فهى كسائر أمواله فتعضى من هاديونه وتنفذ وصاياه ولو أوصى بثلاث ماله دخلت

وعندنا القصاص بدل عنها فيورث كسائر أمواله ولهذا الوانقلاب ما لا تقضى به ديونه
وتنفذ وصاياه ذكره الزيلعي في باب القصاص فيما دون النفس اه وقد نقلنا
بقيته في كتاب الجنائيات (ثم قال) ثم اعلم ان ملك الوارث بطريق الخلافه عن
الميت فهو قائم مقامه كانه حي فيرد المبيع بعيب ويرد عليه ويصير مغرورا بالجارية
التي اشتراها الميت ويصح اثبات دين الميت عليه اه وقد نقلناه في الدعوى (ثم
قال) ويتصرف وصي الميت بالمبيع في التركة مع وجوده اه قال الشارح أي
الوارث لان الوصي خليفة الميت أيضا كالوارث اه (ثم قال) وأما ملك الموصي له
فليس خلافه عنه بل بعقد تلك ابتداء فانه كست الاحكام المذكورة في حقه كذا
ذكره الصدر الشهيد في شرح أدب القضاء للخصاف وذكر في التلخيص ما ذكرناه
وزاد عليه انه يصح شراؤه مباح الميت بأقل مما باع قبل نقد الثمن بخلاف الوارث
اه وقد نقلناه في الفرائض وفي كتاب البيوع (ثم قال) الثانية عشر الملك اما
للعين والمنفعة معا وهو الغالب أو للعين فقط أو للمنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعته
أبدا ورقبته للوارث وليس له شيء من منافعه ومنفعته للموصي له فاذا مات الموصي له
عادت المنفعة للمالك والولد والغلة والحبس للمالك وليس للموصي له الأجرة
ولا انجازه من بلد الموصي الا أن يكون أهله في غيرها ويخرج العبد من الثلث
ولا يملك استخدامه الا في وطنه وعند أهله ويصح الصلح مع الموصي له على شيء
وتبطل وجاز بيع الوارث الرقبة من الموصي له ولو جنى العبد الفداء على الخدم
فان مات رجوع ورثته بالفداء على صاحب الرقبة فان أبي بيع العبد وان أبي
الخدم الفداء ففداه المالك أو دفعه وبطلت الوصية وأرش الجنسية عليه للمالك
كالهوب له وكسبه ان لم تنقص الحرمة فان نقصتها اشترى بالارش خادم ان بلغ
والاي بيع الاول وضم الى الارش واشترى به خادم ولا قصاص على قاتله عمدا ما لم
يجتمع على قتله فان اختلفوا ضمن القاتل قيمته فيشتري بها آخر ولو أعتقه المالك نفذ
وضمن قيمته يشتري بها خادم هكذا في وصايا المحيط وأما نفقته فان كان صغيرا
لم يبلغ الخدمه فنفقته على المالك وان بلغها فعلى الموصي له الا أن يمرض مرضا
يمنعه من الخدمة فهي على المالك فان تطاول المرض باعه القاضي ان رأى
واشترى بثمنه عبد يقوم مقامه كذا في نفقات المحيط وأما صدقة فطره فعلى
المالك كما في الظهيرية وأما ما في الزيلعي من انه لا تجب صدقة فطره فسبق قلم كما

في فتح القدير ويمكن جملة على ان المراد لا يجب على الموصي له بخلاف نفقته وأما
 بيعه من غير الموصي له فلا يجوز الا برضاه فان بيع برضاه لم ينتقل حقه الى الثمن
 الا بالتراضي ذكره في السراج الوهاج من الجنائيات بخلاف ما اذا قتل خطأ
 وأخذت قيمته يشتري بها عبد وينقل حقه فيه من غير تجديد كالوقف اذا استبدل
 انتقل الوقف الى بدله ذكره قاضيان من الوقف وكالمدير اذا قتل خطأ يشتري
 بقيته عبد ويكون مدير من غير تدبير ذكره الزيلعي من الجنائيات ولم أر حكم
 كتابته من المالك وينبغي أن تكون كعتاقه لا تصح الا بالتراضي وحكم اعتاقه
 عن الكفارة وينبغي أن لا يجوز لانه عادم المنفعة للمالك وحكم وطء المالك
 وينبغي أن يحمل له لانه تابع الملك الرقبة وقبده الشافعية بأن تكون ممن لا تحبل
 والأفلا ه (ثم قال) * تنبيه * قد علمت ان الموصي له وان ملك المنفعة لا يؤثر
 وينبغي ان له الاعارة ه وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب الامانات فراجع ه (وقال
 في بحث القول في الدين مانصه) وخرج عن تملك الدين لغير من هو عليه المحوالة
 الى أن قال وخرج أيضا الوصية به لغير من هو عليه فانها جائزة كما في وصايا
 البرازية ه وقد نقلناه في المداينات (وقال آخر بحث ما يمنع الدين وجوبه
 وما لا يمنع مانصه) ويمنع نفاذ الوصية والتبرع من المريض ه (وقال في بحث
 ما يقدم على الدين وما يؤخر عنه مانصه) اما حقوق الله تعالى كالزكاة وصدقة
 الفطر فيسقطان بالموت وانما الكلام في حقوق العباد فان وفيت التركة بالكل فلا
 كلام والا قدم المتعلق بالعين على ما يتعلق بالذمة واذا أوصى بحقوق الله
 سبحانه وتعالى قدمت الفرائض وان أخرها كالنكاح والزكاة والكفارات
 وان تساوت في القسوة بدئ بما بدأ به وان اجتمعت الوصايا لا يقدم البعض
 على البعض الا العتق والمحابة ولا يعتد بالتقديم والتأخير ما لم ينص عليه
 وتماه في وصايا الزيلعي ه وقد نقلنا بعضه في كتاب الزكاة وفي كتاب الفرائض
 (وقال في بحث ما يقدم عند الاجتماع من غير الدين مانصه) ثلاثة في سفر جنب
 وطائض وميت وثمة ما يكفي لاحدهم فان كان المأء ملكا لاحدهم فهو أولى
 به وان كان لهم جميعا لا يصرف لاحدهم ويجوز التيمم للكل وان كان المأء مباحا
 كان الجنب أولى به الى ان قال وينبغي ان يلحق بما اذا كان مباحا ما اذا أوصى به
 لأحوج الناس ولا يكفي الا لاحدهم ه وقد نقلنا بقية في كتاب الطهارة (وقال

في بحث الكلام في أجرة المثل ما نصه (ومنها الوصي اذا نصبه الامام وعين له اجرا
 بقدر أجرة مثله جاز وأما وصي الميت فلا أجر له على الصحيح كما في القنية اهـ) وقال
 في أحكام السفر ما نصه (ويختص ركوب البحر بأحكام الى ان قال وضمان
 المودع لو سافر بها في البحر وكذا الوصي اهـ وقد قلنا في الامانات (وقال في
 بحث ما افترق فيه الوكيل والوصي) يملك الوكيل عزل نفسه لا الوصي بعد القبول
 لا يشترط القبول في الوكالة ويشترط في الوصاية ويتقيد الوكيل بما قيده الموكل
 ولا يتقيد الوصي ولا يستحق الوكيل أجرة على عمله بخلاف الوصي ولا تصح الوكالة
 بعد الموت والوصاية تصح وتصح الوصاية وان لم يعلم بها الوصي بخلاف الوكالة
 ويشترط في الوصي الاسلام والحرية والبلوغ والعقل ولا يشترط في الوكيل
 الا العقل واذا مات الوصي قبل تمام المقصود نصب القاضي غيره بخلاف موت
 الوكيل لا ينصب غيره الا عن مفقود للحفاظ وفي ان القاضي يعزل وصي الميت
 بخيانة أو تهمة بخلاف الوكيل وفي ان الوصي اذا باع شيئا من التركة فادعى
 المشتري انه معيب ولا يبينه فانه يحلف على البتات بخلاف الوكيل فانه يحلف على
 نفي العلم وهي في القنية ولو أوصى لفقراء أهل بلخ فالأفضل للوصي ان لا يجاوز أهل
 بلخ فان أعطى في كورة أخرى جاز على الأصح ولو أوصى بالتصدق على فقراء الحاج
 يجوز ان يتصدق على غيرهم من الفقراء ولو خص فقرا لفقراء هذه السكة لم يجز
 كذا في وصايا خزنة المفتين وفي الحاشية لوقال الله على ان أتصدق على جنس
 فتصدق على غيره لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو أمر غيره بالتصدق ففعل المأمور بذلك
 ضمن المأمور اهـ وهذا ما خالف فيه الوصي الوكيل ولو استأجر الوصي الوصي
 لتنفيذ الوصية كانت وصية له بشرط العمل وهي في الحاشية ولو استأجر الموكل
 الوكيل فان كان على عمل معلوم صححت والا فلا ويجتمعان في ان كلا منهما أمين
 مقبول القول مع العيين ويصح ابرأؤهما عما وجب بعقدهما ويضمنان وكذا
 يصح حطهما وتأجيلهما ولا يصح ذلك منهما فيما لم يجب بعقدهما اهـ وقد قلنا
 في كتاب الوكالة (ثم قال) اعلم ان الوصي والوارث يشتركان في المخالفة عن الميت
 في التصرف والوارث أقوى للملكة العينية فلو أوصى بعق عبد معين فلكل واحد
 منهما اعتاقه لكن يملك الوارث اعتاقه تحييزا وتعليةا وتديرا وكناية ولا يملك الوصي
 الا التحييز وهي في التلخيص ولا يملك الوارث بيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ

الوصية ولو في غيبة الوصي الابأمر القاضي وهي في الخيانة اه وقد نقلناه في كتاب
 القضاء (ثم قال) وصي القاضي كوصي الميت ويفترقان في أحكام ذكرناها
 في وصايا الفوائد وأم من القاضي كوصيه ويفترقان في ان الامين لا تلحقه عهدة
 كالقاضي ووصيه تلحقه كوصي الميت والمحمد لله رب العالمين اه (وقال في فن
 الفرق والمجمع مانصه) * قاعدة * المضاف الى معرفة بغيره بالعموم صوابه في
 الاستدلال على ان الامر للوجوب في قوله سبحانه وتعالى فليحذر الذين يخالفون
 عن أمره أى كل أمر الله تعالى ومن فروعه الفقهية لو أوصى لولد زيدا ووقف
 على ولده وكان له أولاد ذكور واثان كان لكل ذكره في فتح القدير من الوقف
 وقد فرغته على القاعدة اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال في آخر فن الفرق
 والمجمع في بحث الطاعون مانصه) وقد ذكر أى ابن حجر فيه ان المرجع عند
 متأخري الشافعية ان الطاعون اذا ظهر في بلدانه مخوف الى ان يزول عنها فعتبر
 تصرفاته من الثلث كالمريض وعند المالكية روايتان والمرجع منهما عندهما
 ان حكمه حكم الصحيح وأما المخنفة فلم ينصوا على خصوص المسئلة ولكن
 قواعدهم تقتضي ان يكون الحكم كما هو الصحيح عند المالكية الخ وقد نقلنا بقیته
 في كتاب الطلاق فراجع (وقال أيضا في آخر فن الفرق والمجمع مانصه) * فائدة *
 الفسق لا يمنع أهلية الشهادة والقضاء والامرة والاساطنة والامامة والولاية في مال
 الولد والتولية على الاوقاف ولا يحل توليته كما كتبه اه في الشرح واذا فسق
 لا ينزل وانما يستحقه بمعنى انه يجب عزله أو يحسن عزله الا بالاب السفيه فانه
 لا ولاية له على مال ولده كما في وصايا الخيانة اه وقد نقلنا بقیته في كتاب الوقف
 فراجع (وقال في فن الانغاز في بحث البيع) أى يبيع اذا عاقده المالك لا يجوز
 واذا عاقده من قام مقامه جاز فقل يبيع المريض بمحابة يسيرة لا يجوز ومن وصيه
 جائز اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (يقول جامعه) وقوله يبيع المريض
 أى المديون والمشتري بالخيار ان شاء زاد في الثمن الى تمام القيمة وان شاء فسخ كذا
 في شرحها وقوله المديون أى مجتبط ولولا دين عليه جازت بقدر الثلث كذا في بحث
 البيع في الفصل الرابع والثلاثين من نور العین (وقال أخو المؤلف في تكميلته
 لفن الحيل مانصه) * الخامس والعشرون في الوصية * الوصاية لا تقبل التخصيص
 بنوع ومكان وزمان واذا خص زيد بصرو وعربا الشام وأراد ان ينفرد كل فالحيلة

ان يشترط لكل ان يوكل ويعمل برأيه أو يشترط له الانفراد والمحبة في ان يملك
 الوصي عزل نفسه متى شاء ان يشترطه الموصي وقت الايصاء المحبة في أن القاضى
 يعزل وصى الميت أن يدعى ديناً على الميت فيخرج القاضى أن لم يبرئ منه اه
 (وقال أخو المؤلف في تكملة للفن السادس فن الفروق في كتاب القضاء مانصه)
 وكذا وصى الميت يملك الايصاء بلا أمر بخلاف الوكيل والفرق تعذر الاذن من
 الميت بخلاف الموكل اه وقد نقلناه في كتاب القضاء والوكالة (وقال أخو المؤلف
 أيضاً في التكملة المذكورة من كتاب المكاتب مانصه) كاتبها واستثنى جملها فسدت
 بخلاف الوصية لانها تبرع فلا تنفذ الى المنازعة اه وقد نقلناه في كتاب العتق
 (وقال أخو المؤلف في تكملة للفن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب الوصايا *
 اذا قرئ صل وصية على رجل فقيل له هو هكذا فأشار برأسه بنعم لا يجوز وكذا اذا
 امتنع من الكلام أو اعتقل لسانه فأشار برأسه لا يجوز بخلاف الانرس والفرق
 ان الانرس لا يرجي منه الكلام وأما الذي اعتقل لسانه فيرجي منه الكلام
 فلا يجعل اشارته بمنزلة العبارة قال الله تعالى والناس ألف درهم فالوصية باطلة ولو قال
 تصدقوا بها فهي جائزة والفرق ان العطاء يكون للغنى والفقير والناس لا يحصون
 والتصدق مختص بالفقراء فصحت ولو قال ثلث ما لى لله قال أبو حنيفة هي باطلة
 وقال محمد هي جائزة وتعبر الى وجوه البر عن ابن القاسم جل الطعام الى أهل
 الصيبة في اليوم الاول والثاني غير مكرره وفي الثالث لا يستحب والفرق انه في
 الثالث يجتمع الناقضات فيكون اعانة لهم على المعصية بخلاف ما قبله اه وقد
 نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) أوصى لاختوته الثلاث المتفرقين وله ابن جازت
 الوصية والثلاث بينهم ولوله بنت لم تجز للشقيق والفرق ان الشقيق لا يرث مع الابن
 ويرث مع البنات دون الاخوين ترك زوجة وأوصى لاجنبي بجميع ماله يأخذ
 الاجنبي ثلث المال بلا منازعة وللرأة ربع ما بقى وهو السدس بحكم الميراث يبقى
 النصف يكون للاجنبي والله تعالى الموفق اه (وقال المؤلف في كتاب الحج من
 الفن الثاني مانصه) أوصى الميت بالحج فترجع الوارث أو الوصى لم يجوز ولو أجاز الوصى
 أو الوارث بماله ليرجع صح وله الرجوع وكذا لزكاة والكفارة بخلاف الاجنبي
 اه (وقال في كتاب العتق مانصه) التدبير وصية فيعتق المدين من الثلث الا في
 ثلاث لا يصح الرجوع عنه ويصح عنها وتدبير المكره صحيح لا وصيته ولا يبطئه

المتجنون ويبطل الوصية والثلاث في الظهيرية اه (وقال في كتاب الاعمال مانصه)
 لا يجوز تعميم المشترك الا في اليمين حلف لا يكلم مولاه وله اعلون واسفلون فايهم
 كلم حنث كما في الميسوم وبطلت الوصية للوالي والمحالة هذه اه (وقال في كتاب
 الوقف) ليس للقاضي عزل الناظر بمجرد شكاية المستحقين عنده حتى يثبتوا عليه
 خيانة وكذا الوصي اه (وقال أيضا في كتاب الوقف في بحث أوقاف الامراء
 والسلاطين أراضى بيت المال مانصه) وقد سئل عن ذلك المحقق ابن المصم
 فأجاب بان للامام البيع اذا كان بالمسلمين حاجة والعياذ بالله تعالى وينت
 في الرسالة انه اذا كان فيه مصلحة ضع وان لم يكن لمصلحة كبيع عقار اليتيم على
 قول المتأخرين المفتية اه (وقال أيضا في كتاب الوقف مانصه) وصى الوقف
 ناظر على أوقافه كما هو متصرف في أمواله ولو جعل رجلا وصيا بعد جعله الاول
 وصيا كان الثاني وصيا لناظر كما في العناية من الوقف ولم يظهر لي وجهه فان
 مقتضى ما قالوه في الوصايا ان يكونا وصيين حيث لم يعزل الاول فيكونا ناظرين
 فليتأمل وليراجع غيره اه (وقال في كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) ويتبعها
 في الرهن فاذا ولدت المرهونة كان رهنها معها بخلاف المستأجرة والكفيلة والوصى
 بخدمتها فانه لا يتبعها كما في الرهن من الزيلعي (ثم قال) ولا يتبعها في الكفالة
 والاجارة والايضا بخدمتها اه (ثم قال) ولا يفرد بحكم مادام متصلا فلا يباع
 ولا يوهب الا في مسائل احدى عشرة يفرد فيها في الاعتاق والتدبير والوصية
 اه (ثم قال) وينبغي ان يصح الوقف عليه كالوصية بل أولى اه وقد نقلناه في
 الوقف (وقال أيضا في كتاب البيوع مانصه) الشراء اذا وجد نفاذا على المباشر
 نفذ عليه فلا يتوقف شراء الفضولي ولا شراء الوكيل الخالف ولا اجارة المنزولي
 أجيرا لا وقف بدراهم ودانق بل ينفذ عليهم والوصى كالتولي وقيل تقع الاجارة
 لليتيم وتبطل الزيادة كما في القنية الا في مسألة الامير والقاضي اذا استأجر أجيرا
 بأكثر من اجرة المثل فان الزيادة باطلة ولا تقع الاجارة له كما في سير الخانية اه وقد
 نقلناه في كتاب الوقف والاجارة والوكالة (ثم قال أيضا في كتاب البيوع مانصه)
 المجودة في الاموال الربوية هـ درالا في أربع مسائل في مال المريض تعتبر من
 الثلث وفي مال اليتيم اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الرهن (ثم قال في البيوع أيضا
 مانصه) ما جاز ايراد العقد عليه بانقراده صح استثنائه الا الوصية بالخدمة يصح

افراد هادون استثنائها اه (ثم قال أيضا في كتاب البيوع مانصه) من باع
أو اشترى أو أجز ملك الاقالة الا في مسائل اشترى الوصي من مديون الميت دارا
بعشرين وقيمتها خمسون لم تصح الاقالة اشترى المأذون غلاما بألف وقيمته ثلاثة
آلاف لم تصح ولا يملك الرديع وبماله كانه بخيار شرط أو رؤية اه وقد
نقلناه في كتاب الاذن (ثم قال أيضا) تصح اقالة الوارث والوصي دون الموصى له
والوارث الرديع العيب دون الموصى له اه (وقال في كتاب القضاء مانصه) لا يخلف
القاضي على حق مجهول الى أن قال الا في مسائل الاولى اذا اتهم القاضي وصي
اليتيم الثانية اذا اتهم متولى الوقف فانه يخلفهما انظر لليتيم والوقف كما في دعوى
الخانية اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال أيضا في كتاب القضاء مانصه)
كل من قبل قوله فعليه اليمين الا في مسائل عشرة في القنية الوصي في دعوى
الانفاق على اليتيم أو رقيقه اه (ثم قال فيه أيضا مانصه) التناقض غير مقبول
الا فيما كان محل الخفاء ومنه تناقض الوصي والناظر والوارث كما في الخانية اه
(ثم قال فيه أيضا مانصه) وفي دعوى القنية ان البراء العام لا يمنع من دعوى
الوكالة وفي الرابع عشر من دعوى البرازية أبراه من الدعاوى ثم ادعى عليه بوكالة
أو وصاية صح اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في كتاب القضاء أيضا مانصه)
لا تقبل شهادة كافر على مسلم الا تبعا أو ضرورة الى أن قال والثانية في مسألتين
في الايضاء شهد كافران على كافرانه أو وصى الى كافر فاحضر مسلما عليه حق لليت
الخ (ثم قال فيه أيضا مانصه) لا يقضى القاضي لنفسه والامن لا تقبل شهادته له الا
في الوصية لو كان القاضي غريم ميت فثبت أن فلانا وصيه صح ويبرأ بالدفع اليه
بخلاف ما اذا دفع له قبل القضاء امتنع القضاء وبخلاف الوكالة عن غائب فانه
لا يجوز القضاء بها اذا كان القاضي مديون الغائب سواء كان قبل الدفع أو بعده
وتماه في قضاء المجامع اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال فيه أيضا مانصه)
أمين القاضي كالقاضي لعهدة عليه بخلاف الوصي فانه تلحقه العهدة ولو كان وصي
القاضي قبيل وصي القاضي وأمينه فرق من هذه ومن أخرى هي ان القاضي
مجبور عن التصرف في مال اليتيم مع وجود وصى له ولو كان منصوب القاضي
بخلافه مع أمينه وهو من يقول له القاضي جعلتك أمينا في بيع هذا العبد
واختلفوا فيما اذا قل بيع هذا العبد ولم يزدوا الصح انه أمينه فلا تلحقه عهدة وقد

أَوْخَنَاهُ فِي شَرْحِ السَّكَنْزِ وَصَحَّحَ الْبَزَازِيُّ مِنَ الْوَكَالَةِ أَنَّهُ تَلَحُّقُهُ الْعَهْدَةُ فَلْيُرَاجَعْ أَهْ
 وَقَدْ نَقَلْنَاهُ فِي كِتَابِ الْمَجْرُ وَالْإِذْنِ (وَقَالَ فِي كِتَابِ الْقَضَاءِ أَيْضًا مَانَصَهُ) يَنْصَبُ
 الْقَاضِي وَصِيًّا فِي مَوَاضِعَ إِذَا كَانَ عَلَى الْمَيْتِ دِينَ أَوَّلُهُ أَوَّلَ تَنْفِيذِ وَصِيَّتِهِ
 وَفِيهَا إِذَا كَانَ لَيْتٌ وَلَدٌ صَغِيرٌ وَفِيهَا إِذَا اشْتَرَى مِنْ مَوْرَثِهِ شَيْئًا وَأَرَادَ رَدَّهُ
 بِعَيْبٍ بَعْدَ مَوْتِهِ وَفِيهَا إِذَا كَانَ أَبُ الصَّغِيرِ مَرْفُوعًا بِذِرَافٍ يَنْصَبُهُ لِلْحَفْظِ وَذَكَرَ
 فِي قِسْمَةِ الْوَلُولِ الْحِجَةَ مَوْضِعًا آخَرَ يَنْصَبُهُ فِيهِ فَلْيُرَاجَعْ وَطَرِيقُ نَصْبِهِ أَنْ يَشْهَدُوا
 عِنْدَ الْقَاضِي أَنْ فَلَانَامَاتٍ وَلَمْ يَنْصَبْ وَصِيًّا فَلَمْ يَنْصَبْهُ ثُمَّ ظَهَرَ لَيْتٌ وَصِيٌّ فَالْوَصِيُّ
 وَصِي الْمَيْتِ وَلَا يَلِي النِّصْبَ إِلَّا الْقَاضِي الْقَضَاءُ وَالْمَأْمُورُ بِذَلِكَ أَهْ (وَقَالَ فِيهِ
 أَيْضًا مَانَصَهُ) وَلَا تَسْمَعُ الْبَيْنَةُ عَلَى مَقَرِّ الْإِقْفَى وَارْثَ مَقَرِّ بَدِينٍ عَلَى الْمَيْتِ
 فَتَقَامُ الْبَيْنَةُ لِلتَّعْدِي وَفِي مَدْعَى عَلَيْهِ أَقْرَبُ بِالْوَصَايَةِ فَبِرَهْنِ الْوَصِيِّ أَهْ (ثُمَّ قَالَ)
 ثُمَّ رَأَيْتُ خَامَسًا فِي الْقَنْبَةِ مَعْزِيًّا إِلَى جَامِعِ الْبِرْعَوِيِّ لَوْ خُوصَ الْأَبَ بِحَقِّ عَلَى
 الصَّبِيِّ فَأَقْرَأَ لَا يَخْرُجُ عَنْ الْخُصُومَةِ وَلَا يَكُنْ تَقَامُ الْبَيْنَةُ عَلَيْهِ مَعَ اقْرَارِهِ بِخِلَافِ
 الْوَصِيِّ وَأَمِنْ الْقَاضِي إِذَا أَقْرَأَ خَرَجَ عَنِ الْخُصُومَةِ أَهْ ثُمَّ رَأَيْتُ سَادِسًا فِي الْقَنْبَةِ
 لَوْ أَقْرَأَ الْوَارِثَ لِلْوَصِيِّ لَهُ فَانْهَاطَ تَسْمَعُ الْبَيْنَةُ عَلَيْهِ مَعَ اقْرَارِهِ أَهْ (ثُمَّ قَالَ فِي كِتَابِ الْقَضَاءِ
 أَيْضًا مَانَصَهُ) لِلرَّأْيِ إِلَى الْقَاضِي فِي مَسَائِلَ إِلَى أَنْ قَالَ وَفِيهَا إِذَا بَاعَ الْأَبُ أَوْ الْوَصِيُّ
 عَقَارًا صَغِيرًا فَلَرَأَى إِلَى الْقَاضِي فِي نَقْضِهِ كَمَا فِي بَيُوعِ الْحَانِيَةِ أَهْ وَقَدْ نَقَلْنَاهُ فِي كِتَابِ
 الْبَيُوعِ (ثُمَّ قَالَ فِي كِتَابِ الْقَضَاءِ أَيْضًا) مَنْ سَعَى فِي نَقْضِ مَا تَمَّ مِنْ جِهَتِهِ فَسَعِيهِ
 مُرْدُودٌ عَلَيْهِ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ إِلَى أَنْ قَالَ وَزِدْتَ عَلَيْهِ مَسَائِلَ إِلَى أَنْ قَالَ الْحَامِسَةُ
 بَاعَ الْأَبُ مَالَ وَلَدِهِ ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهُ وَقَعَ بَيْنَ فَاخِشَ السَّادِسَةِ الْوَصِي إِذَا بَاعَ ثُمَّ ادَّعَى
 كَذَلِكَ السَّابِعَةُ الْمَتَوَلَّى عَلَى الْوَقْفِ كَذَلِكَ الثَّلَاثُ فِي دَعْوَى الْقَنْبَةِ أَهْ وَقَدْ نَقَلْنَاهُ
 فِي كِتَابِ الْبَيُوعِ وَكِتَابِ الْوَقْفِ (ثُمَّ قَالَ فِيهِ أَيْضًا مَانَصَهُ) فَهَلِ الْقَاضِي حَكَمَ مِنْهُ
 إِلَى أَنْ قَالَ وَأَمَّا إِذَا اشْتَرَى الْقَاضِي مَالَ الْيَتِيمِ لِنَفْسِهِ مِنْ نَفْسِهِ أَوْ مَوْصِيِّ أَقَارِبِهِ
 فَذَكَرَ فِي جَامِعِ الْفَهَوَلَيْنِ مِنْ فَصْلِ تَصْرِفِ الْوَصِيِّ وَالْقَاضِي فِي مَالِ الْيَتِيمِ فَقَالَ
 لَمْ يَجْزِ بَيْعُ الْقَاضِي مَالَهُ مِنْ يَتِيمٍ وَكَذَا عَكْسُهُ وَأَمَّا إِذَا اشْتَرَاهُ مِنْ وَصِيهِ أَوْ بَاعَهُ
 مِنْ يَتِيمٍ وَقَبْلَهُ وَصِيَّهُ فَانْهَاطَ يَجُوزُ وَلَوْ وَصِيًّا مِنْ جِهَةِ الْقَاضِي أَهْ وَقَدْ نَقَلْنَاهُ فِي كِتَابِ
 الْبَيُوعِ (وَقَالَ فِيهِ أَيْضًا) وَلَا يَجُوزُ أُمُومَاتُ الْوَكَالَةِ وَالْوَصَايَةِ بِالْإِخْصَامِ حَاضِرًا وَقَدْ
 نَقَلْنَاهُ فِي كِتَابِ الْوَكَالَةِ (وَقَالَ فِيهِ أَيْضًا) وَدَعْوَى الْفَعْلِ مِنْ غَيْرِ بَيَانِ الْفَاعِلِ

لا تسمع الا في أربعة الى ان قال والثالثة الشهادة بأنه اشتراه من وصيه في صغره
صححة وان لم يسموه (ثم قال) الخامسة نسبة فعل الى متولى وقف من غير بيان
من نصبه على التعمين السادسة نسبة فعل الى وصي يتيم كذلك اهـ (وقال فيه
أيضا) الجهالة في المنكوحه تمنع الصحة الى ان قال وفي الاستحلاف ثمنه الا في ست
هذه الثلاثة ودعوى خيانة مبهمة على المودع وتحليف الوصى عند اتهام القاضي
له وكذا المتولى وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) وفي الوصية لانتزاعها والاميان
الى الموصى أو وراثته وفي النكاح لو قال أعطوا فلانا شيئا أو جزأ من مالي أعطوه
ما شاؤا اهـ (ثم قال في كتاب القضاء أيضا ما نصه) لا يجوز للارعى عليه الانكار
اذا كان عالما بالحق الا في دعوى العيب فان للبائع انكاره ليقيم المشتري البينة
عليه ليقم من الرد على بائعه وفي الوصى اذا علم بالدين ذكرهما في بيع النوازل
اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في كتاب الوكالة ما نصه) وكيل الاب في
مال ابنه كالاب الا في مسئلتين من بيع الوالو الحجة اذا باع وكيل الاب لابنه لم يجوز
بخلاف الاب اذا باع من ابنه وفيما اذا باع مال أحد الابنين من الآخر يجوز
بخلاف وكيله اهـ وقد نقلناه في كتاب الحجر والاذن (ثم قال فيه أيضا) ومما خرج
عن قهطهم يجوز التوكيل بكل ما يعقده الموكل لنفسه الوصى فان له ان يشتري مال
اليتيم لنفسه والنفع ظاهر ولا يجوز ان يكون وكيله في شرائه للغير كما في بيع
البرازية اهـ (ثم قال فيه أيضا ما نصه) الشيء المغوض الى اثنين لا يملكه احدهما
كالوكيلين والوصيين الخ اهـ (وقال في كتاب الاقرار ما نصه) الاقرار لا يصح
للبينة لانها لا تقام الا على منكر الا في أربع في الوكالة وفي الوصاية الخ اهـ (وقال
في كتاب الاقرار أيضا ما نصه) من ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصى الى ان قال
قلت في الشرح الا في مسألة استدانة الوصى على اليتيم فانه يملك انشاء هادون
الاخبار بها اهـ (يقول جامعهم) وقوله كالوصى أى وصى الميت فانه لو اقرب بالاستيفاء
من مديون الميت صح بخلاف وصى القاضي كذا في شرحها (ثم قال في كتاب
الاقرار أيضا) المقر اذا صار مكذبا شرعا بطل اقراره الى ان قال وخرج عن هذا
للاصل مسئلتان الى ان قال وكذا في خزانة الاكل مسألة في الوصية من كتاب
الدعوى وهي رجل مات عن ثلاثة أعبدوله ابن فقط فادعى رجل ان الميت أوصى
له بعبدية قال له سالم فانكرا الابن وأقر بأنه أوصى له بعبدية قال له بزيغ فبرهن

المادعي ففى له بسالم ولا يبطل اقرار الوارث بين يبع فلو اشتراه الوارث بين يبع صح
 وغرم قيمته للموصى له ثم ذكر بعد هذا مسألة ثخا الفها فلتراجع قبل قوله
 وكذا الاقرار بجهة قاصرة على المقر الخ اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال
 في كتاب الصلح مانصه) الصلح عقد يرفع النزاع الحان قال ويصح بعد حلف المدعى
 عليه دفعا للنزاع باقامة البيينة ولو يبرهن المدعى بعده على أصل الدعوى لم يقبل الا
 في صلح الوصى عن مال اليتيم على انكار اذا صالح على بعضه ثم وجد البيينة فانها
 تقبل ولو بلغ الصبي واقامها تقبل ولو طلب عينه لا يحلف كفى القنية اه (وقال
 في كتاب المضاربة مانصه) اذا فسدت كان للمضارب أجر مثله اذا عمل الا في الوصى
 يأخذ مال اليتيم مضاربة فاسدة فلا شيء له اذا عمل كذا في أحكام الصغار اه (وقال
 في كتاب الهبة مانصه) لا جبر على الصلوات الا في مسائل منها نفقة الزوجة والثانية
 العين الموصى بها يجب على الوارث دفعها الى الموصى له بعدم موت الموصى مع انها
 صالحة اه (وقال في كتاب الامانات مانصه) الامانات تنقلب مضبوطة بموت عن تجهيل
 الا في ثلاث الى ان قال والقاضى اذا مات مجهلا أموال التامى عنده من أودعها اه
 وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) وزدت عليهم مسائل الاولى الوصى اذا مات
 مجهلا فلا ضمان عليه كما في جامع الفصولين الثانية الاب اذا مات مجهلا مال ابنه
 ذكره فيها اه (ثم قال فيه أيضا) وأما الوصى في ملك الابداع والاجارة دون الاعارة
 كفى وصايا الخلاصة وكذا المتولى على الوقف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم
 قال فيه أيضا) العامل لغيره امانة لا أجر له الا الوصى والناظر فيستحقان بقدر
 أجر المثل اذا عملا الا اذا شرط الوقف للناظر شيئا ولا يستحقان الا بالعمل الخ اه
 وقد نقلناه في كتاب الوقف بقيته وفي كتاب الاجارة (وقال في كتاب الامانات
 أيضا) كل أمين ادعى اصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد
 والوكيل والناظر اذا ادعى الصرف على الموقوف عليهم وسواء كان في حياة
 مستحقها أو بعد موته الا في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعدم موت الموكل انه
 قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل الابينة بخلاف الوكيل بقبض العين والفرق
 في الولو المجبة القول للامين مع اليمين الا اذا كذبه الظاهر فلا يقبل قول الوصى
 في نفقة زائدة خالفت الظاهر وكذا المتولى اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب
 الدعوى وكتاب الوقف (ثم قال) الامين اذا خا ط بعض أموال الناس ببعض

أو الامانة بماله فانه ضامن الى ان قال والوصى اذا خلط مال اليتيم بماله ضمنه
 الخ فراجعهم (وقال فيه أيضا) تحليف الامين عند دعوى الرد أو الهلاك قبل لنفي
 التهمة وقيل لانكاره الضمان ولا يثبت الرد بهيمة حتى لو ادعى الرد على الوصى
 وحلف لم يضمن الوصى كذا في ودعة المبدس وما اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب
 الدعوى (ثم قال فيه أيضا) ولو دفعها المودع الى الوارث بلا امر القاضى ضمن
 اذا كانت مستغرقة بالدين ولم يكن مؤتمنا ولا فلا الا اذا دفع لبعضهم ولو قضى
 المودع بهادين المودع ضمن على الصحيح ولا يبرأ مديون الميت بدفع الدين الى الوارث
 وعلى الميت دين اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (وقال فيه أيضا) مات رجل
 وعليه دين وعندده ودعة بغير عينها فجميع ما ترك بين الغرماء وصاحب الدفعة
 بالمخص كذا في الاصل أيضا اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (وقال في كتاب
 المحرر والمأذون) ولو دفع الوصى المال الى اليتيم بعد بلوغه سفيها ضمنه ولو لم يحجر
 عليه اه (وقال فيه أيضا) العبد المأذون المدينون اذا أوصى به سيده لرجل ثم مات
 ولم يحجز الغريم كان مالا للوصى له اذا كان يخرج من الثلث ويملكه كماله له
 الوارث والدين في رقبته ولو وهبه في حياته فلا غريم ابدا لما سوي يده القاضى فما
 فضل عن ثمنه فله واذهب كذا في خزنة المنتمين من الوصايا اه وقد نقلناه في كتاب
 الهبة (وقال في كتاب الشفعة) الاب اذا اشترى دارا لابنه الصغير وكان شفعيها
 كان له الاخذ بها والوصى كالأب اه (وقال في كتاب القسمة ما نصه) تنقص
 القسمة بظهور دين أو وصية الا اذا قضى الورثة الدين وتقدوا الوصية ولا بد من
 رضاع الموصى له بانثالث وهذا اذا كانت بالتراضى أما اذا كانت بقضاء القاضى
 لا تنقص بظهور وارث واختلفوا في ظهور الموصى له اه وقد نقلناه في كتاب
 المداينات (وقال في كتاب الغصب) لا يجوز التمتع في مال غيره بغير اذنه
 ولا ولاية الا في مسائل في السراجية يجوز للولد والوالد الشراء من مال المريض
 ما يحتاج اليه بغير اذنه الى ان قال الثالثة مات بعض الرفقة في السفر فباعوا
 قاشه وعدته وجهزوه بثمنه وردوا الباقي الى الورثة أو أغنى عليه فانفقوا عليه
 من ماله لم يضمنوا استحسننا اه وقد نقلناه في كتاب البيع (وقال في كتاب
 الفرائض) المجد كالأب الا في احدى عشرة مسألة الى ان قال لو أوصى لأقرباء فلان
 لا يدخل الأب ويدخل المجد في ظاهر الرواية اه (ثم قال) الخامسة لو مات وترك

أولاد اصغار او مالا فالولاية للاب وهو كوصي الميت بخلاف المجد اه وقد نقلناه
 في كتاب الحجر (ثم قال) ثم زدت أخرى وهي انه اذا مات أبوه وصار يتيم لا يقوم
 المجد مقام الاب لازالة اليتيم عنه اه (ثم قال فيه أيضا) المجد الفاسد من ذوى
 الارحام وليس كاب الاب فلا يلى الانكاح مع العصبات ولا يملك التصرف في مال
 الصغير اه وقد نقلناه في كتاب الحجر (ثم قال فيه أيضا) وصى الميت كالأب الا في
 مسائل الاولى لا يجوز اقراضه اتفاقا ويجوز اقراض الاب في رواية الثانية يشتري
 ويبيع لنفسه بشرط الخيرية لليتيم وللأب ذلك بشرط ان لا ضرر اه وقد نقلناه في
 كتاب البيوع (ثم قال) الثالثة للاب ان يقضى دينه من مال ولده بخلاف الوصي
 الرابعة للاب الا كل من مال ولده عند الحاجة وللوصي بقدر عمله اه وقد نقلناه
 في كتاب الاجارة (ثم قال) الخامسة للاب ان يرهن مال ولده على دينه بخلاف
 الوصي اه وقد نقلناه هذه المسئلة في كتاب الرهن (ثم قال) السادسة لا تقوم عبارته
 مقام عبارتين فاذا باع أو اشترى لنفسه بالشرط فلا بد من قوله قبلت بعد الايجاب
 بخلاف الاب اه وقد نقلناه هذه في كتاب البيوع (ثم قال) السابعة لا يلى الانكاح
 بخلاف الاب اه وقد نقلناه هذه في كتاب النكاح (ثم قال) الثامنة لا يؤذنه بخلاف
 الاب اه وقد نقلناه هذه في كتاب الطلاق (ثم قال) التاسعة لا يؤدى من ماله أى
 مال الوصي صدقة فطره بخلاف الاب اه وقد نقلناه هذه في كتاب الزكاة (ثم قال)
 العاشرة لا يستخدمه بخلاف الاب اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) الحادية
 عشر لا حضنة له بخلاف الاب اه وقد نقلناه هذه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب
 الفرائض أيضا مانصه) قال الشيخ عبد القادر في الطبقات في باب المهرزة في أحد
 قال المجر جاني في الخزانة قال أبو العباس الناطقي رأيت بخط بعض مشايخنا في رجل
 جعل لأحد بنيته دارا بنصيبه على أن لا يكون له بعد موت الاب ميراث جاز وأفتى
 به أبو جعفر محمد بن اليمان أحد أصحاب محمد بن شجاع البلخي وحكى ذلك أصحاب
 أحمد بن المحارث وأبو عمر والطبري اه وقد نقلناه في كتاب الصلح
 (قال صاحب الاشباه)

❦ (كتاب الفرائض) ❦

الميت لا يملك بعد الموت الا اذا نصب شبكة للصيد ثم مات فتعقل الصيد فيه ما بعد

الموت فانه يملكه ويورث عنه كذا ذكره الزياحي من المكاتب اه وقد نقلناه
في كتاب الصيد (ثم قال) العطاء لا يورث كذا في صلح البرازية اه وقد نقلناه
في كتاب المجاهد وكتاب الوقف (ثم قال) وذكر الزياحي في آخر كتاب الولاء ان بنت
المعتق ترث المعتق في زمانها وكذا ما فضل بعد فرض أحد الزوجين يرد عليه وكذا
المال يكون للابن والبنت رضا وعزاء الى النهاية بناء على انه ليس في زماننا
بيت مال لانهم لا يضعونه موضعه اه وقد نقلناه في كتاب العتق والولاء (ثم قال) كل
انسان يرث ويورث الا الثلاثة الانبياء عليهم الصلاة والسلام لا يرثون ولا يورثون
وما قيل انه صلى الله تعالى عليه وسلم ورث خديجة رضي الله تعالى عنها لم يصح
وانما وهبت مالها له في صحتها والمرتد لا يرث ويرثه ورثته المسلمون اه وقد
نقلناه في كتاب المجاهد (ثم قال) والمجننين يرث ولا يرث كذا في آخر البيعة
وفي الثالث نظري يعلم مما قدمناه في البيوع اه وقد نقلناه في كتاب المجنانيات (ثم
قال) واختلفوا في وقت الارث فقال مشايخ العراق في آخر جزء من أجزاء حياة
المورث وقال مشايخ بلخ عند الموت وظئدة الاختلاف فيما لو قال الوارث مجارية
مورثه ان مات حولك فانت حرة فعلى الاول تعتق لاعلى الثاني كذا في البيعة اه
وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) الارث يجري في الاعيان وأما المحقوق فنهى
مالي يجري فيه بحق الشفعة وخيار الشرط وحق النكاح لا يورث وحبس
المبيع والرهن يورث والولايات والعواري والودائع لا تورث واختلفوا في خيار
العيب فنهى من قال يورث ومنهم من أثبت له للوارث ابتداء والدية تورث انفاقا
واختلفوا في القصاص فذكر في الاصل انه يورث ومنهم من جعله للورثة ابتداء
ويجوز ان يقال لا يورث عنده خلافا لهما أخذا من مسألة لو برهن أحد الورثة على
القصاص والباقي غيب فلا بد من اعادته اذا حضر واعنده خلافا لهما كذا في آخر
البيعة وأما اخبار التعيين فاتفقوا انه يثبت للوارث ابتداء اه وقد نقلناه هذه
المسائل في أبواب كتاب الشفعة والمبيع والمحدود والنكاح والرهن والامانات
والوكالة والمجنانيات والدعوى (ثم قال) المجد كالأب الا في إحدى عشرة مسألة
خمس في الفرائض وست في غيرها اما الخمس فالأولى المجددة أم الأب لا ارث لها مع
الأب ولا تجب بالمجد الثانية الاخوة لأبوين أو لأب يسقطون بالأب ولا يسقطون
بالمجد على قولهما ويسقطون به كالأب على قول الامام وعائيه القنوي فالخالفه

أولاد اصغار او مالا فالولاية للاب وهو كوصي الميت بخلاف المجد اه وقد نقلناه
 في كتاب الحجر (ثم قال) ثم زدت أخرى وهي انه اذا مات أبوه وصار يتيم لا يقوم
 المجد مقام الاب لازالة اليتيم عنه اه (ثم قال فيه أيضا) المجد الفاسد من ذوى
 الأرحام وليس كتاب الاب فلا يلى الانكاح مع العصبات ولا يملك التصرف فى مال
 الصغير اه وقد نقلناه فى كتاب الحجر (ثم قال فيه أيضا) وصى الميت كالاب الا فى
 مسائل الاولى لا يجوز اقراضه اتفاقا ويجوز اقراض الاب فى رواية الثانية يشتري
 ويبيع لنفسه بشرط الخيرية لليتيم وللاب ذلك بشرط ان لا ضرر اه وقد نقلناه فى
 كتاب البيوع (ثم قال) الثالثة للاب ان يقضى دينه من مال ولده بخلاف الوصى
 الرابعة للاب الا كل من مال ولده عند الحاجة وللوصى بقدر عمله اه وقد نقلناه
 فى كتاب الاجارة (ثم قال) الخامسة للاب ان يرهن مال ولده على دينه بخلاف
 الوصى اه وقد نقلناه هذه المسئلة فى كتاب الرهن (ثم قال) السادسة لا تقوم عبارته
 مقام عبارتین فاذا باع أو اشترى لنفسه بالشرط فلا بد من قوله قبلت بعد الايجاب
 بخلاف الاب اه وقد نقلناه هذه فى كتاب البيوع (ثم قال) السابعة لا يلى الانكاح
 بخلاف الاب اه وقد نقلناه هذه فى كتاب النكاح (ثم قال) الثامنة لا يعونه بخلاف
 الاب اه وقد نقلناه هذه فى كتاب الطلاق (ثم قال) التاسعة لا يؤدى من ماله أى
 مال الوصى صدقة فطره بخلاف الاب اه وقد نقلناه هذه فى كتاب الزكاة (ثم قال)
 العاشرة لا يستخدمه بخلاف الاب اه وقد نقلناه فى كتاب الاجارة (ثم قال) الحادية
 عشر لا حضانه له بخلاف الاب اه وقد نقلناه هذه فى كتاب الطلاق (وقال فى كتاب
 الفرائض أيضا مانصه) قال الشيخ عبد القادر فى الطبقات فى باب المهرزة فى أحد
 قال المجر جانى فى الخزانة قال أبو العباس الناطقى رأيت بخط بعض مشايخنا فى رجل
 جعل لاهد بنه دارا بنصيبه على أن لا يكون له بعد موت الاب ميراث جاز وأفتى
 به أبو جعفر محمد بن ايمان أحد أصحاب محمد بن شجاع البلخى وحكى ذلك أصحاب
 أحمد بن المحارث وأبو عمر والطبري اه وقد نقلناه فى كتاب الصلح
 (قال صاحب الاشياء)

﴿كتاب الفرائض﴾

الميت لا يملك بعد الموت الا اذا نصب شبكة للصيد ثم مات فتعقل الصيد فيها بعد

الموت فانه يملكه ويورث عنه كذا ذكره الزيلعي من المكاتب اه وقد نقلناه
في كتاب الصيد (ثم قال) العطاء لا يورث كذا في صلح البرازية اه وقد نقلناه
في كتاب المجاهد وكتاب الوقف (ثم قال) وذكر الزيلعي في آخر كتاب الولاء ان بنت
المعتق ترث المعتق في زماننا وكذا ما فضل بعد فرض أحد الزوجين برده عليه وكذا
المال يكون للابن والبنت رضا وعزاء الى النهاية بناء على انه ليس في زماننا
بيت مال لانهم لا يضعونه موضعه اه وقد نقلناه في كتاب العتق والولاء (ثم قال) كل
انسان يرث ويورث الاثلاثة الانبياء عليهم الصلاة والسلام لا يرثون ولا يورثون
وما قيل انه صلى الله تعالى عليه وسلم ورث خديجة رضي الله تعالى عنها لم يصح
وانما وهبت مالها له في صحتها والمرث لا يرث ويرثه ورثته المسلمون اه وقد
نقلناه في كتاب المجاهد (ثم قال) والمجنون يرث ولا يورث كذا في آخر اليتيمة
وفي الثالث نظري علم مما قدمناه في البيوع اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم
قال) واختلفوا في وقت الارث فقال مشايخ العراق في آخر جزء من أجزاء حياة
المورث وقال مشايخ بلخ عند الموت وثلثة الاختلاف فيما لو قال الوارث مجاورة
مورثه ان مات هولاك فأنت حرة فعلى الاول تعتق لاعلى الثاني كذا في اليتيمة اه
وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) الارث يجري في الاعيان وأما الحقوق فغيرها
ما لا يجري فيه كحق الشفعة وخيار الشرط وحق القذف والنكاح لا يورث وحبس
المبيع والرهن يورث والولايات والعواري والودائع لا تورث واختلفوا في خيار
العيب فذهب من قال يورث منهم من أثبت له للوارث ابتداء والدية تورث انفسا
واختلفوا في القصاص فذكر في الاصل انه يورث ومنهم من جعله للورثة ابتداء
ومجوز أن يقال لا يورث عنده خلافا لهما أخذ من مسألة لو برهن أحد الورثة على
القصاص والباقي غيب فلا بد من اعادته اذا حضر واعنده خلافا لهما كذا في آخر
اليتيمة وأما خيار التعيين فاتفقوا انه يثبت للوارث ابتداء اه وقد نقلناه هذه
المسائل في أبوابها كتاب الشفعة والمحدود والنكاح والرهن والامانات
والوكالة والجنائيات والدعوى (ثم قال) المجدد كالأب الا في إحدى عشرة مسألة
خمس في الفرائض وست في غيرها اما الخمس فالأولى المجددة أم الأب لا ارث لها مع
الأب ولا تصحب بالمجدد الثانية الاخوة لابوين أولاب يسقطون بالأب ولا يسقطون
بالمجدد على قولهما ويسقطون به كالأب على قول الامام وعليه الفتوى فالحالفة

على قولهما خاصة الثالثة للام ثلث ما يبق مع أحد الزوجين والاب ولو كان مكان
الاب جده فللام ثلث جميع المال عند الامام ومحمد خلافا لابي يوسف الرابعة لو مات
المتنق عن أب معتقه وابن معتقه فللاب السدس والباقي للابن في رواية فلو كان
مكان الاب جده فالكل للابن في الروايات كلها على قول الامام الخامسة لو ترك
جده معتقه وأخاه قال أبو حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى يختص الجدي بالولاء وقالوا
الولاء بينهما ولو كان مكان الجدي أب فالمرث كله له اتفاقا وأما المسائل الست
فأربعة في السكتب المشهورة لو أوصى لأقرباء فلان لا يدخل الاب ويدخل الجدي
في ظاهر الرواية وفي صدقة الفطر يجب صدقة فمأر الولد على أبيه الغنى دون
جده ولو أعتق الاب جرح ولا ولده إلى مواليه دون الجدي ويصير الصغير مسلما
باسلام أبيه دون جده الخامسة لو مات وترك أولادا صغارا أو مالا قالوا لولاية للاب
فهو كوصي الميت بخلاف الجدي السادسة في ولاية الانكاح لو كان للصغير أخ وجد
فعلى قول أبي يوسف يشتركان وعلى قول الامام يختص الجدي ولو كان مكانه أب
اختص اتفاقا ثم زدت أخرى وهي انه اذا مات أبوه صار يقيما ولا يقوم الجدي مقام
الاب في ازالة اليتيم عنه فهي اثنتا عشرة مسألة ثم رأيت أخرى في نفقات الخانية
لو مات وترك أولادا صغارا ولا مال له ولهم أم وجد أب الاب فالنفقة عليهم اثلاثا
الثلث على الام والثلثان على الجدي اه ولو كان كالاب كانت النفقة كلها عليه
ولا تشاركه الام في نفقتهم فهي ثلاثة عشر اه وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها
كتاب الوصايا وكتاب المحرور وكتاب الزكاة والعتق والمجاهد والنكاح والطلاق (ثم
قال) الجدي الفاسد من ذوى الارحام وليس كاب الاب فلا يلي الانكاح مع
العصبات ولا يملك التصرف في مال الصغير ولو ادعى نسب ولد جارية ابن بنته
لم يثبت بلانصديق وفي الميراث من ذوى الارحام الا في مسألة ما لو قيل ولد بنته فانه
لا يقبل به كاب الاب كما ذكره الزيلعي والمحدث في الجنائيات اه وقد نقلنا
هذه المسائل في أبوابها كتاب النكاح والوصايا والمحرور والدعوى والجنائيات (ثم
قال) وصي الميت كالاب الا في مسائل الاولى لا يجوز اقرضه اتفاقا ويجوز
اقرض الاب في رواية الثمانية يشترى ويبيع لنفسه بشرط الحيرية لليتيم وللاب
ذلك بشرط ان لا ضرر الثالثة للاب ان يقضى دينه من مال ولده بخلاف الوصي
الرابعة للاب الاكل من مال ولده عند الحاجة وللوصي بقدر عمله الخامسة للاب

ان يرهن مال ولده على دينه بخلاف الوصي السادسة لا تقوم عيارته مقام
 عيارتين فاذا باع أو اشترى لنفسه بالشرط فلا بد من قوله قبلت بعد الايجاب بخلاف
 الاب السابعة لا يلى الانكاح بخلاف الاب الثامنة لا يجوز له بخلاف الاب التاسعة
 لا يؤدى من ماله صدقة الفطر بخلاف الاب العاشرة لا يستخذه منه بخلاف الاب
 الحادية عشر لا حضانة له بخلاف الاب اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها
 كتاب البيع والاجارة والرهن والنكاح والوصايا والطلاق والزكاة (ثم قال)
 الميت لا يرث الا في مسألة ما اذا ضرب بطن امرأة فالقتله ميتا فان الغرة يرثها المجنين
 لتورث عنه كما في جنائيات المنسوط اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال)
 ولا يملك الميت الا في مسألة ذكرناها في الصيد ولا يضمن الا في مسألة ما اذا حفر بئرا
 تعديا ثم مات فوقع فيها انسان بعد موته كانت المدينة على عاقلة ولو حفر عبد بئرا
 تعديا فاعتقه مولاه ثم مات العبد فوقع انسان فيها فالدية على عاقلة المولى كما في
 الجامع اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال) لو مات المستأمن في دارنا
 عن مال وورثته في دار الحرب وقف ماله حتى يقدم موافا اذا قدموا فلا بد من بينة
 ولو اهل ذمة ولا بد ان يقولوا ولا نعلم له وارثا غيرهم ويؤخذ منهم كفيل ولا يقبل
 كتاب ملكهم ولو ثبت انه كتابه كذا في مستأمن فتح القدير اه وقد نقلناه في كتاب
 الدعوى وكتاب الجهاد (ثم قال) قال الشيخ عبدالقادر في الطلقات في باب الهمزة
 في أحد قال المجر جاني في الخزانة قال أبو العباس الناطقي رأيت بخط بعض مشايخنا
 في رجل جعل لأحد بنيته دارا بنصيبه على ان لا يكون له بعد موت الاب ميراث جاز
 وأفتى به أبو جعفر محمد بن اليمان أحد أصحاب محمد بن شجاع البخني وحكى ذلك
 أصحاب أحمد بن أبي الحارث وأبو عمرو والطبري اه وقد نقلناه في كتاب الصلح
 وكتاب الوصايا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب اه (يقول جامعه) وهذه هي
 المسائل المجموعة المحقة بكتاب الفرائض (قال المؤلف في القاعدة الرابعة التابع
 تابع مانصه) ومن فروعها المجل الى أن قال ومنها انه يرث بشرط ولادته حيا
 ومنها انه يورث فتقسم الغرة بين ورثة المجنين اذا ضربت بطنها فالقتله اه وقد
 نقلناه في الجنائيات (وقال في القاعدة السادسة المحدود تدور بالشبهات مانصه)
 وكتبنا في الفوائد أن القصاص كالمحدود الا في مسائل الى أن قال الثانية المحدود
 لا تورث والقصاص موروث اه وقد نقلناه في كتاب المحدود وكتاب الجنائيات (وقال

في القاعدة الخامسة عشر من استجمل بالشي قبل أو انه عوقب بحرمانه (ومن فروعه حرمان القتال مورثه عن الارث وقد نقلنا ذلك في كتاب الجنائيات أيضا (ثم قال) ونخرج عنهما مسائل الى أن قال الرابعة أمسك زوجته مئة عشر شهرا بالاجل ارثها وورثها اه وقد نقلناها في كتاب الطلاق أيضا (وقال في الفر الثالث في أحكام الناسى مانصه) وقالوا يذروا الوارث والوصى والمتولي بالتناقص للجهل اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الدعوى (وقال في الفر الثالث في أحكام العبيد مانصه) ولا يرث ولا يورث اه (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق وما لا يقبل مانصه) لو قال الوارث تركت حق لم يمل حقه اذ الملك لا يبطل بالترك والحق يبطل به حتى ان أحد الغائبين لو قال قبل القسمة تركت حق بطل حقه الى أن قال وذكر الشيخ الامام المعروف بنحو اهرزاده ان حق الموصى له وحق الوارث قبل القسمة غير تأكد يحتمل السقوط بالاسقاط اه فقد علم ان حق الغائب قبل القسمة وحق الحبس للرهن وحق المسيل المجرد وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له بالثلث قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة على قول خواهرزاده يسقط بالاسقاط اه وقد نقلنا تمام ذلك في باب الشرب فراجع اه (وقال في أحكام المخنثي مانصه) وأما ميراثه والميراث منه فقال فان مات أبوه فله ميراث أنثى منه اه (وقال في أحكام الانثى مانصه) وهي على النصف من الرجل في الارث اه (وقال في أحكام الذمي مانصه) * تنبيه آخر لا توارث بين المسلم والكافر ويحرم الارث بين اليهود والنصارى والمجوس والكفر كراه عندنا ملة واحدة بشرط اتحاد الدار والكنف يباعون فيما بينهم وان اختلفت مللهم وخرج المرتد فانه يرث كسب اسلامه وورثته المسلمون مع عدم الاتحاد اه وقد نقلناه في المجهاد (ثم قال آخر أحكام المحارم مانصه) * فائدة * يترتب على النسب اثناعشر حكما تورث المال اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفيه مسائل الاولى أسباب الملك المعاوضات المالية الى أن قال والميراث اه (ثم قال) ودية القتل يملكها أولادهم تنتقل الى الورثة ومنها الغرة يملكها المجنين فتورث عنه اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال) الثانية لا يدخل في ملك الانسان شيء بغير اختياره الا الارث اتفاقا اه (ثم قال) السابعة دية القتل تثبت لامة متول ثم تنتقل الى الورثة فهي كسائر أمواله فتقضى منها ديونه وتنفذ وصاياه ولو أوصى بشك ماله دخلت وعندنا القصاص بدل عنها فيورث

كسائر أمواله وله ذلوا لقلب ما لا تقتضي دينه وتنفذ وصاياه ذكره الزيلعي في
 باب الفصاح في مآدون النفس اه وقد نقلناه بتمتته في كتاب الجنائيات (ثم قال)
 التاسعة اختلفوا في وقت ملك الوارث قيل في آخر جزء من اجزاء حياة المورث وقيل
 بموته وقد ذكرناه مع فائدة الاختلاف في الفرائض من الفوائد والدين المستغرق
 للتركة يمنع ملك الوارث قال في جامع الفصولين من الفصل الثامن والعشرين
 لو استغرقها الدين لا يملكها ابا رث الا اذا أبرأ الميت غريمه أو أداه وارثه بشرط التبرع
 وقت الاداء أما لو أداه من مال نفسه مطلقا بلا شرط التبرع أو الرجوع يجب له على
 الميت دين قصير مشغولة بدينه فلا يملكها فلو ترك بنا وقتنا وديننا مستغرقا فأداه
 وارثه ثم أذن للقرن في التجارة أو كاتبه لم يصح اذا لم يملكه ولا ينفذ يبيع الوارث
 التركة المستغرقة بالدين وانما يبيعه القاضي اه وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم
 قال) والدين المستغرق يمنع جواز الصلح والقسمة فان لم يستغرق فلا ينبغي ان
 يصالحوا ما لم يقضوا دينه ولو فعلوا جازاه وقد نقلناه في كتاب الصلح (ثم قال)
 ولو اقتصموا ثم ظهر دين محبط أو لارثت القسمة اه وقد نقلناه في كتاب القسمة
 (ثم قال) وللوارث استخلاص التركة بقضاء الدين ولو مستغرقا اه وقد نقلناه
 في كتاب القضاء (ثم قال) وهنالك مسألة لو كان الدين للوارث والمال منحصرا فيه فهل
 يسقط الدين وما يأخذ ميراثا أولا وما يأخذ دينه قال في آخر البرازية استغرق
 التركة بدين الوارث اذا كان هو الوارث لا غير لا يمنع الارث اه وقد نقلناه في كتاب
 المداينات (ثم قال) ثم اعلم ان ملك الوارث بطريق الخلاف عن الميت فهو قائم
 مقامه كانه حي فيرد المبيع بعيب ويرد عليه ويصير مغرورا بالجارية التي اشتراها
 الميت أي بغبن فاحش اه شارح وقد نقلناه في البيوع (ثم قال) ويصح اثبات
 دين الميت عليه اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) ويتصرف وصي الميت
 بالبيع في التركة مع وجوده اه وقد نقلناه في كتاب الوصية وفي كتاب البيوع (ثم قال)
 وأما ملك الموصي له فليس خلافة عنه بل بمقدمة لك ابتداء فان عكست الاحكام
 المذكورة في حقه كذلك ذكره الصمد والشهيد في شرح أدب القضاء للخصاف
 وذكر في التلخيص ما ذكرناه وزاد عليه انه يصح شراؤه ما باع الميت بأقل مما باع
 قبل نقدا الثمن بخلاف الوارث اه وقد نقلناه في كتاب الوصية وفي كتاب البيوع (ثم
 قال) الرابعة عشر تلك العقار للشفيع بالاخذ بالتراضي أو بقضاء القاضي فقبلها ما

لاملك له فلا يورث عنه ثلثات وتبطل اذا باع ما يشفع به اهـ وقد نقلناه في كتاب
الشفعة (وقال آخر بحث ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع مانصه) * تمة * قدمنا انه
لا يمنع ملك الوارث للتركة ان لم يكن مستغرقا ويمتنع ان كان مستغرقا اهـ (وقال
في بحث ما يقدم على الدين وما يؤخر عنه مانصه) أما حقوق الله تعالى كالزكاة
وصدقة الفطر فيسقطان بالموت وانما الكلام في حقوق العباد فان وفيت التركة
بالكل فلا كلام والا قدم المتعلق بالعين على ما يتعلق بالذمة واذا أوصى بحقوق
الله تعالى قدمت الفرائض وان أخرها كالحج والزكاة والكفارات وان تساوت
في القوة بدئي بما بدأ به اهـ وقد نقلنا بقيته في كتاب الرصايا ونقلنا بعضه في كتاب
الزكاة (ثم قال في فن الاغاز ما نصه) * الفرائض * ما أول ميراث قسم في الاسلام
فقل ميراث سبعين الربيع كما في المحيط أي رجل قيل له أوص فقل بما أوصى
انما يرثني عمتك وخالتك وجدتك وأختك وزوجتك فقل الصحيح تزوج
بجدتي رجل مريض أم أمه وأم أبيه والمريض متزوج بجدتي الصحيح كذلك
فولدت كل من جدتي الصحيح من المريض بنتين فالبنتان من جدتي الصحيح
أم أمه خالتاه والبنتان من أم أبيه عمتاه وقد كان أبو المريض متزوجا أم الصحيح
فولدت بنتين فهما أختا الصحيح لأمه والمريض لآبيه فاذا مات المريض فلا يرثه
الثلثان وهما جدتا الصحيح وابنتيه الثلثان وهما عمتا الصحيح وخالتاه ومجدتيه
السدس وهما امرأتا الصحيح ولاختيه لآبيه ما يبقى وهما أختا الصحيح لأمه والمسئلة
تصح من ثمانية وأربعين والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ (وقال في الفن الثاني أول
كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) ويرث ويورث فان ما يجب فيه من الغرة يكون
موروثا بين ورثته اهـ وقد نقلناه في كتاب النجانيات (وقال المؤلف في الفن الثالث
في كتاب العلق مانصه) ولد الملاءنة لا ينتفي نسبه في جميع الاحكام من الشهادة
الى ان قال الا في حكمين الارث والنفقة كذا في البدائع اهـ (وقال في كتاب الوقف
مانصه) وفي فوائده صاحب المحيط للإمام والمؤذن وقف فلم يستوفيا حتى ماتا سقط
لانه في معنى الصلة وكذا القاضي وقيل لا يسقط لانه كالاجرة اهـ ذكره في الدرر
والغرر وزعم في البغية تلخيص القنية بأنه يورث قال بخلاف رزق القاضي
اهـ (وقال في كتاب الصيد) أسباب الملك ثلاثة مثبت للملك من أصله وهو
الاستيلاء على المباح وناقل بالبيع والهبة ونحوه ما وخلافه كملك الوارث الخ

أشعوس ضاءت بأفق الكمال * أم بدور جاءت بوفق الجمال
 أم زهور ترز هو بروض نصير * بعد برا الصبا وعرف الشغال
 أم لآل الصفا بأذن اللبالي * أم كتاب الاتحاف عذب المنال
 باله مجمع الفوائد معرا * ج الغنى والمناسوك سب المعالي
 ذاك فتح القدير للناس منه * منح فبدأت بغيض الجلال
 كلما كرت تروق وتحلو * ثمرات فيه بلطف المثال
 نظمت دره قريحة مفتي * ثمر حلالا محمدي الآمال
 شيخنا البحر والمفدى أبو الفقه * مع منار الهدى غزير النوال
 شكر الله سعيه وحياء * وجزاه خير يوم المآل
 شرف السمع من حلاه وشرف * واتلى آياته بحسن المقال
 فراق الفلاح قد أرحته * تم طبع الاتحاف في حسن حال

٤٤٠ ٨١ ٥٢١ ٩٠ ١١٨ ٣٩

سنة ١٢٨٩

(إعلان)

كتاب الأباذن مؤلفه والمحرر من الخالفة

49
 52
 219